غسان سلامة

أميركا والعالم

إغراء القوّة ومداها






تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب


تليجرام : هنا سور الازبكية
أكبر مكتبة رقمية


تليجرام : هنا سور الأزبكية

أميركا والعالم

إغراء القوة ومداها




تليجرام
هنا
سور الأزبكية

غسان سلامة

أميركا والعالم
إغراء القوة ومداها

ترجمة
مصباح الصمد

مراجعة المؤلف



دار النهار

الترجمة العربية لهذا الكتاب واحدة من سلسلة
ترجمات تصدر بالتعاون مع
مؤسّسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود (منشورات الفاخريّة)
لتشجيع المشاريع التربوية والثقافية

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان
Quand l'Amérique refait le monde

الطبعة الأولى كانون الأول، 2005
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 9953-74-073-9

الفهرس

مقدمة

يبدأ النظر في النظام العالمي بصورة طبيعية، بالتساؤل عن موقع الدولة الأعظم تأثيراً في ذاك النظام، اي الولايات المتحدة الأميركية. ويشكل هذا الكتاب اسهاماً في توضيح صورة ومدى ومستقبل ذلك الموقع، وهو عصارة لنحو عقود ثلاثة من التفاعل مع ذلك البلد، ومن محاولة تفهّم الاتجاهات العميقة التي تتحكّم بخياراته الخارجية في مختلف انحاء العالم، وفي منطقتنا العربية على وجه الخصوص، بما يشترط هذا التتبع من لقاءات مع نخبه السياسية والاكاديمية وإطّلاع على نتاجاته الفكرية، ومساءلة لردود الفعل العالمية على خياراته وعلى سياساته. وإن كان هذا السعي قد تطلّب احياناً سبر مراحل تاريخية سابقة من علاقة اميركا بالعالم، فإن التركيز، في هذا الكتاب، قد تم على المرحلة التي افتتحها انهيار جدار برلين سنة 1989 وتربّع الولايات المتحدة الأمركية على رأس نظام دولي يبدو وكأنه ذي قطب واحد لا غير، يتحكم بمجرياته، ويسبغ عليه قيمه، ويتفرّد بصياغة قوانينه.

ويصدر هذا الكتاب بعد سنوات على انتخاب جورج دبليو بوش رئيسا للولايات المتحدة وبعد نحو عام على اعادة انتخابه. وقد تختلف الآراء كثيراً وهي فعلاً مختلفة، حول عمق القطيعة التي يسجّلها اختيار الاميركيين لهذا الرجل في سياق السياسة الخارجية الأميركية، لكنني لم أجد مراقباً واحداً لا في الولايات المتحدة ولا خارجها، ينفي حصول تلك القطيعة. وبدت اميركا، في ظل رئاسة بوش الابن وكأنها تعاني من داء غريب، وبدا العالم وكأنه يعاني بدوره من داء اسمه اميركا، وكأنه بات عاجزاً عن ان يعيش بدونها، وقاصراً عن أن يتحرك ضدها، وغير قادر على التعايش مع ما آلت اليه الا بصعوبة مضنية.

وكانت انتخابات سنة 2004 الرئاسية قد تحوّلت إلى نوع من اللحظة الحاسمة في مسار النظام العالمي بأسره، لا في مسيرة السياسة الأميركية وحسب، اذ شهدنا خلالها سيلاً من

استطلاعات الرأي العالمية التي جاءت تنبؤنا بمن كان العراقيون أو اليابانيون أو الروس ليختاروا رئيساً للولايات المتحدة لو قيّض لهم ان يشاركوا في عملية انتخابه. وبدا من هذه الاستطلاعات مدى النبذ العالمي الموجّه ضد الرجل وضد سياساته إذ هي اشارت إلى أن الأكثرية الساحقة من الرأي العالمي كانت تفضّل، وبوضوح، الاّ يستمر بوش الابن رئيساً للدولة العظمى بامتياز. لكن الناخبين الأميركيين تمسّكوا بالرجل، مبرزين، من خلال خياره، عمق الهوة التي باتت تفصل بين أميركا والعالم بعد أربع سنوات على انتخابه للولاية الأولى. لكن المراقب المحايد كان قد توصل إلى خلاصة أخرى، أعمق وربما أكثر اثارة للقلق، مفادها أن اولى خصائص الدولة الأعظم في عالم اليوم، هو ذلك التأثير الهائل الذي لناخبيها لا على حياتهم السياسية الذاتية وحسب انما على تطوّر النظام العالمي بأسره.

ويمكن للمرء أن يلمس بيده مدى هذا التأثير في مختلف جوانب حياته، فإذا ما اصيبت اميركا بنزلة برد، أصيب العالم بأسره بالصداع. ألا نرى البورصات العالمية وهي تراقب مفردات حاكم المصرف الفيدرالي الأميركي، بل تتابع عن كثب تعابير وجهه كي تقرّر الذهاب صعوداً أو هبوطاً؟ أولسنا نشهد، اسبوعاً بعد آخر، كيف يعمل مجلس الامن الدولي وفق مبادرات مندوب الولايات المتحدة، وكيف تدفع واشنطن اعضاءه للتصويت على قرارات ما كانوا ليؤيدوها لولا معرفتهم بميزان القوى العالمي الراهن؟ أما رأينا مختلف دول العالم تعيد اصدار جوازات سفر مواطنيها كي تتلاءم مع آخر متطلبات واشنطن الأمنية؟ ألم نرَ الماكينة العسكرية الأميركية تنتشر في افغانستان دون أي إذن مسبق من مجلس الأمن، ثم تعيد الكرة في العراق على الرغم من ممانعة أكثرية اعضاء المجلس نفسه؟ لم يخفف جورج دبليو بوش شيئاً من وطأة هذه الحمى حين أبلغ العالم ان بلاده لن تقبل بعد اليوم بالمواقف الوسيطة، وانها، في مانوية فظة عز مثيلها، قد قسمت العالم إلى معسكرين، «من هم معنا في الأول، ومن هم ضدنا في الآخر». في تعبير كهذا، نرى منطق القوة، وقد تغلّف في اخلاقيات مبسّطة حتى الابتذال، يفصل بين معسكر «الخير» ومعسكر «الشر»، وكأن المعيار الوحيد المعقول في عالم اليوم لفرز القوى الدولية، هو موقفها المؤيد او المعارض لخيارات تحددها الولايات المتحدة منفردة، لها وللعالم. ومن الطبيعي ان تتجذر مواقف الدول الاخرى ازاء هكذا ثنائية فيتحول الحلفاء الى اتباع، والممانعون الى أعداء، بل

قد يثير هذا التسلط حفيظة اصدقاء محتملين فيحوّلهم الى خصوم.

لهذا «الاستكبار» الاميركي (كما جرى التعبير في بعض ادبياتنا العربية) ما يبرره على ارض الواقع، او على الاقل ما يفسره، فالنفوذ الاميركي ملموس في مختلف القطاعات. فبينما يتضاءل عدد المشاهدين لأفلام هوليوود في الولايات المتحدة ذاتها، نراه يزداد سنوياً بنسبة 3 الى 4 بالمائة في الدول الاخرى. وغالبا ما يرى الزائر الكثير التردد على دول اوروبا الشرقية كم ان اهلها يعتبرون الامركة بمختلف تجلياتها مرادفاً للدخول في العصر. وغالباً ما يكون اول الغيث افتتاح لمطعم ماكدونالدز للوجبات السريعة أو لمقهى هارد روك كافيه، ثم ترى مختلف الجامعات الاميركية وقد افتتحت فروعاً واسعة لها في براغ وبودابست وفرصوفيا، وتلاحظ اللغات الوطنية وقد ادخلت الآلاف من الكلمات الاميركية المنشأ في صلبها. وإن انت مررت على الجامعات في الولايات المتحدة نفسها، فانك ستلتقي بمئات الآلاف من الطلاب الاجانب، بينهم ما يقارب المئة الف طالب من الصين الشعبية وحدها. اما اذا توجهت صوب سيليكون ڤالي في كاليفورنيا، وهي مهد الثورة المعلوماتية وحاضنتها الأولى، فستدهش للأعداد الهائلة من الهنود الذين استقروا فيها، كمهندسين ومبرمجين قبل أن يتحول عدد لا بأس به منهم الى رجال أعمال شديدي الثراء بفضل انخراطهم الكثيف في تلك الثورة. وبالاجمال فان عشرات الملايين من سكان هذا الكوكب يحلمون بأن يصبحوا مواطنين اميركيين، ليقينهم، وهو في الغالب صحيح، بأن اميركا هي بامتياز، بلد الحرية الفردية وتوافر الفرص، والابداع التكنولوجي المستمر، والحراك المهني غير المحدد والترقي الاجتماعي القادر على تجاوز الفروقات والحواجز التقليدية. والبلد كبير، شاسع، متنوع لدرجة تجعل «العالم الجديد» عالماً قائماً بذاته يسمح لمن هو فيه، وخصوصاً لمن هو منه، أن يشيح النظر عن بقية العالم، دون جهد ولا أسف.

وان تجاهل المرء كل هذه المزايا، فلن يتغافل لحظة عن ان اميركا هي القوة العسكرية الأكبر في عالم اليوم بل انها استجمعت لنفسها من مصادر القدرة العسكرية ما لم يكن لغيرها من القوى عبر التاريخ القديم او الاقرب. فها هم الأوروبيون يصابون بالقلق العميق عندما تتردد الولايات المتحدة عن التدخل العسكري كما حصل (ولو لفترة) في البلقان، ثم يصابون بالذعر عندما تذهب اميركا للحرب في العراق، على الرغم من توسلاتهم ونصائحهم وممانعتهم. لكن الاوروبيين يعلمون في قرارة انفسهم (واليابانيون

مثلهم) بأن اميركا قادرة على جعلهم يشعرون بوطأة آلتها العسكرية الطاحنة (كما حصل خلال الحرب العالمية الثانية) قبل ان تعود فتتعامل معهم بسماحة بيّنة، بل وتمد يد العون لهم كي يتجاوزوا آثار الهزيمة التي الحقتها بهم وينهضوا من كبوتهم.

غير ان منطق القوة يؤدي احياناً كثيرة للهوس بها. وتبدو القوة الاعظم حينها وكأنها اصيبت بنوع مقلق من النرجسية ومن الانبهار بذاتها، بعظمتها، بتفوقها فتتحول الى بطل في مأساة اغريقية تسيّره قناعة عميقة باختيار الآلهة له دون غيره، وبتكليفه برسالة سماوية خص بها، وباسباغ قدرة خارقة عليه لم تعط لغيره، تحمله نحو مصير محتوم فيتصرف كمهووس قد انقاد لقوته بدل أن يتحكم بها، دون أن يتبصر ظروف اللجوء اليها ولا أن يتساءل عن هول آثارها على الآخرين. يسقط العملاق حينها في الشطط، مثيرا القلق والخوف بل والرهبة. وتنمو هذه المشاعر بالذات حين تعيد اميركا تأكيد مصلحتها الذاتية على حساب معاهدات وقعتها، ومنظمات دولية كان لها الدور الأساسي في انشائها، وقانون دولي تدعي احترامه، او مبادىء التجارة الحرة التي تبشر بها وتسعى لفرضها على العالم.

مراحل

لكن منطق القوة ليس دائما هو الطاغي. ومن المفارقات المثيرة دوماً للاهتمام، ذلك التقلب العميق في المزاج العام الأميركي الذي يدفع بالبلاد، نخباً وشعباً، تارة للشعور بالانحدار والتقهقر وطوراً بالتفوق غير المسبوق. هكذا رأينا الولايات المتحدة تمر في فترة لا تتجاوز الربع قرن المنصرم بصور ثلاث شديدة الاختلاف عن ذاتها وعن مكانتها في العالم. ففي ثمانينات القرن العشرين، بدت اميركا وكأنها انزلقت الى شعور عام بتراجع موقعها، وتآكل نفوذها بل وببداية النهاية لوضعها كدولة عظمى. كان الاميركان حينها يلاحظون الاتحاد السوفياتي وقد وسع نفوذه العالمي لا في آسيا فقط (فيتنام، كمبوديا، أفغانستان) أو أفريقيا (أنغولا، الموزمبيق، أثيوبيا)، بل أيضاً في حديقة واشنطن الخلفية، أميركا الوسطى (نيكاراغوا، السلفادور، دون ذكر كوبا). ورأوا الأوروبيين (الفرنسيين ثم الألمان) يتحررون من وصايتهم. واليابانيين يسبقونهم في الإبداعات التقنية. يومها تساءل جفري غارتن (1987)، الدبلوماسي الذي أصبح مصرفياً، عما إذا كان لم يزل بالإمكان

وقف مسار الانحدار الأميركي، مشيراً «ليس فقط إلى السرعة التي يتقلص بها تأثيرنا العالمي، ولكن إلى عدم قدرة مسؤولينا على كبحها أيضاً». في العام التالي، وفي كتاب أصبح فور صدوره من الأكثر شهرة، أعلن بول كنيدي (1988) للأميركيين عن الانهيار القريب لامبراطوريتهم، مثلما حصل للعديد من القوى الكبرى قبلهم، ولقد كانت غالبيتهم تميل إلى تصديقه. ودعا مؤرخ جامعة يال المرموق مسؤولي الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالحقيقة المرة والراهنة، أي بأن «المجمل الكلّي لمصالح وموجبات بلدهم هو اليوم أكبر بكثير من قدرته على الدفاع عنها جميعاً». وعام 1989، كان جون إيكنبري، أستاذ العلوم السياسية الواعد في برنستون، شديد الحسم: «إن انهيار القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأميركا أصبح واضحاً»، بينما لاحظ آخرون (فرغيسون، 1989) أن «اليابان قد تخطّت الولايات المتحدة تدريجياً ولكن بصورة حاسمة» في ميدان التكنولوجيا. وفي خريف 1992 أعرب مدير مجلة فورين افيرز الشهيرة بجديتها ورصانتها (هايلاند، 1992)، وهو يغادر منصبه، عن أسفه لرؤية أميركا تتحسر على انهيارها في جدل عقيم، ولاحظ وجود «تشاؤم يبدو أكثر من عابر» يملأ الجو، ثم أضاف: «لأول مرة في تاريخهم، لا يعرف الأميركيون إذا كان الجيل القادم سيكون أفضل وضعاً من الحالي». وحتى في وقت متأخر مثل صيف عام 1993، كان ألان تونلسون ينادي بالويل والثبور: لقد دفعه تفحصه لأولى موازنات بيل كلينتون العسكرية التي لاحظ فيها تخفيضات جوهرية (دون أن يذكر أن موازنات بلدان أخرى قد تعرضت لتخفيضات أكبر في الفترة نفسها) إلى الاستنتاج: «لقد ربح القائلون بالانهيار!». أما إدوارد لوتفاك، الذي كان طيلة عقود واحداً من «صقور» الأمن القومي، فقد عدّل موقفه وبدّل ميدانه، ولكن ليس ميوله، إذ نشر عام 1993 كتاباً يشكل عنوانه عرضاً للواقع: الحلم الأميركي في خطر: كيفية الحؤول دون تحول الولايات المتحدة إلى بلد من العالم الثالث، وكيفية ربح المعركة الجيو-اقتصادية من أجل التفوق الاقتصادي. استُقبِل الكتاب بالسخرية ولكنه، لحسن حظ مؤلفه، لم يلبث أن وجد نفسه مسبوقاً بنمو اقتصادي غير معهود لم يتنبه إلى تباشيره التي كانت قد بدأت عندما كان ما زال يحرّر كتابه.

كانت حرب الكويت (1991) قد بدأت بإخراج البلد من ذلك التوهم السهل بانهيار عام. يومها أعلن مايكل نوفاك، كاتب العمود المعروف بانتماءاته اليمينية، أن الحرب كانت بمثابة «نهاية الانحدار، وانهيار القائلين بالانهيار». هكذا افتتحت المرحلة الثانية التي

امتدت عقد التسعينات بأكمله وتميزت بتفاؤل لامس حدود النشوة: دعّم انتصار العولمة، من إيمان أميركا بقيمها، وجعل «تفاهم واشنطن» كتاباً مقدساً كونياً عن نظام الحكم وعن النمو الاقتصادي أيضاً. وأعلن فرنسيس فوكوياما، المتأثر بهيغل وكوييف، بصورة جازمة عن «نهاية التاريخ» التي يعني بها انتصار الإيديولوجيا الليبرالية، وبالتالي انتصار بلاده وإشعاعها كمنارة، على كل خصومها. ولقد حدث التفكك النهائي للاتحاد السوفياتي عام 1991 بينما كان الأميركيون يحيون الذكرى الخمسين لبيرل هاربور، ولكن تلك الذكرى الأليمة اتخذت يومها شكل الطلل المندثر. لم يكن على الأميركيين إلا أن يلاحظوا بديهيتين: فهم لم يكسبوا فقط الحرب الأولى ضد صدام حسين عام 1991، بل إنهم يستمتعون أكثر فأكثر بخروجهم منتصرين، بعدما كانوا في البداية مشككين ومترددين، من نصف قرن من الحرب الباردة التي انتهت بالتفكك الداخلي لخصمهم السوفياتي. في العام ذاته (1991)، كتب جيمس كورث، الأستاذ اللامع في معهد سوارثمور والبعيد عن الشاعرية: «لم يؤد انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق إلى إزاحة العوائق الخارجية فقط، بل أيضاً إلى إزالة التردد من داخلنا [...] ستكون القوة العالمية الوحيدة خلال المقبل من الزمن هي أميركا، وسيكون النظام العالمي الوحيد الممكن أميركياً».

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين كان الاميركان يتباهون مع مسيرة العولمة المتعاظمة، ويحركونها على هواهم بعد أن كانوا الممهدين لها إلى حد بعيد، ويسجلون معدلات نمو عالية، ويبلغون نسبة العمالة الكاملة ويستفيدون من احتياط مالي يزيد من غناهم. مما سمح لمادلين أولبرايت دون معارضة تذكر، من أن تؤكد أن الولايات المتحدة أصبحت «الأمة الضرورية»، ثم أضافت بعنفوان: «بما أنها أعلى هامة من الآخرين، فمن الطبيعي أن ترى أبعد منهم». حتى بول كينيدي الذي كان يبشر بالانحدار عام 1988، بات يتحدث بفخر فظ في 1999 حيث يكتب: «كلا! أبداً! لم يحصل أبداً على امتداد التاريخ أن وجد التفاوت في القدرات القائم اليوم [بين أميركا والآخرين]، أبداً!»؛ وذلك ما عرضه آخرون بلغة سوقية عندما وصفوا أميركا بأنها «غوريلا تزن 800 رطلاً». بما يشبه الصدى، جاء هوبير فيدرين يعمّدها «قوة هائلة» hyper-power، وهي عبارة لم تتخذ على الجانب الآخر للأطلسي منحى لوم، أو أي مظهر إهانة، بل نُظر إليها كعبارة جديدة تكتسب معنى أكبر لكونها صادرة عن وزير خارجية فرنسا آنذاك (مندلباوم، 2002). عمد الأميركيون

إلى استدعاء تضرع الآخرين إليهم لاستخدام قوتهم العسكرية في البلقان وغيرها، فلقد علموا أن «الاستنجاد بالامبراطورية» (سلامة، 1996) الذي ارتفعت أصواته في أرجاء العالم كان موجهاً إليهم أولاً، فأباحوا لأنفسهم النزوة العظمى بعدم الاستجابة له إلا إذا أجيز لهم باستعراض قوّتهم. بعد ذلك، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، توسعت نجاحاتهم السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، بينما كانت غالبيتهم، الواثقة في مستقبلها الهانيء، بل اللامبالية، تفتش عن تسلية في «برامج الواقع» المباشرة مثل محاكمة أ.ج. سمبسون أو قضية مونيكا ليوينسكي بينما كانت البورصة تضاعف سنوياً عدد المليونيرات منهم.

وراح كثيرون ينتقدون هذه الخفة شبه الصبيانية التي ارست بظلها على المجتمع الاميركي: «إن التعددية الثقافية، والتسامح الذي يرفض الاعتراف بالقيم أو إطلاق الحكام، والتعريف المتزايد الاتساع للاستقلالية الفردية، قد أنتجت لامبالاة حقيقية تجاه مصير الأمة»، هذا ما لاحظه أندرو باسيفيتش (2002). أمّا تشارلز كراوثامر (2004) فكان أشد قسوة: «لم يكن الأميركيون يستمتعون خلال التسعينات بنهاية التاريخ، وإنما بعطلة من التاريخ». مثّل 11 أيلول 2001 إصابة مفاجئة للعملاق في قلبه، ضمن ميدانه الخاص، على أرضه، وفي جزيرته الحصينة. هكذا افتتحت مرحلة ثالثة (كانت ملامحها قد بدأت عبر تباطؤ في النمو منذ أواخر عام 2000) تميزت بتناقض بين شعور حاد بالعطوبة وإيمان لم يزل قوياً بالقوة العظمى. ذُهل الأميركيون من هول ما اصابهم ذلك اليوم فتوقفوا عن السمع، كما فقدوا إرادة الرؤية، أو ملكتها، أوالرغبة بها، فأسرعوا يثبتوا للعالم، ولأنفسهم أولاً رغبة في طمأنة الذات، هول كثافة نيرانهم. عدلوا سريعاً عن عشقهم القديم للحريات الفردية، وأوجسوا خيفة من العولمة التي ابتدأوا يعددون نتائجها السيئة، وأخذوا يتغنون بوحدانيتهم المعلنة، وتغافلوا عن القانون الدولي، وأداروا ظهرهم للرأي العام الخارجي، فعادوا تبعاً لذلك إلى عادة الميزانيات حيث العجز بمئات المليارات وإلى الحملات التأديبية عبر العالم- عالم شعر في البداية بالخوف عليهم، ثم سريعاً بالخوف منهم، من شطط وسائلهم، وعنجهية خطابهم، وتكاثر أهداف إصاباتهم، وبصورة أخصّ من غموض نواياهم.

هل الحادي عشر من أيلول هو بالفعل تاريخ مفصلي بالقدر الذي صُوِّر به؟ بمعنى

ما، نعم: أن تهاجم أميركا في عقر دارها (باستثناء اختراق بانشو ڤيلا عام 1916 لقرية في ولاية نيومكسيكو، أدى حينها إلى مقتل 15 شخصاً، لم يحدث أن هوجمت الأراضي الأميركية منذ حرب 1812 ضد البريطانيين) من قبل قوة جديدة غامضة المعالم وبعيدة عن متناول اليد؛ وأن يقضي خلال ساعة واحدة على حوالى ثلاثة آلاف من مواطنيها. كان ذلك بالنسبة للبلد المصاب في كبريائه أكثر مما في قدراته بمثابة أسباب تدفعه إلى مراجعة عميقة للتهديدات المحتملة ولوسائل مجابهتها.

ولكن ما ظهر سريعاً هو أن هجمات الحادي عشر من أيلول لن تكون في نظر العديد من أركان النظام، بل غالبيتهم، سبباً انما ذريعة، بل نوعاً من المفاجأة الهابطة من السماء التي تتيح اعتماد خيارات استراتيجية كانوا يقولون بها قبل أن تقتحم الطائرة المختطفة الأولى البرج الثاني من مركز التجارة العالمي في نيويورك. وسوف يجد بعضهم فيها، خلافاً لكل منطق، ذريعة لاحتلال العراق الذي كان قد تم وضعه في مرمى النار منذ سنوات عديدة. بل ان هجمات نيويورك ستسمح لغلاة التفوق الاميركي المحيطين بالرئيس بوش باعتماد التوجه الستراتيجي الشامل (الثورة الثلاثية المتمثلة في الحرب الوقائية، ومنع ظهور وانتشار قوى جديدة، وإعادة تعريف الدفاع لتدخل فيه من جديد «حرب النجوم») الذي كان قد وضع قبل مجيء فريق جورج بوش إلى الحكم. فقبل ذلك الحدث الرهيب، حسب ملاحظة روبير كاغان (2003)، «كان الأميركيون مقتنعين بأن النظام العالمي المستقر الممكن والوحيد هو الذي تكون أميركا مركزاً له، وبأنه لا يمكن إيجاد ذلك النظام إلا إذا وجدت قوة تدافع عنه، وهي قوة أميركا بالتحديد». قد لا يدخل الحادي عشر من أيلول التاريخ بسبب ما حدث ذلك اليوم بل بقدر ما نتج عنه من دعم شعبي للرئيس كي يحقق المشروع الستراتيجي الطموح والثوري بامتياز الذي كان، في عدد من مفاصله الاساسية، مشروعه قبل حدوث الهجمات.

بسرعة فائقة بدأت تظهر ملامح الداء الأميركي: خلل كبير بين قدرات العملاق العسكرية ووسائل التأثير الأخرى التي يمتلكها، مثل الإقناع (الذي أضعفه اعتماده المتكرر لقاعدة الكيل بمكيالين) أو الدبلوماسية (المهمشة بسبب عدم اعتماد الاميركيين عليها لحل قضاياهم) أو اللجوء إلى القوانين الدولية (التي ينظرون إليها بتحفظ، وذلك ما كانت عليه حالة قوى الهيمنة عموماً). للمرة الأولى في تاريخهم، كان الأميركيون قد

قرروا، عام 1991، الاحتفاظ بمستوى عال من القوى المسلحة حتى قبل أن يظهر عدو قوي متسللاً من سمائهم؛ وفي 2001 كانوا قد عمقوا ذلك الخيار بعودتهم إلى الموازنات الحربية المتواصلة الارتفاع.

إذا كان لهذا الكتاب من «أطروحة»، فهي التالية: إن النظام العالمي هو رقعة شطرنج متعددة الأبعاد، كما سبق أن لاحظ ستانلي هوفمان (1989) وجوزف ناي (2004) وكثيرون غيرهما، ومكونة من حلبات عديدة لكل منها ميزان قوى خاص بها. في أواخر أيام الحرب الباردة، لفت هوفمان النظر إلى أن الهيمنة الأميركية كانت ذات وجه اقتصادي خصوصاً، بينما كان العالم لم يزل ذا قطبين على الصعيد العسكري. بعد خمسة عشر عاماً، رأى ناي أن العالم وحيد القطب عسكرياً، وثنائي أو ثلاثي اقتصادياً، ومتعدد الأقطاب بوضوح على حلبة «القوة الناعمة». والمؤكد أن أميركا هي اليوم دون أي جدال أقرب بلدان العالم لأن تكوّن «قوة كاملة»، أي قوة لها رصيد كبير في مختلف المصادر المعروفة للنفوذ والهيمنة. وسيبقى هذا التفوق البارز قائماً لعقود طويلة ولو انه لم يعد لأميركا، في الحلبة الاقتصادية، تلك المكانة الطاغية (نصف الناتج الدولي العالمي) التي كانت لها سنة 1945. والواقع، انه في الحلبة الاقتصادية، بلغ التأثير المتبادل مستوى لم يعد يسمح بالحديث عن الاستقطاب في زمن أصبحت الشركات الكبرى واسعة الاستقلالية في استراتيجياتها ومتعددة الجنسيات في رؤوس أموالها وإداراتها. ويمكن أيضاً أن تكون «القوة الناعمة» لأميركا (قوة الجذب والدعوة إلى التمثل بها) أقل عملانية في السياسة مما يُعتقد، بمعنى أنه يمكن أن يرقص شباب العالم على وقع موسيقى البوب الأميركية وهم يوجهون أقسى النقد إلى سياستها الخارجية. إن كون أميركا «الحضارة العالمية الأولى» لا يجعلها في منأى عن عداوات سياسية عميقة في الغالب، ذلك ما لاحظته يوماً في أحد بلدان الخليج حيث كان سائقي يصغي بمتعة إلى محطة الراديو الأميركية «سوا» قبل أن ينتقل سريعاً إلى محطة محلية عندما حان وقت نشرة الأخبار لأنه «يحب موسيقى أميركا، ولكنه لا يحب سياستها». فالرباعي «هـ.هـ.م.م.» (هارفرد- هوليوود- ماكدونالد، مايكروسوفت) الذي أشار جوزف جوفيه (2001) إلى هالته العالمية، لم يعد عميق التأثير على الخيارات السياسية، حتى لدى من يعترفون باثاره الكونية. يبقى الميدان العسكري الذي يمتلك من ضخامة الإمكانات وانتشار القوى ما يجعله ذا قدرات حاسمة، ويلغي اي منافسة جادة للجبار الاميركي في الأمد المنظور.

ولا يقوم التفوق الاميركي على ايجاد هذا الموقع العسكري الطاغي وحسب وانما ايضاً على المحاولة الدؤوبة لترجمته إلى فوائد تعود على الولايات المتحدة خارج الميدان العسكري بمعناه الحصري- في دوائر تأثير أخرى. فأميركا هي المصدِّر شبه الحصري للأمن، وعلى البلدان الأخرى أن تكون سعيدة بهذه المبادلة. انطلاقاً من حسابات كهذه عقدت شركة إنرون اتفاقية في الهند واضحة الإجحاف بحق الهنود، أو قامت دول الخليج بشراء ترسانات من أسلحة أميركية لم تكن بحاجة فعلية لها، أو استحوذت أميركا، بحكم الأمر الواقع، على حق الفيتو في صندوق النقد الدولي لكي تمنع اليابان من تنفيذ إنشاء صندوق نقد آسيوي تستثنى منه الولايات المتحدة. ولهذا السبب تحديداً كان أعضاء مجلس الأمن ينتهون إلى الموافقة على قرارات لم يكونوا ليصوتوا عليها في العادة. ومهما تكاثرت التفسيرات لحرب اميركا على العراق، ومهما تفاوتت التقديرات لأهمية العنصر النفطي في جنوح اميركا للحرب، فليس من يشكك بوجود هذا العنصر، او بصورة أعم، بمحاولة اميركا الدؤوبة لجعل قدرتها العسكرية «قابلة للصرف» في قطاعات دولية أخرى ليس لها فيها الموقع البارز المعترف لها به في الميدان العسكري، لاسيما في مجال النفط التي ما زالت تستهلك بمفردها ربع انتاجه العالمي. وبما أن الميدان العسكري قد أصبح المكان الذي تسود عليه الولايات المتحدة بصورة شديدة الوضوح، وإلى درجة وضعتها بالفعل في ناد أصبحت عضوه الوحيد، وبما أنه لم يعد من أحد يستطيع أن يلحق بها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كان من الضروري تعزيز شأن هذا الميدان داخل أميركا ذاتها، والسعي إلى أن يقتنع بمركزيته المشككون به في أرجاء العالم، واستخدامه كأداة مثالية لهيمنة على العالم لم تعد بحاجة إلى ارتداء الأقنعة. كان على قوة النار، وعليها فقط، أن تمحو الشعور بالهزال لدى الأميركيين، وأن تقضي على وهم العجز عن معاقبة الآخرين. وكان على أميركا أن تجرؤ لكي يتوقف الآخرون عن التفكير بأمور مماثلة. لقد كانت بيرل هاربور، عام 1941، الشرارة التي أجبرت البلد على الدخول في حرب كانت قد بدأت قبل عامين؛ وقد يمثل 11 أيلول الصاعق الذي سوف يدخلها في حروب تقوم هي باختيارها. أما أولئك الذين يجرؤون على انتقاد هذه الحمى الهجومية الموجهة نحو أهداف غير بيّنة، فإنهم لم يفهموا ديناميتها العميقة: لا يهم من هي الضحية، المهم هو عرض القوة.

كان وليام فولبرايت، عضو مجلس الشيوخ الحكيم، قد أشار إلى ذلك منذ القرن الماضي

في كتابه عنجهية السلطة: تنم الولايات المتحدة عن شخصية ذات وجهين، «كلاهما مطبوع بمسحة أخلاقية، ولكن الأولى هي أخلاق غرائز لائقة يخفف من غلوائها إدراك واضح للضعف البشري، بينما تتمثل الثانية في ثقة مطلقة بالنفس تنهل من حنين جارف إلى الفتوحات». لقد ظهر الداء الأميركي إلى العلن عندما اكتشف البلد الذي كانت تغذيه بقوة إيديولوجيا المحافظين الجدد عمق الخلل القائم بين قدراته العسكرية ووسائل تأثيره الأخرى فتعلق بالأولى مهملاً الأخرى، قبل أن تجرح كرامته الجريمة المهينة لإرهابيي أيلول، فانزلق من الأخلاقية الأولى إلى الثانية ليأتي الحادي عشر من أيلول بعد ذلك- بعد ذلك وليس قبله- كي يشرّع في نظر الأميركيين انزلاقاً نحو الانبهار بالقوة العارية واستسهال اللجوء اليها بما هو خطر عليهم ومقلق للآخرين.

قبل حصول ذلك الانزلاق، كان السجال الداخلي يتركز أساساً على معرفة ما إذا كان العالم قد بدأ، منذ 1989، يتأمرك تدريجياً بفعل عملية «تضافر» (convergence) تؤدي إلى الاعتراف بتفوق اميركا من خلال تبني مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أم أن البلدان الأجنبية تعتمد على العكس حركة «تباعد» (divergence) تتحدى فيها تدريجياً الهيمنة الأميركية بترسيخ أنماط سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة (إيمرسون، 1998). عندما أعلن فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ (1992)، كان قد اعتبر الأمر محسوماً لمصلحة الخيار الأول. أما صمويل هنتنغتون (1993) فلقد اختار الثاني، الذي هو أقل تفاؤلاً ومفاده انه كلما أوغل الآخرون في اعتماد الأنماط الغربية ازداد عداؤهم لأميركا. كان السجال ملتهباً في الجامعات ووسائل الإعلام، مع ميل نسبي لصالح أطروحة التضافر التي عزّزها انتشار ادوات اقتصاد السوق عالمياً كمثل النار في الهشيم وتلك «الموجة الديمقراطية الثالثة» التي غمرت أميركا اللاتينية ثم عبرت أوروبا الشرقية السابقة لتبدأ بالانتشار في العالم الثالث، أو أيضاً الانتشار المؤكد في كل مكان للأمركة المتزايدة للعقول والأذواق.

في مستهل الألفية الجديدة شكل انتخاب جورج بوش مع تباطؤ النمو الاقتصادي والتراجع في أسعار الأسهم والنتائج المباشرة أو الدائمة للحادي عشر من أيلول عناصر امتزجت لتوجيه ضربة حاسمة إلى الاعتقاد الواسع الانتشار بحقيقة التضافر. وجاء ذلك ليقوي موقف تشاؤم البعض، مثل هنتنغتون، إن لم يكن حيال عمق ذلك التضافر، فعلى الأقل تجاه نتائجه البالغة الأذى للبلد، وذلك ما دفعهم إلى الدعوة للتحوّل لمنطق «القلعة

المحاصرة من كل جنب» وبالتالي لتوجهات تنحو أكثر فأكثر نحو الثقافوية، إن لم يكن العرقية، انطلاقاً من ملاحظة أن «صدام الحضارات» هو الذي يلهب العالم (هنتنغتون، 1993) ويهدد بلدهم من الداخل بفعل هجرة غير مضبوطة، مكسيكية بصورة أساسية، يصعب جداً دمجها أو احتواؤها (هنتنغتون، 2004). ولكن آخرين، غالبيتهم من المحافظين الجدد الذين يملأون أروقة إدارة بوش منذ كانون الثاني 2001، تابعوا الحديث عن التضافر، إنما ليس كظاهرة تنتج بصورة طبيعية: فهم ينوون وضع الآلة العسكرية للقوة العظمى في خدمة تضافر يتم وفق معايير أميركا وقيمها – تضافر قد يجد عوائق تحول دون انطلاقه الذاتي، بسبب الملا عمر أو صدام حسين أو تحفظ وزارة الخارجية الفرنسية أو البابا المتأرجح آنذاك بين الحياة والموت أو بيروقراطية بيجينغ الدوغماتية والفاسدة، ولذلك سيكون بحاجة إلى «خبطة حاسمة» تسبب انطلاقه. وهم يعتقدون بضرورة نشر الديمقراطية بعملية قيصرية، أو بالضغط عند الحاجة، أو حتى بالقوة إن دعت الضرورة. ويبدو أن استعراض القوة الأميركية باسم تعميم الديمقراطية أهم لديهم من تجذر هذه الأخيرة في بلدهم ذاته، ثم في العالم بعد ذلك. ذلك ما قد يدفع أميركيي المستقبل إلى أن يصرخوا ذات يوم: «أيتها الديمقراطية، كم من الحملات العسكرية قد تم تجريدها باسمك!».

كيف إسماع من به صمم؟

الأميركيون متفائلون بطبعهم، ولأسباب مفهومة: فبلدهم بحد ذاته يمثل قصة نجاح متواصلة خلال قرنين، كما كانت الولايات المتحدة بحق مقصد أمل ونجاح لملايين الأشخاص الذين أصبحوا أميركيين. وأنا من جهتي أجد هذا التفاؤل مشروعاً، بمعنى أنني مقتنع بقدرة الولايات المتحدة على إيجاد وسائل معالجة الداء الذي أصابها، وبأن المرحلة التي افتتحت خلال تسعينيات القرن الماضي وأصبحت مقلقة بعدها سوف تنتهي على الأرجح بتصحيح للمسار، وذلك بفعل ادوات لاعادة النظر والتصحيح والتجدد اثارت في حينها اعجاب الكسي دي توكفيل، احد اول دارسي الحالة الاميركية ومن اعظمهم شأناً. ولكن المسألة تكمن في معرفة الوقت اللازم لحدوث هذا الانعطاف، والثمن الذي سيترتب على الأحكام الخاطئة والمغامرات المتهورة البعيدة والتخلي عن الثوابت.

يقوم هذا التفاؤل على تراث ثري من المجادلة والمحاججة والنقد ما زال بعيداً عن

الاندثار، حتى وإن كانت هجمات 11 أيلول قد وضعته جانباً، إن لم يكن في الثلاجة. ويفسر هذا التراث القوي لماذا كان التشخيص الذي يعرضه هذا الكتاب ناتجاً عن لقاءات أجريت مع مسؤولين ودبلوماسيين وأساتذة جامعيين وصحفيين أميركيين قدّموا، على مستويات مختلفة وبحماس متنوع، قراءة للداء ليست بعيدة عن قراءتي، إن لم تتجاوزها في النقد لدى البعض منهم. هل تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المراجع المذكورة في هذا الكتاب هي أميركية بصورة شبه حصرية؟ إن الولايات المتحدة هي (ولم تزل) ديمقراطية؛ وإذا كان الخوف الذي أثاره 11 أيلول قد سبب نوعاً من الجمود بل ومن التكلّس في بعض العقليات النقدية واليقظة، فهو لم يستطع لحسن الحظ أن يجعلها تختفي تماماً.

واحد من هؤلاء هو نائب الرئيس الأسبق آل غور، وهو رجل لحق به ظلم مجحف. إن صرخته التحذيرية في احتفال نهاية العام الدراسي في جامعة جورج تاون، (24 حزيران 2004)، ستبقى ماثلة في الأذهان. فلقد عبر يومها عن خشيته من رؤية أميركا تنشغل بتنظيم قدراتها الخارجية لدرجة تجعلها تضع كل السلطات بين يدي الرئيس بحيث يصبح فوق القانون ويهمّش الكونغرس ويسخّر السلطة القضائية، مما سيدفعه خارجياً إلى تجاوز القانون الدولي واحتقار التحالفات القديمة. ولقد كان تشخيصه بالغ القسوة: إن لجوء إدارة متعطشة للسلطة إلى استغلال الذعر العام الناتج عن 11 أيلول يعرّض للخطر علة وجود البلد كديمقراطية: «إن التحدي الأكبر الذي نجابهه ليس الإرهاب بقدر ما هي الوسيلة التي نعتمدها لمحاربته؛ وهو لا يتمثل في الحرب بقدر الوسيلة التي نضمن بها أمننا دون أن نضحي بحريتنا... وليست الإرادة الملحة على اعتماد الهيمنة كهدف لسلوكنا في العالم سوى تعبير عن توق إلى جعل دور الرئيس مطلق السيطرة على نظامنا الدستوري». ويمثل هذا الانزلاق المزدوج نحو جمع السلطات بين يدي الرئيس في أميركا وإطلاق يد أميركا في العالم خطراً داهماً بنظر غور، وانحرافاً لا يغتفر لكونه ينطوي على كل المخاطر ويكمن في صميم «الداء الأميركي» الراهن.

في هذا التحليل غير المداهن تتخذ العلاقة الوثيقة بين التطور السياسي والاقتصادي والمفهومي للبلد وتوجهات سياسته الخارجية مكانة مركزية. لقد كان مؤرخو العلاقات الدولية «الواقعيون» من امثال هانز مورغنتاو، وأكثر منهم «الواقعيون الجدد» من طراز كينيث وولتز، يميلون إلى إغفال تلك العلاقة بين الداخل والخارج وإلى المبالغة في تصوير

استقلالية السياسة الخارجية، متجاهلين أن الأشخاص ذاتهم يديرون امور البلاد، وأن الميدانين الداخلي والخارجي متداخلان، وأن تحليل قرارات السياسة الخارجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن طبيعة السلطة التي تتخذها، أو بتحييدها عن هموم المسؤولين، الانتخابية خصوصاً، وعن مفاهيمهم الإيديولوجية أو المصالح التي يخدمونها.

إن هامة آل غور القومية تتيح له أن يطلق حكماً قاسياً، على المرض الذي تعاني منه بلاده. وهو أعقل من أن يقيم فصلاً اصطناعياً بين ما هو داخلي وخارجي في مسيرة إدارة لا تصر فقط على الانزلاق الذي أشار إليه السناتور فولبرايت، من أخلاقية اللياقة إلى أخلاقية أخرى أشد اثارة للقلق، بل تبدو وكأنها تستمد من ذلك عنفواناً مراهقاً. تلك أيضاً حال روبرت بيرد الذي غادر مجلس الشيوخ دامع العينين بعد أن أمضى فيه قرابة نصف قرن، إذ كان عليه الاعتراف بأن عدداً من زملائه كانوا يخشون من اتهامهم بانعدام الروح الوطنية، مما دفعهم ليس فقط إلى أن يسلسوا للرئيس قياد حقهم الدستوري بإعلان الحرب، بل إلى أن يتعهدوا مسبقاً بتمويل أي حرب يخوضها. لقد كان موقف كهذا مهيناً في نظر بيرد، ولكن فيما يخصه شخصياً، لم يستطع أن يتمالك نفسه رغم اشتهاره باللياقة وحسن التصرف: «إن هذا الرئيس، هذا البوش ذا الرقم 43، يشكل لوحده فئة خاصة، فئة افتقاد الكفاءة المطلق. كان اجتماع واحد معه قمة كل ما عشته، من ترومان إلى اليوم، في مادة الغباء» (مجلة نيويورك للكتب *NYRB*، 12 آب 2004). أما روبرت تاكر الذي قد يكون أشهر مؤرخي البلد،والذي لا يعتبر يسارياً بالتأكيد، والذي كان في لحظة مسايراً لمنطق القوة، فلقد انتهى بالإشارة إلى «تلك الحالة المَرَضية الحقيقية التي تؤدي إلى اعتبار القول بضرورة كبح جماح القوة الأكبر في العالم كنوع من العداوة الشرسة لأميركا». ولقد وصل به الأمر إلى النسج على منوال الكلمات القاسية التي قالها الفيلسوف الانكليزي إدموند بورك عن ابطال الثورة الفرنسية: «إن سياسة بوش حربية في مبدئها، وفي حِكَمها، وفي ذهنيتها، وفي مجمل سلوكها... لقد اكتسبت الولايات المتحدة العديد من ملامح ما تسميها هي نفسها بالدول المارقة» (تاكر وهندريكسون، 2004).

في بلد حرية التعبير التي لا يكف جورج دبليو بوش عن التغني بها، أصبح المرء اليوم بحاجة للكثير من الشجاعة لكي يتحدى الحقيقة الرسمية. سايمور هيرش لا يفتقر لتلك الشجاعة، ولقد استطعت خلال السنوات الأخيرة أن أرى كيف يعمل هذا الصحافي

الذي تجاوز الستين وما زال يتمتع بحماس الشباب وبفضول يتجاوز كل حدود. خلال السنوات الثلاثة التي تلت 11 أيلول، كتب هذا «الذئب المستوحد» ستة وعشرين مقالاً لمجلة نيويوركر جمعت بعد ذلك في كتاب واحد (هيرش، 2004)، ولألف سبب وسبب (منها في الارجح تطبيق نوع من رقابة الناشر عليه، لأسباب لا علاقة لها بالصحافة)، كانت مخطوطاتها أغنى بكثير من الصيغ التي نشرت بها. إنه حالة نادرة فعلاً، فلقد سبق له أن وصف هنري كيسنجر بـ«مجرم حرب» ونال جائزة بوليتزر عن تحقيقه الشهير لمجزرة ماي لاي الفيتنامية في وقت كان لا يزال مراسلاً حراً. وكان باستطاعته أن ينال الجائزة مرة ثانية عن تحقيقه المثير عن الانتهاكات الاميركية في سجن أبو غريب العراقي، ولكن الزمن كان قد تغير: وجد نفسه هذه المرة في مواجهة سياسة تعمية وتلاعب بالصحافة لا سابق لها في تاريخ البلد، حتى وصل الأمر بأحد مشاهير المحافظين الجدد إلى وصفه بأنه «يمثل في الصحافة الأميركية شخصاً شديد الشبه بالإرهابي».

خلال حرب الكويت سنة 1991، كان الصحافيون ينتظمون ضمن «تجمعات» وكان عليهم الكتابة أو التصوير بشكل يسمح لهم «باستحقاق» انخراطهم في واحد منها. في حرب العراق تقلصت استقلاليتهم مرة أخرى فتم «إلحاقهم» (embedded) ضمن الوحدات المحاربة على الأرض، وذلك ما أدى بهم أغلب الأحيان إلى التماهي مع الجنود الذين يرافقونهم وينقلونهم ويطعمونهم ويحمونهم. ولكنهم كانوا أيضاً «ملحقين»، وبصورة متزايدة، بخلايا التضليل داخل الحكومة الاميركية، يكررون أكاذيبها دون تردد ويعتبرون اختلاقاتها حقائق دامغة. مطلع 2005، سيشيع الخبر بأن البيت الأبيض لم يتردد في «شراء» كتّاب عمود للدفاع عن سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولقد كان محررو فوكس نيوز و نيويورك بوست و وول ستريت جورنال، دون ذكر عدد من مشاهير صحفيي نيويورك تايمز أو واشنطن بوست، يشكلون حلقة دفاع متراصّة عن الحكومة. كما أن المسؤولين أنفسهم لم يكونوا يترددون في التستر أو الكذب أو حتى الضغط من أجل تأخير أو منع نشر حقائق مزعجة. لقد اكتشف سايمور هيرش ذلك، من بين آخرين، ودفع ثمنه عندما طلب قائد أركان الجيش شخصياً من رئيس تحرير النيويوركر عدم نشر تحقيقه الذي يدين الممارسات الاميركية في سجن أبو غريب، أو على الأقل تأخير ذلك لبعض الوقت. كما أن هيرش سيتلقى تهديدات عندما سيعرض حجم التورط الإسرائيلي

في المغامرة المتهورة في العراق. كما سيعترف المذيع التلفزيوني الشهير دان راذر، بشيء من البراءة، بالحالة الذهنية للمهنة إذ يقول: «لقد أصبح الخوف هو الذي يمنع الصحفيين من طرح الأسئلة الدقيقة، إذ أن كلاً منا ينتهي بأن يقول في نفسه: إنني أعرف السؤال الذي يجب أن أطرحه، ولكن ليست هذه اللحظة هي المناسبة لذلك» (جادت، 2004). وسيعترف كولن باول، بعد مغادرته لمنصبه الوزاري، بأن دفاعه عن حرب العراق امام مجلس الأمن كان قائماً على سلسلة من الأكاذيب المهينة وانصاف الحقائق. لكن المرء ما زال ينتظر نقد الصحافة الاميركية لنفسها ازاء صمتها عن هذه الاكاذيب، وعدم التساؤل عن صحتها، بل ازاء قبولها المستكين لها.

لم يكن حال المخرج السينمائي مايكل مور بأفضل حظاً، رغم نيله الأوسكار ثم انتزاعه السعفة الذهبية في كان (لأسباب لا يبدو أنها فنية بشكل حصري أو أساسي). لقد تلقت أكبر شركات التوزيع، ميراماكس، المنتمية إلى مجموعة ديزني، ضغوطات من أجل عدم عرض فيلمه الوثائقي فهرنهايت 9/ 11 في الصالات (تقوم ديزني لاند في فلوريدا، الولاية التي يتبوأ منصب الحاكم فيها جيب بوش، شقيق الرئيس؛ ولن تتردد الشركة بالمقابل في توزيع فيلم وطني مثل «قلب أميركا وعقلها»). ذلك ما دفع إلى تبنيه من قبل شركة كندية تملك من الصالات عدداً أقل بكثير. وذلك ما سيدعو الإدارة إلى وضع عائق جديد أمام الفيلم بحظر حضوره على من هم دون السابعة عشرة: لقد تم تصنيفه دون سبب مقنع في خانة «للراشدين فقط». ولكن رغم تلك الهجمة القانونية، سيذهب الأميركيون بالملايين لرؤية ذلك التنديد الصارخ بالمرض الأميركي.

سيتهم مور طبعاً بالخيانة لقاء كشفه للأكاذيب التي احاطت بالحرب على العراق وبتفنيد حججها الداهية. وسينال الاتهام الصناعة السينمائية باسرها وعموم الليبراليين. ولن يتوانَ بيل أورايلي، معبراً عن رأي الادارة، عن القول: «يمتلك الليبراليون موهبة خارقة في الوقوف إلى جانب الخيانة. يقول البعض أن الليبراليين أيضاً يحبون أميركا، ولكن ذلك غير صحيح، فكلما كان البلد مهدداً من الداخل أو من الخارج، وقف الليبراليون إلى جانب العدو.» ومن الصعب جداً فتح حوار مع مواقف كهذه لأن «النقاش ومحاولات الإقناع لم تعد مقبولة لدى المحافظين» (ب. ج. أورورك، مجلة أطلانتيك، تموز – آب 2004)، ولا لدى كثير من الأميركين.

أما في الجامعات، فلقد أنتج الحادي عشر من أيلول مشاهد غريبة بحيث راح طلاب يدّعون «الدفاع عن الروح الوطنية» يشتكون من اي من اساتذتهم لا يؤيد الحرب ولا يرى الارهاب في كل مكان. كان ستانلي هوفمان (2003)، الأستاذ في جامعة هارفرد بحاجة للكثير من الشجاعة إذن ليصف دون مواربة تراجع الديمقراطية في اميركا نفسها: «إن الحرب ضد الإرهاب، التي لا نهاية لها في الأفق، قد أدت إلى كبح الحريات المدنية، وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، والى منع الطلاب الأجانب من دخول الجامعات الأميركية [...] بينما لا يجرؤ الديمقراطيون على مهاجمة رئيس له هذه الشعبية وتمنح الصحافة بوش حق الشك بالآخرين، مع دعم بالغ التعصب يختبئ خلف قناع الوطنية». ويسجل هوفمان على حكومة بلاده في ظل رئاسة بوش احتقاراً متزايداً للقانون الدولي «ينم عن سياسة هيمنة جديدة تتولد عنها نتائج بالغة الخطورة، ولكنها تبدو خارج إطار التفحص النقدي». كما يفضح انزلاقاً خطيراً، بدأ خلال رئاسة كلينتون، نحو إدارة السياسة الخارجية من قبل وزارة الدفاع «حيث قامت مجموعة مدنية من المحافظين الجدد والصقور الموالين لإسرائيل الميالين إلى التهور بتغذية وهم كبير يقضي باستخدام العراق كنموذج لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي». وهو لا يغفل البعد التاريخي للداء: فأمّا أن تكون الولايات المتحدة قد قررت العودة إلى ما قبل 1914 حيث كان للدول حرية مطلقة باللجوء إلى القوة، وإما أنها قررت فرض قواعد «قانون الحرب»، التي تم تمت صياغتها باتقان طوال القرن العشرين، على الدول الأخرى مع الاحتفاظ لنفسها بالحق الحصري في الخروج عليها حين تشاء. وفي الحالتين يكون هناك برأي هوفمان «جنوح كارثي».

قد يكون جون إيكنبري (2002) أقل ميلاً إلى التحليل الأخلاقي، لكنه ليس أقل قسوة، إذ يرى أن الرؤية الامبريالية الجديدة التي تعتمدها إدارة بوش تفتقر إلى الحكمة: «إن التفرد المطلق بقرار الحرب يجعلنا نخسر الدعم الهام من قبل المنظمات الدولية التي قمنا نحن بإيجادها، ودعم حلفائنا لنا بالرجال والإمكانيات وبلجوئنا إلى الاحتقار المعلن لسيادة الدول الأخرى نعطي للدول القوية مثلاً سيئاً يشجعها على تهديد جيرانها الضعفاء؛ ولا يمكننا عبر هذا الاستعراض الفظ لقوتنا العسكرية إلا استجلاب العداوة والانتهاء بتطويق بلادنا». هو يدعو (2001) الحكومة إذن إلى أن تستوحي من التراث الداخلي لأميركا حيث لا يمكن أن يتصرف القوي أو الغني خارج إطار القانون والمؤسسات التي تتيح لهما

الحفاظ على مواقعها المتميزة، وأن تعمل على تطبيق ذلك على وضع أميركا في العالم. ولكن المحافظين الجدد سيعبرون عن خيبتهم من تلك «الدعوات المخجلة إلى الاعتدال».

لم يكن الجميع يتمتعون بتلك الشجاعة وذلك الوضوح. بعد 11 أيلول، فاز جورج دبليو بوش بدعم شعبي جعل قلة قليلة تجرؤ على انتقاد خياراته خشية الاتهام بالتنكر للوطنية. فبدل أن ينتقد قادة الحزب الديمقراطي تهور الحكومة، حاولوا تقديم نسخة ثانية عنه (كاليو، 2003). واختارت وسائل إعلام وطنية تأييد الحكومة حتى بلغ بها الأمر المزايدة على مواقف الرئيس، بينما لم تتردد مجلات معروفة بأنها معاقل للمحافظين الجدد، مثل ويكلي ستاندرد أو كومنتاري، في انتهاج عنصرية بلغت أحياناً حدوداً مخزية. أمام هول هجمات الحادي عشر من أيلول استبد بالأذهان خوف مبرَّر عرف رجال الرئيس كيف يستغلونه على هواهم. «يجدر بالديمقراطيات التي بلغت سن النضوج أن تكون ملقحة ضد تصاعد التهديدات الخطيرة وضد الأساطير الامبراطورية، وذلك عبر مؤسساتها المدنية المتماسكة وعبر سوق الأفكار فيها»، كما يقول حاييم كوفمان (2004)؛ ولكن «سوق الأفكار» الأميركي، عشية حرب العراق، «لم يستطع القيام بتلك المهمة. لم يثبت أن أياً من طروحات الإدارة كانت صحيحة، مع أن المعلومات الضرورية لتفنيدها كانت موجودة داخل الحكومة وخارجها». كان يمكن للحرب في العراق ان تتحول مادة لاعادة نظر في هذا الانقياد، ولكن «سوق الأفكار»، الذي ساهم في كبح حركيته رفض (أو عجز) المرشح الديمقراطي لإرساء معركته على هذا الموضوع، لن يتصرف بأفضل من ذلك حيال التطور المأساوي للاحتلال.

كان بوسع بعض الأصوات المسموعة أن تتميز بحكمتها، ولكن ذلك ايضاً لم يحصل. أطل هنري كيسنجر من برجه العالي مختاراً أن يدعم حرب العراق، وإن بشيء من الميوعة، كما أجاب باستخفاف عن سؤال بخصوص العلاقات المفترضة بين صدام حسين وتنظيم «القاعدة»: «إنهما وجهان لعملة واحدة»، وهو لم يكن بالطبع أفضل جواب ممكن. أما بريجنسكي، «النجم» الآخر الغزير الكلام، فلقد تجرأ على إدانة «ما يشبه الهستيريا» و«ما يشبه جنون العظمة» السائدين في أوساط الحكم، ولكن دون أن يتوصل إلى إدانة ركائز السياسة المعتمدة: في الاختيار (2003)، نراه ينتقد المنهج في نهاية الأمر، وليس التوجه؛ فهو ببساطة يوصي الولايات المتحدة بأن تتظاهر بالتعامل مع الدول المنقادة لزعامتها

بوصفها دولاً حليفة دون ان تعدّل في شيء في استتباعها لها. وهو يميز بشكل غير مقنع بين «الهيمنة» و«الزعامة» ليشير إلى الخيارين المتاحين لأميركا، مع أننا نسجل له تفضيله للثاني. لقد بلغ الضغط على الأذهان حداً دفع أناتول ليفن (2004)، الباحث البريطاني في «كارنيغي إنداومنت»، إلى الخروج بالخلاصة التالية: «إن المثقف الأميركي الذي لا يريد أن يتخذ صورة المنشق في بلده مجبر على اعتماد مزيج من القومية المتعصبة والمعتقد النبوئي».

انشقاق؟ موافقة إلزامية؟ اصطفاف أو سكوت؟ أهكذا أصبحت أميركا إذن؟ إذا كان الأميركيون يحلمون بمستوى متزايد من التضافر – وهي عبارة مهذبة تعني تبنّي البلدان الأخرى لمؤسساتهم وقيمهم – فمن الضروري ملاحظة التباعد المتنامي ليس فقط مع الدول أو الديمقراطيات الحديثة، بل أيضاً مع بلدان أوروبا القديمة. ولكن عزلة أميركا في العالم هي الصورة المقلوبة لتضافر أقوى، داخل الولايات المتحدة، بين النخب والرأي العام حول مواقف تطبعها قومية متصلبة وتوجه محافظ متشدد، ويبدو أن الأصوات المناهضة لذلك نادرة جداً. ولقد مرت فترات خلال هذه السنوات الأخيرة لم يكن شائعاً فيها قراءة إدانات لهذا التدهور اللافت في نوعية ودقة الخطاب العام أو سماع أصوات منتقدة لها، حتى ضمن الأوساط المسماة ليبيرالية.

«إنك لتحسب أن الأميركيين قد أصيبوا بالصمم». هذا ما أسرّ به مصرفي إيرلندي لوليام بفاف (*NYRB*، 7 نيسان 2004) الذي هو كاتب عمود كان قد أقام في باريس مدة سمحت له بالحفاظ على صوابه. ورغم التبجيل الذي يحيط به المحافظون فرنسيس فوكوياما، فلقد اعترف هو أيضاً (2004) بأنه «أصبح من الصعب علينا أن نصغي في هذه الأيام». المرض الحالي هو أولاً مرض صمم -- صمم يمنع الحكومة حتى من سماع أجهزتها الخاصة. فقد جوبه تشكيك مكتب استخبارات وزارة الخارجية (INR) وبعض قطاعات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) باسباب وزارة الدفاع لتبرير حملات الرئيس عبر العالم بالتجاهل لمصلحة رأي الدوائر المرتجلة والإيديولوجية والمؤيدة المتمركزة في وزارة الدفاع، والتي كانت مهمتها الأولى معارضة الحذر والدعوات للحيطة والتبصر وتفهيم الاوضاع المحلية التي كانت تصدر تكراراً عن أجهزة الاستخبارات التقليدية. ولكن المرض يعود بالتأكيد إلى أبعد من ذلك؛ ألم تقل آن أرمسترونغ، بعد سنوات أمضتها إلى جانب الرئيسين ريغان وبوش الأب كمستشارة عن الاستخبارات: «لا يجدر بمحلل الإرهاب تركيز

جهوده على ما يسبب الإرهاب بقدر وسائل محاربته. وليس من المهم أن تكون هناك أسباب أكثر أهمية من الناحية الأكاديمية»؟ بعد خمسة عشر عاماً سيعود دايفيد بروكس، أحد المحافظين الجدد، ليهاجم «عقلية العلوم الاجتماعية» التي تسود داخل السي آي إي. خلف هذا الرفض لـ«العقلية الأكاديمية» الذي يميز التيارات الشعبوية على الدوام، يتراءى رفض لفهم الأسباب العميقة للتطورات يعود إلى خشية إعطاء بعض المبررات لوجهة نظر الخصوم. فمجرد طرح السؤال عن معرفة الأسباب التي تدفع شباباً من العالم الإسلامي إلى كره أميركا لدرجة تجعلهم يضحون بحياتهم لكي يفجروا ناطحات سحابها أو سفنها الحربية يعني الاعتراف بإمكانية وجود شيء من المسؤولية أو الاعتراف بالذنب، وهذا ما يعتبره القوميون المتطرفون، الموجودون في السلطة منذ 2001، بداية الخيانة.

لما كان عليّ، بحكم مسؤوليات توليتها، أن أناقش موضوع العراق مع مسؤولي إدارة بوش، فلقد دهشت فعلاً، أنا الذي كنت شديد الاعجاب بميل الأميركيين نحو البراغماتية الذي يجعلهم يتعرفون إلى الأمور في ذاتها ولذاتها دون ثقل الافكار المسبقة والنظريات الخرقاء، لاحظت إلى أي حد قد يكون المسؤولون جاهلين بالمعطيات الأساسية للبلد الذي احتلوه وقلة الاهتمام التي يبدونها تجاه معرفة المزيد عنه. لقد بدا بعضهم مسكوناً بـ«رؤية شبه دينية» يرفضون تعكيرها «بتفاصيل» قد تعارضها أو تبرهن عدم إمكانية تطبيقها المباشر. ولقد كانت اللامبالاة المهذبة التي تقابل كل نقد منهجي للإدارة الأميركية للعراق تعبر عن شعور أعمق، كما لو أن المتباحث مع أولئك الرسميين لا يدرك ضخامة المشروع الامبراطوري أو الوسائل التي تمتلكها أميركا لتحقيقه. بعد ذلك، وأمام الصعوبات المتزايدة على الأرض، أخذ شيء من التواضع يبدأ بالظهور، ولكن المرض كان قد استشرى بشدة قبل الحرب وتفاقم شدة غداة الانتصار السهل الذي حققته جيوش التحالف في الاسابيع الاولى من احتلال العراق.

كان ذلك الرفض للرؤية والسماع والفهم قد بدأ في الواقع بالاحتقار المعلن تجاه خبرة الجامعات (هناك في الولايات المتحدة حوالي 4000 مؤسسة تعليم عال ومئات المراكز الأكاديمية المخصصة للسياسة الخارجية والدراسات الاقليمية) لمصلحة «مراكز التفكير» (think tanks) ذات الخطط المريبة والتمويل السياسي الواضح. يروي جيمس فالوز كيف ذهب رجال إدارة عراق ما بعد صدّام إلى هناك حاملين كتباً عن اليابان وألمانيا بعد الحرب

العالمية الثانية يستلهمون منها بدل الدراسات المتخصصة عن العراق التي كانوا بأمس الحاجة اليها وبعضهم عاجز عن ايجاد البلد على خريطة الكرة الارضية. ولا يعني ذلك أن أميركا تفتقر إلى خبراء بالمنطقة، حتى أن وزارة الخارجية قد طلبت إلى بعضهم تقديم تصور عن مستقبل البلد بعد سقوط النظام البعثي وبالفعل انشى سنة 2002 فريق عمل متكامل اشترك فيه عراقيون من المنافي واميركيون وبعض الاوروبيين انتج تصوراً مفصلاً لمختلف القضايا التي سيطرحها استبدال النظام القائم في بغداد. والمؤسف أن آلاف الصفحات التي أنجزت قد نامت على رفوف وزارة الدفاع الذي عهد إليها دون تبصر إدارة العراق، ولم يتكلف أحد مجرد عناء تصفحها. هنا أيضاً تعود جذور الداء إلى أبعد من ذلك: كانت هناك نقطة بلغتها سنوات احتقرت خلالها الدراسات الاقليمية في الجامعات باعتبارها علماً بائداً. وبعيداً عن الانتفاضات الكبرى ضد حرب فيتنام التي أكسبت الجامعات الأميركية شهرة في العالم قاطبة، أصبحت هذه الأخيرة مطبوعة بحالة ذهنية يصفها بدقة ثلاثة جامعيين: «لقد كان التواطؤ المبتذل في وسائل الإعلام والمقاهي الجامعية قد وجد سنداً له في مسؤولين سياسيين يدينون المسيرات من أجل السلام، ورؤساء جامعات يحاولون منع الأساتذة من انتقاد السياسة الأميركية، ونوع من الاستعداد العام للتعامل مع كل محاولة نقد التبريرات الرسمية كما لو أنها كانت مؤيدة للإرهاب بشكل أو بآخر» (أندرسون، 2004).

خلال سنوات كان المحافظون الجدد، المعروفون بانحيازهم وعدوانيتهم، قد شنوا حملة تشويه منهجي ضد من يسمونهم «المستعربين»، أي أولئك الدبلوماسيين الأميركيين الذين أرسوا دعائم معرفة دقيقة بالإسلام والمسلمين نتجت عن تعلم شاق للغات أجنبية وإقامات طويلة في عواصم المنطقة. ولقد حامت حول هؤلاء شبهة البدء بتفهم موقف المسلمين والعرب، لسبب وحيد هو أنهم كانوا يحاولون التعرف إليه عن كثب: هكذا سيصبحون مهمشين ومستبعدين عن مراكز القرار (وهي مسيرة ستؤدي، بين عوامل أخرى، إلى حصر العاملين في مجلس الأمن القومي بمن لم يخدم يوماً في الدول العربية). من الصعب تصديق ذلك ولكن تلك كانت الحقيقة المرة: في الوقت الذي كانت تخوض أميركا فيه مغامرات متنوعة عبر العالم الإسلامي، كانت حكومتها تنقطع عن سابق إصرار وتصميم عن كل المعارف المتجمعة خلال قرون في أجهزة استخباراتها، وفي وزارة خارجيتها (التي اختار

العديد من دبلوماسييها مغادرتها بصمت، وآخرون بضجة كبرى)، وفي الدوائر المساعدة في اتخاذ القرار، وفي جامعاتها!

لم يتردد أحد أفضل العارفين بعالم الاستخبارات، ريتشارد بيتس، في الحديث عن «مرض ثقافي» يتمثل في «الاعتقاد بأن هيمنة أميركا على العالم تعفينا من العمل على تطوير معرفة معمقة بالمجتمعات الأخرى، خاصة غير الغربية منها». «قد تكون الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يعتبر فيه المرء مثقفاً كفاية بينما هو لا يتحدث سوى لغته الأم. لقد أصاب المرض جامعاتنا حيث أصبحت أقسام العلوم السياسية تعتبر الدراسات الاقليمية أمراً تجاوزه الزمن بينما توظف أعداد كبيرة من الأساتذة الذين يتسلون بترسيم أنماط نظرية يتخيلون بسذاجة أنها قابلة التطبيق على العالم كله» (بيتس، 2002). ولكن من يتردد إلى حرم الجامعات الأميركية قد يجيب على ذلك بأن هناك في الولايات المتحدة معرفة واسعة بمختلف الثقافات والمناطق، موثوقة أكاديمياً، لا تستمد قيمتها من أسماء مؤرخين مشهورين أو كتّاب افتتاحيات مسترخين أو عناصر لوبي محظوظين أو «محللين» يدّعون معرفة كل شيء ويقدمون على ابداء الرأي في أي أمر، بل من جامعيين يتميزون بالرصانة والالتزام، ما زالت موجودة في أميركا، وبأنها قد تعود بفائدة كبرى على قادة البلاد لو تكبد هؤلاء مجرد عناء الإطلاع إليها.

ويصبح رفض الفهم كارثياً عندما يبلغ أعلى الهرم. من المؤكد أنه لا يفترض بالمرء أن يكون قارئاً كبيراً لكي يصبح مسؤولاً كبيراً؛ وكم من اللوم وجِّه إلى جيمي كارتر بأنه يضيع في التفاصيل المملة بدل أن يعمل على استخراج ما يشكل جوهر كل موقف! ولطالما قورن به خلفه رونالد ريغان الذي لم يكن يتكبد عناء قراءة نصف صفحة من الملاحظات (إنه هو الذي حوّل قراءة «التقرير اليومي» للسي آي إي إلى نصف دزينة من أهم معاونيه لكونه لم يكن يطيق مجرد تصفحه)، ولم يكن يعمل أكثر من ساعة إلى ساعتين يومياً بينما يمضي وقتاً طويلاً في مشاهدة أفلام هوليوود القديمة، وكان يعتمد على غريزته الواثقة فيما عليه أن يقول أو يفعل في الأمور الأساسية. وعلى ضوء النتائج لقي منهج ريغان المهمل والجاهل للتفاصيل، وحتى لما هو أكثر من ذلك، تبجيلاً من قبل مؤيديه الذين اعتبروه متفوقاً، بل ريادياً. فعندما تكون الأساسيات واضحة في نظر الرئيس («اهدم هذا الجدار، سيد غورباتشوف!») ما الذي سوف تقدمه المعلومات ولما اضاعة الوقت على التفاصيل؟

هذا الاختلاف في طريقة الاهتمام بالتفاصيل وبدقائق المسائل بين الرئيسين كارتر وريغان سيتحول لاحقاً الى تناقض شبه كاريكاتوري إن قورن كلنتون ببوش الابن. لقد صرح كلينتون بأنه قرأ عشرات السير الذاتية قبل أن يكتب مذكراته (فالوز، 2002)، ولقد كان في فترة رئاسته مشهوراً بتعطشه للفهم، وذلك ما كان يثير إعجاب مساعديه وما أتاح له إعطاء انطباع عن عمق درايته بالمسائل التي يعالجها، سواء في السر أو في العلن. وفي المقابل، اعترف خلفه بأنه لا يرغب في قراءة الصحف وبأنه يكتفي، لكي يفهم العالم، بـ«الملخصات» التي تقدمها له مستشارته للأمن القومي. كيف يطمئن المرء ان كان رئيس الدولة العظمى رجل تقتصر قراءاته على الكتاب المقدس، التي يستمد منه إلهامه ومواقفه، وعلى بعض الملاحظات المختصرة التي يقوم آخرون باختيارها له. وعندما تم لفت انتباهه، أواخر 2004، إلى كتاب ناتان شارانسكي المنشق السوفياتي السابق والوزير الاسرائيلي في حكومات الليكود عن الاستبداد والديمقراطية، تبنى دون أي تحفظ عنوانه ولهجته وأمر أن تتم كتابة الخطاب الافتتاحي لولايته الثانية على منوال توجهات هذا الكتاب. ومع ذلك أعجبت هذه الشعبوية ذات التوجه الديني والمعادية للفكر بصورة شبه معلنة شريحة كبرى من الناخبين وجدت صورتها في «مالك المزرعة» التكساسي الذي يحتقر التحليلات المعمقة والمعارف الموسوعية، وجاءت، عام 2004، تجدد بنصر حاسم ولايته في البيت الأبيض.

كان المرشح بوش قد وضع عام 2000 شعار «لنستمع إلى حلفائنا» على رأس برنامجه في السياسة الخارجية. ولكن الصمم المستجد يمنع الأميركيين من الاستماع إلى حلفائهم الأشد قرباً وإخلاصاً. لقد عاد أحد المسؤولين الأوروبيين، وهو ليس من أقلهم، مذعوراً بعد لقائه الأول مع بوش: «إنه يعتقد أن الله هو الذي يملي عليه سياسته!»، قال أمامنا بتعجب. كما أسر لنا مسؤول عربي كبير: «لقد قلت له ما أفكر فيه، وبعبارات شديدة الوضوح، ولكنني لست متأكداً على الإطلاق من أنه قد فهمني، أو سمعني على الأقل.» وبدت الحكومة الاميركية ومؤيدوها في اليمين المحافظ، وكأنهم عاجزين عن فهم لغز المعارضة الشعبية الاوروبية الواسعة لقرارهم بدء الحرب على العراق. فمنهم من اختار عدم الاكتراث لها، ومنهم من حاول ربطها بالحسد من قوة اميركا أو بالمصالح التجارية السخيفة في العراق، ومنهم من رأى جذورها في الخوف الذي انتاب المجتمعات الاوروبية من الاقليات المسلمة التي تعيش في كنفها. ولكنك نادراً ما سمعت في دوائر الحكومة

ومؤيديها من حاول ان يفهم ذلك «اللغز» او ان يخصّص الوقت الكافي للاستماع لحجج معارضي الحرب او حتى لتفنيدها بصورة علمية او عقلانية.

أدى الصمم أخيراً إلى عدم سماع عالم لا يريد نبذ أميركا ولكنه يخشاها. وكأن واشنطن قد فقدت موهبتها المعروفة بإخفاء قدراتها الضخمة وراء خطاب مغلف بالتواضع. وبعيداً عن تخفيف الخوف الذي يثيره تفاوت قدراتها في العالم (كان المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش قد أعلن عام 2000 عن سياسة خارجية «متواضعة» قبل أن ينزلق إلى طموح نزق هدف لاعادة صياغة النظام العالمي من اساسه) قامت أميركا بوش بتعميقه من خلال جموح طموحاتها واعتباطية نظراتها. كيف نستغرب ذلك عندما نشاهد ردة فعل الإدارة على الإعتراضات التي ظهرت عبر العالم حول اعتمادها مبدأ الحرب الوقائية، أو على ظهور أغلبية كبرى من البلدان (تضم ألمانيا أو الشيلي أو المكسيك التي هي متفهمة لسياساتها عادة) المعارضة للحرب على العراق، أو أيضاً تجاه الموقف شبه الإجماعي في محكمة العدل الدولية الذي يدين بناء إسرائيل لجدار الفصل؟ هل قد تكون أميركا على حق إذن في وجه العالم قاطبة؟ لا يتمثل الأمر الأخطر في كون أميركا لامبالية بالكورس العالمي الذي يدعوها إلى اعتماد الحكمة، ولكن في كونها تعطي الانطباع بالبحث عن عزلتها الذاتية وباستساغة ذلك، كما لو أن التأكيد المكرر لـ«تميزها» يقوي اعتقادها التبشيري بذاتها. إن الفرح الذي غمر رامسفيلد لدى اعتقاده (عن خطأ كما سنرى) بأنه على حق في وجه كل جنرالاته، وتعنت تشيني وولفوفيتز في تأكيد اقتناعهم بعلاقات العراق مع إرهابيي أيلول رغم عدم ثبوت ذلك في كل تحقيقات الكونغرس، والطريقة التي نفخ بها بوش أوداجه وهو يعلن إيمانه بالخيارات التي اعتمدها رغم أنف الجميع، إن كل ذلك ليس مجرد حركات استعراضية. ومواقف كهذه تبرهن أن «المدينة القائمة على الجبل» ترسخ إيمانها بقيمها كلما ازداد العالم تردداً في تبنيها.

ولكن يبدو أن صمم أميركا تجاه معاصريها لم يعد يكفيها، فأخذت تعطي كل يوم إشارات عن جهلها لماضيها الخاص. في كتاب نقد لاذع، يقوم غور فيدال (2004)، الروائي وكاتب المقالة الموهوب، بتعميد بلده «الولايات المتحدة لفقدان الذاكرة»، ثم يضيف: «نحن لا نتعلم شيئاً لأننا لا نتذكر أي شيء». وفي كتاب مميز، يدعو جون جوديس (2004) «فقدان ذاكرة امبراطوري» ذلك الاتجاه السائد لتجاوز الحالات السابقة التي فشلت فيها

الولايات المتحدة بتصدير الديمقراطية بقوة السلاح، كما في الفيليبين أو المكسيك. إن هناك مشكلة قديمة قائمة بالفعل بين الولايات المتحدة والتاريخ، بدءاً بتاريخها الذاتي، ذلك التاريخ الذي يتم تجنبه كالداء عندما يكشف عن ذنب، ويعتبر غير مجدٍ عندما يبدو ملهماً لمسيرة مختلفة عن التي ينوى اتخاذها، ويفترض عائقاً عندما تستند إليه شعوب من «طبيعة» أخرى. يبين فيدال وجوديس أن رفض التاريخ (أو إعادة كتابته اعتباطياً) قد تمثل فعلاً سياسياً يهدف إلى حجب الذاكرة، وذلك لأنه «كلما ذهبت أميركا تفتش وحيدة في العالم عن وحوش يجب قتلها، وكلما غامرت في مناطق سبق أن قامت بغزوها قوى امبراطورية، فإنها تغامر في أن تصبح هي نفسها الوحش».

وطنية، قومية، إمبراطورية

يمثل استكشاف نوايا أميركا عبر سماع كلامها ومراقبة حركاتها الرياضة اليومية لمعظم قادة العالم الذين يشتكون، في المقابل من عدم إصغائها لهم. ذلك أن العالم هو بحاجة لأميركا، وهو يعلم ذلك. وإذا كان قد يعطيها الفرصة تلو الاخرى لاعادة النظر في خياراتها فلأنه يعرف أن النظام الأميركي منفتح سياسياً وفكرياً وهو بالتالي قادر على النقد الذاتي وعلى اعادة تقييم خياراته، وأنه حساس بالتالي تجاه آراء الآخرين شريطة ألا يكونوا على عداء معلن تجاهه. لكن خيبة الأمل التي نلمسها في غير عاصمة من عواصم العالم ما هي الا النتاج الطبيعي لاصرار قادة اميركا الحاليين على الاستمرار في منحاهم المتهور وعلى التأكيد الفظ على الهيمنة الأميركية، وعلى اعتماد سياسة نيو إمبراطورية وعلى مقاربة متفردة لقضايا العالم، وفي الأساس على عودة ظهور قومية متصلبة تبدو في نفس الوقت قديمة في مادتها وفي مهماتها.

عندما سئلت كيف تنظر إلى دور أميركا في العالم، أجابت جين كيركباتريك (1990)، المعادية بشراسة للشيوعية وممثلة الرئيس ريغان السابقة في هيئة الأمم المتحدة، بأنها تحلم في أن تعود أميركا «طبيعية» وأن تقيم علاقات «طبيعية» مع عالم تحرر أخيراً من الشيوعية التي كانت تجبرها، خلال ما يقارب نصف قرن، على التصرف بصورة هجومية وتدخلية في أربع أقطار المعمورة. ولكن ما حصل كان أدهى: لقد أثارت دعوة كيركباتريك إلى الحكمة، رغم سجلّها كمحافظة متحمسة، صيحات الاستهجان لدى «دعاة الهيمنة» الذين كانوا

يرون أن الوقت لم يكن مناسباً لأي «توقف استراتيجي»، وأن على أميركا أن تعمل دون توقف على تحويل «اللحظة الاحادية القطب» التي افتتحت عام 1990 لتجعل منها عصراً يمتد إلى أطول فترة ممكنة، وذلك بتعزيز الموازنة الحربية وفرض «تغيير الأنظمة» على كل «الوحوش» الذين يحكمون بلداناً في العالم وإحلال الديمقراطية بالقوة عبر الاستعانة «بقوات خاصة» وبصواريخ الطائرات والسفن.

اكتسب «دعاة الهيمنة» تأثيراً مؤكداً على خيارات الولايات المتحدة منذ وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض. وسوف يتم عرض طروحاتهم بالتفصيل في الفصل الاول من هذا الكتاب قبل أن يرد عليها الواقع في الفصول اللاحقة. تتكون لبنتهم الأكثر صخباً من عصبة من المحافظين الجدد تشكلت في أواخر سنوات 1970 وشهدت مرحلة ظافرة أولى خلال ولايتي رونالد ريغان الرئاسيتين (1981–1989) قبل أن تتعرض لفترة انتكاس قاسية حصل فيها ابتعاد عدد من أهم أركانها (ليتجهوا صوب مواقف انعزالية، مثل باتريك بوكانان، أو أكثر اعتدالاً، مثل كريستوفر لاين وجين كيركباتريك)، بينما كان يلتحق بها جيل ثالث من موجات جديدة، بعضهم يتسم بالألمعية. وسواء في خياراتها الإيديولوجية الصارخة، أو بحدة هجوماتها، أو خاصة بوصول العديد من أعضائها إلى مناصب هامة داخل إدارة بوش، فإن حركة المحافظين الجدد قد توصلت إلى فرض انحراف حقيقي (سنعرضه بالتفصيل في الفصل الثاني) على السياسة الأميركية الخارجية خلال السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين.

ولكن نجاح تلك العصبة – إن وضعنا جانباً الفكر التآمري المعروف او الميول المبتذلة للبحث عن «يد اليهود» في أي أمر كان – لا يمكن تفسيره بذاته ولذاته وكأنه حدث منعزل عن السياق العام. فلكي تنمو افكار كهذه وتنتشر خارج العصبة الضيقة التي اطلقتها ثم تتحول إلى بناء ايديولوجي تستند اليه حكومة الدولة الاعظم، كان لا بد، في الاقل من شرطين مسبقين: تربة مناسبة لزرع هذه الافكار وفرصة مناسبة لترجمتها على الأرض. اما الفرصة فقد واتت المحافظين الجدد بالانتخاب المشكوك فيه لرجل ذي سيرة شخصية خاصة جداً وذي فهم محدود جداً لأمور العالم. ثم جاءتهم، بعد ذلك بأشهر قليلة، فرصة ثانية تمثلت في «غزوة» 11 أيلول والذعر العام الذي تم استخدامه بصورة خرقاء عملاً على تنفيذ مشاريع طموحة لم تكن قد لاقت سنداً جماهيرياً قبل ذلك. لكن الفرصة

بحاجة أيضاً إلى إطار لتتحقق والإيديولوجيا بحاجة إلى أرض تزهر فيها. ولقد وجدت تلك الأرضية في تلك «القومية المتصلبة» التي انبثقت من جديد بقوة في أميركا، حتى وإن جاءت مغلفة أغلب الأحيان بعبارات الوطنية (الوطنية «جيدة»؛ أما القومية فهي «سيئة» لارتباطها في أذهان الأميركيين بالحروب الأوروبية المتواصلة خلال القرون الماضية) أو باتهامات بالامبراطورية تصدر عن الخارج (والأميركيون لا يبالون بها كثيراً لأنه قد تجذر فيهم الاعتقاد بأن بلدهم لم يكن يوماً امبراطورية ولم يعمل على أن يكون كذلك – فالميل الإمبراطوري هو «سيء» أيضاً).

هل بلغت الولايات المتحدة مرحلة ما بعد الحداثة؟ يعتقد جيمس كورث (1992) بذلك: «الولايات المتحدة هي نموذج مجتمع ما بعد الحداثة، وثقافة ما بعد الثقافة، وجيش ما بعد الخدمة الالزامية، واقتصاد ما بعد التصنيع». وذلك أيضاً، مع بعض التحفظات، شعور روبرت كوبر، مستشار طوني بلير السابق (2003). نعم، ولكن هل تلك حالة الإيديولوجيا أيضاً؟ ألا يمكن، على العكس، التأكيد بأن الولايات المتحدة قد بقيت على هذا الصعيد نموذجاً للبلد المغرق في الحداثة وبالتالي في اهم الايديولوجيات المعبّرة عن مرحلة الحداثة، اي الايديولوجيا القومية؟ إن الأعلام التي كان صمويل هنتنغتون (2004) يحصيها كل يوم في شوارع كامبريدج، ماساشوستس، وهو متجه إلى مكتبه في جامعة هارفرد، ليقيس من خلالها الحماس القومي لدى المواطنين غداة 11 أيلول، ويمين الولاء الذي يقسمه المجنسون الجدد وهم يضعون أيديهم فوق قلوبهم، واندفاع المهاجرين الجدد المفرط في تعلقهم بالبلد، والنكات اللاذعة الموجهة نحو الأزياء الفولكلورية للشعوب الأخرى، والجهل بالحضارات الأخرى مع قلة الاهتمام بالتعرف إليها، أليست كل تلك المظاهر دلائل عن قومية لا يميل الأميركيون إلى الاعتراف بها بقدر اعتقادهم بأنهم يتدخلون في العالم (خاصة عامي 1917 و 1941) لتحريره من قومية الآخرين الكريهة؟ لنعترف على الأقل بالتناقضات الهائلة، سواء الداخلية أو الخارجية، لبلد يسود الاعتقاد في مجتمعه بأنه بلغ مرحلة ما بعد الحداثة، ولكنه يعمل رغم ذلك على تحقيق هيمنته على العالم اعتماداً على قوته العسكرية بشكل أساسي، وهو منطق الحداثة السياسية الاوروبي خلال القرنين المنصرمين.

عندما دعي رئيس وزراء اليابان السابق ياسوهيرو ناكاسوني لافتتاح البيت الياباني في

باريس، عام 1998، أدهشتني لهجته النبوئية وهو يقول إن «الأمم الطبيعية»، مثل أمته أو تلك التي كانت يومها تستضيفه، المتميزة «بحكمة عميقة اكتسبتها على امتداد تاريخها الطويل» تبدو له ناضجة ومسالمة؛ أما «الأمم الاصطناعية» فقد تكون على العكس كارثية على السلم العالمي. ولقد أعطى عن هذه الأخيرة مثلين: «نجد عند التفكير أن الولد الشرير للقرن العشرين كان الاتحاد السوفياتي، حتى أننا نستطيع القول بأن القرن العشرين كان عصر الاتحاد السوفياتي. فاعتباراً من الثورة البولشفية عام 1917، ومع ممارسات الكومنترن والحرب الباردة الناتجة عن السباق على امتلاك الأسلحة النووية، عاشت البشرية خلال ثمانين عاماً تاريخاً بغاية الحزن. وسيكون القرن الحادي والعشرين، في جزء منه على الأقل، عصر الولايات المتحدة؛ وليس من المستبعد أن تصبح هذه الأخيرة بدورها ولده الشرير. إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمتان اصطناعيتان قائمتان بموجب عقد لخدمة غايات إيديولوجية: الشيوعية أو حق الشعوب بالحرية. مع مرور الزمن اكتسبت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ملامح طبيعية، ولكن الستراتيجيا القومية تبقى عنصراً أساسياً لدى هذه الأمم الاصطناعية». أوليست القومية، مثلما يقول ناكاسوني، هي الإسمنت اللاصق الأساسي لأمة شابة متنوعة العناصر ومنفتحة أمام موجات هجرة جديدة؟ أليست هي النموذج الأوضح لنظريات إريك هوبسبوم وارنست غلنر التي تقول بأن القومية هي التي تصنع الأمة، وليس العكس؟ ثم أليست القومية هي الأساس الذي تقيم عليه الأمة هويتها والإسمنت اللاصق الذي يتيح لها دمج قادمين جدد؟ وهل الحاجة الدائمة لعدو خارجي «من أجل تقوية الانتماء القومي» حسب تعبير كورث نفسه (1992) لا تمثل فائدة لتلاحم البلد الداخلي تفوق المبررات التي يقدمها لتبرير حملاته في أقطار الأرض؟ وهل تستطيع أمة كهذه، مهما بلغت من القوة، أن تدعي السمو فوق القومية أو أن تعرف عن نفسها كمتجاوزة للقومية؟ وهل القومية الأميركية لا تحتاج لأن تكون امبراطورية بقدر ما تحتاج الامبراطورية الأميركية لقومية نشطة تدعمها؟ وفيما وراء هذه وتلك، هل يمثل ذلك الإحساس العميق بالمصير والدور الاستثنائيين انتماء إلى «الحب - الوطن»، كما يقول هنتنغتون (2004) بلغة ركيكة، أو إلى قومية عميقة عرف الرؤساء أندرو جاكسون أو تيودور روزفلت أو بوش الابن كيفية التقاطها واستثمارها؟

والواقع أن تلك «الاستثنائية» لا تنم عن أي شيء استثنائي: لقد كانت القوميات

الحديثة على الدوام بحاجة للتمايز عن الأخريات عبر اللجوء إلى فبركة «رسالة» خاصة تكون ضرورية للتعبئة العام (أوليست "الرسالة الخالدة" التي اسبغها حزب البعث على الامة العربية نموذجاً لها؟). «هناك عدد كبير من الأميركيين ليسوا قوميين متحمسين فقط، كما يكتب بشجاعة أناتول ليفن (2004)، بل يصبحون عدائيين حين سماعهم أية إدانة أو إهانة لبلدهم [...] تنحو الولايات المتحدة، تحت إدارة جورج دبليو بوش، إلى أن تصبح امبراطورية، ولكن الوقود الذي يغذي آلتها مكوّن من قومية مجروحة تنتقم لذاتها [...] ذلك هو نفس الشعور الذي دمر في السابق ألمانيا وصربيا والعديد من البلدان الأخرى، والذي يقوم اليوم بتدمير إسرائيل». إن «استثنائية» البلد، التي ترفع كشعار مرفرف على الدوام، تترجم مفهوماً مسيحانياً للأمة. فعلى عكس الوطنية التي تعبر عن التعلق بأرض الجدود وقيم الماضي، يتجه هذا المفهوم الجديد نحو المستقبل. وهو ينطوي على شيء من الاحتقار، لأولئك الذين ينكرون على أميركا الرسالة التي اختارتها أو لا يتفقون معها في مضمون تلك «الرسالة».

ومن الطبيعي أن يشجع توجه كهذا تمسكاً متشبثاً بالقوانين الأميركية التي يتم استخدامها كدرع في وجه التدخلات الممجوجة لـ«القانون الدولي الجديد» الذي يصوّر غالباً كمؤامرة حاكها الضعفاء والأعداء لتقييد القوة الأميركية وتحييدها (أنظر الفصل الرابع). فمنذ ايام الرئيس ريغان، أخذت ترتفع وتيرة مناخ الريبة تجاه محكمة العدل الدولية (ريبة عبر عنها رفض حكمها في قضية تفخيخ موانىء نيكاراغوا، ومؤخراً قضية بناء جدار الفصل الإسرائيلي)، وهيئة الأمم المتحدة (بلغ العداء لها ذروته خلال المسألة العراقية)، ومحكمة الجزاء الدولية المرفوضة قطعاً واتفاقية كيوتو لحماية البيئة... كما عارضت واشنطن معاهدات دولية هامة في ميدان الرقابة على التسلح، وأبدت تحفظات عديدة على الاتفاقية الخاصة بالابادة الجماعية، دون الحديث عن انتهاكاتها الصارخة لاتفاقيات جنيف حول أسرى الحرب. وينتمي كل ذلك إلى حركة عميقة، بدأت دفاعية ولكنها أصبحت اليوم هجومية بشكل سافر، حركة إرساء القومية عبر تقديس الدستور والتراث القضائي الأميركيين، أو بالأحرى تقديس الحقوق السيادية للرئيس الأميركي، وعبر الرفض الواضح لمفهوم «مجتمع دولي» يتجاوز في تكوينه المنهومي او في صلاحياته ما تتيحه له الدول من وجود او من صلاحيات، وبالتالي عبر نبذ منهجي لكل إطار يتجاوز

سيادة الدول القائمة او لقانون يفوق في مفاعيله الدستور الاميركي.

يلاحظ جون شتايبرونر، الذي كان مدير الدراسات الدولية خلال فترة طويلة في مؤسسة بروكنغز، أن «الشعور القومي واحد من المشاعر الأشد قوة والأوسع انتشاراً في الولايات المتحدة؛ وهو يجزل المكافآت لمن يحسنون تحريكه، بينما يمثل خطراً شديداً على من قد يفكرون بمعارضته» (شوب وبيترسون). ومن الواضح أن عودة انبثاق القومية حديثاً في الولايات المتحدة أو أوروبا تتميز بتجدد الاهتمام بالديموغرافيا من خلفية عرقية قوية. لقد عارض كورث (1994) في وقت مبكر زميله هنتنغتون واتهمه بأنه أخطأ في اختيار الميدان الذي يدور فيه «صراع الحضارات»، فالصراع الحقيقي لا يحصل برأيه في العالم «بل عندنا، بين أميركا كما نحبها أن تكون وتلك التي يدعو إليها تحالف رهيب من النسويين والشاذين جنسياً والمتعددي الثقافات!» ثم يتابع كورث شكواه فيما بعد (1997): «نحن لم نعد شعباً واحداً، بل مجتمعاً متعدد الثقافات». وهو موقن بأنه سيرى دولاً مزدوجة الدين، مسيحية/ إسلامية، تنتشر في أوروبا، وبأن الرعب الأكبر سيتمثل في رؤية أميركا ذاتها تصبح دولة مزدوجة القومية، إنكليزية - إسبانية (2003)، وهي فرضية سيستعيدها هنتنغتون في كتابه من نحن؟ (2004) ليبلغ بها «أبعاداً هستيرية» على حد قول أحد القراء. ولكن كارول سواين (2004) تقلب المعادلة: إن عودة ظهور «القومية البيضاء»، التي تمثل طروحات كورث - هانتنغتون تجسيدها الأمثل، هي أصل العلة وليس الاستقبال البطيء والصعب لقادمين جدد يتم التحقق مطولاً من أوضاعهم. والمؤكد أن باسيفيتش (2002) لم يكن على خطأ عندما لاحظ أن اليمين القومي الذي كان قد ربح الحرب الباردة في الخارج خسر معركته الداخلية بعجزه عن نبذ قيم التعددية الثقافية كسنّة يجب اعتمادها. وفي المقابل، «عندما يتعلق الأمر بمسائل عسكرية أو سياسية أو دبلوماسية يجب أن تبقى السلطة في أيدي البيض والذكور». ويمكن أن يصل بنا الاستنتاج إلى أنه، رغم وجود ملونين أو سود رفعهم بوش (شخصياً) إلى مراكز مسؤولية بعد أن تيقن من أنهم يشاركونه رؤيته للعالم، فإنه قد حاول، عن قصد أو لاوعي، أن يترجم مفهوم الهيمنة المفروضة على العالم بهيمنة داخلية لـ«البيض والذكور» الذين عمدوا بالمقابل إلى منحه أغلبية أصواتهم الواضحة عام 2000 ثم عام 2004. ومع ذلك يبقى هذا التعريف العرقي والجنسي أكثر منطقية من التعريف الأجوف الذي يقدمه اليمين الجديد: «بعد 11 أيلول لجأت حركة قومية

عجيبة إلى فرض نفسها بالقوة، وهي حركة فيها من الاتساع أكثر مما فيها من العمق، وهي لا تطلب شيئاً من الأميركيين ؛ لقد صارت العودة إلى الخدمة العسكرية من المحظورات، وكذلك فرض ضرائب جديدة» (نفس المرجع).

قد تكون السياسة الأميركية انتقلت في مطلع القرن العشرين من «القومية العالمية» إلى «العالمية القومية» (إيراي، 1977). بينما يلاحظ روبرت كاغان (2003، ص 86) بحق أن «الأميركيين كانوا عالميين على الدوام، وأن تدخلهم في العالم كان ينطلق دائماً من قوميتهم»: طريقتان للدلالة على الترابط العميق بين المستويين، وليس على التنافر المتبادل بينهما. ولكن ذلك لم يعد يتم اليوم بفعل النموذج، بل بنموذج الفعل: لم تعد أميركا، الواثقة من قراءاتها الخاصة للتاريخ، تتردد في دفعه إلى التحقق بفعل صواريخها ودباباتها. ذلك أن تلك الحركة القومية النامية هجومية في الأساس، وأنها تقصد أن تكون كذلك ضمن «استراتيجية كبرى» تم تحضيرها خلال القرن الماضي وأخذت تعبر عن نفسها اليوم بكل صلف. لم يعد من المدهش بالتالي أن نرى البنتاغون يتكفل تنفيذها قبل كل الوزارات الأخرى للحكومة الفيدرالية (أنظر الفصل الثالث).

يرفض والتر ماكدوغل (2002–2003) «هذيان» أولئك الذين يرغبون في أن تبقى الامبراطورية الأميركية مقتصرة على امبراطورية «المثال»، أو «الأفكار» مثلما كان يتمنى جيفرسون، ثم يضيف: «إن جمهوريتي أثينا وروما في قمة امبراطوريتهما، ثم الامبراطورية البريطانية من بعدهما، والولايات المتحدة أكثر من الثلاثة، كل أولئك كانوا يتسمون بشراسة تفوق كل الحدود وتلغي (هو الذي يظهّر الكلمة) كل من يهددون أمنهم أو ازدهارهم أو حريتهم». هل قد نجد هنا ملامح امبراطورية «المعايير» التي تصوغها أميركا وتدفع الآخرين إلى تبنيها؟ هنا بالذات يكمن مقتل تلك المثالية المعلنة: «إذا ما تم فرض السلم والديمقراطية والسوق الحرة على العالم، فذلك لأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بإلغاء (ماكدوغال هو الذي يظهّر أيضاً) تلك المعايير عند الضرورة، وهو أمر شائع». نفهم على الفور لماذا اتسعت الهوة بين ضفتي الأطلسي (الفصل الخامس)، ولماذا يتزايد اتخاذ العولمة، التي سمت لتبلغ مرتبة العقيدة، مظهر مغامرة عسكرية عالمية أكثر من اتخاذها مسلكاً طبيعياً أو سلمياً (الفصل السادس).

توازن جديد؟

غداة وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، كان جيمس كورث ينطلق في نص استشرافي مما كان كلاوسفيتز قد دعاه «نقطة قمة النصر» لكي يدعو إلى التعقل: عندما يبلغ بلد هذه النقطة ثم يحاول تحقيق المزيد من المكاسب فإنه يصبح مهدداً بالسقوط في «مرض الانتصار»؛ وعلى هذا البلد أن يحدد بصورة واقعية ومعتدلة الفرص المتاحة امامه، دون تخليه عن مكاسب النصر الطبيعية. وهو ينصح مثلاً بعدم توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل بلدان أوروبا الشرقية، وبعدم الحث بقوة كبيرة على انتشار الديمقراطية في العالم، وعدم الإكثار من التدخلات التي تسمى إنسانية كي لا تشعر بلدان بالإهانة وتدفع بسرعة نحو التمرد. يمكن مناقشة تلك المواقف المسبقة، ولكن ذهنيتها واضحة: الخوف من أن تؤدي وسائل القوة الهائلة التي تمتلكها اميركا إلى مغالاة في الطموح والى افراط في توسيع الاهداف مما من شأنه ان يستثير عند الاصدقاء والخصوم على السواء مشاعر الريبة بنوايا اميركا او الدعوات للانتفاض والتمرد عليها.

لم يستمع أحد لكورث: حتى قبل أن يصبح 11 أيلول ذريعة إن لم يكن سبباً للتفرد وللتدخل، كانت الإدارة الجديدة قد اعتمدت الخيار المعاكس، المندفع إلى حد المغامرة، مع كل النتائج المعروفة والأحقاد الناتجة عنه. ولكن هذه المسيرة لم تكن محتومة، حتى بعد 11 أيلول، ومن هنا كان الشعور بالارتباك لدى من يعرفون ويقدرون الولايات المتحدة. إن العالم مدين بالكثير لأميركا، واللائحة طويلة بما استفادت البشرية منها بفضل الإبداع المؤسساتي أو التقني لدى الأميركيين، وتراث المبادرة الفردية لديهم، وبراغماتيتهم المشهودة، ونضالهم في سبيل المساواة، وتعلقهم بحرية الأشخاص وحرية الشعوب. لذلك نجد أنفسنا معنيين جميعاً بمعالجة الداء الذي يصيب هذا البلد، ليس فقط بسبب موقعه المركزي في النظام العالمي، بل أيضاً لأجل تلك المواصفات التي جعلت منه مغناطيساً يجذب ملايين المهاجرين ومصدر إلهام للكثير من البلدان. علينا إذن مساعدة الولايات المتحدة على الشفاء مما يسميه بعض الأميركيين أنفسهم «داء»، وعلى الاعتراف بداية بوجود المرض، مع الاحتفاظ، مثل المؤرخ الفرنسي توكفيل في القرن التاسع عشر، بالأمل «في أن يبقى في الولايات المتحدة العديد من مستويات السلطة إلى جانب التعددية الثقافية والسياسية، والتنوع في عدد وأشكال جماعات المجتمع المدني، ما يجعل كل اندفاع

قوي باتجاه معين يستدعي عودة لاحقة إلى التوازن» (ستانلي هوفمان، 1995).

وهناك علامات مراجعة للذات أخذت تلوح. لقد أثار بوش دهشة عامة وهو يعلن في تموز 2004 وللمرة الأولى بأنه «رئيس السلام» بعد أن كان يقدم نفسه في شباط من السنة ذاتها «رئيس الحرب». أما تشاك هاغل (2004)، السناتور الجمهوري عن نبراسكا الواعد بمستقبل كبير على الصعيد الوطني والذي لم يكن يكتم غضبه لكون بوش، برأيه، يعامل مجلس الشيوخ على أنه «مجرد عائق دستوري»، فلقد اتخذ عندما دعي إلى تقديم تصور عن السياسة الخارجية موقفاً متناقضاً مع إدارة بوش مذكراً إياها بأن «التاريخ قد علمنا بأنه لا يجدر بالسياسة الخارجية أن تسقط في هاوية ما يسمى رسالة إلهية»، وبأن «علينا اعتبار التحالفات والمؤسسات الدولية كامتداد لميدان تأثيرنا وليس كعوائق خارجية أمام قدراتنا»، وداعياً لأن تكون «الأمم المتحدة مفيدة لنا أكثر من أي وقت». من جهته، يلاحظ إيكنبري (2003) وجود توجه سليم لدى الإدارة نحو المسلك المتفرد الذي اعتمدته. أهي علامات تعقل أم عوارض عابرة؟ يصعب الحسم في لحظة كتابة هذه السطور، ولكن الشك لا يزال مشروعاً.

إن تمني قيام حركة تصحيحية لا ينطوي مطلقاً على أي شعور بالعداء تجاه أميركا. فقبل أن ينتخب جورج دبليو بوش وقبل الخلافات العميقة التي أثارتها حرب العراق، لاحظ بيتر رودمان (2000) أن وضعية أميركا كقطب متفرّد تلقى معارضة واسعة في العالم وأن «الكبار» الآخرين - «بمن فيهم أصدقاؤنا» - يعتمدون سياسة خلق أوزان مقابلة. وإذا لم ينتبه الأميركيون إلى هذا العداء الواسع فلأن «أميركا تتصرف باسم مبادئ أخلاقية كونية وتنتظر بالتالي أن يحسن العالم كله استقبال رئيسها ومساندته». ولكن «معاداة أميركا» التي يلاحظها رودمان عام 2000 (والتي يتهم هذا الكاتب اليميني كلينتون بإشعالها عبر تدخلاته وتصريحاته) كانت ولا تزال معارضة حكومتها بصورة عامة.

مقابل القومية ذات النمط التكساسي التي انتشرت بعد هجمات 2001، اتخذ الشك أو الكراهية أو الغضب تجاه أميركا إطاراً أكثر شعبية. في نظر القوميين الجدد الذين يتبوأون اليوم أعلى هرم السلطة في واشنطن، لا تجد هذه التعبيرات الشعبية منابعها في أفعال وممارسات أميركا، بل في حسد متجذر تجاه غناها وقوتها وقيمها. يعمد الموظف الكبير في وكالة الاستخبارات المركزية الذي ألف كتابه تحت غطاء اسم مجهول (,Anonymous

2004) إلى تلخيص هذه المشاعر قبل أن يهاجمها: «إن نخبنا واثقة من نفسها لدرجة اعتقادها بأنه لا يمكن المساس بأميركا؛ وهي عاجزة عن تخيل أن باقي العالم لا يريد أبداً أن يشبهنا؛ وهي لا تعتقد أن امبراطورية أميركية للقرن الحادي والعشرين ليست قدرنا وحسب، بل واجبنا نحو البشرية، وخاصة نحو تلك الشعوب غير الحليقة وغير المتعلمة وغير الديمقراطية وغير البيضاء والمعادية للسامية، التي هي الشعوب المسلمة» («العدو الجديد» الذي سنستفيض بالحديث عنه في الفصل السابع). إن عنجهية كهذه تحرر أميركا من كل هم أخلاقي: فعليها أن تقوم بما عليها متجاهلة غيرة وحسد الحاسدين بما أنها لن تستطيع إرضاءهم أبداً. ذلك هو المنهل الذي تستمد منه رئاسة الامبراطورية الجديدة جوهر قوتها.

كانت المرة الأولى التي زرت فيها الولايات المتحدة عام 1974 عندما كنت أحضر أطروحتي للدكتوراه في العلاقات الدولية، وكانت مكتبة الكونغرس الأسطورية وجهتي الأساسية. بعدها عدت إليها عشرات المرات بدعوة من جامعات أو مراكز أبحاث، وأحياناً في مهمات رسمية، وكنت أمضي فيها مرات يوماً واحداً، ومرات أخرى أسابيع أو أشهراً. ولقد التقيت فيها أناساً رائعين أصبح البعض منهم أصدقاء لي؛ ولم يدفعنا البعد أبداً إلى النسيان، لا هم، ولا أنا. إنني أكتب هذا الكتاب وأنا أفكر فيهم أولاً، لأن من الخطر الشديد، كما يلاحظ موزس نعيم، أن تقتصر مسؤولية الداء الأميركي على بوش لوحده. هناك «خلطة سامة» و«بيئة مؤاتية» تعاونتا لتزيدا من خطورة الداء، إن لم يكن إيجاده: أجهزة استخبارات مهادنة، ديمقراطيون مذعورون من فكرة اتهامهم بالضعف، بل بالخيانة، وجمهوريون طيّعون يتبعون رئيسهم مغمضي العينين، دون أن ننسى الدبلوماسيين التابعين، والصحفيين المتواطئين، والشركات العابرة للقارات التي تنظر إلى الخارج بنهم، والحلفاء الخارجيين المطيعين، والخصوم الحمقى. وتلك «خلطة» ينبغي تذويبها، كما ينبغي تغيير البيئة لكي تستعيد أميركا عافيتها ويعود العالم إلى أن يرى فيها منهل خير يعالج مشاكله الكثيرة، بدل أن تكون مصدر خوف وقلق.

ولقد بلغ الخوف درجة تجعلنا جميعاً نبدأ حديثنا عن أميركا بالقول: «أنا لست ضد أميركا بالطبع». ولكن ذلك لا يكفي بنظر الكثير من الأميركيين لإعطاء أي كان الحق بانتقاد سلوك بلدهم. حتى أن «معاداة أميركا» أصبحت اتهاماً يوجه إلى المراقبين الأكثر

حيادية، والحلفاء الأشد ثباتاً، والأصدقاء الأشد إخلاصاً، والزوار الأكثر إعجاباً. فبنظر المؤمنين بطيبة جبلّة أميركا، لا يمكن لأي كان أن يصبح مؤيداً لأميركا بما يكفي. لقد عانى سابقونا من اتهام أميركا لهم بالتآمر مع موسكو، أو بأنهم شيوعيون مخربون أو يساريون هدامون لمجرد إعلان أي موقف ناقد لزعيمة «العالم الحر». ولكن يبقى من الضروري عدم الذهاب إلى حتمية استحالة التواصل، أو الاستسلام للخوف من هذا الخطاب المهيمن لكونه خطاب القوة المهيمنة. فكما أن أميركا هي بحاجة إلى مفكريها الأحرار، هي بحاجة أيضاً إلى مساهمتنا في قول الحقيقة. وهذا بالذات ما يطمح له هذا الكتاب.

لذا سيكون من السخف تصنيف هذه الدراسة «مع» او «ضد» اميركا، لا لأن الكتاب لا يتضمن نقداً منهجياً لعدد من السياسات الاميركية الراهنة، ولا لأن كاتبه كان قد أعمل، في كتاباته السابقة، مقاربته النقدية لأطراف اخرى في الساحة الدولية، عربية او اوروبية بل بالذات لقناعتي بان المنطق الثنائي القائم على تقسيم الناس إلى «مع» و«ضد» يخلّ بطموح الدراسة العلمية الى الموضوعية، ويختزل الألوان الرمادية التي تخيّم على النظام العالمي إلى ثنائية مبسّطة الى حد الابتذال بين الابيض والأسود. ولا يبقى لي الا ان أشكر طلاب الدكتوراه في العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية الذين ناقشوا عدداً من الافكار الواردة هنا طوال السنوات الماضية، والتي ما قطعها غير تسلّمي لمهام رسمية ابعدتني عنهم بعض الوقت، والمترجم الذي تحمّل وزر نقل هذا الكتاب من أصله الفرنسي، ودار النهار للنشر التي أخذت على عاتقها وضعه بين يدي القراء العرب.



الجزء الأول

الفصل الأول

وحيدة أخيراً!
أميركا الباحثة عن استراتيجيا كبرى

عندما أفل ليل الحرب الباردة، استيقظت أميركا وحيدة. كانت بحاجة لبرهة تمتد من عامين إلى ثلاثة لتتأكد من الحدث وتستوعب نتائجه. أحس الأميركيون بالراحة وهم يشهدون اختفاء عدو نصف قرن، وأخذوا يأملون، بفضل تلك المفاجأة الهابطة من السماء، العودة إلى وضع «طبيعي» تتخذ فيه الهموم الأمنية والستراتيجية مكانة أقل في اهتماماتهم وتهدأ السجالات الإيديولوجية. يومها حاول المسؤولون السياسيون استخلاص أقصى المكاسب الممكنة من ذلك التطور غير المأمول الذي لم تلبث أن دعمته انتصارات الأسلحة الأميركية في حرب الكويت، فلم يشعروا بضرورة صياغة سريعة لنظرية النظام الدولي في حلته الجديدة رغم الدعوات شبه اليومية لفئة من النخب الفكرية التي لم تجد صدى يذكر لدى الرأي العام. «كان مفهوم الاحتواء قد اكتسب من الصلابة ما جعله يستخدم في كل أنواع الظروف، والمؤكد أن هذا هو السبب الذي يجعل الإدارة، المذهولة اليوم أمام تسارع إيقاع الأحداث، تتصرف وكأنها حرمت من نظرية احتواء الخصم السوفياتي فباتت تتعلق ببقايا استراتيجية تخطاها الزمن، بينما تجد نفسها عاجزة عن تحديد واحدة جديدة»، ذلك ما لاحظه ستانلي هوفمان عام 1989. والواقع هو أن الحرب الباردة التي كانت بدايتها مطبوعة بصورة ملموسة «بمذهب ترومان»، كانت تنتهي بضربات متوالية دون أن يواكبها «مذهب» مشابه.

أمام وضع عالمي لم تكن له سابقة مماثلة، تسربت إلى الأذهان الحاجة إلى معالم تاريخية وإيديولوجية يستند اليها الفرد وترتكز عليها اميركا في سبيل فهم ما هو جار. كانت أميركا

المتشربة بالبراغماتية قد اعتادت أن تحدد وضعها على الصعيد العالمي انطلاقاً من رؤيا معينة أو مما يقوم مقامها. من هنا كانت سلسلة «المذاهب» التي شكلت معالم تاريخها القريب: من ماكنلي إلى ريغان، مروراً بالرئيسين روزفلت وأيزنهاور إلى نيكسون، كان الرؤساء الذين كانوا يحاولون رسم خط سلوك في العالم لم يكن له بالضرورة تأثير عميق على سياساتهم الفعلية، ولكنه كان يطمئن الأميركيين بخصوص وضوح رؤية رئيسهم على المدى الطويل، حتى وإن كانت تلك «المذاهب» تصبح مؤذية عندما تكبح البراغماتية الأميركية، أو كانت النخب هي التي تميل إلى طلبها أكثر من الجمهور.

عام 1989 كان بوش الأب، أول وارثي نهاية الحرب الباردة، مدعواً بالتالي إلى توصيف ذلك الانقلاب العالمي من خلال إطلاق «مذهب» يفترض أن يلهم مواطنيه. تحدث بغموض عن بناء «نظام عالمي جديد»، ولكن دون اقتناع: كان بوش الاب حذر الطبع، معتدل النظرة، سياسياً محترفاً، ورجل اعمال ولكل هذه الأسباب فهو لم يظهر سوى اهتمام بسيط «بالرؤيا» كما كان يعترف شخصياً، ولم يبذل كثيراً من الجهد للتعريف بمحتوى ذلك «النظام». ذلك ما دفع جوزف ناي(1992) إلى أن يقول عنه: «إن الرئيس (بوش الأب) يفكر ويتصرف بطريقة نيكسون (البراغماتية)، ولكنه يتحدث بطريقة ويلسون (المثالية)، دون أن يصل إلى خلاصات». في السنة التالية، عندما سئل وزير خارجيته جيمس بيكر وهو ايضاً رجل أعمال وسياسي محترف لا تستهويه النظريات الكبيرة، لماذا يجدر بالولايات المتحدة القيام بحرب الكويت اكتفى، بالقول: «فرص العمل».- مثيراً موجة عارمة من الانتقاد. أما الرئيس، فقد حاول أن يلبس معطف تشرشل، ولكنه بدل أن يقود الحرب من خلال «مذهب» خاضها بالشعارات («مجابهة هتلر الجديد»، «الجيش الرابع في العالم»، وحماقات أخرى من هذا القبيل). وكانت تلك الحرب تذكر بحروب النظام العالمي القديم (اعتداء تقليدي تقوم به دولة توسعية فيجابهها تحالف دول تهدَّدت مصالحها، البترولية خصوصاً، نتيجة ذلك الاعتداء) أكثر مما تمثل صورة عن «النظام العالمي الجديد» الذي كان سقوط جدار برلين قد افتتحه قبل أشهر من ذلك. مع تاريخ كان يتسارع أمام ناظريه، وولاية ثانية (كان يمكنه أن يستخدم فيها أبعاد الانقلاب الحاصل) رفض الناخبون منحها له، كان من الصعب جداً على بوش الأب استنتاج الخلاصات النهائية عن معنى الأحداث الجارية. فضلاً عن ذلك، «كان بوش إنساناً وفياً لأشخاص وليس لأفكار؛ وكان جيداً

في الأزمات وسيئاً في التخطيط والستراتيجيا»، كما كتبت بحق تيري ديبل (1991) الذي لاحظ التناقض بين عالم ينزلق في خضم موجة عاتية من التبدل التاريخي وسياسة تنتمي إلى ردة الفعل كما إلى الحصافة ولكن التاريخ سيحتفظ عنها بحكم اقل قسوة.

أما خلفه، الرئيس الأول الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية، فسوف يُتهم على العكس بالتوليفية المطلقة: كان بيل كلينتون يعطي انطباعاً بأنه عميق الإيمان بأشياء كثيرة مختلفة بل ومتناقضة لدرجة تمنعه من اتخاذ وجهة محددة. وكانت قدرته شبه الأسطورية على تعديل اتجاهه تبدو وكأنها تحول بينه وبين الخلاصات الحاسمة، وتلك مواصفات ستجد صورتها الأمينة في سيرة ذاتية من حوالي ألف صفحة نتجول فيها وكأننا في متاهة سوق شرقي مليء بالأزقة والزوايا والخبايا دون ترتيب ولا تنظيم لشدة تضمنه للتفاصيل المختلفة والاستطرادات الممتعة وتصفية الحسابات الشخصية والنوادر الطريفة. يذكر كلينتون في البداية ثلاثة عناصر أساسية لما يشكل «مذهبه»: «الأمن الاقتصادي، وإعادة تنظيم القوات المسلحة لكي تؤدي المهمات الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ودعم القيم الديمقراطية في العالم» (كلينتون، 2004، ص 472). قد لا تكون إساءة إلى ذكاء الرجل أن نلاحظ أن النهوض الاقتصادي قد تحقق بالفعل خلال السنوات الثمانية التالية، ولكن لم يعلم أحد بالمقابل ما هي «المهمات الجديدة» التي كان ينوي أن تنفذها القوى المسلحة، ولا ماهية الأدوات التي كان سيستخدمها لنشر الديمقراطية في العالم. الواقع هو أن كلينتون كان يعطي الانطباع بأنه يسير دون بوصلة ايديولوجية او استراتيجية واضحة المعالم، ولكنه كان يمتلك المهارة اللازمة والكثير من البلاغة في عرض خلفيات قراراته كلما دعت الحاجة. أما من اعتقدوا بوجود «مذهب كلينتون»، فكانوا يميلون إلى التركيز على طبيعته المركبة والانتهازية والتطورية (من «القوة المتعددة الأبعاد» في مطلع رئاسته، إلى «الأمة الضرورية» في النهاية. «ليس لمذهب كلينتون محتوى ثابت. فهو يتأرجح بين أفضل النوايا التي كانت لدى ويلسون في ولايته الأولى والواقعية الجديدة التي ميزت السنوات الأخيرة من الثانية»، هذا ما قاله بحق دينيس لاكورن (2000). ولكونه حاول أن يكون «الرئيس ريغان والأم تيريزا معاً»، فلقد انتقد لمزجه بين «السياسة الخارجية والعمل الاجتماعي» (ماندلباوم، 1995)، أو باختيار شخصيات دون هامة كبيرة وسلطة فعلية لقيادة سياسته الخارجية. لقد كان وزير خارجيته الأول، وارن كريستوفر، يعلن بفخر أنه ليس رؤيوياً

بل مجرد «حلاّل مشاكل». أما مادلين أولبرايت التي حلت مكانه في ولاية كلينتون الثانية فلم تكن أكثر إقناعاً بكثير عندما حاولت استنباط رؤية قائمة على كليشيهات سلطوية في الغالب، دون أن تبدو مقتنعة بالفائدة الحقيقية لمذهب متكامل. وحتى كلينتون نفسه لجأ إلى تغيير جوهري في نظرته عبر مسيرته، ولكن هذا الحيوان السياسي المذهل ظل غير دقيق على صعيد المذهب الفكري وكان يكتفي بين الحين والآخر بالعودة إلى دين أتشيسون ليستلهم بعض مقولاته بصورة غامضة.

قد يكون الأمر عائداً ببساطة إلى أن الحاجة لـ«رؤيا» لم تكن شديدة الإلحاح بين 1990 و2000، وأن الأميركي قد تمتع خلالها بمزيج من الأمن والنمو جعله لا يشعر بغيابها، وأن النخبة قد افترضت ضرورة مرور عقد بكامله قبل استخلاص دروس انعطاف 1989 والتفاهم على مذهب استراتيجي جديد. شكلت الألفية الجديدة من هذا المنظور منعطفاً رئيسياً: جاءت إدارة جديدة ذات خيارات إيديولوجية راسخة لم تلبث أن تلقت طعنة 11 أيلول، مع أنها تحمل في جعبتها أفكاراً أشد طموحاً من البراغماتية المبسطة التي كانت تتهم بها كلاً من الرئيسين بوش الأب وكلينتون، على اختلاف ما بينهما. استدعيت مبادئ أسلاف قريبين (ويلسون وريغان بشكل خاص) لاعتماد برنامج كان ينوي العودة إلى الانطلاق من الريغانية لتحقيق ما كان «حذر بوش الأب» و«انتهازية كلينتون» قد أوقفا مسيرته: مشروع امبراطوري طموح يجرؤ على حسم خياراته. أتت انتخابات عام 2000، التي اتسع تأييد مسيرتها بعد أربع سنوات، لتجسد وتطور مشروعاً كانت اجزاء من الانتلجنسيا اليمينية الميول قد صاغته بالتدرج خلال العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة.

كلهم ويلسونيون؟
عن تناقضات شغف متجدد

«بعد ثمانين سنة على هزيمة وودرو ويلسون الكاسحة عام 1920، ما زال شبحه يسكن العالم». هذا ما كتبته عشية الألفية الجديدة كورال بيل، المراقبة الأوسترالية الدقيقة للشأن الأميركي. والواقع أنه كلما لعبت أميركا دوراً عالمياً اتشحت بثياب مهندس عصبة الأمم القليل الحظ. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، يصعب إيجاد أميركي لا يعلن أنه ويلسوني بشكل أو بآخر. قد لا يكون ويلسون سياسياً لامعاً، ولكنه يعتبر رؤيوياً عظيماً لكون

القرن الحادي والعشرين قد افتتح بانتصار أفكاره الثلاثة الأساسية: الرقابة على التسلح والديمقراطية العالمية وتحرير المبادلات التجارية. وكأنه بذلك يثأر لنفسه بعد ما يناهز قرناً من الزمن. صارت الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن تعتمدها أميركا تنطوي على تحقيق تلك الأهداف الثلاثة. لقد كان بوش الأب قد اتشح برداء ويلسون ليعلن عن «نظام عالمي جديد» لم يجد الوقت لوضع مجرد خطوطه العريضة، هذا إن افترضنا بأنه كان يملك أدنى فكرة عنها، وهذا ما دفع خصومه إلى اتهامه بالتبشير «بصبح مزيف» (ميد، 1993). ولم يكن يمكن لكليتون أن ينكر إرث واحد من أشهر الرؤساء الديمقراطيين، كما أن طوني لايك، مستشاره لشؤون الأمن القومي، قد وصف أفكار كلينتون ومعاونيه في السياسة الخارجية بأنها «ويلسونية براغماتية جديدة». ولقد اعتبر بوش الابن «أشد الرؤساء الأميركيين ويلسونية منذ ويلسون نفسه» (لورانس كابلان، ذا نيو ريبوبليك، 3 آذار 2003)، حتى وإن (والأرجح بها أن) كانت العبارة ذاتها قد قيلت بشكل شبه حرفي قبل عشر سنوات للحديث عن رونالد ريغان (سميث، 1993).

على الرغم من الالتباس الواسع حول حقيقة تراثه، أصبح ويلسون نقطة التقاء ليبيراليين يرون فيه صاحب نظرة شمولية تدعو إلى نشر الديمقراطية في العالم مع الحرص على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومع العمل على إنشاء مؤسسات أمن جماعي. تلك هي حالة ستانلي هوفمان (1995) الذي يعرض هذا التوجه بوضوح: «لقد كانت الويلسونية أهم وأعظم اسهامات الولايات المتحدة في التاريخ العالمي خلال القرن العشرين». وفي الجهة الأخرى من الطيف السياسي يتحمّس المحافظون الجدد له، على العكس، بوصفه رائد التفوق الأميركي والعناد القومي والجهوزية للتدخل العسكري من أجل ضمان تصدير القيم الأميركية. واحد منهم، هو ماكس بوت (2004)، يحدد معنى هذا الانتماء: «يكن المحافظون الجدد الاحترام لويلسون شخصياً ولكنهم يعتبرونه مفرط السذاجة. وهم ويلسونيون ولكن من طبيعة «صلبة»، لأنهم لا يولون ثقتهم لقصاصات الورق، بل للقوة وحدها».

طبيعي إذن أن يكون أنصار جورج دبليو بوش قد بذلوا جهدهم لإعطائه نسباً سياسياً ويلسونياً. ولكن المشككين قد يقولون بأن بوش يشبه ويلسون بصفات قل من يعرفها لدى الاثنين: فهو مثله داعية لنشر الديمقراطية والحريات في باقي العالم، ولكنه لا يتردد في

تهديدها في الولايات المتحدة نفسها برفضه المتعنت لكل معارضة، وهذا ما دعا ويلسون إلى نفي أو سجن أغلب معارضيه، وما أوصل مريده الحالي إلى التضييق على الحريات العامة تحت ستار مكافحة الارهاب. وهو مثله بلغ المنصب الأعلى باستخدام خطاب ضعيف جداً على صعيد السياسة العالمية: «سيكون من سخرية التاريخ أن تهتم إدارتي كثيراً بالسياسة الخارجية». قال ويلسون. وسوف يكرر بوش قبل انتخابه أقوالاً مشابهة مثل: «اني اسعى لسياسة خارجية متواضعة» (وهو لم يكرس أكثر من ثلاث خطب للسياسة الخارجية خلال حملة عام 2000). ولكن ذلك لم يمنع أن يكون الرجلان قد دخلا التاريخ أولاً وقبل كل شيء بسبب خياراتهما في السياسة الخارجية. وهناك نقطة أخرى يبدو بوش فيها ويلسوني الإلهام: لم يكد يستقر في البيت الأبيض حتى قرر إزاحة صدام حسين. قبل ذلك بعشرات السنين كانت أولى مغامرات ويلسون الخارجية إقالة فيكتوريانو هويرتا، رئيس المكسيك، باسم نشر الديمقراطية وضرورة «تعليم جمهوريات أميركا الجنوبية كيف تنتخب «أشخاصاً جيدين». ولقد تصرف ويلسون يومها دون اسباب مقنعة، رغم أن سلف هويرتا وخلفه كانا ديكتاتورين ايضاً، ورغم أن حكام أغلب بلدان العالم، خاصة في أميركا اللاتينية، كانوا يومذاك طغاة. وإذا كان «تغيير الأنظمة» الاختياري والانتقائي ممارسة ثابتة لدى ويلسون، فإن بوش سوف يجعله هوايته المفضلة.

«العمل الجاد لجعل العالم مضيافاً للحياة الديموقراطية»، كان ذلك هو شعار ويلسون الذي دفعه، خلال مؤتمر فرساي غداة الحرب العالمية الأولى، إلى الاعتقاد بأنه يستطيع أن يقلب المجتمع الألماني رأساً على عقب بهدف اعادة انتاجه وفق قواعد جديدة. بعد أقل من قرن على ذلك حدد بوش نفس الهدف لمغامرته في بلاد الرافدين (وهو لن يتعب من تكرار نفس الكلمات). وبوش هو ويلسوني أيضاً في تعلقه بسيادة الولايات المتحدة مقابل عدم الاهتمام بسيادة الآخرين. يلاحظ تاكر (2004) أن قائل الجملة الشهيرة: «إنني أسلم بمبدأ أساسي يقول بحق كل شعب في تقرير نظام حكمه» كان مناصراً لـ«تغيير الأنظمة» بالقوة، وطبّقه فعلاً في مجمل نصف الكرة الغربي، مثلما سيكون خليفته البعيد في باقي أقطار العالم. وبوش ويلسوني عملانياً أيضاً بتأكيده الثابت على مبادئ ليست مخصصة لتوجيه سياسته وإنما لتبريرها اللاحق: هناك أساس براغماتي يعود إلى الظهور سريعاً لدى المسؤولين الأميركيين كلما جابهوا عوائق يصعب تجاوزها أو أطلقوا مشاريع دون

التحقق من الجهود التي يتطلبها تحقيقها. وبوش هو ويلسوني أخيراً بحجم البعد الديني الذي يظهر في مصطلحاته، وفي معتقداته بالتأكيد. ودون أن يكون، مثل سلفه الشهير، ابن قسيس («إن لم أشعر بأني أداة الله الذاتية فلن أستطيع الاستمرار»، هذا ما كان يردده ويلسون، وتذكره فرنكفورتر، ص 161)، فإن بوش لا يجد حرجاً في الاستخدام المفرط لمقولة ويلسون عن «اليد الإلهية التي أوصلتنا إلى حيث نوجد»، وذلك ما يجعله «يفتتح كل اجتماع تعقده حكومته بصلاة» (وود وارد، 2002، ص 65). وعندما سأله وود وارد عام 2004 عن العلاقة التي تربطه بأبيه، أجاب بأنه يقيم علاقة أوثق وأشد انتظاماً مع «أبيه الأسمى»، الله نفسه (2004، ص 421).

الويلسونية هي في الواقع أسطورة اصطدمت عام 1919، ثم من جديد عامي 1945 و2001 بواقع ميزان قوى كانت تصر على تجاهله. عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، تابع ويلسون سير المعارك عن كثب. «ورغم حيادية أميركا، كانت تمتلك القدرة على تعديل ميزان القوى منذ اليوم الأول للحرب» (تاكر، 1998). لم يكن ويلسون يجهل ذلك، ولكن لزم وقت طويل لذلك الواعظ قبل أن تتوضح له أهداف المتحاربين. في البداية وضع المعسكرين على نفس المستوى الأخلاقي (من هنا دعوته إلى «سلم دون انتصار»)، ثم توصل بعد قرار دخول الحرب إلى التمييز بين الاستبداد والديمقراطية. «قبل نهاية كانون الثاني 1917، كان ويلسون مصمماً على عدم الدخول في الحرب. وبعد ذلك التاريخ لم يعد يملك الخيار بعدم المشاركة» (تاكر، 2000). بعد كسب الحرب، بدا تعلقه الشديد بمشروع عصبة الأمم للكثيرين كمحاولة هروب أمام المتطلبات الفعلية للحفاظ على السلام. ذلك أنه، بعكس الرواية الرسمية التي تقدمها كتب التاريخ، لم تكن المسألة التي ناقشها الكونغرس بدفع من الحماسي كابوت لودج تتمثل في تقرير ما إذا كان يجب الانخراط في القضايا العالمية ام الانعزال عنها، ولكن في أشكال الانخراط في اللعبة الدولية وفي غاياتها الفعلية. ويعارض «الواقعيون» أيضاً فكرة سائدة أخرى: لم يكن رفض أميركا الدخول في عصبة الأمم هو الذي جعلها مسؤولة عن نشوء الأنظمة الديكتاتورية التي لن تتوانى عن الظهور في أوروبا، بل كان ذلك عائداً، على العكس، إلى رفض ويلسون الحاسم لتكوين ميزان قوى واقعي يعمل على احتوائها. كما كانت عالميته المعلنة منطلقة من فكرة أن له الحق بالتصرف من طرف واحد. فمنذ 1901، وعندما كان على وشك أن يصبح رئيساً

لجامعة برنستون، كان ويلسون مؤيداً بحماس لغزو الفيليبين وضمها باسم رسالة حضارية حقيقية: «علينا فتح الشرق وتغييره، وواجبنا أن نفرض عليه مقاييس الغرب. إن الشعوب والأمم التي توقفت عن التطور طيلة قرون يجب أن تدفع بالقوة لتصبح جزءاً من هذا العالم الكوني للتجارة والأفكار الذي يتقدم من جيل إلى جيل بفضل تطور القدرات الأوروبية» (مذكور في جوديس، 2004). ويستنتج تاكر (2000) «أن إيمانه بالعمل الجماعي في الساحة الدولية كان مصطنعاً أكثر مما هو حقيقي» وأن تفرده بالقرار كان سبب نوع من العزلة الاختيارية، كعزلة نبي لا يرقى أحد لمستوى فهمه الصحيح: لم يكن لديه في الحقيقة سوى مستشار واحد أوحد هو الكولونيل هاوس. وباسم «سياسة الواقع» سوف يتهمه هنري كيسنجر فيما بعد بأنه ملهم مغامرات أميركا في فيتنام وكمبوديا التي لم تكن تهدد أمنها القومي بأي شكل من الأشكال.

من الواضح اذن أن هذا التحول شبه الجماعي نحو تقديس ويلسون واعتباره المرجع الأساس لتصور موقع أميركا في العالم ليس بالضرورة مقنعاً. ويلسون نصير لتحرر الشعوب؟ «لم تكن الويلسونية نبذاً للمسيرة الامبراطورية التي انطلقت عام 1898، بل كانت على العكس تجسيداً لها» (ماكدوغال، 1997). «منذ سنوات 1940 تبنينا خطاب ويلسون المسموم عن إعادة تشكيل العالم تبعاً للقيم الأميركية، ولذلك يتم تبجيل ويلسون اليوم، ليس كمثالي لم ينجح، وإنما كالصورة الامبراطورية لبلد في قمة عصره الامبراطوري»، هذا ما كتبه المؤرخ ستيل (2003) الممتلك لحس نقدي يقظ بعد أن كان ويلسونياً. بينما يكتب أحد افضل مؤرخي القرن العشرين (فرومكين، 1994): «إنني أشك في أن يكون للويلسونية أية قيمة فكرية اليوم؛ فهي ببساطة تحتفظ بجاذبية تلك الأحلام المستحيلة التي تراودنا في الطفولة قبل أن نرمي بها في سن الرشد لنتذكرها من وقت لآخر بشيء من الحنين».

والعودة الحالية إلى الويلسونية تقوي من هذا الشك: فالاختباء وراء رداء ويلسون الأخلاقوي لإخفاء الميل المحموم للتدخل الخارجي هو سهل بقدر ما هو غير مجد. وإذا ما تجاوزنا فائدة ويلسونية بوش في كسب التأييد الداخلي («ويلسون هو ملهم بوش على العراق»، ستيل، 2003)، فإن هذه العودة تبدو أقرب إلى الكاريكاتورية: بينما كان ويلسون ينتظر اللحظة الملائمة لتدخل بلاده في الحرب العالمية الأولى، فإن بوش لا يكف عن زج

بلاده في مغامرات جديدة. ولقد كان ويلسون شبه غريب عن اللاعبين الآخرين على الصعيد العالمي؛ أما بوش فإنه يذهب بحثاً عن الخصوم والأهداف، وهذا ما يشكل ضغطاً على حركته. وبينما كان الأول يعمل على أن يكون عراب عصبة الأمم، فإن المريد لا يتوقف عن إضعاف دور الأمم المتحدة. وكان السلف حريصاً على الأمن الجماعي، ولكننا لا نشهد الكثير من ذلك الحرص لدى الرئيس الحالي. وتجدر أخيراً ملاحظة أن المحافظين الجدد ودعاة هيمنة آخرين قاموا بتحوير مدروس لإرث ويلسون، فظهروا وضخموا ميله إلى الحملات العسكرية، وفسروا رفضه لمنطق ميزان القوى بأنه دعوة لفرض قوة طرف وحيد هو أميركا، متناسين عن قصد دعمه للمؤسسات الدولية. ومع وصول تشويه إرثه إلى هذا الحد، لم يعد أمام ويلسون إلا العودة إلى قبره.

هكذا يتضح الأمر، أمر هذا الحنين المتجدد. إن الويلسونية عبارة عن وعاء مفهومي فضفاض يمكن لشخص مقتنع بتوجهاته العالمية أن يجد فيه ما يلزم لشرعنة مغامراته العسكرية ولتغذية هوسه بالديمقراطية الشاملة. «لقد جعلنا من ويلسون، أكثر من أي رئيس آخر، رمز آمالنا وتطلعاتنا ورمز خيباتنا وفشلنا أيضاً. فمنذ فرانكلين روزفلت حتى أيامنا هذه، شاء كل الرؤساء أن يكونوا ويلسونيين، ولكن لا يوجد سوى القليل من الأشياء المشتركة بين أولئك الويلسونيين»، هذا ما قاله تاكر (1993-1994)، ثم زاد عليه رونالد ستيل (2003): «ويلسون ايقونة ليبرالية ومشروع هيمنة امبراطورية في الآن معاً» نستخلص هكذا أول سبب للشغف الحالي بذلك الرجل: ألا يمثل المرجعية الوحيدة التي لم تزل قادرة أن تجمع طرفَي نقيضْ الطيف الإيديولوجي الراهن؟ «إن الليبيراليين والمحافظين الجدد محقون على السواء في اعتبار أنفسهم ويلسونيين. فالواقع أنهم يتشابهون أكثر بكثير مما يقرون به، سواء في اطروحاتهم الإيديولوجية أو في مبرراتها الأخلاقية، لدرجة أن عدداً من محافظي اليوم الجدد كانوا ليبيراليين حتى الأمس القريب؛ وعلى صعيد الممارسة ليس الاختلاف بين مفهوم التدخل لدى الليبيراليين أو المحافظين الجدد سوى مسألة تفاوت في الدرجة» (نفس المصدر).

أما السبب الثاني لهذا الشغف المتجدد فيجب البحث عنه في المعنى العميق للنظرة إليه. إن الويلسونية، كما يلاحظ ستيل، ليست في المقام الأول مذهباً يدعو إلى الديمقراطية أو العالمية. إنها مذهب الاستثنائية الأميركية. «المدينة المشعة فوق الجبل» والمتسعة لتشمل

كامل العالم، أصبحت هي «الدليل الإيديولوجي للهيمنة الأميركية» (ستيل). هكذا يصبح ذلك المذهب ملائماً بالكامل لوضع أميركا البالغ الاستثنائية في عالم أصبح أحادي القطب: إن ما كان يبدو أمنية أو دعوة معتقد، بل يوتوبيا، يعطي الانطباع اليوم بأنه أصبح واقعاً ملموساً. ليس من قبيل الصدفة إذن أن يكون أكثر الأميركيين تشرباً بالتاريخ الأوروبي (مثل كيسنجر أو بريجنسكي)، أشد «واقعية» وبالتالي اضعف ميلاً للتدخل العسكري وأكثر ابتعاداً عن الأفكار الويلسونية.

عندما يعاش انهيار جدار برلين أو حربا الخليج أو أحداث الحادي عشر من أيلول في الزمن الواقعي، فإنها تبدو كأحداث تاريخية هائلة، ولكنها تعود مع مرور الزمن لتتخذ أبعادها الحقيقية ولتشكل معالم متلاحقة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. يبدو ويلسون عندها رئيساً يتمتع فعلاً ببعد النظر قد عرف، رغم افتقاده للحس السياسي الذي لا يمكن إلا أن يعترف به أنصاره الأشد إيماناً به، كيف يحدد لبلده موقعاً في العالم ساهمت في حجبه وتأخيره التوجهات الانعزالية لما بين الحربين ثم بصورة خاصة منطق الثنائية الفظة لفترة الحرب الباردة. هكذا بدت العودة إلى ويلسون كعودة إلى الذات، إلى أميركا التي تقوم باختراق منهجي للنظام العالمي محددة لنفسها مهمة خاصة مختلفة عن مهمات القوى الكبرى الأوروبية او الآسيوية السابقة، ثم تضعها قيد التنفيذ لتعبر بها القرن العشرين ثم تنتصر، بعد قرن من ذلك، على جميع من شككوا بتلك الرسالة أو حاولوا إعاقة مسيرتها: وهي على التوالي: القوى الاستعمارية الأوروبية، ثم دول «المحور» في الحرب العالمية الثانية واخيراً الاتحاد السوفياتي وهي قوى وقفت تباعاً في مواجهة «الرسالة الأميركية» وحاولت جاهدة منعها من التحقق قبل أن يخلص القرن العشرون الى فشل كل هذه القوى وانتصار «الرسالة الأميركية» في تعبيرها الويلسوني.

ذلك أن ما تنطوي عليه الويلسونية هو سعيها غير المعلن نحو عالم أحادي القطب يتم تحقيقه آجلاً أو عاجلاً. وهذا هو ما يفسر لماذا يميل الكتاب الأميركيون المعاصرون إلى استعادة دينامية الحرب الباردة للتعرف، وإن في وقت متأخر، على ما كان الاتحاد السوفياتي والدول التي تمكن من استتباعها واليسار الأوروبي ومجموعة من الحركات القومية في العالم الثالث يرددونه طيلة النصف الثاني من القرن العشرين دون أن يلقوا أذناً صاغية من واشنطن؛ يعني ذلك أن الولايات المتحدة،إلى جانب مهمتها المعلنة في احتواء التوسع

السوفياتي عبر العالم، كانت تعمل أيضاً، وربما أولاً، على تسريع إرساء الهيمنة الأميركية على العالم. اعتراف متأخر، ولكنه بليغ.

فرانك نينكوفيتش (1999) يلاحظ بإعجاب هذا التحقق التدريجي للحلم الويلسوني: لقد دخلت الولايات المتحدة «العصر الويلسوني» (ذلك هو عنوان كتابه). ويعتقد هذا المؤرخ الميال إلى ما بعد الحداثة أن«الأفكار»، أكثر من «المصالح»، قد وجهت السياسة الخارجية الأميركية، وأن أفكار ويلسون هي التي لعبت الدور الأهم، بينما كانت الويلسونية برأيه «تدخلاً عالمياً في الأزمات» يتم إبان العواصف بدل ما يفترض «تدخلاً طبيعياً في العالم» يحصل أيام السلم. وهو لا يخشى الوقوع في الإفراط إذ يعتبر الويلسونية معادلة «لرفض الدبلوماسية مثلما كانت تمارس منذ آلاف السنين»، ولإعادة تعريف معنى القوة الكبرى، ولشكل جديد من إخضاع المصلحة القومية الأميركية لأولوية بناء نظام عالمي. قد يكون حلم استعماري على الطريقة الأوروبية قد اجتذب الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، لأن ذلك الحلم كان آنذاك الاشارة الوحيدة لبلوغ موقع القوة الكبرى؛ وقد يكون ذلك تفسيراً للحرب مع إسبانيا ولبعض الشغف بأمور القارة القديمة. لكن تصور المشروع ببناء امبراطورية اميركية على الطريقة الأوروبية سيختفي سريعاً. في عهد تيدي روزفلت (1901–1908) كانت الولايات المتحدة تركز جهودها، انطلاقاً من مذهب مونرو، للسيطرة على منطقة الكاريبي وأميركا اللاتينية قبل أن تنحو إلى صياغة نوع من التوسع العالمي التجاري في عهد الرئيس تافت (1909–1912). حينها ظهر ويلسون على المسرح، كوسيط ثم كحكم. في نهاية الحرب كان قد اقتنع بأن أي توازن قوى لم يعد قابلاً للحياة، وبأنه لا توجد قوة قادرة على أن تضمنه، وأن كلفة الأسلحة الحديثة التي أصبحت باهظة تمنع استمرار استخدام «يد السوق الخفية» لإعادة التوازن، وأنه يتوجب بالتالي إنشاء اتحاد قوى (الأمن الجماعي) يجعل الحرب غير مجدية («الحرب لإنهاء كل الحروب»، كما كان يقول). لقد كان أول رئيس يغادر إلى الخارج إبان حكمه، لكنه سيلقى صعوبة كبرى في أن يقنع بنظريته المشاركين في مؤتمر فرساي، ثم أعضاء مجلس الشيوخ لدى عودته إلى واشنطن. «ستكون محاولته خاطفة» ولكن باقي القرن سوف يبين أنه على حق، هكذا كان يعتقد نينكوفيتش الذي تنبأ، عن خطأ، بأنه سوف يظهر مع نهاية الحرب الباردة رفض واسع للويلسونية وعودة إلى توجه عالمي طبيعي وواقعي ومعتدل التدخل.

ذلك أن «الحال الطبيعية» التي عادت إليها الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب الباردة هي على العكس تدخلية، غازية، بل امبراطورية. هل كانت تلك استراتيجية أميركا منذ دخولها في لعبة الأمم؟ إن تحليل المقاصد يميل بالطبع إلى اتهام صدقية النوايا. وتجدر الملاحظة هنا أن هذه القراءة قد أصبحت شائعة سواء لدى اليسار الجذري أو اليمين التقليدي. عن التوجه الأول نجد مثالاً جيداً في كتاب ذرائع إمبراطورية (1993) لستيفن شالوم الذي تنبأ بأن الحرب الباردة لن تخلف أكثر من «اثر ضعيف» على السياسة الخارجية الأميركية، وبأن انتهاءها لن ينهي على الخصوص ميلاً إلى التدخل العسكري يعود برأيه إلى طبيعة السلطة الأميركية: «لم يكن التهديد السوفياتي يوماً سبباً فعلياً لذلك التوجه التدخلي، بل مجرد ذريعة لتبريره». يجب البحث إذن عن ذرائع جديدة بما أن سياسة الاحتواء في وجه النفوذ السوفياتي لم تعد ذات جدوى بعد انهيار موسكو. فما هي؟ التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل؟ أم الحاجة الماسة للنفط، أم حماية الأميركيين في الخارج، أم الكوارث الإنسانية، أم الإرهاب، أم المخدرات...؟ إنها لائحة سوف ينهل منها دون كلل كلينتون ثم بوش الابن على وجه الخصوص.

واليمين التقليدي يتمثل بأندور باسيفيتش (2002)، الكولونيل الذي أصبح محللاً استراتيجياً يبحث عن مفتاح ما يبدو ارتجالاً استراتيجياً لما بعد الحرب الباردة فيجده في كون «الرسالة التي تحددها أميركا لنفسها، منذ ويلسون، بإعادة صياغة العالم على صورتها، تثير لدى الرأي العام ارتياحاً أكثر مما تثير من انزعاج» (ص1). إن لدى باسيفيتش ميلاً للمراجعة الجذرية، فهو يعاود زيارة عصر ما بين الحربين المسمى انعزالياً لكي ينفي وجوده ببساطة: لم يكن من يسمَّون انعزاليين سوى أميركيين كانوا يخشون أن يؤدي تزايد الحروب الخارجية إلى جعل بلدهم إسبارطة جديدة فاقدة الديمقراطية. وهذا ما يؤدي، حسب باسيفيتش، إلى مراجعة فترة الحرب الباردة أيضاً: لم تكن الولايات المتحدة تكتفي بإيقاف التوسع السوفياتي، كما كانت تدّعي آنذاك، بل كانت تسعى بنفس الإصرار إلى الهيمنة على العالم، وقد بقي ذلك الهدف ماثلاً منذ ترومان. يصل باسيفيش، هو ايضاً، إلى التقليل من اهمية نهاية الحرب الباردة رافضاً الاتهام الذي يوجه إلى كلينتون بأنه هاوٍ في ميدان الستراتيجيا: «إن من يقودون أميركا يمتلكون فكرة بالغة الدقة عن أهدافهم: إرساء نظام عالمي متكامل قائم على مبادئ الرأسمالية الديمقراطية تكون الولايات المتحدة ضامنة

للنظام فيه وموكلة بفرض احترام معاييره». تلك فعلاً هي «الاستراتيجيا الكبرى التي من الأفضل ابقائها قيد الكتمان، ويتوجب الإيمان بها في نفس الوقت: فكرة أن تكون أميركا «قوة عظمى خفية» وأن يكون ذلك فعل إيمان يجب أن يردده كل الطامحين إلى السلطة لكي يظهروا ولاءهم للنظام، وأن يؤمنوا بذلك في قرارة نفوسهم.

بعد تأمين وحدة أراضيها على إثر حربها الأهلية والتوسع الناجح نحو الغرب والجنوب خلال القرن التاسع عشر، ابتدأت أميركا تتدخل في العالم بشكل معلن، ولن يكون ويلسون من هذا المنطلق سوى أول من وضع الأسس الخمسة لذلك التدخل الفعال، والتي لم تتم إعادة نظر فيها إلا نادراً: ثابتة التداخل بين الكيانات المشكلة للنظام العالمي الحديث المولود في بداية القرن العشرين؛ سياسة فعالة في فتح الحدود؛ تعميم التبادل التجاري الحر؛ إيمان راسخ بضرورة الهيمنة الأميركية لضمان النظام العالمي؛ اللجوء الدائم إلى التهديد بالانعزالية، ليس عن خوف حقيقي منها، وإنما كأداة لتعبئة الرأي العام. ستكون الحرب الباردة قد شكلت إذن رافعة لتحقيق ذلك التوجه الخماسي: كانت سياسة الاحتواء في وجه الاتحاد السوفياتي ذريعة أكثر مما هي سبب للتوسع في العالم- سياسياً وتجارياً وعسكرياً وثقافياً-، أي في كل بقاع الأرض وليس في المعسكر السوفياتي فقط، وهو توسع سيحرص المسؤولون الأميركيون جميعاً على السكوت عنه بالكامل. أدت «زلة لسان بول وولفوفيتز» (عندما وضع الرجل الثالث آنذاك في البنتاغون وبصراحة مطلقة مشروعاً للهيمنة الشاملة في «مسودة» شهيرة تم إعلان رفضها بعد أن سربت للصحافة سنة 1992) إلى إزاحة الغطاء عن ذلك «السر العائلي». ولن يتكرر الخطأ بعد ذلك: سوف يتم تطبيق مشروع الهيمنة بعد ذلك بسرية مطلقة في إطار استمرارية مزدوجة الوجه.

ولا يتوقف ميل باسيفيتش إلى المراجعة عند هذه النقطة؛ فهو يرى بأنه لم يكن لنهاية الحرب الباردة أو لهجمات 11 أيلول الأثر المزلزل الذي درج إعطاؤه لها: لم يكن هذان الحدثان ليشكلا محطة قطيعة كبرى لولا أنهما شكلا مناسبتين لاستمرارية مشروع الهيمنة وتصحيح مساره. «إن خيار الحرب على الإرهاب قد وفر على أميركا واجب إعلان أهدافها بوضوح وتعيين حدود تدخلها وكل إمكانية تساؤل عن مسؤولياتها الخاصة». وإن تلك الاستمرارية المثابرة للستراتيجيا الأميركية، على الرغم من الأحداث المأساوية التي هزت العالم خلال قرن كامل، قد تجد أفضل تلخيص لها في ردة الفعل الشهيرة لوزير الدفاع

دونالد رامسفيلد غداة هجمات 11 أيلول: «تماماً مثل الحرب العالمية الثانية، أوجد الحادي عشر من أيلول لنا فرصة ذهبية لإعادة صياغة العالم». في جملة واحدة، قال رامسفيلد كل شيء.

لم تعد العزلة خياراً

من المؤكد أن ويلسون كان قبل كل شيء عدو التيارات الانعزالية التي انتصرت عام 1921 على ذلك الرؤيوي وتنكرت لتراثه، حسبما تذكر الرواية الشائعة لتاريخ أميركا الحديث. هناك من يخشون، خاصة في أوروبا، «عودة الانعزالية» كمرض تتكرر نوباته في اميركا، وكأنهم كانوا يستشرفون مقولة مادلين أولبرايت التي رأت في الولايات المتحدة «أمة ضرورية»، على الأقل من أجل حفظ النظام في النظام الدولي. وليست هذه مجرد أسطورة هامشية، فالانعزالية خيار سياسي قد تعتمده الولايات المتحدة خلافاً لرغبة دعاة العالمية فيها والعديد من البلدان الأخرى. هكذا تميل مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) إلى اختصار تاريخها الذاتي في أنه معركة متواصلة، ويلسونية الايحاء، ضد الانعزالية (هايلند، 1992): بعد انتخاب الرئيس هاردنغ عام 1921، ثم في فترة «الانهيار الكبير»، كانت تلك المجلة الرائدة، على الأقل وفق روايتها عن ذاتها، الرمح الذي استلّه الأميركيون الحريصون على شعلة الويلسونية العالمية ليحولوا دون انكفاء أميركا إلى «أمة متنسكة»- ذلك ما كان يخشاه مؤسس المجلة (إدوين غاي)- ودون لجوء الكونغرس، الشديد الحساسية تجاه الرأي العام، إلى الدفع نحو تبني موقف حيادي من الصراعات الناشبة في الساحة الدولية كان تأثيره لبكون كارثياً على المصلحة الأميركية كما على الأمن العالمي. إنها قراءة أحادية الرؤية تبلغ حد اعتبار التخلي عن الويلسونية مسؤولاً عن أزمة 1929 الكبرى وحتى عن اندلاع الحرب العالمية الثانية!

يرى هنري كيسنجر ذاته (الدبلوماسية، ص 18) أن «الفكر الأميركي المشدود ما بين الحنين إلى ماض مجيد والرغبة في مستقبل كامل قد تأرجح على الدوام بين الانعزالية والتدخل». ويبدو أرثر شليزنغر (1995) المستشار الشخصي السابق للرئيس جون كينيدي، أشد جذرية، إذ يرى بأنه إن لم يكن البلد انعزالياً أبداً في ميدان التجارة أو الثقافة، فإن «الجمهورية قد كانت انعزالية على صعيد السياسة الخارجية طوال الجزء الأكبر من

تاريخها»، وبأنها كانت وفية في ذلك لجورج واشنطن وأكثر منه لتوماس جيفرسون الذي حذرها من نسج «تحالفات تؤدي الى تورطها فيها لا يخدم مصالحها». فهي تهبّ لممارسة مهمتها العالمية زمن الحرب (وفي لحظة متأخرة أيضاً) لتعود فتنطوي على ذاتها في أوقات السلم. ويتذكر شليزنغر «أشرس سجال شهدته في حياتي، سنة 1940–1941، والذي مزق عائلات وكنائس وجامعات»، بين من كانوا مستمرين في الاعتقاد بأن انخراط ويلسون في الحرب العالمية الأولى كان «خطأ» بالغ الأذى وعديم الفائدة، ومن كانوا ينادون بضرورة التدخل في تلك الحرب. نستخلص من هذه الرواية للأحداث أنه إذا كانت أميركا قد نجت من السقوط مرة أخرى في العزلة بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن القرار عائداً في ذلك إليها بقدر ما هو لجوزيف ستالين الذي أجبرها عليه. لقد كان تحذير شليزنغر موجهاً إلى الموجة المعادية للأمم المتحدة التي أطلقها الجمهوريون إثر انتصارهم في الانتخابات التشريعية عام 1994 تحت راية نيوت غينغريتش، تلك الموجة التي رأى فيها عودة مقلقة للأفكار الانعزالية. ولكن شليزنغر سيعيش ليلاحظ أن اليمين الجمهوري لما بعد الحرب الباردة سيكون بعيداً عن الدعوة إلى أي نوع من الانعزالية الجديدة التي اعتقد بأنه يتبين ملامحها، وأنه على العكس سوف يغوص بإدارة جورج بوش في تدخل نشط بل كثيف في الشؤون الدولية.

والواقع أنه لم يكن لخوفه أي مبرر: لم تكن الولايات المتحدة أبداً في عزلة حقيقية، أو لم تستطع أن تكون كذلك، منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. هل أظهرت ميولاً قوية نحو التفرد بالقرار؟ بكل تأكيد؛ ولكنه من الخطأ اعتبار ميل أميركا الطبيعي للتفرد بالقرار، او ميلها لتحديد مواقع وتاريخ تدخلها نوعاً من الانعزالية،«تلك الأسطورة التي يجب أن تشطب من القاموس الأميركي»، مثلما يلاحظ عن حق والتر ماكدوغال (1997). هل يجب التذكير، كما فعل راسيل ميد (1994–1995)، بنزوع أميركا الثابت والمتواصل نحو التورط في أحداث العالم وشؤونه؟ خلال «الفترة المسماة انعزالية»، كانت نسبة التجارة الخارجية تمثل ضعف ما ستكون عليه خلال النصف الثاني من القرن العشرين ؛ وكانت هناك استثمارات خارجية ضخمة في سكك الحديد وفي المشاريع الزراعية؛ وكانت الدبلوماسية ناشطة ضد بريطانيا العظمى وأكثر ضد إسبانيا؛ وكانت القوات الأميركية موجودة في أربع أقطار الأرض، والبحرية منتشرة في كل المحيطات. في مطلق الأحوال، لم

يظهر أي تقليد انعزالي أبداً في الميدان الاقتصادي أو التجاري؛ أما على الصعيد الدبلوماسي فإن أميركا كانت، بالتوازي مع وعيها لزيادة قدراتها، تفقد كل إمكانية تجعل منها «أمة متنسكة»، حتى وإن كان بعض مسؤوليها يعلنون الحنين إلى ذلك.

عند هذه النقطة يلتقي التياران الإيديولوجيان الأكثر تمثيلاً للعقلية الأميركية. في نظر فرومكين الليبرالي (1996)، لا يوجد لدى الأميركيين العقلانيين أي شيء يمكن أن يعتبر سياسة انعزالية، إذ لا يمكن أن تنعزل قوة ذات مصالح شاملة وحضور عالمي. والبلد ليس في حالة انقسام بين الانعزالية والعالمية، بل إنه يراوح بين أشكال عديدة من العالمية، خاصة بين شكل قومي توسعي على طريقة تيدي روزفلت وكابوت لودج، وشكل أكثر مأسسة وتشريعاً على طريقة ويلسون. وذلك لا يمثل تناقضاً برأي كاغان المحافظ: «بالنسبة للأميركيين، لم تكن نهاية الحرب الباردة مناسبة للانطواء، بل على العكس لإكمال توسعهم. إن أسطورة التراث الإنعزالي الأميركي تتعارض بالطبع مع هذا الواقع؛ ولكنها تبقى أسطورة ليس أكثر. فالتوسع على الأرض وبالنفوذ هو حقيقة راسخة في تاريخ بلادنا» (2003).

رغم ذلك تبدأ الأغلبية الساحقة لكتب الستراتيجيا الأميركية باللازمة التي تقدم الانعزالية كواحد من خيارات الولايات المتحدة، لكي تنتقل بعد ذلك إلى القول بأن الزمن قد تجاوزها، وبأنها غير شعبية وبالتالي شبه معدومة الاحتمال. عندما ترشح بات بوكانان للانتخابات الرئاسية تحت شعارات انعزالية، لقي رفضاً مطلقاً من قبل الناخبين؛ ولكنه لم يغير آراءه بعد ذلك واستعيدت آراؤه على لسان بيل كوفمان أو باندو (1994) وبعض المحافظين المعارضين للتدخل المفرط في الشؤون الدولية والذين يلتقون في معهد كاتو أو حول مجلة الأميركي المحافظ The American Conservative. ولكن تأثيرهم على الرأي العام هامشي في أفضل الظروف، كما أصبحت دعواتهم إلى «إبقاء أموالنا وجنودنا عندنا» مستهجنة بعد هجمات أيلول. فلقد أصبحت العبارة السحرية متمثلة في «نقل الحرب على الإرهاب إلى أرض العدو ذاته».

لقد شاء البعض أن يجدوا في جورج كينان ملهماً عن وعي أو لاوعي لواحد من أشكال الانعزالية. إن لدى هذا الرجل الذي توفي سنة 2005 العديد من التناقضات (لقد تنكر لمقاله الصادر عام 1947 الذي يعتبر دون شك أشهر نصوص السياسة الخارجية، والذي جعل

منه عراب سياسة الاحتواء في وجه التوسع السوفياتي، وأكسبه شهرة واسعة). بعد استبعاده عام 1953 عن وزارة الخارجية بسبب أفكار وصفت بالسلمية المبالغة، وحتى بالانهزامية، اتخذ وجهة جديدة ليصبح واعظاً أخلاقياً ومؤرخاً. ويمكن استخلاص أفكاره المعادية للتدخل المفرط في شؤون الآخرين من ثلاثيته عن أسباب الحرب العالمية الأولى التي حاول فيها تحميل المسؤولية للتحالف الفرنسي- الروسي ولانزلاق روسيا إلى الصراع الفرنسي- الألماني (أكثر من أحلام القيصر) مما أوصل إلى حتمية الصراع. ولقد كانت معارضته للتدخل العسكري الأميركي في العالم، وخاصة للرداء الأخلاقي الذي يسبغ عليه، تتزايد وتتوضح بموازاة ذلك. كما عارض إنشاء حلف شمال الأطلسي في الخمسينات، ثم كان أكثر شراسة لدى توسيعه في التسعينات، وعارض تصنيع القنبلة الهيدروجينية، وكان معارضاً على الدوام لعسكرة سياسة بلده الخارجية. كان ذلك الخطاب يقابل بالاشمئزاز مما دفع الرجل، الجاهز دائماً لتجديد آرائه، إلى التخلي عن ميول شبابه الأرستقراطية ليدعم سياسة استقبال مهاجرين جدد، ويعلن عن تأييده لمجتمع اميركي متعدد الثقافات، ويتبنى قضايا البيئة، مع البقاء على تحفظه حيال استخدام القوة في العالم. وهو ينطلق من فكرة في غاية البساطة: «إن أفضل وسيلة يستخدمها بلد كبير لمساعدة بلد صغير هي أن يكون مثالاً له» (كينان، 1995). هل في ذلك صدى حديث للاستعارة التوارتية: «مدينة فوق جبل»؟ نعم، بالتأكيد. ولكن هل تلك انعزالية فعلية؟

لقد أعاد كريستوفر لاين مؤخراً صياغة هذا الخط الفكري المعادي للتدخل والموسوم خطأ بالانعزالية. ولكننا نتساءل هنا أيضاً: هل من الانعزالية اعتبار تقسيم أوروبا (وألمانيا) خطأ كبيراً؟ أو تمني تحقق توحيد أوروبا لكي تستطيع التكفل بأمنها الذاتي؟ أو اعتبار حلف شمال الأطلسي منظمة مصيرها الزوال مثلما حل بالعديد من التحالفات السابقة؟ أو أيضاً اعتبار أن القوات الأميركية لا تخل بواجباتها عندما تنسحب بعد إتمام مهماتها، سواء في أوروبا أو آسيا؟ إذا كان هذا الوضوح أو هذا التحفظ يوصفان بالانعزالية استخفافاً بهما، فقد يكون ذلك من أجل تسليط الضوء على نقطة حساسة من التاريخ الرسمي، وهي أن عالمية الولايات المتحدة كانت خياراً متخذاً حتى قبل أن يمثل الاتحاد السوفياتي تحدياً على المسرحين، الأوروبي والآسيوي. وفي النهاية فإن الأمر الرئاسي الشهير ذي الرقم NSC 68 الصادر عام 1950 حدد هدف تعزيز الانتشار الشامل للولايات المتحدة «اياً يكن سلوك

الاتحاد السوفياتي في العالم»، وهو خيار رأى ذلك «الأمر» ضرورة تحقيقه حتى وإن دفع الاتحاد السوفياتي إلى مواقف أكثر عدوانية.

هناك إذن خط متواصل ما بين ذلك المستند العائد إلى 1950 ومسودة 1992 لم يلعب فيه تفكك الاتحاد السوفياتي ثم انهياره سوى دور ثانوي، وهو خط يفسر لماذا وضعت الولايات المتحدة ألمانيا واليابان في حجرها لكي تصرف أنظارهما عن التفكير في أن تصبحا مجدداً قوتين كبيرتين، متعهدة حمايتهما من الاتحاد السوفياتي، ويفسر الحفاظ على حلف شمال الأطلسي بعد زوال مبرر وجوده المفترض سنة 1989 بعد انهيار جدار برلين، ثم التدخل في البلقان لإعطائه سبباً للبقاء. وفي الوقت ذاته، كانت الطبقة الأميركية الحاكمة قد «اعتمدت فكرة أن الحروب (أو الاستعدادات المتواصلة لها على الأقل) ضرورية لضمان ازدهار الاقتصاد الأميركي» (لاين وشواتز، 1993). لا يمثل أي من ذلك بالطبع موقفاً «انعزالياً»، ولكنه على الأصح إعادة نظر نقدية بالتاريخ الرسمي.

ليس هناك من مجابهة حقيقية إذن في هذا السجال بين الواقعيين والمثاليين، وإنما بين الواقعيين أنفسهم، الأقصويين من دعاة الامبراطورية الجدد (الذين يصطف وراءهم العالميون الليبيراليون، باسم الهم الإنساني غالباً وضمن تحالف لا يجمعه منطق)، والأدنويين الداعين إلى موقف طبيعي والذين يوصفون كاريكاتورياً بأنهم «الانعزاليون الجدد». ويقوم المعسكران في الواقع على نظرة متشائمة تجاه قدرة الدول على تفادي الحروب أو قدرة النظام الشامل على تفادي الفوضى. ولكن العلاج يكمن بنظر المعسكر الأول في قيام هيمنة أميركية شاملة (هي الوحيدة الممكنة) تضمن النظام وتعيد توازنه كلما تعرض لاختلال، بينما يتمثل بنظر الثاني في أن تقام ضمن كل منطقة من العالم سلسلة من موازين القوى الاقليمية المستقلة تتواجه فيها قوى محلية، وذلك سعياً للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب. إن الحرب الطويلة التي امتدت خلال فترة 1941–1990 قد استدعت مستوى عالياً من التعبئة ضد دول المحور ثم ضد الشيوعية، ودفعت نحو إقامة عقد جديد بين الدولة والمجتمع تميل فيه الكفة لصالح الأولى، وأعادت إلى حد كبير صياغة الهوية الوطنية عبر ربطها بـ«الستراتيجيا الكبرى» للعالم التي تحملت أميركا وزرها. فإذا ما ظهرت غداة الحرب الباردة رغبة باستعادة الأنفاس لدى الرأي العام، وبإدخال بعض الإصلاحات الداخلية على تلك التعبئة الطويلة الأمد، وإذا ما كان كلينتون خلال سنواته

الأولى في البيت الأبيض، وخاصة من خلال شعاره الانتخابي الرابع («إنه الاقتصاد، أيها الغبي!»)، قد عمل على استثمار تلك الرغبة انتخابياً، فإن ذلك يبدو طبيعياً بالكامل. أما رؤية الأقصويين في ذلك عودة إلى الانعزالية فهي لا تعكس الحقيقة بقدر ما تمثل رغبتهم في متابعة التعبئة وفق منطق الحرب الباردة التدخلي لأطول فترة ممكنة حتى بعد زوال أسباب نشوئه.

إن ما يعتبره كثير من الأميركيين عزلة ليس كذلك بالتحديد. فالواقع هو أنه إذا كانت الانعزالية تحمل معنى الحياد (كما كان الحال بين 1914 و1917). فتكون بذلك موقفاً أشد تعقيداً وعمقاً للابتعاد عن «القضايا الأوروبية» (تاكر، 2000؛ نينكوفيتش، ص98)، وهي سياسة كانت تلقى تأييداً واسعاً من قبل جمهور من المهاجرين الجدد قادم حديثاً من قارة يود في الغالب الانسلاخ عنها، ليس رغبة في الانعزال بقدر ما هي محاولة لنسيان الأهوال التي كانت تعصف بالقارة الأوروبية وللعمل على تعميق انتماءه الجديد لأميركا. ورغم ذلك كانت الولايات المتحدة خلال الفترات المسماة «انعزالية»، خاصة قبل 1917، ناشطة للغاية، بل متدخلة بصراحة في آسيا (الفيليبين أو الصين) وخاصة في النصف الغربي من العالم.

منذ ما قبل 1900، كان من الصعب جداً الحديث عن عزلة بلد «ضاعف مساحته أربع مرات وخاض حروب فتوحات عديدة وبذل جهوداً كبرى ليدخل الأسواق في أربع أقطار الأرض» (باسيفيتش، 1994). لقد رأى كل من تشارلز بيرد ووليام وليامز، اللذين هما أكبر مؤرخين للسياسة الخارجية الأميركية، والمتهمين بالانعزالية أيضاً، وجود شكل من التباعد عن النزاعات المتكررة في اوروبا وطريقة في التعبير عن الخوف من رؤية المصالح الخاصة تدفع بالبلد إلى ساحات صراع ليس للأمة مصلحة فيها، وخشية من رؤية حروب تكرارية تنتهي بتحويل الأمة إلى إسبارطة الأزمنة الحديثة تستحوذ الجيوش فيها على الجزء الأكبر من الموازنة وتسيطر الصناعات الحربية على الاقتصاد. فما يدعى انعزالية كان في الواقع نوعاً من الحذر تجاه التسرع في الذهاب إلى الحرب على الطريقة الأوروبية وتجاه ضغط المصالح الخاصة في الولايات المتحدة ولاسيما مصالح الصناعات الحربية. خلال سنوات 1930، وفي غمرة التفاهمات الجديدة، كانت الانعزالية «شكلاً للعالمية ولكنه مجرد من الالتزام السياسي» (نينكوفيتش، ص 81). فما يدعى انعزالية، وعن خطأ في أغلب

الأحيان، يمكن أن يكون أيضاً عالمية تبشيرية تهدف إلى صياغة جديدة للعالم، ولكن ليس بالتدخل العسكري بل بقوة المثال الاقناعية.

فسواء كانت الانعزالية نتاج «ريفيّي الأمس الجاهلين» أو «راديكاليي اليوم اللاوطنيين»، فهي بعيدة عن أن تكون خياراً في السياسة الخارجية لكونها أولاً أداة للسياسة الداخلية تستخدم في وجه القلقين من التوسع المتزايد لصلاحيات السلطة التنفيذية وخاصة سلطات الرئيس الذي ينحو إلى الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي استحوذت عليها الرئاسة في فترة الحرب الباردة. ومع الخروج من هذه الأخيرة أبدى باسيفيتش (ص 76) عن حق دهشته من سماع الرئيس بوش الأب يدعو مواطنيه إلى «عدم إدارة الظهر للعالم»، «فلم تكن هناك سوى مؤشرات قليلة على أنهم يميلون إلى ذلك، إذا افترضنا أن الفكرة قد راودتهم ذات يوم». وسيعمد كلينتون وبوش الابن أيضاً إلى العودة لنفس تلك المعزوفة التي طالما لجأ إليها أسلافهما. يخلص من ذلك مؤرخ يال الكبير جون ليويس غاديس إلى الاستنتاج بحق: «إذا ما افترضنا أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن تكون انعزالية في يوم من الأيام، فهي قد أصبحت اليوم، بفعل ثورة الإتصالات وثورة المعلومات، عاجزة بكل بساطة عن مجرّد التفكير في ذلك» (1991).

عن أحادية القطب، وعن استخدامها وعن ديمومتها

إذا كانت الويلسونية مرجعية متعددة الدلالات ومتنوعتها، وإذا كانت الانعزالية ليست (ولم تشكل في الغالب أبداً) خياراً جدياً قد تعتمده الولايات المتحدة، فكيف يمكن إذن توصيف موقع الولايات المتحدة في العالم بعد 1989؟ في مقالة قصيرة وحاسمة سوف تثير ضجة كبرى، تنبأ كاتب الافتتاحية المنتمي إلى المحافظين الجدد، تشارلز كراوثامر، منذ العام 1990، بأن العالم قد بلغ «لحظة وحيدة القطب» مع أميركا (أخيراً!) وقد أصبحت «قوة عظمى وحيدة وعصية على المساس بها»، وبأن ذلك سيستمر حتى العودة إلى نظام متعدد الأقطاب تنبأ حصوله «بعد جيل على الأقل، وبالتأكيد بعد عدة عقود». في البداية، استقبلت فكرته التي يبدو أنها نوقشت خلال اجتماع في مقر مجلة ناشيونال انترست الفصلية، بمزيج من التحفظ (إذا كان ذلك صحيحاً فهل يتوجب إعلانه بصوت مرتفع؟) والريبة (لكونه قد تنبأ بأن موقع الأحادية القطبية للولايات المتحدة سوف ينتج تياراً انعزالياً قوياً فيها). ولكن، خلال سنوات 1990، أخذت الفكرة تشق طريقها تدريجياً إلى

أن تعممت في نهاية العقد حيث شاع القول بأن ميزة كراوثامر تكمن ببساطة في كونه انتبه إلى الأمر باكراً، مما أعطى مقولته أهمية رؤيوية. بعد اثني عشر عاماً، عاد كراوثامر، الفخور بنيله جائزة بوليتزر، يختال برداء العراف ويستعرض علومه بملاحظة أنه «حتى إذا كانت الطبيعة تخشى الفراغ، والتاريخ يخشى الهيمنة، فإن مجرد تباشير أية محاولة لتشكيل قوة مضادة لأحادية أميركا القطبية لم تظهر خلال العقد الأول من هذه المرحلة»؛ وهو قد أراد بذلك تقديم دليل إضافي عن «نظرته الفريدة» واستمراريتها إلى ما بعد الثلاثة أو الأربعة عقود التي حددها لها في الأصل.

رأت المقولة الجديدة أن الفراغ الذي خلفته ثنائية القطب خلال الحرب الباردة لم يمتلئ، مثلما كان يخشى و/ أو يتمنى البعض، بتشتت واسع للقدرات ولا حتى بتعددية قطبية حقيقية، أو بنشوء ثنائية قطبية جديدة يابانية- أميركية (كما كان يخشى جيمس فالوز)، أو أوروبية- أميركية (كُتب الكثير عنها غداة اعتماد اليورو كعملة موحدة)، أو صينية- أميركية، وإنما بتأكيد حاسم لترسخ نظام عالمي قائم على قطب وحيد. بعد عقد من عدم اليقين أعلن الموقف النهائي: «إن من راهنوا على ديمومة لحظة وحيدة القطب مطبوعة بالقوة الخارقة للولايات المتحدة قد بدوا أبعد رؤية ممن كانوا ينتظرون نشوءاً سريعاً لعالم متعدد الأقطاب» (بوزن، 2003). ويزايد كاغان قائلاً: «من المنطق أن نفكر بأننا قد دخلنا عصراً طويلاً من الهيمنة الأميركية» (2002). إن ما كان مستهجناً عام 1990 قد أصبح عادياً عام 2000، طالما أنه قد ظهر قبول شامل لواقع نظام أحادي القطب، ولتصميم أميركا على بسط هيمنتها على ذلك النظام، وللدعم الذي لقيه ذلك الخيار لدى الرأي العام، وأخيراً لأهمية الآلة العسكرية الحاسمة في إرساء تلك الهيمنة.

ولكن القبول لا يعني الإجماع. لقد كان التوجه الغالب يربط ما بين ثنائية القطبية والاستقرار ويرى أن أحادية القطب تؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار في الساحة الدولية. هكذا أعيدت قراءة الحرب الباردة (غاديس، 1985) على أنها سلام فعلي لم يكن أحد قد خطط له، ولم يكن قائماً على العدالة ولا على الأخلاق، وإنما على تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، سلام لم يكن أحد يتخيله مستمراً ولكنه دام نصف قرن كامل. لقد كان لنظام الثنائية القطبية بالتأكيد مواصفات جعلته يدوم: كان مبسطاً ولا يتطلب مهارة فائقة لإدارته، وكان انعكاساً صادقاً للواقع وليس لأوهام معينة، وكان يفترض قيام تحالفات دائمة من

حول كل من القطبين، وكان قابلاً لتحمل بعض الاختلالات البسيطة. كما كان القطبان القويان هما، على كل الأصعدة، البلدان الأكثر اكتفاء ذاتياً، وكانت بنيتهما قوية لدرجة أن ممارساتهما المقلقة أحياناً (مزيج من الحذر والنرجسية: وقد اكتشف حينذاك أن الشعورين يمكن أن يتواجدا معاً) لم تؤد إلى قيام حرب عالمية ثالثة. وكما كتب غاديس: «كانت استقلالية القطبين واحدهما عن الآخر هي التي تؤمن استقرار النظام الدولي، وليس تأثيراتهما المتبادلة». من هنا نشأ سلوك عقلاني أدى إلى استمرارية النظام الثنائي القطب عبر تجنب المجابهة العسكرية المباشرة واحترام مناطق النفوذ الخاصة واعتبار الاحتمال النووي سلاح الفرصة الأخيرة فقط. قبل انتهاء الحرب الباردة بسنتين أو ثلاثة، كانت كورال بيل (1986) لا تزال من المعجبين: «إن الحقيقة المركزية للسنوات الأربعين الأخيرة تكمن في كون القوتين العظميين عرفتا كيف تتجنب كل منهما محاربة الأخرى بمزيج من «إدارة أزمات» متعقلة وتحالفات ثابتة وردع متبادل، أو بكلمة مختصرة بواقعية سياسية تدار بعقلانية لتكون متوافقة مع العصر النووي».

من سخرية القدر أن غاديس وبيل وكثيرين غيرهما كانوا يعيدون كتابة تاريخ الحرب الباردة كمرحلة «سلام دائم» (ويجمّلونها بتناسي حالات التوتر العديدة التي كان العالم يحبس فيها أنفاسه، وخاصة الصراعات بالوكالة التي كان القطبان يتجابهان فيها عبر وسطاء في مختلف القارات من كوريا لفيتنام ومن الشرق الاوسط لأميركا الوسطى) في اللحظة التي كان غورباتشوف يصل إلى السلطة في موسكو وكانت الحرب الباردة قد بدأت بالانتهاء. كان غاديس قد بدا أكثر حصافة وهو يذكّر بأن فترة حكم القوتين الكبيرتين لم تكن سوى عابرة، خاصة عندما بدأتا تنحدران بصورة متفاوتة. وكان يعكس بذلك خوفاً بالغ الشيوع لدى «الواقعيين الجدد» (وهم أصحاب مدرسة نظرية تغلّب طبيعة النظام الدولي على الاعتبارات الذاتية لكل دولة في تفسير مسلك اللاعبين على الساحة الدولية) وينتظر اللحظة التي تعمد فيها القوة التي تشعر أنها في حالة انحدار إلى إقناع الأخرى بمساعدتها من أجل ضمان الاستقرار. ولكن الجميع يعلم اليوم تتمة الحكاية التي نسفت منطق الواقعية الجديدة وبرهنت أن الثنائية القطبية قد تختفي بانسحاب هادئ ومنظم لأحد القطبين خارج «ممتلكاته»، انسحاب تلاه انهيار تام على الصعيد الداخلي. لقد أثار ذلك قلق غاديس (1991، 1999) ولكن ليس إلى حد الإيمان بأن العالم قد انتقل فعلاً من ثنائية

القطب الى أحاديته. بدا له العالم (وليس ذلك بالأمر الجديد) ساحة تجاذب قوى متناقضة من الدمج والتفكيك. ولكنه تجرأ رغم ذلك على التساؤل، أمام واقع الأحادية القطبية الجديد، وبشكل يشبه ملامسة الكفر، عما إذا كان الاتحاد السوفياتي هو القوة الوحيدة التي ستجرفها تلك الموجة وعما إذا لم يكن مفهوم القطبية نفسه قد عفا عليه الزمن.

لا يذهب المشككون جميعاً إلى هذا الحد: هم يحافظون عادة على المبدأ الأساسي (قطبية النظام العالمي) ولكنهم يتوقعون إعادة تشكيله بسرعة بعد فترة انتقال وحيدة القطب خلال مدة قد تطول أو تقصر. ولكن أين ستكون نقطة الوصول؟ يجيب البعض: «ازدواجية قطبية جديدة»، ويعتقد أغلب هؤلاء أن الصين هي المرشحة الأولى لكي تكون القطب الثاني الجديد المنافس. تتنبأ كورال بيل (1999) أن يحل مكان أحادية القطب (ولكن ليس قبل عدة عقود) نظام ثنائية قطبية بعد قيام تحالف بين روسيا التي ستستعيد قوتها، والصين (التي ستكون قد بلغت درجة عالية من القوة)، وأن يقف هذا التحالف في وجه أميركا. ولكن في أغلب الأحيان تفترض الصين لوحدها القطب الذي يتشكل فيه الوزن المضاد. ولقد كان ذلك هو التوقع الطاغي في دوائر وزارة الدفاع الأميركية خلال العقد الفاصل ما بين سقوط جدار برلين وهجمات 11 أيلول. هناك بالتأكيد أسباب عديدة تدعو إلى اعتبار الصين المنافس الأكثر منطقية بسبب نموها الاقتصادي ونواياها الغامضة وقدراتها العسكرية. ومع ذلك يبدو البعض مطمئنين(جيل وأوهانلون): فهم يعتبرون أن طموحات الصين إقليمية وليست عالمية، وأن الناتج القومي الصيني لم يزل يشير إلى بلد في طور النمو، وأن جيشها قديم ومتضخم وفاسد وسيء التجهيز، وأن مخزونها النووي متواضع وامكانياتها العسكرية محدودة؛ ينتج عن ذلك وجود «هوة سحيقة تفصل لعقدين أو ثلاثة على الأقل بين قدرات الصين العسكرية وطموحاتها المعلنة». ولكن هناك آخرون (ليلاي وفورد؛ روبرتس وآخرون) يرون أن الصين لم تصبح بعد قوة عظمى ولن تبلغ ذلك قريباً، ولكنهم يركزون على «التنامي السريع لقدراتها العسكرية» ويعتقدون أن ضغوطاتها على جيرانها سوف تتفاقم قريباً بشكل متزايد. مع هجمات 11 أيلول والتركيز على العالم الإسلامي الذي اثارته هذه الهجمات، توقفت فكرة احتمال الثنائية القطبية الأميركية-الصينية التي كانت تزيدها تعقيداً السجالات الإحصائية الكثيرة عن طريقة احتساب الناتج القومي أو الميزانية العسكرية الصينية، ولكنها لم تلبث أن عادت لتستحوذ على الخائفين من البزوغ

المقلق لامبراطورية الوسط» والذين يدعون إلى كبح جماحها (هودج، 2004).

يلاحظ آخرون أن تباعداً قد حصل بين ضفتي الأطلسي أدى إلى نشوء ثنائية يتجابه فيها بالفعل قطبان: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبنظر أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يمكن إلا أن تتسع الهوة بين ضفتي المحيط الأطلسي بعد زوال العدو المشترك. فهم قد اكتسبوا قوة بعد اعتمادهم عملة موحدة يفترض بها أن تضع حداً لهيمنة الدولار. وأصبحت أوروبا، بتوسعها ديمغرافياً واقتصادياً (وعسكرياً من الناحية النظرية)، موازية لأميركا ومنافسها الحتمي. ثم جاءت حرب العراق التي كان الرأي العام الأوروبي بكامله معارضاً لها سواء في الدول الداعمة للعملية العسكرية أو في الدول التي عارشتها، مما غذى هذا التوجه، يضاف إلى ذلك توجه الاتحاد الأوروبي نحو صياغة دستوره واعتماد سياسته الخارجية الخاصة.

ويذهب آخرون أبعد من ذلك لينكروا مجرد وجود «لحظة أحادية القطب». يبدو صموئيل هنتنغتون (1999) كأنه يأسف عندما يقول: «لو أن العالم كان أحادي القطب!»، وهذا ما ينطوي على قوة عظمى وحيدة، وليس على قوى كبرى وأخريات كثيرة صغرى (تلك برأيه كانت الحالة للحظة قصيرة جداً في 1990-1991). وهو يرى أن النظام هو «أحادي القطب متعدده» (مستعيراً العبارة من الألماني جوزف جوف): تحتل الولايات المتحدة فيه وبالتأكيد المركز الأول، ولكن عليها التعايش مع العديد من القوى الكبرى. النظام، بنظره، هجين إذن وما من أحد راض به: الولايات المتحدة لكونها لم تتوصل إلى بسط هيمنتها المطلقة وتأكيد موقعها كالقطب الوحيد والكبار الآخرون لأنهم يريدون أن يصبح النظام متعدد الأقطاب. لذلك يخلص هنتنغتون إلى عدم استقرار المعادلة الهجينة الراهنة هذه ويتنبأ بتوترات خطيرة طالما بقيت على هذه الحالة. ونشير إلى أن المحللين العسكريين الصينيين يرون بصورة عامة نفس رؤية هنتنغتون للنظام العالمي بشكله الراهن، أي قوة عظمى والعديد من القوى الكبرى التي ستتوصل آجلاً أم عاجلاً لتشكيل وزن مضاد يحول دون هيمنة الأولى (شمبوغ).

يبدو جوزف ناي أكثر دقة وهو أستاذ العلوم السياسية في هارفرد، الذي أوكلت إليه مناصب رفيعة في إدارة كلينتون قبل أن يصبح مدير معهد كينيدي، والذي ينطلق في قراءته من تطورات السنوات العشرين الأخيرة ليقدم تحليلاً بعيداً عن الأفكار الشائعة. ففي

اللحظة التي كانت تسود فيها فكرة الانحدار رفضها بقوة (ناي، 1988) وذكر الأميركيين بأن توزع القدرات الاقتصادية في العالم كانت نتيجة خيارهم الذاتي الذي اعتمدوه بعد 1945، وبأن بلدهم سيحافظ بسهولة على ازدهاره في عالم يحمل تباشير تعددية الأقطاب. وفي اللحظة التي تفرض فيها القوة العسكرية نفسها كخيار شبه وحيد، نراه يحد من غلوائها ليضع مقابلها «القوة الناعمة» (قوة اجتذاب الآخر وطمأنته)، وليؤكد بصورة خاصة أن الخيار العسكري يصبح كل يوم أقل قابلية للصرف، بمعنى أن القوة الأعظم ستجابه صعوبات متزايدة في تحقيق مكاسب غير عسكرية (اقتصادية أو دبلوماسية) عبر استخدام قواها العسكرية (ناي، 1994). وفي لحظة ترسخ القبول الشامل بمجيء عصر الأحادية القطبية، سيكون من الطبيعي أن توصله قراءته (ناي، 2004) إلى التذكير بأن العالم هو في الواقع رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد وبأن موقع الولايات المتحدة سيكون مختلفاً بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها: عسكرياً، لا مجال للجدل حول قطبية أميركا الوحيدة، ولكنها ليست كذلك في الميدان الاقتصادي والمالي الذي يتميز بثلاثية الأقطاب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)؛ أما على صعيد «القوة الناعمة» فإن القدرات تبدو بالغة التشتت لدرجة تدفع فيما يعنيها (اي التألق الثقافي والنفوذ المعنوي والسلطة الاخلاقية والقدرة على الجذب) لاعادة النظر في مفهوم الاستقطاب من اساسه.

بين المشككين بأحادية القطب هناك أخيراً من يعترفون، مثل جون إيكنبري، بواقع الهيمنة الأميركية ولكنهم يميلون إلى التقليل من أهمية مسألة الصورة العامة للنظام: ليس بالأمر البالغ الأهمية أن يكون النظام وحيد القطب، برأيهم، انطلاقاً من طبيعة الهيمنة التي قررت أميركا ممارستها منذ عام 1945: هيمنة تضع لذاتها حدوداً صارمة (انطلاقاً من معارضة الأميركيين ذاتهم لفكرة الامبراطورية)، وهيمنة منفتحة خصوصاً على آراء أصدقائها وحلفائها، ومتجذرة في المؤسسات الدولية لدرجة أنها تستبعد بصورة جازمة فكرة السيطرة.

رغم تلك الاعتراضات المختلفة التي لا تكف عن الظهور، فإن الواقع يوحي بأن الأحادية القطبية قد دخلت إلى ممارسات السلطة السياسية، وبأنها أوحت بـ«مسودة 1992» الشهيرة في عهد بوش الأب، ووجهت جزئياً استراتيجية إدارة كلينتون ابتداءً من 1993 عبر التخلي العلني عن «نظرية تارنوف» (تارنوف نفسه الذي كان قد التحق بالإدارة

الديمقراطية وتجرأ أن يكتب: «لم يعد لدى أميركا الإمكانيات الكافية لأن تحكم العالم»)، وبأنها تشكل المنطلق الأساسي لإدارة بوش الابن. «يعكس نموذج الأحادية القطبية نظرة هيمنة السياسة المعولمة التي تفترض وجود قوة زعامة خيرة تعمل على إحلال النظام في عالم تسوده الفوضى» (كاليو، 2001). وعندما ينال مبدأ أحادية القطب موافقة الأغلبية المطلقة من النخبة الحاكمة، كما هو الحال الآن يبدأ طرح الأسئلة السياسية: هل يجب ويمكن العمل على إدامة هذه «اللحظة الأحادية القطب»، وما السبيل إلى ذلك في حالة الإيجاب؟ ما هي الستراتيجيا الأكثر تلاؤماً مع هذا الطموح: هل هي الانعزالية التي يخشاها كراوثامر، أو التدخل بالقوة؟ هل يجب أن تترجم دبلوماسياً بممارسات أحادية بحتة، أو العمل عكس ذلك على توضيح وتصحيح التفوق العسكري بالتحالف مع دول أخرى؟ الواقع أن جل النخبة الأميركية الحاكمة مع مطلع القرن الحالي تبدو وكأنها استوعبت مقولة النظام العالمي الاحادي القطب، واعتبرته فرضية مثبتة في الواقع بل راحت تتساءل عن ادوات ادامته لأطول فترة ممكنة واستثماره لجني أوسع المكاسب من الموقع غير العادي الذي يخص به بلدها.

ولكن هل يمكن أن تدوم «لحظة الأحادية القطبية» فعلاً، سواء كانت مرغوبة أم لا؟ هل هي فترة انتقالية قصيرة أو على العكس واقع مهيأ منطقياً للدوام ليس سنوات فقط (كما حصل حتى الآن)، بل بضعة عقود أو أكثر؟ إن المستبشر بعصر (لاتبدو كلمة «لحظة» مناسبة في نظره لكونها تحمل معنى الزوال السريع) وحيد القطب يدوم طويلاً هو وليم وولفورث (1999) الذي أصبح مرجع «المتفائلين» وبلغ الأمر باعتداديته أن يسخر من زملائه المعتادين على عدم التحدث عن الأحادية القطبية إلا لإعلان زوالها السريع. فهو يرى، مع مجموعة من المتفائلين، أن نظام القطب الواحد راسخ وثابت ودائم. ويقدم عن ذلك أدلة عديدة، أولها تاريخي: النظام الوحيد القطب المتميز بتفاوت توزيع القدرة بين بلد بعينه والبلدان الأخرى ليس بالأمر الجديد على النظام العالمي (فقد احتلته فرنسا حوالي عام 1660، وبريطانيا العظمى بعد قرن من ذلك)، ولا ينبغي بالتالي أن يعتبر أمراً عابراً او استثنائياً، علماً بأن المسافة بين فرنسا او بريطانيا ومنافسيها كانت أقرب من التي تفصل اليوم بين أميركا وخصومها المحتملين. وفي فترة أقرب إلينا، بدت لهم الهيمنة الأميركية سابقة لعام 1989، حيث كان الاتحاد السوفياتي يحاول طيلة نصف قرن (دون أن يبلغ

ذات يوم مرتبة موازية) معارضة جادة ولكن عبثية لتلك الهيمنة. ومنذ ذلك الحين كانت الاحتجاجات على الأحادية القطبية والدعوات الفرنسية أو الروسية أو الصينية للعودة إلى عالم متعدد الأقطاب تبدو أقرب إلى بلاغة الإنشاء.

وقد يميل النظام الوحيد القطب إلى الديمومة أيضاً بسبب عجز قوى الدرجة الثانية عن تعديله. ولا يفتقر هذا الطرح إلى الواقعية: مع ريغان ومن جديد مع بوش الابن، أثبتت الولايات المتحدة أنها تستطيع، ان شاءت تنظيم برامجها الدفاعية، تكديس عجز هائل في موازنات متوالية ثم تصحيحه بسرعة (كما في عهد كلينتون)، مما أضعف كثيراً ذريعة «استهلاكه القدرات المالية» التي احتج بها بول كينيدي في فترة شكوكه، وآخرون من بعده، والتي تعتبر أن الرأي العام لا يقبل لفترة طويلة أن يختص الدفاع بحصة أكبر مما لباقي بنود الموازنة. إن أميركا قوية وغنية بينما نجد في المقابل منافسين أقوياء نظرياً (مثل الهند أو الصين) ولكنهم بعيدون عن تكوين القدرة المالية والتقنية الكافية للعب دور القطب الموازن، أو أغنياء (اليابان، ألمانيا)، ولكن نظراً لنموهم الديمغرافي الذي لا يفتأ فيه مستوى الأعمار عن الارتفاع (مما يحرمهم من استخدام الطاقات الشابة في الجيش ويلقي على موازناتهم أعباء ثقيلة لتغطية الالتزامات الاجتماعية)، فإنهم عاجزون عن البقاء أقوياء (بروكس ووولفورث، 2002).

والملاحظة الخاصة بالعائق الإقليمي هي أكثر إقناعاً: فأميركا قوة قائمة على جزيرة يحيط بها جيران هم أقزام على الصعيد الاستراتيجي لا يقفون عثرة امام طموحاتها للهمينة في العالم بينما يتوجب على من يحلمون بأن يوازوها أن يتجاوزوا في البداية عوائق محيطهم المباشر. يجب على ألمانيا مثلاً أن تطمئن البلدان الأوروبية الأخرى التي ما زالت تتوجس منها قبل ان تطمح لدور عالمي وعلى الصين أن تتجاوز العوائق المحيطة بها، هندية كانت أو يابانية أو حتى روسية (شامبوغ 1999–2000 بخصوص «العسكريتاريا» اليابانية و«النزوع إلى الهيمنة» لدى الهند بحسب الرؤية الصينية). سيكون جيران المرشحين المحتملين هم أول الخائفين من توجههم نحو الهيمنة، وهم يستطيعون الاعتماد على أميركا من أجل دعمهم في بناء العقبات الاقليمية على يد دول الجوار في طريق اي دولة تسعى لموقع دولة عظمى.

ولكن هل يرغب المرشحون المحتملون فعلاً بتحدي السلطة المهيمنة التي لا يمتلكون

حالياً وسائل مجابهتها؟ قد تطول ديمومة نظام القطب الوحيد بسبب تعامله بالحسنى: إن توزيع القدرة بشكل واضح التفاوت يردع بالطبع المرشحين عن طرح أنفسهم كأوزان مضادة، أولاً لإدراكهم حجم الجهود الهائلة التي يجب أن يبذلوها لمعادلة القوة العظمى عسكرياً وتقنياً ومالياً، ولكن على الأخص لكون هذه الأخيرة تمارس هيمنتها «بالحسنى» فيحصلون منها على مكاسب تصرف أنظارهم عن إدانتها (نزع الأسلحة النووية من دول المنظومة السوفياتية مثلاً، أو إرساء النظام في أماكن مختلفة من العالم، وذلك ما تواكب مع فيض من الاستثمارات المالية التي لم تأت من أميركا فقط، بل أيضاً من أوروبا أو اليابان). وكما كتب والت (2002) الذي لا يخلو اعتداده من بعض العنجهية، «قد تصبح السياسة العالمية أكثر إثارة للاهتمام لو أن الولايات المتحدة كانت أضعف مما هي عليه، ولو أن الدول الأخرى كانت مجبرة على خوض منافسات أقوى فيما بينها؛ ولكن العالم الأشد إثارة ليس بالضرورة العالم الأفضل». وتخلص هذه الملاحظة للقول بأن المرشحين لمنافسة الولايات المتحدة كقوة عظمى لن يقدموا فعلا على ذلك طالما باستطاعتهم الفوز ببعض الفتات وبعض المغانم من نشاط اميركا في الساحة الدولية.

قد يكون كافياً إذن أن يتم تلطيف الأحادية القطبية بجرعة، وإن سطحية، من تعددية الأطراف لإرضاء المشاركين الآخرين. إن دعاة الهيمنة «الناعمة» لم يكفوا يوماً عن الترداد أمام بوش الابن: لقد كان والدك يحمل نفس أفكارك عن العالم، ولكنه على الأقل لم يكن يثير الخوف لدى حكام العالم الآخرين دون طائل. وتلك أيضاً كانت نصيحة كورال بيل (1999) التي بقيت تحن لفترة طويلة لحال «الاستقرار العالمي» الذي انتجته سنوات ثنائية القطب خلال الحرب الباردة قبل أن تتحول إلى «التفاؤل» المعتد بذاته، خاصة بعد كوسوفو «حيث فرضت معايير بالقوة، معايير غربية» تفترض أن احتمالاتها ستكون «تفجيرية». وتلاحظ بيل أن الولايات المتحدة قد تقدمت بحذر، بين 1989 و1999، نحو نظام وحيد القطب، ولكنها اكتشفت بعد كوسوفو أنه ما من أحد بلغ هذه المرتبة من أحادية القطب منذ العصر الذهبي للامبراطورية الرومانية. ثم تضيف بيل أن «اللحظة» الأحادية القطب ستدوم بالتأكيد أربعة عقود، بل ستزيد عن ذلك دون شك بفعل «المسافة» التي تفصل الولايات المتحدة عن خصومها المحتملين.

تقوم بيل باستعراض أولئك الخصوم لتقلل من شأنهم واحداً تلو الآخر: «إن ظل

الصين هو أكبر من حقيقتها» بسبب نموها غير المتوازن واعتمادها المتزايد على نفط الشرق الأوسط، واعتمادها من جهة أخرى على السوق الأميركية لتسويق صادراتها. وعلى الصعيد العسكري تعتبر الصين مبتدئة من الناحية التكنولوجية وغير قادرة على بسط سلطتها بعيداً عن شواطئها. وتشير بيل ايضاً الى ما تسميه «السابقة السوفياتية»: فعندما حاول الاتحاد السوفياتي الحفاظ على توازنه العسكري مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، كان عليه تخصيص حوالي 20% من ناتجه القومي الصافي، ليس فقط لينتهي إلى الفشل بنظر حكام بكين، ولكن أيضاً إلى إزاحة الشيوعيين عن السلطة في موسكو نفسها. والمرشحون الآخرون ليسوا أكثر جدية: فروسيا لن تستطيع الخروج قريباً من نقاهتها البطيئة؛ والمهم بالنسبة لليابان التلاحم الداخلي والمنافسة التكنولوجية والمال، ليس أكثر. أما أوروبا فهي الخصم الأكثر احتمالاً، ولكن تنقصها القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار، وهي شائبة ستزيد مع توسع حدودها. لكي يمتد عصر الأحادية القطبية إلى ما بعد العقود الأربعة التي دامتها الثنائية القطبية، أي ما بعد الفترة التي يرى «المتفائلون» أنها مضمونة لاحادية القطب، تعتقد بيل أن استراتيجية كلينتون هي الأفضل: إدارة عالم هو في الواقع وحيد القطب وكأنه جوقة من الأمم. هي لا ترفض إذن مفهوم «وحدة القطبية المتعددة»، ولكنها تعطيه معنى مختلفاً بالكامل: أوحدية واقعية وتعددية عملانية يؤدي تحقيقها إلى تقوية الأوحدية. ومن جهته، يستبدل ماستندونو (1997) مفهوم توازن القوى بتوازن التهديدات لينتهي إلى خلاصات أشد تفاؤلاً تصل إلى حد التشكيك بحتمية العودة إلى نظام متعدد الأقطاب.

إن تلك الأطروحة «المتفائلة» عن الفترة المتوقعة للاحادية القطبية مزعجة دون شك لأطراف النظام الآخرين مما يحول دون الإعلان عنها بصراحة في الخطاب الأميركي الرسمي. بعد خطوة «مسودة» 1992 الناقصة، حصل توافق متأخر على اعتماد الوجه المزدوج (منتصف عقد التسعينات) في سياسة خارجية تمارس فعل الهيمنة (وهذا ما دعاه باسيفيتش (2002) بعد ماستندونو (1997) «السر الكبير») حتى وإن كان يتم التعبير عنها بصورة ملطّفة او حتى نافية. لقد أمضى كلينتون ولايته الأولى في غموض مقصود. ظهرت بعض الإشارات إلى نوع من الموقف التوكيلي في أوروبا (دعم توجه أكثر أوروبية لحلف شمال الأطلسي، عزوف عن التدخل في يوغوسلافيا السابقة)، والموقف الأقرب إلى التوازن منه إلى الهيمنة في مناطق العالم الأخرى، بما في ذلك آسيا التي ظهر فيها موقف متصلب

لانتفاء احتمال أي خيار آخر. والواقع أن كلينتون لم ينطلق في أية لحظة بشكل صريح من فرضية نظام القطب الواحد، حتى أن خطاباته، كما خطابات وزير خارجيته وتقارير مجلس أمنه القومي كانت تبدو وكأنها تشير إلى رفض مجرد التلميح إلى نظام كهذا.

مع التدخل المتأخر في البوسنة، وتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق رغم المعارضة الروسية وبعض التحفظات الأوروبية، وبالتأكيد لغاية الرد على الانتقادات الموجهة لشخصيته كزعيم عالمي خلال حملة 1994 للانتخابات التشريعية، ظهر كلينتون بوجه جديد تمثل في تحديات ريتشارد هولبروك، موفده الخاص إلى سارايفو والى مجلس الأمن، وفي خطابات مادلين أولبرايت شبه الحربية. لقد بدا موفد الغارديان إلى العاصمة الأميركية مندهشاً من الطموح العالمي المفاجئ والحماسي الذي بدا أن كلينتون قد استلهمه منذ إعادة انتخابه عام 1996 (والكر، 1997). كما لاحظ بوزين وروس (1996–1997) أن استراتيجية كلينتون انطبعت في البداية بالتردد، ثم انتقلت إلى التركيز على القضايا الاقتصادية قبل أن تتحول إلى مزيج من ثلاث استراتيجيات عالمية: التدخل الانتقائي والتعاون والتفوق، ثم ابتدأت كفة الأخيرة (التفوق) ترجح شيئاً فشيئاً خلال ولايته الثانية. وقد تأكد هذا التوجه الجديد إبان أزمة مضيق تايوان ثم في التدخل الصارخ في كوسوفو. منذ عام 1998، شاهد كاليو «أميركا جديدة تؤكد وجودها بعدوانية في أوروبا كما في آسيا»، بينما لاحظ باسيفيتش (1999) «عسكرة واضحة للسياسة الخارجية». أصبح كلينتون يعلن بصورة متزايدة فخره بقدرته العسكرية، ولكنه استمر في «تلطيفها» عبر مقاربة متعددة الأطراف وحرص شبه دائم على الشرعية. ورغم ذلك كان التوجه نحو الهيمنة لا يقبل الجدل: كانت أميركا تعود إلى سياستها الطبيعية التي تمت تنحيتها قليلاً خلال السنوات الثلاثة أو الأربعة التي انكبت فيها على معالجة همومها الداخلية. يومها استنتج كاليو (1999) أن «الخيال السياسي الأميركي لم يرتفع إلى مستوى المتغيرات الحاصلة [...] فاكتفى بتحقيق تغيير بسيط في المسار من الثنائية إلى الاحادية القطبية».

هذا «التغيير البسيط» كان قد أنجز تماماً عند وصول جورج بوش الابن الى البيت الأبيض. ولكن الرئيس الشاب لم يكتفِ بتبني ما كانت النخبة الاميركية قد سبقته اليه في مجال تصوّر نظام عالمي وحيد القطب، بل راح يعبّر عنه مسبغاً عليه ايديولوجيا تفوق قومية أثارت حفيظة حلفاء أميركا قبل اعدائها، خصوصاً عندما كانت تنزلق الى نوع من

الاستهزاء المعلن لمصادر الشرعية الدولية المعروفة. وكانت كوندوليزا رايس قد عبّرت عن هذا المنحى على طريقتها بالقول انه «في أزمنة متحولة كهذه، بوسعنا أن نقرر ملامح عالم المستقبل». وحين سئلت (رايس 2000) عمّا يفرّق هكذا موقف عن السياسة التي انتهجها الرئيس كلينتون خلال الثماني السنوات السابقة، اجابت بأن تلك السياسة كانت تفتقد الإقدام (بمعنى انه اضاع فرصاً عديدة كانت متاحة امامه لتعزيز موقع اميركا الأحادي في العالم) وللوضوح في الاولويات (بمعنى ان تكرار اللجوء للقوة العسكرية، لاسيما بين 1995 و2000، كان نوعاً من ذر الرماد في العيون لافتقاده لأهداف طموحة) وايضا لأنها كانت ساذجة باعتمادها على «مصالح المجتمع الدولي الواهية» بدل تركيزها على «ارض المصلحة القومية الاميركية الصلبة». وسيشهد العالم ترجمة واضحة لهذا التوجه المتشدد في غير مكان كما سيتمكن من ملاحظة تحوله الى عقيدة متكاملة حين ظهرت الى العلن استراتيجية الامن القومي الجديدة في ايلول 2002، ومن ابرز ما فيها تلك العودة المعلنة لمسودة 1992، وللاتجاه لا بالاعتراف بعالم وحيد القطب وحسب بل ايضا للعمل الدؤوب على ابقائه على هذه الصورة من خلال منع اي دولة اخرى من محاولة تعديله.

مخاطر التفرد

لماذا يرى من يملك المال والعسكر والنفوذ من واجبه ان يطلب رأي الآخرين او اسهامهم اذا كان واثقا من رأيه ومعتمداً على قدراته؟ من الثابت أن القوى المهيمنة لا ترغب كثيراً بقواعد التشاور التي تحد من هامش حركتها، وأن القوى الصغرى تحاول بالمقابل دفع الكبرى نحو تحالفات ومؤسسات مشتركة تحد من حركتها. فإذا لم تكن الانعزالية أبداً خياراً مطروحاً بجدية من قبل النخب الأميركية، فإن التفرد بالقرار يمثل تياراً قديماً قِدَم البلد نفسه ويعود إلى اليوم الذي أدرك فيه (باكراً) تميزه ثم (في نهايات القرن التاسع عشر) قدرته. حتى 1945 بقيت الولايات المتحدة وفية لوصية أول رؤسائها (عدم التورط في تحالفات دائمة) التي حولتها إلى ما يشبه العقيدة فلم تتورط أبداً في أي تحالف حقيقي. وبذلك احتفظت بامتياز التدخل لوحدها حيث تفترض بأن مصالحها تستدعيه. وكان ذلك يطبق انطلاقاً من محيطها المباشر حيث تسلحت بمذهب مونرو لتعرّف أحادية الجانب (او التفرد UNILATERALISM) على أنها استعداد للتصرف وحدها عندما يحلو

لها ذلك، ولمنع القوى الكبرى الأخرى من التدخل إلى جانبها أو ضدها.

وتفترض أحادية الجانب أيضاً اختيار اللحظة المناسبة التي يجب أن تتدخل الولايات المتحدة فيها لوحدها. كان أطراف الحرب العالمية الأولى ثم الثانية يدركون ذلك جيداً فيترصدون، لتهنئة أنفسهم بها أو للخشية منها، اللحظة التي ستدخل فيها الولايات المتحدة الحرب. ولو كانت الولايات المتحدة «محايدة» فعلاً في هاتين الحربين، كمّا يحلو للبعض أن يكتب حتى اليوم، لما كان لأحد أن يتساءل عن لحظة تدخلها، علماً بأن الخيار الذي كانت ستعتمده في حالة التدخل لم يكن عرضة للشك لا من قبل المستفيدين منه ولا من قبل الخصوم. ذلك أنه من المفهوم ان واشنطن كانت ستتدخل، لوقررت ذلك مع بريطانيا وفرنسا وضد المانيا. لكنها كانت سيدة مطلقة في اختيار تدخلها من عدمه، وفي حال التدخل في اختيار اللحظة التي ترى مناسبة لذلك التدخل. وذلك هو الامتياز الذي عمل ويلسون عام 1917 ثم روزفلت عام 1941 على تقويته، والذي لم يزل خلفاؤهما يعملون على صيانته رغم التحالفات المعقودة منذ 1945 (منذ فترة وجيزة شهدنا التأكيد على ذلك الامتياز وصونه في البلقان أو أفغانستان أو بعض الأزمات الأفريقية الصغيرة). وفي 2003 كان العراق يمثل حالة مدرسة «الحروب الانتقائية» التي تحدد واشنطن هدفها ولحظتها ووسائلها - «من يحبني يتبعني!».

ليس التفرد نتاجاً طبيعياً لميل إلى الانعزالية. فإذا كان صحيحاً أن «لدى الأميركيين ما يشبه غريزة تفردية المتفرد»، فإن «البلد الانعزالي ينسحب من العالم بينما يكون الآخرون راغبين في تدخله، بينما يعتقد البلد الأحادي التوجه بأنه حر في بسط سلطته عبر العالم بينما يطالبه الآخرون بالتوقف» (روبنفيلد، 2003)، منذ نهاية الحرب الباردة عاد الميل المتفرد، الذي لم ينطفئ مطلقاً، إلى الظهور بقوة، يحفزه في ذلك الريبة المتنامية تجاه القانون الدولي الجديد، ونوع من الضيق لرؤية المنظمات الدولية تتحول إلى منابر لانتقاد الولايات المتحدة، إضافة إلى إدراك متزايد الانتشار للفرص التي يفتحها عصر الأحادية القطبية أمام مصالح البلد، وبالتأكيد هجمات 11 أيلول التي أصابت العملاق في عرينه لتدفعه إلى أن يبادر وحيداً لمعاقبة الجناة مستغنياً دون الكثير من المجاملات عن قبول العون من حلفائه.

واليوم يؤدي تمركز القوة العسكرية الذي يتميز به موقع أميركا في العالم إلى تقوية الجنوح نحو التفرد. يستوحي ذلك من تقليد قديم كان يجسده السناتور روبرت تافت غداة

الحرب العالمية الثانية، ويبرره وضع البلد العالمي كقوة عظمى وحيدة. فما نفع التحالفات التي تحد من حريتك في تحديد الهدف واختيار لحظة مهاجمته والتكتيك الواجب اتباعه؟ ولماذا العودة إلى مؤسسات تعطي حق الفيتو أو حتى الاحتجاج لبلدان صغيرة أو لـ«قوى كبرى» سابقة لا تملك الإرادة ولا الوسائل لتقديم العون إلى مشروعك؟ إن كل مسؤول أميركي يميل بشكل طبيعي إلى الدعوة للتفرد خاصة وأن الرأي العام في بلده يعبر، كلما سئل، عن تأييده للعمل الجماعي بنسب تكون شديدة الشبه مع ما يوجد في أوروبا. ولكنه سيجد من الصعوبة بمكان تطبيق ذلك التمني الشعبي على الأرض. كما سيجد صعوبة كبرى في أن يبرر للجمهور خضوع «قوة كاملة» لأمزجة وحسابات وتناقضات بلدان لا تستطيع أن تقدم لها شيئاً في المقابل، وهي لا تحتاجها في أي شيء. يضاف إلى ذلك أن الميل المتفرد يلقى رعاية من المحافظين الذين يدفعون الرأي العام باتجاه النظر بريبة إلى هيئة الأمم المتحدة، ومن نقابات تجعله معادياً لاتفاقات التبادل الحر، ومن عسكريين يرفضون العمل تحت إمرة غير أميركية (تابرمان، 2004). وإذا ما كان لدى الرئيس توجه متفرد، فعليه أن يعرف كيف يقيم علاقات مع حكام العالم الآخرين لكي يستطيع جذبهم. ولكن عليه ألا ينسى أبداً أن الدستور الأميركي يحتم موافقة ثلثي مجلس الشيوخ من أجل إقرار أي اتفاقية دولية، وأن تأمين هذه الغالبية عملية شائكة، وذلك ما لاحظه ودفع ثمنه عدد من الرؤساء، من ويلسون إلى كلينتون.

كان جورج دبليو بوش قد انتخب بناء على خطاب شديد الحماس للعمل الجماعي. في واحدة من مناظراته التلفزيونية مع آل غور عام 2000، قال بالحرف الواحد: «إذا كنا متعجرفين سيكرهنا الآخرون. ولذلك يتوجب علينا التصرف كشركاء متواضعين داخل تحالفاتنا». ولقد كانت مقالة كوندوليزا رايس قبل أشهر من انتخابات 2000 تذكر بأهمية تلك التحالفات، وخاصة حلف شمال الأطلسي. لا يتسم كلامنا بالدقة إن قلنا بأن بوش لم يف بتعهداته؛ إذ يمكن تبرير الحملة الإفرادية في أفغانستان بخصوصياتها القصاصية بعد هجمات أيلول. ولم تكن تلك حالة المسألة العراقية التي هي مثال نموذجي (على الرغم من اللائحة الطويلة من البلدان التي شكلت نظرياً جزءاً من التحالف) عن التدخل المتفرد، وعن كلفته الباهظة أيضاً.

لم يكن من الممكن تكرار «ورطة كوسوفو التي انتزع فيها الأوروبيون منا حق الفيتو على

السلوك في الحرب مقابل بعض التقنيين وأمناء المستودعات»، حسب شكوى أحد القريبين من المحافظين الجديد (بلاك، 2001). وعندما طالبت بريطانيا بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن قبل المشاركة في حرب العراق، لم يتردد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد،المؤمن بهذه التوجهات، في التهجم على الإنكليز رغم ولائهم وتأييدهم، مؤكداً أن «الولايات المتحدة لا تحتاج في الواقع إلى المساهمة البريطانية لإنجاح حملتها». ولعله كان على حق، على الأقل بخصوص المرحلة الأولى من الحرب التي كانت تهدف إلى إسقاط نظام صدام حسين؛ ولكن ألم يكن في تلك الجملة دلائل عنجهية كانت غايتها تعبئة الأميركيين، حتى وإن أدى ذلك إلى تثبيط عزيمة حلفائهم؟ صحيح أن رامسفيلد نفسه كان وقتها مؤيداً لحملة تسقط نظام صدام حسين دون أن تغوص بعد ذلك في الرمال المتحركة لبلاد ما بين النهرين. كما أن إدارة بوش، المؤمنة بـ«قوة النار» أكثر بكثير من «القوة المقيمة»، كانت قد وصلت إلى السلطة بتوجه معارض صراحة لأي انتشار دائم على الأراضي الأجنبية. ولقد كانت كوندوليزا رايس قد سخرت من نزوع إدارة كلينتون نحو اعتماد «مراكز إقامة» في أنحاء العالم ورأت في ذلك أمراً لا يليق بقوة كبرى، بينما انتقد المحافظون الجدد بصراحة توجهها إلى «دمج السياسة بالشؤون الاجتماعية». فعندما ركز رامسفيلد اهتمامه على الحرب لوحدها، كان وفياً لذلك الخط؛ ومن هنا كان عدم اهتمامه المقصود بما بعد الحرب والذي لم يكن يعبر عن لامبالاة مدانة بقدر تعبيره عن تصور مسبق لعملية التدخل الجراحية، السريعة والحاسمة. وبمتابعته على نفس المنوال، كان رامسفيلد يجد نفسه متباعداً شيئاً فشيئاً عن بقية أعضاء الإدارة (ومن بينهم مساعده المباشر بول وولفوفيتز) الذين كانوا يضعون مشاريع طويلة الأمد للعراق والمنطقة. ولم يكن باستطاعة الرئيس منطقياً أن يدافع عن خطة انسحاب سريع بعد إسقاط النظام العراقي لأن ذلك قد يضعه في الخانة المكروهة التي وجد أبوه نفسه عالقاً فيها: كم من الانتقادات وجهت إلى بوش الأب بأنه لم يكمل مهمته عام 1991 بمتابعة الطريق حتى بغداد! ومهما بلغت معارضة الإدارة سابقاً «اللاإقامة الدائمة»، (اي بكلام اوضح للاحتلال المديد) لم يكن باستطاعة بوش الاكتفاء بإسقاط نظام البعث دون أن يهتم بإعادة إعمار البلد بعد أن قام بتدميره.

من هنا كانت تلك الازدواجية المأساوية (على الأقل بالنسبة للعراقيين) في سلوك الإدارة الأميركية والمتمثلة في استراتيجية عسكرية كان يكفيها أن تربح الحرب، واستراتيجية سياسية

تراودها مشاريع كبيرة للعراق، بل لكامل الشرق الأوسط بعد الحرب. وعندما أسند بوش في كانون الثاني 2003، أي قبل شهرين من بداية الحرب، إلى وزارة الدفاع ليس فقط إدارة الحرب نفسها، بل ما قد يليها من مسؤوليات أيضاً، فإنه زاد من مخاطر تلك الازدواجية لدرجة أن المسؤول الأول في وزارة الدفاع (وعدد من قادتها أيضاً، مثل الجنرال طومي فرانكس الذي قاد الهجوم ضد بغداد) اعتقد بأنه سيسحب جيوشه لحظة إعلان النصر. حسب وولفوفيتز وفايث وأمثالهما عند ذاك أنهم لن يستطيعوا، أمام إصرار رامسفيلد، سوى الاعتماد على مجموعات صغيرة من عراقيي المنفى وعلى التعاون الحماسي للشعب العراقي المتحرر من نير الحكم البعثي لإعادة إرساء النظام العام وإقامة سلطة موالية لهم في بغداد. ولقد سهل عليهم بعض عراقيي المنافي ذلك الاحتمال الذي تشبثوا به لدرجة أن رؤيتهم الخاصة لما بعد الحرب كانت لا تقل غموضاً عن أي موقف إيديولوجي، وأنهم قبلوا بالمهمة كي لا يكون عراق ما بعد صدام من نصيب وزارة الخارجية التي يكرهونها ويحتقرونها، لاتهامهم لها بفقدان الحماس، وحتى بأنها معارضة بصراحة للحرب ذاتها. هكذا بلغ التفرد ذروته: كان الحلفاء الخارجيون مزعجين، ولم تكن أقل من ذلك الوزارات الأخرى في الإدارة الأميركية ذاتها، بدءاً من «دبلوماسييها المتخاذلين بطبعهم». كان يجب خوض تلك الحرب، ليس فقط دون الأمم المتحدة، بل دون طوني بلير إذا لزم الأمر، ودون كولن باول بالتأكيد.

مقابل المقاومة الهزيلة التي أبدتها قوات صدام المنهكة بعد سنوات من العقوبات والتصفيات في مواجهة القوات الأميركية، بدت الحسابات في مكانها. كان من الممكن تبرير مبدأ التفرد الطاغي في وزارة الدفاع طالما أن ذلك يخص الحرب وحدها، شريطة أن تكون جماعات عراقيي المنافي صادقة وأن يكون العراقيون ينتظرون فعلاً وبفارغ الصبر ذلك التحرير ليرتموا في أحضان محرريهم. ولكن ذلك السيناريو الزاهي لم يلبث أن اصطدم بحقيقة قاسية: كان العراقيون شبه لامبالين بما يحدث لديهم، وبدا «اصدقاء اميركا» من عراقيي الخارج مجهولين من غالبية الشعب ومكروهين ممن عرفوهم بتواتر الأحاديث، وظهرت الحرب الهادفة إلى إزاحة صدام كحلقة أولى من مسلسل مأساوي بدأ بانتفاضة ضد المحتل لم تفاجئ قوتها سوى أولئك الذين رفضوا رؤية الأمور على حقيقتها أو الإصغاء إلى نصائح خبرائهم. أخيراً، وزيادة في التعقيد، لم يتوصل الجواسيس الذين أرسلوا بأعداد

كبيرة للتنقيب في العراق إلى إيجاد أي أثر لأسلحة الدمار الشامل الشهيرة. أما مجاهدو تنظيم القاعدة الذين لم يكن لهم وجود في العراق فلقد تنادوا الى محاربة الأميركان ليفتحوا ساحة جهاد جديدة لمصلحة الفوضى التي كانت تذر قرنها. ولم يكن ينقص ذلك إلا المقاومة المحلية لإطلاق شعار «عودوا إلى دياركم» لتبدأ ببطء وتصاعد وقلق عملية نزع الشرعية عن الحرب ذاتها.

عند ذلك بدأ دفع الفاتورة الثقيلة للتفرد الاميركي. لم يجر العمل على تأمين حلفاء إقليميين خارج الضرورات المباشرة لقيادة العمليات بمعناها الحصري، كالقواعد وحقوق الطيران وتسهيلات مماثلة. فتح القطريون والسعوديون والعمانيون مجالهم الإقليمي (ذلك ما رفضه آخرون، كالأتراك)، ولكنهم لم يكونوا أبداً حلفاء فاعلين. وهكذا، ما إن انتهت المجابهة المباشرة التي لم تدم سوى ثلاثة أسابيع، حتى أخذت تظهر حاجة تتزايد شيئاً فشيئاً لرؤية جيران العراق الستة يراقبون على الأقل حدودهم لمنع تسرب القادمين إلى الجهاد منها، أو لإقناع هذه البلدان المجاورة بتشجيع الجماعات العراقية التي يمتلكون بعض التأثير عليها أن تتعاون مع المحتل. ولكن لم يكن أي من هذه البلدان متعاوناً بالكامل. كان السوريون والإيرانيون الذين يدركون أنهم قد يكونوا الهدف التالي لآلة الحرب الأميركية- وذلك ما لا تكن واشنطن تكف عن الجهر به- في غاية السعادة لرؤية الحملة الأميركية تغوص في الرمال بين دجلة والفرات. وكان السعوديون والأردنيون يعبرون عن استيائهم ويشتكون من المكانة الكبرى التي يخصصها الأميركيون للشيعة؛ وكانوا يشعرون ببعض الراحة لرؤية جهادييهم الذين لم ينجحوا في استئصالهم ينتقلون إلى العراق. وكان الأتراك بالغي الاستياء أمام تصاعد قوة الأكراد في العراق الجديد الذي يعمل الأميركيون على صياغته. وفي الكويت لم يكتم البعض اعتقادهم بأن عراقاً غير مستقر سيكون عاجزاً عن الاستيلاء على إمارتهم، وذلك لاقتناعهم بأن قسماً كبيراً من العراقيين يطالب بضم الكويت، وبأن العراق، قبل مجيء صدام حسين إلى السلطة بزمن طويل، أي منذ عهد نظامه الملكي، كان يعلن عن أطماعه في ثروات بلدهم.

لقد أديرت الحرب الأميركية على العراق كما لو أن هذا البلد كان جزيرة في وسط محيط، مع أن هذا البلد شبه مطوق وله حدود صحراوية طويلة تصعب مراقبتها. ولكن الجغرافيا قليلة الأهمية في نظر الإيديولوجيين؛ ولقد كان هؤلاء واثقين من قدرتهم لدرجة أنهم

اعتقدوا بإمكانية إثباتها عبر التصرف «كما لو أن» العراق كان جزيرة: تكون هناك مرحلة أولى عنوانها الردع المتمثل في الانتصار الصاعق على صدام والتهديد بحملات انتقامية، مما يرعب الجيران ويشل تأثيرهم. وفي مرحلة ثانية يصبح العراق بعد دخوله الفلك الأميركي قاعدة أو محطة («صاعق وليس مجرد هدف»، كما يقول بارنيت، 2004) لتعميم التأثير الأميركي على الجيران بفعل التقليد، وإلا باللجوء مجدداً إلى القوة. لقد كان في ذلك إهمال لجغرافيا البلد الطبيعية والبشرية، ولتاريخه الوثيق الارتباط بجيرانه، وادى بصورة طبيعية الى عجز القوة الأعظم عن استعراض قدراتها الهائلة لبث الرعب في نفوس العراقيين المعادين لها، أو جيرانهم في المنطقة.

ولم تكن فاتورة التفرد أخف على الصعيد العالمي، حيث فهمت الولايات المتحدة سريعاً أنها بحاجة للآخرين ولجيوشهم، وخاصة لأموالهم. كانت القوات المسلحة التي يراد لها أن تزيد من إمكانيات حركتها قد أصبحت عالقة في العراق، وذلك ما يمنع البنتاغون من التفكير بالتدخل في ساحات أخرى. أصبح من الواجب انتشالها، ولكن عدم الشرعية المسبقة للحرب، والتي أضيفت إليها الفضائح التي لوثت الاحتلال، زادت من صعوبة دخول قوات روسية أو فرنسية أو ألمانية أو هندية لتخفيف العبء عن الأميركيين. في إسبانيا، كانت حكومة اشتراكية جديدة قد تشكلت إثر الفوز في انتخابات كان شعارها سحب القوات التي أرسلتها حكومة أزنار إلى العراق؛ ولم تتأخر في تنفيذ وعدها، ثم سحبت بعدها بعض الفرق الأجنبية الأخرى. وعمدت دول أخرى تحت الضغط إلى إرسال قوات رمزية لا يتجاوز عددها مئات، بل عشرات الأشخاص. كان لبعض دول المنطقة (الأردن، تركيا، باكستان) أن تحل مكان القوات المنسحبة، ولكن المسؤولين العراقيين الجدد استبعدوا هذا الخيار لشكهم في النوايا الستراتيجية لكل واحدة من هذه البلدان. ولم تكن بريطانيا من جهتها تملك أعداداً لامتناهية من القوات لتعوض عن ذلك. أصبحت كلفة التفرد أثقل بكثير إذن مما كان متوقعاً، وأخذت واشنطن تزيد من اجتماعات مجلس الأمن محاولة تأمين شرعية «لاحقة» للاحتلال وإقناع المترددين بالانضمام إليها. دون جدوى. حاولت بعد ذلك، كما فعلت في أفغانستان، توريط حلف شمال الأطلسي أملاً في رؤية الفرنسيين والألمان ينتهزون الفرصة ليقتنعوا بإرسال قواتهم. ستكون النتيجة بالكاد أقل خيبة حيث ستقبل المنظمة في قمة اسطمبول،حزيران 2004، تحت الضغط الأميركي،

القيام بدور محدود في تدريب القوات العراقية وحسب.

وهناك صعوبات ليست أقل حدة ظهرت على الصعيد المالي: إذا كان الأميركيون قد خاضوا حرباً من اختيارهم، وذهبوا إليها وحدهم، فلماذا سيكون على الآخرين المساهمة في نفقاتها؟ أمام الصعوبات، كان على بوش أن يطلب من الكونغرس دعماً إضافياً بعد آخر، وهكذا كانت الحرب بعد عام على سقوط صدام حسين قد رتبت على المكلف الأميركي مبلغاً باهظاً وصل إلى 185 مليار دولار. لم يكن العراق المثقل بالديون سلفاً يستطيع المساهمة في التكاليف خاصة وأن المقاومة كانت لا تتوقف عن ضرب منشآته البترولية (246 هجوماً خلال عام 2004 لوحده، حسب وزير النفط العراقي). وكانت الدول الغنية والصناعية والبترولية تستنكف عن دفع ثمن «نوبة جنون» وحيدة الجانب. ورغم ذلك أغدقت وعود بعشرات المليارات، إن لم يكن دعماً للحرب فلإعادة الإعمار على الأقل، وكان ذلك في مؤتمر مدريد، أوكتوبر 2003، خاصة من المصادر التي لم تزل واشنطن تحتفظ بتأثير كبير عليها، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو اليابان أو السعودية. ولكن بعد عام من ذلك، في أوكتوبر 2004، لم يكن المبلغ الذي سدد منها قد جاوز المليار. لقد كان مثال أفغانستان معبراً: وعد «مؤتمر المانحين» في طوكيو بـ13 مليار لإعادة إعمار ذلك البلد، ولكن بعد ثلاثة أعوام لم يكن قد تم سداد أكثر من مليارين. كان يمكن لما بعد الحرب العراقية أن يكون أقل كلفة بكثير، سواء بالحشود العسكرية أو بالتكاليف المالية، لو أن الحرب كانت عملية دولية مشرعنة، كما تجرأ بعض المسؤولين الأميركيين أن يعترفوا بذلك أخيراً.

ما وراء دروس الحالة العراقية، كان بوسع الإدارة الجمهورية التي وصلت إلى السلطة عام 2001 أن تكتفي باعتراف الأميركيين أنفسهم أو أطراف النظام الآخرين بذلك التفوق الواضح لتعمل على صيانته أو استخدامه ضد الخصوم أو تحسين مفاعيله. ولكن فكرة التوقف عند النقطة المناسبة كانت بعيدة عن أذهان منظّريها. لم يكن بإمكان سادة البنتاغون المدنيين في الواقع إلا أن يكونوا وحيدي الجانب في نظرتهم، وذلك بالتحديد لكون مفهومهم للحرب الوقائية، المتناقض مع القانون الدولي ومع مصالح البلدان الراغبة بالحفاظ على موقعها أو بتحسينه، لم يكن مقبولاً من أطراف النظام الآخرين. لم يكن أمام أولئك الإيديولوجيين إذن سوى الانطلاق من فرضية الحروب التي تخوضها الولايات

المتحدة وحدها، حتى وإن نتج عن ذلك إثارة الخشية لدى البعض وخدش مشاعر أقرب الحلفاء. كان عليهم بالتالي القيام بتغيير سريع للآلة العسكرية لتحقيق أهدافهم الطموحة؛ إذ لاحظ بوزين (2003) أن «مسؤولي البنتاغون المدنيين الحاليين لا يمتلكون الآلة العسكرية المناسبة لتحقيق أهدافهم». فهم يرون أن كل تهديد بمنافسة الولايات المتحدة في سيطرتها على ساحة امبراطوريتها المعروفة، أو حريتها في التحرك وحيدة ضمن «المناطق الرمادية» من النظام العالمي، يجب أن تقضي عليه في المهد قوة حاسمة الردع يُفضًّل أن تكون أحادية.

وأحادية الجانب لم تكن بدعة أوجدها معاونو بوش المتحمسون: إنها نتيجة منطقية وتصاعدية لإيمان أمة بدورها المتميز الذي يشجعها على اللعب «وحيدة ضد الجميع»، ولقومية متصلبة تدفعها إلى تحديد «مصلحتها القومية» بكل استقلالية وإلى الحفاظ على هامش حركتها في العالم كله، ولقدرات ذاتية هائلة تتيح لها التفكير بعمليات إفرادية، وأخيراً لتراث من التدخل الفردي ضمن ساحتها الخاصة (الجزء الغربي من العالم) التي تنحو إلى توسيعها لتشمل العالم كله. «علينا أن نتدخل بانتظام وبصورة وحيدة الجانب»، هذا ما قاله بارنيت. وليس كاغان أقل صلابة منه: التدخلية هي نتيجة لتوافر وسائلها؛ فليس الجوع هو الذي يدفع إلى ألأكل، بل كثرة الطعام. ما زال الأميركيون يجيبون بأنهم يفضلون العمل الجماعي كلما سئلوا، ولكن «سواء كان مبدأ التفرد حسناً أو سيئاً فإن الأميركيين يخسرون أكثر إذا تخلوا عنه»، ويعود ذلك إلى كونهم، خلافاً للبلدان الأخرى، يمتلكون بالفعل وسائل ممارسته. فبينما «يحاول من لا يستطيعون التصرف بصورة إفرادية اختلاق أوالية لمراقبة من يقدرون على ذلك» (كاغان)، لا تملك أميركا إلا أن تتصرف إفرادياً (نفسه). ويزايد بارنيت قائلاً: «ستكون ممارساتنا وحيدة الجانب بصورة منتظمة، ولن تكون ذات يوم غير ذلك». طبيعي أن تنطوي فرضية القطب الأوحد بشكل طبيعي على السلوك الوحيد الجانب، كما لاحظ بوزن وروس (1996-1997) قبل زمن من اعتماد الحرب الوقائية كعقيدة استراتيجية رسمية.

«إن ذلك مجرد وهم»، يقول بوزن. ولكنه وهم شاهده العالم وعاش مفاعيله التي أنتجتها إدارة جاءت مسلحة به ثم أثبتت أن هجمات 11 أيلول قد أعطتها المبرر لفرض رؤيتها الغربية، إن لم يكن على حلفاء مترددين، فعلى الرأي العام الأميركي ذاته. والواقع أن هناك

تناقضاً حاداً بين الفضائل المنطقية للالتزام المتعدد الجوانب والرومنطيقية الشعبوية للفعل الإفرادي، وأن إدارة بوش عالجته أغلب الأحيان بالتضحية بالحسابات العقلانية. ولكن، أمام التعقيدات الكبرى وغير المنتظرة في العراق، عاد العديد من أنصار بوش إلى التصالح مع العقل، بعد فترة حماس البدايات، ليقترحوا على الأقل التظاهر باستعادة التفاهم الدولي (بيل، 2003)، وليطرحوا (في وقت متأخر) السؤال الشائك عن شرعية العمل الإفرادي (كاغان، 2004)، ويقترحوا- قمة الندم!- العودة إلى الأمم المتحدة لإقناع بلدان أخرى بإرسال قوات إلى العراق (كراوثامر، 2004).

ولكن الواقعة كانت قد وقعت. وهي تعود إلى مرض قديم ازداد خطورة مع الوقت، يتجابه فيه تياران فكريان لم تنجح أميركا في مصالحتهما. قبل عقدين كان جوزف ناي (1985) قد انتفض في وجه أحادية الجانب التي جعلت منها إدارة ريغان عقيدة لها: «لا تستطيع الصلابة أو أحادية الجانب أن تشكلا لوحدهما علاجاً للقضايا المعقدة التي يتطلب حلها تعاوناً دولياً». هذا ما حذر منه. كما ذكرهم أن الرأي العام الأميركي يجهل- مثلما يجهل بورجوازي موليير النبيل أنه ينظم النثر- إلى أي مدى يصل انخراط اميركا في «اتفاقات» دولية، ولا المكاسب التي يجنيها من ذلك (مثل العمل على عدم تضخم الديون، أو على إدارتها). ويضيف ناي أن الاتفاقات الدولية تؤمن توزيع التبعات، وتبادل المعلومات، وحل المسائل المعقدة بعزلها عن المجابهة الشاملة. ثم ينصح عن حكمة بالإبقاء على تلك «الاتفاقات» الدولية وعلى إنشاء غيرها من أجل الحفاظ على السلام أو تنظيم أسعار العملات.

ولكن ريغان ومن بعده بوش اليوم قد اختارا وجهة مختلفة تماماً: تلك التي تؤمن رابطاً عضوياً بين العصر الأحادي القطب والمسلك الأحادي الجانب. كان كراوثامر (1990، أي قبل عشر سنوات من انتخاب بوش الابن) يقول بأنه «يجب التمييز بوضوح بين تعددية الأطراف الحقيقية والظاهرية». فالحقيقة تفترض «وجود تحالف واقعي بين أطراف متساوين يمتلكون قدرات وأحجام متقاربة». ولكن أحادية القطب تقضي على فكرة الشراكة المتكافئة ذاتها. نحن إذن أمام تعددية أطراف ظاهرية تقوم القوة الكبرى الوحيدة فيها التي تستحق هذه التسمية بالتصرف لوحدها، ولكنها «لانزعاجها من هذه الفكرة، وبسبب حنينها إلى ذكريات الأمن الجماعي،تستدعي سفينة من هنا، وفرقة

عسكرية من هناك، وتمنيات بالحظ السعيد من الجميع، لكي تسبغ على سلوكها الإفرادي صبغة تعدد الأطراف»، أي ما يشبه الجوقة، كما ترى كورال بيل. أما كراوثامر فإنه يرى في مجرد التشاور حتى الكاذب، حتى السطحي، حتى المرائي أمراً غير مقبول: «لا أستطيع أبداً أن أتصور كيف يمكن أن يشعر الأميركيون بأنهم مجبرون على التوصل في مجلس الأمن إلى الحصول على هزة رأس موافقة من قبل جزاري بكين». ولكن بما أن ما لا يتصوره «مهم بالنسبة للرأي العام»، فإن المسؤولين الأميركيين يضطرون، لأسباب داخلية محضة، أن يُلبسوا تصرفاتهم الفردية شعارات تعددية، شريطة ألا يتوصلوا إلى أن يصدقوا الكذبة التي يطلقونها. عشية حرب العراق، كان كراوثامر (2002–2003) لم يزل منسجماً مع نفسه: «أن يصار إلى التصرف الإفرادي خدمة لأهداف عامة؟ أين التناقض في ذلك؟» عن هذا السؤال القليل البراءة تقدم الإخفاقات الأميركية في العراق بداية جواب، مع أنه من الصعب أن يكون أحد متيقناً في هذه المرحلة.

وما يصح عن اللجوء إلى القوة يصح أيضاً عن العقوبات الاقتصادية: عندما تكون هذه الأخيرة صادرة عن قرار متفرد لدولة بعينها، تفقد كل أمل بالفاعلية، وقد توصل أحياناً إلى نتائج معاكسة. من خلال دراسة مفصلة لخمس حالات عالمية (كوبا، إيران، فيتنام، ميانمار، الصين)، أثبت بريغ (1999) أن العقوبات التي لم تنل موافقة الأمم المتحدة وتصبح شاملة قد مثلت عقاباً للفقراء في البلد المستهدف ودفعت الحكم المقصود بالعقوبات نحو مزيد من القمع. وعندما تكون وحيدة الجانب فإنها تعاقب الشركات الأميركية، بينما يحتفظ البلد المستهدف بهامش مناورة تجاري ليشتري السلع والخدمات من مصادر أخرى. أما البلد المستهدف بعقوبات وحيدة الجانب فإنه يلجأ إلى استخدامها لجعل الطبقة التجارية والصناعية الوطنية أشد ارتباطاً بنظامه، ولمباشرة حملة دعاية مضادة لأميركا يقدم نفسه فيها كضحية للتعسف.

لماذا إذن يتم التمسك بأحادية الجانب إذا كانت هذه كلفتها؟ إن وصية الآباء المؤسسين(بعدم التورط في اي تحالف ثابت مع اي طرف آخر) لم تحظ بمناقشة حقيقية،على الأقل حتى 1914، ولم يكن ذلك بدافع الوفاء بقدر ما كان يتلاءم مع بزوغ قوة جديدة كانت تنحو طبيعياً، لتفرض احترامها على الأمم القديمة، إلى ما دعاه دايفيد لايك (1999) «الانتهازية على جميع الصعد». بمعنى أنه كان على أميركا عدم تفويت أي فرصة من أجل

تقوية ذاتها وتوسيع دائرة مصالحها، دون أن تكبل نفسها بتحالفات دائمة أو بحسابات بالغة التعقيد. بعد أن تم الاعتراف بها عام 1914 كواحدة من القوى العالمية، ثم عام 1945 كالأقوى بينها، كان يمكن لأميركا التي اعتمدت حتى ذلك الحين أحادية الجانب، أن تعيد تموضعها كزعيمة للعمل الجماعي وقد تمأسس في منظمات عالمية تقوم هي بالهام مفهومها وتستطيع أن تمارس عليها سيطرة حقيقية. ورغم ذلك بقي السلوك الأحادي الجانب خياراً تستطيع أميركا اللجوء إليه دائماً عندما تنخفض هيمنتها على الهيئات المتعددة الأطراف، أمنية كانت أو اقتصادية. وهي لم تتورع عن فعل ذلك في مناسبات عديدة.

يقال أنه من الصعب إقناع مليونير على تأسيس شركة مع آخرين اذا كان يشعر أنه قادر على القيام بالمشروع بمفرده، وبالتالي أنه من الصعب اقناع دولة بمبدأ العمل الجماعي اذا كانت لديها القدرة على التفرد بالقرار وبتنفيذه. لكن المشاركة لا تعني فقط قيوداً على القرار او مشاركة في الأرباح، انها تعني ايضاً توزع عبء الاستثمار، والاشتراك في المخاطر، وتقاسم الخسائر في حال وقوعها. كان امام اميركا وقد خرجت ظافرة من الحرب الباردة امكانية حقيقية بتبني مبدأ العمل الجماعي، من خلال تحالفات ثابتة او من خلال مختلف المنظمات الدولية القائمة (بدءا بمجلس الامن الدولي) بالذات لأن دورها كان اساسياً في نشوء هذه التحالفات (الناتو مثلاً) والمنظمات ولأن لها على هذه البنى المتعددة سيطرة تجعلها قادرة على التحكم الى حد كبير بأعمالها. لماذا تفضيل التفرّد اذن ان كان بالامكان تقاسم الأعباء مع آخرين طيعين والاستمتاع بالشرعية التي يسبغها العمل الجماعي على أي عمل؟ تتضمن الأدبيات الأميركية اجوبة متعددة على هذا السؤال المحيّر منها أن التفرد هو المصاحب الطبيعي لدولة تتمتع بالتفوق في نظام وحيد القطب أو أنها ترى بواقعية ان المتاعب والكلفة وطول الأناة الضروريات لاطلاق اي عمل جماعي منهكة لدرجة يصبح معها العمل المتفرّد، على علاته، أسهل منالاً. اما مناصرو ادارة بوش الابن فهم يشيرون، وهم ليسوا في ذلك على خطأ كامل، إلى أن موقع اميركا المتفوق يجعل الأطراف الأخرى اكثر اصراراً من أي وقت مضى على تقييد حركتها من خلال المؤسسات الجماعية، لأنهم باتوا عاجزين عن التنافس معها في ساحات الوغى وان الفرنسيين مثلاً حاولوا منعها من غزو العراق لا دفاعاً عن العراق بل اثباتاً لتوهمهم بأن العالم ما زال يعمل وفق مبدأ تعدد الاقطاب وتوازنها. ويقيني ان كل هذه الاسباب مقنعة غير أن دافعاً آخر للتفرد الأميركي

لا يمكن التغافل عنه وهو ان واشنطن باتت، بعد انهيار خصمها السوفياتي العنيد، تسعى لنوع من الهيمنة على النظام الدولي من طبيعة مختلفة عن تلك التي كانت تمارسها حتى الآن، بمعنى انها ما عادت تكتفي بتأثيرها السابق على مجريات الأمور في العالم لأنها باتت تسعى الى تغييره، ولأنها بالتالي راحت تنبذ العمل الجماعي من أصله لأنه يقف عثرة أمام استعراض مشروعها النيو - امبراطوري الجديد.

عناصر استراتيجيا نيو امبراطورية

إن ما كانت «مسودة 1992» تحاول فعله هو ترجمة دمج الموقع الوحيد القطب والسلوك الوحيد الجانب في عبارات الستراتيجيا. ولقد كانت الأهداف محددة بوضوح: القيام في أسرع ما يمكن بتحويل هذه اللحظة إلى وضع دائم يتيح للولايات المتحدة أن تمنع أية قوة أخرى من مجرد «التفكير» بتغيير المعادلة الدولية الراهنة. وهذا ما عملت في سبيله جوقة تشيني/ رامسفيلد مع وولفوفيتز، الكاتب الأساسي للوثيقة وعرابها، وكوندوليزا رايس كمبتدئة، وزلماي خليل زاد كواحد من معتنقيها لكونه لم يشارك في صياغتها، وذلك ما تولدت عنه الاستراتيجية الكبرى التي تتحقق تجلياتها أمام أعيننا (روزكرانس، 2002). ولقد تم توضيح هذه الستراتيجيا في عدد من النصوص الرسمية، مثل خطاب بوش في كلية وست بوينت في حزيران 2002، واستراتيجية الأمن القومي في أيلول 2002، وعدة بيانات صادرة عن البنتاغون.

إيمان عميق بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها؛ التزام باستمرارية التفوق العسكري الأميركي أطول مدة ممكنة؛ استغلال فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شاملة- تلك هي (كما يلخصها باسيفيتش عن حق، 2002) العناصر الثلاثة الأساسية لشبه الاجماع الجديد ضمن النخبة الأميركية الحاكمة غداة انتهاء الحرب الباردة، التي انتهى كلينتون بتبنيها بعد شيء من الممانعة، والتي ذهب بها بوش الابن إلى الحد الأقصى. ثم جاءت إعادة انتخاب هذا الأخير عام -2004 الذي كان استفتاء على خياراته ومحض ثقة لشخصه- لتشرعن تلك التوجهات. من جهته، قدم براين يوركوهارت، الموظف الكبير السابق في الأمم المتحدة والمراقب الدقيق للشؤون الأميركية، ملخصاً للإيديولوجيا التي تكمن برأيه خلف تلك الخيارات حيث وجد أنها «في الأساس متفردة، معادية للتفاعل

بين الدول ومتمايزة عن الجميع (*NYRB*، 4 نوفمبر 2004). وعلى خلاف ما يتوقعه البعض (مثل نينكوفيتش أو كاليو أو إيكنبري) أو يتمناه (مثل آل غور أو لايك أو كيركباتريك)، أي العودة إلى «وضع طبيعي» متعدد الأقطاب والجوانب وأكثر اهتماماً بشؤون البلاد الداخلية، فإن أميركا قد اختارت، بكامل وعيها أو بعضه، «استراتيجية» امبراطورية كبرى».

يبدو هكذا أن أمنيات جوزف جوف (1995) قد تحققت. فقد كان الخيار يراوح بنظره بين استراتيجيا كبرى على الطريقة البريطانية: لا هيمنة ولا تدخل، وهذا ما يؤدي إلى تفضيل القوى البحرية على القوات البرية، والتحالفات المرنة المتغيرة حسب الحاجة على الأحلاف الثابتة، وسياسة حفظ التوازنات على سياسة الفتوحات، والتدخل على الالتزام (أو التورط). بما أن الولايات المتحدة جزيرة، وبما أنها تسود على البحار والأجواء، يكون باستطاعتها أن تنحو إلى هذا النموذج الذي يؤيده كثيرون، منهم كول (1992) «الذي يدعو بلده إلى أن تمسك الدفة من بعيد، مثلما فعل البريطانيون ببراعة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، ويقترح لها دور «المعين الأكبر»، تلك العبارة التي شاع استخدامها في بداية سنوات 1990. أما جوف فإنه يعارض ذلك بعد أن لاحظ منذ 1990 أنه لا يمكن للأميركيين التفكير بالعودة لذواتهم، وبلدهم، واهتماماتهم الوطنية الضيقة «لكونهم قد أصبحوا متورطين في العالم على الدوام». هو يقترح عليهم إذن نموذج بسمارك بعد تعميمه، وذلك لعدم قدرة «التأرجح» المتعاقب على الطريقة البريطانية على إيجاد تسوية مناسبة للتهديدات الطويلة الأمد، ولأن «الإهمال الطفيف» على الطريقة البريطانية أيضاً، لا يطبَّق إلا عندما تكون موازين القوى الإقليمية مكتفية بذاتها. وقد يكون الوضع المثالي لواشنطن إقامة علاقات صداقة مع كل واحد من الأطراف، علاقات أفضل من التي يقيمها هؤلاء ما بينهم، مما يجعل أميركا غير مهددة باحتمال تفاهمهم على احتواء نفوذها في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط.

سبقت هذه الستراتيجيا النيو إمبراطورية بالتأكيد وصول بوش إلى البيت الأبيض. هذا ما تقوم عليه أطروحة باسيفيتش (2002) الذي يعود بها إلى 1945، وحتى إلى 1917. وهذا أيضاً رأي بوزن (2003)، مع أنه يرى أن جذورها قريبة العهد: «بالنظر إلى إمكانيات الولايات المتحدة، فهي قد أصبحت قوة كبرى منذ قرن من الزمان. ولكن نخب الأمن

القومي (جمهورية كانت أم ديمقراطية) لم تبدأ برسم سياسة هيمنة إلا حوالي نهاية سنوات 1990». ويضيف بوزن أنه ابتداء من ذلك التاريخ أصبح السؤال يقتصر على معرفة ماهية تلك الهيمنة: متعددة الأطراف وليبيرالية وحريصة على الشرعية، أي نسخة كلينتون، أم وحيدة الجانب وقومية ومهووسة بالقوة المادية، مثل نسخة بوش. المؤكد أن الأمر يرتبط هنا بخيار وطني أغلبي يتجاوز مسؤولاً أو فئة أو حزباً معيناً، حتى وإن كان هناك إجماع على أن المحافظين الجدد (أنظر الفصل التالي) قد لعبوا دوراً أساسياً في تبنيه،وحتى في مفهمته ضمن نسخته الحالية. ولكن كيف السبيل إلى تلخيصها؟ بمعزل عن المتغيرات الطفيفة بين مسؤول وآخر، توصل جون إيكنبري- بنجاح، حسب رأينا- إلى أن يقدم في سبع نقاط مكونات الستراتيجيا النيو - امبراطورية المتبعة من قبل المحافظين الجدد والمتبناة من قبل الإدارة التي استلمت زمام الأمور ابتداءً من عام 2000 (ليخلص بعد ذلك إلى فشلها). سوف نحافظ هنا على هذه المكونات كعناوين، ولكننا سنتوصل من جهتنا إلى خلاصات مختلفة، على ضوء تطبيقها الميداني خلال السنوات التي تلت عرضها.

أ- الحفاظ أولاً على نظام القطب الأوحد، ويقتضي ذلك تأمين قوة عسكرية «تجعل من غير المجدي السباق على التسلح الذي ساد الأزمنة الماضية»، حسب عبارة جورج دبليو بوش في وست بوينت، ليس بالتشاور أو بـ«الرقابة على التسلح»، وإنما بتسجيل حازم مسافة فاصلة بين إمكانيات أميركا العسكرية وما تملكه الدول الكبرى الأخرى تضع هؤلاء في حالة يأس تام من امكانية اللحاق بها ذات يوم. نجد هنا إلى حد كبير استعادة الأطروحة الأساسية لـ«مسودة قانون» 1992، مما يؤدي إلى التيقظ حيال احتمال انبثاق الصين، والاستمرار في مراقبة روسيا، واعتماد سياسة متزايدة الريبة تجاه الاتحاد الأوروبي. منذ عام 1990 كتب باسيفيتش: «لقد أصبحت القوة الأداة الفضلى لسلوك أميركا في العالم».

ب- مراجعة دائمة للتهديدات انطلاقاً من «المجهول، المجهول!»، أي المخاطر التي لا نعرف أننا لا نعرفها والأكثر تهديداً بالتالي، بالمقارنة مع المخاطر التي نعرف أننا لا نعرفها أو تلك التي نعرف أننا نعرفها، حسب تعريف رامسفيلد. عشية حرب أفغانستان، كان هذا الأخير يسر لوودوارد (2002) بأنه كان قلقاً «أمام ميلنا إلى دمج ما هو نادر الحصول مع ما هو غير مؤكد. فالخطر يكمن في فقر توقعاتنا، في الهوس البليد ببعض التهديدات التي قد

تكون اعتيادية أكثر مما هي محتملة». نشهد هنا دخول مناخ تشكيك كامل بنوعية المعلومات التي تحصل عليها الإدارة، وإعادة نظر معمقة بالحقائق الأكثر بداهة، وفتح الباب أمام الخيال كبديل عن الإدارة العقلانية للمعلومات والتعامل المنهجي معها.

عشية حرب أفغانستان، كان المحافظون الجدد يصرون أيضاً على تقديمها «كحرب على النسبوية الأخلاقية المزيفة التي تقضي، لتبرير قرار شن الحرب، بتقديم دلائل موازية لما كان يطلبه نظام قضائي داخلي عادل» (بلاك، 2001). لقد رأينا تلك المقاربة تمارس من جديد خلال الأشهر التي سبقت حرب العراق، وتصبح مقبولة من الرأي العام: كانت مطبوعة برفض رؤية البديهيات، وبفرضيات تصدرها إيديولوجيات ضد كل منطق، كما لو أن المسؤولين كانوا يجدون لذة غير طبيعية في معارضة الإجماع وتجاهل الرأي السديد. من السهل فهم النتيجة المتوقعة من هذا التقديس للريبة: لن يكون هناك استعدادات، مهما بلغت من الاتساع ومن الأثمان ومن الغرابة، قادرة على إشباع نهم أقوى بلد في العالم إلى الأمن. وليست الحاجة إلى الأمن المطلق التي تطرح كعقيدة مجرد عقار سام عندما تحس بها قوة بهذه العظمة؛ بل إنها قد تصبح، كما تبرهن الحالة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة على مستوى إقليمي، حجة لشرعنة «عقدة سيطرة» تشكل طابع القوى المحبة للهيمنة عندما لا تجد غيلان تقتلها فلا تتردد باختلاق وجودها.

إليوت كوهين هو ممثل نموذجي لهذا الخط. لقد كان من أوائل من تبينوا الانهيار السوفياتي (1990)، ولكن لكي يستخلص منه استنتاجات غريبة: لقد أصبحت الحرب محتملة أكثر من أي وقت مضى، والقوة العسكرية بعيدة جداً عن فقدان دورها، كما أن طبيعة النظام العالمي لم تتغير على الإطلاق. لماذا هذا التشخيص المتشائم؟ يجيب بأن أكثر الذرائع المستخدمة في إدانة تحليله شيوعاً كانت تشكو من النقص: فلا الطبيعة الفائقة التدمير التي تتميز بها الأسلحة جعلتها عديمة الجدوى؛ ولا غياب الحرب أوصل العالم إلى السلام الذي يقول به الفيلسوف ايمانويل كانط؛ ولا بروز الشركات العابرة للقوميات أثر على أولوية الدول. والمسألة تكمن برأيه «في كون الأميركيين قد نسوا كيف يفكرون بالشأن الستراتيجي في غياب عدو بديهي». ورغم ذلك يجب أن يبقى بلدهم القوة العسكرية الأولى، لخمسة أسباب على الأقل. الأربعة الأولى منطقية: الدفاع عن الحدود، وتقديم الحماية لأي حليف يشعر بالخطر، ولعب دور العازل بين متخاصمين قد يهدد نزاعهما مصالح أميركا،

وحماية مسالك التجارة العالمية. ولكن كوهين قدم سبباً خامساً استعاده فريق بوش ألف مرة ومرة، وتمسك به على وجه الخصوص ثنائي تشيني/ رامسفيلد: الريبة- إذ يجب أن نبقى أقوياء لمجابهة تهديدات لا نعرف أننا لا نعرفها. إنه برميل بنات داناوس: دون قعر ودون نهاية ودون اعتبار للآخرين. هو تعريف للأمن يشبه بغرابته حالة حرب دائمة.

ج- استبعاد الردع لمصلحة عمليات استباقية أو حتى وقائية كردة فعل طبيعية على استشعار أي تهديد. تمثل هذه العقيدة قطيعة مع استراتيجيا معتمدة منذ ما يقارب نصف قرن من الزمن. وهي تقوم على فكرة سهلة الدحض تقول بأن هناك أطرافاً، دولاً أو جماعات، تستطيع تهديد الأمن الأميركي دون أن تعبأ بالردع، وبأنه يتوجب بالتالي مجابهتها مسبقاً انطلاقاً من مجرد الشك بنواياها المبيتة. بتوجه كهذا اكتسب أحد أنصار إدارة بوش، كينيث بولاك (2002) شهرة واسعة بسبب كتاب (نال رضا الليبراليين الذين يصعب عادة إقناعهم ودفعهم إلى التزام صمت المرتكبين) يهدف إلى إثبات أن صدام حسين قد برهن، سبع مرات خلال فترات رئاسته، أنه غير عابئ أبداً بالردع، وأنه لم يترك بالتالي من مخرج أمام أميركا سوى إزاحته بالقوة. ولكن حاييم كوفمان (2004) قد عاود بذكاء دراسة كل من تلك الحالات السبعة ليثبت أن الرئيس العراقي كان،على العكس، لاعباً ماهراً وشديد الانتباه للردع حينما يتم اللجوء إليه بهدف محدد.

عمد بوش إلى إطلاق تسمية «استباقية» على منهجه بهدف إدراجها ضمن إطار الدفاع المشروع التي تقره شرعة الأمم المتحدة ومجمل القوانين الدولية؛ ولكن الاستباق يفترض وجود تهديد مباشر وجلي وجوهري، وهذا ما أغفل بوش الإشارة إليه بوضوح، مما دفع غالبية المراقبين، سواء من خصومه (هوفمان، أ.شليزنغر، بوزن) أو من مؤيديه (كراوثامر، كاغان) إلى التأكيد بأن الأمر يتعلق بحروب وقائية (عن شرعية هذه الستراتيجيا أنظر الفصل الرابع). وتقدم الحرب العراقية مثالاً نموذجياً عن كيفية امتزاج المكونين «ب» و «ج» من أجل شن حرب اختيارية.

في استراتيجيا الأمن القومي لعام 2002، كان هذا أكثر الأبعاد لفتاً للانتباه. ولكن بدا المبخرون للإدارة وكأنهم يقولون: «تابع سيرك، فإنك لن تر شيئاً جديداً!»، لكي يذكروا- عن حق برأينا- بالسوابق العديدة للسلوك الوقائي التي لجأت إليها الولايات المتحدة، بدءاً من صراعها ضد قطاع الطرق قبل أن تولد الدولة، وانتهاء بالاغتيالات الوقائية التي كانت

تلجأ إليها السي أي إي قبل 1976. ولكن الواقع (على عكس ما يعتقد به عدد من مؤيديه، وحتى من خصومه) هو أن هناك جديداً في هذا السلوك، وفي الخلط ما بين الاستباقية والوقائية، وتصوير هذا الخلط وكأنه أمر اعتيادي طيلة فترة التعبئة من أجل حرب العراق، وفي شرعية الأمر الواقع (ليس أمر القانون بالطبع) التي تكتسبها هذه العقيدة بفعل تبني أكبر قوة لها، وفي تبرير توجيه الضربات بناء على شكوك مجردة. إذا أردنا الذهاب بهذا المنطق حتى نهايته فإننا نستطيع القول بأنه سيكون على الرئيس بعد اليوم أن يبرر إحجامه عن ضرب بلد كانت له شكوك بنواياه أو باستعداداته. تلك هي حالة بوش الذي يشعر، بعد إعلان هذه العقيدة، بأن عليه أن يفسر لماذا لم يقم باحتلال كوريا الشمالية أو إيران رغم الشكوك التي تراوده حول برامجها النووية. تنطوي هذه العقيدة بطبيعتها إذن على تضييق هامش المناورة أمام الإدارة لكونها تدفع بها إلى الدفاع عن نفسها لكونها أحجمت وليس لأنها أقدمت. هل تجدر الإشارة أخيراً إلى تنامي الشعور بالعداء لأميركا الذي أثاره التعبير عن هذه العقيدة عبر العالم؟

د- مراجعة جذرية لمفهوم السيادة عملاً، من جهة، على تبرير التدخل العسكري في أي مكان من العالم، ومن جهة أخرى على جعل الدول مسؤولة (وقد تكون مذنبة، وبالتالي عرضة للقصاص) عن كل ما يجري على أرضها، مهما كانت درجة الرقابة التي تمارسها عليها. إن حرب أفغانستان التي عوقب فيها الطالبان لاستضافتهم تنظيم القاعدة هي مثال تام- وربما مشروع- عن ذلك. ولكن يمكن بسهولة تصور أنواع الجنوح التي يمكن أن تنتج عن هذا المبدأ عندما نعرف عجز ما لا يقل عن خمسين دولة عن ممارسة رقابة فاعلة على كامل ترابها، إلا إذا دعاهم مزيج ضعفهم وإدانتهم إلى قبول مساعدة «القوات الخاصة» الأميركية... من جورجيا إلى كولومبيا، ومن باكستان إلى منغوليا، مروراً بعشرات البلدان الأخرى، تم تجاوز هذه العتبة، إما بحماس أو خوفاً من غضبة النسر الأميركي.

هـ- مراجعة للمعايير الدولية بهدف خفض سقفها لمصلحة التدخل الوحيد الجانب الذي يصبح من السهل اللجوء إليه (أنظر المكونات السابقة).

و- اعتماد مبدأ أن «المهمة هي التي تملي التحالفات، وليس العكس» (رامسفيلد). وهو مبدأ يؤدي على العموم إلى عدم اعتبار الحلفاء كشركاء دائمين بقدر النظر إليهم كعناصر مساعدة مؤقتة؛ كما يؤدي أيضاً وحتماً إلى تدني قيمة حلف شمال الأطلسي وتحويله إلى مجرد

«خزان» للموارد. وتصبح وحدة أوروبا من هذا المنظور عائقاً أكثر مما هي عنصراً مساعداً، علماً بأن بعض مؤيدي الإدارة (جيرارد بايكر، ويكلي ستاندارد، 22 أيلول 2003، مثلاً) بدأوا يدعون إلى العمل على تفكيكها (أنظر: الفصل الخامس).

ز- عدم اهتمام معلن بالاستقرار، وكره لحالة الأمر الواقع، وبالتالي انجذاب غريب إلى الفوضى التي يمكن، لكي تكون «خلاقة»، أن تبتلع آلاف البشر في أعاصيرها. يعترف فيليب زيليكوف (2003) الذي ساهم في كتابة استراتيجيا الأمن القومي عام 2002 وبات مؤخراً من أقرب مساعدي وزيرة الخارجية، بكل صراحة أن تلك الستراتيجيا قد وضعت عن قصد وتصميم بهدف الاستفزاز. ومن جهته يبدي كريستيان بروز، رئيس التحرير المساعد لـناشيونال إنترست (صيف 2003)، إعجابه بأوجه الشبه بين هذه الستراتيجيا و... فلسفة نيتشه! قد تكون هنا استفزازات أخرى إضافية. وقد يكون الأمر المشترك بين جورج دبليو بوش والفيلسوف الألماني هو نفس الخوف من الامتثالية، ونفس الرغبة في تحطيم المعتقدات والأصنام. وقد يكون هدف الرئيس الأميركي هو «جعل الجميع يقبلون بواقع الهيمنة الأميركية على أنه الضمانة الوحيدة للأمن العالمي». ودون أن يعبأ بروز بالدلالة السيئة للنعت في اللغة السياسية الأميركية الصحيحة، يصف تلك الستراتيجيا بأنها «راديكالية» ويشيد بالحماس الذي قد تثيره، مثلما قد تفعل أفكار الفيلسوف الألماني، في نفوس الشبيبة الأميركية، «نفوس أبناء ريغان».

يطلق توماس بارنيت (2004) على هذه «الفوضى الخلاقة» تسمية أنيقة:«الإرباك المنهجي «في كتاب لا يشكو من المبالغة في التواضع، بل يقترح القطيعة التامة مع سياسة الولايات المتحدة التقليدية، مما يستدعي التوقف عنده. لقد أمضى المؤلف ألمع فتراته المهنية في البنتاغون، مشتغلاً مع وزراء دفاع متوالين آخرهم رامسفيلد. وهو لا يخشى نموذج اسبارطة (التي تأخذ طابعاً إيجابياً في كتاباته. كما يعرف نفسه بأنه خليفة وصنو جورج كينان، المنظر الأهم لسياسة الاحتواء في بدايات الحرب الباردة، ولذلك يتخذ لنفسه مهمة إعطاء معنى للستراتيجيا الأميركية بعد أن أفقد تفجر الاتحاد السوفياتي السياسة القديمة دورها. ويقدم تشخيصاً بالغ القسوة: لقد أبحرت الولايات المتحدة بدون اي خريطة خلال سنوات 1990 وهي جاهلة أن العولمة كانت تتسارع دون أن يمسك أحد بزمامها. يدعو بارنيت المرحلة الحالية العولمة الثالثة: كانت الأولى تستوحي من أفكار ويلسون،

والثانية (1945-1980) من أفكر ترومان، أما الحالية (منذ 1980) فسوف تؤدي إلى «جعل العولمة شاملة» بتوسيع أمدائها إلى مناطق لم تزل عصية على القبول بها.

وعلى غرار رامسفيلد، لا يتردد بارنيت في الاعتقاد بأن هجمات 11 أيلول 2001 كانت «هدية رائعة، ودعوة من التاريخ» موجهة إلى إدارة تبوأت السلطة دون ميل واضح للتدخل خارج الحدود وتستطيع بعد ذلك انتهاز هذه «الفرصة» لفرض معايير العولمة على البلدان التي لم تزل رافضة لها. ذلك أن العالم منقسم برأيه إلى منطقتين: لم يعد هناك «عالم حر» و«كتلة سوفياتية»، وإنما «نواة» مكونة من بلدان معولمة، «مرتبطة» (أو موصولة)، و«فجوة» من بلدان «غير موصولة». وعلى «الرؤية الستراتيجية» الأميركية أن تعمل على توسيع مدى الفئة الأولى وتضييق مدى الثانية عملاً على دفع هذه الأخيرة (بمختلف الوسائل، بما فيها العسكرية) نحو قبول معايير وقواعد العولمة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل الأمني كذلك. في ثنائية لم يبق أمامها ما تحسد عليه في زمن الحرب الباردة، «ينقسم العالم بين من يمارسون العولمة ويقبلون معاييرها، ومن يعملون على أن يستثنوا منها فئات واسعة من البشرية». ولا ينشد الهدف الأقصى أقل من إجهاز كامل ونهائي على «الفجوة». وتلك مسألة حياة أو موت: «على واحد منا أن يختفي: إما أن تمتص النواة الفجوة، وإما أن تفجر الفجوة النواة».

هكذا نفهم رسالة الولايات المتحدة الخاصة في مستهل الألفية الثالثة، وهي «رسالة مصيرية» لكون العولمة واحداً من «إبداعاتها»: عندما توجد المعايير، يوجد دائماً طرف مكلف بتطبيقها. ولا يتردد بارنيت على التأكيد بأن البلدان الموصولة («النواة» التي تشكل أوروبا على الأخص جزءاً منها) قد استبطنت تلك المعايير ولم تعد بحاجة لعامل خارجي يفرضها عليها. أما بالنسبة لباقي العالم فإن الدول المتقدمة قد أوكلت ضمنياً تلك المهمة الويلسونية الأصل لأميركا، أميركا التي يتوجب عليها، لكي تتكرس لتلك الرسالة العالمية، أن تكف عن استشراف من هي الدولة التي قد تستطيع منافستها خلال عقدين أو ثلاثة كي تتحضر لمجابهتها (رياضة استهلكت أغلب أوقات مخططي البنتاغون بعد 1990)، وذلك لأن «المستقبل لا يفترض استكشاف أكبر تهديد كامن في المحيط، وإنما مجابهة محيط من التهديدات» (ص 69). وعلى أميركا أن تتجنب أيضاً (ص 192) رؤية إجراءاتها الأمنية القصيرة الأمد تضعف قدرات انتشار العولمة ؛ وعليها أن تفهم أيضاً (ص 119) أنه ليس

لهذه الحرب التي تخوضها من بداية أو نهاية مرئيتين، وأن تعريف خصمها لن يكف عن التغيّر، وأن حلفاءها لن يبقوا هم أنفسهم، إذ يمكن لهذا الحليف أو ذاك دخول التحالفات التي تشكلها في كل حالة بمفردها.

في المقابل، يتوجب على أولئك الحلفاء تقديم العديد من التنازلات كي يتيحوا لأميركا تأدية المهمة التي أوكلوها إليها: عليهم أن يفهموا أن أميركا مجبرة على التصرف بصورة استباقية من أجل القضاء على «الفجوة» وذلك بعمل إفرادي في أغلب الأحيان؛ وأن الحكومة الأميركية ليست فقط «أكبر قوة تعمل لنشر الخير في العالم، بل إن الجيش الأميركي هو الأداة الرئيسية لهذا الخير». فلكي يتيحوا لها أن تتصرف بالطريقة المناسبة، عليهم أن يضعوا مواردهم بتصرفها وأن يكفوا عن فرض قيود عليها مثل محكمة الجزاء الدولية. وإذا ما رفضوا ذلك؟ حسناً، يثبتون حينها (تلميح واضح إلى المعارضين الأوروبيين لحرب العراق) بأنهم في الواقع«عقول ضعيفة وأنانية تفضل فشل أميركا على التوسع الشامل للنواة التي هم جزء منها».

في هذه «الحرب العالمية الرابعة» بين من دخلوا في العولمة ومن يتلكأوا عن الدخول فيها، يشكل اجتياح العراق نموذجاً ومرحلة أولى. ولكي تؤدي أميركا رسالتها، فإنها ستعمد كل مرة إلى «خبطة كبرى، إرباك منهجي» استباقي، وإفرادي إذا لزم الأمر، يجعل من العراق مثلاً («صاعق أكثر من كونه هدفاً» تم اختياره لأن حاكمه هو «الفاصل الأكبر، المسمى صدام حسين» ساحة الحرب الكبرى التي يتم عبرها الإمساك بروح هذه المنطقة. «إذا ما استطاعت أميركا إعادة وصل العراق بباقي العالم، نكون قد ربحنا معركة حاسمة ويكون تغيير الشرق الأوسط قد بدأ بصورة جدية». لذلك خاطرت أميركا بتصعيد التهديدات التي تستهدفها، ولكن ذلك لن يدوم طويلاً. وعملية «الاضطراب المنهجي» (التي تتشابه بغرابة مع سياسة «الفوضى المقصودة») لن تقتصر على الشرق الأوسط: في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، تعمد المناطق غير الموصولة في العالم إلى تسريع ارتباطها بـ«النواة» لأنها تكون قد فهمت أن أميركا أصبحت ملتزمة «بتصدير أمنها» إلى بقاع الكرة الأرضية التي ما زالت مفصولة. سوف نرى فيما بعد (الفصل الثالث) تبعات هذه الستراتيجيا على الصعيد العسكري، وكيف يمكن أن تتأثر بتطور الأحداث في العراق (الفصل السابع). ولكن تجدر هنا ملاحظة طموحات بارنيت الكبرى لبلاده، مما يدفعه إلى أن يستنتج عن حق أن

ما يجري اليوم ليس أقل من تطبيق ملامح من الويلسونية كانت تعتبر خيالية، بشكل يجعل «أميركا تستعيد دورها التاريخي كالقوة الأكثر ثورية على وجه الأرض».

أميركا «الثورية»؟ ذلك هو بالتأكيد صلب الموضوع. إن «الاستقرار» هو أحد أبغض الكلمات عند حملة لواء هذه الستراتيجيا النيو - امبراطورية، بسبب سكونه العضوي و«لأنه يجعل أميركا تخسر مكاسب وضعها الوحيد الجانب واحدة بعد الأخرى»(كراوثامر، 2004). فلقد تعبت أميركا الامبراطورية خلال عقود حددت فيها لنفسها مهمة الحفاظ على الواقع الراهن، ولذلك تبدو الآن سعيدة بالعودة إلى تراثها الثوري. الفرصة سانحة إذن لتغيير قواعد اللعبة. وسوف يسهل هذا الميل الهجومي، من خلال «هدير الدبابات»، تفتح أفكار بالغة الجرأة. تتنبأ أنا سايمونز (2003) الأستاذة في كلية البحرية للأركان، بالعودة إلى استراتيجيا الفتوحات الحقيقية. قد يبدو الطرح استفزازياً، ولكنه سيصبح مقززاً عندما نرى سايمونز تتأسف لكون الغربيين توقفوا عن انتزاع مناطق وإخضاع الشعوب. فلقد تم التخلي عن الفتوحات العسكرية بسبب هيئة الأمم المتحدة التي منعتها، وزوال الإمبراطوريات الاستعمارية الذي قلب موازينها، والأسلحة الذرية التي جعلتها أشد خطورة، والعادة المكتسبة في محاربة إيديولوجيا (الشيوعية) وليس عدواً متجذراً مما زاد، برأي سايمونز، «من ميلنا إلى تصعيد غرائزنا التوسعية على الساحة التجارية عبر غزونا للأسواق [...] فنحن لا نبحث عن سيطرة مادية دائمة، ولا نفكر بالهيمنة على الشعوب ضد إرادتها، ولا نجبر أحداً على العمل لأجلنا، ولا نفرض أتاوات على أحد، ولا ننتزع شيئاً من الآخرين دون تعويضهم عنه».

ولكن هذا الرفض للفتوحات الذي أصبح معياراً عالمياً قد أدى إلى نتائج سيئة، إذ أن سايمونز تقرن به، ظاهرة الأطفال- الجنود الأفريقية، والعمليات الانتحارية، والتطهير العرقي، والإرهاب العالمي: أعمال تؤدي إلى القتل أكثر من الانتصار، تقوم بها جماعات لا تستطيع أن تحتل بلاد الغرب وتدرك أن هذا الأخير لم يعد يفكر باحتلال بلدانها بالمعنى الاستعماري القديم. إذا ما شاءت الولايات المتحدة إذن أن تفرض إرادتها بالفعل، فعليها أن تتهيأ للقتال من جديد، واضعة نصب عينيها هدف الاستحواذ وليس فقط هدف الانتصار؛ وهذا الأمر لا يفترض فقط قدرة جيوشها على الحركة السريعة، وإنما أيضاً مكونات «القدرة على الإقامة» (تعبير مهذب يعني الاحتلال) بعد الانتصار. على الولايات

المتحدة من هذا المنطلق أن تتهيأ للتصرف كامبراطورية، وهي فكرة بدأت بتنفيذها في مستهل القرن العشرين ثم توقفت ويجب أن تعود إلى اعتمادها اليوم.

إن طموحاً كهذا يتطلب بالطبع موقفاً أخلاقياً مختلفاً. يقدم روبرت كابلن (2003)، الذي رافق «القوات الخاصة» لبلده في مهمات عديدة، وصفاً لضباطها لم يحلم بمثله يوماً مدوّنو الوقائع الاستعمارية. إن ابطال «الأخلاقيات الوثنية» هؤلاء، الذين يتحدثون بلغة الشعوب المحلية ويمتلكون الأسلحة الأكثر حداثة ويتواصلون في الزمن الفعلي مع البنتاغون بالأقمار الصناعية، قد يكونوا رواد أميركا الغد. وقد تكون هذه الأميركا مطبوعة بإعادة توحيد القرار العسكري والقرار السياسي، أو بالأحرى بإلحاق الدبلوماسية بالمؤسسة العسكرية، وبتدخلات متلاحقة دون إذن مسبق من الكونغرس (لكون المظهر الفجائي للضربات الوقائية قد أصبح ضرورياً)، وبتعاون مباشر بين العسكريين والأوساط المالية، أو بكلمة مختصرة، بإنهاء الديمقراطية، والحياة السياسية أيضاً. هكذا يفقد القانون الدولي معناه شيئاً فشيئاً بينما «تكون العدالة، كما في العصور القديمة، متغيرة بتغير العصب الأخلاقي الشخصي للقادة العسكريين الميدانيين». أما بالنسبة للأعداء المستقبلين فإن «قيمنا الأخلاقية وخوفنا من موت يترصد بنا هي أسوأ نقاط ضعفنا». ولكن يجب التيقظ على وجه الخصوص من وسائل الإعلام التي تسيطر عليها أرستقراطية عالمية الانتماء لا تملك أي تقدير للمصلحة القومية: «إن إمكانياتها خطرة لكونها تركز على انتقاد سياسة الدول الغربية، دون ان تتساءل عن نتائج انتقاداتها على المصلحة القومية الاميركية». انه التأفف المعروف من الصحافة، ومن المساءلة عموما الذي يصاحب دوماً مشاريع الهيمنة. وقد يسأل المرء كاتباً مثل كابلان: ان سكتت الصحافة عن تجاوزات اصحاب هذا المشروع النيو امبراطوري فمن يراقبهم؟ وسيجيب كابلان وهو فعلا اجاب: ثقوا بأخلاقيات ضباطنا، «انهم رحيمون بضحاياهم».

يتجاوز الهوس بالقوة، في كتابات سايمنز وكابلان وبارنيت كل الحدود، فهو ينطلق من احادية القطب المعترف بها اجمالا داخل النخبة الأميركية الى تصوّر نظام عالمي مختلف جذرياً عن الذي نعرفه، نظام من الفتوحات والسيطرة المباشرة وانتشار قوات الكوماندوس الأميركية في عشرات البلدان ودفن القانون الدولي المعمول به ومفهوم السيادة الوطنية معه لحساب ترجمة يومية للتفوق العسكري الأميركي. وكانت دراسات عديدة قد صدرت

عن مراكز أبحاث عسكرية، لاسيما المرتبطة منها بسلاح البحرية، تبشر ببزوغ فجر «الجيل الرابع» من الحروب، وهي حروب، ان صدقت توقعات واضعيها، مطبوعة بنهاية التمييز بين العسكريين والمدنيين، وبين حال الحرب وحال السلم وبين مفاهيم العدل والقانون المطبقة على المواطنين الأميركيين ومسلك العسكر على الساحات الخارجية (رابان، 2005). انها العولمة المعسكرة التي ما كانت، في مبالغاتها الفاقعة لتستوقف النظر، لو ان بعض عناصرها لم يتسرّب الى داخل الدوائر الحاكمة، لاسيما تلك المتعلقة بممارسة الحرب الوقائية وبالتعامل الاعتباطي مع المعتقلين الاجانب في سياق الحرب على الارهاب. لكن الواقع العالمي لم يتحمل هذا الانزلاق نحو منطق القوة العارية، واضطرت الدولة الاعظم، لاسيما بعد الصعوبات الهائلة التي واجهتها في العراق، والامتعاض الواسع في الدول الحليفة، الى أن تصدر «مفهوماً استراتيجياً» جديداً سنة 2005 لا يتخلى تماماً عن هذا الهوس بالقوة، ولكنه يعيد بعض الاعتبار للعمل الجماعي وللمنظمات الدولية ولأهمية الشرعية.

الانتقاد من الداخل

حتى في الولايات المتحدة نفسها فالحق يقال ان هذا المنحى النيو - امبراطوري لم يحظ يوما بالاجماع. فها ان الرئيس السابق جيمي كارتر يأخذ على بوش الابن تخريبه المنهجي لسلطة اميركا المعنوية في العالم، وها أن سلفه المباشر كلينتون يأخذ عليه بأنه يريد اخضاع العالم بأسره، وها أن السناتور الجمهوري هاغل يتهمه ضمناً بخيانته المبادىء التقليدية لحزبه، وها ان كولن باول، وزير الخارجية في الولاية الأولى يعترف بأنه أشاع، عن قصد او غير قصد، أكاذيب كثيرة لتبرير الحرب على العراق. أما في اوساط النخبة المثقفة، فإن النقد لا يطال الأسس الأخلاقية والقانونية بقدر ما يعبر في أغلب الأحيان عن الشك في إمكانية تطبيق استراتيجيا كهذه وعلى النتائج التي ستخلفها على المصلحة الطويلة الأمد للولايات المتحدة. إن هذه الانتقادات التي تجد أصداء متفاوتة لدى أوسع قطاعات الرأي العام تظهر من أربع زوايا مختلفة.

* الأولى هي زاوية «المحافظين التقليديين» الذين تشكل بالنسبة لهم نهاية العالم الوحيد القطب حلاً وأمنية في نفس الوقت. يجسد كريستوفر لاين (أنظر مجمل عناوينه المذكورة، خاصة 1997) تلك المدرسة التي تفترض أن العودة إلى تعدد الأقطاب حتمية

بفعل ظهور قوى جديدة والانحدار النسبي للتفوق الأميركي: «لا تستطيع الستراتيجيات الآمنة ولا الستراتيجيات الوقائية منع ظهور قوى متحدّية وموازنة، وبالتالي انتهاء الهيمنة الأميركية»، برأي لاين (1993). يضاف إلى ذلك أن أنظمة الهيمنة السالفة لم تستطع أن تكون أكثر من مؤقتة، فلا بد في نهاية الأمر من نفاد الوسائل التي تملكها القوة المهيمنة، وذلك نتيجة مواجهاتها الدائمة مع الآخرين، الذين يتخلصون أخيراً من الخضوع. أما الستراتيجيا التي يقترحها لاين فإنها تقوم على موازنة عسكرية متواضعة (مع تركيز الجهد على القوى البحرية والجوية)، وإنهاء الالتزامات الأمنية في أوروبا وآسيا، ورفض المشاركة في عمليات عسكرية لا ترتبط بالمصلحة القومية بمعناها الضيق. ويلاحظ لاين بحق أن الستراتيجيا القائمة على جعل أميركا حامية النظام العالمي بأسره متهالكة عضوياً بسبب مبالغتها في تقدير المخاطر والتهديدات (يكفي الاستماع إلى رامسفيلد وهو يتحدث عن «المجهول المجهول» لإعطاء نموذج شبه كاريكاتوري عن ذلك).

سوف يُنتقد لاين بسبب حتميته الحاسمة، ونبوءته الخاطئة عام 1993 التي بشرت بعالم سيكون متعدد الأقطاب عام 2003، وخاصة بسبب عجزه عن تحديد من هو المنافس المحتمل: في البداية تصور أن المرشحين سيكونا اليابان وألمانيا (1993)، ثم بدل رأيه ليرشح الصين (1997)، وانتهى بترشيح الاتحاد الأوروبي (2003). ورغم ذلك هناك كثيرون يشاركونه نظرته، ريغانيون أم لا، أعضاء أم لا في معهد كاتو، متأثرون أم لا بأفكار «الانعزالي» بات بوكانان، ولكنهم يلتقون جميعاً على اعتبار أن المحافظين الجدد الذين يلهمون إدارة بوش قد خانوا التيار المحافظ الأميركي التقليدي. تلك، من بين أخريات، حالة زميلين (هولمز وهيلين، 1996) في مؤسسة هيريتياج كتبا في رد على المشروع الامبراطوري الجديد الذي قدمه كريستول وكاغان (أنظر الفصل التالي): «من الغريب فعلاً أن نكتشف بأن حكومة تحكم أميركا بشيء من الضعف مدعوة لأن تحكم العالم بالكثير من القوة [...] اذ لا يمكن البتة أن تتحول زعامة دولية إلى مخفر شرطة عالمية[...] إن الأميركيين بحاجة إلى رسالة لكي يشرعنوا عملياتهم الخارجية، وليس إلى حملات جاهزة الصنع». ونشير في خط مشابه إلى دراسة أثارت ضجة كبرى(غولز وآخرون، 1997) وتحمل عنواناً واضح الدلالة: عودي إلى ديارك يا أميركا!، ويدعو مؤلفوها إلى وقف التدخل الأميركي في العالم بصورة جذرية، بما في ذلك عودة القوات المرابطة في أوروبا وآسيا وتسريحها، إضافة إلى

تفكيك حلف شمال الأطلسي، وإلى اعتماد أميركا في دفاعها على ترسانتها النووية التي، إن لم تتوصل إلى منع الحرب، تعاقب الدول التي تمتلك مثلها. ويقتصر الانتشار العسكري الخارجي حصرياً على المنطقة الوحيدة التي ما زال ضرورياً فيها: دول الخليج النفطية. وفيما عدا ذلك، «على الحكومة أن تكف عن بيعنا هذه الستراتيجيا الجديدة أو تلك لكي تضع حداً لحروب الآخرين، أو تنشر الديمقراطية عند الجميع، أو تقدم عرضاً متواصلاً لتفوق بلدنا».

* يصدر الاحتجاج الثاني عن خبراء «واقعيين» معروفين بحماسهم الشديد لموقع الولايات المتحدة القوي، ولكنهم مرتعبون من كلفة هذه الستراتيجيا ومن طموحها الواسع. يلخص راسل ميد بدعوته إلى أن «يتعلم البلد مواءمة أهدافه مع وسائله المحدودة» (2003) مع أنه كان يبدو قبل ذلك بعامين (2001) معجباً «بمزيج المثالية الويلسونية والقوة الجاكسونية» الذي كان يمثله بنظره بوش الابن. ومن جهته، يدعو زبيغنيو بريجنسكي (الذي يصعب تصنيفه) إلى ممارسة الهيمنة بشكل محدد يلتقي أحياناً مع توجهات الامبراطوريين الجدد، ويختلف معهم أحياناً أخرى. بعد فترة طويلة من ترك منصبه كمستشار للأمن القومي إلى جانب الرئيس جيمي كارتر، عام 1980، بقي بريجنسكي غزير الانتاج ودائم التواجد في السجالات التي اندلعت في أميركا بعد ذلك. قد لا يكون تأثيره متناسباً مع هذا الوجود، ولكن خطابه يبقى أحد الأمثلة الصافية عن التفكير الجغراسي «الأوروبي» الكلاسيكي. ومع ذلك لم تصل به «قوميته الأميركية المتشددة» أبداً إلى إعادة النظر بالتزامه العالمي، ولا إلى الالتحاق بالمحافظين الجدد، مثلما سيفعل هنري كيسنجر على حساب تاريخه الخاص.

هؤلاء المحافظون الجدد عمدوا تحت رئاسة ريغان إلى الانقضاض على بريجنسكي بسبب ميله إلى إيجاد تسويات مع الاتحاد السوفياتي وإلى التقليل من التفوق المعنوي للولايات المتحدة؛ كما انتقدوا إلحاحه على اعتبار الديمقراطي ترومان، وليس رئيسهم ريغان، كالمهندس الحقيقي لكسب الحرب الباردة؛ ولم يعجبهم أبداً إلحاحه على انتقاد طموحهم إلى نشر الديمقراطية في العالم، وبالقوة إن لزم الأمر (2003–2004). بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، استبعد في البداية إمكانية «نظام عالمي تحت هيمنة أميركية» (1991)، ولكنه لم يلبث أن أصبح على غرار الكثيرين، أشد ثقة بما سماه «تفوق» أميركا، مقترباً هكذا من

خصوم الأمس. من هذا المنطلق تصبح بنظره البقعة الآسيوية- الأوروبية «رقعة الشطرنج الكبرى» للصراعات الجغراسية. وهو يلاحظ بأن هتلر وستالين قد حاولا كل من جهته استبعاد الولايات المتحدة عنها، وبأن الوقت قد حان لجعل التأثير الأميركي دائم الإقامة فيها، خاصة وأنه يعتبر أن انفجار الاتحاد السوفياتي لم يضع حداً فقط لبضعة عقود من السلطة اللينينية، وإنما لقرون من التوسع الروسي. هناك إذن «فراغ يجب ملؤه على الفور»، ولا يتم ذلك بالقلق من التحول الروسي بقدر الحرص على تدعيم الدول الجديدة المستقلة عن الكتلة السابقة. بريجنسكي هو محامي استقلال الدول الناتجة عن التفكك السوفياتي، وهو يدعو إلى توسيع سريع لحلف شمال الأطلسي باتجاه أوروبا الشرقية، لكونه ما زال يتبين بعض الملامح الامبراطورية (1993) في السياسة الروسية. وكل شراكة مع الامبراطورية السوفياتية السابقة تبدو له بالتالي «سابقة لأوانها» (1994) طالما أن روسيا لم ترضخ لأن تكون روسيا وحسب، وأنها لم تصبح ديمقراطية. كما أنه يرى أن كلينتون يبالغ في ثقته باختفاء «التهديد الروسي». وهو يشكو، على غرار المحافظين الجدد، من «تبديد الانتصار في الحرب الباردة»، ولكنه يختلف معهم في كونه داعياً إلى ثلاثية جوانب فينادي بتعاون متزايد مع اليابان، إضافة إلى كونه شديد التأييد لظهور الصين على الساحة العالمية (1997)، لذلك يعلن معارضته للدعوات «الهستيرية» التي ترى فيها تهديداً أو قطباً جديداً شبيهاً بما كان عليه الاتحاد السوفياتي، دون أن يتردد في الاعتراف لها بهيمنة إقليمية على جوارها المباشر وبدور عالمي. ويتميز بريجنسكي عن المحافظين الجدد أيضاً بخصوص الاتحاد الأوروبي فيدعو إلى توسيعه وتعميقه واستقلاليته، كما بخصوص الشرق الأوسط حيث يبدو كمحام ملح على قيام الدولة الفلسطينية.

تظهر واقعية أشد تصلباً تحت ريشة قوميين ذوي ميول ديمقراطية ينادون، في وجه طموحات جورج بوش وأصدقائه الغامضة بقدر ما هي شاملة، بضرورة وضع لائحة تراتبية بالمصالح القومية.وقد أصبح «مركز نيكسون» مؤخراً نقطة تجمعهم، كما أصبح مديره ديميتري سايمز الذي يعتبر نيكسون مثاله وكيسنجر أستاذه هو الناطق باسمهم. يضع سايمز مقابل جنوح المحافظين الجدد رؤية واقعية متصلبة يرفض أن تتهم بالصلف أو الانهزامية (2004). وهو ينطلق من مهاجمة «السياسة الأخلاقية» ليدعو إلى تعريف أكثر تحديداً للمصالح القومية ولمتابعتها المتعددة الجوانب، مع توجيه اللوم إلى المحافظين الجدد

بسبب عدم تعاونهم مع روسيا. فلا يمكن لأميركا أن تشرك بلداناً أخرى في مغامراتها دون أن تقدم لها شيئاً في المقابل. ويشكك هؤلاء الواقعيون النيكسونيون بنظام القطب الأوحد الذي تنطوي عليه مقولة «من يحبني يتبعني». بل إنهم يميلون، مثل غفوسديف (2003)، إلى تشبيه الحملات العسكرية بشركات مساهمة يطلب فيها كل مساهم مردوداً يتناسب مع المبلغ الذي استثمره. يضاف إلى ذلك أن لدى الحلفاء المحتملين رأياً عاماً مناهضاً للهيمنة الأميركية سوف يعتبر الانحياز دون مقابل إلى مواقف واشنطن دليل ضعف. هكذا تظهر أمامنا مخاطر التفرد التي سبق عرضها، وبشكل خاص «الهوة السحيقة الفاصلة ما بين المقابل الذي تبدو أميركا مستعدة لتقديمه إلى حلفائها واستبعاد هؤلاء عن تقاسم القرار». وهكذا يتضح أمامنا واحد من أوجه سوء التفاهم ما بين ضفتي الأطلسي: عندما يقسم جورج دبليو بوش البلدان إلى «من هم معنا ومن هم ضدنا»، فهو لا يبقي لديه سوى الاتهام بمعاداة أميركا لكي يجابه به رفض اللحاق به. أما الآخرون فإنهم يقرأون هذا التقسيم الثنائي للعالم كرفض مسبق للتفاوض على المقابل المتوجب لاصطفاف الحلفاء المحتملين، وبالتالي كمظهر غير مقبول للموقف الأحادي القطب.

ينطلق هؤلاء «الواقعيون» اذن من ضرورة التفاوض المسبق بين أميركا وشركائها المحتملين قبل البدء بأي مبادرة، وهم يفترضون ضمناً أن التفوق الذي تتمتع به أميركا على الدول الأخرى ليس مطلقاً لدرجة تسمح لها معه بتجاهل مجموعة من الدول المؤثرة مثل روسيا أو الصين أو اليابان. وعلى واشنطن، وفق هذا المنطق، أن تكف عن تحويل مطالبها إلى شجرة ميلاد عامرة تعلّق عليها كل رغباتها دون ان تتجشم عناء تحديد اولويات واضحة بين هذه الرغبات. وترى هذه «الواقعية» ان سياسة بوش لا تخدم المصلحة الوطنية بالذات لأنها لا تقبل بضرورة التفاوض المسبق مع الشركاء وإن قبلت بها، لأنها لا توضح مطالبها وفق تراتبية واضحة. ويؤدي بها الأمر عملياً الى التبني الواعي أو غير الواعي لمطالب عدد من الأطراف الصغرى التي تجعل واشنطن تندفع لتحقيق رغباتها دون اهتمام مسبق بتأثير هذا التبني على علاقات أميركا بالدول الكبرى. ويمكن اعطاء امثلة كثيرة على هذا الخلل المتمادي كمثل تبني أميركا لجورجيا ثم لأوكرانيا مما اساء كثيرا الى علاقتها بروسيا، او كمثل اصطفاف أميركا التلقائي وراء تايوان، مما جلب الاذى على علاقتها بالصين. لكن المثال الأوضح يبقى طبعاً تماهي أميركا مع اسرائيل مما يجعلها عرضة للانتقاد الدائم في طول

العالم الاسلامي وعرضه. هكذا نرى جوهر المدرسة «الواقعية» مركّزاً على انتقاد المشروع النيو امبراطوري لأنه، في الواقع، يساوي بين الأطراف الدولية المختلفة، ويعتبرها جميعاً صغيرة قزمة بالمقارنة مع تفوق اميركا كي ينتهي عملياً فيجد نفسه وقد تحكمت بسياسته بعض الدول الصغيرة على حساب علاقاته مع الدول الفاعلة والمؤثرة أو مع المجموعات السياسية الكبرى كالعرب والمسلمين. لذا تسعى هذه المدرسة «الواقعية» الى ايلاء الأهمية الأولى لعلاقات واشنطن مع القوى الكبرى الأخرى وإعطائها الأسبقية على كل اعتبار آخر. ولكن أليس من مصلحة أميركا التي قررت أن تلبس رداء القوة الوحيدة القطب أن تنكر مجرد وجود «كبار» آخرين؟ ثم أليست تلك وسيلة للقول بأن العالم هو وحيد القطب وبأنه ليس وحيد القطب المتعدد؟ لقد أصبح الجواب واضحاً: إن جوهر ذلك السجال يتلخص في التساؤل عن معرفة ما إذا كان يوجد ما بين القوة الأعظم وبقية دول العالم فئة أخرى تسمى «الكبار». يجيب بالإيجاب عن هذا التساؤل كل من بكين وموسكو وباريس (مدعومة بآراء محللين يُدعون «واقعيين»). أما جورج دبليو بوش وأصدقاؤه المحافظون الجدد فلهم، على العكس، مصلحة كبرى في الجواب السلبي. وذلك الخلاف هو المنبع الأساسي للقلق الناتج عن «مسودة 1992»، أو عن استراتجيا 2002. فالسلوك الوقائي والوحيد الجانب على الأرجح الذي ينشئونه لا يكتفي بإعادة نظر عقلانية في التهديد الواجب اجتثاثه، بل إنه ينكر ضمنياً أهمية التشاور المسبق مع «الكبار» الآخرين، وينكر في الحقيقة مجرد وجودهم.

بدل أن يعمد أنصار «الالتزام الانتقائي» إلى الاختيار بين «الكبار» و«الصغار» مثلما يفعل «الواقعيون» النيكسونيون، فإنهم يفضلون الاختيار بين المصالح لكونهم ينطلقون من نفس النظرة «الواقعية» إلى إمكانية تنفيذ المشروع الامبراطوري. هكذا نرى أن «الستراتيجيا الكبرى» التي يقترحها روبرت أرت تدعو هي أيضاً إلى تراتبية أولويات صارمة وإلى «سياسة واقعية» تمارس لكي تحل مكان «السياسة الأخلاقية» السائدة. وعلى عكس ناي، يؤمن أرت بامكانية «صرف» القوة العسكرية، (أي الحصول على مردود غير عسكري من عرض القوة العسكرية) ولكنه يدعم استخدامها، بشكل وحيد الجانب عند اللزوم، وبصورة حصرية إذا ما تعرضت مصالح البلد الوجودية للتهديد. وهو يحدد ثلاث مصالح «وجودية» – منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على الأمن في أوراسيا، والسهر

على أن يبقى مخزون النفط في الخليج موزعاً بين عدة دول- وثلاث مصالح«مرغوبة»- وحسب وهي إقامة نظام اقتصادي عالمي مفتوح، ونشر الديمقراطية،وحماية البيئة. أمام هذا التحديد المسبق للمصالح، وللستراتيجيات بالتالي، تصبح جميع المبادرات الأخرى سيئة: فخيار الهيمنة العالمية يتجاوز إمكانيات أميركا الفعلية؛ والأمن الجماعي غير قابل للاستمرار؛ والأمن التعاوني عرضة للتهديد؛ وسياسة الاحتواء قد تجاوزها الزمن؛ تبقى الانعزالية، التي هي خيار مطروح دائماً، ولكنها تجعل أميركا تفقد الكثير من الفرص لتوسيع دائرة تأثيرها. و«الالتزام الانتقائي» هو أيضاً، لأسباب مماثلة جداً، الستراتيجيا المفضلة لدى باري بوزين (1996-1997) الذي وجه، قبل وصول بوش إلى البيت الأبيض، نقداً للسياسة الامبراطورية الجديدة ما زال ممكن التوجيه اليوم: عدم توفر الإمكانيات الاقتصادية الكافية لدعمها؛ الميل المحتمل لدى العديد من الدول نحو تشكيل جبهة مناهضة للقوة المهيمنة؛ حتمية الدخول في نزاع مع قوى مقموعة بحكم عدم تأثيرها على النظام؛ خطر «الانهيار» المالي الذي أشار إليه بول كينيدي؛ وأخيراً الأمر الذي تم إثباته بوضوح اعتباراً من 2001 والذي يقضي بأن استراتيجية الهيمنة الامبراطورية الجديدة تؤدي بصورة طبيعية إلى الانزلاق نحو الحرب الوقائية.

هل علينا أن ندرج في النهاية ضمن لائحة هؤلاء القوميين الواقعيين المعارضين لـ«الستراتيجيا الكبرى» الامبراطورية اسم هنري كيسنجر، الغزير الكلام رغم سنه؟ نعم وكلا. نعم، لأنه لم يزل يتابع حملته الشخصية ضد المحافظين الجدد ويهاجم عرضهم «المضخم» لمساهمة ريغان في إنهاء الحرب الباردة (والذي ينكر دوره هو بالتالي)؛ ونعم، لأنه أعلن معارضته لتهور الحرب الوقائية وتنبأ بأنها ستشكل بقعة زيت تتسرب عبر العالم وتستخدم لتشريع جميع أنواع اعتداءات الأقوياء على الضعفاء؛ ونعم، لأنه يتمنى رؤية الأمن مستتباً في أوروبا وآسيا (واضعاً لذلك شرط تقوية حلف شمال الأطلسي)؛ ونعم أيضاً، لكون برانت سكوكروفت، مساعده الأقرب طيلة عقود،قد شن حملة فكرية وسياسية منظمة ضد منزلقات بوش الابن دون أية معارضة من مرشده السابق؛ ونعم خصوصاً لأنه إذا كان، في الكتاب الذي يعتبره «وصيته» (كيسنجر، 2002)، يعترف بالقوة الكبرى والمتميزة للبلد الذي احتضنه، فإنه يتابع مسيرته الفكرية بمنطق مؤرخ أوروبي يعتبر أن تعدد الأقطاب هو النظام الطبيعي في العالم، وبمنطق براغماتي يرى أن المذاهب

والعقائد والإيديولوجيات هي مصادر تشويش على اللعبة التقليدية بين الدول التي هي في جوهرها انتهازية. ولكن هناك آخرون يأخذون عليه تأييده لحرب العراق، وإن بشكل قليل الحماس، وبعض تصريحاته التعيسة ضد الإسلام غداة 11 أيلول، ودعمه لـ«حرب النجوم» وإن في وقت متأخر، ومحاولاته التي تبدو انتهازية للتقرب من المحافظين الجدد رغم كون هؤلاء قد اتهموه بأنه مهندس فترة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي.

على اختلاف مشاربهم، شعر هؤلاء «الواقعيون» بالخيبة من ضعف تأثير كولن باول خلال ولاية بوش الأولى، وهم يأملون بأن يكون لهم صوت مسموع مع مجيء كوندوليزا رايس إلى وزارة الخارجية. لقد عرّفت رايس نفسها بأنها«واقعية فريق بوش» (هيلبرون، 1999-2000) لتعلن تميزها عن الإيديولوجيين من أمثال وولفوفيتز. هي من الصقور؟ بالتأكيد. وزيادة على ذلك إنجيلية معلنة وابنة قس. ولكنها تدافع أيضاً، ضد المنادين بالذهاب إلى الحد الأقصى، عن حصافة بوش الأب خلال سنوات تفكك الاتحاد السوفياتي (حيث كانت تعمل في مجلس الأمن القومي)؛ كما تعرف عن نفسها بأنها من أشد المؤمنين بالأب الروحي للواقعية: البروفسور الراحل هانس مورغنتاو، وبأنها كانت على صلة وثيقة مع واقعيين لا يحبهم المحافظون الجدد، مثل بريجنسكي أو سكوكروفت الذي أدخلها إلى سلك الوظيفة بعد أن أعجب بقوة شخصيتها و- نقطة هامة- بعدم حماسها الإيديولوجي. في الأساس، كانت قد سجلت على خانتها حذر باول والعسكريين (هيلبرون 1999-2000؛ رايس، 2000)،وكانت ترى أن دور بلدها بعد الحرب الباردة يجب أن يكون دور «نقطة توازن»، ولا يمكنه لعب دور مركز التوازن إذا بالغ في عملياته العسكرية الخارجية. كما كانت بالتأكيد وراء تعريف حصري للمصلحة القومية انطلق على لسان بوش الذي قال خلال حملته الانتخابية عام 2000: «علينا عدم إرسال جنودنا لمنع ارتكاب المجازر أو التطهير العرقي وهي ممارسات، على فظاعتها، لا تؤثر على مصالحنا القومية الستراتيجية». كل ذلك قد يميز رايس عن وعّاظ العالمية من المحافظين الجدد. ولقد لاحظ لاكورن (2000) أن الصورة التي ترسمها «تتوافق بشكل كاريكاتوري مع التراث الواقعي الأميركي». كما أن موقفها المعتدل من روسيا (إن حل المسائل الأمنية بالتعاون معها أفضل من جعلها ديمقراطية بالقوة)، ومن الصين(التي كانت على الدوام أشد تفاؤلاً من المحافظين الجدد بخصوص تطورها المستقبلي)، إضافة

إلى معرفتها الجيدة بأوروبا، قد جعل تعيينها يعيد بعض الأمل إلى«الواقعيين»، حتى وإن لم يكن تأثيرها الشخصي خلال ولاية بوش الأولى أكثر من ظل شاحب للدور الذي تلعبه إلى جانب الرئيس (الذي كانت تعرفه منذ ولاية أبيه). وإن كان من امكانية لاقامة جردة لسنتها الأولى في وزارة الخارجية، فهي تتضمن ولا شك اعادة اعتبار للديبلوماسية كوسيلة تأثير خارجية بعدما بدت شاحبة الألوان خلال ولاية بوش الأولى بسبب تلكؤ كولن باول او جبنه عن مقاومة التأثير الطاغي للمحافظين الجدد المجتمعين حول تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز. ومن يعيد الاعتبار للديبلوماسية فهو بالضرورة يبدي اهتماماً بوسائل الاقناع والتفاوض والتفاهم مع الشركاء وهذا ما سعت اليه رايس في سنتها الأولى بجد واقدام وبقدر معقول من النجاح. لكن ولاية بوش الثانية نفسها تبدو، بينما نكتب هذه الاسطر في حالة من انعدام الوزن، وكأنها تنتقل من موقع الى موقع تحت ضغوط متناقضة هي ليست بالفعل قادرة على ضبطها.

* الفئة الثالثة من المعترضين مكونة من أولئك الذين تجمعهم مقاربة تدعى«الواقعية الجديدة»، وهم أيضاً يشكون بامكانية تحقيق المشروع الامبراطوري، كما يدعون إلى رؤية جيوسياسية تقليدية بدل التركيز على مصالح عالمية واسعة وتفضيلها على أخريات. هكذا هو جون ميرشايمر، الواقعي الجديد الهجومي الذي اشتهر بدعوته إلى تحول المانيا السريع الى قوة نووية (1990)، وأعاد الكرّة مع أوكرانيا (1994) بدفاعه عن الحفاظ على واقعها كقوة نووية، وفي الحالتين مقابل روسيا. ولا ينطلق هذا المؤلف من مركزية توازن القوى فقط، بل أيضاً من طبيعة النظام العالمي بوصفه المنطلق الأساسي لسلوك جميع الأطراف. ولكن، على عكس كينيث والتز، مؤسس هذه المدرسة المعروف، يرى ميرشايمر أن الدولة التي تمتلك الوسائل لن تعمل على كبح جماح طموحاتها خوفاً من أن تصبح الجهود لتنظيم قدراتها، بعد عبور محطة معينة، باهظة الكلفة مقابل مردود ضحل على صعيد الأمن. فعندما تقع الدول فريسة «غريزة السيطرة»، تصبح بالغة النهم ولا تعترف أبداً بضرورة الحفاظ على مستوى معين من الجهوزية (إذا لم يكن هناك من خطر محدق، فيجب التهيؤ دائماً للمفاجآت السيئة التي قد تطرأ). وبدل أن يكون غياب الخصوم دافعاً لتهدئة شراهتها للسيطرة، فإنه يدفع بها نحو إيجاد مغامرات جديدة.

وبنظر ميرشايمر، فإن الولايات المتحدة الموجودة في موقع هيمنة على الاميركيتان،

مدفوعة بمنطق هيمنتها إلى العمل على إرساء هيمنتها العالمية، ويعني ذلك «تفوقاً نووياً يمكن استخدامه دون أي خوف من رد مقابل»، أي الديناميكية التي تدعو أرنولد وولفرز إلى وصف المسؤولين المؤمنين بطروحات كهذه بأنهم «أباطرة هستيريون» مصابون بداء بطنة لا تشبع، ونهمهم غير المحدود هو الى مزيد ومزيد من الامكانيات العسكرية عدداً وحجماً وتقدماً. والخلاصة التي يصل إليها ميرشايمر مرعبة بشكل خاص: لن يكون أبداً من «وضع راهن» قادر على إرضاء قوة كبرى. فإذا كان الأمر مرتبطاً بقوة كبرى محتملة فقط، يكون عليها أن تبرهن أنها كذلك بالفعل من خلال انفاق عسكري ضخم؛ وإذا كانت حقيقية، ستحاول ترسيخ سيطرتها ايضاً من خلال مزيد ومزيد من الانفاق على آلتها العسكرية؛ والفئتان مكونتان بالتالي من قوى تكره عضوياً الأوضاع القائمة وتسعى باصرار على تغييرها بهدف تعظيم غير متناه لقوتها. لا يمكن لأية قوة كبرى إذن إلا أن تكون هجومية. وهكذا فإن هذه القراءة ترفض مقولة السلام الديمقراطي الكانطية، لكونها ترفض مجرد النظر بطبيعة النظام الداخلي القائم (بسمارك أو هتلر، الشاه أو الخميني، يصبح الكل سواء)، ثم تنتهي، لكي تمنع الصين من أن تصبح قوة كبرى، بأن توصي بفعل أي شيء لفرملة نموها الاقتصادي. كان بوسع خطاب كهذا أن يدفع ميرشايمر إلى اقتراح استراتيجية أكثر هجومية من التي تعتمدها الإدارة الأميركية، خاصة وأنه كان من مؤيدي «مسودة 1992»، وأنه يؤيد (مثل سايمونز المذكورة سابقاً) العودة للفتوحات التقليدية وإقامة شبكة قوية من القواعد العسكرية الأميركية. ولكن بما أن هذه الهيمنة مستحيلة التحقيق على المستوى الشامل، ينتبه ميرشايمر في نهاية عرضه ليقول بأن على الولايات المتحدة أن تكتفي بالإشراف على نصف الكرة الغربي، فيقترح الانسحاب من أوروبا (التي ستقوم المانيا بتحويلها فوراً الى منطقة لنفوذها الحصري) ومن آسيا (حيث يشكك بقدرات اليابان العسكرية فيفترض أن الصين هي التي تمثل التحدي الجاد للقوة الأميركية)، ولكن يجب أن يتبع ذلك عمليات تتم بين الحين والآخر بهدف الحد من قدرات أي مرشح محتمل للهيمنة الإقليمية (خاصة الصين). باختصار، ولعدم توفر الأفضل: هيمنة مباشرة على نصف الكرة الغربي، وإشراف متقطع على البقية. لا يحد من الطموح الجارف إذن سوى الاعتبار «الواقعي» لمحدودية الوسائل، وبما أن أميركا يجب أن تقنع بالانتقائية، فإن الجغرافيا تلعب في النهاية دور الدليل.

* الفئة الرابعة من المعترضين هي أخيراً فئة «المؤسساتيين» الذين يندرج بينهم جوزف ناي (2001، 2003) الذي ينطلق من رقعته الثلاثية الأبعاد المذكورة سابقاً ليأخذ على الستراتيجيا الامبراطورية الجديدة المعتمدة منذ 2001 أنها تلعب على بُعدٍ وحيد، هو العسكري، مازجة بذلك بين ما هو كاف وما هو ضروري. وهو يأخذ على الإدارة بشكل خاص احتقارها لهيئة الأمم المتحدة التي تبقى في نظره «مصدر شرعية هام»، ويسخر من محاولة استبدالها بـ«هيئة الديمقراطيات»، مع أن حرب العراق قد أثبتت بوضوح أن المشكلة الأساسية التي واجهتها الولايات المتحدة النيوإمبراطورية كانت بالتحديد مع البلدان الديمقراطية الأخرى. لا ينكر ناي إمكانية اللجوء إلى الأعمال الإفرادية عندما يكون الموضوعِ مصيرياً، ولا النتائج الجيدة أحياناً للسلوك الوحيد الجانب عندما يحاول أن يعطي مثلاً للآخرين، ولكن يفضل أن يكون مقترناً بإرادة جذب الآخرين وليس استبعادهم. ولكنه لا يرى ذلك ماثلاً في خيارات بوش، فيتوقع فشل استراتيجية تلعب أميركا فيها دور «القاضي والمحلفين والجلاد» معاً.

تلك هي أيضاً وجهة نظر تشارلز كوبتشان، المطلع بعمق على أوروبا وأحد أشد معارضي اللجوء إلى المغامرات الوحيدة الجانب. إذا كان لا بد من وجود «استراتيجيا كبرى»، فيجب أن يكون هدفها تأمين هبوط آمن للبلد في عالم متعدد الأقطاب حكماً، وأن يتم تحديد هذا الهبوط على المدى القصير (بعدد من السنين وليس من العقود). ويجب ألا يكون ظهور خصم حقيقي هو المحرك لهذه المسيرة (هو أيضاً لا يتوقع ظهور منافس حقيقي خلال الأربعين عاماً المقبلة)، بل حركة البناء الأوروبية، التي تنسف مبدأ حرب العمالقة، من جهة، ومن جهة أخرى ميل يتعاظم ببطء نحو نوع من الانعزالية في الولايات المتحدة. أما إيكنبري، الواثق أكثر بقدرة الحفاظ على الأوحدية القطبية، فإنه يعتبر أنه حتى بالنسبة لقوة أصبحت شبه وحيدة، يبقى مشروع كهذا مبالغاً في طموحه وغير مقبول لدى الآخرين. وعندما تصر أميركا على تنفيذه فإنها تكون قد دخلت في عملية تطويق ذاتي تدفع ثمنها غالياً.

* نرى إذن أن الستراتيجيا الامبراطورية التي تتبناها واشنطن هي بعيدة عن كسب الإجماع. إلى اليسار الذي يشكل الفئة الخامسة من المعترضين على هذا المنحى النبو-امبراطوري، تصدر منذ أمد انتقادات إلى توجه البلد الامبراطوري عن تيارات متنوعة

معارضة للرأسمالية بدرجات متفاوتة. ولكن الاعتماد الرسمي للخيار الإمبراطوري قد برر، وإن متأخراً، مقولات نعوم شومسكي وريتشارد فالك وستيفن شالوم ومحررين في مونثلي ريفيو، أو كتاب افتتاحيات في نايشن، لم يتوقفوا عن إدانة الامبراطورية والإمبريالية على الرغم من تجاهل النخبة الحاكمة لآرائهم. منذ فترة أقرب،عاد غورفيدال (2004) إلى الهجوم في كتاب هجاء يفتقر إلى الوضوح ولكن ليس للأسلوب. كما كتب بورباخ وتاربيل (2004) كتاباً يهدف إلى تعرية «فكرة امبراطورية تناقض جميع الأفكار التي تعلمها كل طفل أميركي في المدرسة»، قبل أن يستلهما فكرة بول كينيدي عن «العجز المالي» ليخلصا إلى «قرب انهيار الامبراطورية». ومن جديد دعا شومسكي (2003)، المنسجم مع مقولاته، بلده إلى الاختيار بين «الهيمنة والبقاء». إذا ما اكتفينا بذكرهم هنا، فذلك لا يعني خطأ طروحاتهم: إنهم أقرب إلى الواقع من أكثر مخططي الستراتيجيا الرسميين، ولكنهم بعيدون عن التأثير على النخبة الحاكمة وعلى الرأي العام. يجدر هنا ليس فقط ملاحظة التفاوت في تأثيرهم على الأوسط الجامعية وعلى وسائل الإعلام (بالمقارنة مثلاً مع ما كان عليه في أعوام 1960 أو 1970)، بل أيضاً عدم التجديد في تحليلاتهم. ورغم ذلك علينا الإشادة بوفائهم لطروحاتهم التاريخية، وبروح نقدية يأمل المرء ان تنتهي يوماً فتفعل فعلها في الاذهان السائدة.

أخيراً فإن أميركا الموجودة وحيدة على قمة النظام العالمي تتلذذ، ليس عن غير وجه حق، بالتحقيق الفعلي لوضعها كـ«مدينة مشعة على قمة جبل»، أي لواحدة من أساطيرها التأسيسية. وما من أحد في أميركا يشك بأن عهداً من الفرص الكبرى قد أصبح مفتوحاً أمامها، وبأنها إن عرفت كيف تستفيد منها،قد تستطيع تأبيد هذا الوضع الفريد. لكن الشك يبدأ بالتسرب عندما نقرأ المسيرة السابقة: فهل تم القيام بكل شيء من أجل الوصول إلى هنا، أم أن ذلك قد حدث بالصدفة أو بتدخل المشيئة الإلهية؟ ويتسرب الشك أيضاً عندما يتساءل الاميركيون عن المستقبل: هل من الممكن وهل من الواجب استخدام هذا الوضع الذي لا سابقة له لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وبأي اتجاه، في حالة الإيجاب؟ إن الصفحات السابقة من هذا الكتاب، عندما حاولت وضع تاريخ الولايات المتحدة الحديث في إطار السجال الواسع للأفكار التي تحركه، هدفت أن تثبت عدم وجود جواب موحد عن هذه التساؤلات. ولكن، قبل 2001، كان السجال يبدو مفتوحاً، ولكنه أفقي:

اقتراح مقابل اقتراح، وتوقع مقابل توقع. بعد ذلك أخذ يتجه نحو تموضع شبه عمودي تبعاً للمواقف من استراتيجية جديدة وطموحة ومصممة عرضها جورج دبليو بوش وابتدأ بتنفيذها. «استراتيجيا كبرى» كانت مساهمة المحافظين الجدد أساسية في صياغتها.

الفصل الثاني

جنوح المحافظين الجدد

قد يكون مهماً امتلاك قدرة هائلة، انما الأهم اتقان التصرف بها. في دراسة لفترة طويلة من التاريخ الأميركي، استعاد جيمس كورث (1996) المراحل الثلاثة الكبرى لصعود أميركا المتواصل نحو موقعها الاستثنائي: كانت الأولى مرحلة التوسع في أميركا الشمالية؛ والثانية مرحلة الهيمنة الإقليمية على المحيط القريب في نصف الكرة الغربي؛ والثالثة، المتواصلة منذ ما يقارب المئة عام، هي تلك التي أصبح البلد، بحكم الأمر الواقع، الحَكَم في النظام العالمي. عبر هذا الصعود، نجحت أميركا في تعزيز قوتها البحرية على الطريقة البريطانية، ثم البرية على الطريقة الألمانية، قبل أن تفرض ذاتها في الجوية والفضائية؛ هكذا أوجدت ترسانة متكاملة بنيت تدريجياً على أسس اقتصادية وتكنولوجية متميزة، وأصبحت اليوم في خدمة «استراتيجيا كبرى» لقوة أعظم. ولكنه يضيف أن هذه الستراتيجيا عانت على الدوام من ضعف عضوي: لقد كانت بحاجة لعدو محدد. وبعد اختفاء الخصم السوفياتي لا يمكن أن يشكل الإسلام ولا الصين ولا أوروبا خصوماً مقنعين. من هنا كان الخلل الوظيفي بين القدرة المتكاملة وعدم تحديد هدفها. قد يقول المستقبل أن أهم مساهمة، أعجب بها البعض واستهجنها الكثيرون، قدمها المحافظون الجدد لتاريخ أميركا المعاصر تتمثل بالتحديد في جهدهم الطموح لتزويد القوة الأعظم بمهمة حقيقية. فإذا ما كانت «استراتيجيا كبرى» «نيوإمبراطورية» قد فرضت نفسها مع جورج دبليو بوش، فإن الفضل الأساسي فيها يعود إلى الدور المميز الذي لعبته، ضمن هذه الإدارة وعلى هوامشها، مجموعة من المثقفين وذوي النفوذ والوجوه السياسية ورجال الأعمال (وأحياناً كل هذه في شخص واحد) يتم تصنيفهم بشكل عام تحت تسمية «المحافظين الجدد». وهم ويلسونيون ببعض التعصب، وريغانيون بحماس، لا يتورعون عن إطلاق صفة الانعزالية على من يشكك

بفاعلية نزعتهم التدخلية الجامحة، مؤمنون بأحادية القطب ومتمسكون بحرية التدخل المتفرد. هؤلاء المحافظون الجدد الأميركيون هم الذين يلهمون ويؤطرون إلى حد كبير التيار الستراتيجي المهيمن في بداية هذا القرن الحادي والعشرين.

نجد واحداً من أفضل التعريفات بمن هم المحافظون الجدد في واحدة من منشوراتهم: «إنهم واقعيون يعتبرون كل الايديولوجيات يوتوبيات خائبة، باستثناء إيديولوجيتهم» (غارفنكل، 2002)، وهذا ما يلخص في نفس الوقت طموحهم والتباسهم. ومثلما يغطي اللبلاب واجهة بناء، يحيطون هم بالقومية الإمبراطورية الأميركية ويعطونها طابعهم. وكما تفعل القاطرة، يجرون وراءهم الادارة الجمهورية الحالية التي دخلوا فيها بكثافة على خطى بوش الابن لتلعب دوراً إمبراطورياً في العالم، مع حرصهم على تحديد أولوياتها وتزويدها بخطاب يناسب عظمة مطامحها وشروط تحقق امكانياتها. وإذا كان من الخطأ اعتبار انهم يمارسون نفوذاً مطلقاً على توجهات ادارة بوش، فلن يكون أقل خطأ إنكار دورهم، اما من باب التحفظ على اتهامهم بدور مبالغ به او بدعوى ان الافكار والأهواء لا تؤثر في صنع القرار، خاصة إذا كنا نأمل بفهم المنزلقات التي وقع فيها هذا التوجه القومي الإمبراطوري الذي خدمته عقود من التوسع العالمي قبل أن يبلغ أوجه بالانتصار في الحرب الباردة.

لقد كان لدى تيار المحافظين الأميركيين التقليديين، والجمهوريين منهم على الخصوص، ميل دائم إلى إبراز انتماء قومي متصلب واهتمام كثيف بالشؤون الخارجية، مع أنها مصبوغة بالنفس التجاري أساساً. «إن اليسار الجذري هو من دعا إلى الانعزالية»، هكذا يحتج المحافظ التقليدي وليم هاوكنز (1991) الذي يسجل الفرق «بين سياسة خارجية تبحث عن توسيع قدرة وتأثير البلد على المسرح العالمي، وسياسة معولمة تهدف إلى استبدال أمتنا ببنية تفترض سامية». منذ 1945، لم ينكر أيزنهاور، أو نيكسون، أو ريغان، أو بوش الأب، هذا التراث، كل على طريقته وبحسب وضع اللحظة العالمي. وهذا التوجه، الذي تحلق فيه حول بوش الأب كل من هنري كيسنجر وبرنت سكوكروفت وجيمس بيكر وآخرون مثل الديمقراطي بريجنسكي، يتابع التقليد الجمهوري الكلاسيكي القومي بالقناعة، والعالمي بالمصلحة، والبراغماتي بالصفات، والتجاري النفعي المجرد من المشاعر.

مع نهاية الحرب الباردة تفرع عن هذا التوجه النخبوي توجه جمهوري آخر اجتمعت فيه أقلية حول بات بوكانان و«التحالف من أجل سياسة خارجية واقعية»، ولكنه أظهر جرعة

معينة من الانعزالية، أو من التحفظ على الأقل. أما النشرة الناطقة باسمهم سياسياً فهي الأميركي المحافظ *(The American Conservative)* المعادية لـمعاهدة «نافتا» للتجارة الحرة في شمال اميركا ولقانون المواطنية ولحربي كوسوفو والعراق. يكتب فيها كريستوفر لاين، أهم خبرائهم في مجال السياسة الخارجية، زاوية معروفة بالصلابة والذكاء، ومعادية لنزعة العالمية لدى ما بعد الليبراليين، كما لدى المحافظين المزيفين» حسب التسمية التي يطلقها على «الجدد». فبنظر لاين، «يعيش المحافظون الحقيقيون حالة صدمة: بعد أن انتخبوا بوش عام 2001، اكتشفوا أنهم أعطوا ولاية ثالثة لوودرو ويلسون» (29 آذار 2004). إن ذلك النهج المحافظ المعارض للمثالية الويلسونية لم يقتنع أبداً بنهج ريغان حيث وُجه إليه اللوم على ألاعيب كان هو ضحيتها الطيعة، من قبل «زمرة من المحافظين الجدد المأخوذين بسياسة الاحتواء على صعيد شامل، مثل بودوريتز وكريستول، والذين يريدون توريطنا في حملة ضد الإيديولوجيا الشيوعية على مجمل الكرة الأرضية» (لاين، 1985). وعلى الرغم من دوره الهامشي، حدد هذا التيار موقفه عند نهاية الحرب الباردة في برنامج محافظ من عشر نقاط قام بتحضيره رئيس «مؤسسة التراث» (Heritage) وقيل فيه أن السياسة الخارجية ليست هدفاً بحد ذاتها، وأنه لا يمكن للأخلاق أن تلهم السياسة الخارجية، وأن الأجوبة الخاصة عن أسئلة خاصة هي التي يجب أن تحل مكان الطموح إلى سياسة خارجية شمولية؛ نستنتج باختصار أن «المحافظين الحقيقيين هم عالميون متحفظون [...] يقولون بأن السياسة الخارجية التدخلية تتطلب حكومة فيديرالية أهم من تلك التي تناسب البلد [...] وبأن المحافظ يعتبر أن الهدف الوحيد المشروع لسياسة خارجية أميركية هو تسريع مجيء بيئة عالمية تنصرف فيها أميركا لشؤونها الخاصة» (باينز، 1991).

لدى قراءة هذا البرنامج نفهم بشكل أفضل لماذا اختار لووي (1990)، أحد أفضل المراقبين للمجتمع السياسي الأميركي، أن يتحدث عن «العقلية الريفية» التي تطبع هذا النهج المحافظ التقليدي الذي هو «مزيج من أفكار الفيلسوف البريطاني ادموند بورك ومن «تأثير توراتي» يرتاب بواشنطن وحكومتها الفيديرالية، وأن يضعه منذ 1990 في مواجهة المحافظين الجدد الذين «أصبحوا ظاهرة متميزة استمدت قوتها من التحول الجذري الذي تمثل في الثورة الريغانية». قبله بكثير، كان كيفن فيليبس (1983) قد لاحظ أن نهج المحافظين التقليديين كان قد مات ودفن مع وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض عام

1981. لقد شكلت «محافظية» ريغان وعاء احتوى أفكاراً بالغة الجذرية والتجديد رغم أن أميركا، على خلاف أوروبا، «لم تكن قد وضعت قبل ذلك قيد التجربة أفكار نهج محافظ ثوري». وإذا كان النهج المحافظ يتمثل أولاً في الحفاظ على المؤسسات المهددة بسبب التطور الاجتماعي، فإن ريغان لا يحتسب أبداً من هذا النهج. ذلك أن «التحول» الذي يتحدث عنه لووي قد حدث تحت جناحه الرؤوم، وأن النتيجة كانت تزويد النهج المحافظ بعقول خلاقة وبمثقفين مقاتلين. يكتب فيليبس عن ذلك: «كان نهج المحافظين الجدد هو المحافظية الذكية والجادة التي لم تكن أميركا قد عرفت مثلها والتي كان اليسار يأسف دائماً لغيابها». بعد ذلك بسنوات قليلة، أصبح التحول عميقاً لدرجة دفعت نايثن غلايزر إلى أن يجرؤ على تعريف المحافظ الجديد بأنه «إنسان لم يكن محافظاً أبداً». والحقيقة هي أن أميركا قد دخلت ابتداء من ريغان عصراً هو في نفس الوقت متجاوز لليبيرالية (بفعل الانقسامات والتقلبات التي تميز هذا التيار)، ومتجاوز أيضاً للمحافظية التقليدية بفعل «ظهور المحافظين الجدد وبروز اليمين الجديد اللذين لم يتوقفا وهما يدفنان النهج المحافظ التقليدي عن تشتيت المؤمنين به إلى مواقع شديدة التباعد». ولكن المفردات قد تأخرت بصورة غريبة عن اللحاق بالإيديولوجيا؛ فالثورة الريغانية التي عصفت باليسار كما باليمين انقشعت عن محافظين جدد لا هم لهم إلا خلخلة الوضع الراهن، وعن ليبيراليين كانت أولى مواصفاتهم تتلخص بالحكمة والتحفظ.

لم يغب ذلك التحول عن أنظار هنري كيسنجر الذي لاحظ «اختلال» المعيار المحافظ المستخدم من قبل المحافظين الجدد «مع أنهم، دون أي استثناء، ليبيراليون سابقون ينتمون أحياناً إلى التوجه الجذري». ليس الحراك الذي أحدثه المحافظون الجدد بالجديد المطلق، ولا هو محافظ بالتأكيد. ولكن ما من أحد يشك بتأثيره الفكري- وحتى العملاني- الهائل على إدارة بوش، وهو تأثير ازداد أكثر بعد هجمات أيلول، «عندما أصبحت أفكار، مرفوضة سابقاً لكونها كانت تشكل جزءاً من العقيدة المتطرفة لزمرة من الريغانيين السابقين والمحافظين الجدد، بصورة مفاجئة هي السياسة الرسمية للحكومة الأميركية» (بروك، 2003). من جهته، تسجّل بروك بحق جدة الظاهرة وأبعادها: «حتى سنوات 1980، لم يكن في عداد الحزب الديمقراطي أحد من المثقفين. فجأة تغير كل شيء مع رونالد ريغان، تلك الشخصية التي كانت النقيض النموذجي للمثقف». ذلك أن تيار المحافظين الجدد

الحالي قد عرف نفسه إلى حد بعيد انطلاقاً من مفهومه للريغانية و«دروسها».

من يرث رونالد ريغان؟

غداة انهيار الاتحاد السوفياتي، نشأ في الولايات المتحدة سجال حاد حول هوية ذلك البطل الذي تمكّن من الانتصار على خصم رهيب فجعله يركع دون أن يضطر للدخول في مواجهة دامية معه. وزاد من حدة السجال ذلك الانتقاد الواسع الذي استشرى في اميركا والذي اصاب الاف «الخبراء» المعتمدين عن الاتحاد السوفياتي كما عموم المفكرين الاستراتيجيين الآخرين الذين فشلوا فشلاً ذريعاً في توقع احداث 1989، من انهيار فجائي للكتلة الشرقية ومن انتهاء سلمي للحرب الباردة. وقف حينها المحافظون الجدد بحزم ليجزموا بعجز النخبة الاميركية، في الحكومة كما في الجامعات او في وسائل الاعلام، عن فهم مجرى التاريخ. بل هم راحوا يقارنون ترهات هذه النخبة، وتشاذبها المفرط، وكسلها الذهني مع تلك الثقة المقيمة بالنفس التي كان رونالد ريغان يتميز بها والتي دفعته لاعتبار الاتحاد السوفياتي «امبراطورية الشر» الآيلة للانهيار القريب والايديولوجيا الشيوعية الى طلل من الماضي. كان يحلو للمحافظين الجدد تظهير التناقض بين رئيس واثق من الانتصار على الشيوعية ونخبة جامعية وثقافية مترددة، مشككة، ناقدة. لذا اشتهر المحافظون الجدد، طوال المرحلة الريغانية، بتأييدهم المطلق لسياسة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ولدعمهم «لحرب النجوم» بهدف استعجال سقوطه، ورضاهم بالميزانيات العسكرية الطائلة التي اطلقها ريغان، وبالتالي بحملتهم الشرسة ضد دعاة الانفراج او التعاون مع موسكو الذين كانوا يمثلون اغلبية في اميركا والذي كان هنري كيسنجر منظرهم الأوسع تأثيراً. هكذا دفع السجال حول اسم البطل الذي جعل العدو الروسي يركع بتيارات فكرية كانت تنطلق في الواقع من مسألة تاريخية محددة (لماذا انهار الاتحاد السوفياتي ولمن يعود الفضل في ذلك؟) لكي تضع أسس استراتيجيا عالمية جديدة. وبمقدار ما كانت تضعف ذكرى ريغان، كان يرتفع النُصب الذي شيده لذكراه محافظون جدد كانوا يعيدون بناء صورته بذكاء لكي ينتقدوا «الحذر الفاقد الرؤية» لخليفته المباشر (بوش الأب) و"الهواية النزقة» التي يمارس بها بيل كلينتون الحكم.

وبمواجهة أولئك الكثيرين (لاين، كاليو، إيكنبري، غاديس وكثيرون غيرهم) الذين لم

يكفوا عن تكرار أن الانسحاب السوفياتي من أوروبا الوسطى والشرقية قد حدث بصورة إرادية إلى حد كبير، وأن انهيار الاتحاد السوفياتي كان ناتجاً عن سياقات طويلة حدثت أساساً على الصعيد الداخلي، وأن جاذبية الغرب كنموذج هي التي لعبت الدور الأساسي لدى غورباتشوف ومواطنيه، بمواجهة كل ذلك أخذت مدرسة تسمى «مدرسة انتصار ريغان» تفرض نفسها تدريجياً. وعلى غرار حقيقة رسمية لا تقبل الجدل، أخذت تعمل على إثبات أن إطلاق الحرب الباردة، وإعادة تسليح أميركا بقوة خلال الثمانينات من القرن العشرين، والتهديد المتسارع بسباق جديد على الأسلحة، الفضائية هذه المرة، هي العوامل التي سرّعت انهيار الامبراطورية السوفياتية. ذلك ما دفع بجورج كينان إلى أن يصرخ وهو في المئة من عمره: «إنهم يحاولون إقناعنا بأن الحزب الجمهوري هو من انتصر في الحرب الباردة!».

تتجسد أولى القراءات التاريخية للانهيار السوفياتي بمجمل أعمال رايموند غارتوف، التي تمثل منجم معلومات دقيقة ومفصلة نهل منها الكثيرون بغزارة (وأنا منهم لدى كتابتي نداءات الامبراطورية) وتقوم على كمية هائلة من الوثائق الأميركية والسوفياتية غير المنشورة. والقراءة الثانية، المعروفة بأنها أكثر صحافية مع أنها أكثر انتصارية، هي قراءة بيتر شفايزر التي تكتفي بعنوان النصر (1994) وتعطي لريغان ما يعادل حجم تشرشل، فتراه يتغذى من قناعات أخلاقية راسخة ويكثر من الاعتماد على عمليات وكالة الاستخبارات المركزية، وعلى تسعير حرب نفسية طاحنة، وعلى إعادة إطلاق سباق التسلح في اللحظة المناسبة، مما شكل الضربة الأخيرة للشيوعية. تلك القراءة التبسيطية والمقنعة ظاهرياً هي التي تخص ريغان بأبوة الانتصار على العدو، وذلك ما يقول به أيضاً ريتشارد بايبس (1995) ويفضل الاعتقاد به مجمل المحافظين الجدد.

في ربيع 1993، نشرت مجلة ناشيونال إنترست عدداً خاصاً عن «موت الشيوعية السوفياتية الغريب». ولكنها كانت تنم عن موقف معاد للفكر بصورة غريبة يبدو وكأنه تصفية حسابات مع أساتذة جامعيين اعتبروا شديدي «التراخي» في معارضتهم لموسكو، وتركيز على التناقض بين إيمان ريغان بفضائل أميركا والمواقف التشكيكية لكبار الاختصاصيين بالاتحاد السوفياتي. وأهم من ذلك كانت «العبر» المستخلصة: فلكي تعيد الحكومة التفكير بالعالم، عليها أن تكون أقل ثقة بالخبرات الجامعية التي يسيطر عليها

مفكرون يساريون، أو متأثرون بعض الشيء بالماركسية أو الغرامشية أو المدارس التفكيكية الأخرى. وكان أهم درس سياسي مستخلص هو تجديد الإيمان بقدرات الحكومة الأميركية على التأثير في التطور الداخلي للبلدان الأخرى، كبيرة كانت أم صغيرة، وحليفة أو عدوة، شريطة تأمين الإرادة والوسائل الضرورية، كما فعل ريغان مع الاتحاد السوفياتي.

بعد وفاة ريغان عام 2004، عاد البخور لينشر حوله من جديد، مثلما يحصل في مناسبات كهذه، لدرجة أن «سذاجته المفترضة قد أصبحت صدقاً ووضوحاً، وكسله المفرط نوعاً من الطمأنينة النفسية، واحتقاره للتفاصيل شكلاً من اشكال الرؤيا البعيدة، ومزاجه الثابت أهم صفة رئاسية»، كما لاحظ ر. كوتريل (*NYRB*، 4 أيلول 2004). وعبّر جوزف جوفيه في تلك المناسبة عن إيمان أصدقائه المحافظين الجدد عندما أشاد «بسحر» بطل «معجزة أولى» فريدة في التاريخ عندما نجح في أن يقضي على امبراطورية وهي نائمة في سريرها». كيف كان ذلك؟ بوضع المبادئ فوق المصالح، والاحتفاظ بصلابته أمام تشكيك مواطنيه، ونشر الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا، ودعم المجاهدين الأفغان، وإطلاق «حرب النجوم»، وتطبيقه على الاتحاد السوفياتي سياسة احتواء نشطة بل عدوانية، وكان لا بد أن يؤدي ذلك إلى انهياره، بل إلى موته بهدوء.

بانتظار أن يبتعد حكم التاريخ عن عوارض الحاضر الإيديولوجية، يمكن التذكير فقط، أمام خلاصة مبسطة ومجزوءة في أحسن الأحوال كهذه، بأن ريغان قد واجه الاتحاد السوفياتي في عز أزمته الاقتصادية وقعر جموده السياسي، وبأنه «إذا كان إيمان ريغان بتفوق الرأسمالية والديمقراطية قد انتصر، فلا يعني ذلك بالضرورة أن هذه هي الحقيقة، إذ لم يكن لدى غورباتشوف الإمكانيات لمجابهته بإيمان مماثل بتفوق الشيوعية والديكتاتورية» (كوترال). فهل كان جوديس (2004) مخطئاً في اعتقاده بأن «المحافظين الجدد عندما قضوا على الانفراج قد دفعوا الاتحاد السوفياتي إلى الاندفاع نحو سباق تسلح جديد وإلى الإكثار من المغامرات الخارجية التي سيستخدمها هؤلاء المحافظون الجدد أنفسهم كبراهين على العداونية السوفياتية»؟ وبأن ريغان نفسه الذي دعمه المحافظون الجدد في «حرب النجوم» كان، أمام ذهول مساعديه الذين يتصببون عرقاً بارداً، معارضاً حتى لوجود الأسلحة النووية، وكان يعيش حلم التخلص منها؟ أو بأنه كان أكثر استعداداً من غالبية مستشاريه الصقور إلى التجاوب مع إشارات الانفتاح الصادرة عن المعسكر الآخر؟ وبأن المحافظين

الجدد، البالغي التشاؤم في تلك الفترة، كانوا غالباً ما ينتظرون - على خلاف رئيسهم - حرباً محتملة مع الاتحاد السوفياتي، ويخشون أن تسجل موسكو نقاطاً جديدة في الساحة الدولية؟ بل أكثر من ذلك، وبصورة أساسية، بأن حلماً مجنوناً بالترابط الوثيق مع الغرب قد ساور وجدان غورباتشوف أكثر بكثير مما دفعت به قدرة الغرب الهائلة إلى الاستسلام؟

بينما كان «السبب النهائي لنهاية الحرب الباردة يكمن دون أدنى شك في انهيار النظام السوفياتي نفسه، وكانت القوى الخارجية لم تفعل في أحسن الأحوال أكثر من تعميق وتسريع الأزمة» (دودناي وإيكنبري، 1992)، فإن تصوير الريغانية على أنها احتراب ينشر الأخلاق كان إشكالية بحد ذاته؛ أما محاولة تعميمها خارج إطار الشرق/ الغرب بعد عقدين من الزمن فإنها تنطوي على الخداع. إن المحافظين التقليديين يأخذون هم أيضاً على «الجدد» أنهم يجعلون إرث ريغان مقتصراً بصورة تعسفية على حملة أخلاقية ضد «إمبراطورية الشر» (وهي عبارة أدخلها في احد خطابات ريغان كاتب من «الصقور» دون أن ينتبه الرئيس إلى ذلك) مع إغفالهم المتعمد لمعارضته الشرسة للعمليات العسكرية.

لا يهتم المحافظون الجدد أبداً بتلك الذكريات، حتى وإن صدرت عن واحد من زملائهم. فلقد تجرأ توماس بارنيت أخيراً على القول بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد حصل «ليس لأننا كنا قد بدأنا شن «حرب النجوم»، وليس بالتأكيد لكون ريغان كان قد حض موسكو على هدم جدار برلين، وإنما بفضل مسيرة العولمة التي كانت قد انطلقت» (2004، ص 128). ولقد صدمهم بارنيت دون شك عندما أضاف: «إنني أفضل مقارنة جورج دبليو بوش (مثاله ومثالهم كذلك) بترومان أكثر من رونالد ريغان. فريغان لم يكسب الحرب الباردة؛ لقد تم تقديم النصر له على طبق من الفضة، بينما قام ترومان بإرساء استراتيجية جديدة بالفعل» (ص 30).

لقد كان ريغان في الواقع أقل فائدة لما فعله من كونه نموذجاً مثالياً يقاس عليه خلفاؤه. فلقد بقي العديد من المحافظين الجدد إلى جانب بوش الأب الذي اعتبروه نسخة شاحبة عن بطلهم المفضل. ولقد خذلهم في مواقف كثيرة: بتأخره عن استخلاص مكاسب وحيدة الجانب من الانهيار السوفياتي، وحتى بإعطائه الانطباع أحياناً بأنه يأسف لحصول ذاك الانهيار؛ وبعدم إكمال طريقه إلى بغداد بعد تحرير الكويت؛ وبرفضه المعلن، في السنة التالية، للمشروع الإمبراطوري العلني الذي كانت قد أعدته سراً مجموعة ريغانية تحلقت

حول ديك تشيني برئاسة أحد معاونيه، بول وولفوفيتز، ليكون برنامج أميركا ما بعد الحرب الباردة («مسودة» 1992 الشهيرة)؛ ولكن أيضاً بسبب ممارسته ضغوطاً (طفيفة جداً) على إسرائيل لكي تقبل بمرجعية مؤتمر مدريد. وفي الواقع فإن براغماتيته السياسية المتحفظة ضد المغامرات الرؤيوية كانت تثير حفيظتهم. هذا ما دفعهم، عام 1992، إلى عدم السعي لإعادة انتخابه وعدم الأسف الفعلي على هزيمته.

إن نهاية الحرب الباردة وانتخاب بوش الأب عام 1988 تسببا في الواقع بانفجار التحالف بين المحافظين التقليديين داخل الحزب الجمهوري والمحافظين الجدد الذين كانت غالبيتهم قد التحقت به. فبعد زوال التهديد السوفياتي الذي كان يجمعهم (والذي كان في الأصل سبباً لتحلقهم حول تشريع جاكسون - ڤانيك الهادف إلى تسهيل هجرة اليهود السوفيات)، كان الأول يأملون برؤية (أو، على غرارجين كيركباتريك أوكريستوفر لاين أو السناتور موينهان، بالعودة إلى نوع من «الأوضاع الطبيعية»؛ بينما كان الآخرون يتوقون إلى أمر واحد: نشر الديمقراطية عبر العالم بالإقناع، وإلا فبالقوة، في ما هو أوسع بكثير من بلدان الكتلة السوفياتية السابقة. فعندما احتل صدام حسين الكويت، لم يتردد تشارلز كراوثامر، أحد صقور المحافظين الجدد، في أن يتوجه إليه قائلاً: «شكراً لأنك أيقظت المارد الأميركي من سباته». وبينما كان المحافظون التقليديون وقسم كبير من الحكومة والكونغرس يترددون في التدخل بما لم يكن يمثل للبعض منهم أكثر من «خلاف بين العرب»، بدا اللوبي المؤيد لإسرائيل، والذي كانت غالبية أعضائه منتمية إلى تلك الفئة من المحافظين الجدد، غاضباً على صدام حسين لأن هذا الأخير كان قد وجه تهديداً لإسرائيل قبل بضعة أسابيع من غزو الكويت. كما كانت وول ستريت جورنال، الصحيفة الأكثر تعبيراً عن طروحاتهم، تدعو منذ آب 1990 إلى إزاحة صدام بالقوة وإلى إقامة «انتداب اميركي على طريقة ماك أرثر في اليابان» في بغداد (مما سيتحقق فعلاً سنة 2003). فقاموا بتحويل صدام إلى هتلر، وأصبح كل معارض لإزاحته الفورية واحداً من «دعاة السلم في ميونيخ»؛ صار كل خبير في شؤون المنطقة «مؤيداً للعرب» ومشبوهاً، وكل مسؤول يدعو إلى التريث انعزالياً خطيراً. من نافذته في نيويورك تايمز، حاول ويليام سافير أن يسبق الجميع: فهو يعلم علم اليقين أن صدام سيحصل قريباً على قنابل ذرية وأن أولى المدن التي سيستخدمها فيها ستكون تل أبيب (ألترمان، 1992). ولكن بوش الأب لم يصغ إليهم،

فحدد هدفاً معيناً لحرب الخليج الأولى (تحرير الكويت ومحاصرة العراق) ورفض بعناد (وحكمة) أن يتجاوزه.

بعد ذلك سيتخذ الخلاف مع بوش الاب مظهراً أشد حدة: استمد بوش الاول قوة إضافية من انتصاره في حرب الخليج، وشجاعة إضافية من انهيار موسكو المأساوي، فبادر مدعوماً من وزير خارجيته النشيط جيمس بيكر إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مدريد.ولكن إسرائيل، التي كان على رأسها متطرف (إسحق شامير) في تلك الفترة، عارضته بشدة. وثار غضب المحافظين الجدد بسبب الضغوطات التي مارسها بوش على شامير، وبسبب الدور الاحتفالي الذي خص به الاتحاد السوفياتي داخل ذاك المؤتمر معتبراً إياه شريكاً (والمؤكد أن هذا الأخير لم يكن ليستطيع الحصول على هذا الدور لو كان يستطيع تشكيل عقبة في وجه مؤتمر كهذا). تابع المحافظون الجدد ألاعيبهم منطلقين من معادلة جديدة: بما أن المؤتمر سيعقد، فيجب أن يكون الموقف الأميركي «متطابقاً» قدر الإمكان مع موقف إسرائيل، ويجب العمل على تنحية الأوروبيين، وفرض تشكيلة الوفد الفلسطيني عبر دمجه بالقوة ضمن الوفد الأردني، إلخ. وكان بنيامين نتانياهو، الناطق الرسمي حينها باسم وفد إسرائيلي كان همه العمل على نسف المرتكزات التي التأم من أجلها المؤتمر (الأراضي مقابل السلام)، هو الحصان الذي يراهن عليه المحافظون الجدد الأميركيون.

بخصوص الاتحاد السوفياتي، كان بوش الأب لا يصغي أيضاً لانتقاداتهم اللاذعة: فهم كانوا يريدون فعل أي شيء لتسريع تفكيكه، مهما كان الثمن، بينما كان بوش أشد حذراً لإيمانه أولاً بصدق غورباتشوف، على عكسهم، ولأنه كان يصر على عدم تبطيء أو تغيير وجهة المسار إذا ما بدا للروس أن انسلاخهم عن أوروبا الوسطى أو أن انفجار القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفياتي كانا نتيجة مؤتمرات واشنطن. ولكن ذلك التعقل لم يكن يناسب ذوق المحافظين الجدد، فتناوب فرانك غافني وريتشارد بيرل وأ.م. روزنتال على دفع الرئيس إلى تجاهل غورباتشوف وإلى الإسراع لنجدة الليتوانيين والجورجيين، وعلى مقارنة حساباته المتأنية باندفاع سلفه ريغان وحماسه. وبقدر ما كان بوش الأب يمارس قناعاته، بقدر ما كان المحافظون الجدد يصبحون ريغانيين ويعيدون بفخر كتابة تاريخ بطلهم المفضل. بعد ذلك، لن تعجبهم بالطبع سياسة كليتون الروسية:

أعلن ويغل (1994) الحرب ضد «التالبوتية» (من اسم ستروب تالبوت، الصحفي السابق في تايم الاختصاصي بروسيا وصديق كلينتون المكلف من قبله بإدارة العلاقات مع موسكو) التي عرّفها كنوع من الليبيرالية التعديلية التي تقيم توازناً أخلاقياً بين طرفي الحرب الباردة بهدف الحد من أهمية مساهمة ريغان و«المناضلين من أجل الحرية» في الشرق في انهيار الإمبراطورية السوفياتية. وكان يتهم إدارة كلينتون بالعجز عن فهم «الأبعاد الحضارية» للصراع بين الشرق والغرب، وهو عجز يؤدي إلى «تساهل مدان أمام عودة تكوين إمبراطورية روسية جديدة».

ذلك أنه إذا كان بوش الأب يمثل بالنسبة لهم صورة باهتة عن بطلهم، فإن كلينتون قد بدا على النقيض منه: عدمي أخلاقياً، وانتهازي سياسياً، وهاوٍ على الصعيد الستراتيجي. ولقد كان المحافظون الجدد خلال ولايتيه في غاية العدائية لرئيس مكروه. بعد سنة من حرب الكويت، كان سافير وهوغلاند وروزنتال قد بدأوا يدعون لحرب جديدة ضد العراق دون أن يستمع إليهم أحد. بعدها أمضوا فترتي ولاية كلينتون في نوع من الثورة المتأججة، فلم يكن أي شيء يعجبهم في مسيرة رجل استطاع رغم ذلك أن يدفع حزبه نحو الوسط وأن يقرّب محازبيه من الأوساط الصناعية والمالية، مما أوشك أن يزرع اليأس في أوساط مؤيديه. وحتى عسكرة السياسة الخارجية التي مارسها خلال ولايته الثانية، ودعمه للديمقراطية العالمية، وتزايد تدخله المدروس عبر العالم، كل ذلك لم يحصل على أي رضى منهم. كان المحافظون الجدد يضعون كل آمالهم في المناورات القضائية الموجهة ضد الرئيس، خاصة في قضية مونيكا ليونيسكي، حتى أن الكثيرين منهم انضموا إلى مجلة ذا أمير كان سبكتاتور التي يرأسها ر.إيميت تايرل، الريغانية المتحمسة سابقاً والتي تحولت إلى مجلة فضائح ثم أصبحت متخصصة بالتعبئة ضد كلينتون وزوجته. في الوقت نفسه كان آخرون، مثل ريتشارد بيرل ودوغلاس فايث المتمتع بحمايته الدائمة، يمدون كل أيادي العون إلى «حبيبهم» الإسرائيلي بيبي نتانياهو الذي كان يسحرهم بقوميته الفظة والهجومية. وكانوا يشجعونه على رفض مبادئ مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو التي كانت حكومتهم تعمل بعناء شديد على تنفيذها. كان المستند الذي وجهوه إليه: (القطيعة الناصعة) استراتيجيا جديدة لضمان أمن مملكة إسرائيل، بمثابة قطيعة كاملة مع إرث إسحق رابين، ومع مسيرة السلام، ومع اشتراكية الكيبوتزات. وكان النص ذاته يدعو أيضاً إلى إزاحة صدام حسين بالقوة

وإلى إحلال حكم ملكي هاشمي مكانه.

رغم ذلك، بدا تجمع المحافظين الجدد وكأنه يتفتت أمام شعبية كليتون التي زاد منها عقد من النمو الاقتصادي وفشل المسيرة الطويلة لمحاولة اخراجه قضائياً من سدة الرئاسة. واحد منهم، جون بولتون (1997-1998)، أعلن الشكوى من التناقضات التي كانت تعصف بهم: «لقد أصبح البعض منا انعزاليين، وآخرون ويلسونيين، وآخرون مثلي يرون أن عالم اليوم لا يقل خطورة عن عالم الأمس». كما توصل بطركهم ذاته، إيرفنغ كريستول (1995)، إلى الاعتقاد بأن المحافظين الجدد قد نجحوا في الذوبان التام ضمن التيار المحافظ التقليدي في أميركا، وبالتالي في اختفاء «نزعتهم المتميزة». أما جوديث (1995)، فلقد كان حاسماً إذ رآهم منقسمين حول البوسنة، وحول هايتي والعديد من المسائل الدولية الأخرى، لدرجة أنهم لم يعودوا أكثر من أشخاص منعزلين، أكثر من «بقايا».

كان جوديث يومها مدير نيوريبيوبليك الواسعة التأثير، لكنه أخطأ تماماً في توقعاته. «كان بيرل وولفوفيتز ووسلي جميعاً من أتباع البرت وولستيتر وبقوا أصدقاء وجيراناً في ضاحية شيفي تشايس» (بالقرب من واشنطن) (درو، 2003). وعلى صعيد أوسع، كان أعضاء الجماعة قد أقاموا علاقات حميمة فيما بينهم، وكانوا يتواجدون في هذا الفرع أو ذاك من «مراكز التفكير» أو جماعات الضغط أوهيئات التحرير. وهكذا كان انتصار بوش الابن عام 2000 انتصاراً لهم أيضاً، فعادوا بقوة إلى الساحة. كانت عودتهم مطبوعة بنوع من اختيار واحد منهم كرئيس جديد: إن بوش يقاسمهم الإيمان بعدم إمكانية هزيمة أميركا، وأيضاً بمواقفها الصائبة بصورة تلقائية. ينتج عن ذلك أنه لا يمكن الحد من إمكانية التدخل في العالم إلا بإرادة الأميركيين أنفسهم: لقد تم توجيه أقسى اللوم إلى بوش الأب بسبب اهتمامه بشؤون أصدقائه العرب وتفهمه لوضع غورباتشوف، وإلى كليتون لكونه كان شديد المراعاة لحلفائه الأوروبيين وللأمم المتحدة؛ أما بوش الابن فإنه لا يصغي إلا لله، أو في حالة الضرورة لزمرة المحافظين الجدد التي تضمن حمايتها ونشر طروحاتها من وجود نائب الرئيس، ديك تشيني الذي آمن بمقولاتها منذ أكثر من عشر سنوات.

ما يريدونه من بوش الابن (إضافة إلى تواطئه الذي يفسره البعض بنوع من عقدة قتل الأب الأوديبية) هو أن يكمل طريق ريغان وليس طريق أبيه الحقيقي؛ وهم ينجحون في ذلك إلى درجة كبرى. فهناك رائحة ديماغوجية تفوح من تحويلهم مصطلح «إمبراطورية

الشر» الريغاني إلى «محور الشر» البوشي. ولقد كان ذلك هدفاً سهل التحقيق في العراق لإقصاء صدام حسين الذي وضعوه نصب أعينهم منذ فترة طويلة، علماً بأن العديد منهم كانوا قد وقعوا منذ عام 1998 عريضة مرفوعة إلى الرئيس كلينتون لتطلب منه ذلك بالتحديد. ولكن ريغانيتهم الجديدة تذهب في طموحاتها إلى ابعد من ذلك: فهي تهدف إلى أن تقيم مع العالم الإسلامي ما تؤمن بأن ريغان قد فعله مع الكتلة الشرقية: استخدام التفوق العسكري الأميركي، سواء بالتهديد أو بوضعه موضع الفعل، لتحويل العالم الممتد «من مراكش إلى بنغلادش» حسب التعبير المستخدم، نحو اتجاه يتناسب مع القيم الأميركية.وما حربا أفغانستان والعراق، أو الضغوطات على مصر والجزيرة العربية وأندونيسيا، والتهديدات ضد سوريا وإيران، سوى ملامح من تلك الرؤية التي سنرى، على امتداد هذا الكتاب، أبعادها ونتائجها.

من ليون تروتسكي إلى ليو شتراوس

تولدت عن تأثيرهم على الأقل نظريتان عن المؤامرة لا تلغي واحدتهما الأخرى. تنطلق الأولى من كون عدد منهم قد غيروا انتماءهم فانتقلوا من الحزب الديمقراطي إلى المعسكر الجمهوري، وكون عدد من زعمائهم قد انتقلوا من أقصى اليسار الإيديولوجي إلى أقصى اليمين، مثيرين الذعر في أوساط المحافظين التقليديين. كتب واحد من هؤلاء، جوستين ريموندو («ثقافة القوة»، antiwar.com، 14 تموز 2004): «يشكل المحافظون الجدد عصابة حقيقية [...] إن بول وولفوفيتز هو أكبر تروتسكي، ليس في عصرنا فقط، بل في كل العصور، حتى أكثر من تروتسكي نفسه». ولقد انتشرت نفس الأطروحة في أوساط الانتليجنسيا: بعد أن قام ماكس شاختمان (توفي عام 1971) بإدارة مجموعة تروتسكية معادية للسوفيات بضراوة، أصبح أحد معاوني احد ابرز مجموعة «صقور» الحرب الباردة، السناتور هنري (سكوب) جاكسون. من صفوف هذه الفئة التروتسكية (الديمقراطيون الاشتراكيون في الولايات المتحدة الأميركية) سيظهر عدد من الشخصيات العامة مثل ماكس كامبلمان (الذي ترأس الحزب الديمقراطي وسهل انزلاقه إلى اليمين)، وجيمس وولسي (مدير السي آي إي)، وإليوت أبرامز وجوشوا موراشفيك وبول وولفوفيتز وعدد من الآخرين. وتم تأكيد التأثير التروتسكي بصورة أوضح من قبل جوديس (1995): «في

سنوات 1970 كان التيار السائد في أوساط المحافظين الجدد مزيجاً من الهجومية الجغراسية على طريقة نيتزه [معارض مبكر لسياسة الانفراج مع موسكو ومؤسس «لجنة الخطر الداهم» الذي اتهم بأنه «تهاوى» لصالح تسوية مع الاتحاد السوفياتي قبل وقت قصير جداً من انفجار هذا الأخير] ومن شكل معكوس للتروتسكية أو للاشتراكية الدولية». قد يكون غلايزر ووولفوفيتز ووولستيتر وموراشفيك وغيرهم قد احتفظوا من أصولهم التروتسكية بـ«عالمية لا تقل هجومية عن حرب صليبية»، وبرغبة جامحة في تصدير الديمقراطية مندفعة مثل الالتزام التروتسكي بتصدير الثورة الاشراكية، بدل العمل على بنائها في بلد واحد مثلما فعل ستالين،وأخيراً بـ«فكر رؤيوي أسود» لا يقيم أي تمييز بين النظرية والتطبيق.

يتمثل الوجه الثاني لتواطئهم المفترض بكون غالبيتهم تنتمي إلى الطائفة اليهودية، وبأن عدداً منهم كانوا تلاميذ ليوشتراوس،والبعض منهم يمضي قسماً من كل سنة في إسرائيل حيث هاجر بعض أفراد عائلاتهم. وهم يشعرون بأنهم قريبون من الليكود الذي يتبنون معظم طروحاته، هذا إن لم يحضّروها بأنفسهم، وهذا ما يدفع خصومهم إلى وصف هذه الحركة بأنها الوجه الآخر لـ«اللوبي الإسرائيلي» الشهير. سوف نتحدث عن هذا الأمر في الفصل السابع من هذا الكتاب، ولكننا نسجل هنا أن ليوشتراوس (1899-1973) يلعب دوراً متميزاً في تكوينهم الفكري. لقد رأت فيه نيويورك تايمز (29 كانون الثاني 1995) الملهم الأول لانتصار اليمين الجمهوري عام 1994، كما جعلت منه مجلة تايم (17 حزيران 1996) واحداً من المفكرين الأقوى تأثيراً في أميركا؛ واعتبر غوردون وود (*NYRB*، شباط 1988) أنه قد مارس التأثير الشخصي الأوضح على الأوساط الجامعية الأميركية في القرن العشرين، مع أن أفكاره ليست سهلة المنال (لأنه كان يسعى عن عمد إلى «إحاطة نفسه بالغموض والباطنية، ولأن تلاميذه قد تعاملوا مع كتاباته كنصوص مقدسة وليس كمادة تحليل نقدي»، حسب قول شاديا دروري التي هي أحد أعمق العارفين به). والواقع أن شتراوس كان يعتبر أن مساهمته الأساسية في دراسة ابن ميمون والفارابي هي اكتشافه معنى أخفي عمداً في تعاليمهما: فكل منهما كان يقول بإمكانية جمعه بين الوحي والفلسفة، ولكن تناقضاتهما المتكررة، وخاصة صمتهما المتعاقب، قد تدل على معنى باطني مضمر في أعمالهما التي يعترفان فيها، ولكن بعين شديدة التيقظ، بعدم إمكانية تطابق القاموسين (ليلا، 2004).

تقول درووري بشيء من المبالغة أن «شتراوس قد أعطى تيار المحافظين الجدد الأميركيين ملامحه المميزة: ولعه بالأزمات، بغضه لليبيرالية، رفضه التعددية، خوفه من العدمية، تركيزه على القومية، شعبويته، ازدواجيته، تدينه، من بين أمور أخرى». إذا كان من اختصاص آخرين تحديد مبلغ الدين الفلسفي الذي استدانه شتراوس من هايدغر أو كارل شميت (اللذين اتهما بالتعامل مع النازية، مع نقدهما الجارح للحداثة والليبيرالية؛ يراجع بخصوص هذا التأثير الملتبس: تانغاي، 2004؛ ليلا، 1997 و2004)، فلا يمكن إغفال التأثير السياسي للرجل الذي يسود الاعتقاد بأنه ملهم اليمين الأميركي الجمهوري الجديد قبل أن ينتخب بوش الابن. ولا يمارس تأثير شتراوس عبر أعماله، كما في حالة المفكرين الآخرين، بقدر ما يتم بالتأويلات السياسية المنطقية أو اللامنطقية التي يقدمها أتباعه. والغريب أنه لم يكن لمؤرخ الأفكار هذا تلاميذ من بين المؤرخين أو الفلاسفة بقدر ما كان له بين علماء السياسة الذين أصبح أغلبهم رجال سياسة، والذين يميلون إلى اعتبار «انه لا يشبه الفيلسوف سقراط بل النبي موسى (ليلا، 2004).

تتساءل درووري (ص3): «كيف يمكن ليهودي ألماني مغمور، متخصص بالتوراة، ومؤرخ أفكار، ومعجب بأفلاطون وابن ميمون والفارابي، أن يصبح الملهم الأول لليمين الجمهوري؟» مثل الكثيرين من اللاجئين الألمان الآخرين (أدورنو مثلاً) يبدو أن شتراوس قد حمل معه إلى أميركا نقده البالغ القسوة لجمهورية فايمار التي يأخذ عليها سلبيتها غير المبررة تجاه صعود الحركة الهتلرية. ولقد وجد ذلك التراخي أمام الشر في أميركا التي تنتج فيها النزعتان الإنسانوية والنسوية بصورة طبيعية جواً من التدهور الاخلاقي المتعارض مع القومية ومع الدين خاصة. ولا يرى شتراوس في الهولوكوست (المحرقة) انحرافاً للحضارة الأوروبية، بل نتيجة متوقعة للحداثة قام فيها العقل المبتعد عن الأخلاق الدينية بدفع أوروبا نحو البربرية. ينطلق من ذلك ليدعو كل مجتمع إلى اعتماد سلّم قيم (ويكون مثالياً إذا اتبع ديناً واحداً) على الدولة أن تقوم بخدمته، وليدعو أميركا إلى التفريق بين الليبيرالية (المكروهة) والديمقراطية (المحبوبة). ويجب أن تتم هذه الحركة عبر بروز نخبة ثقافية واثقة من نفسها تشكل نوعاً من أرستقراطية فكرية لا تكون مجبرة على قول كل شيء لعامة الناس، ولا على تفسير كل شيء لهم: من خلال «مظهر دنيوي للروحانية اليهودية» (درووري، ص 59)، يقترح شتراوس «على من يعلمون» ألا ينقلوا كل الحقيقة للآخرين،

فالحقيقة ليست مصدر تحرر، إذ يمكنها تعكير وضع الإنسان العادي ودفعه نحو التمرد أو العصيان.

خلال عشرين سنة تدريس في جامعة شيكاغو، بقي شتراوس يظهر «بهيئة حاخام من القرون الوسطى» (درروري، ص33)؛ جذبته الصهيونية أول الأمر ولكنه أكد فيما بعد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل للمسألة اليهودية، حتى على الطريقة الصهيونية لكونه يؤمن أساساً بوجود خلاف غير قابل للحل بين «عصر الأنوار» و«الوحي الديني»، خلاف تحاول النسبوية التاريخية تصوير عدم وجوده بسبب عجزها عن إيجاد حل له. وهو يخشى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها (يرى فيه نوعاً من تغيير الإنسان لدينه في الخفاء)، ويرفض العلمنة لأنها عندما تستبعد الدين عن الميدان العام تحرم المجتمع من مظهر ديني عام هو ضروري له، كما يرفض الصهيونية في نهاية المطاف لأنها عندما تطرح على اليهود قومية شبيهة بما لدى الآخرين تصبح شكلاً آخر للاندماج. ولكن المفارقة تكمن في كون شتراوس قومياً يهودياً متطرفاً، دون أن يكون صهيونياً.

إذا كان فكر شتراوس قد درس بشكل أكثر جدية في أوروبا، فإن هالته كأستاذ هي التي تسود في أميركا حيث اكتشف التيار المحافظ عداءه الشرس للشيوعية وارتيابه في مسيرة التقدم. في البداية بقي أنصاره ملازمين الميدان الفلسفي ليقترحوا السير على خطاه في قراءة متجددة للأعمال الفلسفة الكلاسيكية. ولكن ابتداء من 1968، أصبحت أفكاره محصورة في توجه ديني تبشيري «يبدأ وينتهي مع السياسة» (ليلا، 2004) ويقيم غزلاً مكشوفاً مع شعبوية يمينية. كما قام عدد من مؤيديه بتوسيع آرائه في ميادين مختلفة. كان كتاب ألان بلوم الشهير، إقفال العقل الأميركي، الذي كان يطالع كل زائر لأميركا في التسعينات، يعترف بما يدين به لشتراوس في نقده الشرس لسيطرة الأفكار الليبيرالية والمتعددة الثقافات والنسوية على الجامعات الأميركية، فعندما لا تقيم الليبيرالية أي تراتب بين الأفكار والثقافات تؤدي بصورة طبيعية إلى النسبوية وفي النهاية إلى العدمية التي تنسف ركائز المجتمع الأميركي. كما استمد منه ويلمور كيندل نوعاً من الشعبوية المعادية لليبيرالية والشخصانية والمشوبة بالحنين إلى سنوات الولايات المتحدة الاولى بقيمها الريفية المحافظة. ومارس هاري جافا في دراسته لتاريخ اميركا الدستوري نفس الرفض لليبيرالية مقترحاً العودة إلى الأهمية المطلقة لـ«مقاصد الآباء المؤسسين» بدلاً من اعتبار الدستور وثيقة دائمة التطور. وهناك

آخرون استوحوا أفكاره، مثل نايثن غلايزر (مع بعض التحفظات)، جيمس ك. ويلسون، وسايمور مارتن ليبسيت، أو بشكل جزئي، مثل صمويل هنتنغتون. ولكننا سنركز اهتمامنا على العاملين في الميدان العام الذين دخلوا السياسة من بابها الواسع، حتى وإن كان ليلا (2004) الذي هو أحد أفضل العارفين بهذا المفكر الغامض يرى بأنه «من المخجل جداً أن يكون إرث شتراوس الفكري الغني قد تناثر بفعل قصر نظر بعض مؤيديه المعلنين وريفيتهم وطموحاتهم».

بخصوص هؤلاء الأخيرين، هناك ملاحظتان يجب تقديمهما. ترتبط الأولى بالمدة: إذا كان أوائل المحافظين الجدد، من أمثال إيرفنغ كريستول وبول وولفوفيتز، مطبوعين بشدة بتروتسكية شبابهم أو بتعرفهم إلى شتراوس، فتلك لم تكن حال أبنائهم أو أصهارهم، ولا مجمل الجيل الجديد من المحافظين الجدد الذي لم تتلق غالبيته تربية فلسفية تذكر، ولا عاشت مراهقة ذات تجربة يسارية، ولا قرأت «المعلّم» أو شرحت أعماله. (تلك هي، من بين أخريات، أطروحة هالبر وكلارك، الريغانيين التقليديين اللذين بقيا معجبين بـ«الشيوخ» ومنتقدين بشدة لـ«الشباب» من المحافظين الجدد الذين يتهمانهم بأنهم مغامرون وجاهلون). والملاحظة الثانية تختص بخياراتهم في ميدان السياسة الخارجية، إذ أنه من الصعب أن تستخلص من شتراوس، بصورة مباشرة، أفكار معبرة وواضحة، وهو ما يندر أكثر في مجال السياسة. وكما يكتب بحق اثنان من أتباعه الأشد وفاء (لانزنروكريستول، 2003)، «لم يكن تأثير شتراوس الفعلي يكمن بصورة عامة في عبارات تفكير جاهز أو ممنهج، بل في نوع من التمهيد للتفكير بالسياسة، وفي إعادة مصطلحات مثل «الاستبداد» أو «تغيير الأنظمة» (التي لن يكف بوش عن استخدامها) إلى ميدان السياسة».

على الصعيد الستراتيجي، قد يكون أكثر جدوى تبين تقارب آخر، وعلى خط مباشر، مع بول نيتزه، المذكور سابقاً، وخاصة مع ألبرت وولستيتر. هذا الأخير، الذي كان أستاذاً في جامعة شيكاغو وتروتسكياً سابقاً وزميلاً لشتراوس عرف بميله إلى تضخيم التهديد السوفياتي أو دعواته إلى توقع استخدام الأسلحة النووية ليس فقط كمجرد أداة ردع، كان مع فرد إيكلي من المحضرين الأساسيين لوثيقة الردع الانتقائي (*Discriminate Deterrence*) (ذا كوميشن، 1988) التي أثارت ضجة كبرى في ذلك الوقت بأفكارها البالغة الجرأة عن السلاح النووي وتغيير حلف شمال الأطلسي وضرورة جعل القوى

المسلحة الأميركية أسرع حركة، إضافة إلى مقترحات أخرى ما زال صداها يتردد في نصوص المحافظين الجدد الحديثة أو في سياسة البنتاغون، وخاصة في برنامج القنابل الذرية الصغرى للاستعمال التكتيكي الذي أطلق عام 2002 وتم التخلي عنه في 2004، ثم عاد إليه رامسفيلد وورلفوفيتز في 2005. ولقد أشرف وولستيتر على أطروحة بول وولفوفيتز للدكتوراه، كما رعى صعود ريتشارد بيرل وجيمس وولسي في بداياتهما. ويعترف هذا الأخير بسر في مقابلة مع إليزابث درو (2003): «أحد المفاتيح لمعرفة كيف نفكر أنا وريتشارد وبول، هو ألبرت؛ لقد كان له تأثير بالغ علينا». إنه هو الذي أوحى إليهم،بين أشياء أخرى، بالذهاب إلى الحد الأقصى ضد الاتحاد السوفياتي، وبمعارضة معاهدة سحب الصواريخ النووية التي أقنعوا بوش الابن برفضها. (وفي نهاية 2005، كان ولسي ما زال يردد شعارات خرقاء مثل: «حزب البعث شكل من اشكال الهتلرية» او «الارهاب صنفان: سني وشيعي»).

في سبيل الامبراطورية، من الأب إلى الابن

خلال فترة طويلة، كان إيرفنغ كريستول أوسع المحافظين الجدد شهرة (والمعروف بأنه هو من أطلق عليهم تسميتهم الأصلية)، سواء بتبنيه المبكر للمشروع الإمبراطوري أو بهجوماته اللاهبة على استقالة المثقفين؛ فلقد كان موقف هؤلاء، المتصاعد النقد لحرب فييتنام، يثير غضبه: «إن مثقفينا يتجهون نحو مجابهة مع السلطة الأميركية [...] وكأن لهم مصلحة في وقف تقدم كل سياسة إمبراطورية متماسكة ومسؤولة [...] ولكن لكي تضمن أي سياسة إمبراطورية نجاحها، فهي تحتاج إلى مرشد فكري وأخلاقي [...] والأنتلجنسيا بمجملها تعودت الابتعاد عن السلطة القائمة فلم تعد تملك أي إحساس بهذا النوع من المسؤولية. وهي لا تعرف سوى الانتقاد والسخرية والتحقير» (كريستول، 1967). يحدد هذا الاقتباس الصفتين اللتين تميزان المحافظية الجديدة في أميركا: نوع من الاعتراف بدور الأفكار، رغم استلاب الانتليجنسيا (كتب بعد ذلك: «لم تستطع أية أمة حديثة أن تصوغ سياسة خارجية مقبولة من مثقفيها» [يذكره بولتون، 1997-1998])، وطموحها إلى تقديم نفسها كحاملة إيديولوجيا المشروع الإمبراطوري الأميركي، على الرغم من عدم اكتراث الإمبراطوريين أنفسهم بالأفكار. وهو لا يتردد في تقديم نفسه كعراب المحافظين الجدد الذين يصفهم «بأنهم يمثلون نزوعاً وليس حركة».

ويعود إلى إيرفنغ كريستول أيضاً تعريف المحافظية الجديدة كشكل من المحافظية المتحررة من الحنين إلى الماضي وإلى احترام التقاليد (ولكنه وجه النصيحة إلى جميع الأديان «بألا تخضع لروح الحداثة»، كما يحمل هو نفسه الكثير من الحنين إلى عادات الماضي وتقاليده). وهذا ما يتيح له التأكيد بأن على اليهودي (ولد من عائلة يهودية متزمتة في بروكلين) ألا يشعر بالراحة في سلّم القيم البورجوازي، ولكن أن يتعايش معه. هذا ما يدفع ذلك الملحد السابق إلى أن يلوم «الآباء المؤسسين» على استثنائهم الدين من الميدان العام. وهذا الماركسي القديم سيصبح أيضاً مدافعاً حماسياً عن الشركات الكبرى، وسينحاز إلى الرأسمالية في وجه السياسيين المحترفين. وبعد أن كان عضواً في الجماعة التروتسكية (حيث تعرف إلى زوجته)، سيتحول إلى قومي متعصب يعرّف القومية الأميركية بتعابير إمبراطورية صريحة. وكما كان قد أدهش الليبيراليين عندما أبدى عام 1952 تفهماً لجو ماركارثي، قائد الحملة الواسعة ضد الشيوعية، لم يتردد في أن يكون مدير إنكاونتر، المجلة المدعومة من وكالة المخابرات المركزية، ليقف في وجه شغف مثقفي ما بعد الحرب الأوروبيين بالشيوعية. ولكونه سابقاً على أتباعه، وقف إلى جانب نيكسون منذ عام 1972، بينما ستنتظر غالبية الآخرين مجيء ريغان عام 1980 ليغادروا الحزب الديمقراطي جماعات نحو منافسه الجمهوري. ولم تمنعه قوميته من الأسف لكون الجامعات الأميركية التي تسودها المساواة، إن لم يكن الشعبوية، لم تعرف، كما فعلت روما بالميراث الهليني، كيف تتمثل «الثقافة العليا» الأوروبية بطريقة تكون دائمة.

عام 1978، استقر كريستول في واشنطن حيث انضم إلى مؤسسة اميركان انتربرايز التي لم تلبث أن تحولت، تحت تأثيره، عن التوجه الجمهورية التقليدي لمؤسسها وليام بارودي لتعتنق المحافظية الجديدة ثم لتصبح معقلها الأول؛ كما استلم إدارة ذا ناشيونال إنترست، تلك المجلة الفصلية التي لم تزل قراءتها مغوية. أصبح بذلك صوتاً مسموعاً في السياسة الخارجية عندما كانت الحرب الباردة تضع أوزارها. وأصبح على الفور (كريستول، 1990) مهندس وضع جديد تجاوز فيه العالميين، الحاليين والسابقين، والانعزاليين، سواء كانوا من اليمين أو اليسار، نحو نوع من تقديس «المصلحة القومية» التي بدت مساحة تعايش غير متجانس بين «القوميين» المتشددين، مثل كيسنجر وبريجنسكي وهنتنغتون، وجماعة المحافظين الجدد الآتية في غالبيتها من انتماء جمهوري ريغاني كان قد أهملهم زمناً

طويلاً، أي أشخاص من أمثال كيركباتريك ووولفوفيتز وكريستول ذاته. وبقي هذا التفاهم المرحلي بين تيار القوميين المتشددين وتيار المحافظين الجدد قائماً حتى منتصف سنة 2005، حيث انفرط عقد من التقوا داخل مجلس تحرير ناشيونال انترست، فسيطر النكسونيون على هذه المجلة واسس المنشقون (ومن بينهم برجنسكي وغارفينكل) مجلة منافسة هي اميركان انترست.

إن أكثر ما يخشاه المحافظون الجدد هي التهجمات ضد القومية الصادرة عن العولميين والليبيراليين؛ «إن أولئك الذين يصورون القومية كرحلة صيد خاصة بطغاة يقيمون خارج التاريخ يغامرون بنتائج سيئة على الأمن القومي الأميركي». هذا ما يحذر منه لورانس كابلن. ومع جرترود هيملفارب (1993)، زوجة إيرفنغ كريستول («النصف الأكثر اكاديمية بين الزوجين» كما يقول درابر، 1995) ووالدة وليام كريستول، والتي نشرت، في الثانية والثمانين من عمرها، نقدها الأساسي للحداثة - نقد تنهيه بصورة غريبة بمديح غير مسبوق لرئاسة بوش الابن - نجد أنفسنا أمام هجوم ساحق، ليس فقط ضد أمثال بينيديكت أندرسون وإريك هوبسباوم وتيودور زلدين الذين تجرأوا على تفكيك القومية أوالتنبؤ بنهايتها القريبة، ولكن بصورة أكثر جذرية ضد فلسفة عصر الأنوار التي هي «منبع ذلك الخيال الليبيرالي الذي لا يستطيع تحمل القومية لأنها منيرة وعقلانية وتقدمية، ولأنها تشكل في نهاية المطاف الرؤية الأكثر انفتاحاً عن العالم». ولا تخفي هيملفارب احتقارها «لتفاهة العولميين وللجهود الهادفة إلى استبدال القوميات التاريخية والعضوية باتحاد أوروبي اصطناعي وبيروقراطي»، أخطر ما فيه أنه متجاوز للقوميات. من هنا تصدر نيتها المعلنة بإعادة تعريف «الأنوار» عملاً على إعطاء الأفضلية فيها للنسخة الإنكليزية (بورك) المطبوعة بـ«الفضائل الاجتماعية المتمثلة بالرحمة والتدين»، بعد أن تنتزعها من النسخة الفرنسية (فولتير وروسو) التي لا تمثل بنظرها سوى شطحات توهمية ونخبوية مطبوعة بالإلحاد قبل أي شيء آخر.

هناك ملهم آخر لهذه الجماعة،نورمان بودوريتز (الذي منحه بوش الابن أرفع وسام أميركي عام 2004)، كان معادياً للانفراج مع الاتحاد السوفياتي حتى قبل أن يستلم زمام الأمور في مجلة كومانتري. وهو معاد لكيسنجر الذي وضع نظريات تلك السياسة وطبقها. حتى أن ريغان نفسه لا يحظى بمحبته: فهو يتهمه بأنه لم يشأ، خلال ولايته الأولى، العمل

على إخراج البلد من منطق الانفراج وجعله يعتمد سياسة احتواء نشطة بل صدامية التي كان من شأنها تشجيع قوى التفكيك على العمل بفاعلية أكبر داخل الاتحاد السوفياتي (بودوريتز، 1984). عندما يحدد المحافظون الجدد عدواً فإنهم لا يقبلون أي تسوية معه، سواء باسم الواقعية أو باسم الصبر. وهم مسكونون بذكريات الحرب العالمية الثانية لدرجة أنهم يرون في كل مكان هتلراً يجب القضاء عليه. فالمؤرخ الإنكليزي الكبير، إ.ه.كار، الذي حاول إيجاد مبررات لتسوية ميونيخ (سنة 1938 بين هتلر وشامبرلين)، هو عدوهم بالتأكيد (هيملفارب، 1993؛ إيمونز، 2000)، تماماً مثل تلميذه أ.ج.ب. تايلور (هيملفارب، 1994) الذي يتهمونه بجهل الأفكار التي تقود البشر وبتجنب كل تساؤل عن مسؤولية البشر الأخلاقية. كما أنهم لا يحبون جورج كينان المؤرخ الذي يرون فيه صديقاً لتايلور و«واقعياً» غير قابل للشفاء، ولا يطيقونه كمحلل فيتهمونه بـ«خيانة» نظريته الخاصة عن احتواء الاتحاد السوفياتي. من جهة أخرى، يبدو إدموند بورك مثالهم النموذجي لكونه قد أدان الثورة الفرنسية مثلما ناضلوا هم ضد الثورة البولشفية (بولتون 1997-1998). وهم بالطبع يطلقون بسهولة تسمية «ميونيخي» على كل من يدعو إلى التعقل خلال الأزمات العالمية المعقدة. أما كومانتري، فإن مواقفها قد تصلبت كثيراً منذ نهاية سنوات 1970؛ توقفت عند ذلك عن كونها المجلة النخبوية لليهود الأميركيين والمنفتحة على كل توجهاتهم، لكي تصبح أداة بين أيدي أعتى «صقور» الحرب الباردة (مما دفعني أن أكتب، عام 1983، مقالة طويلة عن معنى ذلك التحول الجذري في مجلة المستقبل العربي). ومع ذلك، علينا الاعتراف بأن كومانتري ما زالت إلى اليوم تقدم صفحات أدبية وموسيقية تقرأ بمتعة. أما محافظيتها الاجتماعية، وتحليلاتها الستراتيجية المنحازة، وخاصة اهتمامها السطحي عادة والمعادي بصورة جذرية لكل ما يخص العرب والمسلمين، فقد أصبحت مكشوفة إلى درجة الملل.

داخل إدارة جورج دبليو بوش، تعتمد حركة المحافظين الجدد التي يغذيها أولئك الإيديولوجيون المكثرون، مرشداً حامياً هو نائب الرئيس ديك تشيني، ومدبراً عاماً هو بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع السابق. يلاحظ جيمس فالوز (أتلانتيك، مارس، 2002) أن «تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز يشكلون فريقاً متكاملاً»، وهذا ما يؤكده كثيرون غيره (وودوارد، 2002 و2004). ولكن وولفوفيتز الذي يعتبر مفكر الجماعة الأهم هو قليل

الكلام لكونه يفضل الانكباب على العمل (وهو يجسد شخصية فيل غورمان البطل الذي ينتظره مصير وطني لامع في رواية «افلستاين الرمزية التي كتبها روائيهم المفضل سول بيلو، الحائز على جائزة نوبل للأدب). ومع ذلك فهو رجل طيب المعشر، ذكي، بسيط، مهذب، ولكنه سجين تصوراته الخاصة ويبدو غير قادر على الخروج منها أمام أحد لا يشاركه آراءه. كان منذ اللحظة الأولى مؤيداً للاحادية القطبية كما كان، تحت حماية تشيني الذي كان يومها وزيراً للدفاع، أهم المشاركين في كتابة «مسودة» 1992 التي تم تجميدها على الفور (دون التخلي عنها) عندما تسرب مضمونها إلى الصحافة نتيجة ما سمّي «غلطة وولفوفيتز». مع انتخاب كليتنون، انسحب من السياسة إلى العمل الجامعي حتى 2001 حيث عاد ليصبح الرجل الثاني في وزارة الدفاع وواحداً ممن يصغي لهم الرئيس. وفي ربيع 2005 أصبح رئيس البنك الدولي بترشيح من بوش.

رغم الإشكالات التي تسببت بها «غلطته»، يبقى وولفوفيتز أقرب المقربين من أفكار ليو شتراوس، على الأقل في نقطة محددة: عدم التسرع في الإعلان بالصوت العالي عن قناعات عميقة لا يمكن للجمهور أن يفهمها ويجب ألا يطلع عليها؛ وهذا ما يمثل تناقضاً كبيراً لدى العامل بحماس على نشر الديمقراطية في جميع أقطار العالم. عندما يتحدث أو يكتب، يبدو أنيقاً ومعتدلاً ومتواضعاً، ولكن جميع التقارير التي تتحدث عن مواقفه في مناقشات الحكومة الداخلية تعطي صورة مختلفة تماماً عنه، صورة رجل مأخوذ بالقوة العسكرية، قليل الاهتمام بالوقائع، وتتحكم به أفكار تبسيطية وغير واقعية (يراجع بخصوص ذلك، وودوارد، 2002 و2004؛ كلارك، 2004). لم أكن الوحيد الذي أحس بهذا التناقض في مكتبه الكبير في البنتاغون؛ فلقد توصل بيتر بوير (النيويوركر، أول تشرين الثاني 2004) إلى نفس التصور، مع أنه يقدم عنه صورة زاهية: «على الرغم من تسليم الجميع بذكائه وبسلوكه الرصين النابع من أصوله الجامعية، كان داعماً على الدوام لمواقف الصقور البالغة العدائية». قبل ثلاثة أعوام من حرب العراق، كتب بكل وضوح أن مثالي اليابان وألمانيا لم يعودا فاعلين لإعطاء دروس معاصرة (2000)، ولكنه نصح رجاله بقراءة كتب عن هذين البلدين قبل الذهاب إلى العراق، كما أنه قدم صورة مقارنة خلال زيارة قام بها إلى بولونيا عام 2004 (بوير). وهو لا يكف عن إعلان تفاؤله الكبير بالطبيعة البشرية وبحظوظ الديمقراطية، ثم لا يلبث أن يبدو بالغ القلق حيال المخاطر التي تهدد أميركا. كما يعتبر

إقامة التحالفات هدفاً أساسياً، ولكنه عندما يحلل طول أناة بوش الأب في تشكيل تحالف 1990 لتحرير الكويت، يتوصل إلى أن «تصميمه الشخصي كان أهم بكثير من محادثاته مع حكام العالم الآخرين» (1994). أما عن تدخل أميركا في العالم، فإنه لا يعارض وجود حلفاء، ولكنه يكتب في نفس الوقت: «على من يرفضون دعمنا أن يندموا على موقفهم حتى نهاية حياتهم» (2000). وهو يرى أن الديمقراطية بحاجة إلى قوى داخلية لكي تقوم (2000)، ولكنه يصر على أن هذه العوامل متوافرة في العراق رغم عدم تواجدها. بعد ثمانية عشر شهراً من بداية الحرب، قال لجندي جريح: «إن 98 % من العراقيين يحبون الجيش الأميركي» (بوير، نفس المرجع)، وهذا ما قد يوصف بالمبالغة الكبرى، في حالة التساهل. وهو يؤمن بمقولة باول عن «القوة الحاسمة» (راجع الفصل الثالث)، ولكنه لم يتوقف عن انتقاد قائلها وعن العمل لإبعاده عن الحكومة.

يصب منهجه مباشرة في الحرب الوقائية. فهو ينطلق من مسلّمة بسيطة ولكنها مرعبة عند التحليل: «لا يجدر تقييم الحروب اعتماداً على ما تحققه بقدر ما تتيح تجنبه» (1994). انطلاقاً من ذلك، يجب التزام اليقظة والقضاء على كل تهديد محتمل في مهده. من هنا كان مبعث فخره بأنه هو من كتب «مسودة» 1992 (2000)، مع أن ذلك النص كان يؤكد بوضوح (شوارتز، 1994-1995) أن «مجرد وجود أطراف مستقلين (وليسوا بالضرورة معادين) هو أمر غير مقبول من الولايات المتحدة، لن ذلك سيشكل تحدياً للهيمنة الأميركية التي هي الركن الأساسي للاستقرار العالمي»، وتلك رؤية من نتائجها المنطقية فرض نوع من نظام الانتداب او الحماية الاميركية على مختلف الدول المتقدمة. ويعتبر وولفوفيتز أن أكبر خطأ ارتكب كان عدم ضرب ألمانيا واليابان لحظة ظهورهما كقوتين عسكريتين (1997)، ويقترح- ولكن دون أن يقوله صراحة- سلوكاً مماثلاً مع الصين قبل أن يفوت الأوان. وهو أينما نظر وجد أمثال شامبرلين في الحكومات الغربية، وأمثال هتلر بين حكام العالم الثالث (2000). فلإجبار النموذج الأول على الاصطفاف ولسحق النموذج الثاني، يجب أن تستخدم القوة بشكل مكثف؛ وهو ينتقد بوش الأب بهذا الخصوص، إن لم يكن بسبب عدم إكماله الطريق إلى بغداد، فعلى الأقل بسبب إسراعه في إنهاء حرب الكويت قبل استكمال كل نتائجها الممكنة (1994)؛ كما انتقد كلينتون لعدم استمراره وقتاً أطول في توجيه الضربات إلى الصرب قبل فتح مفاوضات دايتون (1998)، مكرراً في الحالتين بأن

الديمقراطيات تسيء التصرف عندما ترضى بانتصارات ناقصة.

ويبقى فوق كل شيء ذلك الهوس بالرئيس العراقي. إذ يرى وولفوفيتز أن «مجرد وجود صدام حسين في السلطة يمثل مشكلة» (1994)، وهو لا يقر إقامة أي نوع من العلاقات معه، كما كان يخطر أحياناً في بال كلينتون. فهو نموذج «هتلر جديد»، ويجب أن يتم التعامل معه على هذا الأساس؛ ذلك ما كان يردده على الدوام. لذلك لم يكن غريباً أن يرى يد صدام ممتدة الى كل مكان: في هجمات 1993 ضد مركز التجارة العالمي، كما في «غزوة» نيويورك سنة 2001. لقد كانت ردة فعله الأولى بعد أحداث 11 أيلول الدعوة إلى ضرب العراق فوراً. إن هذا الجامعي المأخوذ باستخدام القوة الوقائي ضد خصوم حقيقيين أو محتملين قد تبوأ ثلاث مرات مناصب في وزارة الخارجية وثلاثاً في البنتاغون وهو يجد راحته في هذا المكان الأخير. فكرهه لوزارة الخارجية معلن (1998)، وقلة احترامه لكولن باول هي مضرب المثل (وودوارد، 2002 و 2004)؛ وإذا ما وجد دبلوماسي ديمقراطي مثل ريتشارد هولبروك بعض الاحترام لديه «فذلك لأنه عرف كيف يوثق الصلة بين استخدام القوة والدبلوماسية».

نخلص من ذلك إلى أن المحافظين الجدد، على الرغم من الاختلافات الشخصية والخلافات الداخلية التي تصل أحياناً إلى حد تفريقهم، يتقاسمون نفس الإيمان بفائدة القوة العسكرية في إزاحة العدو تمهيداً للإهتمام بالمجتمعات التي تخلصت من ديكتاتورها والتي تحظى بفرصة اعتماد قيم جديدة. وهم يمثلون ما يسميه ماكدوغال (1997) «التحسينية»، «وهي دكان يحسن الأميركيون صنعاً إذا أقفلوه! هي فكرة تقول بأن الولايات المتحدة تملك القدرة والمهابة والتكنولوجيا والغنى اللازمة لتغيير أحوال أمم بكاملها». ولا يتردد هؤلاء الإيديولوجيون المطبوعون بقوة بثقافة قومية ودينية أن يصفوا بـ«الثقافوية»، بل «بالعنصرية» كل من يحاول لفت نظرهم إلى خصوصيات المجتمعات البعيدة عنهم، وإلى الحظوظ المحدودة التي تملكها دبابات الجيش الأميركي لتكون قاطرة فاعلة للديمقراطية إلى العالم. ولشدة ما هم مسكونون بضجيج مبادئهم الخاصة، فإنهم لا يفهمون أن العالم بأسره غير مستعد لمشاركتهم بها وأنه يعلن ذلك عندما تسنح له الفرصة. «إن قمة السخرية يكمن في رؤية المحافظين الجدد يتهمون بـ«الاستشراق» خبراء العالم العربي الجامعيين الذين يشيرون إلى أن دمقرطة هذه المنطقة، رغم كونها أمراً مرغوباً، يجب ألاّ تفرض بسرعة أو

بالقوة، علماً بأن إدارة الصور ووسائل الإعلام من قبل المحافظين الجدد تنم بالفعل عن مفهوم «استشراقي» حقيقي عن المجتمعات التي يبدون مصممين على تحويلها وتحسينها»، هذا ما يقوله واحد من أفضل الخبراء الأميركيين بالمنطقة (مايكل هدسون، 2004).

ولكن أليس هؤلاء المتفائلون الواثقون في قدرتهم على تغيير العالم هم في الحقيقة على تشاؤم مفرط عندما يتعلق الأمر بالطبيعة البشرية؟ بالنسبة لمن يعتبر منهم بكل سذاجة أن الإسلام هو العدو الجديد، فإنه لا يمكن إطلاق هذه المقولة دون أن يضاف إليها الكثير من التفاصيل والملطفات السياسية التي سوف تضعف بالتأكيد قوة الحشد لها. وعلى العموم، فإن من الصعب جداً تحديد هذا العدو، ومن الأصعب بالتالي توصيفه بعبارات أخلاقية أو مَرَضية (سوقي، مجنون، غير ممكن الردع، إلخ.). وكلما صعب تحديد العدو، كلما أصبح تتبع حركته أصعب وأخطر، وأصبح من المقلق أكثر عدم اليقين بوجوده، ناهيك بالكلام عن مقاصده وغاياته. انطلاقاً من ذلك، أصبح المحافظون الجدد يرون المخاطر كامنة في كل مكان، وهم يريدون اجتثاثها قبل أن تتحقق. من هنا يأتي، برأيهم على الأقل، تبرير مقولة الحرب الوقائية، وضرورة التيقظ المتواصل في كل لحظة؛ ولا يتمثل الدواء في المبادرات الدبلوماسية. كين أدلمان هو ريغاني كان مقرباً من رامسفيلد عندما كان هذا الأخير، بصفته وزيراً للدفاع عام 1982، يجوب العالم عملاً على احتواء احتجاجات الدول النامية بخصوص قانون البحار. في نهاية ولايتي ريغان، لم يعد لدى هذا الدبلوماسي سوى الاحتقار للدبلوماسية: «لا يوجد حل نهائي لمشاكل العالم. فما من مشروع سلام في الشرق الأوسط يمكن أن ينهي النزاع الذي ضرب هذه المنطقة منذ عهد يسوع المسيح [!]، وحتى ما قبل ذلك. وما من حل سياسي، أو دبلوماسي، أو حتى عسكري، يمكن أن يضع حداً للنزاع العرقي في جنوب افريقيا. وليس باستطاعة أي تصويت في الأمم المتحدة أن يضمن الحرية الفردية أو السيادة الوطنية. وليس بوسع أية مساعدة أميركية، مهما بلغ حجمها، أن تؤمن الازدهار في بلدان العالم الثالث. وما من اتفاقية رقابة على التسلح يمكن أن تؤدي إلى السلام» (أدلمان، 1988). على الرغم من كون كاتب هذه السطور سيشهد، عدداً من النجاحات الدبلوماسية التي تعارض مقولاته، والتي لعب بلده دوراً أساسياً فيها، فإنه سوف يعود إلى الظهور، ضمن فريق بوش الابن، كواحد من أشرس المتحمسين للحروب الوقائية.

إلى جانب موقفهم المعارض للنشاط الدبلوماسي، لم يتوقف المحافظون الجدد عن السخرية من إيمان كلينتون بالسوق. فهم يؤكدون أن الدول هي التي تستمر في إدارة الأسواق، وليس العكس، ويذكرونه بأنه «حتى في عصر العولمة، لا يكون منطق الاقتصاد هو منطق السياسة، وليس بالمطلق منطق الثقافة أو الانتماء الاثني» (لورانس كابلان، 1999). ويضيف الكاتب نفسه: «إن إعادة تعريف الأمن القومي، وإعادة صوغ مفاهيمه، وإعادة ابتداعه، هي مقولات رؤية مستقبلية مبسطة وفارغة»، مجيباً بذلك على تحذيرات كلينتون من ظهور تهديدات عامة مثل الايدز أو المخدرات أو تبييض الأموال. إن إيمان هؤلاء المدعي الويلسونية بالحقيقة الخالصة لموازين القوى هو أمر مدهش. كما أن الريبة التي يظهرها هذا اليمين الجذري تجاه الحقائق السياسية لاقتصاد السوق ليست أقل إدهاشاً.

ولكن هؤلاء الواعظين بالأخلاق الذين أوصلوا قضية مونيكا ليوينسكي إلى مرتبة قضية دولة، هم في الوقت ذاته نفعيون ماكرون مجردون من الرحمة. إن كينيث لاي، رئيس ومدير عام شركة إنرون الذي تسبب بإحدى أكبر فضائح التاريخ المالية، هو صديق بوش الابن الذي عينه مستشاراً لشؤون الطاقة. وجاي غارنر، عضو لجنة دراسات رسمية عن الصواريخ، هو نفسه رئيس شركة تصنع مكونات للصواريخ، وهو من نصح إسرائيل بتطوير صواريخ الباتريوت قبل أن يتم تعيينه كأول حاكم مدني للعراق المحتل (درو، 2003). وتشيني هو رئيس ومدير عام سابق لهاليبورتون، وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه الشركة قد حصدت بصورة متميزة وبغياب مطلق للشفافية (كان يدهش من تحدثت معهم من المسؤولين العراقيين الأقرب إلى الأميركيين) عدداً قياسياً من العقود المجزية في العراق (عمد نائب كاليفورنيا،واكسمان، إلى نشر تلك العقود في وسائل الإعلام، مما أجبر البنتاغون على إلغاء عدد منها). أما المعادي الشرس للسعودية (بيرل وفروم، 2004) ريتشارد بيرل (المحمي من وولستيتر، ومعاون سكوب جاكسون، وعدو الانفراج المتحول إلى ميدان الأعمال)؛ فهو لا يتردد في عقد اتفاقية مع الشيطان إذا كانت ستثمر اتفاقاً تجارياً في المملكة التي يمقتها (أدى كشف سايمورهيرش لأحدى عملياته الكبرى إلى ترك منصبه الرسمي كرئيس ثم كعضو للمجلس الاستشاري لوزارة الدفاع). ثم إن كونراد بلاك، أكبر داعم لهم، كان عرضة للملاحقة بسبب اختلاسات كبرى مارسها على حساب المساهمين في شركته. ولن يتورع هؤلاء «الاخلاقيون» عن الانتقام من دبلوماسي اميركي مرموق

اثبت كذبهم فيما يخص صفقة مزعومة لشراء اليورانيوم من قبل العراق في احدى الدول الافريقية عن تسريب خبر للصحافة كشف ان زوجة الدبلوماسي كانت تعمل عميلة للسي آي اي وانها كانت وراء تسليمه تلك المهمة مما ادى الى فضيحة «بلامغيت Plamegate» التي تتوالى فصولاً مقلقة لادارة بوش بينما نكتب هذه الأسطر.

يحتل ريتشارد بيرل مكانة مميزة ضمن هذه الجماعة: فهو «محركها السياسي» بامتياز، ويمكن أن نتبين بصماته بوضوح في المبادرات التي تصدر عنها أكثر مما في مقولاتها الفلسفية. بداية 2004، وبالتعاون مع نصيره دايفيد فروم المتباهي بأنه صاحب عبارة «محور الشر»، نشر كتاب نهاية الشر الذي يمثل «خارطة طريقه» لما بعد غزو العراق الذي دافع عنه بشراسة، والذي يقترح على أميركا مهاجمة أعضاء هذا «المحور» السبعة، عدا عن أفغانستان والعراق. فبعد أن تحرر من جميع مهماته الرسمية انصرف إلى الأعمال وأصبح في وضع يتيح له إطلاق العنان لتأملاته كأحد «الصقور» الكبار دون أن يشكل إزعاجاً للإدارة التي يكتفي «بتوجيه النصح لها». يتيح له مثلاً الدعوة إلى مغامرات عسكرية جديدة، أو الكتابة أن «الصقور هم الواقعيون الحقيقيون»، أو إيجاد «غيلان» يجب القضاء عليها أينما كانت وتوجيه اتهامات تفتقر إلى الأساسات لدرجة تحرج أحياناً أقرب أصدقائه. ولكن بيرل يستطيع أيضاً، بفضل حرية حركته وكلامه، أن يجسد، أكثر من أي منتم آخر إلى تلك الجماعة، الالتزام الجماعي ليس فقط بإسرائيل، بل بالليكود على وجه التحديد، ويخط يشكك بالتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين ويكره الإسلام الجهادي بقدر كرهه للقومية العربية ويتبنى انطلاقاً من ذلك تطابقاً تاماً في المصالح بين إسرائيل شارون أو نتنياهو وأميركا بوش أو تشيني.

في الجيل الثاني للجماعة يظهر اسمان لابنين كلٌّ منهما سرُّ أبيه ليتميزا على الخصوص في ميدان التحليلات الستراتيجية: ويليام كريستول (ابن إيرفنغ ومدير ويكلي ستاندارد وستراتيجي سياسي في الحزب الجمهوري) وروبرت كاغان (ابن دونالد). في انتخابات 1996 الرئاسية لم يكونا مؤمنين بحظوظ السناتور بوب دول الجمهوري، ولكنهما دعوا إلى سياسة ريغانية جديدة تتجاوز التوافق الفاتر بين الكلينتونيين والواقعيين من أمثال كيسنجر. فهما «داعيتا هيمنة» يريدان تحويل «لحظة أحادية القطب» إلى فترة طويلة تقوم على «تفوق عسكري ومثال أخلاقي». ولتحقيق ذلك، يقترحان زيادة سريعة وهائلة في موازنة الدفاع، وتعبئة الاميركيين على اسس قومية في الداخل، ووضوحاً أخلاقياً يعمل

على «تغيير الأنظمة» في كل مكان من العالم تحكمه «الوحوش». ثم أعادا الكرّة عام 2000 ليدعوا هذه المرة بشكل واضح ومتفائل إلى انتخاب بوش الابن، ثم عام 2003 بكتاب مشترك وذي عنوان معبر، الخطر الداهم، كان المتشددون مع الاتحاد السوفياتي قد استخدموه في السبعينات لمعارضة أي انفراج مع موسكو بنجاح كبير أسهم يومها بفوز ريغان بالرئاسة. و«الخطر الداهم» لا يصدر هذه المرة عن قوة كبرى معادية، وإنما عن استهتار الأميركيين وتغاضيهم عن ظهور أعداء جدد. وليس هناك برأيهما سوى حل وحيد لذلك، هو القضاء عليهم في المهد من خلال تغيير الأنظمة بالقوة في العراق وإيران وكوريا الشمالية، وحتى في الصين (ولكن وولفوفيتز الذي يشارك في الكتاب يبدو أقل حسماً حيال الصين). يجب عدم الاكتفاء إذن بالحالات التي تكون مصلحة الولايات المتحدة مهددة فيها بشكل مباشر، إذ لا يجوز لقوة مهيمنة تحترم نفسها أن تقع في حسابات قوة عادية: لا تعايش مع الأنظمة المعادية بل السعي الدؤوب لاستبدالها بأخرى، حتى وإن لم يعجب الأمر الفرنسيين، والروس، والمناهضين الآخرين، مع الحرص على عدم العودة إلى عالم متعدد الأقطاب لأن نظاماً متعدد الأقطاب هو غير مستقر بطبيعته ومضر للتفوق الاميركي. ضمن نفس التوجه يرى ماكس بوت، الذي أصبح ناشرهم الغزير الإنتاج، أن على الولايات المتحدة أن تلعب دورها كقوة إمبراطورية بكل وضوح، بينما يجهد ستانلي كورتز في إثبات أن الإمبراطورية هي مولّدة الديمقراطية. أغرب ما في الأمر هو غياب أوروبا شبه الكامل عن هذا الكتاب (عدا بعض الكلام الجارح ضد فرنسا، ولكن كاغان سوف يعود إلى ذلك في كتابه الهجائي- أنظر الفصل الخامس) والتناسي التام لكل من أميركا اللاتينية وأفريقيا. بينما تبقى نقاط التركيز هي ذاتها: الشرق الأوسط، حيث يمحض المؤلفون تأييدهم اللامحدود لليمين الإسرائيلي ولا يعترفون بإمكانية وجود حلفاء غيره، وآسيا حيث يظهرون عداءهم للصين. ومقابل مفهوم الاستقرار يطرحون «تغيير الأنظمة"؛ أما من يدعون إلى الحوار أو التريث فيتهمونهم بأنهم من دعاة التهدئة المتواطئين؛ وهم يفخرون بأنهم وارثو قومية تيودور روزفلت الصلبة، ولكنهم ينكرون قوميات البلدان الأخرى. فالعالم الذي يرسمونه هو عبارة عن حلبة واسعة يمكن لأميركا إعادة تشكيله حسب مشيئتها، بشرط وحيد هو أن تأخذ القرار بذلك وتؤمن له الوسائل (العسكرية بالطبع، لكون احتقار الدبلوماسية ماثلاً في كل صفحة). وماذا عن هيئة الأمم

المتحدة؟ بإمكانها الاهتمام مثلاً بمكافحة مرض الإيدز او القضايا الانسانية والصحية الأخرى، ولكن لا يحق لها بالتأكيد البحث في شؤون الأمن.

خلال فترة طويلة كان إليوت أبرامز يعتبر فتى المحافظين الجدد الأغر، ولكنه غاب مدة عن الساحة لكي يعود إلى الظهور مع بوش الابن. وهو رجل ذكي لا يبدو حريصاً بالمطلق على القول بأحادية القطب في العالم (1992)، ويبدو في المقابل قادراً على مقاربة الأمور الاقتصادية بواقعية، وحتى ببعض التعاطف مع البلدان الفقيرة (993)، كما أنه يقدم تحليلاً مفصلاً للتدخل الإنساني (200) رغم شهادة الوفاة التي أصدرها بحقه عدد من المحافظين الجدد (مثل تشارلز كراوثامر)، وهو لا يرفض بالكامل مفهوم العمل الجماعي ولا احتمال اللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل اسباغ الشرعية على التدخل العسكري الاميركي في الدول الاخرى. كان أبرامز أصغر مساعد وزير خارجية في تاريخ الولايات المتحدة، إذ تبوأ هذا المنصب وهو في الثانية والثلاثين بفعل ذكائه وإقدامه، علماً بأنه خريج هارفرد وصهر نورمان بودوريتز وميدج ديكتر. عهدت إليه إدارة المنظمات الدولية وأميركا اللاتينية، وهناك ظهر وجهه الآخر، خاصة مع قضية التمويل السري للمعارضة المسلحة اليمنية المدعوة «كونترا» والتي انتهت في خضم، فضيحة إيران - غيت الشهيرة التي لطخت السنوات الأخيرة من ولاية ريغان. وقد أدانه المدعي العام المستقل والش بسبب ما بدا، حسب اعترافه، أكاذيب كبرى نطق بها خلال جلسات استماع إليه في الكونغرس (هي المرة الأولى التي اعتبر منها الكذب امام لجنة برلمانية جريمة يعاقب عليها القانون). ذلك ما دفع النيويورك تايمز إلى أن تكتب يومها: «قلما نجد في فريق ريغان شخصية تمثل الفساد المستشري، مثل السيد أبرامز». كان ذلك بالطبع جارحاً لرجل تخرج من كلية الحقوق وكلف، في وزارة الخارجية، بمسألة حقوق الانسان. والواقع أنه لدى تسلمه تلك المهمة عمل على أن يضع موضع التنفيذ الفرق الذي تحدده جين كيركباتريك بين «المتسلطين الجيدين» و«الشموليين السيئين»، واشتهر بخطاب كان جوهره يقوم على أن كل ما يمكن لإدارة ريغان أن تفعله لمنع البلد من التحول إلى الشيوعية هو ما تقدمه في ميدان حقوق الإنسان (بروك، 2003)، حتى وإن تعاونت في ذلك مع الخمير الحمر، أو الكونتراس، أو جوناس سافمبي أو أمراء الحرب الأفغان، المتورطين جميعاً بأفظع الارتكابات ضد هذه الحقوق. ولكنه، بفضل رسوخ موقعه العائلي والسياسي في قيادة المحافظين الجدد ومتانة

الدعم الذي يحيط به، عاد بعد ثماني سنوات ضمن فريق بوش الابن، رغم أنه (أو لأنه) كان قد شن بعد إدانته هجوماً عنيفاً (1992) على الديمقراطيين « الذين عاقبوه لأنه غادر صفوفهم»، وعلى السي آي إي التي «نصبت له فخاً، وخدعته، وأذلته»، وعلى ريغان نفسه «الذي كان أجبن من أن يجابه شراسة المدعي العام»، وخاصة على بوش الأب الذي أنكره بدل أن يعيد إليه الاعتبار (لكي يمنحه في النهاية عفواً خاصاً).

انطبعت فترة ابتعاده بكتاب (إيمان أم خوف؟) الذي يحذر فيه اليهود الأميركيين من خطر الاندثار بفعل الاندماج في المجتمع الأميركي، ويوجه رسالة مديح إلى المسيحيين الأصوليين الذين يغفر لهم بعض المنزلقات المعادية للسامية. وبعد أن انضم إلى فريق المحافظين الجدد الداعين إلى إزاحة صدام حسين، أصبح ضمن مجلس الأمن القومي لبوش الإبن اليد اليمنى لكوندوليزا رايس فيما يخص شؤون الشرق الأوسط؛ وهو لا يتميز فقط بذكاء وحدة ذاكرة يعترف بهما الجميع، بل أيضاً بمناوراته الناجحة للالتفاف على وعد بوش بتسهيل إقامة الدولة الفلسطينية، كما باستبعاده عن هذا المجلس أو كواليسه كل خبير معترف به عن العالم العربي-الإسلامي (بروك، 2003). وعلى الرغم من انتقال رايس إلى وزارة الخارجية بقي دوره فعالاً في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط داخل مجلس الأمن القوي خلال ولاية بوش الثانية، لاسيما منها قضايا لبنان وسوريا وفلسطين.

غالباً (ولكن ليس حصرياً) ما يعبر هؤلاء الكتاب المكثرون عن آرائهم حول قضايا العالم في مجلة ناشيونال إنترست. وإذا كانت المجلة تضم في هيئة تحريرها كتاباً لا يشتبه كثيراً بأنهم من المحافظين الجدد (مثل بريجنسكي أو تاكر، أو حتى كيسنجر في بداياتها، مع أنه مكروه منهم جميعاً) قبل انفصال كثيرين منهم (مثل فوكوياما وبرجنسكي سنة 2005 لتأسيس فصلية منافسة) فإن أفكارهم تجد فيها أرضاً مضيافة، كما للقومية الهجومية لدى هنتنغتون أو بريجنسكي. أما مؤسسها ورئيسها الفخري فهو إيرفنغ كريستول نفسه؛ وكراوثامر يكتب فيها الكثير؛ ودانيال بايبس يتابع فيها حملته ضد الإسلام السياسي؛ وريتشارد بيرل موجود فيها؛ ومالكها هو كونراد بلاك، حليف الخط ومموّله له قبل أن يكتشف أمره، على غرار بيرل ذي الممارسات المشبوهة بصفته رئيس مجموعة هولينغر الصحفية. ولقد كان الأوسترالي أوين هاريس الذي انجذب إلى المجموعة قبل أن تبدأ روائح الفضائح تفوح من حولها، مديراً لتحريرها خلال فترة طويلة.

ولكن قد يكون كارنز لورد أفضل من يجسد هذه المسيرة: عندما كان طالب فلسفة تتلمذ على ليو شتراوس في إعادة قراءته لأرسطو، ثم أخذ يحل مكان «المعلم» في واحد من أهم أقسام الفلسفة التي يديرها تلاميذه. ولكن لورد آثر أن يدخل مجلس الأمن القومي قبل أن يعود إلى التدريس في معهد كلية البحرية - للاركان المشهورة بجذريتها في تحديد الأهداف الأميركية في العالم، وحيث دخل الحرب ضد «برابرة الداخل» النسويين والمتعددي الثقافات، مشيداً بالذكورة وفضائلها الإسبارطية وداعياً إلى محافظية اجتماعية رجعية بمعنى الكلمة.

هذا العرض للوجوه الرئيسية داخل الحركة بعيد عن الاكتمال، ولكن من الضروري أن نضيف إليه أخيراً حالة زلماي خليل زاد خريج الجامعة الأميركية في بيروت أستاذ العلوم السياسية الذي لمع اسمه سريعاً بسبب كرهه الشديد للسوفيات وتردده على هذه الأوساط حيث كان يواظب على العمل بحماسة وجدية التلميذ النجيب. تبوأ منصب مبعوث الرئيس لدى المعارضين العراقيين، ثم منصب السفير في أفغانستان، مسقط رأسه، بعد دحر الطالبان قبل ان يصبح سفير اميركا في العراق سنة 2005.

هناك بالتأكيد كثيرون غير هؤلاء، ولكننا اخترنا أن نذكر أولئك المنخرطين مباشرة، بتأثيرهم أو بمهماتهم، في التوجه الإمبراطوري الجديد الذي اتخذه البيت الأبيض ابتداءً من 2001. ويبقى علينا أن نشير إلى أنه ليس صحيحاً أن جميع المحافظين الجدد قد انتقلوا بمبادئهم وأسلحتهم إلى الحزب الجمهوري: فما زال بيرل يقول عن نفسه بأنه ديمقراطي، كما أن السناتور جو ليبرمان، مثل ريتشارد هولبروك، ديمقراطي علماً بأنه عمل على إحياء «لجنة الخطر الداهم» التي طبعت بداياتهم، ولكن لكي يحولها هذه المرة ضد الحركات الجهادية الإسلامية. ثم إنه ليس صحيحاً أيضاً - على عكس القناعات السائدة- بأن المحافظين الجدد قد استحوذوا لوحدهم على المشروع الإمبراطوري؛ فإذا ما انفرط عقدهم ذات يوم، فإنه لن يحمل معه هذا المشروع الذي، كما صوره باسيفيتش بحق وقدم بارنيت صورته البيانية (الفصل السابق)، هو أكثر قدماً وتجذراً من حماسة أتباع ليو شتراوس وأصدقاء إيرفنغ كريستول.

يستمد هذا الخيار قوته أولاً من إفلاس المشروع الليبيرالي. وذلك ما يلاحظه جادت (2004): «مع أن المحافظين الجدد مدانون بتقديمهم تقديراً مضخماً لقدرة أميركا على

حكم العالم، فإن اليسار قد استمر يحلم بعوالم خيالية [...] إن يساراً لا يريد أن يرى حقيقة الشر في العالم لأنه يريد أن يحصر وجودها داخل البلد فقط ليس أفضل تجهيزاً للتدخل في عالمنا من يمين يستدعي القتال ضد الإرهاب لكي لا يشغل رأسه بأمور أخرى». إذا لم يكن مقصدنا أن ندرس هنا فشل اليسار الأميركي في تقديم نقد لهذا الخيار متماسك فكرياً (مع أن الوقت لم يفت على ذلك لحسن الحظ) وقابل أيضاً للترجمة بتعابير سياسية، بل انتخابية، فإننا نذكر بأن الخيار الإمبراطوري الجديد يقوم على أسس قوية لتراث يميل إلى الهيمنة (وقد سبق لليسار أن استقى من نفس التراث، وإن بنسخة أقل اكتمالاً عن المشروع، خلال حرب فييتنام خصوصاً) ساهم في تدعيمها مؤخراً وضع أميركا المتميز في عالم ما بعد الحرب الباردة.

في موقع القرار

من هنا كانت قضية المساهمة الحقيقية لهذه الحركة في صياغة المشروع الإمبراطوري الجديد، وبصورة أدق تأثيرها الفاعل في خيارات إدارة بوش الإبن. إن تأكيد القومية الإمبراطورية مثلما عرضت في الفصل السابق يتجاوز بكثير دائرتهم الصغيرة ليشكل داخل المجتمع الأميركي نوعاً من التفاهم الضمني الشائع عرفوا كيف يسيرون عليه أو يظهروه أو يجسدوه، ولكنهم ليسوا بالتأكيد هم من أوجده، كما أنهم لا يستطيعون السيطرة عليه دائماً. وحتى إذا كان المحافظون الجدد يحتلون مراكز يحسدون عليها في إدارة بوش، فإن هذه المراكز غالباً ما تكون من الدرجة الثانية يحاولون انطلاقاً منها توسيع دائرة تأثيرهم أكثر من ممارسة سلطة حقيقية. لقد بلغ تأثيرهم في الارجح حده الأقصى في المسألة العراقية، ولكن ما من شيء يضمن استمراره، وقد يضعف اذا تفاقم اختلاف وجهات النظر داخل المجموعة. ولقد شهدنا ذلك خلال سنوات اختلافهم، ورأيناه أيضاً وهم في الحكم والأعمال. سيكون من المبالغة بالتالي اعتبار كل المسؤولين الأساسيين في إدارة بوش من المحافظين الجدد، أو اعتبارهم ألعوبة في أيدي هؤلاء.

ومع ذلك نقول إن هذا الاعتقاد سائد إلى حد كبير. يلاحظ ليلا (2004) تحولهم من شبكة أساتذة جامعيين وناشرين ضعيفة التماسك إلى قوة متماسكة تمارس تأثيراً كبيراً في السياسة: «يشكل المحافظون الجدد بيئة فكرية واجتماعية قائمة بذاتها تقوم بدعم مؤسسات

ومراكز تفكير وجماعات ضغط ومجلات ومكاتب استشارية، دون احتساب أولئك الذين هم جزء من الحكومة على مستويات مختلفة». بخصوص هؤلاء الأخيرين على وجه التحديد، يعبر جازون إيشتاين (*NYRB*، أول أيار 2003) عن الرأي السائد الذي «لا يعتبر جورج دبليو بوش ذلك العُظامي العتيق الذي تكفي نظرة منه لإثارة الرعب، وإنما أداة دون خبرة يحركها محافظون جدد مهووسون منذ نهاية الحرب الباردة بحماس تبشيري يهدف إلى أمركة العالم، بنفس طريقة عمل الإمبراطوريات القديمة على جعله رومانياً أو مسيحياً أو إسلامياً أو بريطانياً أونابوليونياً أو المانياً أو شيوعياً». كما يشكو السناتور (الديمقراطي) جوزف بيدن بصورة علنية قائلاً: «يبدو أنهم استحوذوا على عقل رئيسنا وقلبه». وهناك مراقبون آخرون يبدون إعجابهم «بحلقة ضيقة نسبياً ولكنها متماسكة نجحت في ممارسة تأثير حاسم إلى هذا الحد» (مارشال، 2003). رأي يشاركه درو: «المحافظون الجدد أقوياء لأنهم متضامنون ومصممون ومتحمسون إيديولوجياً ودهاة». وذلك أيضاً رأي مايكل هدسون (هانلت وآخرون، 2004): «كيف وصلت الأمور إلى هنا؟ الجواب الأقصر هو أن شبكة من المحافظين الجدد متأثرة بمصالح اليمين الإسرائيلي قد تمكنت من التقاط لحظة تاريخية خاصة لتفرض برنامجها المتطرف».

يبدو آخرون أشد تحفظاً، مثل دالدر وليندساي (2003) اللذين يشيران إلى غيابهم عن الأدوار الأولى ويركزان أكثر على «غرائز» الرئيس والمقربين منه المطبوعين جميعاً بـ"القومية الهجومية» التي لم تكن بحاجة إلى أفكار المحافظين الجدد لكي تتفتح، والتي لا يمكن إلا أن تفشل، برأي الكاتبين اللذين كانا من فريق كلينتون. إذا كان هناك إذن ما يدعى «ثورة بوش» (التي يحددانها بالأهداف وليس بالوسائل: الحرب الوقائية وأحادية الجانب)، فإن مردودها (أو خسائرها) يجب أن يبقى محصوراً بشخص الرئيس وحده: «فليس التكساسي مجرد واجهة خارجية لثورة الآخرين». إنطلاقاً من هنا، قد يكون بوش الابن، ممثل القومية المتطرفة ضمن الحزب الجمهوري، هو الذي دفع هذا التوجه داخل الحزب إلى «زواج مصلحة» مع المحافظين الجدد يجمع الطرفين (القوميون من جهة والمحافظون الجدد من اخرى) على الحماس لاستعراض القوة في العالم وللتشكيك بالحلفاء والمنظمات الدولية على حد سواء. ذلك أيضاً ما يراه بيكر (2005): «لم يجهد المحافظون الجدد لشدّ الإدارة باتجاه أفكارهم، ولكن التبني المسبق للخيار الإمبراطوري من قبل بوش وتشيني ورامسفيلد هو

الذي فتح أمامهم أبواب الإدارة بصورة شبه تلقائية».

كيف يقيمون هم أنفسهم التأثير الذي يمارسونه؟ عشية حرب العراق، وجواباً على اتهامات الجماعة بأنها الموحية الأساسية بتلك الحرب، كتب أحدهم (ماكس بوت، 2004) أنه لا وجود أساساً لمحافظية جديدة (ويكلي ستاندارد، 30 أيلول 2002). بعد ذلك أجاب عن سؤال لمعرفة ما إذا كان بوش يكتفي بتطبيق البرنامج الذي يعدّه له المحافظون الجدد: «أتمنى لو يحصل ذلك!»، معدداً بعض أمثلة التباعد بين الرئيس والجماعة. ولكن بوت نفسه عاد ليؤكد أن حرب العراق اندلعت بفضل ضغطهم المتواصل، وأن «استراتيجيا الأمن القومي» التي أعلنت في أيلول 2002، «ودعوتها إلى أسبقية أميركا على العالم، وإلى نشر الديمقراطية، وإلى استخدام القوة- الوقائية عند الضرورة - لوقف الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كانت في الأساس وثيقة وضعها المحافظون الجدد». ولا بد ان القاريء قد لاحظ التناقض الواضح بين ادعاء أبوة القرار الأهم في ولاية بوش الأولى والنص الرئاسي الأهم في هذه الولاية، ثم إنكار أي تأثير رسمي على الإدارة، بنوع من التواضع المصطنع والمصاغ بلغة سياسية مواربة!

«زواج مصالح» أم «عشق متبادل»؟ ليس هذا هو المهم؛ فالسؤال هو معرفة من المسيطر في هذا الزواج. كان لكل من الطرفين حساباته الخاصة، ولكن عشية انتخابات 2004 الرئاسية كانت الرهانات تسير على قدم وساق: سيبقى بوش متمسكاً بهذه الجماعة فيعزز مواقعها داخل إدارته، أم أنه بعد أن استخدمها لإعادة انتخابه وتقديم خطاب متوافق مع ثورته الخاصة سيبتعد عنها لمصلحة العودة إلى توجه جمهوري أكثر تقليدية؟ فهناك بالفعل توجه نحو قومية شبه إمبراطورية حاول المحافظون الجدد ادعاء ملكيته، ولكنه يستطيع الاستمرار بعد انحلال افتراضي « للزواج»، وإن بشكل أقل إيديولوجية وبوجه قومي أكثر وضوحاً. فبعد أن التقى جوشوا مارشال (الأطلانتيك، تموز - آب 2004) مستشاري المرشح كيري، لاحظ ميلاً لديهم إلى بوش الأب. وقد يكون ميل الديمقراطيين إلى الأب مفهوماً بفعل تعارضه مع إقبال الابن على المغامرة. فلقد كان بوش الأب «داعية هيمنة براغماتي» نجح في إظهار مزيج من الصلابة والتعقل أمام تفكك الاتحاد السوفياتي، وإعادة توحيد ألمانيا وعودتها إلى حلف شمال الأطلسي، وفي حرب الكويت وإطلاق مؤتمر السلام في مدريد، دون أن يصغي إلى ضغوطات الريغانيين الذين كانوا يلحون عليه للقيام

بمغامرة إمبراطورية لم يكن يميل إليها. علينا بالتأكيد انتظار نهاية ولاية بوش الابن الثانية للحكم على الأمور، ولكن المؤشرات الأولى اللاحقة لانتخابات 2004 لا تدل على نهاية قريبة لـ«زواج المصالح» ولا على عودة مباشرة إلى براغماتية بوش الأب، حتى وإن كان التحالف بين «القوميين المتصلبين» والمحافظين الجدد قد بدأ يشهد تشققات جدية خارج دوائر السلطة.

ذلك أنه لم يكن من الممكن ان يستمر تأثيرهم الكاسح عصياً على تطورات المسألة العراقية التي كانوا أبطالها بشكل مكشوف. والملف الخاص الذي خصصته ناشيونال إنترست للعراق، ربيع 2004، يقدم صورة واضحة عن الضعف النسبي الذي لحق بهم. يعمد ديميتري سايمز («قومي متصلب») إلى معارضة جذرية لمقولاتهم - لا يمكن انتظار تعاون العراقيين إلا إذا أحسوا بأنه ليس لدى الأميركيين مشاريع طويلة الأمد في بلدهم؛ «إن علينا تشجيع الحرية والتوقف عن الرغبة في تصدير الديمقراطية» -، وهذا ما يضرب مشروع المحافظين الجدد في الصميم. ويتمنى جون هيلن أن يتحول «مذهب بوش»، التي تكسرت أسنان صيغته المحافظية الجديدة على ضفاف دجلة، إلى خليط من الويلسونية والقومية على طريقة بوكانان؛ كما يدعو «المحافظين الواقعيين» إلى إنقاذ «مذهب بوش» عبر دفعهم الإدارة نحو طريق وسطى، أقل إيديولوجية وأقل تدخلية. ويبدو الجنرال أودوم، الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي (NSA)، أكثرهم حسماً: إنه ينصح بالانسحاب من العراق في أقرب وقت ممكن. فبعد أن يعلن عن أسفه لكون الجو المهيمن قبل الحرب قد حال دون قيام نقاش جدي حول الفائدة الحقيقية من خوضها، يضع إصبعه على الأساسي، أي على كون حربي أفغانستان والعراق كانتا لمصلحة إيران في الدرجة الأولى (إذ إن طهران تخلصت من جارين معاديين)، ولمصلحة بن لادن على الخصوص، إذ أنه لم يشهد سقوط رئيس علماني فقط، بل عرف كيف يستفيد بسرعة من الفراغ المتولد في العراق ليجعله قاعدة عملانية للجهاديين وليخفف من قدرة الجيش الأميركي على ملاحقة الإرهابيين في أفغانستان.

فيما وراء الحالة العراقية، يبقى المحافظون الجدد متأهبين في وجه انتقادات من كانوا حلفاءهم حتى ذلك الحين: أحد أقلامهم الأشد لذعاً، دايفيد بروكس، يتنبأ متحسراً «بعودة قوية لمن يُدعون «واقعيين» لكي يذكرونا بحدود قدرتنا وليدعوا إلى الاستقرار»،

لكي يستنتج بحسم: «سوف تكون تلك أفضل وصفة للكارثة». وعلى صفحات كومنتري (تموز - آب 2004)، يأخذ ماكس بوت على فرنسيس فوكوياما، «رفيق درب» آخر للمحافظين الجدد، أنه ألف كتاباً كاملاً عن بنيان الدولة متجنباً بعناية اتخاذ أي موقف مؤيد أو معارض لحرب العراق التي أصبحت هي الأرضية الرمزية لمسيرة كهذه. ولقد كان فوكوياما هدف تشارلز كراوثامر أيضاً (2004) الذي يتهمه بالعمل على «تدمير كامل بنيان المحافظين الجدد»، وبعدم تقدير « الخطر الوجودي الذي تمثله الأصولية العربية والإسلامية»، وبالخلط بين الآراء المتباينة ضمن جماعة المحافظين الجدد (مثلاً، وجهة نظر من يدعون، على غرار كريستول وكاغان، إلى التدخلية بمختلف أشكالها، خاصة في البلقان، ومن لا يؤيدونها، مثل كراوثامر نفسه، إلا في حالة الدفاع عن مصالح أميركا الأساسية). ثم اطلق كراوثامر سهماً يفترض قاتلاً بما ينطوي عليه من سم: اتهام فوكوياما بأنه «يهوّد المحافظية الجديدة لكي يمعن في خنقها».

ولكن ما هي خطيئة مؤلف نهاية التاريخ الذي كان يحرص على أن يعتبر دائماً، رغم هذه الاتهامات الخطيرة الصادرة عن «أهل البيت»، قريباً من جماعة المحافظين الجدد، بل عضواً فاعلاً فيها؟ لقد رمى فوكوياما (2004) حجراً في البئر: من خلال نقده لأفكار تشارلز كراوثامر، يحط من قدر «التقدير البالغ اللاواقعية للقدرة الأميركية» و«العالمية المسيحانية»، وتصوير صدام حسين كخطر وجودي، وعدم التثقف المسبق الذي يمنع المحافظين الجدد من التعرف إلى الخصوصيات العراقية، والعجز عن إقناع الآخرين بشرعية تدخل أميركا في العالم، وحتى بالاستخدام المشوه لأطروحته الخاصة عن «نهاية التاريخ»: أنا لم أقل أبداً أن الديمقراطيات يمكن أن تنبت في كل مكان بفعل إرادتنا السياسية فقط». ويذهب فوكوياما إلى أبعد من ذلك ليعارض مقولة المحافظين الجدد الأساسية بعد هجمات 11 أيلول: «إذا كنا مكروهين في العالم، فليس ذلك بسبب ما نحن عليه، وإنما بسبب ما نفعله فيه». كفر وخيانة جلبا له سيلاً هجومياً من قبل المحافظين الجدد ينكشف في الجانب الآخر منه عن تهافت نسبي لتأثيرهم.

وفوكوياما ليس الأول ولا الوحيد الذي غادر «زواج المصالح مع المحافظين الجدد». فلقد سبقه الخروج المبكر والمدوي لمايكل لند، أحد الكتاب الأكثر غزارة، والذي كان صدمة كبرى للجماعة. يتذكر لند لقاءه بالمحافظين الجدد (نايشن، 29 نيسان 2004) على أنه

«مأساة حقيقية»: «كنت أعتقد أنني انضممت إلى حركة ليبيرالية وتحريرية، وليس إلى زمرة ليكوديين أميركيين ومعمدانيين رجعيين متحدين من أجل دعم احتلال يهودا والسامرة».
ولقد بدأت معاناته باكراً (1993) عندما أخذ يحس بالاختناق من جو التحزب الأعمى إلى اليمين الذي دفعه إلى التساؤل عما إذا كان على المثقفين المحافظين المدعوين «مسؤولين» أن «يهاجموا هفوات تعدد الثقافات مقابل إغفالهم غباوات اليمين الفطرية والأصولية».
ثم ثار بعد ذلك على الفكرة القائلة بأن للمحافظين أذواقهم وعاداتهم الخاصة، ليذكر بأن الديمقراطيين والنازيين والشيوعيين قد ادعوا، كل من جهته، بأنهم رواد فن الزخرفة، وبأن ييتس وإليوت كانا شاعرين طليعيين مع أن ميولهما السياسية في أقصى اليمين، وبأن هناك جمهوريين يعشقون موسيقى الروك أند رول، أي باختصار بأنه لا وجود لحرب ثقافية في أميركا، وبأن الرابط القوي بين الراديكالية الجمالية والأخلاقية والسياسية لا يتواجد إلا لدى أقليات صغيرة لا تمثيل لها تعيش على هامش الحياة الأميركية. كان ذلك خلال ولاية كلينتون، وكان خطاب كهذا يخرج من بين صفوفهم بالغ الإزعاج لمحافظين جدد يخوضون حرباً أخلاقية – ثقافية ضد تحالف النسويين ومتعددي الثقافات الذين كانا أحد ممثليهم في سدة البيت الأبيض آنذاك. ولكن لند كان يعلن انفصاله التام عندما استخلص أن المشاركين في تلك الحرب الثقافية المزعومة ليسوا في غالبيتهم من المثقفين، وأن الهدف الوحيد لتلك الحرب هو أن تكون « قناة» استنهاض للرأي العام عبر استخدام تعابير هجومية. واكتمل الانشقاق عندما بلغ به الأمر الاعتقاد – مبلغ التجديف بنظر رفاقه السابقين – بأن «بداية العقل تفترض الاعتراف بأن كلاً من الجمال والأخلاق والسياسة يشكل ميداناً قائماً بذاته، حتى وإن تلامست أطرافها؛ والإنسان العاقل قد يكون محافظاً من الناحية السياسية وليبيرالياً على صعيد الأخلاق او العكس. والحرب الثقافية الحقيقية ليست بين ليبيرالية ومحافظية، وإنما بين قوى العقل والذوق والذكاء والاعمار، وقوى الغباء والسوقية والجهل والتعصب والشعوذة».

وآخرون أيضاً غادروا. دانيال باتريك موينيهان أعجب بهم لحظة ولكنه ابتعد سريعاً. جاين كيركباتريك، رمز الريغانية التي دعت عام 1990 للعودة إلى «أمة طبيعية في عالم طبيعي»، هوجمت بشدة من قبل كريستول وكاغان. ريتشارد هولبروك، الملتبس قليلاً في خياراته، اتخذ مسافة عنهم: «إن المحافظين والمحافظين الجدد، الذين يتعايشون بصعوبة في

إدارة بوش، ينزلقون بصورة لا متوقعة من الدعوات إلى نشر الديمقراطية إلى الدعوات النيو-امبراطورية دون أي موقف متماسك فكرياً، باستثناء ميلهم اللامحدود إلى استخدام القوة» (الأطلانتيك، تموز - آب 2004). روبرت تاكر، مؤرخهم الواسع التأثير الذي كان بالنسبة لهم مرجعاً ورفيق درب، انتهى غداة المغامرة العراقية باتهامهم اسمياً بأنهم مدانون «بالتدمير الرهيب للشرعية التي اكتسبتها أميركا» (تاكر وهندريكسون، 2004؛ أنظر الفصل الرابع من كتابنا هذا).

اللاصق الديني

ما وراء المصاعب التي تعترض وسوف تعترض مشروع أميركا النيو-امبراطوري، سوف يرتبط مستقبل المحافظين الجدد أيضاً بما شكل لجماعتهم أداتها الأقوى وفي نفس الوقت نقطة ضعفها: الدين. فعدا عن العدائية الهجومية والهوسية أحياناً التي يثيرونها في العالم العربي - الإسلامي حيث أصبحت كتاباتهم تشكل مجال انتقاد واسع لا يخلو احياناً من الإعجاب، لاسيما في الأوساط الأصولية (جهاد الخازن، كاتب المقالة اليومية في جريدة الحياة، كرس لهم مثلاً أكثر من ثلاثمائة مقال نقدي خلال السنوات الأخيرة)، يقدم المحافظون الجدد إجابات متناقضة على الاتهام الذي يوجه لهم داخل أميركا نفسها (فوسديف، سايمز، بريجنسكي، فوكوياما وكثيرون غيرهم) بأنهم يخدمون في الدرجة الأولى مصالح إسرائيل، بل مصالح اليمين الإسرائيلي التوسعي. فبعضهم (بيرل وفروم، كراوثامر أو برنارد لويس، مثلاً) يرى أن إسرائيل والغرب تتماهيان في كونهما الهدف الوحيد لتهديد وجودي واحد هو الراديكالية العربية - الإسلامية التي تهدف إلى «التدمير القرطاجي» لإسرائيل (حسب تعبير كراوثامر) مع تغذيتها لـ«حقد مستعر» (لويس) ضد الغرب يؤدي بها إلى مهاجمته بمختلف الوسائل، حتى الأشد بربرية منها. ويشدد آخرون (ماكس بوت، 2003) في المقابل على انتماء عدد من غير اليهود (بولتون، وولسي، خليل زاد) إلى الجماعة، وعلى كون الجماعة تقيم أيضاً، خارج نطاق الليكود الإسرائيلي، علاقات مع مختلف أحزاب اليمين في العالم، من المحافظين الأوستراليين إلى اليمين البريطاني. ويشير غيرهم أخيراً، ليس دون وجه حق، إلى أنهم عندما يدعمون إسرائيل يقومون باستمرار وتأكيد وتقوية توجه راسخ في السياسة الخارجية الأميركية تم اعتماده قبل أن تظهر إلى

الوجود محافظية جديدة.

منذ ظهور هذه الحركة أشار المراقبون الأشد حياداً إلى هويتها المذهبية الواضحة. ففي تصويره الدقيق للتوزع الديني داخل الحياة العامة الأميركية، قدم جيمس رايشلي المحافظين الجدد، مع الأخذ في الاعتبار أن عدداً قليلا من غير اليهود كانوا التحقوا بهذه الجماعة، على أنهم يؤلفون «مدرسة جديدة من المثقفين اليهود الذين تشكل مصلحة إسرائيل رابطاً على الأقل يجمع بينهم» (1985، ص 305). ويحدد رايشلي ولادة المجموعة ضمن إطار انزلاق جماعة من الانتليجنسيا اليهودية نحو نوع من المحافظية الاجتماعية (على أثر الانشقاق الحاصل ضمن المؤسسة الليبيرالية حول مسائل مثل «المبادرات الإيجابية» لصالح الأقليات العرقية) تحولت سريعاً إلى حركة سياسية تقف في وجه الدعم الذي كان بعض الليبيراليين قد بدأوا تقديمه إلى الفلسطينيين وإلى قضايا أخرى في العالم الثالث بينما كان قسم من الانتليجنسيا اليهودية ينشط من زاوية أخرى في قضية الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي وفي دعم أكثر وضوحاً لإسرائيل. بعد عقود من النضال المشترك، تم الطلاق بين اليهود والسود داخل الحزب الديمقراطي خلال رئاسة كارتر (1976-1980) في جو مشحون بالجفاء. في تلك الفترة بالذات، وبالتحديد حول قضية دعم إسرائيل، نشر المناضل القديم في ميدان الحقوق المدنية، نورمان بودوريتز، كتابه قضيتي مع السود، الذي عرض فيه للمدى الذي بلغته الهوة الفاصلة ما بين الحليفين القديمين.

المحافظون الجدد بعيدون عن إنكار تلك القطيعة، أو عن السعي لمعالجتها كما فعلت النخبة اليهودية الليبيرالية عندما بحثت عن قاسم مشترك مع اليسار الديمقراطي أو مع السود، وهم يقرون بها علناً؛ ولكن تحدياً كبيراً آخر كان يترصد بهم: إن اليمين الجمهوري الذي كانوا يتقربون منه في البداية لأسباب تكتيكية أكثر منها إيديولوجية ينزلق بسهولة نحو خطاب شبه عنصري او حتى لا سامي يشكل اليهود وآخرون غيرهم مادة لها (مثله في ذلك مثل كل يمين في العالم، إذا شئنا تصديق إرنست فان دين غاغ، الذي يذكره رايشلي: «في الذهنية اليهودية - يعتبر «الإنسان اليميني معادياً للسامية بطريقة عضوية. وسواء كان كذلك أم لا، فهو سيعود إليه حتماً»). إن «الأغلبية الأخلاقية» الإنجيلية والمسيسة بوضوح التي تجسدت أواخر سنوات 1970 (والتي ستحل مكانها فيما بعد أغلبية أكثر تسييساً هي «التحالف المسيحي») قد نتجت إلى حد كبير عن عملية تخمر موازية حركت في نفس الفترة

الأغلبية المسيحية البروتستانتية في البلد. نحو هذا اليمين المتطرف والمعادي للسامية وجه المحافظون الجدد أنظارهم سعياً إلى توسيع جمهورهم السياسي والفكري. من هنا نشأ الإشكال الذي قدم هاورد سكوادرون، الذي كان حينها رئيساً للهيئة البالغة الفعالية، «منتدى رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى»، جواباً عنه إذ فضل الدعم المباشر لإسرائيل على النضال الذي تخوضه الانتليجنسيا اليهودية الليبيرالية منذ الأزل، فشكل بذلك محطة تاريخية: «إن الأصوليين المسيحيين يدعمون بصورة عمياء عدداً من القضايا التي أعتبرها رهيبة، ولكنني لن أرفض دعمهم لإسرائيل بسبب ذلك» (رايشلي، 1985، ص 310). بهذه المقولة التي جر بها سكوادرون قيادات النخبة اليهودية إلى هذا السبيل، استطاع أن يجد بسرعة أصداء لدى كريستول الأب والابن، كما لدى بودوريتز وأبرامز وغيرهم، «حتى وإن كانت ريبة يهود أميركا من أصدقاء إسرائيل الإنجيليين بعيدة عن الزوال نهائياً: فهي تختفي حيناً وتظهر أحياناً أخرى، ولكن بهدف الحصول على دعم أكبر لإسرائيل يكون دون مقابل» (متري، ص 185). مقابل التهميش السياسي الذي سيدين عدداً كبيراً من المثقفين اليهود الذين بقوا أوفياء للمبادئ الليبيرالية، والذين لم يتورعوا في منشوراتهم العديدة أو في وسائل الإعلام العامة عن نقد المقايضة المعيبة بين سكوت اليهود عن لاسامية اليمين البروتستناتي مقابل دعمه لاسرائيل والتي قامت بها القيادات اليهودية المؤسساتية ونظر لها المحافظون الجدد اليهود بطريقة اعتبرها اليهود الليبراليون «مخزية»، كان المحافظون الجدد قد كسبوا معركة حاسمة ستتيح لهم التقرب السريع من تيار اليمين المسيحي الجديد المستحوذ على ما يناهز عشرة ملايين صوت انتخابي والذي كان يتوسع في مختلف انحاء الولايات المتحدة ولاسيما في ولاياتها الجنوبية.

في أمة مطبوعة بالتوجه الديني للدرجة التي يصورها كتاب توكفيل القيم أو مارن مارتن (1985) الذي هو أهم مؤرخ لهذه المسألة، وفي بلد كان يشهد إضافة لذلك تخمرات عميقة وانشطارات داخل أغلب تسميات طوائفه (رايشلي، 1985، متري، 2004)، كان الرهان منطقياً لأن «المحافظية الجديدة كانت ميالة دائماً للمغامرة، خاصة في عملية إقحام الدين بالسياسة»، كما يكتب درابر (1995). ولقد تحمل إيرفنغ كريستول، الذي كان يومها الناطق باسم الجماعة، تبعة ذلك التوجه المغامر، وهذا ما دفع به هو الآخر إلى الطلب من أبناء دينه أن يتوافقوا مع أميركا بالغة التدين المسيحي، وإلى الصفح عن بعض حالات

العداء للسامية واعتبارها تعويضاً عن الدعم الذي يقدمه اليمين المسيحي لإسرائيل. في عدد آب 1995 من مجلة كومنتري، اتخذ بودوريتز الموقف نفسه عندما عرض تصريحات أدلى بها الإنجيلي بات روبرتسون وبين أنها معادية للسامية بصورة واضحة، ثم طلب الصفح عنها مقابل دعم روبرتسون اللامحدود لدولة إسرائيل. وفي كتابه إيمان أو خوف، كان الكلام يكاد يعوز إليوت أبرامز لمديح يمين مسيحي لم تكن نشأته التروتسكية أودراساته عن مجازر النازية قد هيأته لمجاملته. أما جيرترود هيملفارب، التي تريد اعادة كتابة التاريخ انطلاقاً من مفهوم «الايمان الديني» كما يلاحظ ألان رايان (2004)، فإنها تعمل على تخليص القومية من دنيويتها الأوروبية لتجعلها مرتبطة بالدين الذي يشكل لاصقها الحقيقي، وهي تقدم لدعم رأيها مثل يوغوسلافيا السلبي (حيث لا قومية ممكنة مع تعدد الاديان) ومثل إسرائيل الإيجابي (حيث القومية بنيت بإصرار ووضوح على مبدأ الانتماء الديني). يجب ألا تكون الأديان إذن مباحة وحسب، بل محترمة «وليس فقط كشأن خاص، بل لأنها تشكل جزءاً أساسياً من الحياة العامة» (1994). لدى قراءة هذه الأسطر يهلل اليمين الأميركي الأصولي، ولكن الاصوليين الإسلاميين على مختلف مشاربهم لا يجدون فيه ما يزعجهم، على عكس تركيا العلمانية أو إندونيسيا في الفترة التي كان بول وولفوفيتز سفيراً هناك؛ علماً بأن المحافظين الجدد، الذين يحركهم كره أعمى لعصر الأنوار إلى جانب تعلقهم المطلق بقومية ذات طابع ديني، يميلون احياناً إلى مغازلة الاصوليين الاسلاميين (كما حصل في افغانستان) ليقينهم ان معركتهم الكبرى هي مع العقلانية المنبثقة من فكر «الانوار»، والليبرالية التحررية، وفكرة المواطنية العابرة للانتماءات الدينية، رغم أن علاقتهم بهم قد اتخذت بعد 11 أيلول وجهة أكثر إشكالية.

لذلك سوف يرتبط تأثير المحافظين الجدد (في الميدان السياسي على الأقل) بديمومة المجموعة نفسها وبمستقبل المشروع الإمبراطوري الجديد الذي ساهموا بقوة في صياغته، وأيضاً بالتطور الإيديولوجي والحجم الانتخابي لليمين المسيحي، وبتطور علاقتهم بهذا اليمين وتحالفهم معه. لأسباب عديدة حصل، ابتداءً من 1970 تقريباً، نزف حقيقي من الكنائس الأميركية التقليدية نحو الإنجيلية التي ألقت بثقلها، عام 1980 ثم عام 2004، على خيارات الناخبين الأميركيين. وكما يصرح أحد زعمائها، «لولا العمل الشاق ولولا أصوات ملايين المسيحيين الذين قرروا الخروج من صمتهم، لما تأمنت أغلبية جمهورية في

أي من هيئتي الكونغرس، ولما أصبح بوش الابن رئيساً مرتين، وكان أكثر ما سنحظى به عدد من حكام الولايات الجمهوريين» (يذكره ديديون، 2004). مع هذا اليمين المسيحي، وقع المحافظون الجدد ما يشبه عقد فاوست، وقد كان مثمراً حتى اليوم بصورة مذهلة إن في مجال إعادة صياغة السياسة الخارجية الميركية على اسس نيو – امبراطورية، او في مجال شد الحزب الجمهوري (ونواته الصلبة الجديدة من اليمين المسيحي) نحو دعم أكثر حماساً لإسرائيل بل لليكود، او، بصورة أعمق، في شيوع عدد من المواقف الفلسفية الغالية على قلب المحافظين الجدد كمثل موقع الدين في الحياة العامة، او نبذ الاخلاقيات الليبرالية.

مع بدء ولايته الثانية، عاد الالتباس القديم في علاقة بوش بتيار المحافظين الجدد مرة اخرى الى واجهة الاهتمام. فالقائلون بأن الرئيس اسيرهم أو هو حتى واحد منهم كانوا يتوقعونه ان يتخلى عن عدد من معاونيه غير المتشربين بأفكار المحافظين الجدد وان يوسع دائرة هؤلاء. اما الذين كانوا يقولون بان نظرته للعالم هي في الأساس من قناعته، فكانوا يتوقعون منه ان يتحرر من تأثيرالمحافظين الجدد فيقلّص نفوذهم بعدما انتهت فائدتهم الانتخابية بمجرد إعادة انتخابه. لكن تشخيص هنري تاو (2005) قد يكون هو الاقرب للواقع اذا اعتبر ان بوش الإبن كان في الواقع ينتمي الى تيار «القوميين المتشددين» المهجوسين بنظرة ضيقة للمصلحة القومية الاميركية، لكنه انزلق بعد الحادي عشر من أيلول نحو تبن شبه مطلق لافكار المحافظين الجدد، من استسهال التدخل العسكري، الى ممارسة متكررة لتغيير الأنظمة، الى خطاب أخلاقوي عن العالم («الخير» ضد «الشر»)، انتهاء باستعارة ساذجة لأطروحات ناتان شارانسكي عن الإستبداد والديمقراطية.

لكن الالتباس بقي قائماً، إذ وجد الطرفان ما يقنعهم بإستمرار العلاقة بين الرئيس والمحافظين الجدد، كما ببداية تآكلها. ارتاح المحافظون الجدد لإستقالة كولن باول من الخارجية ولكنهم كانوا يفضّلون بالتأكيد شخصاً غير السيدة رايس التي تؤخذ عليها «واقعية» غير مرغوبة. بالمقابل فإن فرض جون بولتون بما يشبه الممارسة القسرية على الكونغرس مندوباً في الامم المتحدة، او اختيار الوزير الجديد للأمن الداخلي اثارا إرتياح الحركة لأن الرجلين ينتميان بوضوح اليها. ولا ريب ان وولفويتز، الرجل المحوري في الحركة، قد تمكن من انتزاع رئاسة البنك الدولي وهو أداة مهمة للتأثير في العالم، ولكن خروجه من الإدارة يعني إن موقع المحافظين الجدد قد تآكل في قلعتهم السابقة (وزارة

الدفاع التي خرج منها ايضاً دوغلاس فايث في ظروف شديدة الالتباس)، كما يعني أن إرتباطه الشخصي بحرب العراق، محرّضاً عليها، مساهماً في ترويج عدد كبير من الاسباب الواهية لخوضها، وعاجزاً عن ادارتها بعد سقوط صدام حسين، قد جعله شخصاً يصعب الدفاع عنه في مجلس الشيوخ الذي كان سيضطر للمثول أمامه فيما لو عين في منصب جديد مرموق، كوزارة الخارجية مثلا. ويدل وضع وولفوتيز بالذات الى ان مستقبل المحافظين الجدد قد ارتهن الى حد هائل بتطور الامور في العراق. وقد يرتاح المحافظون الجدد الى اعتناق بوش شبه الصبياني لأفكار شارانسكي (وهو ربما أقرب الساسة الاسرائيليين الى قلبهم)، مما جعله يصبح في قراءة لأول خطابين القاهما غداة اعادة انتخابه «يكاد يصبح أحد تلامذة معلمنا ليوشتراوس»، كما قال احدهم. لكن هذا الإنحياز الى مفاهيمهم ومفرداتهم المفضّلة يبقى هشاً إن تطورت الأمور بصورة سلبية في العراق، إن بإتجاه تصاعد مقاومة الاحتلال او بإتجاه تزايد النفوذ الايراني أو نحو حرب أهلية. إن أياً من هذه السيناريوهات سيوضع بالضرورة على خانتهم وسيضطر الرئيس لتحميل مسؤوليته لهم، خصوصاً إذ رافقت المصاعب على الأرض، فضائح بالجملة كتلك التي بدأت تتفاقم خلال سنة 2005 من تسريب أسماء مناهضين للحركة الى الصحافة (فضيحة السيدة بلام)، الى النهب المالي الواسع للأموال العراقية والأميركية على السواء في العراق، الى إكتشاف شبكات جديدة للتجسس لصالح اسرائيل. وقد تكون إنتخابات خريف 2006 الدورية هي المفترق الذي يؤكد متانة العلاقة بين الإدارة والحركة أو يسجّل، تحت ضغط التيار الأقل تطرفاً في الحزب الجمهوري، بداية افتراق عميق بينهما.

الفصل الثالث

ضباط وسفراء وجواسيس

يصعب على أي مسؤول أميركي أن يسمع تشكيكاً بقدرات بلاده العسكرية، وهي قدرات لم يعد بمقدور أي دولة أن تجاريها أو تنافسها أو تتعداها، وبات من الصعب على الدول الأخرى أن تتحدّاها دون دفع الثمن الغالي. ويأمل غلاة المشروع الامبراطوري أن تكف كل الدول عن مجرد التفكير بالتحوّل إلى قوة موازنة للآلة العسكرية الاميركية، كما هم يتوقعون من الآخرين، دولاً وجماعات وحركات، أن يعتبروا مما حصل للطالبان في افغانستان أو للنظام البعثي في العراق، وقد قضت الآلة العسكرية الجبارة على كليهما في أسابيع معدودة. وإن كانت الارقام المالية دليلاً على هذا التفوق الأميركي الهائل في الميدان العسكري فيحسن بأي امرئ أن يتذكر إن الميزانية العسكرية الأميركية كانت، سنة 2005، أكبر بسبع مرات من مثيلتها الروسية، وبثماني مرات من ميزانية الصين العسكرية وبنحو عشر مرات من الميزانية الحربية لدول مثل اليابان أو فرنسا أو بريطانيا، بحيث تشكّل ميزانية وزارة الدفاع الأميركية عادة وبمفردها من 45 إلى 50 بالمئة من مجمل الانفاق العسكري العالمي. بل ان الميزانية العسكرية الأميركية الخاصة فقط بقطاع البحث والتطوير باتت أعظم من كل الانفاق العسكري لفرنسا أو لبريطانيا، ممّا يشير إلى أن هذا الموقع المتفوق سيبقى على طغيانه في المستقبل المنظور. لذا فالقائل بوجود نظام عالمي وحيد القطب منذ سنة 1990، يبدأ بالإجمال مطالعته بالميدان العسكري فيلاحظ الاختلال الهائل بين الانفاق العسكري الأميركي مقارناً بانفاق الدول الأخرى، ويلاحظ ثانياً اختلالاً آخر لا يقل أهمية بين انفاق الولايات المتحدة على آلتها العسكرية مقارناً بانفاقها على أدوات التأثير الأخرى، ويلاحظ بالتالي موقع وزارة الدفاع المميز مقارنة بمختلف أجهزة الحكومة الفيديرالية الأخرى. ولا بد، بعد هذه الملاحظات، الا وان نخلص إلى البون الشاسع الذي

يفرّق بين أميركا من جهة وبين مختلف الدول المتقدمة في مجال الاعتماد على القوة العسكرية البحتة كمصدر للنفوذ والتأثير في عالمنا الراهن.

لكن هذا التفوّق غير المسبوق لا يضع حداً للأسئلة بل هو يضاعف في الواقع من حدتها. فإذا كان المال هو حقاً «عصب الحرب»، فإلى أي حد تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على معدل عال من الانفاق، وبالتالي من عجز الموازنة، دون التضحية بأولويات أخرى، أو دون وضع مصلحتها القومية على المحك، أو بصورة أبسط دون مجابهة أزمة مالية خطيرة؟ وإلى أي حد تؤدي «الثورة في الأمور العسكرية»، حتى وإن كانت الولايات المتحدة المستفيد الأول منها، إلى تغيير معطيات الحرب وتحديد مخارج النزاعات، دون أن تثقل على الخيارات أو الأهداف الستراتيجية؟ ومع قدرة كهذه على «تصدير الأمن»، هل تبقى الحروب الاختيارية بالسهولة التي يتم تصورها؟ وإذا ما نشبت فهل تكون نهايتها متوافقة مع التمنيات؟ وهل يمكن لآلة عسكرية بهذا الحجم أن تبقى مطواعة كما يُعتقد بين أيدي السياسيين؟ وهل يكتفي العسكريون بأن يكونوا أدوات لخيارات المسؤولين المدنيين؟ وإذا ما اعتبرت القدرة العسكرية قاطرةً لاستراتيجيا كبرى، فإلى أي حد تعتبر الانتصارات العسكرية المحتملة قابلة للصرف، أي ممكنة الترجمة وبسهولة إلى مكاسب سياسية أو اقتصادية؟ ونخلص من ذلك إلى سؤال أخير: ألا يغير هذا الارتباط الوثيق بالوسائل العسكرية لفرض آراء اميركا على العالم من طبيعة الدولة نفسها في الولايات المتحدة ومن هوية مجتمعها ويؤدي إلى إعادة تكوين واعية أم لا للعلاقة بين الدولة والمجتمع داخل مجتمع الدولة الأعظم؟

ذلك أن التأمل عن قرب في حقيقة الوضع العسكري الأميركي الساطعة، والمتوجة ببعض أنصاف الانتصارات والمثلومة ببعض الفشل، يكشف عن هشاشة مناقضة لما يجري التباهي به كل يوم. للحكم على ذلك علينا في البداية مقارنة ما كانت أميركا تبحث عنه وما استطاعت تحقيقه بالفعل. كما يجب تحديد اللحظة الزمنية التي نتحدث فيها. فهل يجب، لاحتساب نتيجة التدخل في البلقان، أن نتموضع في 1999، أو 2004، أو 2009؟ وللحكم على التدخل في العراق، هل يجب التموضع في 9 نيسان 2003، يوم سقوط تمثال صدام حسين، أو في 2008، بعد خمس سنوات من ذلك؟ أم هل يجب أيضاً تذكير أولئك المبهورين بالقوة والمتبجحين بها داخل مكاتبهم بأن الولايات المتحدة قد فشلت بتدخلها

في الصومال بعد عام على انتصارها الظافر في حرب الخليج الأولى، تلك الحرب التي أتت، بعد خمسة عشر عاماً، لتداوي الجرح المستمر في النزف بعد الخروج غير المشرّف من المستنقع الفيتنامي؟ عام 1983، تم تجهيز حملة غرينادا الناجحة بعد حوالي 24 ساعة من الانسحاب العسير من لبنان، وكانت تلك العملية تهدف على ما يبدو إلى نسيان ذكرى الخروج غير المشرّف للمارينز من بيروت. إن الحساب الإجمالي لاستخدام الأسلحة الأميركية في نهاية نصف القرن الذي تلا الانتصار الكبير في الحرب العالمية الثانية ليس إيجابياً بالمطلق: تلك حقيقة لا يمكن- ولا يجب - أن تنسيها استعراضات القوة المتكررة امام اعيننا الآن.

من المؤكد أن التاريخ لا يسجّل الكوارث التي تم تجنبها ولا الحروب التي لم تحصل بفعل الفصل بين المتحاربين أو ببلوغ النتيجة المطلوبة عبر اللجوء إلى وسائل ضغط أخرى. لقد أتاح نشر القوات الأميركية إضافة إلى التحديث المتواصل لترسانتها أن «تكسب» الولايات المتحدة الحرب الباردة دون الاضطرار إلى شن حرب عالمية ثالثة. ومنذ ذلك الوقت لم تقل أهمية التدخل العسكري في السياسة الخارجية. بل على العكس، فلم تعد الآلة العسكرية أداة للسياسة الخارجية فقط، بل «دون أن ينتبه أحد لذلك، أصبحت القوة العسكرية مكوناً أساسياً لما بقي من الهوية القومية الأميركية» (باسيفيتش، 2002، ص 122). وإذا ما اعتمدنا معايير حجم الانفاق العسكري واتساع مساحة الانتشار الخارجي وتواتر عمليات التدخل، فلن يكون بوسع أحد أن يشك في أن الولايات المتحدة قد ربحت بفعل تراجع أو انهيار الوسائل العسكرية لمن كانوا «كباراً» في السابق، وفي أنها قد حققت من جانبها قفزة إلى الأمام بفضل قدراتها العسكرية لدرجة جعلتها تنجح في تكوين هوة لا سابقة لها، في الأزمنة الحديثة على الأقل، بينها وبين الآخرين- الآخرين جميعاً.

يمكن التكهن دائماً عن الثمن من الرجال والأموال العامة والتأثير الدبلوماسي والموارد الأخرى الذي دفعته الولايات المتحدة وهي تعطي الأولوية لصيانة وتحديث آلتها العسكرية بصورة متواصلة. يطرح بعض الأميركيين، من مسؤولين ومراقبين، هذه الأسئلة، وخاصة من كانوا يحلمون منهم، غداة سقوط جدار برلين، بالعودة إلى حالة «طبيعية» شبيهة بتلك التي كانت أميركا تحسن العودة إليها بعد الحروب الكبرى التي خاضتها في القرن التاسع عشر وحتى سنة 1918. ولكن النوايا المبيتة، بعد 1945، ضد الخصم السوفياتي عن صواب أو خطأ حالت دون العودة إلى ذلك الوضع. وعام 1989، أتت «حماية العولمة» وكانت

في بداية موجتها لتبرر اتخاذ قرار مماثل، «فالانخراط في العولمة يقتضي أن يعمل السوق المعولم كمنظومة متكاملة، والمنظومة تحتم وجود النظام» (باسيفيتش) وأميركا هي الوحيدة القادرة على فرض ذلك النظام، سواء لكونها سعت عن قصد إلى لعب هذا الدور أو أنه قد آل إليها بحكم واقع الأمور.

بعد سقوط جدار برلين، كانت هناك ثلاث خيارات ممكنة امام واشنطن: التخلي عن التعبئة بصورة متوازية مع ما يفعله الغربيون الآخرون ومع انهيار الجيش الأحمر؛ الحفاظ على خيار المجابهة مع أنداد حقيقيين أو افتراضيين؛ أو الحفاظ أخيراً على الآلة العسكرية مع تحويلها إلى أداة جاهزة للتدخل في أي مكان من العالم. مرت عدة سنوات من التردد أدى خلالها عدم القدرة على اتخاذ القرار النهائي إلى خليط غامض من الخيارات الثلاثة: خفض في الموازنات وتقليص للإعتمادات، ولكن بصورة محدودة وبشكل لم يلبث أن تم تعديله لاحقاً. ولكن كانت لا تزال معتمدة في الوقت نفسه سياسة السيطرة القائمة على فكرة منع قيام خصم جديد يحل مكان الاتحاد السوفياتي الذي قد يجرؤ على الظهور في آسيا أو أوروبا ليتحدى العملاق الأميركي، وذلك في وقت كانت القدرة الصينية لم تزل جنينية، ومحاولات ترميم الجيش الروسي إضافة إلى أدائه على الأرض لا تنبئ بما قد يخشى منه، وكان الأوروبيون عازفين عن زيادة موازناتهم الدفاعية وكانوا بعيدين عن توحيد قدراتهم. بدأ حماس للتدخل العسكري المتكرر، وفي مناطق جديدة، بل غير مدروسة جيداً، يظهر على السطح، إذ أن إدارة كلينتون قد قامت بتدخلات عسكرية يفوق عددها ما تم خلال الست أو السبع إدارات التي سبقتها. أما مع بوش، وعلى الرغم من استمرار الانتباه إلى الصين، تم اعتماد الخيار الثالث (تعظيم منهجي للاداة العسكرية، والانفاق الهائل على تطويرها التكنولوجي).

إذا كان هناك من منطق في خيارات «روما الجديدة»، فإنه يقوم على جهوزية سيناريوهات الحرب وعلى أهمية إحداث تحول جذري متواصل في آلتها العسكرية (إما باستخدامات جديدة للترسانة الموجودة، وإما بسياسة اختراع الأسلحة المناسبة) لتصبح جهاز «انتشار معولم للقوة او تصدير الأمن» يكون أكثر تعبيراً عن التدخل مما عن مجرد الردع. بموازاة ذلك لم يعد البنتاغون «وزارة دفاع» عادية كتلك التي أوجدتها الدول المختلفة خلال القرنين الأخيرين، بل مركزاً محورياً يشكل الذراع الضاربة للمشروع

الإمبراطوري الجديد، بدءاً بتحديد الأهداف والغايات (لم يعد الحديث يدور عن «التهديدات»، بل عن «الفرص المناسبة»)، إلى سير العمليات، وصولاً إلى «خدمة ما بعد البيع» التي تتمثل في فرض الاستقرار بعد انتصار السلاح. لقد أشار جون إيكنبري بحق إلى أن «القائلين بنظرية فرض الاستقرار على العالم من خلال هيمنة القطب الأوحد عليه مهووسون بالمصادر المادية للسلطة» (1989)، وهذا الهوس هو الذي يوجه القدرة التي يستحوذ عليها نحو تجاهل دور الأفكار والقوانين المعتمدة والمؤسسات الدولية. وتبدو الهيمنة على العالم كأنها صدى لمثيلة لها تحصل داخل البلد، أي هيمنة الرئيس على عناصر التفكير، وهيمنة القرار العسكري على أدوات التأثير الأخرى، وبالنتيجة هيمنة البنتاغون على الأجهزة الفيديرالية الأخرى.

يؤدي هذا المنطق إلى جعل الاستخبارات مجرد اداة تهيئة لاستخدام القوة، وإذا ما رفضت الاستخبارات الخضوع وأصرت على التعاطي مع الوقائع فقط، يمكن تجاهلها نهائياً أو إعادة صياغة تحليلاتها لحثها على أن تتخيل وقائع أكثر توافقاً مع سياسة محددة سلفاً. أما تحويل الدبلوماسية إلى أداة، أو استبدالها عند الضرورة بالعسكريين أنفسهم، فيمثل الوجه الثاني لأسبقية السلاح: لم تعد الأهداف السياسية هي التي تسيّر العسكريين، بل إنهم هم من يحددها، فالوسائل تحدد الغايات على الأقل بقدر ما تحدد الغايات الوسائل.

إسبارطة في أوج مجدها

لم يعرف التاريخ الأميركي من سابقة أبقي فيها على قدرات عسكرية هائلة بعدما انتفت علة وجودها. فعلى عكس ما حصل بعد الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر أو الحرب العالمية الأولى، بقيت الولايات المتحدة، بعد انهيار جدار برلين، منتشية إلى حد كبير بمنطق هيمنة عسكرية شاملة، بينما كان عدوها لفترة نصف قرن يتهاوى وكانت الدول الأوروبية تمارس تخفيضات أساسية في ترساناتها العسكرية. لقد لجأ الأميركيون أيضاً إلى خفض كبير في العديد وفي مخصصات الموازنات وفي الترسانات؛ ولكن التساؤلات الملحة في بداية تسعينات القرن العشرين عما سيكون عليه موقع أميركا في العالم قد أخلت المكان، في نهاية العقد، لشبه توافق واسع داخل النخبة الحاكمة على وجود تفوق عسكري محسوم لا يمكن لأحد أن يفكر بمجاراته أو بتحديه.

في الأساس، هناك ما سمي يومها بالسيطرة على «الأجزاء المشتركة» من الكرة الأرضية. و«السيطرة تعني أن تستخدم الولايات المتحدة المجال الجوي والبحري بصورة أسبقية وأولوية على الآخرين، وأن تستطيع منع الآخرين من استخدامها، وعليهم أن يقبلوا بذلك، أما الآخرون فسوف يخسرون إن حاولوا منع الأميركيين من ذلك» (بوزين، 2003). هذه السيطرة المسبقة والمتواصلة والمتصاعدة إن أمكن، تستهدف، بحسب تعريفها، إزالة العوائق التي قد تفكر أطراف أخرى بوضعها في طريق الولايات المتحدة؛ فعلى إسبارطة أن تكون واثقة من الوصول إلى حيث تريد. وهكذا تفرض الولايات المتحدة نفسها، ليس فقط كقوة معولمة وحيدة، وإنما أيضاً كحارسة للعولمة دون نقاش أو جدل.

السيطرة على البحار معادلة في بداهتها على الأقل لما كانت عليه بريطانيا في القرن التاسع عشر. ومع ستين غواصة نووية ودزينة الأساطيل المكونة من حاملات الطائرات وسفن حربية من مختلف الأحجام، تجاوزت الولايات المتحدة الأحلام الأكثر تفاؤلاً للكولونيل ماهان، الداعية الأول لتحويل أميركا إلى إمبراطورية بحرية في مطلع القرن العشرين. على صعيد التحميل، تملك البحرية الحربية الأميركية أكثر من ضعف مجموع ما تملكه الدول العشرة التي تليها في التصنيف. وفي كمية ونوعية السفن الحربية، مقابل حالة «الاسكادرا» الروسية التعيسة وجنين البحرية الصينية (يبدو أن البحرية اليابانية هي التي تحتل اليوم المرتبة الثانية وتعمل على تعزيزها من عام لآخر، ولكنها تبقى بعيدة جداً عما كانت عليه البحرية الأميركية قبل عقود، رغم الجهد المتواصل الذي تبذله خلال العقد الأخير)، لم يعد هناك منافس للبحرية الحربية الأميركية التي أصبحت تسيطر بالكامل على طرق المواصلات الكبرى وأعالي البحار لتعطي لبوارجها وغواصاتها- التي تم تصنيعها لأهداف مواجهة عدو الحرب الباردة الاساسي- دوراً يتزايد أكثر فأكثر في عمليات التدخل البرية (بارنيت). فهناك حوالى عشرة أساطيل أميركية تجوب المحيطات، وعلى رأس كل منها حاملة طائرات هي نوع من المدينة العائمة، بينما لا يوجد بلد آخر يمتلك مثيلاً لواحد منها فقط. ولقد أصبحت الغواصات التي صُممت للمجابهات الخاصة بالحرب الباردة تستخدم اليوم للهجمات البرية، أما الغواصات النووية فلن يكون لها مثيل أو مجرد خصم قبل عقد على الأقل. كما أن هناك عشرات السفن المخصصة لنقل الجنود وتأمين عمليات الإنزال السريع.

وتمتلك أميركا أيضاً طائرات بالغة الحداثة مزودة بصواريخ متناهية الدقة. سيصعب عليّ أن أنسى كيف أن واحداً من تلك الصواريخ دمر مركز المنصور الهاتفي في بغداد دون أن يلحق أي أذى بالقسم الإداري من المجمع والذي لا يفصله عن القسم الفني سوى جدار وسطي، أو كيف اكتشفت حول العاصمة العراقية بقايا جيبات أو تحصينات صغيرة (في كل منها ثلاثة أو أربعة جنود) دمرتها صواريخ بالغة الدقة وباهظة الثمن أطلقتها طائرات حربية أو بوارج بحرية موجودة في أماكن بعيدة مثل البحر المتوسط أو المحيط الهندي. والواقع أن الولايات المتحدة تمتلك سيادة قاطعة على الجو؛ فهي تمتلك اليوم عدداً من الطائرات المقاتلة أو الهجومية من الجيل الحديث يفوق ما تمتلكه مجتمعة جميع أسلحة الجو الأخرى في العالم. فلديها (أرقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2005) 2267 طائرة من الجيل الأحدث، أي ضعف ونصف ما تملكه روسيا، و5،9 أضعاف بريطانيا، و9،3 أضعاف فرنسا، و22 ضعف الصين. ولديها 102 أواكس (طائرة استطلاع ومراقبة مزودة برادارات قوية)، مقابل 37 لليابان، و18 لفرنسا، و16 لروسيا، و7 لبريطانيا، و4 للصين. يضاف إلى ذلك أن الطيار الأميركي يحظى بساعات طيران تدريبية تفوق زميله الصيني بثلاث مرات والروسي بعشر مرات. ولقد دفع الاستخدام الكثيف للطيران منذ خمسة عشر عاماً، سواء في العراق أو كوسوفو أو أفغانستان أو مجدداً في العراق، بالبعض (ستيغلر) أن يروا بأن الولايات المتحدة أصبحت قادرة على كسب الحروب باستخدام قوتها الجوية فقط. سوف نرى فيما بعد ما هي الأحلام السياسية الوردية التي تبنى على هكذا تفوق، ولكن علينا أن نلاحظ أيضاً أن الدفاع الجوي المعادي عندما يوجد (صربيا)، أو عندما يكون في حالة بدائية (العراق)، وخصوصاً عندما لا يوجد على الاطلاق (أفغانستان)، هو قليل الفاعلية أمام الكثافة والحداثة والتدريب التي تميز الطيران الأميركي.

الجيوش البرية هي الأولى التي لحقت بها تخفيضات ما بعد الحرب الباردة. فهل تتناسب هذه الأداة بالفعل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها أميركا؟ نعم، إذا اعتمدنا على ما حصل في العراق حيث، كما يكتب بوت (2003) بإعجاب، «قامت الفرق الثمانية المشاركة بتدمير كل شيء في طريقها» خلال ثلاثة أسابيع ؛ وكلاّ، إذا أخذنا في الاعتبار صعوبات ما بعد الحرب حيث «أصبحت القوات الأرضية المتواجدة غارقة في رمال العراق وأفغانستان

دون التوصل إلى استتباب الأمن في أي من البلدين، بينما لا تستطيع القوات الجوية والبحرية تقديم الدواء لإحباطات واشنطن» (بفاف، *NYRB*، 8 نيسان 2004). هنا أيضاً يرتبط كل شيء باللحظة التي يطلق فيها الحكم: خلال معركة هجومية يشعر فيها الجيش بالفخر من ترسانته الهائلة (من بينها 9000 دبابة أبرامز تشكل عمودها الفقري)، أو عندما يجد ذات الجيش نفسه متورطاً في قمع تمرد مضاد ومتواصل على طريقة سيزيف. أمام هذه الصعوبات تجرأ السناتور الجمهوري تشاك هاغل على طرح سؤال ما زال محرماً لمعرفة ما إذا كان من الضروري العودة إلى نظام الخدمة الإلزامية في حال الاستمرار بالتدخل في العالم بهذه الوتيرة. وازاء هذا اللجوء المكثف والمتكرر للقوات البرية تتعالى أصوات (الجنرال أودوم، 1997، أو كورب، 2004، بين آخرين) بضرورة إنشاء فرقتين ممكننتين اضافيتين، مقابل تأجيل أو إلغاء بعض مشاريع التكنولوجيا العالية في الأسلحة الأخرى. ذلك أن أوهام الاكتفاء بالقوة الجوية وبالصواريخ قد تتحطم على صخرة ثورات قد تعيد إلى الأذهان ذكريات فييتنام الأليمة.

يرتبط مستقبل القوى البرية بالتأكيد بالطريقة التي يتم فيها تصور الإمبراطورية، وبصورة أدق بالدور المحدد الذي تعطيه الولايات المتحدة لنفسها في الفترات التي تلي الانتصارات. إن مكانه ضمن الجهاز العام، وطبيعة تجهيزاته، وحجم عديده في البداية، كل ذلك يرتبط بتحديد تلك الخيارات. فإذا كان الخيار هو التدخلات الخاطفة الهادفة إلى إسقاط حاكم أو الاقتصاص من أحد، ستبقى القوات البرية في وضع ثانوي داخل المنظومة العسكرية الأميركية. أما إذا انتهت الإمبراطورية المنشودة بالتشبه التفصيلي بإمبراطوريات الماضي الاستعمارية، فإن القوات البرية ستستعيد موقعها المركزي ضمن الجهاز العسكري. لذلك سوف يكون تطورها الفعلي في السنوات القادمة، بالمقارنة مع البرامج المتناقضة بالكامل المطروحة لتطويرها، واحداً من أفضل المؤشرات إلى الطبيعة الحقيقية للمشروع الإمبراطوري الجديد.

إن احتمال العمل على إنشاء فرق جديدة قد يقلب منحى يعود إلى ثلاثين سنة على الأقل. فلقد أدى إلغاء الخدمة الإلزامية، وبالتالي الإكتفاء بإنشاء جيش مكوّن حصرياً من المتطوعين، في تموز 1973، إلى إضعاف ملحوظ للقوات البرية التي أخذت تستجلب مرشحين أقل من كل الأسلحة الأخرى. كان من الضروري بعدها زيادة الرواتب،

ولتحقيق ذلك نجمت ضرورة تخفيض العديد (الذي انخفض في مجمل الفرق من 2،7 مليون إلى 2،2 مليون). وكانت القوات البرية هي الأشد تأثراً بذلك التخفيض، الذي تجدد عام 1990 ليهبط عديدها من 2،2 إلى 1،5 مليون. ولكن بما أن الحروب أخذت تتزايد، بينما بقيت شبكة القواعد عبر العالم على حالها إلى حد كبير، وجدت القوات البرية نفسها غداة حرب العراق وقد انتشر منها حوالي 370000 رجل في كافة أرجاء العالم، أي 24 لواء حربياً من أصل 33، أو بالأحرى 73% من كامل عديدها. كانت قد بقيت اثنتان فقط من فرقها العشرة جاهزة لنزاعات محتملة أخرى، مما جعل هذه الأخيرة غير محتملة كثيراً لكون البقاء في أفغانستان وخاصة في العراق يتطلب وجوداً كثيفاً للرجال.

إذا لم تكن «الإمبراطورية الأميركية» إمبراطورية غزوات، فإنها بالتأكيد «إمبراطورية قواعد»، كما يقول تشالمرز جونسون (2003)، عشرات القواعد، وتسهيلات مرفئية، ومناطق توقف، هي الدلائل الواضحة على ذلك الطموح العالمي، الفاعل بصورة متواصلة منذ 1945. وعام 2003 كتب بوزن: «لقد بقيت بنية الحرب الباردة القائمة على القواعد دون أي تغيير»: ذلك يعني أربعين مركزاً حصيناً تدفع الولايات المتحدة كلفتها (تقع أغلب القواعد التي قُلصت أو أقفلت بعد الحرب الباردة في أوروبا، بينما أنشئت أخرى جديدة، بصورة خاصة في الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز)، دون احتساب الاتفاقات المعقودة مع السلطات المحلية من أجل استخدام دائم أو عندما تدعو الحاجة لمنشآتها التي قامت الولايات المتحدة في أغلب الحالات بتجديدها لكي تتلاءم مع استخداماتها المحتملة.

ولكن بعض المتحمسين لـ«الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية» يتخيلون عالماً يستطيع الجنود الأميركيون البقاء فيه مرتاحين داخل بلدهم حتى يجري استدعاؤهم إلى مسرح أزمة ناشئة. هكذا يبقى المارد متحصناً في شبه جزيرته، محمياً بشبكة الصواريخ المضادة للصواريخ، إلى أن يقوم، عندما يقرر بحملات عسكرية ليحمي هذا أو يعاقب ذاك، بالخروج في عمليات مفاجئة سريعة وحاسمة، قبل أن يعود إلى عرينه موكلاً مراقبة الكرة الأرضية لكاميراته وأنظمة تنصته لتحذره من أي تهديد يتم تحضيره لكي يذهب إلى القضاء عليه في المهد. وتقوم شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ بحماية المجال القومي. وحينها تصبح أميركا بمفارقة غريبة في غاية الانعزال وغاية العولمة، معاً. هكذا تتبين الإيديولوجيا التي تحرك بعض المتحمسين لـ«الثورة» المذكورة. ولكن هذا السيناريو من

أفلام الكرتون ليس قريباً من التحقيق: فالانتشار الشامل لأميركا ما زال بحاجة إلى نقاط ارتكاز إقليمية؛ والحفاظ على تفوقها الجوي يتطلب قواعد قريبة من مسارح العمليات، خاصة لصواريخ جو- جو القريبة المدى ولطائرات الاستطلاع دون طيار والتي لا يتجاوز مدى شعاع حركتها بضعة كيلومترات؛ كما أن القوات الأرضية تبقى محورية في النزاعات ذات النمط العراقي، وسيكون من الصعب جداً إجراء الانتشار انطلاقاً من الولايات المتحدة نفسها؛ وحتى في هذه الحالة سيكون من الضروري دائماً إيجاد مرافئ صديقة وتأمين محطات آمنة للترسانة والعتاد (أوهانلون، 1998-1999).

إذا كان حجم القوات المنشورة في الخارج قد خضع للتقليص، فذلك لم يحصل لأسباب تقنية إذن، وإنما لعوامل سياسية أو مالية. بعد عشر سنوات على نهاية الحرب الباردة، كان عدد الجنود المقيمين في الخارج (غير المشاركين في عمليات) قد انخفض بنسبة 50 %، وهو يمثل 250000 رجل من أصل قوة مسلحة تبلغ في مجملها 1،4 مليون وتمتص ما يقارب 50 مليار دولار في السنة (منها 117000 رجل في أوروبا، و101000 في آسيا الشرقية، و30000 في الخليج). ولا توحي التطلعات النيوإمبراطورية لما بعد 2001 بتقليص إضافي لشبكة القواعد، بل لخيارات جغراسية متعددة، بينما كان بوش وباول ورايس قد وصلوا إلى السلطة بقصد معلن هو تخفيض انتشار كانوا يعتبرونه كثيفاً (أوهانلون، 2001، وهو كان يعتقد حين ذلك أن التخفيض المزمع إجراؤه دون مشاريع جديدة لم يكن ليطاول أكثر من 25000 رجل، أي ما لا يمثل أكثر من 10% من العدد الإجمالي). لم يعد طموح اميركا الجديد يهدف إلى جعل هذه القواعد، كما في فترة الحرب الباردة، أنظمة حماية وردع مخصصة لوقف التوسع السوفياتي، ولا، كما خلال العقد الأخير من القرن العشرين، أدوات لفرض الاستقرار في ا لمناطق الحساسة. ففي المقاربة الإمبراطورية الجديدة، أصبحت هذه القواعد أدوات وقاية وتدخل، و«تغيير أنظمة» في نهاية المطاف (أو «تغيير سياسة» على الأقل) في البلدان المستهدفة. لهذا كانت المقررات المعلنة في خريف 2004 تهدف إلى تقريب تلك القواعد بقدر الإمكان من المسارح المحتملة لاستخدام القوة. فهناك خيارات لم تزل محفوزة بتطور الرأي العام المحلي: في برلين وسيول، لم تكن التوقعات تميل إلى الاستقرار الإيجابي؛ وفي المملكة العربية السعودية كانت مثيرة للقلق، وهذا ما دفع إلى الانتقال من قاعدة الأمير سلطان، بالقرب من الرياض، باتجاه إمارات الخليج، تلك المدن- الدول

التي يمثل عدد سكانها المحليين، أي الذين يؤخذون بعين الاعتبار سياسياً، أقليات صغيرة العدد، وخاصة نحو ذلك المجمع الضخم الذي شيد بالكامل في السيلية، في قطر، والذي أديرت منه حرب العراق.

وتمثل هذه القواعد بدورها أهدافاً محتملة، ليس فقط بسبب تغيير أمزجة الحكام المحليين المفتقرين إلى الشرعية، أي إلى رأي عام وطني قد يطالب باقفالها، ولكن أيضاً لجماعات مسلحة معادية. ولقد كانت الهجمات على الجنود الأميركيين في بيروت (1983)، والرياض (1995)، والظهران (1997) وعدن (2000)، أمثلة دامية عن ذلك، دون أن يؤدي شيء من هذا إلى تبريد حماسة مسؤولي إدارة بوش الذين ما زالوا يعتزمون إقامة أربع أو خمس قواعد في العراق المحتل. وهناك مؤشرات تدل على أنه لم يتم التخلي نهائياً عن ذلك المشروع، رغم أنه يعاني بعض المعارضة لدى كتابة هذه السطور بفعل الانتفاضة المسلحة. ويصدر خطر آخر عن تطور الترسانة البالستية للعديد من الدول الآسيوية، وهو أمر يذكره براكن (1998)، وهو ما قد يدفع واشنطن إلى تقوية تلك القواعد بصورة منهجية، أو إلى تقليصها. إن هناك سياسة تعتمد اليوم لحماية تلك الانتشارات بشبكة صواريخ مضادة للصواريخ، بينما تتزايد الأصوات المطالبة بنقلها إلى جزر قليلة السكان (غوام أودييغوغارسيا)، أو إلى مناطق أقل سكاناً داخل البلد نفسه (اليابان)، او الى دول صغيرة لا ضغط شعبياً يمارس على قادتها (مثل دول الخليج الصغرى) أو إلى أعالي البحار فوق سفن البحرية الأميركية، وهو مشروع تم تحقيقه بإنشاء نصف دزينة من «المجموعات الهجومية المتنقلة» المرابضة في حالة استنفار دائم في أعالي البحار والتي لا تقيم أي رابط ثابت مع البر.

يفسر الخط الجديد المتمثل بالاقتراب أكثر ما يمكن من المسارح المحتملة للأحداث الاهتمام بهجرة كثيفة للقواعد الأميركية نحو الشرق، باتجاه بلدان أوروبا الشرقية أو القوقاز أو قلب آسيا الوسطى. ويعتقد بارنيت بحق أن قواعد آسيا الوسطى ستشكل بعد اليوم جزءاً من المشهد المحلي، حتى وإن لم يعجب الأمر روسيا غير الراضية عنها (لكي لا نتحدث عن إيران والصين، وقد يكون الهند أيضاً). وعلى هذه القواعد أن تشكل «تسهيلات صغيرة بمفهوم إسبارطي أكثر من القلاع الحصينة التي نملكها اليوم في أوروبا وآسيا الشمالية الشرقية». ويفسر الخط الجديد «للقرب من المسرح» تجديداً جغرافياً آخر:

التواجد المتواصل لقوات أميركية في جيبوتي ابتداءً من 2002 بهدف أساسي هو التصدي للإرهاب في القرن الأفريقي وبحر العرب. ولكن لهذه المقاربة أيضاً مخاطرها الخاصة، إذ يمكن أن يخشى الأفرقاء المحليون من أن يزيد هذا الانتشار الهجومي مخاطر التدخلات المتكررة، سواء بسبب جهوزية الفرق الموجودة في مكان قريب، أو الضغوطات التي يمكن أن يمارسها فرقاء محليون آخرون على أميركا لاستخدام قواتها في «نداءات إمبراطورية» تجد آذاناً صاغية داخل البلد، وخاصة بسبب الأهداف العملانية المكلفة بها سلفاً (مما حمل اوزبكستان مثلاً على اقفال القاعدة الأميركية فيها بعد الانتقادات التي وجهتها واشنطن للرئيس كريموف في مجال انتهاك حقوق الانسان). من جهتها، يبدي كامبل ووارد (2004) قلقهما من نقل رجال وعتاد من أماكن آمنة ومريحة إلى مراكز انطلاق بعيدة تكون أقرب إلى مسارح العمليات المحتملة ولكن أكثر تعرضاً للخطر.

بموازاة هذه الشبكة الكونية من القواعد المتواصلة الصياغة، يتطلب المشروع الإمبراطوري الجديد تطوراً دائم التزايد على صعيد الحركة: لقد أظهرت الجيوش المتحركة تفوقاً دائماً على الجيوش المتجذرة أو المقيمة، ولا يمكن لمشروع نيو- إمبراطوري جدير بهذا الاسم أن يكتفي بالقواعد المتقدمة، أياً تكن أبعادها. «والقوات الخاصة» (Special Operations Forces) هي التي تجسد التغير الحاصل في ثقافة المؤسسة العسكرية. فلقد اقترنت احترافية الجيش مع الطموح إلى انتشار شامل والحرص على الحركة السريعة لإعطاء مكانة مميزة لتلك القوات في أرجاء العالم، سواء في أوقات السلم أو في الحروب. هذا الدور المتميز «للقوات الخاصة» التي يعتبر أفرادها كمبشرين ومحاربين أشداء ماهرين في الحركة الميدانية وفي استخدام التكنولوجيا المتقدمة (الذي يثير الإعجاب الشديد لدى إمبراطوريي البلاط الجدد، مثل ماكس بوت (2003) الذي يصفهم بأنهم «أفضل الأفضل» أو روبرت كابلن (2004) الذي رافقهم في سهوب منغوليا وغابات كولومبيا ليعود بمديح بالغ التأثر بهم)، يتواكب مع «التوقعات» التي يحدد بعضها 2010 وبعضها 2020 على أبعد تقدير تاريخ تحويل الجزء الأكبر من الماكنة العسكرية إلى نوع من «القوات الخاصة» أكثر مرونة وأسرع انتشاراً ولكي تصبح مماثلة وقادرة على أن تضرب لمسافات بعيدة جداً.

عدا عن ذلك، لا يجدر التقليل من أهمية التدريب الناتج بالتأكيد عن الاحتراف العالي، فهو أعلى شأناً في الولايات المتحدة من أي بلد كبير آخر. يضاف إلى ذلك أن الانتشار

المتكرر للقوات الأميركية يشكل رافعة متواصلة لكفاءاتها، بينما تضعف كفاءة جيوش الدول الأخرى التي تنحو إلى عدم المشاركة في النزاعات ويتسرب الشك إلى إمكانياتها وتفتقد الفرص التي تتعلم فيها من أخطائها (بينما كان أمام الضباط الأميركيين عشرات الفرص ليتقنوا تدريباتهم على مختلف انواع السلاح في ساحات الحرب المتعددة، لم يكن أمام الضابط الصيني أي تجربة نار حقيقية منذ ربع قرن على الأقل).

ومع حوالي مئة قمر صناعي عسكري، و150 آخر ذات أغراض مدنية ورقابة حصرية حتى اليوم عبر «نظام التحديد الشامل» (GPS) الذي يؤمن تشغيله ويستطيع في نفس الوقت منع استخدامه من قبل الآخرين، تتمتع الولايات المتحدة بسيطرة عملياً مطلقة على الفضاء. قبل أن يعين دونالد رامسفيلد على رأس وزارة الدفاع، كان يرأس لجنة تدرس فرضية «بيرل هاربور فضائية» (هجوم مباغت على الأقمار الصناعية الأميركية الموجودة في الفضاء)، دعت إلى عسكرة للفضاء مزودة بإمكانية نشر القوة «من الفضاء وفيه وعبره». كان ذلك بالتأكيد مخطط سباق تسلح جديد، خاصة وأن قطبي الأمس كانا قد اتفقا ضمنياً على استخدام متماثل للفضاء بعيداً عن نشر الأسلحة فيه أو محاولة الاستيلاء على أقمار العدو الصناعية أو إعاقة عملها، رغم أن كلا الجانبين كانا قد قاما بتجارب عديدة للدفاع ضد الأقمار الصناعية (فلوريني). خلال الحرب الباردة، أو على الأقل حتى 1972، كان الفضاء الخارجي صورة عن ثنائية القطب المستحكمة يومها بالنظام العالمي بمعنى ان واشنطن وموسكو كانتا وحيدتين في ارجائه. لكن واشنطن كانت تسعى لكي يكون مشاعاً لكل مَن يتمكن من التواجد فيه، بينما كانت موسكو تريد تقسيمه بين الدولتين الكبريين. لكن الوجهة الأميركية انتصرت بالنهاية وهي وجهة تريد اعتباره صنواً لأعالي البحار، لا لأنها تفتح الباب امام الآخرين بل بالاساس لأنها لا تضع حدوداً على التفوق الأميركي الكاسح في المجال الفضائي. إن الفضاء يعتبر اليوم ملكية عامة للبشرية. وهناك معاهدتان تؤكدان السهر على ذلك من قبل الجميع: معاهدة 1967 عن الفضاء الخارجي التي تمنع أن تنشر فيه أسلحة دمار شامل، ومعاهدة ABM الشهيرة لعام 1972 التي تحظر بين أشياء أخرى التعرض للأقمار الصناعية. ولكن إدارة بوش انسحبت من المعاهدتين بكل بساطة لتفتح الطريق أمام تنفيذ توصيات لجنة رامسفيلد، أو على الأقل لإعادة إطلاق «حرب النجوم» (يعتقد ثلاثة من كل أربعة ضباط أميركيين أن الحرب ستفترض عام 2020 هجمات تشن

من الفضاء أو فيه؛ يراجع هنا مانكن وفيتزسيموندز). وقد يكون الفضاء هو المجال الأول الذي يمكن أن يرصد فيه توجه الخيار نحو «استراتيجيا كبرى» للهيمنة أو أخرى لمجرد الزعامة (كريبون).

وأياً يكن المصير الفعلي لهذه الطموحات الفضائية الصعبة تقنياً والباهظة الكلفة مادياً، «تلعب الأقمار الصناعية حتى في حروب اليوم غير الذرية دوراً أساسياً في الرقابة والاتصال والإبحار»، كما يذكر واينبرغ (2004) الذي يوجه نقداً قاسياً للمشروع الذي قدمه جورج دبليو بوش عام 2004 والقاضي بتكثيف رحلات وكالة الفضاء المأهولة، نظراً إلى كلفتها الباهظة جداً بالنسبة إلى فوائدها، وحتى إن كانت تجد شعبية واسعة بين الناخبين الذين يجب تذكيرهم بنجاح أميركا في مجابهة تحدي أول سبوتنيك سوفياتي عام 1957.

إن أكثر الأمثلة استخداماً عن الأحادية القطبية هو سيادة أميركا على «نظام التحديد الشامل» (GPS). فلقد تبين أن هذا النظام الثمين لدى العسكريين (خاصة في زيادة دقة الصواريخ التي تدعى «الذكية») هو مفيد أيضاً في الاستخدامات المدنية (يرتبط به المصرفيون والملاحون في أعالي البحار)، إضافة إلى الربح المادي الذي يؤمنه (قدر مردود أرباحه عام 2003 بـ13 مليار دولار). في آذار 2002 قرر الاتحاد الأوروبي وضع حد للاحتكار الأميركي، مدفوعاً إلى ذلك بالمردود التجاري المتوقع وبعدم رغبته في أن يكون واحداً من «الأقنان الستراتيجيين» (برونشفيغ وآخرون). وبعد أن عبرت الولايات المتحدة عن غيظها من هذه المنافسة، رضيت في النهاية بأن تطلق أوروبا مشروعها «غاليليو» الذي يشترك فيه 30 قمر صناعي والذي سيبدأ العمل- بشيء من التفاؤل- اعتباراً من 2008. لن تكون النتيجة الوحيدة لهذه المبادرة إرغام الأميركيين على تطوير مشروعهم الخاص وحسب، بل أيضاً تحرير لاستخدامات المدنية من رقابة البنتاغون. ويجب أن يؤدي غاليليو منطقياً إلى قيام ثنائية قطبية واقعية، أميركية- أوروبية، في هذا الميدان. ويسعى الأوروبيون أيضاً لأن ينتزعوا من التحكم الأميركي المطلق السيطرة الواقعية التي تتمتع بها أميركا على شبكة الانترنت من خلال ICANN، الوكالة المختصة بتوزيع التسميات على الشبكة. ولقد بدا واضحاً خلال قمة المعلومات سنتي 2004 و2005 في جنيف وتونس كم أن الخوف من اقدام أميركا على معاقبة المستخدمين كبير لأنها عملياً الوحيدة القادرة على ذلك.

يذكر في نهاية هذه اللوحة أن الصناعة العسكرية الأميركية كانت أقل عرضة للتأثر

سلبياً بالقدر الذي يُظن بعد نهاية الحرب الباردة. فبينما كان المصنعون يتعرضون تقليدياً للركود في نهاية كل نزاع وينصرفون إلى الإنتاج المدني، لم يعرفوا ذلك الوضع وقتئذ. وبعد مرور عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن أي موقع إنتاج خاص قد أغلق أبوابه، واستمر أكثر من مليوني شخص بالعمل. طبيعي أن بعض الشركات (جنرال موتورز، جنرال إلكتريك، أي بي إم) قد انصرفت عن الإنتاج العسكري، وأن بعضاً آخر قد اختفى بفعل وقف الإنتاج (أوكويل، هيوز) أو الاندماج، ولكن بعد عشر سنوات على سقوط جدار برلين كانت قدرة الإنتاج العسكرية الأميركي قد بقيت على حالها رغم إعادة التشكيل تلك (غولز وسابولسكي، 1999-2000).

الواقع أن برامج ريغان العسكرية كانت طموحة لدرجة ضاعفت عدد العاملين في الصناعة العسكرية بين 1976 و1986. ثم نجحت إدارة كليتنون في أن تخفض عدد العسكريين وأن ترسل إلى الكسر مئات السفن والطائرات التي كانت أعداد منها لم تزل صالحة. سيكون من عدم الدقة جعل ذلك مقتصراً على خيار سياسي اتخذ بالاشتراك مع البلدان الغربية الأخرى، إذ أن الأمر يرتبط على الأرجح بحركة دورية: كانت ضخامة الانفاق العسكري خلال ولايتي الرئيس ريغان تنبئ بتقليص الموازنة العسكرية (أو تجميدها على الأقل)، ولكن كأنما الحرب الباردة قد امتدت إلى سنوات 1990. وأكثر من ذلك، فالمقتطعات اللاحقة من الانفاق لم تطاول قدرات الإنتاج التي بقيت على حالها، وذلك بضغط أعضاء الكونغرس الفاعلين، فلقد كان هؤلاء البرلمانيون يستفيدون من طلبات زيادة الانفاق نتيجة تزايد عدد الحروب الخارجية (كوسوفو، 1999؛ أفغانستان، 2001؛ العراق، 2003) للدفاع عن مؤسسات الانتاج العسكري التي تقع داخل دوائرهم الانتخابية. الخلاصة: رغم زوال التهديد الأساسي، ورغم وجود ترسانات كافية وبالغة الحداثة، لم تتوقف موازنة المشتريات عن التصاعد. أصبح التجمع العسكري- الصناعي أقوى من أي وقت مضى في الكونغرس، ويمكن الملاحظة بأنه يحدد اليوم، أكثر مما كان في فترة الحرب الباردة، سياسة تجهيز القوات المسلحة. ولذلك فعندما عاد جورج دبليو بوش إلى رفع الموازنة العسكرية، لم تكن خطوط الإنتاج تنتظر سوى توجهاته الجديدة.

منذ 1990، أخذت تظهر ردة فعل على عولمة السوق العسكرية: «أصبح دفاع البلد يرتبط أكثر فأكثر بالتكنولوجيا الأجنبية، بمنتجات أجنبية المصدر، أو عندما يكون مصدرها محلياً،

تكون مشتراة من فروع أميركية لشركات أجنبية» (موران، 1990). لذلك ظهرت اصوات كثيرة تندد باعتماد أميركا المتفاقم على مكوّنات عسكرية تنتج خارج الحدود، أو تنتج في أميركا وإنما في مؤسسات تملكها مصالح أجنبية (ادامز). وبدا ان القومية المتشددة تعتبر أن الصناعات العسكرية تقتضي حمايتها وبالتالي جعلها عصية على حركة العولمة المالية. ولقد علت هذه الأصوات بعد انتخاب بوش رئيساً سنة 2000 وازداد بالتالي التلاحم بين المصالح المالية الأميركية وزارة الدفاع بهدف العودة لمنطق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة العسكرية، ولو أن تطبيقاً مطلقاً لهذه القاعدة اصبح في الأكثر مستحيلاً.

عصب الحرب

إن مجرد الحفاظ على هذا الوضع العسكري- دون الحديث عن تقويته- يكلف مبالغ طائلة. هناك بالتالي حاجة لزيادات سنوية من أجل الحفاظ على القدرات. لقد نجح كلينتون، باعتماده المبكر هدف توازن الموازنة الذي يحبذه اليمين، في إقناع الكونغرس المعادي له (خاصة غداة انتخابات 1994) بتخفيض الموازنة العسكرية. بعد 1990، لجأت الولايات المتحدة إذن إلى تخفيضات انتقائية في نفقاتها، ولكنها لم تخلف نفس النتائج التي رأيناها في الدول الصناعية الأخرى، فلقد كان ريغان كان قد رفعها كثيراً. لم تكن البلدان الأوروبية، حتى في أشد فترات الحرب الباردة حرجاً، قد خصت دفاعها بحصة مماثلة من ناتجها القومي الصافي. نأخذ، على سبيل المقارنة، سنتين بصورة اعتباطية، 1985 و1995: عام 1985 كانت الولايات المتحدة تنفق على دفاعها 5،9 من ناتجها القومي الصافي، مقابل 5% عام 1995؛ والمملكة المتحدة 5،2% في 1985 مقابل 3،1%. إن المنطق البسيط ينم عن تقليص: بين 1988 و1998 انخفضت النفقات العسكرية الأميركية بما يقارب 30% بحساب الدولار. ولقد كانت موازنة دفاع الولايات المتحدة بالدولار 403 مليار عام 1988، فانخفضت إلى 260 مليار عام 1998، لتعود إلى الارتفاع من جديد إلى 300 مليار عام 2000، أي العام الأخير من ولاية كليتنون. يذكّر أوهانلون (2003) بأنه باستثناء نوع من التدهور في معنويات الجيش، فإن كليتنون نفسه لم يكن «رئيساً سيئاً» في هذا الميدان، لأنه لم ينفق أكثر لكون ريغان كان قد رفع السقف كثيراً. عندما وجهنا إلى أحد مسؤولي الكونغرس الكبار سؤالاً عن المدة التي يمكن أن يبقى خلالها مستوى نفقات 2001

على حاله، طمأننا قائلاً: «حتى 2009 على الأقل، وعندها يأتي رئيس ديمقراطي ليسدد الديون». والواقع أن الخبراء الماليين ليسوا بهذه الثقة، وهم لا يستبعدون احتمال قيام أزمة مالية حادة في حال بقاء الارتفاع على وتيرته (غيرتن، 2005).

كان بعض مراقبي سنوات 1990 يجدون تخفيضات كليتتون خجولة جداً (كورب، 1995) أو عشوائية بدون أي تخطيط فعلي: «أصبحت الموازنات العسكرية تعتمد دون أي نقاش مسبق: ما هي المصالح التي يجب أن تدافع عنها، ما هي الأولويات؟ وبأي أسلحة؟ لا جواب!» (هارتونغ، 1995). وكان آخرون (أولمان وغتلر، 1996–1997) يفضلون رؤية كليتتون يخفض العديد إلى مليون رجل بدلاً من 1،4 مليون، كما توقعوا عن صواب أن مجرد الحفاظ على القدرات من ناحية العديد سيدفع الموازنة العسكرية صعوداً بالضرورة وفي مستقبل قريب.وهذا الصعود سوف يتم على يدي كليتتون وهو على أهبة المغادرة، قبل أن يتزايد بصورة جوهرية مع بوش الابن ليبلغ الأرقام (ولكن ليس النسبة إلى الناتج القومي) التي كان قد بلغها في سنوات الحرب الباردة، أرقام أعلى من مثيلتها الروسية سبعة او ثمانية أضعاف، وبما يراوح بين 10 و25 ضعفاً، حسب التقديرات وأسعار الصرف، بالنسبة إلى الموازنة العسكرية الصينية.

والواقع أن سيد البيت الأبيض الجديد قد عاد بسرعة إلى السقوف العالية: منذ 2002 تتجاوز الموازنة العسكرية الـ400 مليار دولار سنوياً، وذلك دون احتساب الحروب التي تتطلب إضافات متواصلة. فلقد ابتدأت حرب العراق عام 2003 بموازنة 75 مليار دولار لتغطية نفقاتها العملانية وفرض الاستقرار خلال ستة أشهر بعد الانتصار. وعندما تبين أن هذه الأخيرة ستكون أطول وأصعب (كانت التقديرات إلى أن هذه الفترة تتطلب مليار دولار في الشهر، ولكن الرقم ارتفع إلى مليار دولار في الأسبوع)، حصل بوش على مبلغ 87 مليار إضافية في تشرين الأول 2003 مقسماً أغلظ الإيمان بأنها ستكون الأخيرة. ولكنه لم يلبث أن طلب 50 مليار إضافية في أيار 2005 (حصل على نصفها)، ومن جديد طلب 80 مليار في شباط 2005. هناك عدة طرق لاحتساب كلفة الحرب في العراق، ولكن أياً تكن الطريقة المعتمدة فإن هذه الكلفة تجاوزت 200 مليار دولار دفعها المكلف الأميركي خلال السنتين التاليتين لبدايتها (أي المبلغ الذي قدره عشية الحرب أحد الرسميين في دائرة الموازنة فاتهم بتقديم صورة سوداء وأجبر على الاستقالة).

وعندما نعلم بأن نسبة 60 إلى 68% من الموازنة تذهب كل عام إلى العمليات العسكرية وإلى دفع المرتبات، نفهم إصرار «أنصار التكنولوجيا» المولعين بالتكنولوجيا المتقدمة على البحث عن أسلحة جديدة وعلى عسكرة «ميادين» جديدة، مثل الفضاء، بدءاً بوزير الدفاع، كما لو أن أميركا قد دخلت في سباق تسلح مع نفسها! ومقابل التزامات البنتاغون الفعلية، ينادي «أنصار التاريخ» (مثل لارابي وآخرين، 2004) بتأجيل أو إلغاء البرامج الجديدة، المكلفة وذات المردود غير المؤكد، مقابل تجنيد أعداد أكبر من جنود الإمبراطورية والاستثمار في تجهيزات أكثر تقليدية، خاصة في مجالات مكافحة الشغب. فهل يتطلب تفوق أميركا متانة انتشاراتها التقليدية أو التجاوز الذاتي والمتواصل لتكنولوجيتها؟ على الرغم من عجز الموازنات الذي يجيزه بوش لنفسه، سوف يأتي يوم يكون الاختيار فيه ضرورياً. ولكن يبدو أن هناك خياراً لم يعد يرد في بال أحد بعد 11 أيلول (حتى ولا على لسان كيري خلال حملة 2004 الانتخابية): العودة إلى موازنة تحمل بعض التواضع.

تظهر عسكرة الاقتصاد الأميركي بصورة خاصة في مجال الأبحاث (البحث والتطوير) حيث لم تتميز حصة القطاع العسكري بهذا الكرم في يوم من الأيام: 70 من أصل 132 مليار دولار من النفقات الفيديرالية خصصت له عام 2005، أي 50% أكثر مما كان البنتاغون قد طلب (سيغال، 2004)، وما يعادل ثمانية أضعاف كامل النفقات الأوروبية (بالبرغ، 2004). ولقد كان مجموع نفقات البحث في الولايات المتحدة يمثل 50% من الحجم العالمي عام 2003، مقابل عدد سكان يمثل 4% من سكان العالم. ولكن انتشار المعلومات التقنية المتسارع بفضل حركية العولمة يجعل الانتشار العلمي والتقني أسهل وأسرع، ولهذا تعطي الولايات المتحدة عن نفسها الانطباع بالجري سريعاً جداً لئلا يلحق بها أحد، حتى وإن كانت تحتل رأس الترتيب بفارق يتجاوز أي وقت مضى. لقد كانت حرب الخليج الأولى ثم حرب كوسوفو قد أثبتتا بوضوح شديد التفوق التكنولوجي الأميركي. ثم كشفت حرب العراق عن تطورات جديدة في ميادين متعددة، خاصة التواصل الوثيق بين مختلف مكونات الهجوم، وذلك نتيجة عقدين من الأبحاث المتقدمة في مجال المعلوماتية. والواقع أنه يصعب في هذا الميدان رسم خط فاصل بين الاستخدام المدني والاستعمال العسكري، أو بين المبادرات والتمويلات ذات المنشأ التجاري وما ينتج منها عن مصادر حكومية،خاصة وأن العلاقة بين وول ستريت والبنتاغون قد قويت جداً في السنوات الأخيرة (يراجع

كلارك، 2004، عن التهديد التحكمي، وبارنيت، 2004، عن التواصل الشامل). لذلك أصبح البنتاغون يستفيد بصورة واسعة من وضع العلماء الأميركيين المتفوق، بما في ذلك العاملين حصرياً في القطاعين الخاص والجامعي الذين لا يعارض تخصيصهم بشيء من الدعم في الموازنة عندما يرى أن أعمالهم مفيدة له. وهم في وضع لا يدعو إلى الرثاء: خلال العقد ما بين 1992 و2002، كان عدد المرات التي استشهدت فيها المراجع العلمية (أكثر من 30 مليون) بباحثين ذوي أصل أميركي يزيد عن خمسة أضعاف من استشهد به من أصل ألماني أو بريطاني، وعن عشر مرات بمن هم من أصل روسي. وهؤلاء العلماء الأميركان أو المقيمون في أميركا حظوا بحصة الأسد من الجوائز العلمية- بدءاً بجائزة نوبل وبالعشرات كل عام. ولا يبدو الحوض ممكن النضوب لكون الولايات المتحدة تحتل بفارق كبير المرتبة الأولى في العالم، إذ أن 80 مليوناً من مواطنيها (أي 27 %) يحملون شهادات جامعية.

«تحويل» ماذا ولماذا؟ عن سبل الحرب الجديدة

تقترن ضرورة هذا الاستثمار في البحث بكون أميركا تعلن عن تصميمها على القيام بما تسميه «الثورة في الأمور العسكرية»، أي الثورة التي يفترض أن تكون هي المستفيدة الأولى منها (كوهن، 1996). لقد استخدمت العبارة من قبل الروس في مطلع سنوات 1980، ولكن بصورة حصرية: كانت تشير إلى تطوير أساسي في قدرات القوات التقليدية الميدانية. ولكنها عندما تأمركت تعرضت إلى إعادة تعريف وسعت معناها وخصته بثورة المعلومات. ولقد أخذ مستخدموها المتزايدون باطراد يتخيلون المكاسب التي يجب استخلاصها منها بإطلاق «تحويل» جذري للقوات المسلحة. «تحويل» و/ أو «ثورة»: عبارتان سحريتان تسودان السجالات العسكرية الأميركية منذ 1990.

تحتوي الثورات العسكرية على أربعة عناصر: تقدم تكنولوجي جوهري، تطوير متلازم للأنظمة، تجديد عملاني، وأخيراً إحكام تنظيمي يضاف إلى الثلاثة الأولى ليستخرج منها نتائج مؤسساتية (كرينيفيتش، 1994). والواقع أن طبيعة النزاعات قد اختلفت جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة، بينما كانت أنواع جديدة من التكنولوجيا تحسن بصورة متسارعة وسائل جمع ونقل ومعالجة المعلومات. كان على تلك المسيرة المزدوجة أن تؤدي بالضرورة إلى تطورات جوهرية في النظرية والتنظيم العسكريين. يرى كوهن (1996) أنه إلى جانب

ثورة المعلومات يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضاً انتصار الرأسمالية الذي كان من نتائجه جعل المدنيين مرتبطين مباشرة بتشغيل الترسانات والتكتيك، وحتى المشاركة في الهجمات عبر فتح حدود القطاع العسكري. هكذا كانت إعادة تنظيم البنتاغون على طريقة شركة مايكروسوفت (مع القليل من مستويات الإدارة الوسيطة وتخفيض التمايز بين المستخدمين والإدارة) نتيجة تنظيمية منطقية لهذه المقاربة، وذلك ما يتناقض مثلاً مع شركة جنرال موتورز التي تم تصميمها في الأصل تبعاً لنمط التراتبية العسكرية التقليدية.

يرى أحد المتحمسين لهذه الثورة بأنها لو دخلت حيز التنفيذ «فإن المناورات الهائلة للجيوش المتحالفة في صحارى الكويت والعراق قد تبدو قريباً كمظهر حضارة بائدة يذكر بنقل الخيالة على السفن أو القطارات في القرن التاسع عشر» (كوهن، 1996). ومع ذلك يبقى الشك قائماً: فمع أن التقنيات العسكرية لم تتوقف عن التطور أبداً، كم من مرة دار الحديث عن «ثورة» دون أن تلاحظ نتائجها الدائمة أو الفاعلة؟ أما التعريف الذي أعطاه الأميرال أوين للثورة المعلوماتية («قدرة دون سابقة ودون منافس على جمع المعلومات واستخدامها في ساحة المعركة»)، فقد بدا شديد الارتكاز على التكنولوجيا من أجل إقناع الرجال في الميدان، أو المؤرخين الذين يساورهم الشك. أصبحت الثورة في الأمور العسكرية إذن مظلة تغطي عدداً كبيراً من المفاهيم المختلفة لدرجة تدعو إلى الشك في فاعليتها (أوهانلون، 1999).

وهناك لدى من لا يشكون بحقيقتها شك برغبة العسكريين الجدية في وضعها موضع الفعل. يلاحظ باسيفيتش (1994) أن من الشائع في الجيوش الأميركية أن يكون الضابط» في غاية الأناقة التكنولوجية، وأن تُدَّعي الضباط الكبار، رغم الغباء المتجذر الذي يسود بينهم، بأنهم مأخوذون في حركة دائمة من التطوير وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم، وتصوير ذلك على أنه جري سريع نحو المستقبل». بعد ذلك بحوالي عشر سنين يعود باسيفيتش، الكولونيل السابق في سلاح البر، إلى الموضوع ولكن بعبارات أقل قسوة «إن كل ما تريد أن تكونه مؤسسات عصر المعلومات غير موجود في الجيوش التقليدية، فهذه الأخيرة حادة التراتب وبالغة البيروقراطية، وتقوم ثقافتها على ركيزتي الطاعة والأبوة، وتقدس التاريخ. إن الثورة في الأمور العسكرية تشكل إذن تهديداً لنمط حياتها ولطريقة عملها، ولذلك جوبهت بمقاومة دائمة منها. هذا ما أدى، بعد عقد من التغيير المزعوم،

إلى أن تكون جيوش عام 2000 طفيفة الاختلاف عن جيوش 1990» (2002). يؤكد هذه الرؤية استطلاع أجري بين الضباط (مانكن وفيتزسيموندز، 2003): الضباط هم بالغو الحماسة بالمطلق، إذ يعتقد 85% منهم بأن الجيوش المزودة بوسائل عصر المعلومات تتمتع بتفوق اكيد على الجيوش التي حرمت منها. ولكنهم يبدون أكثر تحفظاً عندما يُسألون عن جدوى تعديل رؤيتهم للحرب. ثم ينفجر التناقض عندما يوجه إليهم السؤال عما إذا كانوا يوافقون على تخفيض مخصصات وحداتهم عملاً على تحقيق تلاؤمها مع عصر المعلومات: 77% يعلنون الرفض، مما يقوي الريبة السائدة. هذا التناقض نفسه يتكرر عندما يعلن الجنرال أودوم (1997)، قائد سلاح البر سابقاً، أن قوات المارينز قد أصبحت مؤشراً لرفاهية عفا عليها الزمن، فيجيب المفتش العام لهذه القوات بحدة متهماً الجنرال أودوم بالجنون في سجال عنيف يؤكد استمرار التنافس القديم بين الجيوش، سواء كانت هناك ثورة عسكرية أم لا.

يشير آخرون (بارنيت) إلى التناقضات التي نتجت عن تلك «الثورة» المزعومة: طوال سنوات 1990، كانت سياسة التجهيز تتم بإشراف أبطال الحرب الباردة الذين يفضلوا منتجات التكنولوجيا المتقدمة، بينما كان المكلفون بالانتقال إلى عالم ما بعد الحرب الباردة بحاجة لظروف مناسبة أكثر لإطلاق «عمليات عسكرية تختلف عن الحرب» (MOOTW). ويمكن أن تكون هجمات 11 أيلول قد أنقذت البنتاغون من خلافاته الداخلية فعمد إلى «إطلاق نفير التحويل» الذي كان قد شغل العسكريين خلال عقد من الزمن، والذي لا يناسب بالتأكيد دور الحارس العالمي للعولمة الذي يتخيله المؤلف لجيوش بلده». إن مفهوم الثورة في الأمور العسكرية قد أصبح رجعياً»، هذا ما يستنتجه باسيفيتش (1994) وكأنه يحاول إخفاء الثورتين الحقيقيتين القائمتين فعلاً (إطلاق الحرب الشاملة وظهور نزاعات ذات طبيعة مختلفة) واللتين لم يجد العسكريون تصوراً واضحاً عنهما حتى الآن. ولكن هذه الإعلانات عن موت «الفكرة الكبرى» كانت مبكرة على الأقل. فلقد أعلن الجمهوريون عن حتميتها خلال حملتهم عام 2000: «على البنتاغون أن يبدأ بإنشاء جيش القرن الحادي والعشرين [...] وأن يجهز قوات أخف عتاداً وأكثر تدميراً، أسهل وأسرع حركة، قادرة على أن تضرب في مسافات بعيدة» (رايس، 2000). ثم إن بوش كان يعلن، بعد ثلاثة أسابيع من وصوله إلى البيت الأبيض، ومن قاعدة نورفولك البحرية، أنه يمنح

الأفضلية الأولى «للتغيير» الذي يتجاوز «التحسينات المتلاحقة دون أن تتعدى الهامشية» التي أدخلها سلفه. أما رامسفيلد فقد انتظر خلاصات حربي أفغانستان والعراق لينشر تقريره الرسمي وجهة مخطط التغيير (2003). ومنذ ذلك الوقت ما زالت الصحافة تنقل بأنه يتوق إلى إنهاء الحروب الدائرة، بكل تقلباتها وكل كلفتها، لكي يستطيع التفرغ أخيراً لتسريع إنجاز الثورة: «علينا ألا نكتفي بتغيير القدرات، بل أيضاً طريقة فهم وتحضير وتحقيق مناوراتنا، طريقة حربنا». قد تكون هذه هي الغاية الوحيدة التي من أجلها بقي في منصبه بعد انتخابات 2004.

هل سينجح في ذلك؟ كان سماع الموال قد تكرر غداة حرب كوسوفو لمصلحة القدرات الجوية: هل كان التهديد بإرسال قوات إلى ميدان المعركة في كوسوفو هو الذي دفع ميلوسيفيتش للاستسلام؟ كلا، يقول ستيغلر (2002-2003) الذي يرى أن كوسوفو كانت انتصاراً واضحاً للطيران. فإذا كان التهديد بالإنزال البري قد لعب دوراً يسيراً في أحسن الأحوال، «فإن دور القصف الجوي الكثيف والمتواصل كان العامل الوحيد الذي أجبر ميلوسيفيتش على قبول شروط حلف شمال الأطلسي». والواقع أن التهديد بالإنزال لم يعلن بصراحة ووضوح، وأن الخلافات حول هذا الموضوع داخل إدارة كلينتون وما بين الحلفاء كانت مدار حديث الجميع، كما كان عدم استعجال الأميركيين على تحمل خسائر بشرية معروفاً جيداً لدى الصرب، ولم تكن التحضيرات لمثل هذا الإنزال تجري بالجدية المطلوبة. الخلاصة: إذا كان ميلوسيفيتش قد «انهار» فذلك خوفاً من قصف جوي أعنف بعد أن كانت الضربات السابقة قد خلفت آثاراً كارثية على السكان. استنتاج ستيغلر: يمكن للقوة الجوية أن تحقق، دون مساعدة وسائل أخرى، نتائج سياسية حاسمة.

«وهم مطلق»، يجيبه كل من روبرت بايب أوكراين (2001) الذي يشير عن صواب إلى العناصر السياسية وحتى الأخلاقية الكامنة وراء وهم كهذا: «يبقى القصف الجوي عملاً بالغ التدمير لا يمكن أن يكون فاعلاً بحق إلا عندما يختار أهدافاً مدنية لدى العدو». هكذا تكون حرب كوسوفو قد شكّلت نسخة عن حرب كوريا: إدعاءات بالصلابة في البداية، ثم خيبة أمل من هزال النتائج المتولدة عن ذلك، مما يستدعي طلعات قصف جوي، ولكن ضد أهداف مدنية هذه المرة. من الأهداف الثلاثة التي أعلنها كلينتون في بداية الحملة الجوية (أي وقف «التطهير العرقي» في كوسوفو، والحؤول دون هجوم صربي أكثر دموية، وإنزال

خسائر جسيمة تشل قدرة الأذى لدى الصرب)، لم يتحقق أي واحد بفعل القصف الجوي الذي أدى، على العكس، إلى تكثيف الهجوم الصربي على سكان كوسوفو. والأخطر من ذلك أن فاتورة إعادة إعمار البلقان قد أثقلت كثيراً بفعل الدمار الهائل الذي يتقنه القصف الجوي جيداً. ثم الأسوأ: لقد دفع وهم «القدرات الجوية» بالروس إلى اعتماد التكتيك ذاته في الشيشان حيث دمروا محطات التلفزة وشبكات الهاتف المحمول ومصافي البترول. علق على ذلك المفهوم دبلوماسي أوروبي قائلاً: «نعرف الآن ما الذي يجعل الأميركيين قادرين على القتل؛ يبقى أن نعرف ما الذي يجعلهم مستعدين للموت».

لا مانع! أعيد الموال ذاته غداة أفغانستان التي يتحدث عنها بيدل بصورة واضحة ومباشرة: «يروّج البعض للفكرة القائلة بأن الخلطة الثورية من أسلحة بالغة الدقة وعمليات القوات الخاصة وحلفاء محليين يمكن أن تشكل ضمانة سياسة خارجية أميركية نيو إمبراطورية ذات تدخلات عسكرية فاعلة دون أن تكون مكلفة على الصعيد الإجمالي. ويريد آخرون إعادة هيكلة القوى المسلحة عملاً على الانتقال من المجابهة المباشرة والمكلفة والخطيرة التي تتطلب عتاداً ضخماً، إلى الاعتماد المتزايد على الأسلحة «الذكية» وعلى تخفيض ملحوظ في القوات التقليدية». وهم مطلق: إذا كانت هذه هي السياسة النيوإمبراطورية التي يريدها الأميركيون، فعليهم أن يتهيأوا لخسارة الكثير من الرجال. يلاحظ بيدل أن مفهوماً آخر للحرب يكمن وراء الاهتمام بقوات العمليات الخاصة (Special Operations Forces) والصواريخ المسماة «ذكية»: يستطيع حلفاء في غاية الضعف مثل «تحالف الشمال» في أفغانستان أن يكسبوا الحرب إذا أمنت لهم القوات الأميركية الدعم المطلوب. ولكنه يندد بهذا الوهم الواهي «خلافاً لما يعتقد الكثيرون، كانت حرب أفغانستان أكثر تقليدية وأقل ثورية. والدرس الذي يستخلص من أفغانستان هو أن المستقبل سيكون أكثر شبهاً بالماضي مما نعتقد». هذا ما يراه بيدل الذي لا يحذر فقط من قراءة خاطئة لحرب أفغانستان، بل أيضاً من تطبيقها في ميادين أخرى، مثل العراق حيث لا يوجد في صفوف المعارضة الموالية للأميركيين ما يشبه تحالف الشمال (عن «دروس» حرب أفغانستان، أنظر أيضاً: هيرش، 2004، ص 121-162).

لا مانع ! لم يكد ينتهي احتلال العراق حتى عاد الموال ذاته إلى الظهور. لا يبدي ماكس بوت (2003)، المحلل المحافظ الجديد، إعجابه فقط «بهذا الانتصار السريع الذي خلف

عدداً قليلاً من الضحايا لدى الجانبين»، ولكنه يرى فيه أيضاً نموذج «التغيير» الحاصل. يعترف بوت هذه المرة بأن القوات الجوية لم تلعب سوى دور بسيط، ولكنه يحثها على الاستمرار بدورها الجديد، أي الوحيد الذي تستمر في تأديته منذ حرب فييتنام: قصف اهداف على الأرض كتهيئة لتدخل القوات البرية (بالنظر لأن سلاح الجو ما عاد يقوم بمعارك جوية لأن خصومه في البلقان وافغانستان والعراق لم يكن لديهم أي سلاح جوي يذكر). وهو يحتفظ بأبلغ كلام المديح لقوات العمليات الخاصة (عن صواب) وللحرب النفسية (يمكن أن نتساءل لماذا). لا يمكن توجيه الكثير من النقد لتحليله، ولكننا نشعر لدى قراءته بأن الأمل الوحيد الذي لم يزل قائماً أمام الضحايا المقبلين للقدرة الأميركية هو أن تقصفهم الصواريخ الذكية، التي هي أشد دقة وبالتالي أقل خطراً على بقية السكان!

ولكن ذلك الإعجاب (المتجسد بصورة لبوش على حاملة الطائرات لنكولن تعود إلى أول أيار 2003 تحت يافطة كتب عليها: «أنجزت المهمة») كان مبكراً جداً. فلم تنته حرب العراق مع سقوط بغداد في 9 نيسان 2003، بل استؤنفت بناء لمخطط كان قد وضعه النظام المخلوع منذ مدة، بصورة ثورة مسلحة. لم يعد لثورة الشؤون العسكرية ولا حتى للتفوق التكنولوجي الحاسم لدى المحتل آثاراً كبيرة على مرحلة ما بعد الحرب، مما يؤكد أن العدو الأقل تطوراً ليس بالضرورة غبياً، وأنه يحتفظ بأوراق عديدة (يعرضها بوزن على طريقته عام 2003 قبل أن تظهر أهميتها على المسرح العراقي) يعرف كيفية استخدامها في اللحظة المناسبة: إيلاء الاهتمام الأول لكيفية إنهاء الحرب؛ عدد كبير جداً من الرجال المحاربين؛ معرفة أفضل بالأرض؛ تدريب عسكري غالباً ما يتم في الخارج ؛ أسلحة يتم تأمينها بأسعار رخيصة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك في العراق أساساً قومياً/ دينياً يؤمن تجييشاً كبيراً، ومخابئ أسلحة يبدو أنها ضخمة، وتمويلاً تم تأمينه منذ فترة طويلة، والرفد بمجموعات محلية خاب أملها من المحتل ومتطوعين أجانب يجتذبهم هذا الميدان المتميز للنضال القومي و/ أو الجهاد الإسلامي، فهمنا أن يوم التاسع من نيسان 2003، وبينما كان تمثال صدام حسين يتهاوى في بغداد، كان رجاله يتهيأون لحرب عصابات طويلة الأمد لم تزل، حتى كتابة هذه السطور، بعيدة عن أن تسحقها قدرة أميركا المطلقة أو الثورة الجزئية في الشؤون العسكرية.

لماذا إذن، أمام الريبة المحيطة بها، وأمام نجاحات محدودة وانتصارات هزيلة، يستمر

هذا الإصرار على متابعة «ثورة الشؤون العسكرية»؟ قد تظهر بداية إجابة في استطلاع مانكن وفيتزسيموندز المذكور سابقاً: يعتقد 63% من الضباط، عن حق على الأرجح، أن «التغيير» سيجعل اللجوء للقوة أسهل وبالتالي أكثر تكراراً، كما ترى غالبيتهم بأنه سيجعل العمليات أقصر مدةً. وهذا ما يراه أيضاً مايكل إيغناتييف (2000) الذي يعتقد أن محرك «ثورة الشؤون العسكرية» سياسي وليس تكنولوجياً: «بتقليصها لمخاطر الخسائر البشرية وللكلفة الدبلوماسية الباهظة للضحايا المدنيين لدى العدو، تجعل ثورة الشؤون العسكرية اللجوء إلى القوة أكثر جاذبية لدى أي رئيس أميركي». ولكي يصبح استخدام القوة أكثر شيوعاً وأقل تسبباً بالخسائر البشرية لدى الطرفين، يجب تثبيت تفوق الولايات المتحدة التكنولوجي. وبقدر ما يكون الرأي العام فخوراً بهذا التفوق فإنه سيقدم دعماً أكبر لعمليات التدخل، دون خوف على حياة أبنائه. يضيف كوهن (1996) إلى هذا الإحساس بالسهولة عنصراً بالغ الأهمية عندما يبين ارتباط هذه الثورة التكنولوجية بالنزوع إلى الحرب الوقائية: تقدم ثورة المعلومات إمكانية أن تعمي عدوك حتى قبل أن تبدأ الحرب. وفي علاقة جدلية بين الغاية والوسيلة، تمثل هذه القدرة عاملاً تشجيعياً على التكرار من الحروب الاستباقية.

نتبين بذلك المظاهر العديدة لجاذبية «التحويل» بالنسبة إلى رئيس ميال مسبقاً إلى الحرب الوقائية، رئيس يعرف أن الصواريخ قد استخدمت كأسلحة هجومية خلال حرب العراق الأولى التي شنها والده، وأن هذه الصواريخ التي أصبحت أذكى قد استخدمت في حربه هو ضد نفس العدو ست مرات أكثر مما في حرب والده. ولكنه قد لاحظ بالتأكيد أن الصواريخ الذكية والقصف الكثيف للأهداف العسكرية لم تؤد إلى «تغيير أنظمة» لا في عراق 1991 ولا في كوسوفو 1999. إن ذلك يتطلب رجالاً على الأرض، وهو سيرسلهم إلى العراق ثم يهلل بالنصر إثر حملة شاركت فيها كل القوات التي شكل «الاتصال بينها» قلب ثورة الشؤون العسكرية فأنتج انتصاراً سريعاً. سيكون قد لاحظ أيضاً، مقابل ذلك، أن عبارته لم تفعل كامل مفعول السحر. فهناك ظروف أخرى يجب أن تتوفر لتحقيق نجاح فعلي: إذا كانت الأنظمة المنهكة بسنوات من الحصار تسقط سريعاً، فإن مجتمعاتها لا ترضخ بالسرعة ذاتها؛ وإذا كان يمكن للأميركيين أن يشنوا حربهم منفردين، فإن الشرعية التي قد يضفيها عليهم وجود حلفاء تصبح مفصلية عندما يسوء الوضع على الأرض؛ وهناك ما

هو أخطر: إذا كان انتصار الأب في العراق عام 1991 قد «دفن نهائياً شبح فييتنام في رمال الصحراء العربية»، فإن غوص قوات الابن في رمال العراق تسبب في بعث ذلك الشبح من جديد.

نقول مرة أخرى أن كل شيء يرتبط باللحظة التي تعتبر المهمة فيها «منجزة»: لقد كان «التحويل» الذي ما زال في بداياته واضحاً خلال الحرب بمعناها الدقيق؛ ولكنه كان أقل ظهوراً في فترة الاحتلال التالية حيث كانت مكوناتها أقل فاعلية على عدو ذي تصميم كبير ولكنه غير محدد التواجد. يظهر هذا التناقض في التقرير التحليلي الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية: «إن الوسيلة الأميركية المعتمدة في الحرب تكمن في الاستعجال، ليس من أجل تحقيق نصر سريع وحاسم، بل لإظهار العدو وكأنه لم يهزم، أي لتفرح بالعدد القليل من الضحايا التي يخسرها الجانبان» (ص180). هذا الاستعجال في إعلان النصر قبل إنجازه الفعلي يدفع إلى شيء من اللامبالاة، فمثلاً، حصل إقفال حدود أفغانستان مع جيرانها أكثر من عشرين شهراً بعد المعارك، مما سمح للطالبان وبن لادن وأعوانه من التجول بحرية بفضل وجود أكثر من ملجأ آمن في المنطقة؛ والأغرب من ذلك تكرار الخطأ المأساوي نفسه في العراق. ولكن هل رأينا جنرالاً واحداً يستقيل احتجاجاً على هذه الخفة؟ إنهم بعيدون عن أفكار كهذه، حتى وإن كانت «هذه الوسيلة الأميركية في شن الحرب تنتهي إلى التسبب بعدم استقرار أكبر وبخسارة عدد من الأرواح الأميركية أكبر مما ادعت أنها توفره». وينتهي ذلك التقرير إلى خلاصة أن الحرب في أفغانستان كما في العراق ما زالت في بداياتها (ص183).

لما كنت قد أمضيت شهوراً في بغداد خلال فترة ما بعد الحرب، فإنني لا أعارض هذا الرأي. إذا كانت حرب الثلاثة أسابيع الأساسية «نظيفة» وبالغة الحداثة، كما كان يردد على الدوام أغلب من تحادثت معهم من العراقيين الذين عاشوها، فإن التعامل العسكري مع المقاومة، الذي كنت أتابعه يوماً بيوم، وعلى الرغم من الوسائل التقنية الهائلة المستخدمة (التي كانت تشكل ثقلاً ضخماً بالنسبة لما يحمله الجندي إفرادياً)، لم يكن ينم كثيراً عن «التحويل» المعلن، وكان يبدو لي مرتبطاً أساساً بعوامل قديمة قدم الحرب ذاتها: مصادر استخبار بشرية، معنويات العسكر، نظرة متناقضة لنهاية المعارك بين مقاومين مستعدين للتضحية بحياتهم وجنود تتمثل أولى اهتماماتهم بالحفاظ على حياتهم، نتائج قاتلة

للأسلحة الأقل تطوراً، تواطؤ أو سلبية أو عجز السكان المدنيين، إلخ. لم يبق هناك شيء من «العاصفة» بعد هبوبها، بل الموت الذي ينتظر الجنود يومياً عند كل منعطف.

ولم يكن التاريخ متفائلاً بنجاح هذا الاحتلال. فلقد قام دايفيد إدلشتاين (2004) بتحليل دزينتين من حالات الاحتلال العسكري ليخلص في كل مرة إلى النتيجة ذاتها: لكي ينجح الاحتلال فإن توافر الظروف السياسية أهم بكثير من الوسائل التكنولوجية. وهو يركز بشكل خاص على ثلاثة من هذه الظروف: اعتراف الشعب المحتل بحاجته إلى الاحتلال (خاصة عندما تكون الهزيمة جلية لدرجة يسقط معها كل أمل بالعودة إلى النظام السابق، وفي حالة تدمير البلد نتيجة للحرب لدرجة يصبح معها النظام الذي يفرضه المحتل شراً لا بد منه)؛ إدراك مشترك بين المحتلين والمحتلة أرضهم بوجود تهديد يحوم حول الإقليم المحتل (خاصة إذا كان ذلك التهديد خارجياً ؛ وتكون النتائج عرضة للنقاش إذا كان التهديد داخلياً)؛ وجود ضمانة موثوقة بالانسحاب وبإعادة السلطة إلى الشعب المحتل خلال مهلة محددة. ويمكن أن يتحقق هذا الشرط الأخير بأربع وسائل مختلفة: بتحديد مسبق لتاريخ الخروج (مع أن هذا قد يأتي بردة فعل معاكسة، بمعنى أن يقرر الطرف الآخر استئناف المعارك بعدها، كما حصل في البوسنة)؛ بإقامة حكم موال للاحتلال (وهنا يمكن أن تكون السلبيات والإيجابيات متساوية؛ بجعل الانسحاب مرتبطاً بسلوك الطرف الآخر (وهذا أفضل، مع أنه يحتاج إلى الكثير من الصدقية ليكون مقنعاً)؛ وأخيراً بإقحام أطراف أخرى في الاحتلال (ذلك ما يجعل الانسحاب أكثر صدقية، ولكنه لا يزيد بالضرورة من شرعية الاحتلال). لم يكن أي من الشروط الثلاثة متوافراً في العراق، وبدا الأميركيون متأرجحين على الدوام بين الوسائل الأربعة لتحقيق الثالث منها. يخلص إدلشتاين إلى ضرورة تجنب الاحتلال العسكري قدر الإمكان، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنك عندما تغامر به رغم كل شيء، فلن تقدم لك «ثورة الشؤون العسكرية» عوناً يذكر.

استخدام القوة من باول إلى رامسفيلد

هل كان من الضروري شن الحرب إذن؟ في خطاب شهير أمام نادي الصحافة الدولية، يوم 28 تشرين الثاني 1984، عدد وزير دفاع رونالد ريغان ستة شروط لاستخدام القوة. ولقد شكلت ما سمي على الفور «مذهب واينبرغر»، أي الوزير الذي أطلقها (1985،

1986، 1987). كما رأى فيها بعض المراقبين المطلعين بصمات ضباط كبار كانوا لم يزالوا متأثرين بهزيمة فييتنام (وبما كانوا يعتبرونه أخطاء ارتكبها المسؤولون السياسيون في مجرياتها)، وخاصة بصمات الجنرال كولن باول الذي كان مستشاراً للأمن القومي في إدارة ريغان ورئيساً لهيئة أركان القوات المشتركة ايام بوش الأب، قبل أن يعود إلى المسرح السياسي عام 2001 كوزير خارجية بوش الابن في ولايته الأولى.

والنظرية بسيطة: في مواجهة عدو تلك الفترة (الاتحاد السوفياتي) يجب إقامة إحتواء فاعل، ويكون ذلك بزيادة النفقات العسكرية لتجاوزه تكنولوجياً (خاصة في «حرب النجوم» الشهيرة التي كان يفترض بها إضعاف قدراته الهجومية على صعيد الصواريخ العابرة للقارات) ووضعه أمام خيارين مرين: إما أن يندفع بدوره في السباق الجاري فينهك اقتصادياً، وإما أن يتخلى عن التزاماته فينهار موقعه العالمي. خارج ما يتعلق بالعدو الرئيسي، حرص رونالد ريغان خلال سنواته الثمانية على التحفظ في اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة: كان لبنان وغرينادا حالتين استثنائيتين حصلت كل منهما في فترة قصيرة ولم يقتنع بهما الرأي العام رغم ذلك. ويرفض مذهب واينبرغر أيضاً الاستخدام المتكرر للقوات المسلحة في الشؤون الدبلوماسية. كما يرفض بوضوح مفهوم الحرب المحدودة ويخضع استخدام القوة لستة شروط مسبقة: أن يطاول التهديد مصلحة وجودية للبلد؛ أن تكون القوات المنتشرة كثيفة من أجل ضمان النصر؛ أن يتم تحديد الأهداف العسكرية والسياسية بوضوح؛ أن يحصل تقويم متواصل للعلاقة بين الأهداف والوسائل؛ أن يتأمن دعم الشعب الأميركي مسبقاً؛ وأخيراً أن يكون اللجوء إلى القوة هو الخيار الأخير، بعد استنفاد إمكانية كل الحلول الأخرى. هو رفض إذن للحروب الثانوية، للحروب المحدودة، وللتدخلات المتكررة. وكان واينبرغر قد أعلن ذلك بوضوح: «إنني شديد التأييد لتعزيز وسائلنا العسكرية، ولكنني شديد التحفظ على استخدامها». وعندما يكون اللجوء إليها ضرورياً، يجب أن تستخدم فيها كل الموارد الضرورية وأن يعطى الوقت الكافي لتحقيق نصر حاسم. لقد تركزت نظرية واينبرغر- باول على الرغبة في محاصرة الاتحاد السوفياتي، وبالتالي في تطويق تأثيره، وكانت مناهضة في المقابل لانتشار القوات الأميركية على مسارح عديدة في العالم، ولكنها لم تلبث أن تعرضت إلى تطبيق سيء: لمصلحة الخمير الحمر في كمبوديا، والكونترا في نيكاراغوا، ورجال سافمبي،وجماعة بن لادن (أنظر لمزيد من

التفاصيل كتابنا **نداءات الإمبراطورية**، سلامة، 1996).

«لم يكن هدف تلك النظرية تسهيل التدخل العسكري الأميركي في الحروب، بل على العكس نوعاً من الحظر على اللجوء إليه الا في الحالات الاستثنائية». وكان التورع عن التدخل، الذي لوحظ مرات عديدة بعد ذلك، (في يوغوسلافيا بين أماكن أخرى، وفي لحظة كان واينبرغر قد غادر فيها بينما بقي باول ليسهر على تطبيقها من موقعه كرئيس لهيئة الأركان)، من نتائجها المتأخرة. وبعد أن تكلل باول بغار انتصاره في الكويت وتم تطويبه حارساً لتلك العقيدة، أضاف إليها شرطاً سابعاً: يجب عدم الذهاب الى الحرب إلا إذا كانت ظروف مغادرة العسكر الأميركي لميدان القتال محددة بطريقة واضحة وصريحة. لذا بدا كولن باول غداة احتلال الكويت معارضاً لفكرة محاربة العراق في الكويت؛ ولم يقبل المشاركة في حرب الصومال (1992) إلا بشرط اقتصارها على تأمين المواد الغذائية وعلى ألا تطول أكثر من ثلاثة أسابيع. وعندما اندلعت حرب البوسنة سنة 1992 كان معارضاً لكل تورط فيها واستعاد من أجل ذلك شروطه السبعة: ليس من مصلحة مصيرية ندافع عنها، ليس من هدف سياسي واضح، ما من شروط محددة للخروج، إلخ. كانت عملية الصومال قد ساهمت في تحويل الأنظار نحو مسرح آخر، ولكن باول بقي على موقفه الرافض للتدخل في البوسنة، مستغلاً في ذلك عدم تسرع بوش الأب في المخاطرة بحياة الجنود الأميركيين في غمرة معركته الانتخابية (يراجع بين آخرين، باور).

ولكن الظروف ستتغير جذرياً. فبعد سنوات من صياغة تلك المبادئ، كانت نهاية الحرب الباردة، والنجاح الذي تحقق في حرب الخليج الأولى (الذي أدى إلى تجاوز تحفظ الرأي العام الموروث من حرب فييتنام)، والتقدم التكنولوجي (الذي برر بعد ذلك، انطلاقاً من حرب الكويت، استخدام الصواريخ البعيدة المدى كأسلحة هجومية)، إضافة إلى مغادرة كولن باول مركزه كرئيس لهيئة الأركان، كان كل ذلك يصب في حماس متصاعد لتوجيه الضربات واللجوء إلى التدخلات أدى، بحسب الصورة الجميلة التي يقدمها باسيفيتش، «إلى انقلاب في طبيعة الطيور، فإذا بالصقور يصبحون حمائم، وبالحمائم تتحول إلى صقور» (2002). لم يعد هناك من حروب، أو «قوات كثيفة» تحقق «نصراً حاسماً»، بل هجمات وعمليات محددة يتكرر القيام بها عبر العالم وتمثل، سواء لدى المؤمنين بمبادئ باول أو لدى المحافظين الجدد الذين كانوا يعبرون عن استيائهم بصورة متزايدة، ذر رماد

غير فعال. ولقد كان إرسال القوات إلى ليبيريا ثم سحبها بعد عشرة أيام واحداً من الأمثلة الكثيرة التي تجسد هذا التوجه.

«في عصر العولمة أنهت وزارة الدفاع تحولها إلى وزارة «عرض للقوة»، كما يلاحظ باسيفيتش (2004). هكذا حصلت حوالي خمسين عملية تدخل عسكري ما بين 1990 و2000. في عدة كتب متوالية دق ريتشارد هاس جرس الإنذار ضد هذا الهدر والتبذير باستعمال القوة العسكرية اينما كان وكيفما كان دون أن يصغي إليه أحد، قبل أن يدخل إدارة بوش الابن ليجد نفسه وحيداً فيها. كما كتب موراي (1997) الذي يعكس ذهنية العصر بصورة أفضل: «لقد كان في مذهب واينبرغر- باول من القيود ما يمنع الولايات المتحدة لو طبقتها من القيام بحرب الاستقلال أو انهاء حربها الأهلية ومن الاشتراك في الحربين العالميتين». كانت مادلين أولبرايت، قبل أن تصبح مندوبة أميركا في هيئة الأمم المتحدة، توجهت إلى باول قائلة: «إنك تحدثنا دائماً عن هذه الأداة الجميلة التي هي قواتنا العسكرية، فلماذا لا نستخدمها إذن بصورة متواصلة؟ «كان كلينتون، الذي لم يقتنع أبداً بمذهب باول وشروطه المسبقة الستة (أو السبعة)، هو المتسبب في تجاوزه. ولم تشكل رادعاً له المغامرة الصومالية الفاشلة بل المخزية رغم أنه يصرح في «مذكراته»: «بعد الصومال، أصبحت أشدد أكثر، قبل إعطاء الأوامر بنشر قواتنا، على المخاطر التي قد تترتب، وأركز على أن تتخذ القرارات التكتيكية الهامة في واشنطن فقط» (ص 554). ولم يكن ذلك ليثير الفرح لدى قادة قواته في البوسنة، وخاصة في كوسوفو.

قد يكون ارتكب خطأً كبيراً في الدعوة إلى التجديد: بين 1946 و1975 (خاصة في فترة 1956-1965)، أحصى بلاكمان وكابلان (1978) ضمن لوحة بالغة التدقيق، ما لا يقل عن 215 حالة استخدمت فيها القوات المسلحة الأميركية كأداة للعمل السياسي في الخارج. والمهم أكثر أن هذين المؤلفين قد بينا العلاقة الوثيقة بين كثرة استخدام هذه القوات وشعبية الرئيس الموجود في السلطة، وخاصة مع الثقة بالذات داخل البلد. مع نهاية الحرب الباردة سوف يتحد هذان العاملان (الشعبية والثقة بالذات) مع زوال خطر المجابهة بين القطبين واعتماد دور «حارس العولمة» لكي تنتج عن ذلك عسكرة واسعة للسياسة الخارجية خارج الإطار الصلب الذي كان قد فرضه عليها مذهب باول. في رسالة نشرتها ناشيونال إنترست (شتاء 1998-1999)، انتقد دوف زاكهايم الذي كان قد أمضى

سنوات في البنتاغون خلال رئاسة ريغان، بشدة تزايد مهمات حفظ السلام ايام كليتون، وعلى مسارح عمليات غير واضحة الاهداف وغير مضمونة النتائج للمصلحة القومية، متهماً تلك السياسة بتشكيل ضغط كبير على القوات الأميركية وبإعاقة التحديث الضروري لهذه القوات. كما عبر كونلي (2000) أيضاً عن ضيق اليمين بهذا النشر الاستعراضي للقدرة الأميركية، مقارناً بين نموذج حرب باناما (الجيد) عام -1999 تم احتلال البلد خلال 8 ساعات وأقيل حاكمه في اليوم ذاته- وبين النماذج السيئة في العراق (1991) والصومال (1993) وكوسوفو (1999)، ليخلص إلى استنتاج «يشبه مذهب باول مع إضافات»: «علينا أن نستعيد جهوزيتنا للتصرف بصورة حاسمة. فعندما تذهب أميركا إلى الحرب عليها أن تقدم على ذلك بتصميم يضمن نتيجة سياسية دائمة، وأن تبني استراتيجيتها بناء عليه». سواء بصورة واعية أو لاواعية، لم يكن كونلي يعلن بذلك عودة الى عصر ريغان بقدر ما كان يبشر بتوجهات بوش الابن.

مع وصول هذا الأخير إلى البيت الأبيض ظهر نوع من العودة إلى مذهب باول (الذي استمر يدعو من موقعه الجديد في وزارة الخارجية إلى التعقل، بل إلى الحذر الشديد أمام أعداء يمثلون تهديداً جدياً) خاصة لكون الحرب بمعناها الدقيق عادت إلى الساحة، ليس كمجرد تفصيل دبلوماسي صغير، بل كحدث يومي متواصل في أفغانستان، ثم في العراق، وغداً في مكان آخر دون شك. ولكن التدخلية خارج نطاق الحرب بمعناها الحصري لم تستبعد بالكامل. فكما في السنوات الأخيرة من عصر كليتون، أصبح العامل العسكري هو الأداة المفضلة لتحقيق الأهداف الدبلوماسية، ولكن بدل الاختيار بين النزاعات الكبرى والتدخلات المحدودة، بدت إدارة بوش الابن تميل إلى تبني الفئتين معاً.

لقد بدت حرب أفغانستان حتمية غداة 11 أيلول. أما حرب العراق فلا تزال دائرة، وهي تتخذ وجوهاً متعددة ومساراً غير واضح؛ ويشكل غرقها الحالي في الرمال عائقاً أكيداً أمام حملات جديدة في المستقبل القريب، مهما كانت الرغبة بها. لذلك لم يزل من المبكر استنتاج خلاصات عامة عنها ومعرفة ما إذا كانت أولى تطبيقات الستراتيجيا المعلنة في أيلول 2002، أم التطبيق الأول والأخير لها. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحرب كانت اختيارية، ولم تكن تلك هي الحال في كوسوفو، ولا في أفغانستان بالتأكيد. ثم إن هذه حرب لم تكتف واشنطن بأن تستخدم فيها طيرانها لتحقق به هدفاً دبلوماسياً أو إنسانياً

محدداً، بل قررت أن تستخدم فيها بكثافة قواتها البرية عازمة على أن يكون ذلك لفترة طويلة ومعلنة عن أهداف طموحة جداً. وهي في النهاية حرب قادرة على إشعال أخريات ضمن ترابط لا يبدو بالضرورة محكوماً بتوجهات القوة العظمى التي قامت بشنها. لم نعد هنا إذن أمام صورة استخدام مضبوط للقوة على طريقة واينبرغر- باول، ولا أمام نسخة حديثة عن «دبلوماسية المدفع» على طريقة كلينتون- أولبرايت، ولكن ليس أيضاً بالتحديد أمام صورة استراتيجيا الفتوحات التي تنادي بها آنا سايمونز بأعلى صوتها (أنظر، الفصل الأول). لقد أخذ على كلينتون تكرار التدخل، وعن باول فكرة القوة الساحقة التي تجعل التدخل العسكري استثنائياً، ولكن تم توسيع الأهداف لتتشكل في النهاية سياسة امبراطورية جديدة لم تعد تجد حرجاً في التباهي بعرض قوتها، ولا في الأبعاد اللامتناهية لطموحاتها.

من يسيّر البنتاغون؟

في جزء جديد من «مذكراته» (كان قد أصدر الجزء الأول عام 1995)، قد يعترف كولن باول بأنه مارس على سياسة بلده الخارجية من منصبه كقائد للأركان (1989-1993) تأثيراً أكبر مما كان له كوزير للخارجية وعضو في الحكومة (2001-2004). وإذا ما فعل ذلك، فلن يعارضه أحد من المؤرخين ولكنه سوف يدهش «الآباء المؤسسين» للجمهورية ويقلقهم حيث هم الآن. ذلك أن الأميركيين يحبون التذكير بأن شعبهم قد قام على أسس معادية للعسكرة، وأن رؤساء البلد الأوائل كانوا يرون في الجيوش الدائمة تهديداً للحرية حتى وإن كانت «الجمهورية»، تلك الأم الرؤوم، تنحو إلى تكريم أبطالها العسكريين، ولكن بصورة إفرادية، بتوليتهم مراكز سياسية هامة بدءاً من الأول بينهم (جورج واشنطن) ومروراً بأيزنهاور ووصولاً إلى باول نفسه. ولقد أدت تلك الريبة من العسكريين المحترفين إلى عدم الاقتصار على تجميد دور الجيوش بعد الحروب مباشرة، بل إلى حلها بالكامل (بعد الحرب الأهلية انخفض عدد الجيش الأميركي من حوالي المليونين إلى أقل من 25000 رجل!).

تم التخلي عن ذلك التراث عام 1945 كإعلان لبدء المجابهة مع العدو السوفياتي، ثم تأكد ذلك التخلي عام 1990 رغم عدم وجود عدو معلن ودون أي نقاش عام. لم يحصل

إذن إضعاف للبنتاغون ولا أي مساس بدوره. من كان يتوقع ذلك؟ لقد أصبح الحفاظ على آلة عسكرية ضخمة في زمن السلم قاعدة وليس استثناء. لذلك أصبح من الضروري فهم مكانة هذه المؤسسة ضمن الهيكلية العامة للحكومة الفيديرالية وفهم التأثير الذي تمارسه على هذه الأخيرة. إن الاستخدام المتزايد للقوة، و«التغيير» المعلن مرات عديدة من البنتاغون، والنتائج السيئة لعدد من التشريعات سوف تتحد لتجعل العلاقة أكثر توتراً بين السياسيين والعسكريين، إذ تحاول القيادة السياسية استعادة سيطرتها على القرار بينما يسعى كبار الضباط إلى الحفاظ على استقلالية ميدانهم، وحتى إلى زيادة تأثيرهم على صياغة السياسة بما أن السياسة الخارجية قد اصبحت شديدة الاعتماد على الآلة العسكرية لتحقيق مآربها. فخلف روتين معارك الموازنة السنوية التي يدافع فيها كل قطاع بشراسة لتقوية حصته من الجبنة، ترتسم ملامح تعريف جديد لدور العسكر في المجتمع ويحصل تحول لا سابقة له في صورتهم، من مواطنين/ محاربين إلى جماعة مصالح مكونة مع برنامجها الخاص وتوجهاتها الإيديولوجية العامة ودورها المؤثّر في تحديد توجهات السياسة الخارجية، وأخيراً وليس آخراً، وزنها الانتخابي الكبير.

خلال حرب فييتنام، كان وزير الدفاع روبرت مكنمارا قد فرض رقابة صارمة على قيادة الاركان، ليس فقط بخصوص تحديد أهداف الحرب، بل أيضاً في القرارات التكتيكية للمعارك. بعد نهاية الحرب (وخسارتها)، بلغت ردة فعل العسكريين من الشراسة ما دفعهم إلى تصوير التدخل المتواصل للسياسيين كواحد من الأسباب الرئيسية للفشل. وعام 1986، على أثر انتكاسات عسكرية عديدة - في إيران ولبنان بصورة خاصة- ألصقت أسبابها بالتردد الذي يشوب عملية اتخاذ القرار في قمة الجهاز العسكري وبغياب التنسيق بين الأسلحة، أقر تشريع غولدواتر- نيكولز القاضي بإعطاء دور خاص ومتميز لرئيس هيئة الأركان يجعل منه المستشار العسكري الأساسي للرئيس. كان واينبرغر يومها وزيراً للدفاع، وكان قد تبنى نظرية باول عن استخدام القوة وأعلنها، كما كان المدافع الأشد حماسة عن موازنات ريغان العسكرية الضخمة، ولكنه فشل في محاولاته للحؤول دون تبني القانون الذي نتج عن نوع من التواطؤ بين البرلمانيين والعسكريين على حساب السلطة التنفيذية. ولم يلبث رئيسان للأركان، هما الأميرال كراو (1985-1989) وخاصة الجنرال كولن باول (1989-1993)، أن تسلحا بذلك القانون (وأيضاً بانتصارات الثاني

ومفاهيمه في حرب الكويت بين 1990-1991)، وأن فرضا نفسيهما على السياسيين، بمن فيهم تشيني الذي كان وزير الدفاع في ولاية بوش الأب والذي كان قد وصل إلى البنتاغون بفكرة أساسية تقضي بإعادة تقليص سلطة الضباط الكبار لما كانت عليه قبل 1986.

سوف يحتفظ تشيني ووولفوفيتز (الذي كان الرقم 3 آنذاك في وزارة الدفاع) بضغينة كبرى تجاه باول نتيجة لذلك، خاصة بسبب دور هذا الأخير المتميز في حرب الخليج، والذي كان برأيهما مبالغاً فيه. «إن الجيش الأميركي أشد ارتباطاً من أي وقت مضى بقائده المدني، وهو إضافة إلى ذلك، فخور بهذا»، تلك كانت فكرة كوهن (1994) القريب من رؤيتهما والذي رأى ان سلطات كولن باول المفرطة كانت تناقض، كرئيس للاركان دستور البلد وتراثه. لم يكن كوهين (1990) وكامبل (1991) ومحافظون جدد آخرون أقل توجساً من باول: لم يكن الدور الخاص الجديد الموكل إلى رئيس الاركان قد انتقص من دور القرار الجماعي الذي كان يتخذه في الماضي قادة مختلف الأسلحة فحسب، بل انتقص أيضاً من أدوار السياسيين الذين لم يكونوا يرون أن باول يدافع عن صلاحيات منصبه العسكري بقدر ما يلعب دوراً سياسياً فاعلاً ويكسب، من خلال خطاباته أو جلسات الاستماع في الكونغرس أو حتى من خلال مقالات في الصحافة، مؤيدين لم يكونوا دائماً متوافقين مع رئيسه المدني، أي وزير الدفاع.

الواقع ان إلغاء الخدمة العسكرية الالزامية عام 1973 ادى إلى مهنية متزايدة وبالتالي إلى مزيد من التجانس الإيديولوجي بين الضباط أدى إلى انتقالهم بأعداد كثيفة إلى المعسكر الجمهوري. لم ينتج عن ذلك فقط اعتماد العسكريين لرؤية أكثر تقليدية، بل إلى «إدراكهم المتزايد لكونهم يشكلون فئة خاصة من المجتمع الأميركي» حتى بلغوا درجة استطاعوا فيها إرغام ليس أسبن، اول وزير للدفاع عينه كلنتون سنة 1993، على الاستقالة. خلال السنة ذاتها (1993)، كشفت قضية حقوق المثليين جنسياً حجم التوجه التقليدي الزاحف وأيضاً القدرة الجديدة لدى العسكريين على الوقوف في وجه رؤسائهم المدنيين. كان كلينتون قد وعد خلال حملته الرئاسية أن يرفع حظر الخدمة العسكرية عن اللواطيين والسحاقيات. ولكن الكونغرس رفض مجاراته في ذلك: كانت نتيجة التصويت في الكونغرس تزيد عن ثلاثة ضد مقابل واحد موافق، ولم يجرؤ كلينتون على نقل الموضوع إلى مجلس الشيوخ (كلينتون، 2004). بعدها، تم اعتماد قاعدة «لا تسأل، لا تخبر، لا تلاحق»

كتسوية: يستطيع اللواطيون والسحاقيات الخدمة في الجيش، ولكن شريطة أن يكتموا ميولهم الجنسية. لقد اعتقد الكونغرس أنه يجمع بذلك بين توجهين متناقضين: الحقوق المدنية والفعالية العسكرية. ولكنه خيار بقي هشاً؛ فبينما تابع القادة العسكريون خشيتهم على تلاحم الوحدات العسكرية واستمر عدد من الضباط في الاستغناء عن الكثيرين ممن يشكون في أنهم مثليون جنسياً، بقيت المناداة باستيعاب الجميع متواصلة هي الأخرى، حتى أن الدراسات قد أظهرت بأن نهاية التمييز العنصري ضد السود، ثم ضد النساء، لم تضعف الميل إلى استمراريته (كاير، 1998؛ بيلكن وإمبسر- هربرت، 2002). ثم إن المرشح للرئاسة، آل غور، الذي تجرأ عام 2000 على أن يقترح من جديد رفع الحظر، لم يلبث أن تراجع أمام رفض الضباط المطلق.

«فضائح وانتحارات واستهجان»، تلك هي الصورة التي لخص بها باسيفيتش (1997) نظرة العسكريين إلى كلينتون، والتي تعكس برأيه «الصعوبة التي تجدها أميركا في مصالحة هويتها كديمقراطية لما بعد الحداثة والمسؤوليات التي تتحملها كمنظومة هيمنة شاملة». وبما أن الدفاع بمعناه التقليدي قد أخلى المكان بحكم الأمر الواقع لبرنامج «نشر القوة» في العالم كله، وجد العسكريون أنفسهم أمام برنامج لا نهاية منظورة له (بارنيت)، ولا هدف محدداً له مسبقاً، مع تبعات إضافية كانت بالأمس موكلة إلى الدبلوماسيين أو المؤسسات الإنسانية، علماً بأن السياسيين لا يستطيعون الإعلان عنه بوضوح، وبأن على العسكريين استيعابه وتنفيذه. وكان تناقض كهذا قوياً لدرجة توليد الكثير من التباين بين مجتمع مدني متعدد الثقافة ومتسامح أخلاقياً ومجتمع عسكري قائم على العكس، على الصرامة وعلى التراتب اكتسب إحساساً بخصوصيته لم يكن موجوداً على مدى تاريخ الولايات المتحدة. «لقد تسبب إلغاء الخدمة العسكرية عام 1973 بتعميق الهوة، فلم يصبح العسكريون اليوم مقطوعين عن المجتمع المدني وحسب، بل معادين له إلى حد كبير؛ نحن إذن أمام عسكريين لا يحبون المجتمع الذي يفترض بهم الدفاع عنه، ومن جهة أخرى كلينتون الذي يحاول دون تبصر ودون نجاح ممارسة «ثقافة الكسر» بإصراره على محاربة ميل العسكريين القوي إلى الاستقلالية» (باسيفيتش، 1997).

لذلك سيكون من تبسيط الأمور تصوير توتر العلاقات بين كلينتون والعسكريين على أنه عائد فقط أو بشكل أساسي إلى أنه قد نجح في التهرب من الخدمة في فيتنام: فلقد

فعل خلفه والكثير من أبناء النخبة الشيء نفسه رغم أن مناصري جورج بوش الابن (الذي تحوم شكوك عديدة حول تاريخه في هذا المجال) قد استخدموا فييتنام ضد المرشح جون كيري ليثيروا الشكوك حول سلوكه في الميدان، مع أنه كان قد حارب هناك ببسالة ! أحد الدلائل على ذلك الحكايات عن عشرات وعشرات اللقاءات التي عقدها بوش مع العسكريين (بايكر، 2003) والتي تفوق بكثير ما فعله أي رئيس قبله، وهي تثير التقزز بسبب جو الديماغوجيا العسكريتارية والمناخ الذكوري اللذين يفوحان منها. ولكن جواً كهذا لقي الكثير من الإعجاب لدى مؤيدي الإمبراطورية (كابلان، 2003)، بينما تشير الإحصاءات إلى تزايد ثقة الأميركيين بجيشهم منذ فييتنام لتبلغ حداً يفوق بكثير ثقتهم بمسؤوليهم السياسيين أو حتى بكنائسهم.

ولكن عن أي جيش نتكلم؟ في مقابل ملاحظة علماء الاجتماع العسكريين إحجاماً متزايداً لدى الضباط عن التحول إلى الميدان السياسي، أظهر استطلاع للرأي (ريكس، 1997) انزلاق الغالبية الكبرى من الضباط الجدد نحو أفكار اليمين الجمهوري المتطرف. ثم أكد استطلاع آخر (هولستي، 1998-1999) هذا الإنزلاق: بين 1976 و1996 تضاعف عدد الضباط الذين يعلنون أنهم جمهوريون (من 33 إلى 67%) بينما لم يتجاوز عدد من أعلنوا أنهم ديمقراطيون 7% في نهاية الفترة. كما زادت نسبة من يقولون أنهم «محافظون» من 61 إلى 73% (مقابل أقل من 3% أعلنوا أنهم «ليبيراليون»)، بينما كانت نسبة من يقولون عن أنفسهم ليبيراليين قد ارتفعت داخل المجتمع المدني من 30 إلى 36 % في نفس الفترة. والنتيجة واضحة: «إن اختفاء القناعات الليبيرالية لدى الضباط خلال العقدين الأخيرين أمر مأساوي فعلاً، تماماً كما الهوة التي تفصل بين المدنيين والعسكريين في البلد». والتوجه واضح أكثر بين الضباط الأصغر سناً، والذين كان 96% منهم يقولون أنهم جمهوريون عام 1996. والمؤشرات المتوفرة عن توجهات انتخاب العسكريين عام 2000 ثم عام 2004 تؤكد هذا التوجه إلى حد كبير.

وعندما نلاحظ أن التناقض بين مدنيين وعسكريين يتواكب مع الاختفاء المتزايد للمسؤولين السياسيين المطلعين على الشؤون العسكرية أو الذين كانوا قد شاركوا شخصياً في الحروب، وأيضاً بتعامل السياسيين المتزايد مع العسكريين كفئة مصالح يُخشى منها أو يعمل على كسب ودها، نفهم لماذا لم تعد عسكرة السياسة الخارجية مقتصرة فقط على

استخدام مختلف الأسلحة لبلوغ أهداف سياسية، بل أصبحت تتمثل خصوصاً في دور العسكريين المتصاعد في صياغة «الستراتيجيا الكبرى» وحتى في تطبيق السياسة الخارجية.

لقد بلغ تلاؤم هذا الانزلاق العسكريتاري مع مشروع إمبراطوري جديد درجة جعلت قادة «المناطق» الكبرى في العالم يتحولون إلى «نواب ملك» حقيقيين في أرجاء الإمبراطورية، خاصة وأنهم يتمتعون بقدرات مالية هامة دون أن يخضعوا لرقابة الكونغرس. تلك هي على الأخص حالة اثنين ممن يديرون «القيادة الوسطى» التي ترتبط بها المناطق الأشد سخونة مثل أفغانستان والعراق والخليج. فلا يتردد الجنرال زيني الذي شغل هذا المنصب عن تشبيه نفسه بحاكم في عهد الإمبراطورية الرومانية. أما طومي فرانكس، الذي حل مكانه وقاد الهجوم على العراق، فيتحدث هو الآخر في مذكراته عن دور مماثل، دون أن ينسى التباهي بالعلاقات الشخصية التي نسجها مع قادة دول المنطقة الواسعة التي كانت تحت إمرته، كما يعبر عن احتقاره للمدنيين في البنتاغون الذين يتهمهم بالجهل الكامل للميدان. ولا يختلف جون أبي زيد الذي يشغل هذا المنصب عنهما بشيء، ولقد استطعت أن أرى شخصياً حجم التكريم (المتجاوز غالباً لما يلقاه السفراء) الذي يختص به هؤلاء القادة ذوو البذلة العسكرية المستحوذون على صورة ممثلين شخصيين ومطلقي الصلاحيات لأميركا في مرحلتها الإمبراطورية الواضحة التي يعاملون فيها بروتوكولياً على أنهم أعلى مرتبة من رؤساء البعثات الدبلوماسية. في العراق ذاته «تتولى الإدارة المدنية الإشراف على الموارد، ولكن القادة العاملين على الأرض باحتكاك مباشر مع العراقيين هم الذين يعرفون حاجات هؤلاء ويمولون من مخصصاتهم السرية هذه الحاجات» (العراق عند المنعطف، 2004). لقد استطعت أن ألاحظ عبر العراق المحتل ابتداء من نيسان 2003 كيف استحوذ الجنرالات على هذا الدور المحلي في مختلف القطاعات التي تقع تحت إمرتهم، وكيف يهتمون بتأمين المواد الغذائية قبيل شهر رمضان ويدعمون أسعارها عند الضرورة، وكيف يعينون ويقيلون رؤساء البلديات، ويسمون الوجهاء الذين يرونهم جديرين بأن يكونوا أعضاء في المجالس المحلية، ويتفاوضون مع شيوخ القبائل، أي كيف يديرون المدن والدساكر التي اولجت لهم ادارتها بصورة لا تختلف كثيراً عما نعرفه عن مسلك الضباط البريطانيين او الفرنسيين خلال مراحل الاستعمار.

نرى إذن أن رقابة السياسيين على الآلة العسكرية ليست مؤكدة، سواء على الأرض

أو في واشنطن نفسها، مما دفع رامسفيلد شخصياً إلى الاعتراف بأن «هذا المنصب هو شديد الالتباس، فرقابة المدنيين هامشية جداً» (وودوارد، 2004). وسواء على صعيد سير العمليات (أنظر، بين آخرين، هيرش)، أو اختيار العتاد اللازم لربح الحرب، أو ضرورة «التغيير»، أو التعاون بين الأسلحة، أو دور قوات العمليات الخاصة الذي كان يتمنى تفعيله، أو حتى بخصوص الأسلحة الجديدة التي كان يرغب بإعطائها الأولوية، كان لرامسفيلد علاقات متوترة مع ضباطه الكبار، علماً بأن منصب رئيس الاركان كان قد فقد بعض بريقه بعد تقاعد كولن باول عام 1993، وبينما كانت فئة الضباط تتحول إلى جسم سياسي يزداد تميزاً. وفي المقابل أتاح التواطؤ شبه الكامل بين هذا الجسم واليمين الجمهوري تخطي عدة نزاعات ودفع رامسفيلد والمدنيين إلى أن يدافعوا بشراسة عن تجاوزات العسكريين اللامعقولة في العراق، سعياً إلى كسب تأييد هؤلاء. زيادة على ذلك، يحصل التوسع المتواصل لدور البنتاغون على حساب بقية الوزارات على تأييد متماثل من عسكريي ومدنيي هذه المؤسسة. ولقد لاحظ سنايدر (2000) أن أغلبية واضحة من الضباط أصبحت تعتبر أن دورها لم يعد محصوراً في الاستشارة أو التخطيط: إنهم يريدون المشاركة بصورة مباشرة في صنع القرارات وفي تحديد أهداف العمليات ونوع القوى الواجب تدخلها وظروف عدم التدخل.

ما الذي كان سيحصل لو أن رامسفيلد الذي احتفظ بمنصبه ضد رغبة الجميع عام 2004 عمد إلى تنشيط أكبر لستراتيجية «التغيير» التي بدأت عام 2003؟ ما الذي سيحصل على وجه الخصوص لو أن أميركا لم تعد محكومة من قبل اليمين الجمهوري المحافظ والمقاتل والمكتسب تأييد العسكريين؟ لقد بلغ الأمر بالبعض إلى الحديث عن امكانية «انقلاب عسكري» رغم اعتبار الأكثرية أن هذا الاحتمال «مستحيل وعبثي وغير وارد». ولكن طومي فرانكس، الذي كان قائد الحملة على العراق، قد تحدث بصراحة عن امكانية وضع يد العسكريين على السلطة إذا ما تعرض البلد لاعتداء إرهابي غير تقليدي (سيجار أفيسيونادو، 21 تشرين الثاني 2003). (لو أن كينيدي كان قد أصغى لقادته العسكريين خلال أزمة كوبا عام 1962 وقضى على الصواريخ السوفياتية بضربة حاسمة «لما كان على الأرجح أي منا حياً اليوم»؛ ماير، 2001)؛ ولكن الأمر يبقى قليل الاحتمال طالما أن البنتاغون يرى سلطته وموازنته ومهماته تتزايد باطراد، دون أن تتبين في الأفق، كما يبدو،

أية معالم لتوقف هذا النمو.

غزوات وتلزيمات: عن خصخصة الأمن

بمفارقة لا تتعدى المظاهر، تسير عسكرة الشأن السياسي بموازاة خصخصة واسعة للميدان العسكري. يمكن أن تذهب المساعدات الخارجية إلى دول تتصدى وتقدم لها الولايات المتحدة الدعم اللوجستي أو المالي، مثل أوستراليا في تيمور الشرقية أو المظليين البريطانيين أو القوة الأفريقية في سيراليون، أو حتى الجيش الوطني ذاته، مثلما حصل عندما واكب 500 جندي من المارينز الجيش المحلي في تطبيق «خطة كولومبيا». ولقد أعلن رامسفيلد بوضوح عن مشروعه القاضي بتلزيم مختلف النشاطات العسكرية غير الأساسية لمؤسسات خاصة، كما شوهد هؤلاء «الملتزمون» يعملون بموازاة القوات النظامية أو مكانها أو في خطاها: حماية المنشآت العسكرية، تأمين حماية الضباط عن قرب، ترجمة، تأمين الفيول، جمع معلومات، عمل لوجستي، تأمين الطعام، تدريب الفرق المحلية، وحتى التحقيق مع المساجين كما حصل في سجن أبو غريب. ويتم اختيار رجال هذه الشركات بناء لقواعد معطيات واسعة تقوم بها دوائر البنتاغون والسي آي إي والاف بي آي. لا شيء يجسد أطروحة مايكل ليند عن التراجع من «الدولة المتكاملة» إلى «الدولة مديرة المسرح» التي توزع المهمات أكثر مما تقوم بها ذاتياً، أو على الأقل إلى الدولة ما قبل الوستفالية حيث كان يتم تأجير القوة العسكرية إلى من يثبتون اتقانهم لها في ما قد يمكن اعتباره نسخة مخففة قليلاً عن المرتزقة.

واحد من الأعذار التي تساق خطأ هنا، أن هذا التلزيم لمصلحة الشركات الخاصة أقل كلفة. ولكن ما شاهدناه، في العراق على الأقل، هو أن هؤلاء المتعهدين الخصوصيين يكلفون بنسبة تزيد ما بين أربعة أو خمسة أضعاف ما قد يتقاضاه العسكريون لو أوكلت نفس الخدمات إليهم، وأن العديد من العسكريين الأميركيين العاملين في العراق والذين اجتذبتهم تلك الأجور المرتفعة حاولوا تغيير وضعهم على الأرض بإنهاء خدمتهم العسكرية والالتحاق بشركات الأمن الخاصة. ثم إن تقارير ديوان المحاسبة الحكومي (GAO) عن البلقان وبعدها عن أفغانستان والعراق أظهرت الطريقة المفتقدة جداً للشفافية التي أبرمت بها عقود مجزية «في غمرة المعارك» تنطوي على هوامش ربح عالية جداً. ولقد جعل ممثل

كاليفورنيا في مجلس النواب، النائب واكسمان، من اختصاصه الكشف عن تلك العقود دون أن ينسى الأفضليات المعطاة لشركات مقربة سياسياً (تم التركيز بحق على حالة بكتل وحالة هاليبورتون بصورة خاصة). يمكن أيضاً أن يتساءل المرء عما إذا كانت تلك الشركات الساعية إلى الربح لا ترغب باستمرار النزاعات التي تقترن مصلحتها بها عملاً على جني أموال أكثر. ويسجل أفانت (2004) من جهته النتائج السلبية التي يخلفها ذلك على النظام الدستوري: يلجأ البنتاغون إلى استخدام تلك الشركات للقيام بمهمات لا تقع تحت سلطة رقابة الكونغرس، وإلى ما هو أخطر من ذلك، أي التهرب من مسؤولية الفعل: يعطى لمؤسسة خاصة (مدفوعة التكاليف) إلتزام القيام بعمل يمكن تحمل مسؤوليته في وقت لاحق (إن نجح) أو إنكارها (عملاً على عدم كشف الأوراق أو في حالة فشل العملية). هذا ما حصل في حالة شركة «مبري» (MPRI) التي أبرمت عقداً مولته الحكومة الأميركية سهل تنفيذه انتصار القوات الكرواتية ضد الصرب سنة 1995، مما أتاح للدبلوماسية الأميركية التوصل لاتفاقية دايتون الخاصة بالبوسنة دون أن يتم اتهامها بالتدخل المباشر.

من البديهي أن يطرح ذلك مسائل قانونية جادة: عندما تقرر في العراق أن يخضع أولئك المتعهدون إلى قانون بلدهم الأصلي وليس للقانون العراقي، كان من الممكن تفهم ذلك بالنسبة إلى الشركات الأميركية التي استفادت من امتيازات شجعتها على المغامرة، ولكن ماذا يقال عن شركات قائمة في بلدان تعارض حكومتها الحرب، بل تعارض أيضاً- حالة أفريقيا الجنوبية- تدخل رعاياها الخارجي وقيامهم بعمليات المرتزقة؟ إن اتفاقية 1989 تعطي للمرتزق تعريفاً مقتضباً لدرجة تجعل من الصعب تطبيقه على أغلب تلك الشركات. أضف إلى ذلك أنها لا تخضع «للقانون الموحد للعدالة العسكرية» الذي يعتمده البنتاغون، ولا تخضع أيضاً لـ«قانون التشريع العسكري لما وراء الحدود» الصادر عام 2000 إلا في حالة التعاقد مع الحكومة الفيديرالية. والنتيجة مزدوجة الضرر: إذا تم توقيف «المتعهدين» (كما حصل في كولومبيا)، فإنهم لا يستفيدون من وضع أسرى الحرب (اعتبرت الحكومة الأميركية نحو عشرين من هؤلاء «المتعهدين» الذين أوقفهم الجيش الأميركي «أشخاصاً مخطوفين»)؛ في المقابل، لم تحصل ملاحقة شركة أميركية انغمست في نشاطات شنيعة في البلقان (تجارة الرقيق الأبيض)، ولا ملاحقة الحكومة الأميركية التي وقعت العقد معها (قمة العبثية: نجحت الشركة ذاتها في صرف الموظفين اللذين تسببا في

الكشف عن القضية). قبل برهة قصيرة من مغادرة بول بريمر العراق، وقع المرسوم الشهير رقم 17 الذي يمنح الحصانة لتلك الشركات بعد انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية. إن إياد علاوي نفسه، أي رئيس الوزراء الذي عينته واشنطن، قد استنكر ذلك. أما كاسي (CACI)، الشركة التي أدين إثنان على الأقل من العاملين لديها بممارسة التعذيب في سجن أبو غريب، فإنها وجدت للمناسبة (ولكن بصورة غير كافية) حلاً يتمثل في قانون يسمح بملاحقتهم إن هم ارتكبوا مخالفات داخل مناطق أميركية في الخارج.

وفي العراق بلغت أوجها الاستعانة «بالمتعهدين» وضبابية وضعهم، فغالباً ما عملت الشركات ذاتها لصالح حكومة الاحتلال ولصالح مجموعات خاصة (منها وسائل الإعلام) مهددة هي الأخرى بالفوضى السائدة. لقد انكبت جميع تلك الشركات (التي أنشئت غالبيتها قبل سنتين أو ثلاثة على الأكثر) على هذه السوق ومارست فيها مختلف الأعمال، بما في ذلك العمليات المسلحة. من خلال شركة بلاكووتر أمنت الولايات المتحدة الحماية القريبة للرسميين الأميركيين (بول بريمر من بينهم) ولعدد من عملائها المحليين؛ وقامت شركة دينكورب بمهمات الشرطة القضائية (كانت قد أثبتت فعاليتها في كبح التمرد في كولومبيا) وبتأمين الحماية المباشرة للرئيس قرضاي في أفغانستان ؛ أما شركة مبري فهي متخصصة بتدريب القوى المحلية؛ بينما تتواجد شركة كيلوغ وبراون وروت (KBR) التي هي فرع من هاليبورتون، في كل أنواع النشاطات. وكما يلاحظ بحق باتريك كيف (*NYRB*، 12 آب 2004)، تكون الخلاصة أن هذه الشركات (وليس القوات البريطانية) هي التي تشكل القوة الثانية، من حيث العديد، داخل «التحالف» (حوالي 32000 رجل في حزيران 2004 منهم 20000 على الأقل مسلحون). بعض الأرقام الأخرى من أجل الإحاطة أكثر بهذا التطور: خلال حرب الكويت (1991) كان هناك متعاقد مدني مقابل كل 60 عسكرياً نظامياً؛ عام 2003 كانت النسبة قد ارتفعت لتبلغ خلال حرب العراق 1 إلى 10، ثم ارتفعت من جديد بعد انتقال السيادة الشكلي لتبلغ 1 إلى 7 في مطلع تموز 2004. مثل آخر: بين 1997 و2003 كانت أرقام أعمال تلك الشركات تتضاعف سنوياً بصورة وسطية بفضل ما يقارب 30000 عقد وقعها البنتاغون معها خلال تلك الفترة (سنجر، 2005)! في نيسان 2004 تسببت عملية قامت بها شركة بلاكووتر بتهديد خطير للستراتيجيا: أرسلت أربعة من رجالها للقيام بمهمة في الفلوجة حيث اكتشفوا وأعدموا؛

أثار ذلك ردة فعل سيئة التحضير من قبل القوات النظامية التي سعت إلى «إنقاذ الشرف»، فكانت عملية فاشلة بالطبع أدت إلى تسليم المدينة لأعداء التحالف نتيجة ا تفاق ملتبس تم توقيعه بسرعة.

يعرض سنجر حالات تم فيها تسديد متوجبات تلك الشركات بالماس: «إن الشركة العسكرية الخاصة تشبه إلى حد كبير ذلك الطرف غير الحكومي الذي ازدهر مؤخراً، أي تنظيم «القاعدة»، أكثر مما تشبه الجيش الأميركي» (كيف، 2004). وكما لاحظ سنجر (2003)، فإن أخطر ما في هذه الظاهرة هو أنها تولد فئة ثالثة لا تنتمي إلى «الجيش النظامي» المذكور في معاهدة جنيف الثالثة، ولا إلى السكان المدنيين الذين تحميهم المعاهدة الرابعة. فهؤلاء الرجال ليسوا مدنيين ولا عسكريين، ويمكن أن نتساءل إذا ما كان هذا الالتباس يثقل ضمير أسياد البنتاغون، أم أن ذلك بالتحديد هو ما يشكل جاذبية تلك الشركات لديه.

لم يكن إدوارد لوتفاك اذن بعيداً عن الحقيقة عندما تصوّر سنة 1994 كيف يمكن لبلاده ان تتصرف لفرض هيمنتها: بما أننا أصبحنا نريد شن حروب لا تكلف أي ضحية، وبما أن إحلال النظام يوجب تدخل القوات البرية، فليس هناك سوى طريقتين لفعل ذلك: إما أن نستأجر من يقوم بذلك (مستعينين بقوات يقوي اللحمة بينها الانتماء إلى أصل عرقي واحد)، وإما أن ننسخ النمط الفرنسي المتمثل في «الفرقة الأجنبية» (تحت إمرة ضباط أميركيين يشرفون على قوات ذات أصول أجنبية تجذبهم الرواتب إضافة إلى الأمل بالحصول على الجنسية)؛ وتلك كانت الحال في العراق إلى حد كبير.

هل هي خصخصة؟ يبقى السؤال مفتوحاً. ولكن دايفيد شيرر (1998) مؤيد بالذات لأكبر نطاق ممكن من خصخصة المسؤوليات العسكرية بحماس، ورامسفيلد كذلك. بينما يتحفظ عليه آخرون (سنجر، زارات). وتبقى «الشركة العسكرية الخاصة» (Private Military Firm) هي العنصر الهام الذي دخل مع القرن الحادي والعشرين. وعندما تجبر إحدى هذه الشركات على حل نفسها (مثل شركة «إكزيكيوتيف أوتكوم» الجنوب أفريقية)، فإنها لا تلبث أن تعود إلى الظهور تحت اسم جديد. فالسوق مزدهر ومربح، والطلب واسع مقابل إنهاء التجنيد الإجباري في بلاد عديدة (منها الولايات المتحدة وفرنسا) وتخفيض عديد الجيوش، اللذين زادا عدد المرشحين للدخول في شركات الامن الخاصة بنسبة كبيرة. وبما أن الجيش الأميركي يتحرك كجماعة ذات مصلحة، فإن لديه

مصلحة كبرى في أن يحرص على عناصره؛ وتلك الشركات مستفيدة أغلب الأحيان من عقود يحصل عليها ضباط متقاعدون يهتم بهم من تبوأ مناصبهم في البنتاغون، وفي ذلك شكل متميز من التكامل وإعادة التأهيل.

ولكن للتعهدات حدوداً، ولا يمكن الاكتفاء بها أمام المهمات الضخمة التي تثيرها «الدول المارقة» في وجه الإمبراطورية المسكونة بهم فرض النظام في عالم مقلق. لقد سبق أن انتقدت كوندوليزا رايس تورط كلينتون في كوسوفو: «كان يجب أن يكون هناك، بموازاة العملية العسكرية، برنامج سياسي لضمان انسحاب القوات، ولكن ذلك كان غائباً بالكامل عن تدخلنا»؛ والانتقاد ذاته يمكن أن يُردّ إليها في العراق. ويا ليتها قرأت مجدداً ما كانت كتبته بنفسها عشية انتخاب الرئيس بوش الإبن سنة 2000 عندما رأت رئيسها ينتزع في كانون الثاني 2003 إدارة عراق ما بعد الحرب من وزارة الخارجية ليعهد بها إلى البنتاغون: «على الرئيس أن يتذكر أن الجيش هو أداة مميزة. أداة قاتلة ومصنوعة لكي تكون كذلك. وهو ليس قوة شرطة مدنية، وليس حَكَماً سياسياً. وهو ليس مهيأ بالمطلق لبناء مجتمع مدني... إن استخدام القوى المسلحة الأميركية كبوليس النجدة سوف يؤدي إلى ضعف قدراتها وإلى جعل جنودنا مجرد حراس للسلام».

ذلك ان ما كان بوش يتهم كلينتون بأنه يفعله بالجيش في أفريقيا أو البلقان، قام هو نفسه بفعله على مستوى أوسع في أفغانستان، وخاصة في العراق حيث قام الحاكم المدني (غارنر ثم بول بريمر الذي حل مكانه سريعاً) بحل الجيش والشرطة وبإقالة عشرات آلاف الموظفين المدنيين بسبب انتمائهم لحزب البعث، ثم وجد نفسه يمارس من قصر صدام حسين الرئاسي، وبقرار صادر عن مجلس الأمن، سلطات معادلة على الأقل لما كان يتمتع به الرئيس المخلوع في أبهى أيامه. وهكذا تم استخدام آلاف المدنيين على وجه السرعة (كان الأكفياء من المرشحين لملء المناصب في بيئة معادية قليلي العدد) للحلول مكان إدارة وطنية عراقية أدت القرارات الأميركية إلى شلها. وفي صفوف آلاف الاميركيين الذاهبين لإدارة عراق ما بعد الحرب الواصلة حديثاً، كان يوجد أحياناً عدد من «المتهورين» الذين أتوا ليضعوا موضع التنفيذ مشروع رئيسهم لإعادة إعمار البلد وتحويله إلى ديمقراطية؛ وكان هناك أحياناً خبراء نزيهون ومخلصون حاولوا القيام بها في وسعهم ثم أخذوا يفقدون تدريجياً حماس بدايتهم؛ وعراقيون تم استدعاؤهم عشية الحرب من أنحاء العالم حيث كانوا

يتتشرون، مقابل رواتب عالية أثارت غيرة وكره مواطنيهم لهم؛ ثم غالبية من المستخدمين الذين يمكن القول ببساطة أنهم ما كان يجب أن يكونوا هناك، لشدة جهلهم بالبلد وحتى بالامور البديهية المتعلقة بالمهام التي اوكلت اليهم.

لم نكن وحدنا من قدمنا هذا التحليل (ولم تكن تقارير هيئة الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية تتحدث عن وضع أفضل)؛ كان ذلك أيضاً شعور أعضاء مجلس شيوخ ومسؤولين وصحفيين أميركيين منعتهم وطنيتهم أولاً من كشف أخطاء وعدم كفاءة إدارة العراق المدنية على كل المستويات، ولكنهم لم يلبثوا أن بدأوا الكلام. كانت هناك خلاصة ممكنة، بعد هذا الوضع، تقضي بالقول أنه يجب عدم الانخراط في هذا النوع من المهمات مرة أخرى، وأنه يجب، بعد توجيه الضربة القوية الأساسية، إيلاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الاهتمام بشؤون ما بعد الحرب. وكانت هناك فئة ثانية تقول بأنه يجب عدم التسرع بالاستنتاج من الحالة العراقية» حيث كانت الأمور تسير على أحسن ما يرام لولا اندلاع الانتفاضة المسلحة». بينما كانت فئة ثالثة تستخلص من الفوضى القائمة أمثولة خاصة بها: كان على العسكريين، «الذين يتقنون القيام بمهماتهم»، أن يستلموا مباشرة وضعاً من هذا النوع دون أن تشارك فيه جماعات متنافرة من المدنيين.

شقت الفكرة طريقها شيئاً فشيئاً. اقتنع بها مثلاً كاتب المقالة ماكس بوت المنتمي إلى المحافظين الجدد: طالما أن «قدر أميركا أن تكون شرطي العالم» (فاينانشل تايمز، 19 شباط 2003)، فهي إذن بحاجة ماسة إلى «مكتب استعماري بكامل شكله وعناصره» (نفس الجريدة، 3 تموز 2003). ويذهب توماس بارنيت بهذه الفكرة بعيداً ليدعو إلى «تقسيم» وزارة الدفاع إلى قوتين مختلفتين ومتكاملتين، تتخصص الأولى بالحروب العنيفة والتكنولوجيا المتقدمة، وتختص الثانية بإدارة مسائل الأمن ذات التقنيات الدنيا وإدارة البلدان المحتلة بعد تغيير أنظمتها. هكذا يقترح حلاً عرضياً للنزاع المدني/ العسكري عبر تشكيل فيلق من الذكور البالغين، الإسبارطيين والعازبين إن أمكن للقيام بالحروب والفتوحات، وآخر يضم النساء والذكور المتقدمين في السن على أن يكونوا من أصحاب الخبرة أو أن يتم تدريبهم، ومن الأجانب – لم لا؟ – خاصة إن كانوا من الأوروبيين الساخطين، أو من حلفاء من العالم الثالث يحلمون ببعض المال (من كان لوتشاك يريد تحويلهم إلى مرتزقة، يحتفظ بهم بارنيت إلى أوضاع ما بعد النزاعات). ويتمنى بارنيت «إنشاء دائرة إعادة إعمار

داخل البنتاغون، لأن أغلب مشاكل العراق لم تنتج عن إشراف البنتاغون عليه، بل عن المشاحنات بين الإدارات من أجل القيام بذلك الإشراف». ويرى أحد قراء الأطلانتيك (حزيران، 2004) أن العسكريين قد يكونوا، حتى في المهمات الموكلة عادة إلى المدنيين، أفعل، وأسرع في تحديد خياراتهم، وفي التجديد وفي استدعاء خبراء (مدنيين على الأرجح) للعمل تحت إمرتهم. وهناك مشاريع أخرى يبدو أنها لم تنضح بعد، تدعو إلى إنشاء مكتب لإدارة الأزمات خلال مهمات كهذه يكون أحد ضباط القيادة مسؤولاً عنه ويمكن أن يضم عديداً يصل إلى عشرات آلاف العاملين الدائمين.

نجد هنا بالطبع توسعاً للبنتاغون لا سابق له، وتعميماً ومأسسة دائمين للقرار المتخذ في كانون الثاني 2003 والقاضي بتسليم إدارة عراق ما بعد الحرب إلى البنتاغون وليس إلى وزارة الخارجية. فهل كان كيفن بيكر (2003) مخطئاً عندما استخلص من ذلك: «لقد بتنا نلجأ للحلول العسكرية في كل الازمات التي علينا مواجهتها: التحالفات الدولية، الدبلوماسية، أجهزة الاستخبارات، المؤسسات الديمقراطية وحتى... أمننا القومي»؟

تدجين الاستخبارات

وهذا هو، في ما يبدو، الشعور الطاغي على أجهزة الاستعلام والمخابرات: الشعور بتهميشهم من قبل البنتاغون الذي أصبح يشكل دولة ضمن الدولة. وهو توجه يبدو مؤكداً بفعل القرارات الرئاسية المتخذة في نهاية 2004 التي دفعت عدداً كبيراً من كوادر وكالة الاستخبارات المركزية إلى الاستقالة تباعاً، بينما كان برلماني ينتمي إلى حزب الرئيس قد عُين على رأس وكالة المخابرات المركزية، مع ما في ذلك من دلالة على تسييسها. عند امتلاك قوة ضاربة لا مثيل لها، يمكن تكبّد كل المخاطر. والاعتداد بالنفس المرتبط بهذه القدرات العسكرية هو أحد أسباب (ليس الوحيد بالتأكيد ولكنه من الرئيسية) المجازفة التي يجري عبرها البحث عن الحقيقة. فما الذي يدعو إلى الإصغاء للمشككين؟ ولماذا التلهي بآلاف الصفحات التي تدبجها كل يوم دوائر الاستخبارات المتعددة؟ وما الذي يدفع إلى الاهتمام بالآراء الأخرى؟ عندما ندرك ماذا نريد ونمتلك وسائل تحقيقه فإننا نتخطى الحرص على الحذر الشديد، خاصة عندما يكون الوحي بالذهاب الى حرب جديدة آتياً من السماء العليا، أو إذا أعمتنا عن الواقع إيديولوجيتنا الخاصة، أو خاصة عندما يكون هناك ميل للتمتع

بنشر قواتنا الخاصة، أو مباهاة باستعراضها عملاً على إعطاء درس للعالم بكامله.

من الصعب جداً أن يتحدث عن الاستخبارات من هو غريب عن ميدانها. ولكن الأزمة التي عصفت بها غداة هجمات 11 أيلول 2001 المفاجئة، والصعوبات التي اعترضت الولايات المتحدة بعد ذلك في فترة ما بعد الحرب الأفغانية وخاصة العراقية، جعلت الاستخبارات مكشوفة على قارعة الطريق. لقد كان الأميركيون راغبين في معرفة لماذا لم تسمح الثلاثين ملياراً من الدولارات المخصصة سنوياً للاستخبارات بتوقع المصيبة التي وقعت في ذلك اليوم؛ ولم يعد بوسع الكونغرس أن يتجاهل هذه الرغبة بالمعرفة؛ ولم يكن أمام وسائل الإعلام إلا أن تشكل صدى للصدمة العامة؛ ووجد «قدماء السلك» أنفسهم أمام ضرورة الكلام وهم يرون المؤسسات التي أمضوا فيها أهم فترات مسيرتهم المهنية تتعرض للانتقاد العنيف من قبل الرأي العام؛ ورغم تمنع السلطة الإجرائية عن الإجابة على التساؤلات العامة، فقد وجدت نفسها مجبرة على تقديم بعض الإجابات، وإن مبهمة. لم يكن في نية بوش أن يشهد أو أن يسمح لبعض معاونيه بالشهادة أمام هيئة التحقيق التي شكلها المجلسان، أو الحديث بصورة علنية؛ وعندما ازداد الضغط درجة منعته من رفض تشكيل لجنة التحقيق والاقتراح، حرص على الحؤول دون نشر تقريرها قبل انتخابات 2004 بينما كان يدفع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية إلى مغادرتها، مع حرصه أيضاً على منحه وساماً رفيعاً. وسوف يكون التقريران (اللجنة الوطنية، 2004 و2005) منجم معلومات عن فشل الاستخبارات الأميركية عشية 11 أيلول (التقرير الأول) وفي موضوع أسلحة الدمار الشامل (الثاني)، ولكنهما سيتجنبان في نفس الوقت الإشارة إلى تقاعس السياسيين في هذا المجال.

على المراقب الخارجي أن يلتزم الحذر في هذا الميدان، فقد لا تقع المعلومات الأساسية أبداً في أيدي الجمهور. فعدم الاطلاع، أو الاطلاع المجزوء أو المنحاز هو القاعدة في مجال عمل اجهزة المخابرات. ومن جهة أخرى، عدم الاستخلاص السريع بأن فشل هذه الأجهزة في مطلع القرن الواحد والعشرين أمر جديد بالمطلق، إذ أن هناك عدداً كبيراً من المسائل التي أثارتها هجمات أيلول 2001 كانت تشكل مثار بحث سابق خلال أزمات وقعت في العقود الماضية. أما ردة الفعل الحادة هذه المرة فإنها تعود إلى ضخامة المفاجأة، ولكن عندما بدأت الدعوات إلى التغيير تتوالى، لم يكلف البعض أنفسهم أكثر من استخراج وصفات

قديمة مكدسة في جواريرهم كانت قد اقتُرحت خلال حرب كوريا أو أزمة كوبا، بينما كان المحترفون يكررون في المقابل- دون أن تستمع إليهم السلطة التنفيذية (التي وجدت نفسها فجأة أمام غياب معلومات موثوقة)، ولا أن يصغي إليهم الرأي العام (المعتاد على فكرة أنه لا توجد في أميركا قضية لا يمكن أن تجد حلاً)- ان القضايا المتعلقة بعمل هذه الأجهزة لا تعالج بالحلول السحرية. وقد كتب ريتشارد بتس (2002) أن الأوضاع كانت أسوأ بكثير مما يعتقد، فالمخابرات كانت قد اشتغلت على موضوع الإرهاب أفضل بكثير مما أشيع، ولكن كان هناك حدود طبيعية لتوقعاتها، وخلاصات لم يكن الأميركي العادي مهيأ لسماعها. وفي هذا السجال المفتوح، على المراقب الخارجي أخيراً أن يتذكر في كل لحظة أن المواقف والقرارات تهدف إلى الدفاع عن الذات ولوم تقصير الآخرين، ففي هذا الميدان كما في كل مكان، للنجاح آباء عديدون أما الفشل فيتيم.

نفس الشكوى من عدم فاعلية السي آي إي، ومن أسلوبها الأكاديمي وأسلوبها المركب، إلخ. كانت قد ظهرت بقوة مع مجيء ريغان عام 1981؛ هذا ما يلاحظه رانلاغ، مؤلف كتاب عن تاريخ الوكالة يلقى احترام الجميع. وكما هوجمت الوكالة عن يمينها بسبب ما قيل عن تساهلها أو انعدام كفاءتها، هوجمت عن يسارها كذلك: فلقد كان كتاب مارشيتي وماركس يفتح في نفس الوقت أعين الأميركيين على الطبيعة الفعلية لعدد من النشاطات التي تقوم بها السي آي إي. ويلاحظ أنطوني ليويس في مقدمته لهذا الكتاب أن «قلة من الكتب فقط تؤثر في المواقف الوطنية، وأن هذا الكتاب قد فعل ذلك»، ثم يطلع القراء على كون وكالة المخابرات المركزية لم تكن تمارس الاستخبار فقط، بل أن أيديها بالغة الوساخة، كما يدهشه أن يرى توجهاتها السياسية راسخة في ميدان اليمين: «لقد كنا نعتقد بسذاجة أن الوكالة تملك من المعلومات أكثر من وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع، وبأنها تميل إلى الجهة الليبيرالية».

ويذكر بوب وودوارد (1987)، في الكتاب الذي يخصصه لتلك الفترة ويعتبر الأفضل اطلاعاً وصياغة من بين كتبه العشرين، بأن أجهزة الاستخبارات استقبلت انتخاب رونالد ريغان سنة 1980 «كما لو أنه تحرير باريس»، وذلك لأسباب قيمة: فخلال سبع سنوات متوالية، ستلعب الوكالة تحت رئاسة بيل كايسي لها، دوراً أساسياً في سلسلة من الحروب السرية ضد الاتحاد السوفياتي عبر العالم، وتشكل في غياب استخدام القوى المسلحة بشكل

مباشر، «المطبخ الخلفي» الفعلي الذي كان رجال ريغان يقودون منه تلك الحروب بواسطة حركات مسلحة حليفة وبفضل الأموال التي كان يدفعها السعوديون ودول نفطية أخرى، مما أدى إلى نجاحات فعلية وأحياناً إلى فضائح كبرى (مثل إيران غايت الشهيرة).

بعد تفجر الاتحاد السوفياتي، خسر عالم الاستخبار الذي قام على الحرب الباردة خلال نصف قرن موضوعه الأفضل وانحدر عصر كايسي الذهبي نحو نهايته. حاول «المحللون» بصعوبة القيام بإعادة تأهيل ذاتية، فاتجه بعضهم إلى المسائل الاقتصادية او نحو التجسس التكنولوجي وسبل مكافحته، والبعض إلى قضايا البيئة، والبعض الى المسائل المالية وتبييض الرساميل. وإذا ما كان ممثلو الولايات الصناعية في الكونغرس يدافعون عن الصناعات العسكرية القائمة في دوائرهم الانتخابية، فليس لهم مصلحة في الدفاع عن الاستخبارات؛ وحتى بوش الأب الذي كان رئيساً سابقاً للوكالة، ابتعد عنها ليبقى في مأمن من الفضائح العديدة التي تفجرت خلال ادارة كايسي لوكالة المخابرات المركزية بين 1980 و1987. أما كلينتون فإنه لم يجد وقتاً لاستقبال جيمس وولسي، مدير الوكالة خلال ولايته (والذي سيصبح لاحقاً من صقور المحافظين الجدد ومن اكثرهم صلفاً وعداءً للعالم الإسلامي). ذلك ما دفع ريتشارد بيتس، أحد أهم الخبراء في هذا الميدان، إلى التساؤل عما إذا كانت الدراسات في ميدان الأمن لم تزل مفيدة؛ كما نشرت النيويورك تايمز (5 تشرين الثاني 1994) أرقام موازنة دوائر الاستخبارات، بشيء من الدهشة واللامبالاة، وبما يبدو كأنه تسريب مقصود.

ويذهب آخرون في امتعاضهم إلى أبعد من ذلك. يطرح أحد مؤسسي وكالة الاستخبارات المركزية، روجر هيلسمان، السؤال المحظور: بما أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً، ألا يجب حل وكالة السي آي أي بكل بساطة؟ وهو يقدم لذلك مبررات ذات وزن: لقد ربحت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى دون أن يكون لديها أجهزة استخبارات وبالاكتفاء بالمعلومات التي قدمها حلفاؤها الأوروبيون؛ كما أن الرئيس ترومان الذي أوجد السي آي أي من خلال قانون الأمن القومي عام 1947، أصبح في نهاية حياته أحد منتقديها الشرسين؛ ولم يعد خصمها الأساسي، أي أجهزة المخابرات السوفياتية، أكثر من شبح هزيل؛ وأخيراً فإن الأموال التي تصرف عليها قد تكون أكثر فائدة في مجالات أخرى. وخلاصة هيلسمان قاسية: لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى أجهزة تجسس، لكون هذه الأخيرة لم تعد تستطيع

أن تقدم أكثر من خدمات هامشية جداً للسياسة المعتمدة في الدبلوماسية أو الدفاع. ولكن ماذا عن «الممارسات السرية»، تلك العمليات التي تتم في الخارج دون أن تكون سرية بالكامل، ولكنها «قابلة للإنكار»؟ هنا يأتي الحكم أكثر حزماً: إن الولايات المتحدة لم تعد فقط بحاجة لها، بل كان يجب عدم اعتمادها منذ البداية. والوحيدون الذين يجب الحفاظ عليهم من عناصر «الوكالة» هم العشرات (أو المئات في أحسن الأحوال) الذين يؤمنون الارتباط مع أجهزة الحكومات الأجنبية، وذلك لأن «المعلومات التي تحتاجها الحكومة الأميركية تأتي أساساً من مصادر رسمية وقنوات دبلوماسية ومن الصحافة، بينما يأتي جزء صغير منها عبر التجسس أو العمليات المغطاة». هل هي قوة عمياء إذن؟ كلا، فيجب الحفاظ على وكالة الأمن القومي (NSA)، غير المعترف رسمياً بوجودها رغم دورها المهم وميزانيتها الضخمة ورغم إشادة الجميع بها لأنها تفكك شيفرات الدول الأخرى وتقوم بالتنصت وتحلل صور الأقمار الاصطناعية، وهذه جميعها نشاطات «مفيدة». ويجب الحفاظ على وكالة الاستخبارات المركزية من أجل الاستعلام والتحليل، ولكن شريطة أن يحصر بها كامل عمل هذا الميدان الذي يتوزع اليوم على أكثر من دزينة دوائر.

مع بوش الابن لن تكون هناك أذن صاغية لهذه الدعوات إلى العودة للعذرية البدائية، بل لدعوات أخرى لا تنادي بنهاية التجسّس كما كان يمارس في سنوات الحرب الباردة، بل باعتماد نمط آخر من الاستخبارات، شديد الارتباط بالسياسة، بأهدافها، كما برجالاتها. وإذا كان المحافظون الجدد يطلقون حملة شرسة ضد السي آي إي، فذلك ليس لأنها فقدت مبرر وجودها، ولكن لأنها لم تعد قادرة برأيهم على القيام بمهماتها: «عقلية علوم اجتماعية [...] وإيمان بعقلانية الأطراف الآخرين، وعدم قدرة على استشراف أهم الأحداث [...] فيكفي أن نقرأ برنارد لويس أو صمويل هنتنغتون لنعرف عن الإسلام أكثر بكثير بما تكتبه لنا أجهزة المخابرات»، ذلك كان رأي دايفيد بروكس عشية حرب العراق، في الأطلانتيك (كانون الثاني 2003). وما أن وصل المحافظون الجدد إلى البيت الأبيض مع بوش، حتى بدأوا بإنشاء خلايا موازية داخل البنتاغون وتحت إمرتهم، كان الهدف منها القيام بتحليل يدّعي انه أفضل وأعمق للمعلومات الاستخبارية ولكنها أدت إلى نتائج كارثية. ذلك كان وضع «مكتب المخططات الخاصة» الذي كانت إنتاجاته القائمة على معلومات ملتبسة أو ضعيفة التوثيق ترفع إلى الرئيس على أنها معادلة لما تقدمه السي آي إي. وكانت هذه الأخيرة تعامل

بخفة بلغت أن وصل الأمر بمصدر في البيت الأبيض إلى الكشف عن هوية واحدة من عناصر مخابرات السي آي إي لمعاقبة زوجها المكلف بالتحقيق في موضوع بيع يورانيوم من النيجر إلى العراق إذ عارض موقف الرئيس والمصدر الذي كان قد أوحى إليه بذلك، مفجّراً بذلك فضيحة بلام غايت التي طالت البيت الأبيض نفسه في خريف 2005.

من الشائع اليوم الحديث عن «أزمة» استخبارات، ولم يعد مستخدمو «الأجهزة» أقل قسوة مع أنفسهم ممن ينظرون إليهم من الخارج. لقد قال السناتور غراهام، رئيس لجنة التحقيق، أن «هجمات أيلول لم تود فقط بحياة 3000 ضحية بريئة، بل كشفت أيضاً عن ثغرات هائلة في أجهزة استخباراتنا»، ثم وصف «عالماً مخيباً من الهفوات وأخطاء التقدير والوصفات السيئة والفرص الضائعة ناتجاً عن ثقافات بيروقراطية تتصارع فيما بينها، وعن عدم الكفاءة والإهمال وغياب الخيال، والأخطر من كل ذلك افتقادها إلى قيادة ملتزمة على أعلى المستويات الحكومية». لا يحمل السناتور الديمقراطي فقط على الأجهزة التي يقدم تحليلاً مفصلاً عن تقاعسها (يشمل اثنتي عشرة فرصة كان يمكن فيها فضح مخططات إرهابيي 11 أيلول، دون أن يحصل ذلك بسبب الأخطاء المذكورة سابقاً)، بل أيضاً على الرئيس الذي لم يول اهتماماً حقيقياً للمسألة ولم يصرف اهتمامه إلا لمنع لجنة التحقيق من التصرف بشكل مناسب. وبصورة أدق فإن الرئيس قد ترك المعركة قبل نهايتها لينصرف إلى مغامرته العراقية التي كانت الوحيدة التي تستحق الاهتمام بنظره، وقام على الخصوص منذ كانون الثاني 2002 بنقل الطائرات الهجومية من أفغانستان (حيث ارتاح مقاتلو القاعدة لرؤيتها تغادر لينهوا إعادة انتشارهم) باتجاه العراق. من جهته، يستعرض سايمور هيرش (2004) نقاط ضعف أجهزة الاستخبارات بعد 11 أيلول ويخلص بنتيجة مماثلة لما ذكره السناتور غراهام.

حاول جوزف ناي (1994)، الذي كان رئيساً لمجلس الاستخبارات القومي خلال فترة وجيزة، أن يدافع عن تلك الأجهزة مذكراً بأن من طبيعة تكوينها إبقاء نجاحاتها سرية، بينما يعرضها الفشل إلى غضب وسائل الإعلام والجمهور. ليكن ذلك. ولكن الشهادات الصادرة من داخلها ليست مشجعة أكثر: شهادتا بوب بير (2002، 2003) مثلاً، حيث يذكر بالتفصيل فشلها المتكرر في العراق خلال سنوات 1990، وفي المملكة العربية السعودية حيث كان تدخل السياسيين يمنع الأجهزة من القيام بمهماتها. وإذا كان بير لا

يهادن رؤساءه وضعفهم أمام مطالب السياسيين، فإن«المجهول» يبدو أشد قسوة: «لكي يحجبوا التهديدات التي لا يريدون مجابهتها، ويحافظوا على تعاون ظاهري بين الأجهزة، ويخفوا عدم كفاءة بعض الدوائر، ويتجنبوا النقاشات الوطنية حول مسائل حساسة مثل إسرائيل أو الدين أو اللعبة السعودية المزدوجة، وخاصة لكي يدرؤوا الأخطار عن وظائفهم، قام العديد من مسؤولي أجهزة المخابرات الأميركية بفعل كل شيء لكي يحيلوا كل من تمكن من استيعاب خطورة تهديدات اسامة بن لادن إلى دروس تعليم اللغات، أو ليستبعدوه عن أي اجتماع يمكن أن يتم خلاله عرض أمين للوقائع». وفي مرحلة لاحقة (نوفمبر 2005، أعطت النيويورك تايمز مثالاً حياً آخر عن الاحتقار المنهجي لعمل هذه الأجهزة من قبل ادارة بوش إذ نشرت تقريراً تفصيلياً لوكالة الاستخبارات الخاصة بوزارة الدفاع (DIA) يحذّر بوضوح من اعتماد رواية أحد المخبرين الذين كان قد «تطوع» لإطلاع الولايات المتحدة على علاقة التعاون المزعومة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة. ونبه ذلك التقرير إلى أن هذا المخبر لا يتمتع بأي صدقية وبأن زعمه يناقض كل ما تعرفه تلك الوكالة عن الموضوع. ولكن الرئيس بوش، وبعده وزير الخارجية باول سيعتمدان دون أي تردّد على تلك الرواية المفبركة من أساسها رغم معرفتهما بتحذيرات الأجهزة من صاحبها كما من محتواها.

ما العمل؟ هل يجب توحيد الأجهزة؟ قد يكون الجواب عن هذا السؤال إيجابياً، خاصة بعد النداءات غير المجدية للهيئة البرلمانية التي شكلت بعد 11 أيلول. وهنا قد نجد مثالاً على القدرة السياسية الهائلة التي باتت وزارة الدفاع تتمتع بها على منع الاصلاحات التي قد تحد من دورها. فالحصة الكبرى من موازنة الاستخبارات (80% من الإجمالي عام 2004) تذهب إلى البنتاغون الذي لا يتمتع فقط بجهازه الخاص (DIA)، بل سمح أيضاً لكل من أسلحته بتشكيل جهازها. ولا يمكن بالطبع أن ننتظر من هذه الأقسام أن توضع تحت إشراف أجهزة غير تابعة لها أو تقوم بمهماتها عبرها، والسياسيون لا يستطيعون شيئاً حيال ذلك. ولا تجدي المحاولة، كما يحذر بيتس (2004): فإذا ألغيت هذه الأجهزة، ستعود إلى الظهور بسرعة تحت أسماء أخرى، ولهذا السبب أوجدت وكالة الدفاع المركزية (DIA) في سنوات 1960، ولكنها بدل أن تحل مكان الأجهزة المختلفة التي كانت قد انشئت داخل كلٍ من الأسلحة البرية والجوية والبحرية لم تلبث أن أضيفت إليها فيتفاقم التكرار غير

المجدي. ولوزارات الطاقة والخزينة والتجارة أجهزتها الخاصة أيضاً، دون أن ننسى وزارة الخارجية وجهازها (INR) الذي تم التفكير مرات عديدة بتذويبه في السي آي إي، ولكن دون نتيجة. ولا يضم هذا الجهاز الأخير سوى 305 محللين، مقابل 1500 لدى السي آي إي وحوالي 3000 لدى الدي آي إي، ولكنه يتمتع بالسمعة الأفضل (خبرة أعمق وتحليل أفضل) معوضاً بذلك عن التهميش الذي وقعت وزارة الخارجية ضحية له (الواشنطن بوست، 3 أيار 2004).

أهي بحاجة لأموال إضافية؟ يجيب بيتس (2004، والذي كان مستشاراً لدى لجنة السناتور تشيرش التي أنشئت منذ ثلاثين عاماً لدراسة هذا القطاع بعد فشل متكرر مني به حينها) بأن ذلك لن يحل شيئاً، كما يحصل في أية إعادة تنظيم بيروقراطية؛ فهي لا تحتاج إلى ميزانيات طائلة جديدة بقدر ما تحتاج «رجالاً يمتلكون الحس السليم والمزايا الحسنة والقدرة الذهنية المناسبة». إن إيجادهم يطرح مشكلة جديدة. ولكن مع بوش والمحافظين الجدد تكمن المسألة في كيفية جعلهم يقومون بعملهم، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين منتجي التجسّس (الأجهزة) ومستهلكيه (السلطة التنفيذية). لقد كان لرئيس السي آي إي تقليدياً مهمة مزدوجة، فهو كان يدير وكالة التجسس والتحليل الأساسية (السي آي اي)، وكان أيضاً منسق مجمل عمليات التجسّس ضمن مجلس الأمن القومي. ولقد شاء أحد أوائل مسؤولي السي آي إي (شيرمان كنت) أن يعطي الأولوية لمهمته الثانية حتى بلغ به الأمر أن منع الوكالة من أن تكون معنية عملانياً بالجمع والتحليل. ولكن العكس هو ما حصل فيما بعد ضمن منطق بيروقراطي يمكن التنبؤ به: فالدور الأول هو الذي ساد بينما بلغ التنسيق أدنى حدوده، إلا فيما يخص «التقرير اليومي للرئيس» (President's Daily Brief)، علماً بأن الرؤساء الأميركيين المتعاقبين لم يولوا الدور الثاني اهتماماً يجعلهم يعاملوا رئيس السي آي إي كواحد من مستشاريهم الأقرب أو الذي يحبون الإصغاء إليه. سوف يُتهم جورج تينيت، الذي عينه كلينتون، بأنه حاول التقرب من بوش الابن كي لا يعيّن بديلاً عنه لدرجة أصبح معها «الأول بين صبيانه». وتدافع آن أرمسترونغ (1989)، التي كانت مستشارة ريغان وبوش الأب في هذا الشأن،عن جمع رئيس السي آي إي للدورين، حتى مع خطر اختيار السلطة التنفيذية كما يناسبها وعدم تقديم جهاز الاستخبارات ما يمكن أن يزعج، وتعلن عن تمنياتها برؤية تنسيق قوي بين السلطة التنفيذية والوكالة.

يشاركها روبرت غايتس (1989)، رئيس الوكالة لفترة طويلة، الرأي ذاته: فهو يتمنى رؤية الأجهزة تنافس مباشرة أصدقاء وأقارب الرئيس وعلاقاته الشخصية للاستحواذ على انتباهه؛ ويتمنى رؤية رئيس الأجهزة يظهر جرأة أكبر تجاه الرئيس ليشعره بحاجة أكبر إلى العلاقة الوثيقة معه: «على عكس من يخشون قيام علاقة وثيقة جداً بين أصحاب القرار ومسؤولي الأجهزة، فإنني أرى بأنها يجب أن تكون حميمية إلى أقصى الحدود الممكنة»؛ يقترح بالتالي اعتماد تفاعل يومي بين السلطة التنفيذية وأجهزة المخابرات دون التخوّف على استقلالية تلك الأجهزة.

إن مدرسة شيرمان كنت، المهووسة بعدم تدخل السياسيين في شؤون التجسّس والمنطلقة من النموذج البريطاني، تشعر اليوم بأنها مهمشة أكثر من أي وقت مضى، باسم أكبر قدر من العلاقة مع السلطة التنفيذية، وباسم سياسة تجسّس أكثر انتهازية وأكثر ارتباطاً بخيارات اللحظة، أي تلك التي دافع عنها ويلمور كندال (1949) وأرمسترونغ (1989) وغودسون (1989). مع وصول بوش الابن إلى السلطة عام 2001، ومع انخراط تينيت في اتخاذ القرارات يومياً،ومع تعيين رجل سياسة مكانه، وخاصة مع اعتماد مكاتب موازية داخل البنتاغون، مع كل ذلك نحن لا نشهد اليوم انتصار المدرسة الثانية، بل تطبيقها بشكل كاريكاتوري: لم يعد التجسّس خاضعاً للسياسة فقط، بل إنه قد أصبح خادمها المطيع ومنفذ إرادتها وذريعتها ومحاميها.

ولكن المسألة لا تكمن في استخدام المسؤولين السيء للخبر بقدر عدم استخدامهم له على الإطلاق (بيتس، 2004): كانت استخبارات وزارة الخارجية تشكك دائماً بالقدرة على إمكانية ربح حرب فيتنام، كما كانت أوصت منذ البداية بالخروج منها، ولكن لم يصغ إليها أحد؛ ومقابل من كانوا يرددون عشية الحرب الأفغانية بأنه ليس لدى أميركا خبراء عن هذا البلد، أكد «المجهول» (ص 28) أن ذلك خطأ وأنه ما من أحد يريد الاستماع إلى الخبراء. كانت الحاجة ماسة إلى زعيم سياسي للأجهزة يمتلك حس المسؤولية والنشاط واحترام حرية الرأي لدى مرؤوسيه، ولكن 11 أيلول أتى ليطرح مسألة من طبيعة مختلفة: إن التجسس الذي تمارسه عادة دائرة العمليات في السي آي إي لم يستطع التحرك إلا في الخارج، بينما أصبح التهديد ذو المصدر الخارجي يأتي من الداخل حيث تطبّق القوانين الأميركية داخل دائرة صارمة من احترام الحياة الخاصة والحريات، وحيث تسود على

الساحة وكالة الأمن القومي (اي الاف.بي. آي) (يراجع بخصوص خلل النظام الذي يبلغ أحياناً حدوداً عبثية، أحد «القدماء» فيه، ك. ويتكومب، النيويورك تايمز، 14 أيار 2004). والعمل على إدخال الإصلاحات الضرورية لردم الهوة الجغرافية بين الأجهزة وعلى إلزامها بالعمل معاً يثير من جديد ضرورة وجود قيادة سياسية قوية. ولقد أشارت لجنة التحقيق في 11 أيلول إلى غياب التعاون بين الوكالات المختلفة. ولكن القضية لم تكن تقنية أو بيروقراطية لأن من الضروري، كما يقول ويتشسلر (2002)، أن توائم أميركا في تصديها للإرهاب بين وكالات تطبيق القانون (المهتمة كلياً بالداخل) والوكالات المهتمة بالأمن القومي (التي تعمل في الخارج)، وألا تكتفي كما فعل كلينتون عام 1995، باعتبار الإجرام الدولي مجرد تهديد للأمن القومي. فذلك يتطلب توجهاً سياسياً على أعلى المستويات يقول المراقبون بشكل شبه إجماعي أنه غير موجود لدى بوش الابن.

«بخصوص الاتحاد السوفياتي، كانت وكالة الاستخبارات المركزية مصابة بقصر النظر؛ ثم أصبحت مصابة بالهذيان في حالة العراق»، هذا ما كتبته الايكونوميست في 17 تموز 2004 دون احتساب هول مفاجأة 11 أيلول 2001. من المبكر جداً، في لحظة كتابة هذه السطور، أن يُحكم فيما إذا كانت عملية الإصلاح بعد هذه الكمية من الفشل وعدم الكفاءة المعممين سوف تذهب باتجاه إعادة ابتكار أجهزة مستقلة وفاعلة، أو على العكس باتجاه تحويل هذه الأجهزة إلى ملحقات بالبيت الأبيض والبنتاغون. ولكن المتغيرات الراهنة لا تبشر بالخير مؤيدي الأجهزة المستقلة وغير المسيّسة. فعندما أحست وزارة الدفاع بتهديد يتمثل في تعيين رئيس أعلى لأجهزة المخابرات، نجحت في أن تبقي تحت إشرافها الجزء الأكبر من الموازنة المخصصة لهذا الميدان؛ ويستشهد سيمور هيرش (النيويوركر، 17 كانون الثاني 2005) بمصادر عديدة قبل أن ينتهي إلى خلاصة مفادها «عملية إخصاء حقيقية للسي آي إي». ويبدو أن هذه الأخيرة قد فقدت أيضاً إدارة العمليات شبه العسكرية السرية في الخارج، وذلك لصالح البنتاغون الذي يكون قد وضع يده ليس فقط على القدرة العسكرية بمعناها الدقيق، بل أيضاً على الجزء الأكبر من عمليات التجسّس، وحتى من الدبلوماسية. لن يكون إذن أمام جون نيغروبونتي، الذي عينه بوش في مطلع 2005 «قيصراً» على جميع أجهزة الاستخبارات، مهمة سهلة في وجه وزارة دفاع واثقة من تأثيرها ومن هيمنتها، إذ عليه ان يخوض معركة شرسة ضد وزارة الدفاع الجشعة، وضد قيادة سياسية تريد تحويل

أجهزة المخابرات إلى أدوات طيعة تبرر خيارات سياسية قد تكون واهية، كما عليه أيضاً أن يتنبه إلى يساره حيث يتزايد اللغط حول الممارسات غير القانونية وغير الانسانية لمختلف هذه الأجهزة في مجال التفاعل مع عشرات الآلاف من الموقوفين، من تعذيب، واخفاء وخطف.

تهافت الدبلوماسية

إذا كان تسلط العسكر أضعف أجهزة التجسّس، فإنه همش الدبلوماسية. يبدو جون شليسنغر (1994) وهو وزير دفاع سابق، حاسماً في هذا الموضوع: «قد يكون مؤتمر فيينا شكل لحظة أخيرة للدبلوماسية التقليدية الكبرى»، ونحن نشهد منذ ذلك الحين انحدار الدبلوماسية كمهنة مستقلة. وقد تكون تلقت إصابة مزدوجة: فالديمقراطية قد صادرتها من ممارسة عدد صغير من المحترفين لتجعلها عطوبة لدى الرأي العام الذي أدخل فيها، لسوء طالعها، المشاعر والأحاسيس، بينما أتاحت التكنولوجيا الحديثة سهولة الاتصال بين الحكام لدرجة جعلت ممثليهم على الأرض يفقدون شيئاً فشيئاً معناهم ودورهم. الخلاصة: إذا لم تتحول الحرب الباردة إلى «ساخنة»، فالفضل لا يعود للدبلوماسية الوقائية بل إلى القنبلة الذرية التي كان يجب أن تمنح جائزة نوبل للسلام. حتى كيسنجر نفسه (2002)، تلميذ مترنيخ والاسم اللامع في عالم الدبلوماسية، طرح التساؤل لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة لم تزل بحاجة لسياسة خارجية (كان جوابه إيجابياً بالطبع).

والتناقض صارخ مع الماضي القريب «حيث كانت العقول النيرة والسياسيون الأقوياء على استعداد للقيام بمهام وزارة الخارجية. لقد كان الرئيس وحده فوق هذا المنصب بتعابير الأولوية والسلطة والرؤية السياسية» (ميد، 1994-1995). والواقع أن ستة من رؤساء الولايات المتحدة التسعة الأوائل كانوا وزراء خارجية سابقين، وسبعة منهم كانوا سفراء في الخارج. وكان سبعة من الرؤساء الخمسة عشر قبل لينكولن سفراء في باريس و/ أو لندن، بينما لم تكن ألمع شخصيات الوسط الفكري أو عالم المال تتردد في الانضمام إلى السلك الدبلوماسي أو القنصلي. ولقد بقي هذا التقليد متبعاً حتى فترة قريبة جداً: يكتب شوارتز (1994-1995) متحدثاً عن بوش الأب، أنه كان «بطلاً حقيقياً في الحرب التي تولد منها العصر الأميركي. كان خصومه يسخرون من سيرة حياته المليئة بمناصب دبلوماسية

حصل على أغلبها بدعم أصدقائه. ولكنهم لم يفهموا أن تلك كانت بالنسبة لبوش وجيله المناصب السياسية الوحيدة الجديرة بهم، وأن السياسة الخارجية كانت الوحيدة التي تليق بأن تمارس».

ويحاول ميد من جهته أن يبرهن بأن أميركا لم تبلغ مستواها الحالي باعتمادها على قوتها العسكرية أو الاقتصادية، بل بقوة دبلوماسية بارعة كانت تتجاوز بفاعليتها، وبما لا يقاس، دبلوماسية البلدان الأخرى مثل البريطانية «المطبوعة بطابع الفشل أو التراجع أو التناقض»، أو الفرنسية «التي لم تحقق سوى نجاحات نادرة مقابل تاريخ من الفشل أو الانتصارات على الحلفاء»، أو الألمانية «التي لم تؤد إلا للكوارث». يمكن مناقشة هذا التقييم، ولكن ليس الحنين إلى عصر قامت خلاله فئة ممن قد يسمون متطوعين داخل الإدارة بالعمل على صياغة عالم ما بعد الحرب، وهو عصر يختصر بمسيرة ستة رجال وضعوا مذهب احتواء الاتحاد السوفياتي: أفريل هاريمان الذي كان يتنقل على طائرته الخاصة، جون ماكلوي الذي حطم الرقم القياسي بعدد المناصب الرسمية التي عرضت عليه والتي رفضها، دين أتشيسون الذي سيستوحي منه بيل كلينتون، ثم تشارلز بولين وروبرت لوفيت وجورج كينان. إنه تاريخ نخبوي بامتياز، مع ما فيه من إعجاب بنمط السلوك الأوروبي، ومن لامبالاة تامة بالعالم الثالث، وبعض المخلفات العنصرية، وتصد دائم لمحاولات الكونغرس التدخل في السياسة الخارجية. هؤلاء المثقفون الذين تخرجوا من جامعة يال ثم اغتنوا في أسواق المال قد أنهوا حياتهم خائبين من ظهور نخبة جديدة «مأخوذة بالمهاترات، ممارسة للتهرب، حريصة على مصالحها الخاصة، منقسمة إلى فئات متناحرة، بينما كان تراث بني رغم كل المصاعب على أيدي نخبة غير منحازة وصلبة الإرادة قد اختفى بالكامل» (إيزاكسون وتوماس، ص 736).

إذا كان خمسة من تلك العصبة قد غادروا باكراً هذه الدنيا، فإن كينان بقي حيّاً حتى سنة 2005 لتكرار إعلانه عن تلك الخيبة. لقد وجه إليه الاتهام (سيبوري وغلين) بأنه رأى في الدبلوماسي سيداً مطلقاً يجب أن يفرض رأيه على العسكري وعلى المخطط الستراتيجي أيضاً، وكينان نفسه لا يبدي اعتراضاً على ذلك مما يجعله عرضة للاتهام بالنخبوية التي لا تحترم الطبقات الدنيا. ولكنه وجد القوة في الثالثة والتسعين من عمره (كينان، 1997) للتساؤل كيف يمكن لبلاده أن تمارس «دبلوماسية دون دبلوماسيين»، ولتعداد أخطاء

جهاز يضم 8000 شخص يصعب الوصول إليه، قضى الانتماء السياسي فيه على العقلية غير المنحازة، وأصبح على الدبلوماسي أن يخدم ألف مركز سلطة متصارعة- الكونغرس، شبكات المصالح، إلخ-، وصار لكل أجهزة الادارة في واشنطن تمثيلها الخاص داخل السفارات (30% فقط من العاملين في تلك السفارات هم من الدبلوماسيين)، وأصبح الترفيع العشوائي هو السائد. وأهم ما يلاحظه كينان هو أن وزارة الخارجية تملك، بين الوزارات الأخرى، أدنى نسبة من الدعم في واشنطن، وهذا ما يجعلها الأفقر لكون الأخريات تستأثر بدعم قوى متعددة ونافذة في العاصمة الفيديرالية.

قد يكون ذلك ثمن الدمقرطة، وإذا ما صح ذلك يجب التهنئة به: بعد أن أمضى إليوت أبرامز ثماني سنوات في وزارة الخارجية، يعبر عن سروره (1989) بأنه وجدها «مليئة بالأميركيين الحقيقيين القادمين من ولايات مثل أيوا أو كولورادو. فلقد انتهت بكل بساطة سيطرة «خريجي الجامعات العريقة» والشاطئ الشرقي عليها». ولكنه لا يلبث أن يعبر عن خيبته إذ يلاحظ بأن تأثير البنتاغون لم يتراجع رغم أخطائه الكثيرة، وبأن شهرة وزارة الخارجية لم تتحسن رغم أدائها الجيد. إذا لم يكن السبب هو النخبوية ولا ضعف الكفاءة ولا الخشية من النزاعات، فما هو إذن؟ يرى أبرامز أن الخطأ يكمن في غياب المهمة: إذا لم تكن لدى الولايات المتحدة مهمة حضارية فعليها تطوير مهمة «دمقرطة» لكي تنقذ شهرة دبلوماسيتها. أما نوريس (2004) فإنه يشن الحرب، دون كثير إقناع، على هذا التحليل النخبوي لتاريخ الوزارة؛ ولكنه يمحض ثقته للشباب الذين يدخلون إليها لاعتقاده بأن لدى الجيل الجديد» رؤية عن مستقبل دور بلاده في العالم أقل قومية وأكثر استعداداً لقبول تعقيدات العلاقات بين الدول؛ فهو جيل شاب يمتلك الدهاء والفكاهة، ولا يمتلك الثقة المطلقة بنفسه، ولا يحب كثرة الكلام». قد يكون جودت (2004) هو الأقرب إلى الحقيقة عندما يستبعد المقارنة السهلة بين نخب الأمس واليوم: «تبقى وزارة الخارجية خزان معارف متخصصة ومواهب، ولكن أحد إنجازات الثورة الفكرية التي يقوم بها المحافظون الجدد يكمن في أن أحداً لم يعد يصغي إليها».

وتتزايد فوق ذلك أزمتها المالية. فبينما كانت الموازنة العسكرية تحصد الأرقام العليا عام 1986، كانت موازنة وزارة الخارجية تبدأ انخفاضها المريع: بين 1986 و1996 انخفضت إلى النصف بالأرقام الحقيقية، ومن 2،5 إلى 1% من مجمل الموازنة الفيديرالية (مع الإشارة

إلى أن نسبة عالية من هذه الموازنة، بين 30 و58% حسب السنوات، تذهب إلى تأمين حماية الشخصيات الرسمية). وأقفلت ستون سفارة وقنصلية بين 1992 و1998. إضافة إلى ذلك أثارت الاعتداءات الإرهابية حملة تهدف إلى فصل الادارات القنصلية عن وزارة الخارجية، إذ اتهمت تلك الادارات بأنها مطبوعة بثقافة حسن الضيافة وبالعمل على إرضاء الزبائن (أي طالبي تأشيرات الدخول). عام 2004، كتب مارك كريكوريان بصورة أكثر تحفظاً: «إن خطأ الادارات القنصلية الأميركية يكمن في وضعها بين أيدي وزارة الخارجية، المتهمة «بالتراخي» في ميدان مكافحة الإرهاب».

بعد تهميشها وإفقارها، أصبحت وزارة الخارجية في وضع لا تحسد عليه. هناك مصادفات قد تكون معبرة أكثر من أي كلام: «في نفس يوم اصطدام أول طائرة بالبرج الأول لمركز التجارة العالمي، كان قد تقرر نزع صفة الوزير عن مندوب أميركا في الأمم المتحدة، ثم بقي المركز شاغراً تسعة أشهر» (نوسيل، 2001–2002). وفي المفاوضات الدولية كان صوت البنتاغون يعلو ويفرض نفسه: لقد كانت أميركا، خاصة في فترة كلينتون، تنظر إلى خضوع العسكريين للسلطة المدنية كأحد الشروط الأساسية للديمقراطية في البلدان الجديدة التي تعيش فترة انتقالية، ولكنها كانت في الوقت نفسه تمنح البنتاغون سلطة تتزايد شيئاً فشيئاً على مجاله الخاص. خلال حديثه عن المفاوضات التي سبقت إنشاء محكمة الجزاء الدولية، يلاحظ أرييه ناير بأسف: «لقد سمح كلينتون للبنتاغون بالسيطرة على سياسة أميركا تجاه المحكمة لدرجة أن الدبلوماسي الذي كان يمثل وزارة الخارجية،ديفيد شيرر، لم يعد أكثر من ناطق باسم البنتاغون». ولقد كان خضوع مماثل من الدبلوماسيين لسلطة البنتاغون قد ظهر قبل سنوات من ذلك في مفاوضات أوتاوا عن الألغام المضادة للأشخاص (تاكر، 2001). وفي حرب البوسنة تصرف العسكريون وكأنهم يخفضون دورهم إلى الحد الأدنى بجعله مقتصراً على الدفاع عن النفس ثم التطبيق الحرفي لاتفاقية دايتون، مما سبب غضب كلينتون وموفده هولبروك أمام «التباس» موقفهم الذي يشبه عدم الخضوع للسلطة السياسية (هولبروك، 1998).

ويرى البعض أن انحدار وزارة الخارجية يعود إلى كيسنجر الذي استطاع، بفعل تأثيره الكبير كمستشار رئاسي، أن ينظم دور مجلس الأمن القومي الذي لا تلعب فيه الدبلوماسية أكثر من دور ثانوي. لم يفعل سايروس فانس ووارن كريستوفر الكثير لإعادة تنشيط

الوزارة، بينما أعادت إليها مادلين أولبرايت شيئاً من بريقها. ثم أتى بعدها كولن باول عام 2001 متمتعاً بشعبية لا يجاريه فيها أي سياسي أميركي آخر، ولكنه بدا عاجزاً ليس فقط عن التصدي لتهميش الوزارة، بل عن حمايتها من الخضوع التعسفي لخصومها. لقد حطم باول رقماً قياسياً سلبياً لكونه أقل من قام بزيارات للخارج من بين الوزراء الذين توالوا خلال ثلاثين سنة. قبل قليل من مغادرة منصبه الذي يبدو أنه كان يرغب بالبقاء فيه، أسر بأمرين ينمّان أيضاً عن عزلته ضمن إدارة سعت إلى استخدامه دون تقدير قيمته. الأول: «نحن نكتشف، ولكن في وقت متأخر قليلاً، أننا بحاجة فعلية لأن يكون لنا حلفاء وأصدقاء»؛ والثاني: «إن الناس غاضبون من السياسيين، ولكنهم ليسوا بالضرورة غاضبين منا. فإذا ما نجح السياسيون، يمكن أن يتغير موقف الناس (الأطلانتيك، أيلول 2004). إنهما حقيقتان غير سارتين. يتحدث وزير الخارجية المغادر وكأنه كان القيم على وزارة غير التي يستعد لمغادرتها: الحرب الوقائية؟ «نعم، ولكن فقط ضد الجماعات الإرهابية وليس ضد الدول». تعدد الأطراف؟ «لقد كان دائماً سبيلنا». الخلافات داخل حلف شمال الأطلسي؟ «اختلاف وجهات نظر بين الأصدقاء». روسيا؟ «تتقارب فلسفاتنا وفلسفاتها كل يوم أكثر». الصين؟ «نصفق لرؤيتها تلعب دوراً عالمياً». لم تستطع هذه الآراء الشخصية والبعيدة جداً عن التيار المتحكم بادارة بوش أن تحجب واقع خروج باول لأنه قد فشل: كان قد انضم إلى فريق عمل كان يعتقد أنه سيلعب فيه، بشهرته الوطنية الواسعة، دور الحكم المجرب، فوجد نفسه يتحول إلى إطفائي يحاول يائساً تحديد ملامح خط عسكري تم اعتماده ضد رأيه، وحماية وزارة الخارجية من الحملات الشرسة التي يقودها زملاء له ما زالوا متواجدين في البنتاغون الذي كان بنى فيه مجده.

يبقى أن نفتش عن أسباب هذا الانحدار في الخلل الكامن بين وسائل التأثير التي تمتلكها واشنطن: فإذا كان يمكن مقارنة دبلوماسيتها بما لدى الدول الأخرى، وإذا كان تأثيرها الثقافي أقوى دون أن يكون مسيطراً، وإذا كانت حصتها من الناتج القومي العالمي كبيرة جداً دون أن تكون مهيمنة، فإن قدرتها العسكرية هي خارج دائرة المقارنة، سواء مع إمبراطوريات الماضي أو مع دول اليوم الكبرى. ففي الميدان العسكري تشكل الولايات المتحدة اليوم فئة خاصة لا تقارن، وسوف تبقى كذلك زمناً طويلاً. ومن الطبيعي أن ينحو مصدر القوة المتميز بشدة عن البقية نحو الاستئثار بالقرار. ولقد شهدت السنوات الأخيرة

كيف يعمل البنتاغون على الإمساك بالقرار على حساب الوزارات الأخرى في الحكومة الفيديرالية. كما تابع البنتاغون اعتماد خططه الخاصة في الدفاع عن البلاد، متجاهلاً كلياً إنشاء وزارة جديدة للأمن القومي. ولا يلوح الأمل بتغيير ذلك عندما نرى بوش قد بدا ولايته الثانية، وغداة انتخابه، بتثبيت مسؤولي وزارة الدفاع في أماكنهم مقابل «تنظيف» كامل لكل من عمد، في وزارة الخارجية أو أجهزة الاستخبارات، إلى إثارة الشكوك بصحة خياراته السياسية خلال ولايته الأولى. وبصورة معكوسة، جاءت ترقية المستشارين القانونيين الذين عرفوا كيف يجدون التعابير القانونية التي تسمح بتطبيق تلك الخيارات- خاصة تعيين الوزيرين الجديدين للعدل والداخلية- لتشير إلى أن الرئيس لم يكن مستعداً لأن يعدّل توجهاته لدى إعادة انتخابه.

لذا بدت مهمة كوندوليزا رايس شبه مستحيلة يوم تعيينها وزيرة للخارجية. فالشعور السائد في واشنطن يومها كان، أنها لم تستطع أن تفرض نفسها فعلاً كمستشارة للأمن القومي على القيّمين الحقيقيين على الخط الاستراتيجي المعتمد خلال الولاية الأولى (نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد ونائبه وولفويتز على وجه الخصوص)، ولا أن تدافع عن موقف باول ووزارة الخارجية، ولا أن تحوّل مجلس الأمن القومي إلى مكان يتم فيه تآلف المواقف المتناقضة. كانت الورقة الرابحة الوحيدة التي في يدها هي ثقة الرئيس الشخصية بها، كما كانت تستفيد من عدم انخراطها الشخصي في عملية غزو العراق أو في ادارة العراق بعد احتلاله كما من عدم اصابتها بالرذاذ الذي ضرب بعنف أجهزة المخابرات والتخطيط. ولم تخلُ السنة الأولى من عملها وزيرة للخارجية من زلات ومن هفوات عديدة، لكنها تبدو وكأنها تمكنت من اختيار معاونيها، ومن اعادة بعض القدرة إلى وزارة كانت تبدو يتيمة ومهمشة. وعلى عكس سلفها، زادت رايس من تنقلّها عبر العالم، كما اهتمت باعادة بناء جسور مع الحلفاء الاوروبيين، وباعادة الروح لعلاقة واشنطن بالمنظمات العالمية، لاسيما بالأمم المتحدة. لذا بدا رصيدها، وبالتالي رصيد الوزارة التي عهدت اليها، حسناً بالمقارنة مع السابق ولو انه يصعب الجزم ان كانت عودة الروح للدبلوماسية مؤقتة أو ثابتة، والحسم بهذه المسألة لا يتعلق بنشأة الوزير بل بتعديل عميق في ذهنية الإدارة بعيداً عن منطق القوة العارية الذين حكم سنواتها الأولى.

الفصل الرابع

ما نفع القانون الدولي؟

عندما يكتب ثلاثة عشر برلمانياً ينتمون للحزب الديمقراطي، في مطلع تموز 2004، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليطلبوا منه، كما في واحدة من جمهوريات الموز، بعثة من مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخريف التالي، فإن ذلك يعبر في وقت واحد عن المرارة الكبيرة التي خلفتها انتخابات عام 2000 التي كانت تميزت بنتائجها الملتبسة وعن التدني الملحوظ لثقة الأميركيين في نزاهة نظامهم الدستوري (أهملت الأمم المتحدة الدعوة). أثارت العريضة غضباً شديداً في صفوف أولئك الذين كانوا يرون منذ عقدين في الأمم المتحدة و«القانون الدولي الجديد» أداة يلجأ إليها خصوم أميركا للتشهير بها أو لتقييد حركتها في الساحة الدولية، ولم يكونوا يتخيلون أن ديمقراطية البلد الذي أخذ على عاتقه دمقرطة العالم كله قد تكون هي نفسها عرضة لرقابة خارجية على صحتها. ولكن بلداً اعتاد الإسراع في الذهاب إلى المحاكم كان لا بد أن يرى الداء الأميركي يطاول المجال القانوني والقضائي نفسه. وفي هذا المجال، مجال القانون والدستور والحقوق، تدور منذ سنوات معركة مفهومية وسياسية شرسة.

كان الاعتزاز القومي المتطرّف بالمؤسسات الأميركية ونتيجته الطبيعية وهي إعادة النظر بالقانون الدولي قد ظهرتا قبل هجمات 11 أيلول 2001. وفي وقت مبكر وجدت الحملة على القانون الدولي صداها لدى الكوكبة الريغانية التي تميز منها ويليام سوفير،المستشار القانوني حينها لوزارة الخارجية والمعروف بآرائه الداعية إلى أحادية الجانب في الصراع ضد الإرهاب، أو روبرت بورك، المرشح التعيس الحظ للمحكمة العليا والمشهور بـ«تشدده في القانون» الذي وصل به إلى انتقاد حرية القضاة في تفسير القانون، وإلى الاعتبار بأنه لن يكون للقانون الدولي من وجود فعلي «طالما أن الدول لا تشترك في نفس الأخلاقيات

السياسية، أو أنها لا تخضع لسيادة واحدة». كما عبر ويليام هاوكنز (1988)، أستاذ القانون في المدارس الحربية الأميركية، عن قومية حاسمة عندما تدخل في السجال عن الإجراءات المتخذة لتأمين تعبئة ناقلات النفط ومواكبتها في الخليج على أثر اعتداءات مختلفة من جانب العراق وإيران، فلقد كانت الإدارة بررت قرارها «آنذاك بحماية السفن اعتماداً على قانون البحار». ولكن هاوكنز احتج حينها منكراً مجرد وجود قانون دولي لتأمين حرية الإبحار، كما رأى بأن مصلحة أميركا وحدها هي التي تبرر ذلك القرار: «إن كل استشهاد بالقانون الدولي يشكل خطراً. فإذا كانت حماية السفن الأميركية أو سفن حلفائها تمثل مصلحة وجودية لأميركا، لن تكون لها بالمقابل مصلحة في جعل ذلك مبدأ عاماً يمكن أن يحد من حركتنا كأعظم قوة بحرية في العالم». هذه القومية وهذا الرفض لحرية الإبحار بوصفه حقاً قائماً بذاته وفق العرف الدولي يسمحان لأميركا بتغيير مواقفها حسب الحاجة: عندما لم تكن سوى قوة بحرية ثانوية، كان لها مصلحة بوجود قانون دولي لحماية سفنها المحايدة؛ أما عندما أصبحت قوة بحرية عظمى فإن هكذا مبدأ سيعيق هيمنتها وعليها بالتالي أن ترفضه. ولقد استمرت هذه القومية الانتهازية فاعلة لدى رجال قانون اليمين الجديد خلال ولايتي كلينتون الذي شن عليه المدعي العام كينيث ستارك حملات اتهام لا سابق لها، مدعوماً في ذلك من جمهرة من رجال القانون وكتاب الافتتاحيات. ثم علا شأنهم بوضوح بقوة بعد انتخاب بوش الابن.

تمثل التعيينات في المراكز الشاغرة من المحكمة العليا واحدة من اللحظات الأساسية في هذه المعركة التي هي إيديولوجية وسياسية أساساً (وتعاش على أنها كذلك) كما هي حال العدالة الأميركية منذ بداياتها، مما أدى الى معارك طاحنة بين المحكمة العليا والسلطة التنفيذية كان من أشهرها المبارزة الشرسة بين قضاة المحكمة العليا مع الرئيس روزفلت حول سياسات «النيو ديل» (New Deal) التي جهد أولئك في إلغائها أو الحد منها. وغالباً ما انحازت المحكمة العليا إلى جانب تلك القومية التشريعية الهجومية، كما في قضية ألفاريز أو مؤخراً في «الوصية» التي كتبها رئيسها في نهاية 2004 والتي يعارض فيها كل استناد إلى التشريعات الأجنبية من قبل قضاة أميركا الذين يدعوهم في المقابل إلى الاحترام الحرفي لإرادة المشرّع دون أي محاولة للإجتهاد او التفسير الخلاق لنواياه. دون محاولة التفسير. ولكنها رأت أحياناً أن السلطة التنفيذية تذهب بعيداً، كما في معاملة أسرى الحرب ضد

الإرهاب، مما أدى إلى تعزيز المكانة المرموقة للمؤسسة وتدعيم موقعها السياسي، هذا الموقع الذي سيصبح حصناً حصيناً لليمين المحافظ بعد تعيين رئيس جديد للمحمكة وعضو جديد تاسع في مطلع ولاية بوش الثانية مما يعطي هذا اليمين أغلبية ساحقة داخل المحكمة العليا إلى فترة زمنية طويلة بالنظر إلى أن القضاة فيها يمكن أن يستمروا أعضاء مدى الحياة، وبالنظر إلى أن عمر القضاة المعينين مؤخراً يجعلهم نسبياً من الشباب.

الخوف من الشطط القومي: في تعبيره القانوني

تتعرض الولايات المتحدة برأي عدد من المؤيدين لـ«القومية المتصلبة»، لخطر قد يكون مميتاً: تآكل بطيء وغادر لسيادتها بفعل تطور القانون الدولي، «بينما كانت الثورة الأميركية قد شكلت تمرداً على فرض قانون خارجي عليها، هو قانون البرلمان البريطاني» (رابكين، 1999). أما الخطر على السيادة الديمقراطية فهو جديد: كان البلد يتعامل حتى اليوم مع أعداء ما قبل الديمقراطية (القبليين أو الاقطاعيين الذين لم يعد لهم وجود)، أو المعادين للديمقراطية (الفاشيين والشيوعيين والإسلاميين). ثم ها هم ما-بعد-الديمقراطيين (Post-democrats) الذين ينطلقون من مثاليات حقوق الإنسان ليعملوا جاهدين على نسج شبكة من المعاهدات والمؤسسات الهادفة إلى إرساء نظام حكم عالمي يتجاوز حدود الدول. وهم يشكلون جزءاً من نخبة ما-بعد-قومية (Post-national) (فونت، 2004؛ هنتنغتون، 2004) تعمل من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتضم المدافعين عن حقوق الإنسان وتدعي بأن قواعد القانون الدولي يجب أن تفرض على الدول حتى وإن لم تكن قد أقرت في برلمانات الدول المعنية، وتفترض بأنه لا يمكن للدول أن تلجأ إلى القوة دون إذن مسبق من الأمم المتحدة. بل أكثر من ذلك، فلقد توصلت تلك النخبة المعولمة إلى إقناع بعض رؤساء الشركات الأميركية» المجانين» بأن يعطوا لمؤسساتهم صفة «عالمية»، علماً بأنهم» لم يكونوا موجودين أصلاً لولا حماية بلدهم ودعمه لهم.

الخلاصة: إذا لم يُفعل شيء حيال ذلك، ستكون النتيجة كارثية: «إن ما يسمى جزافاً أسرة دولية ستملي على الديمقراطيات الليبيرالية سياستها حول مسائل مثل الدفاع الوطني أو الشرق الأوسط». وسوف تكون أميركا بذلك هي المتسببة في مصيبتها الذاتية» وتكون قد خانت «مبدأ القبول» (أي الموافقة المسبقة للكونغرس على تطبيق قانون دولي معيّن قبل

اعتباره ملزماً) الذي قام عليه بلدنا» (فونت، 2004). ولقد لجأ آخرون إلى إطلاق نبوءات عشوائية: استندوا إلى أمثلة مثل توقيع اتفاقية حرية التجارة في أميركا الشمالية (نافتا)، «مما يحد من حريتنا في التعامل مع مؤسساتنا ومستخدمينا بمجرد توقيع اتفاقية للتجارة العالمية»، أو انتشار بضع مئات من الجنود الأميركية تحت قيادة الأمم المتحدة في مقدونيا «الذي يتعارض مع إصرارنا على ألا يخدم جنودنا إلا تحت إمرة ضباط أميركيين»، ويحذر رابكين (1994) من الخيانة العظمى: «إن القانون الدولي يشكل تهديداً مباشراً لمصلحتنا القومية». وإذا ما استمرت التهديدات الحالية «يمكن أن يظهر القانون الدولي كواحد من الأسلحة الأشد فتكاً التي تستخدم ضد الولايات المتحدة»، برأي ريفكن وكايسي (2000–2001). أما عدم التصدي، فهو بمثابة «انتحار» للبلد (نفسهما، 2003). ومهما بدا من الغريب رؤية رجال ميليشيا يتدربون في أودية مونتانا من أجل التصدي «للمؤامرة الحالية الهادفة إلى فرض حكومة عالمية على الولايات المتحدة»، فلا بد منطقياً إلا أن يكون لهم أساتذة فكريون داخل مكاتب المحاماة الكبرى الأميركية حيث استشرت موضة انتقاد القانون الدولي بل والتشكيك بوجوده من الأساس.

يجب التصرف إذن لكي تنتصر الديمقراطية على ما بعد الديمقراطية. بصورة ملفتة للنظر، لا يلوم فونت (2004) المحافظين الجدد على كونهم مغالين في إيديولوجيتهم، بل على أنهم متساهلون فيها. وهو لا يتردد في الاستعانة بهاو ليحارب هيغل وفوكوياما وأمثالهما، لأن هؤلاء مذنبون بسبب إيمانهم بانتصار الديمقراطية، بينما لم تزل الأخطار تترصد بها. وإذا كان المؤمنون بالمنظمات الدولية يتوقعون نهاية السيادة، فيجب التعامل معهم كخصوم بمنعهم من المشاركة في النقاشات وبإقصائهم عن أي منصب في الحكومة أو عن أي حصة من مواردها. وللأسباب ذاتها، يجب تجنب انتقاد تشريعات الدول الديمقراطية الأخرى ودعوة هؤلاء في المقابل إلى عدم انتقاد قوانين الكونغرس الأميركي: على الفرنسيين ألا ينتقدوا قانون الإعدام في الولايات المتحدة، بينما كان على وزارة الخارجية الأميركية أن تلتزم الصمت حيال قرارهم بخصوص ارتداء الحجاب الإسلامي. «كل يهتم بشؤونه» هو الشعار الأول للقوميين الجدد. وأخيراً يجب الكف عن تشجيع البناء السياسي المتزايد للاتحاد الأوروبي الذي يقدم مثلاً سيئاً عن الحكم ما بعد الديمقراطي. وتلك فكرة كان قد توصل إليها رابكين (2000) عندما أشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي الذي لا يشكل

دولة قائمة بذاتها ينحو كثيراً إلى المناداة بتقوية القانون الدولي الذي يهمش الدولة ويهدد سيادتها».

كان روبرت كاغان قد أشار في كتابه الشهير (2002) إلى أن «القانون الدولي الجديد» هو أحد عناصر الخلاف بين ضفتي الأطلسي. ثم عاد إلى نفس الموضوع (2004) ليشرح كيف أن مسألة الشرعية، التي تجاهلها هو شخصياً في كتابه المنشور قبل حرب العراق، كانت السبب الأول لذلك الخلاف، لدرجة أنه «إذا صدقت الاستفتاءات التي أجريت قبل وخلال وبعد حرب العراق، فإن أوروبا وأميركا تعيشان على كوكبين إيديولوجيين واستراتيجيين مختلفين». على أميركا أن تمسك إذن بهذه المسألة «لأن المعركة الدائرة لتعريف الشرعية الدولية والاستئثار بها خلال هذه المرحلة قد تكون إحدى التحديات الأصعب في عصرنا». لرفع هذا التحدي، ينبه كاغان إلى أن القانون الدولي لا ينطوي على فائدة كبرى بما أنه ليس هو من أعطى أميركا مكانتها المتميزة في الغرب خلال الحرب الباردة، بل إدراك الأوروبيين لمدى الخطر الشيوعي الذي كان احتواؤه يفرض عليهم القبول بنوع من الخضوع لأميركا. ولأن الأصولية الإسلامية غير قادرة على لعب دور مماثل حتى وإن اعتمدت ممارسات إرهابية، أصبحت قوة أميركا هي القضية الأولى في نظر الأوروبيين «الذين هم أضعف من أن يكونوا حلفاء رئيسيين، ولكنهم شديدو الحرص على أمنهم لاعتقادهم بأنهم ضحايا محتملة». ما الذي تستطيع أن تفعله أوروبا إذن بعد أن فقدت كل تأثير على الدولة التي كانت تحميها سابقاً؟ هل تحلم بالعودة إلى نظام متعدد الأقطاب؟ ولكن هذا الحلم قد تلاشى نهائياً. كان عليها نسيان مقولاتها الخاصة خلال حرب كوسوفو، واعتماد مجلس الأمن كساحة شرعنة مسبقة لحرب العراق، وانطلاقاً من ذلك لكل الحروب الأخرى التي قد تفكر أميركا بخوضها. ولكن في ذلك موقفاً جديداً، بل ثورياً لا تستطيع الولايات المتحدة القبول به لكونها لم تعتبر في يوم من الأيام أن الأمم المتحدة يمكن أن تمثل أي مصدر للشرعية.

في النهاية يستخدم كاغان التعابير الستراتيجية لتصوير مدى الهوة بين ضفتي الأطلسي. وفي كتابه الهام، يرى جيد روبنفيلد (2003) أن الهوة قد حفرت في ميدان القانون. والواقع أن هذه الهوة قد تعود إلى الثورة الفرنسية التي أنتجت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بينما اكتفت الثورة الأميركية الحريصة على السيادة الشعبية بأن تنطق باسم الشعب

الأميركي لوحده. ومنذ فترة أقرب توصل جانبا الأطلسي إلى استنتاجات متناقضة عن انتصار 1945: استند الأوروبيون إلى مفاهيم تتخطى القوميات مثل حقوق الإنسان، أو إلى هيئات دولية مثل الأمم المتحدة التي يعود إليها العمل على احتواء نزوع القوميات إلى التصادم والحرب (كما حصل مراراً وتكراراً عبر التاريخ الأوروبي) وتصحيح الانحرافات المحتملة للديمقراطية الشعبية (التي يأخذ القانونيون الأميركيون ذوو الميول القومية على الأوروبيين عدم اعتمادهم المطلق وغير المشروط عليها)؛ أما الأميركيون فقد توهموا أنهم قد صدروا نمطهم عن السيادة الديمقراطية إلى بقية الشعوب بفعل نصرهم العسكري. ولذلك فإن أحادية الجانب السائدة حالياً في واشنطن ليست شططاً مؤقتاً، بل خياراً متواصلاً؛ فعام 1945 «كان القانون الدولي هو القانون الأميركي الذي وضع بتصرف باقي الدول [...]؛ أما الاتجاه العالمي والمتعدد الجوانب فكان مخصصاً للآخرين وليس لنا». كان يكفي الاعتقاد بذلك يومها، أما الآن فهو يقال ويكتب ويصرح به.

استمرت الفجوة التشريعية بالاتساع بسبب الطريقة التي تشكل بها الاتحاد الأوروبي: فبينما يستند الدستور الأميركي إلى السيادة والديمقراطية، «انبثق الدستور الأوروبي من مفاوضات سياسية بين زعماء دول، أي بنوع من القطيعة مع الفكرة الديموقراطية والدستورية نفسها». وإذا كان الأميركيون قد أصبحوا بوضوح مع مبدأ التفرّد بالقرار، فلا يعود ذلك إذن لأنهم يمتلكون وسائله فقط، وإنما أيضاً إلى ذلك التباين المتنامي بين القانون الدولي والقانون الأميركي. فلا يستطيع الأميركيون اعتبار ميثاق الأمم المتحدة ملزماً: بما ان نظام هيئة الأمم المتحدة لا يتجسّد في قانون، فنتيجة ذلك عدم قدرة الإلزام به (رابكين، 1992). من هنا جاءت هذه الخلاصة العجيبة: «الحقيقة المرة هي أن القانون الدولي هو تهديد للديمقراطية وحتى لآمال التحول إلى الديمقراطية عبر العالم». لا تملك الولايات المتحدة إذن إلا أن تكون انتقائية: تستطيع بتحليل واقعي لمصالحها أن تعتمد تعددية الجوانب (multilateralism) في الأمور التجارية ووحيدة الجانب في ما تبقى. ولكن روبنفيلد لا يريد لأحادية الجانب (unilateralism) المبررة مفهومياً في نظره أن تتحول إلى مولد لإنشاء امبراطورية: يجب ألا يستغل الرئيس ذلك للاستحواذ على حقوق لا تعود له، مثل إعلان الحرب أو معاملة مواطنين أميركيين كمحاربين أعداء عملاً على سلبهم حريتهم، ولا يرى الكاتب أي تناقض على الإطلاق بين دعوته رئيسي الولايات

المتحدة لاحترام الدستور الأميركي بحرفيته ودعوته له لتجاهل القانون الدولي بل لنبذه.

في منطق مشابه، يميز مايكل غلينون (2003) بين مختلف ميادين القانون، ولكن لكي يصل إلى خلاصة ليست أقل قسوة: تميل الدول برأيه إلى احترام القانون الدولي في أغلب الأوقات والميادين، حتى وإن كان هذا القانون قائماً على تجنب الفعل وليس على الإلزام به؛ لهذا لم توافق الدول على إلغاء «القبول» (أي عمل رسمي يدمج القانون الدولي في صلب التشريعات الداخلية) كأساس مسبق لالتزاماتها. ولهذا أيضاً سيكون من الصعب دائماً، خارج إلزام حقيقي غير قائم على التجنب الذاتي، اعتبار القانون الدولي قانوناً بالفعل. لا يمنع ضعف هذه القاعدة المعكوسة كون الدول تدرك أن لها مصلحة في تطبيق القانون الدولي أكثر من خرقه. ولكن هذا الاحترام يصبح نادراً عندما يتعلق الأمر بأمنها: «عندما تخرق الدول بعض القواعد من وقت لآخر، يتبين أن هذه الدول هي من بين الأقوى، وأن القواعد المخروقة هي من بين الأهم، وأن تلك الخروقات غالباً ما تكون مرئية وثابتة بوضوح [...] وحتى إذا كانت القواعد القانونية المتعلقة بقضية استخدام القوة لا تشكل سوى فصل من فصول القانون الدولي، فإن انهيارها المأساوي بالغ الوضوح».

كان هذا خطاباً جامعياً يمكن للأسف أن يستعاد على ألسنة آخرين بأشكال أكثر تشرباً بالقومية المبتذلة (فونت، رابكين). عندما يستعيد ريفكين وكايسي (2003) حرب فييتنام، يلاحظان هما أيضاً فجوات عميقة بين الأوروبيين والأميركيين لدرجة تجعلهما يريان أن الطرفين أصبحا أسيرين لمفهومين مختلفين. فهما يقولان أن أميركا تأخذ بجدية كبرى ارتباطاتها القانونية، ولذلك لا تكون مستعدة لتوقيع اتفاقيات تعلم أنها لا تستطيع الالتزام بها. وعلى خلاف روبنفيلد، يعتبران أن ميثاق الأمم المتحدة هو نص ملزم، ولكن لكي يضيفا بأن هذا الميثاق، بدل أن يحصر حق الدول بالدفاع المشروع عن نفسها، قد اعترف بهذا الحق بكل بساطة تاركاً للدول حرية تقرير لحظة وظروف ممارسته. فإذا ما اعتقد الفرنسيون والألمان (والإنكليز إن غيروا رأيهم) بأن الحرب لا تكون شرعية إلا بموافقة مجلس الأمن، فإن ذلك قد ينهي دور هذا المجلس، ولكنه لن يجعل أميركا تغير موقفها.

والأعراف الدولية في تطبيق هذا القانون هي عرضة للنقد أيضاً، وبشدة. لا يمكن إلا أن يدهش الأوروبيون [والآخرون] من قراءة مبررات ذلك النقد: إن العرف هو ثمرة

إجتهاد تأملات أساتذة القانون، وهؤلاء، برأي واحد منهم (ماك غينيس، 2005)، هم في أغلب الأحيان «على يسار» متوسط المجتمع. ليس من الشائع بالطبع رؤية أساتذة القانون كيساريين خطرين، ولكن ماك جينيس يصر على ذلك: إنهم ميالون إلى أن يكونوا ضد اقتصاد السوق ومؤيدين لمبدأ الحماية، يا للمنطق! ثم تمتد شكوكه لتطاول قضاة محكمة العدل الدولية الذين يراهم جميعاً على يسار السلك القضائي الذي أتوا منه. لكي يكبح الآخرون جماح أميركا في بسط قوتها، يقومون جميعهم إذن بحياكة المؤامرات الحقيقية. هكذا يقوم جون بولتون (1999)، رجل القانون الريغاني الذي عمل في وزارة الخارجية خلال ولاية بوش الابن الأولى قبل أن يصبح مندوبه إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 2005، بتحليل التمسك الحديث بالقانون الدولي، عرفياً كان أو ناتجاً عن معاهدات واتفاقيات: «سوف نرتكب خطأ جسيماً إذا اعترفنا بأية فاعلية، مهما صغرت، للقانون الدولي حتى وإن بدا أن من مصلحتنا القصيرة المدى أن نفعل ذلك، لأن الهدف البعيد المدى لأولئك الذين يرون أن القانون الدولي قد يعني شيئاً هو تقييد حركة الولايات المتحدة». وبرأي بولتون، لا ينطبق على القانون الدولي أي من الشروط التي تجعل منه قانوناً: ليس له أي احتساب سياسي ولا يتمتع بأي إطار يحدد تنفيذه (كالدستور مثلاً). على أميركا أن تهرع إذن إلى الخط الأول كي تضع حداً لتلك التجاوزات: «إذا ما جرى أي مساس بالمعقل الأميركي فإن المدافعين عن القانون الدولي سيعمدون إلى دفن معاهدات وستفاليا، والدولة– الأمة معها!» أما إن شاءت دول أخرى أن تذهب في ذلك الاتجاه، فذلك شأنها؛ ولكن ليس الولايات المتحدة التي لا تعتبر أي اتفاقية ملزمة لها إلا إذا حولها الكونغرس إلى قانون– وباستطاعة الكونغرس انطلاقاً من هنا أن يبطلها في كل لحظة. وفي غياب ذلك فليست المعاهدات بحد ذاتها سوى «اتفاقيات سياسية لا تتسم بأي صفة إلزامية».

عندما يستهدف خطاب كهذا القوانين الناجمة عن معاهدات، فإنه يثير انتقاداً أشد. فالتراث الأميركي قائم على احترام المعاهدات الموقعة ومستند إلى ثلاث ركائز: المادة 6، الفقرة 2 من الدستور، التي تعتبر المعاهدات «أسمى قانون على الأرض الأميركية»؛ والتمييز الشديد الوضوح، والذي تأخذ به المحاكم، بين معاهدات ذات تطبيق تلقائي ومعاهدات تحتاج لموافقة مسبقة عبر نص صادر عن مجلس الشيوخ (وهو تمييز تثبت وجوده عبر محاولات غير مجدية قام بها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ لتعديل الدستور باتجاه يلغي

الفئة الأولى)؛ وأخيراً التشريع القائم الذي يفترض أنه لا يمكن لقانون أن يلغي معاهدة سابقة إلا إذا كانت غاية المشرّع مصاغة بوضوح في هذا الاتجاه (ستارك، ص 96-98). ولكن اليمين الأميركي الجديد عبر، حتى قبل دخوله إلى البيت الأبيض، عن معارضته لاحترام المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة، خاصة في مواضيع مثل دفع متأخرات مستحقة للأمم المتحدة، أو احترام معاهدة فيينا بخصوص الحقوق القنصلية، أو الاتفاقية الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ البالستية؛ ولقد دق ديتليف فاتز (عدد نيسان 2001 من المجلة الأميركية للقانون الدولي) جرس الإنذار، ليس فقط بشأن التكرار (المحدود) لتلك الخروقات، بل بشأن التبريرات التي تواكبها والتي تركز على السمو المطلق للقاعدة المعتمدة بخصوص معايير أسبقية القانون الداخلي على الالتزامات الناتجة عن معاهدات خارجية لتخلص إلى التنكر للالتزامات الدولية المعقودة سابقاً: «إن موقفاً كهذا لا يمكن إلا أن يضر بسياستنا الخارجية في وقت يرى فيه الكثير من الأجانب أننا أقوياء وأننا ندرك كوننا كذلك». ولما كانت تلك النبوءة قد تحققت سريعاً، عمدت آن- ماري سلاوتر (2003) إلى تذكير القائلين بأرجحية القرار المتفرّد في الإدارة الجديدة بأن أميركا كانت تملك نفوذاً واسعاً عندما كانت تبسط سلطتها عبر القانون الدولي، وبأن هذا الأخير قد بدأ يكتسب أنياباً ومخالب، وبأنه لا يمكن للبلد أن يستمر في دعم المؤسسات الدولية المالية أو التجارية مقابل رفضه الاعتراف بالمنظمات الدولية الأخرى، وبأن التعارض بين السيادة الوطنية والقانون الدولي ليس بالخطورة التي يصورونها. كما ذكر آخرون (هاتاواي، 2003) بأن الإكراه ليس السبب الوحيد الذي يحترم الناس القانون لأجله، حتى على الصعيد الداخلي. ويرفض تاكرو هندريكسون بشدة مقولات كاغان التي سبق ذكرها ويعددان في المقابل أربعة مصادر تنبع منها شرعية التدخل الأميركي عبر العالم: الاجتهاد في إدراج هذا التدخل ضمن إطار القانون الدولي؛ التعهد باحترام أصول التشاور المتبعة في اتخاذ القرار؛ الحرص على الاعتدال؛ وأخيراً الحفاظ على السلام بين الديمقراطيات الصناعية. وهما يعترفان طبعاً بأن أميركا قد خرقت في سوابق معروفة واحداً من تلك المصادر، ولكن لم تعمد أية إدارة قبل إدارة بوش الابن إلى خرق الأربعة معاً.

فإذا كان السجال حول قانونية وشرعية وقيمة المعاهدات، أو المكانة التي يتمتع بها ميثاق الأمم المتحدة، مفتوحاً اليوم في الولايات المتحدة، فذلك عائد بالتأكيد إلى كون

الإدارة التي وصلت إلى السلطة عام 2001 ثم ترسخت عام 2004 تبدو، في نظر قانونيين وسياسيين لا يشك أحد بانتمائهم إلى النخبة الحاكمة (بعضهم، مثل تاكر، كان من المحافظين الجدد خلال بعض الوقت؛ وبعضهم، مثل أرثر شليزنغر، كان مقاتلاً في الصفوف الأولى ضد الشيوعية)، غارقة في محاولة للتخلي عن تراث البلد التشريعي، بل باحثة عن إعادة صياغته ليتلاءم مع المشروع الإمبراطوري الجديد. واليوم يبدو هذا السجال منصباً في الدرجة الأولى على استخدام القوة كوسيلة للسياسة الخارجية.

عن الحرب الوقائية

سوف تبقى ستراتيجيا الأمن القومي التي أعلنت في أيلول 2002 وسميت «مذهب بوش» مشهورة باعتمادها الحرب الوقائية كأداة متبعة في السياسة الخارجية. وكما لاحظ الكثيرون فإن النعت الذي استخدم هو «استباقية» (preemptive) وليس «وقائية» (preventive) ولكن من الواضح أن الأمر يتعلق بما يسميه القانون «الحرب الوقائية»، وهي حرب يعتبرها غير شرعية ويميزها صراحة عن الدفاع المشروع الذي يعتمد في حالة التهديد الوشيك والمادي الذي لا يقبل الشك، وهي حالات تتجاهلها «الستراتيجيا» المذكورة. لكن الخلط لم يغب عن معارضي بوش (أ. شليزنغر، تاكر وهندريكسون، أ.لويس)، ولا عن واحد من أخلص مؤيديه، روبرت كاغان (2004)، الذي يعتبر بأن «استباقية» بوش ليست سوى الحرب الوقائية، حتى وإن ادعى بأن هناك، بخصوص شرعيتها، تفاهماً مع أوروبا وحتى مع الأمين العام للأمم المتحدة، «فلا يكمن السؤال الأساسي في معرفة ما إذا كانت الوقاية مشروعة، وإنما في معرفة من يلجأ إليها ومن يحدد وقتها وهدفها وطريقة إجرائها». ينتج عن موقف كهذا أن ينزع عن الحرب الوقائية صفتها العامة ليجعل شرعيتها مرتبطة بظروف شنها، وخاصة بهوية من يشنها.

وحتى لو اقتنعنا بهذا المنطق المتناقض الذي يعتمده كاغان، تبقى شرعية الوقاية ملتبسة في الحالة التي اختصت بها. يعتمد تاكر وهندريكسون (2004) هذا المنطق ليخلصا إلى اعتبار حرب كوسوفو غير شرعية: « تدخل باسم الإنسانية استخدمت فيه أخطر الوسائل على الإنسانية». ولا يوجد من يعتقدون بذلك في الولايات المتحدة فقط:» عندما بدأ الحلفاء الغربيون قصفهم الجوي في كوسوفو، كانت لمبادرتهم شعبية كبرى، ولكنها لم تكن

شرعية من الناحية التقنية»، هذا ما يراه غلينون (1999): لم يكن قد حصل اجتياز واضح لأي حدود دولية ولم يعط مجلس الأمن موافقته المسبقة، وهاتان هما الحالتان اللتان يمكن أن تمنح الحرب شرعيتها حسب ميثاق الأمم المتحدة ويرى المؤلفان أن حرب العراق تتميز بمستوى أعلى من انعدام الشرعية لأن «مزيجاً من الحصار الصارم والردع» كان كافياً لاحتواء التهديد العراقي، هذا إن كان ذلك التهديد موجوداً بالفعل. ثم إن النتائج المادية للحرب قد جاءت لتزيد من لاشرعيتها، وذلك لأن احتلال العراق قد زاد، ولم ينقص، تعرض الأميركيين للخطر.

ولكن القضية الأساسية لن تحل بهذه الاعتبارات الظرفية، فشرعية الحرب الوقائية ليست مسألة أدواتية، بل مفهومية. ولا يمكن الحكم على شرعيتها من خلال ما ينتج عن عملية محددة، وكما لو أنها لا تخضع لمعطيات أي نظام أو سلوك. إن اعتماد الحرب الوقائية كعمل مشروع يتجاوز ممارسات الدول- وأميركا في مقدمتها- التي لجأت إليها عبر تاريخها ليصبح مبدأ عاماً. «فلو أن كل بلد اعتمد مبدأ وقائياً لغرق العالم في الفوضى. إن نظاماً قد يسوده المذهب الوقائي لا يمكن أن يكون مستقراً إلا إذا سادت عليه قوة واحدة أو تحالف من القوى. لذلك ينبغي أن يكون مذهب الوقائية مصحوباً بما يكمله: مذهب تفوق استراتيجي دائم؛ وهذا ما نجده بالتحديد في صلب استراتيجيا الأمن القومي» ؛ هذا ما يكتبه عن حق روبرت كوبر (ص 64). والواقع أن ما هو جديد جذرياً في استراتيجيا عام 2002 هو أن الخرق الذي يسمح به لمرة يصبح هو القاعدة، بمعنى أنه عندما ترى قوة كبرى أنها قادرة على تحديد المطالبة بحقوقها بصورة ذاتية أو تفرّدية، فإنها تمنح نفسها حق التدخل وقائياً للدفاع عن مصالحها. يمكن تخيل الفوضى الشاملة التي قد تنجم عن تطبيق عام لهذا المبدأ، ففي غياب «أسرة دولية» فاعلة (يرفض الأميركيون دور مجلس الأمن، وخاصة في هذا المجال)، لا يمكن أن تعتبر الحرب الوقائية إلا كتعبير عن اختلال جذري في موازين القوى لصالح القوة المهيمنة حالياً.

كيف يمكن تحديد تلك المصالح وكيف يتم الحكم على حقيقة التهديد أو راهنيته؟ يصبح اختيار الهدف هنا أساسياً. يمكن فهم كيف أن الجماعات الإرهابية التي تنشد الموت لنفسها وللآخرين لا تتأثر بالتهديد بملاحقتها، بل كيف أنها تستثيره أحياناً. ولكن الموضوع يختلف كثيراً عندما يكون الهدف هو دولة. هنا تفهم الذرائع التي يستخدمها

رجال الإدارة وحلفاؤهم لتصوير الحرب الوقائية ضد العراق كعملية تصد لخطر داهم (بلير ومقولته عن «الخمسة وأربعين دقيقة اللازمة لكي يستخدم العراق أسلحة دمار شامل»)، وشامل (بوش وأطروحته عن تعاون العراق مع تنظيم القاعدة)، وغير قابل للمعالجة بالردع لوحده (كينيث بولاك والمقولات المطولة والمتناقضة الهادفة إلى إثبات عدم إمكانية تأثر صدام حسين بأي شكل من الردع). عندما نستعيد الأشهر التي سبقت غزو العراق، وبينما كان الرئيس الأميركي قد كرس الحرب الوقائية كممارسة مشروعة، ينشأ لدينا انطباع بأن أعضاء وأصدقاء الإدارة كانوا لا يزالوا يشكون بأنفسهم ويحاولون «بيع» الحرب التي يتهيأون لشنها كعملية دفاع مشروع عن النفس.

عرفت العملية العراقية فيما بعد شكلين متوازيين من فقدان الشرعية: نتج الأول عن نفسه منطق التسويق السياسي الذي سبق الحرب، مع التهاوي المتلاحق لذرائع الدفاع المشروع (كوفمان، 2004)، مما أعاد اعتبار الحرب إلى ما كانت عليه، أي إلى عملية وقائية بامتياز؛ وصدر الثاني عن المنطق الأدواتي الذي استخدمه كاغان لتعريف الشرعية؛ فما حدث بعد حرب العراق كان مقلقاً على الأقل: الفوضى بدل الاستقرار، رفض الاحتلال بدل تشريعه بتعاون العراقيين، الفضائح التي ترافق عادة كل احتلال عسكري (أياً يكن القائم به) بدل الانتصار الباهر لحقوق الإنسان. ولم يكن إسقاط دكتاتور كافياً بشكل كامل أو نهائي للتعويض عن كل ذلك. ولكن كان من الواجب التسبب في تشكيل هذه اللوحة الداكنة لكي يعترف كاغان أخيراً بأنه «من البديهي أن لا يستطيع الأميركيون تجاهل مسألة الشرعية، وبأن البديهي أيضاً ألا يسمحوا لأنفسهم بذلك»، ولكن كاغان نفسه كان قد تجاهلها مع عموم مؤيدي الإدارة عشية حرب أفغانستان كما في دعمه غير المشروط لحرب العراق.

لما عجزت الإدارة عن إظهار هذه الشجاعة، توقفت ضمنياً عن تقديم مبدأ الوقاية، دون أن تتخلى عنه، لتتحول إلى صيغة أذكى: «نقل الحرب إلى أرض العدو». ولكن من هو هذا العدو؟ إنه ليس بالطبع صدام حسين، الذي تم إقصاؤه، ولكنه «الإرهاب» الذي أتاح له انهيار النظام البعثي بالإزدهار مقابل المؤسسات التي يعمل المحتل على إرسائها. منطق غريب يبدو فيه هدف الوقاية المعلن وقد أضحى في النهاية درعاً واقياً من خطر جديد هو خطر الإرهاب الذي تفاقم بالذات بسبب اللجوء الأميركي لحرب وقائية غير مشروعة.

ذلك أنه بقدر ما كان «تغيير الأنظمة» الانتقائي المطبق على العراق البعثي عرضة للنقد، أصبح من «المشروع» التصدي لفوضى الإرهاب. أما البلدان التي رفضت أن تمنح أميركا الاذن بشن الحرب ربيع 2003، ولم تستجب بعدها للضغوطات الأميركية من أجل مدّ يد العون ضد «الجهاديين» الذين انتقلوا إلى العراق، فقد أبدوا – مع حفاظهم على مسافة فاصلة - تفهماً للمعركة التي تشنها أميركا ضد الإرهاب. هكذا تعترف الدول المناهضة للحرب؛ بشكل ضمني، بأنه إذا كانت أميركا قد أخطأت في قرارها المتفرّد بالتخلص من النظام العراقي، فليس للجميع مصلحة في أن تخسر أميركا الحرب ضد الأعداء الذين تسببت بظهورهم نتيجة فعلتها التعيسة، ومن هنا راح مجلس الأمن، إنطلاقاً من سنة 2004، يجدد رسمياً الإذن بإستمرار التواجد العسكري الاميركي في العراق بعد أن كان سنة 2003 قد رفض السماح ببدئه!

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التحول إلى اهتزاز مفهوم « تغيير الأنظمة» المطبق في أفغانستان والعراق، والذي يضع على لائحته دولاً أخرى مثل إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية وكوريا الشمالية، وحتى الصين (كريستول وكاغان). فمنذ لحظة فقدان الحرب الوقائية (نسبياً) قيمتها المفهومية والأدواتية، عادت قواعد القانون الدولي القديمة لتستعيد بريقها. أولى هذه القواعد تقضي بالسيادة التي تعطي لكل دولة الحق باختيار النظام السياسي الذي يناسبها. من الطبيعي أن تبقى هناك إمكانية أمام القوة العظمى للتأثير على الأحداث في هذا البلد أو ذاك عملاً على إحداث تطوير للنظام نحو سياسات مقبولة أكثر (ليبيا، فنزويلا)، أوعلى التسبب بصورة غير مباشرة في إسقاطه. ولكن الوسائل المعتمدة تكمن في ضغوطات سياسية (مصر أو المملكة العربية السعودية)، أوعقوبات اقتصادية (سوريا)، دون استثناء تقديم المساعدة وإن بصورة خفية للمعارضة المحلية (أوكرانيا)، بدل اعتماد التغيير بالوسائل العسكرية («تغيير الأنظمة») الذي دفع ثرثاري الإدارة إلى التساؤل علناً، غداة دخول القوات الأميركية بغداد: «من سيكون التالي؟» هل كان ذلك نتيجة التخبط في رمال العراق أم بفعل عودة الى التعقل؟ إذا كان الخطاب الذي استهل به بوش ولايته الثانية، والذي كان أساسه الاستبداد والحرية، لم يستبعد الحرب الوقائية بصورة علنية، فإنه لم يذكرها صراحة كخيار معتمد.

في حمّى القتال: قوانين الحرب بعد نشوبها

إذا سلمنا بأن القوانين والأعراف المتعلقة بحق بدء الحرب قد خرقت في العراق، فلن يكون الحكم الذي يمكن إصداره عن الاحتلال الناتج عن ذلك أقل قسوة: «نتيجة التقارير عن ممارسة التعذيب المكثفة في العراق، تعرضت شرعية القدرة الأميركية إلى خدوش بليغة في أحسن الأحوال، هذا إن لم تكن قد اختفت بالكامل»، هذا ما يقوله تاكر وهندريكسون. والحقيقة هي أن الإدارة قد وجدت نفسها بين خيارين: إما معاملة خصومها كمجرمين والتعاطي معهم بحسب قانون الجزاء الأميركي، وإما التعامل معهم كأعداء طبقاً لقوانين الحرب؛ ولكنها فضلت ألا تختار لا هذا أو لا ذاك (كاي، 2004)، والأسوأ من ذلك محاولة تقييد حقوق الموقوفين عبر تعليق العمل بأغلب ما في القانون الجزائي وقوانين الحرب معاً من ضمانات لحماية الموقوف. كانت نتيجة هذا التعليق المزدوج حتمية: لقد كان التعامل مع الأسرى خلال حرب أفغانستان أو العراق مطبوعاً في أغلب الأحيان بخروقات فاضحة للقانون، وهي خروقات زاد من حدتها كون أميركا لم تجد مبررات لحملاتها أفضل من تعلقها الشديد بحقوق الإنسان وحرصها المتميز على الديمقراطية. وكانت الحكومة الأميركية قد اتخذت منعطفاً جذرياً عندما اعترفت للرئيس بحق التعليق الاعتباطي للقانون الأميركي كما للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الولايات المتحدة، وكل ذلك باسم محاربة الإرهاب. ومنذ ذلك الحين لم يتوقف عدد من المحامين، الذين تم اختيارهم على أسس إيديولوجية للدفاع عن تلك الخيارات، عن التنافس في جدل فارغ يهدف إلى منح السلطة التنفيذية مزيداً من الصلاحيات على حساب القانون الأميركي أو القانون الدولي.

ولكن نتائج ذلك كان مقلقة. فلقد بلغ الأمر بإدارة بوش أن أنكرت حق الكونغرس في تقييد الصلاحيات الرئاسية في مجال توقيف ومساءلة المساجين، وأن اعتبرت التعذيب الذي يتعرض له الموقوفون كوسيلة دفاع عن البلد ضد الإرهاب، وأن افترضت أن سجناء غوانتنامو لا يخضعون لاتفاقيات جنيف. ولقد أدخلت فئة «المحاربين غير الشرعيين» (التي لا وجود لها في الاتفاقيات المذكورة) لتصف بها أولئك الموقوفين. كما أعطت لنفسها الحق بتعليق تطبيق معاهدة حظر استخدام التعذيب خلال الاستجواب. بصورة أشمل، وخلافاً لكل منطق، وصفت حكومة الطالبان «كدولة منهارة»، بينما كان الواقع أنها دولة

مهزومة، وهي حيلة قانونية تهدف إلى معاملة من كانوا جزءاً منها على أنهم لا ينتمون إلى فئة «أسرى الحرب». ثم بلغت الانتهازية حدها الأقصى عندما أدخلت الإدارة قاعدة غوانتنامو ضمن الأراضي الأميركية لكي تعلن غداة ذلك أنها تابعة للسيادة الكوبية. بذلك أعطت الإدارة لنفسها الحق بأن تعتقل سراً وإلى مدة غير محددة كل مواطن أميركي تعتبره «محارباً عدواً» دون أن يكون له الحق بتوكيل محام أو يكون له حق بالمحاكمة. كما رفضت حق من تدينهم محاكمها العسكرية الخاصة باللجوء إلى محكمة مدنية حسب النص الصريح للقانون الأميركي. ولقد حول وزير الدفاع، ورئيس الجمهورية بالتأكيد، تلك التشريعات إلى أوامر يلجأ العسكريون أحياناً إلى المبالغة في تطبيقها. كما أن المدعي العام أشكروفت قد اتهم بالتواطؤ مع الإرهابيين كل أميركي تجرأ على توجيه النقد إلى هذا المفهوم الخاص للحريات. بتعابير أخرى، تحول الخبراء القانونيون الحريصون على الدفاع عن الدستور الأميركي ضد تدخلات «القانون الدولي الجديد» إلى مدانين بخرق الدستور ذاته انطلاقاً من حماسهم الجامح. لقد ذهبت أميركا لتنشر احترام القوانين في المناطق البعيدة، فإذا بها تلجأ الممارسات التي انطلقت لمحاربتها.

وصل الأمر بنقابة محامي نيويورك إلى التفكير باتخاذ إجراءات تأديبية بحق أعضائها الذين يعملون على اكتشاف الثغرات في القانون للتحايل عليه عوضاً عن تطبيقه. هذا ما دفع بأنطوني لويس (2004)، كاتب الافتتاحيات الشهير في النيويورك تايمز، إلى التعبير عن غضبه انطلاقاً من عزلته التقاعدية في ماساشوستس: «لدى قراءة ملاحظات محامي إدارة بوش عن طريقة معاملة أسرى الحرب ضد الإرهاب، يتملكنا الشعور بأننا أمام محام فاسد يدبج سلسلة من النصائح لزعيم مافيا لكي يدله على طرق تجاوز القانون والتخلص من السجن». والملاحظات المعنية تعج فعلاً بنصائح للعسكريين ورجال الأمن تشير إليهم بكيفية اعتماد القوة لانتزاع اعترافات دون أن توجه إليهم تهمة خرق القانون الأميركي أو قانون أسرى الحرب. في النص ذاته يعبر لويس عن اشمئزازه مما يسميه «خيانة المحامين» ويضيف أرثر شليزنغر (*NYRB* 8 نيسان 2004): «إن أوضاع معتقلي غوانتنامو تمثل عاراً قومياً»، ولقد اعتُقد للحظة- وإن خطأ- بأن هذا الشعور كان واسع الانتشار.

تجيب على صرخات الإنذار مبررات تستحضر من هنا وهناك. تقول خبيرة قانون قريبة من الحكومة (ودووارد، 2004): «يجيز قانون الصراعات المسلحة حجز المقاتلين

الأعداء احتياطياً خلال مدة الحرب ودون الحاجة إلى تطبيق القانون الجزائي بشكل كامل». صحيح، إلا أن هذا القانون يحدد بداية ونهاية للأعمال الحربية ولا يجيز تحويل حالة استثنائية إلى وضع دائم. ويضيف وودوارد أن الكونغرس قد قرر غداة 11 أيلول 2001 منح الرئيس صلاحيات دستورية بصفته قائداً للجيوش تجيز له «توقيف أي شخص يحدده». صحيح أيضاً، ولكن المدى الذي يطبق فيه ذلك هو الذي يطرح المشكلة: عندما يتم توسيع الإطار المكاني فيتجاوز بطريقة صارخة الحدود المعقولة لساحة المعركة يصبح العالم كله ضمن نطاق صلاحيات الرئيس الأميركي. غداة هجمات أيلول، كانت وودود قد أفتت بأنه حتى وإن لم يكن الإرهابيون محاربين نظاميين، يجب اعتبار أن أفعالهم تندرج ضمن الأعمال الحربية، وأنه يكون مسموحاً بالتالي القيام بعمليات استباقية ضدهم. التناقض واضح هنا: إن هجمات الإرهابيين ليست حرباً (وهي تستحق بالتالي تعاملاً قضائياً)، أما ردعهم فهو حرب تجيز اعتقالهم حتى وإن لم يثبت أن كلاً منهم قد تورط شخصياً في جريمة. كان هذا الرأي (وودوارد، 2001-2002)، وهو عرضة للنقد على الأقل بسبب تناقضه الواضح، يهدف إلى ملء ثغرة في القانون الأميركي منعت الاف بي آي عام 1996 من تحويل مسار طائرة أسامة بن لادن الذي اضطر آنذاك إلى مغادرة السودان باتجاه أفغانستان. ولكن تلك الثغرة قد سدت فيما بعد؛ أما لو أجيز ذلك التحويل لأسباب سياسية فإن التجاوز القانوني لو حصل كان سيشكل سابقة مقلقة.

بعد أن رفضت الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول 1977 الإضافي لاتفاقيات جنيف، فإنها لا تجد نفسها معنية باتفاقية خاصة بالجماعات غير النظامية تعترف لهم ببعض الحقوق الخاصة بالسكان المدنيين. فلقد صنفت مقاتلي تنظيم القاعدة ضمن فئة خاصة لتبيح لنفسها التعامل معهم بحرية مطلقة وتفتح الباب أمام تجاوزات خطيرة. فليس هؤلاء الرجال مدنيين (يمكن توقيفهم ولكن لا يمكن اعتبارهم هدفاً)، ولا هم محاربون نظاميون (تحدد التعامل معهم اتفاقية جنيف الثالثة)، ولكنهم يعتبروا كمجرمين يتبعون القانون الجزائي عادة، مع أن أميركا قد أعلنت الحرب عليهم، مانحة لنفسها هذا الوضع الذي تنكره على أعدائها كما أن رامسفيلد تجاوز أبسط قواعد المنطق عندما تجاهل أن الطالبان، رغم تخلّف نظامهم ومساوئه، قد أقاموا دولة بكل معنى الكلمة فوضعهم على لائحة «غير النظاميين» وتعاطى معهم كمحاربين غير شرعيين.

قد لا تنكشف فداحة الخسائر الناجمة عن ذلك الانحراف. ولكن الفضيحة بدأت في غوانتنامو حيث عاش السجناء الذين نقلوا إليها غموضاً قانونياً رهيباً. فقد وقع الرئيس في شباط 2002 المذكرة الأساسية التي قال فيها: «تعطى الأوامر بعدم تطبيق أي بند من اتفاقيات جنيف في صراعنا مع تنظيم القاعدة، سواء في أفغانستان أو في أية بقعة من العالم» كانت السلطات المولجة بتنفيذ ذلك حرة بالتصرف كما يحلو لها، فاعتقلت جنباً إلى جنب زعماء حرب وضباط قيادة وأشخاصاً كان يجب عدم توقيفهم أساساً نظراً إلى سنهم أو وضعهم. واعتمدت أساليب وفنون التعذيب لدرجة دفعت موظفاً سابقاً في البيت الأبيض إلى أن يسر لسايمور هيرش: «لو أننا اعتقلنا رجالاً لا علاقة لهم بالإرهاب لتحولوا إلى إرهابيين بفعل الممارسات التي اعتمدناها معهم (2004، ص 3)؛ كما اعترف له أحد المحققين الفرحين بساديتهم: «لم أكن أحاول أن أنتزع منهم اعترافات، كنت أستمتع فقط» (نفسه، ص 12).

كان مجرد عدم تطبيق معاهدة جنيف على معتقلي غوانتنامو مشكلة قائمة بذاتها؛ وهو بالطبع أقل قبولاً بخصوص معتقلي قاعدة باغرام في أفغانستان، وبشكل خاص بشأن المعتقلين في سجون العراق حيث أمكن لبوش أن يستخدم عبارات بالغة التعميم ليصف الحرب بأنها «مرحلة من الحرب على الإرهاب»، علماً بأنها حرب هجومية واحتلالية تقليدية نسبياً. في أبوغريب، على بعد بضعة كيلومترات غربي بغداد، كان بول بريمر يفخر، أواخر تموز 2003، بدعوة وفود إلى زيارة المكان الذي هو أحد سجون النظام القديم الذي تم ترميمه، بينما كان الأميركيون المتفائلون بمستقبلهم في العراق يفكرون بتحويل المجمع إلى مركز عالمي للاعتقال في خدمة الحرب على الإرهاب. ولكن بعيداً عن تلك المشاريع الطموحة، لم يلبث أبو غريب أن استعاد سمعته المشؤومة أيام النظام البائد: منذ صيف 2003، كان آلاف الرجال يتكدسون فيه وقد تم توقيف أغلبهم قبل شهور دون أن يتم التحقيق معهم، بينما كانت تتجمع حول مدخله الرئيسي أعداد متزايدة من عائلات تأتي لتتقصى عن مصير أحد أفرادها. وفي الداخل كانت تحدث أشياء غريبة ابتدأت أخبارها تتسرب منذ الخريف التالي. أوائل 2004 تفجرت الفضيحة أخيراً عندما عرف العالم أن العري الإجباري كان نمطاً سائداً فيه، وأن كلاباً مسعورة كانت تطلق عمداً على المعتقلين لدب الذعر فيهم، وأنهم كانوا يجبرون على البقاء دون نوم ليالي عديدة، وأنهم كانوا يحقنون

بالقوة بمواد كيماوية تنتج اختلالاً في الشخصية، وأن سجينات قد تعرضن للاغتصاب، وأن مئات من الأحداث معتقلون فيه. ليست تلك سوى أمثلة، ويمكن إيجاد ما هو أخطر من ذلك في التقارير التي رفعها مفتشو الجيش الأميركي والصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية المتخصصة ولقد كشفت الصور المنشورة بعد ذلك والشهادات الرهيبة التي استمع إليها خلال الاستجوابات اللاحقة، بصورة لا تقبل الشك،عن سياسة معتمدة ومرسومة في أعلى المستويات تقوم على تجاوز القوانين والإذلال والتعذيب. لقد انطلق المتهم الأول في فضيحة سجن أبو غريب للدفاع عن نفسه من مقولة أنه «لم يفعل أكثر من تنفيذ أوامر رؤسائه». بينما حاولت الحكومة من جهتها أن تحصر المسؤولية بأشخاص ساديين استسلموا لغرائزهم دون إشراف كاف و«جلبوا العار لبلدهم» حسب عبارة جورج دبليو بوش. كان يمكن أن يكون هذا الخط الدفاعي مقنعاً لو لم يكتشف أن عدد من قاموا بتلك الممارسات لم يكن سبعة كما قيل في البداية، ولا خمسين مثلما قيل بعد ذلك، بل عدة مئات على الأقل؛ ولو لم تتحدث التقارير الرسمية للحكومة الأميركية نفسها أو الصادرة عن الهيئات الدولية عن عدد كبير جداً من ضحايا التعذيب في أماكن عديدة من العراق وأفغانستان وبلدان أخرى؛ أو، كما برهن دانر (2004)، لو لم يكشف التكرار المتماثل لأساليب التعذيب بين بلد وآخر، وبين فرقة عسكرية وأخرى، عن أوامر صادرة من فوق يتم تعميمها بسرعة وترسم مخططاً يطبق بحذافيره وتلغي بالتالي أي أهمية للعدد الخاص الذي أصدره البنتاغون (وول ستريت جورنال، 24 أيار 2004) لكي يعطي انطباعاً بأنه يحترم اتفاقيات جنيف.

يمكن أن نتبين أكثر فداحة الخسائر عندما نقرأ في تقرير للهيئة الدولية للصليب الأحمر أن 75 إلى 90% من المساجين في العراق قد اعتقلوا عن طريق الخطأ! ولقد لاحظ البعض فيما بعد أن العراقيين كانوا يعاملون بهذه الطريقة خلال العهد البائد، أو أن ممارسات كهذه شائعة في المنطقة، أو أيضاً أن الإرهابيين لا يفهمون إلا تلك اللغة. ولكن كم هو عدد الإرهابيين بين المعتقلين؟ وإذا كان معلوماً أن النظام السابق قد ارتكب عدداً مماثلاً من الخروقات، بل أكثر بكثير، فإنه لم يدع ذات يوم أنه سيحتل بلداً آخر ليقيم فيه نظاماً ديمقراطياً! من جديد يجد ريفكين وكايسي نفسيهما في خط الدفاع الأول عن حكومتهما، ومقولتهما في ذلك بسيطة: إن أفضل وسيلة لـ«أنسنة الحرب»، كما يريد الأوروبيون، هي ترك القوات الأميركية تتصرف حسب مفهومها: فالحرص على حماية المدنيين مهما كان

الثمن، والمعاملة الجيدة للمساجين، وتجنب استخدام قوة غير متكافئة، وحظر الألغام ضد الأفراد أو القنابل الانشطارية، ومنع الاغتيال الوقائي للأعداء (ممارسة إسرائيل المتكررة ضد زعماء الانتفاضة)، كل ذلك لا ينتج إلا إطالة أمد النزاعات وزيادة التهديد المباشر لمن نحاول حمايتهم.

لقد توقع رابكين (2002) – خطأ – أن الفضيحة التي أثارها الكشف عن ممارسات غوانتنامو ستنطفئ خلال أسبوع. هل أراحه ذلك؟ أبداً. فهو يعمد إلى نقد أسباب استنكار تلك الممارسات ليخلص إلى التذكير بأن «الأشكال الجديدة للقانون الدولي ستبقى على الأرجح مصدر حماقات تقال عبر العالم ومتاعب للولايات المتحدة». لماذا؟ لأن فكرة الحياد في النزاعات، التي كانت مرموقة في أوروبا القرن التاسع عشر المشحونة بالنزاعات القومية، هي التي ولدت اتفاقيات لاهاي وجنيف (المدينتين اللتين كوفئتا لكونهما تنتميان إلى بلدين محايدين) والهيئة الدولية للصليب الأحمر. «ولقد انزلقت أوروبا اليوم من جديد، وبوسائل مختلفة، إلى المحاباة الأخلاقية التي ميزت هولندا عشية كل من الحربين العالميتين»، برأي رابكين. وهو يحمل على الصليب الأحمر بسبب «دوره الحقير» خلال الحرب العالمية الثانية والتأثير الذي تمارسه الدول الإسلامية عليه اليوم. ولا يجدر بالولايات المتحدة، برأي رابكين، أن تتصرف مثل خصومها، «علماً بأن ما من أحد يطلب تصفية معتقلي غوانتنامو بكل بساطة»(!)، ولكن كان عليه رفض تطبيق «قانون الحرب» على المعتقلين ليجعل الاستجوابات مثمرة؛ فهؤلاء مجرمون وليسوا أسرى حرب، وعندما تعاملهم الولايات المتحدة بالشكل الحالي فذلك ليس من حقها فقط، بل إنها أيضاً» تساهم في دعم قوانين الحرب برفضها منح وضع أسرى الحرب لعناصر تخرق القانون الدولي بصورة منهجية».

سوف نكتشف سريعاً إلى أين يمكن أن تؤدي دعوات كهذه تصدر عن رجال قانون يتميز بعضهم بشهرة واسعة. فخلف المصير الذي ينتظر المعتقلين، هناك أيضاً الصورة التي يكونها الأميركيون عن أنفسهم وعن بلدهم. وهناك جهد متواصل لتفكيك القانون الدولي الذي بني بعناية طيلة القرن العشرين، يقوم به تحالف مكون من أعضاء في السلطة التنفيذية، وأغلبية برلمانية يسحرها تعبير القومية، ورجال قانون رجعيين، ونافذين في وسائل الإعلام، يعمل على محو صورة أميركا الملتزمة بتعهداتها. إن اثر 11 أيلول ما زال

ماثلاً في الأذهان مما يجعل قلة فقط تجرؤ على رؤية حكومتها تصبح، كما في رواية جون لوكاري، إرهابية لكي تحارب الإرهاب، ومجتمعها يشن حرباً على التعصب فيصبح هو نفسه متعصباً ومتجاوزاً للقوانين. في ملاحظة دون وهم، يتوصل كيفن بيكر (2003) إلى رؤية أنه «ليس من البديهي أن الشعب الأميركي لا يعرف التجاوزات التي ترتكبها حكومته باسمه، وأنه إن عرفها سوف يهتم بها حقاً، وأنه في هذه الحالة سيقدر على أن يضع حداً لها».

لقد استمر السجال إذن داخل النخبة (وليس لدى الجمهور الواسع الذي حرص جون كيري، على ألا يلجأ إليه في حملته الرئاسية ضد بوش ربما لحدسه بأن الرأي العام يؤيد هذه التجاوزات أو هو في الأقل مستعد للتغافل عنها) عندما أصدرت المحكمة العليا، في 28 حزيران 2004، ثلاثة أحكام مختلفة في ثلاث حالات متفرعة عن «الحرب ضد الإرهاب» فدون أن تعطي الحق للمدعين، ومع كشفها من خلال الاقتراع لصالح المقررات بأغلبية ضئيلة عن اختلاف التوجهات داخلها، رفضت المحكمة ادعاء الحكومة الأميركية بإمكان توقيف أشخاص مشتبهين بإقامة علاقات مع الإرهاب دون أن يكون لهم الحق بمحام ودون إمكانية المثول أمام محكمة مستقلة. وقد أكدت المحكمة خصوصاً أن من حق المعتقلين أن يكون لهم محام استشاري (كان أغلبهم قد احتجز سراً خلال ما يقارب السنتين)، وأنه لا يجوز الاستمرار باعتقالهم بعد توقف العمليات الحربية على الأرض التي تم توقيفهم فيها. ولكنها وافقت الحكومة الرأي في عدم ضرورة الحصر في تعريف ساحة المعركة بسبب عدم توقف المعارك نهائياً في أفغانستان وعدم اقتصار عمليات القاعدة على هذا البلد حصرياً. ومع تأكيدها بأن من حق كل محكمة أن تبحث عن دواعي التوقيف، فإنها وافقت الحكومة في عدم اعتبار هذه المحكمة محكمة جزاء عادية. ولكن المقلق هو أنها عارضت مبدأً أساسياً من القانون الجزائي بتأكيدها بصورة مفارقة أن على الموقوف نفسه أن يثبت براءته! وفي قرار ثاني استندت المحكمة إلى خطأ إجرائي ارتكبه الدفاع لتعطي الحكومة الحق باختيار المحكمة الصالحة للحكم بهذه الحالة (وبحرية تغييرها)، مع رفض ذلك للمعتقل. وبذلك وضعت نهاية لمهزلة غوانتنامو القضائية. في محكمة الاستئناف، قرر القاضي غرين (11 شباط 2005) أن المحاكم الخاصة المنشأة في غوانتنامو لا تتوافق مع أحكام الدستور.

لم يكن رجال القانون المصطفون إلى جانب الحكومة أول المنظّرين لهذا المنطق المبتكر:

جاي بايبي وجون يو مثلاً، هما أستاذان مرموقان، والأول هو إضافة لذلك قاض في الاستئناف. سوف يهاجم الثاني علناً من قبل أستاذه القديم لكونه قد وظف موهبته الفذة لصالح سياسة لاشرعية (النيويوركر، 14 آذار 2005). وسوف يخيب على الأقل أمل آخرين لرؤية المستشار الرئاسي الأساسي لهذه الشؤون، والرجل الذي كان قد أعلن «بطلان» اتفاقيات جنيف، ألبرتو غونزاليس، يعيّن وزيراً للعدل في بداية ولاية بوش الثانية. لقد كان غونزاليس المستشار القانوني لبوش الابن في تكساس قبل أن يصبح هذا الأخير الحاكم الذي نفذ أكبر عدد من أحكام الإعدام في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. وفكرتهما المشتركة عن العدالة، المرتكزة إلى فكرة أخرى في غاية التبسيط عن الجريمة والعقاب، هي التي بررت في نظرهما شيوع تنفيذ أحكام الإعدام في تكساس، والتي ستدفع رئيس الولايات المتحدة إلى القول بأن منفذي هجمات 11 أيلول سوف يعتقلون ويعاقبون، وذلك قبل أن يعتنق أطروحة الحرب الشاملة ضد الإرهاب. وحتى إن كانت شريحة هامة من رجال القانون الأميركيين (ومن كتاب مساهمات في المجلة الأميركية للقانون الدولي) ما زالت حذرة، بل معارضة بوضوح لخيارات إدارة بوش، فإن هذه الأخيرة تتابع سيرها على خط التأكيد التشريعي للقومية شبه الإمبراطورية التي تدعو إليها. وسوف تسمح ولاية بوش، المجددة بصورة مريحة عام 2004، بأن يعين رجال قانون من معسكره في المحكمة العليا، وأن يصل الأمر به إلى أن يعين على رأسها إيديولوجياً يمينياً محدود الخبرة بالمقارنة مع أهمية هكذا منصب هو القاضي روبرتس.

حدود، ولكن لمن ؟

لقد حاولت الحكومة أحياناً تجاوز كامل القانون الأميركي، ولتحقيق ذلك وجد البنتاغون الوسيلة المناسبة: تخطي الحدود الجغرافية. فباستطاعتك أن تنقل إلى الخارج ما يمنعك قانونك وتقاليدك وقواعد سلوكك من فعله على ترابك القومي: «في سياتل، في كانون الأول 1999، كانت معارضة العولمة من القوة بحيث ارغم القيّمون على منظمة التجارة الدولية الذين كانوا يخططون لعقد اجتماعهم في تلك المدينة على الانتقال إلى مكان تمنع فيه المظاهرات بكل بساطة: الدوحة، قطر»، هذا ما يلاحظه ستيغليتز (ص 238)؛ وعقدت منظمة التجارة العالمية اجتماعها في قطر سنة 2001 دون متظاهر واحد يعترض

عليها. واذا كان نقل اجتماع تجاري معقولاً فمن غير الاعتيادي على الإطلاق نقل أماكن الاعتقال كي يكون بوسع البلد أن يعتمد بنفسه، أو عبر محققين محليين متواطئين معه، أساليب يمنعها القانون الأميركي أو لا يحتملها الرأي العام. هكذا ولدت غوانتنامو، مركز الاعتقال الذي أنشئ لإعطاء الوهم بأنه لا ينتمي إلى السيادة الأميركية وبأنه لا يخضع بالتالي لأصول الاعتقال والمحاكمة السائدة فيها. ولكن المحكمة العليا كانت حاسمة في هذه النقطة ضد رأي الحكومة: حتى وإن كانت هذه القاعدة تقع نظرياً تحت السيادة الكوبية، فإنها موجودة فعلاً ومنذ زمن طويل تحت الإشراف الفعلي والدائم للولايات المتحدة؛ والقانون الأميركي يسري عليها بالتالي. بعد أسبوعين من ذلك الحكم، كان الصليب الأحمر الدولي يذكر بأن الولايات المتحدة فتحت عدداً من مراكز الاعتقال السرية عبر العالم في دول متعاطفة معها مثل المغرب وباكستان والأردن وتايلاند وسنغافورة ولم تفكّر الصحافة اليومية الأميركية بضرورة التحقّق من أمر بهذه الخطورة إلا أواخر 2005 حين قامت الواشنطن بوست بنشر عدد من المقالات عن هذا الموضوع «الجديد» الذي كان الصليب الأحمر قد كتب عنه مجلدات خلال السنوات الأربع التي سبقت ذاك «السبق». فما هي حقوق المعتقلين في تلك المراكز، أو أيضاً في العراق أو أفغانستان حيث تم انتقال السيادة الفعلية ولكن ليس بالضرورة الإشراف المباشر على أماكن الاعتقال؟ لم تكن المحكمة بعيدة عن الحسم رغم رفض قاض معروف بأنه محافظ متشدد (سكاليا) قرار الأغلبية محتجاً بالتحديد بأن القرار بشأن غوانتنامو سوف يعمم على بقية المراكز وبأنه لا يمكنه قبول ذلك.

بصورة مفارقة (ولأن بإمكان الإمبراطوريات أن تتخلى عن المنطق)، إذا كان «القانون الدولي الجديد» يتوقف عند حدود أميركا، فإن القانون الأميركي يدعي من جهته بأن له «صلاحية عالمية». ولقد كانت المحكمة العليا قد أعطت، عام 1992، دعماً ملحوظاً لهذا التوجه الفكري في قضية الفاريز التي ذهبت مثلاً حيث منحت محاكم الولايات المتحدة الحق بمقاضاة مواطن مكسيكي خطفه موظفون أميركيون بالقوة من داخل بلده. وأمام احتجاجات المكسيك وعدد كبير من الدول، حكمت محكمة البداية الأولى ومحكمة الاستئناف بأن ذلك خرق لاتفاقية تبادل الموقوفين بين الولايات المتحدة والمكسيك وبأنه يجب تسليم ألفاريز لبلده. وكانت المكسيك قد أعطت برهاناً على جدّيتها في المجال القضائي

بإنزال عقوبات شديدة بأشخاص آخرين متورطين في نفس القضية. ولكن المحكمة العليا قررت بأنه لا يهمها كيف تم اقتياد المتهم أمام المحكمة الأميركية ولا معرفة أن بلده قدمت براهين عن إصرارها على ملاحقته. لم يكن يمكن لهذه الممارسة المعتمدة في تجارة المخدرات إلا أن تعود إلى الظهور في الحرب على الإرهاب. هكذا قام عملاء أميركيون سريون باختطاف مواطن لبناني عام 1995؛ وبعد 11 أيلول انطلقت تلك الممارسة من عقالها: في البوسنة وملاوي وما لا يقل عن اثني عشر بلداً آخر بعضها أوروبي، اعتقل الأميركيون مشبوهين دون أن يهتموا باحتجاجات الحكومات المحلية.

علينا أن نلاحظ هنا وجود «تدابير استثنائية» تمتد فاعليتها إلى المدى العالمي وترفض التعرض للنقاش. كتبت إيلن لوتز (1992) بخصوص قضية ألفاريز: «لقد تجاهلت المحكمة العليا القواعد المتبعة في تفسير المعاهدات، وأغفلت فصولاً كاملة من القانون المتعلق باحترام سيادة الدول الأخرى، وشوهت وقائع ومعنى القرارات السابقة. فمن الضرورة الجازمة أن تراجع قرارها». ونحن لن نجد صعوبة أيضاً في إثارة موضوع التفاوت الضمني بين الدول: يتقبل الأميركيون بصعوبة اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، معتمدين في ذلك على واقع أن الدول الأخرى لن تملك الجرأة أو الوسائل اللوجستية الكافية لفرض هذا المبدأ. يمكن أن نقرأ بهذا الخصوص في النيويورك تايمز (18 حزيران 1992): «لنتخيل ببساطة كيف يمكن أن يتصرف الأميركيون لو أن المكسيك أو فرنسا أوالهند قامت بخطف مواطن أميركي من شوارع نيويورك لتحاكمه لديها». كما يعلن دايفيد شيفر، الذي كان حينها باحثاً في مؤسسة كارنيجي، عن خيبته من استناد المحكمة مفهوم الدفاع عن النفس، ذلك المبدأ المقتلع من أساساته لتبرير كل أنواع العمليات السرية والتدخل العسكري الوحيد الجانب، وليبرر به الآن خطف مواطن مكسيكي محتقر كان يجب ان يكون مشمولاً باتفاقية تبادل السجناء». ورأى السناتور موينيهان في ذلك رفضاً أميركياً متزايداً لمبدأ المعاملة بالمثل.

سوف تتوالى السنوات اللاحقة لتزيد من خطورة ما نبّه منه كل من شيفر وموينيهان. وبما أن هذه السابقة البالغة الرمزية لم تجد ما يلغيها، فمن المهم معرفة كيف عمد مؤيدو ذلك القرار إلى تبريره. لم يتردد روبرت بورك (1992) في أن يضع مقابل سيادة المكسيك الإقليمية مبدأ حق الولايات المتحدة بالدفاع عن النفس، علماً بأنه مبدأ لم يمس، لكون

البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة قد أبدى استعداده المسبق لمحاكمة المذنب. كما أن هذا المبدأ الذي اتخذ تفسيراً سيادياً وأحادياً من جانب الولايات المتحدة قد خالف معاهدة تبادل سارية المفعول بين البلدين، وعلى مبدأ السيادة الإقليمية، وعلى القانون الدولي العرفي (وفي الحالة التي نحن بصددها يضاف أن الموقوف المخطوف لم يكن المذنب الأساسي: كانت قضية طبيب قدم مساعدة لجماعة من المهربين لانتزاع اعتراف من مهرب خانهم وقامت الجماعة بإعدامه لاحقاً). إذا كان الدفاع عن النفس يمارس من قبل قوة كبرى في حالة كهذه، مقيتة دون شك، ولكنها محدودة أيضاً، يمكن التكهن بسهولة بالخروقات التي قد ترتكب عندما يتعلق الأمر بقضايا أخطر، مثل الإرهاب. مع أن بورك معروف بمعارضته «تدخل» القضاة في المجال المخصص للسلطتين الأخريين، فلقد استخدم حجة أخرى ليست مخيبة أقل من الأولى: لا يمكن للمحاكم الأميركية أن تستند إلى العرف الدولي (حتى وإن كان راسخاً) لكي تحد من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة، فالدستور الأميركي هو الذي يفرض نفسه على القانون الدولي. أما حجته الثالثة فكانت مقلقة حقاً: إن وضع وكالة الأمن القومي (FBI) القانوني يعترف لها بسلطة توقيف المشبوهين دون أن تضع لها حدوداً إقليمية؛ فلا يجوز إذن رسم حدود لسلطتها « لأن ذلك يكون متناقضاً مع توجهاتنا الدستورية [...] ويجعل وضع مواطنينا أشد تعرضاً للخطر». هذه القومية القانونية التي كانت معزولة نسبياً قبل 1990 أصبحت واسعة الانتشار بعد ذلك.

إن رابكين (1999) الذي عارض بشدة ان تقوم محكمة غير شيلية (بريطانية واسبانية) بملاحقة الدكتاتور بينوشيه، لم ير أي سوء في قيام الولايات المتحدة نفسها باختطاف ومقاضاة رئيس باناما الذي كان الجيش الأميركي قد أسقطه (نورييغا). التناقض صارخ هنا، ولا يجد رابكين وسيلة للخروج منه إلا بالاستناد إلى واقع أن «خلفاء نورييغا كانوا في غاية السعادة لرؤيته يختطف ويوضع في سجن أميركي» (من أجل تحليل دقيق لقضية بينوشيه، يراجع والتز، 2001). وكيف لا يكونوا سعداء وقد تسببت العملية الأميركية بحلولهم مكانه؟ نجد هنا في الواقع محاولة سمجة لتجاوز التشنج الملازم لتوكيد القومية الجديدة في ميدان القانون. ويبدو أن هذا الوسط الذي يبدو الأشد انعزالية بين الأميركيين، يعتمد كردة فعل غريزية نوعاً من الحماية الذاتية الشرعية ومن رفض المقارنة مع باقي التشريعات ومن المقاومة الشرسة» لعدوى القانون الدولي الجديد»، وصولاً في بعض

الحالات إلى إنكار وجوده بالكامل. ولكن هؤلاء الخبراء لا يبدون مهتمين بالدفاع عن سيادة البلد القضائية بقدر اهتمامهم ببسط هيمنة القدرة الأميركية على الصعيد العالمي. وتلك حالة تقليدية من شد الحبال بين قوميين باحترام صارم للحدود وإمبراطوريين جدد يدعون إلى إلغائها. فعندما تعتبر واشنطن قاعدة غوانتنامو كوبية يوماً وأميركية يوماً آخر؛ وعندما يصبح اعتقال القوات الأميركية لنورييغا شرعياً وملاحقة الجنرال بينوشيه غير شرعية؛ وعندما تصبح الحرب على تنظيم القاعدة يوماً ملاحقة مجرمين لا يحق لهم بأية حماية ويوماً آخر «حرباً بكل ما للكلمة من معنى وليس مجرد عملية شرطة"؛ باختصار عندما تسمح دولة لنفسها بالاستمرار (وبعنجهية) في اعتماد «الكيل بمكيالين»، فإنها تخرج عن القانون لتقع في التعسف الذي هو ميزة الأقوياء في فترة تهوّرهم.

يمكن تقديم العديد من الأمثلة عن «العدوى» التي انتقلت إلى باقي العالم، وعن حالات اعتمدت فيها معايير ووسائل وحتى فلسفة القانون الأميركي في مسيرة عالمية حقيقية من التماثل الإداري أو من الاستيحاء الحرّ بالنموذج الأميركي. نجد ذلك في عمل المنظمات الدولية الجديدة (مثل منظمة التجارة العالمية) أو أيضاً في مسألة الحرب على الإرهاب. ولطالما ذكرت حالتا يوغوسلافيا ورواندا كمثلين لجأت خلالهما الأمم المتحدة، مستوحية من البلد الذي يستضيف مقرها، إلى إرسال مدعين عامين ومحامين بدل إرسال جنود (ماركس، 2004). وهناك أيضاً ظهور جلي لسلوك تقيم فيه إدارات معينة من جهاز الدولة، بالتقليد أو بالتنسيق المباشر، علاقات متينة فيما بينها تتميز بمعرفة متبادلة معمقة (سلاوتر، 1997). يبدو هذا التوجه ملموساً على الخصوص في الميدان القضائي حيث لم يعد القضاة يترددون في الاستيحاء من زملائهم الأجانب، بل في مجادلتهم عبر حوار متنام بين القضاة والمحاكم. بالمقابل قاد رئيس المحكمة الدستورية العليا وعدد من القائلين قوله (على رأسهم القانوني بورك) حملة عنيفة لوقف هذا الحوار والتفاعل بين الأجهزة القضائية عبر العالم وللتشديد على استقلالية وخصوصية القانون الأميركي والممارسة القضائية الأميركية في حركة انعزالية يصعب تفسيرها من قبل دولة عظمى كالولايات المتحدة، مهددين باستبعاد كل قاض أميركي قد يؤسس قراره على تشريع أجنبي أو يستوحي منه.

ويشعر المرء بمزيد من الدهشة أمام منطق «القلعة المحاصرة» الذي يشي به الخوف

من التأثر بأي تراث قضائي أجنبي عندما نعلم، انه خلال العقود القليلة المنصرمة، أصبح عالم البزنس ساحة لعولمة حقيقية للقانون الأميركي، وذلك نتيجة مسيرة ساهم فيها تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق وعدم ثقة متزايد بالبيروقراطيات الوطنية والجاذبية المتنامية يوماً بيوم التي تمارسها مدارس القانون الأميركية. وبتحديد أكثر، هناك طرف جديد عابر للقوميات (مكاتب المحامين الأميركيين) يلعب اليوم دوراً حافزاً في مسيرة أمركة الأعمال. خلال سنوات 1960 و1970 تبعت شركات المحاماة الأميركية زبائنها إلى أوروبا. ثم تسرعت الحركة بعد ذلك لدرجة أن عددها قد تضاعف بين 1985 و1999، إذ انتقل من 43 إلى 99، بينما كان عدد المحامين العاملين فيها يتضاعف ست مرات ليرتفع من 394 إلى 2236. وفي بقية أقطار العالم ارتفع عدد تلك المكاتب من 80، عام 1985، إلى 245 عام 1999، وعدد المحامين من 803 إلى 4319؛ وذلك دون احتساب عشرات شركات المحاسبة (كيليمان وسيبيت، 2004). كما يرى الكثيرون أنه في بروكسيل، ولكي يتم التوافق بين الحكومات خلال اجتماعات القمة الأوروبية، يكون اتخاذ القرار شبيهاً، على المستويات الوسيطة، بما يحصل في واشنطن، وليس بما هو معتمد في باريس أو برلين أو مدريد.

لم يكن بوسع البعض في أميركا ألا يفرحوا بهذه «العولمة التي اكتسبها القانون الأميركي» في ميادين تتفاوت ما بين سير الأعمال وحل الخلافات التجارية بين الدول وملاحقة الإرهابيين. إلا أن آخرين يرون فيها تعويضاً هزيلاً مقابل تهديد «القانون الدولي الجديد» لسيادة بلدهم، وخاصة لحصانة مسؤوليها وجنودها.

رفض محكمة الجزاء الدولية

ضمن منطق القومية القضائية الجديدة، وأكثر من ذلك ضمن منطق مشروع الهيمنة- والاثنان متمايزان ولكنهما متكاملان أغلب الأحيان-، بدأ التشكيك بضرورة اقامة بوجود ودور محكمة الجزاء الدولية. وفي هذه المسألة، قد تكون أميركا دفعت ثمن تناقضاتها الذاتية: فالتردد البالغ لإدارة كلينتون، وثقتها في أن حلفاءها الأوروبيين لن يتخلوا عنها، واستهتارها بالتحرك الشامل الذي أطلقته معاهدة أوتاوا عن الألغام المضادة للأفراد رغم معارضة الولايات المتحدة، ثم من جهة أخرى خشيتها من استفزاز الكونغرس ذي الأغلبية

الجمهورية والمؤسسة العسكرية المتربصة بها، كل ذلك جعلها تفوت فرصاً قيمة للتحكّم بالاجتماعات التي أنتجت نص المعاهدة بعد خمس سنوات من التفاوض. ولقد بلغ ارتباك الولايات المتحدة أنها صوتت عام 1993 بالموافقة على قرار مجلس الأمن الذي أعطى الإشارة ببدء التفاوض على معاهدة لإنشاء هذه المحكمة. وغداة اتفاقيات دايتون عن البوسنة بعد سنتين بدا خلالهما دعم كلينتون للمشروع فاتراً، التزمت الإدارة بها بصورة حماسية. جاء ذلك متأخراً بعض الشيء، ففي روما كان مناخ معين قد فرض نفسه بدفع من «دول تفكر بنفس الطريقة» مثل كندا وهولندا. وبما أن النص كان يرفض التحفظات ولا يمكن تطبيقه إلا بعد مرور سبع سنوات تلي دخوله حيز التنفيذ، فلم تجد واشنطن من مخرج سوى التصويت ضده لتجد نفسها تشكل جزءاً من أقلية دولية تضم ليبيا وإسرائيل والعراق والصين، بينما كان حلفاؤها الأطلسيون (بمن فيهم بريطانيا!) يؤيدون النص. في النهاية سمح الرئيس كلينتون بالمصادقة على النص قبل ساعات فقط من المهلة القانونية لذلك وقبل أسابيع من انتهاء ولايته؛ ولكن «نظراً لأخطاء النص المادية»، لم يحوله إلى مجلس الشيوخ للتصديق وأوصى من يخلفه بأن يفعل الشيء نفسه.

ولكن المعاهدة كانت قد اعتمدت مقترحات صاغتها واشنطن في البداية أو دعمتها بقوة، مثل الاقتراح القاضي بأن تشمل صلاحيات محكمة الجزاء الدولية (ذلك ما لم تجرؤ اتفاقيات جنيف على فعله) جرائم ارتكبت خلال الحروب الأهلية، أو جرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها خارج مجريات الحرب، أو أعمالاً قام بها طغاة ضد شعوبهم، أو أيضاً اعتبار العنف الجنسي كواحدة من وسائل الحرب. في عناصر أخرى، حاولت لجنة الصياغة طمأنة الولايات المتحدة عبر تأكيدها مثلاً على أن محكمة الجزاء الدولية لا تتدخل إلا بعد أن تكون المحاكم الوطنية قد رفضت الإمساك بالقضية أو قد تعاملت معها بسوء نية. كما أن النص جعل بنفس الصعوبة التي طالب بها الأميركيون تجاوز صلاحيات المحكمة للثلاثية التي يعترف بها الجميع، أي المذابح والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفرض شروطاً حصرية ضيقة على مفهوم «الاعتداء» الذي اعتبره الأميركيون بحق غير معرف أو غامض التعريف (لعدم اطمئنان الولايات المتحدة لهذا التعريف اعتبرت هذه النقطة كأخطر نقص في المعاهدة). أخيراً، ورغم أن الأغلبية الساحقة كانت تميل إلى اعتبار الأسلحة النووية» غير متكافئة»، والى حظر استخدامها بالتالي، فإنها غابت عن النص، لإرضاء الأميركيين

بالتحديد. وهناك شيء أهم من كل ما سبق ذكره: تحترم المعاهدة التي أسست المحكمة كل معاهدة ثنائية بين الولايات المتحدة وأي دولة يكون للقوات الأميركية وجود فيها، تتخلى فيها الدولة المعنية عن ملاحقة العسكريين الأميركيين وفق أحكام النظام القضائي لتلك الدولة.

بديهي أن تكون الدول الأخرى قد بذلت جهوداً كبرى لمعالجة الاعتراضات الأميركية واحدة تلو الأخرى، وذلك لإدراكها الأهمية المصيرية المترتبة على موافقة القوة الكبرى الأولى في العالم على المعاهدة. ولقد كان ماثلاً في الأذهان تعاطي المحكمة الخاصة بالجرائم في يوغوسلافيا السابقة حيث تم تكليف القضاة بتحديد وتوقيف المشتبهين. ولم يكن ذلك ممكناً دون الاستعانة بالذراع الحديدية للقوة الكبرى دون انتظار نتيجة المفاوضات الجارية في روما، وحتى قبل بدء الأعمال، ثار البعض ضد هذا «التجريم للسياسة» مقترحين رفض المشروع بكامله، وإلا فالتعاطي معه بحذر شديد (روبن، 1993). ولكون الريبة الكبرى بهذا الشأن كانت لدى البنتاغون، فإنه بدا وكأنه يدير المفاوضات من وراء ظهر السياسيين (تاكر، 2001). أما اريبه ناير، رئيس «معهد المجتمع المفتوح»، فإنه وجد معاهدة روما، رغم بعض الأخطاء التي تتضمنها، «إنجازاً تاريخياً»، معلناً عن أسفه لأن «كلينتون سمح للبنتاغون بإدارة السياسة الأميركية تجاه المحكمة، ولأن الدبلوماسي المكلف بتمثيل وزارة الخارجية، دايفيد شيفر، أصبح الناطق باسم وزارة الدفاع» (ولقد وُجه إلى كلينتون نفس الاتهام بالخضوع إلى إرادة العسكريين خلال مفاوضات أوتاوا بشأن معاهدة الألغام المضادة للأفراد).

ما كان يزيد من معارضة البنتاغون، القوية أصلاً، هو أنه قبل أشهر من ذلك كانت لويز أربور وكارلا دل بونتي، المدعيان العامان المتواليان في قضية يوغوسلافيا السابقة قد رفضتا ادعاء ضد المسؤولين السياسيين والعسكريين الأميركيين تقدمت به، على أثر قصف حلف شمال الأطلسي لأهداف مدنية عديدة، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولم يكن رفضهما ناتجاً عن بطلان الدعوى في الأساس، بل عن عدم تمكن المحكمة من الحصول على أدوات التحقيق الضرورية. ذلك ما دفع هنري كيسنجر (2001) إلى القول: «ستشعر غالبية الأميركيين بالدهشة عندما تعلم أن المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي أوجدت بمبادرة من أميركا لمحاكمة مجرمي الحرب في البلقان، قد اتخذت لنفسها الحق باستجواب

مسؤولين سياسيين أو عسكريين أميركيين بشأن ممارسات إجرامية مفترضة». كما أشار رجال القانون القريبون من الحكومة إلى «الغياب الصارخ لأي تقييد لسلطة المدعي العام الدولي الاستنسابية. فهو يعين بالتوافق ولكنه لا يكون مسؤولاً أمام أحد» (ماك غينيس، 2005). دفع البنتاغون إذن باتجاه الحصول على استثناءات لصلاحيات المحكمة تشمل إما بلداناً معينة، وإما على الأقل عدداً من ممارساتها. وافقت الدول الأخرى على مبدأ الاستثناءات؛ ولكن، حسب تقرير هيئة حقوق الإنسان، «بلغ حجم الاستثناءات التي تقترحها الولايات المتحدة ما يملأ أكبر واد في العالم» (رودولف)، ولا يمكن بالتالي أن تقبل بها الدول الأخرى.

ما كانت الولايات المتحدة تسعى إليه في الواقع، هو تجنب أي إمكانية لتطبيق المعاهدة على ضباطها وجنودها، علماً بأنها أكثر بلد متورط في نزاعات مفتوحة عبر العالم، وذلك ما اعترف به السناتور هيلمز (الذي كان يومها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ) مع تأكيده على معارضة نص «لا يمنح الحماية الكاملة لقواتنا المسلحة». ويشتم كيسنجر (2001) رغبة انتقام سياسي لدى اليسار العالمي في قضية بينوشيه، « تلك السابقة الخطيرة» برأيه، والتي ستصبح شاملة مع إنشاء محكمة الجزاء الدولية التي يتبين فيها « مساساً جوهرياً بالممارسات الدستورية الأميركية» يوجب فتح حوار ضروري للتأكد من أن البلد يقبل بها حقاً. «لا يعني ذلك أن أميركا تريد قاعدة لها وأخرى لغيرها من دول العالم، ولكن الواقع أن أميركا بحاجة إلى تقدير خاص بسبب الدور الأمني الذي تقوم به في مناطق العالم البعيدة التي لم تبلغها العولمة»، هذا ما يقوله بارنيت (ص 176) المؤيد الآخر بحماسة للاستثناء الشامل الذي يجب أن تستفيد منه أميركا. وهو يدعونا إلى عدم الاعتقاد باللامساواة الفاقعة التي كانت ستتحقق لو استثنت القوات المسلحة الاميركية بالإسم من مجال تطبيق هذه المعاهدة وإنما بمكافأة مشروعة لبلد أخذ على عاتقه أن يؤمن «وصل» العالم الذي ما زال مغلقاً بالنواة الصلبة للحضارة الشاملة، ولذلك فهو بحاجة إلى التصرف بحرية كاملة! باختصار، أمام خيار ما زال يراوح بين قومية تعمل على الحماية القانونية الذاتية وعولمة «من أجل الآخرين» للرغبات الأميركية، كانت واشنطن تحاول مرة أخرى جمع فوائد الاثنتين معاً.

لم يجد نفعاً الاستئناف الذي قدمته أستاذة قانون في يال ومدع سابق ويميني إضافة

لذلك (ودجوود)، أو مؤرخ يحظى أيضاً بكامل احترام اليمين (تاكر، 2001)، لم ينجحا بفرض كامل وجهة نظرهما المؤيدة لمعاهدة روما، مع أن الولايات المتحدة حققت معظم مطالبها. أما عن المسألة الخاصة بالصلاحية الشاملة للمحكمة، فقد توصل تاكر المعروف بحماسته القومية، بعد أن عرض وجهتي النظر، إلى استنتاج صريح يقول بصحة طرح مؤيدي المعاهدة، خاصة على ضوء الحالات التي قبلت بها الولايات المتحدة سابقاً.

عمل آخرون على التذكير بأن محكمة الجزاء الدولية قد أنشئت «للحكم في أهوال الحروب المدنية المعاصرة وليس للحد من الهيمنة الأميركية» (ودجوود، 1998). ولكن ذلك لا يلغي كون الولايات المتحدة متورطة في العديد من النزاعات، وأن بإمكان أي دولة أن تقدم شكوى ضد جنودها أمام محكمة العدل الدولية إذا رفضت المحاكم الأميركية أن تقوم بما يتوجب (ذلك ما كانت اتفاقيات جنيف تبيحه من قبل). عمد مؤيدو المعاهدة إلى تقديم حجج قوية أخرى: إن اتفاقيتي جنيف، سواء تلك الخاصة بالإبادة الجماعية (بعد 38 عاماً من التأخير!)، أو المناهضة للتعذيب، والموقعتين والمصادق عليهما من واشنطن، تقران صلاحيات تتجاوز الحدود الإقليمية وتقران تبادل المجرمين. ومقابل النقد الذي يقول بأنه يمكن ملاحقة الأميركيين رغم أنهم ليسوا جزءاً من المعاهدة، يذكرون من جهتهم (روث، 2001) بممارسات مماثلة للعدالة الأميركية (ملاحقة نورييغا مثلاً، أو الإرهابيين أو مهربي المخدرات). وعلى ذريعة غياب هيئة محلفين عن محكمة الجزاء الدولية التي أريد لها أن تعتمد مزيجاً من القانون الروماني والقانون العام، كانت الإجابة أن المحاكم العسكرية الأميركية لا تعتمد هيئة محلفين هي الأخرى. ولكون تاكر بعيداً عن أن يتهم باليسارية، فإنه يذكر أيضاً بأن محكمة نورنبرغ كانت اختراعاً أميركياً.

أمام عدم التمكن من استثناء واشنطن بالكامل من صلاحية المحكمة مقابل الحصول على موافقتها (وهو أمر غير وارد منطقياً، مع أن السناتور هيلمز كان يراهن عليه)، حاولت واشنطن أن تجعل المحكمة تابعة لمجلس الأمن دون أن يكون لمدعيها العام الحق بالتصرف على هواه بحيث أن القضايا تحول إليه بناء لقرار مسبق من مجلس الأمن الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بحق النقض. ويقترح أحد أبطال قضية بينوشيه في بريطانيا (ماركس، 2004) الأمر نفسه تحديداً بخصوص ملاحقة الشخصيات الرسمية: أن يكون لمجلس الأمن الحق برفع الحصانة عنهم ليصبح بإمكان المحكمة التدخل. هذا المرور بمجلس

الأمن كان الخطة التي اقترحها الدبلوماسيون على العسكريين، «وما كان يطلبه البنتاغون هو التأكيد على أنه لا يمكن استحضار أي عسكري أميركي أمام المحكمة دون موافقة مسبقة من حكومته» (تاكر، 2001).

عندما تعذر تحقيق ذلك، عاد بعض الأميركيين إلى اقتراح كانوا قد انتقدوه في البداية: إقرار محاكم متخصصة (يستسيغ فكرتها كل من كيسنجر وماك غينيس) ينشئ مجلس الأمن كلاً منها لحالة معينة. ولكن الجميع يدركون أن هذه ستكون طريقاً محفوفة بالمخاطر، فعندما كانت الولايات المتحدة تعمل على طي صفحة فييتنام الأليمة، أظهرت الكثير من التحفظ تجاه تشكيل محكمة خاصة للنظر في جرائم الحرب الكمبودية. يضاف إلى ذلك أن مبدأ تشكيل محكمة دائمة يبدو افضل بكثير بنظر غالبية البلدان، ليس فقط من حيث توحيد الإجراءات أو الحد من التكاليف، ولكن أولاً من أجل إرساء منهج قضائي محدد يسمح آنياً بالنظر في قضايا بصورة منظمة وسريعة ومقنعة، ويستطيع أن يشكل بالتدريج عامل ردع لمرتكبين محتملين لجرائم تشملها المعاهدة.

إن الثقافة الإجرائية الخاصة بالولايات المتحدة، وضغوطاتها بالأمس من أجل إنشاء محاكم نورنبرغ، ثم يوغوسلافيا بعد ذلك، والعراق الآن، وربما محاكمة قتلة رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري غداً، إضافة إلى دعمها في الأساس لإنشاء محكمة الجزاء الدولية، كانت تمنعها من الذهاب بعيداً في رفض مبدأ إنشاء هذه الأخيرة ولكن ذلك ما حاولت القيام به فئة من الباحثين في العلوم الاجتماعية عبر انكبابهم على أوضاع ما بعد الخلافات. ولقد أقنعهم تحقيق قام به سنايدر وفينجاموري (2003–2004) بين آخرين عن ثلاثين حالة بأن لجان العفو والمصالحة عند الحاجة تعطي نتائج أفضل في معالجة جرائم الحرب. فإذا كانت الغاية تجنب أهوال جديدة، يجب عدم البدء بإنشاء المحاكم، واعتماد توافق سياسي بين الفئات المتحاربة. فالمحاكمات المحتملة هنا تحقق غايات ثلاثة: إرسال إشارة قوية ضد كل محاولة جديدة؛ تقوية الوضع القانوني عبر إعطاء المثل عنه؛ تحديد الجريمة للحد من خطر تجدد النزاع بين الفئات. أما المحاكم الموجودة، محلية كانت أو دولية، فهي غير قادرة على تحقيق أي من هذه الغايات؛ حتى أنها قد تؤدي إلى تصعيد المواقف في بعض الحالات.

ولكن ما العمل عندما يكون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مشروطاً بالانضمام المسبق

إلى محكمة الجزاء الدولية، علماً بأنه منذ دخلت معاهدة تأسيسه حيز التنفيذ أصبح من الممكن أن يمثل أمام هذه المحكمة جنود أميركيون، بحكم هذه المعاهدة، إذا ما تخلفت المحاكم الأميركية عن مقاضاتهم؟ ينصح «المعتدلون» أو «واقعيو» اليمين (تاكر، كيسنجر، ودجوود) بعدم المبالغة في استفزاز الدول الأخرى عبر رفض المعاهدة، وبترك الموضوع ينضج خلال مراقبة ما إذا كان يمكن للمحكمة أن تعمل، وتقرير المناسب خلال السنوات القادمة. ولكن الإيديولوجيين (ريفكين وكايسي) يبدون أشد حزماً، إذا قرّر الأوروبيون تطبيق المعاهدة فعلا على الجنود الأميركيين رغم رفض أميركا لهذه المحكمة الدولية للجزاء، فسوف يشكل ذلك ضربة قاتلة لحلف شمال الأطلسي. ويتحدث إيكلي (2004)، الذي يمثل نوعاً من الانعزالية القانونية، عن فيروس أصاب الولايات المتحدة منذ 1789 عندما اعتمد البلد التشريع الذي يسمح لأجنبي أن يشتكي لدى محكمة أميركية ليطلب تعويضاً عن إساءة لحقت به في بلد أجنبي (Alien Fort). وبدل أن يلغي الكونغرس هذا النص، أقر عام 1996 قانوناً يجيز للأميركيين أن يقاضوا أمام محكمة أميركية بلداً دعم عملاً إرهابياً كانوا ضحيته في الخارج. وهذا التدويل التدريجي للقانون أصبح فيروساً وصلت عدواه إلى إسبانيا (قضية بينوشيه)، ثم إلى بلجيكا (المجازر الأفريقية)، وكان يمكن أن يصيب أرييل شارون لو لم يهدد رامسفيلد بلجيكا بنقل مقر حلف شمال الأطلسي منها إن لم يجمد القانون الذي يستهدفه. «يمكننا أن نرى القطار وقد غادر المحطة، وأن وجهته البعيدة هي حكومة عالمية». لوقف هذا القطار، قد يكون من المناسب أن تعطي أميركا المثال بإلغاء «قانون تعويض الأجانب» وكل تشريع مماثل، كي تدفع البلدان الأخرى إلى «التخلي» بدورهم عن محكمة الجزاء الدولية، مما يسمح بالعودة إلى مبدأ «كل يهتم بشؤونه» القانونية!

وجدت الدبلوماسية الأميركية مخرجاً في المادة 98 من معاهدة روما التي تجيز توقيع اتفاقيات ثنائية لاستثناء مواطني دولة ليست موافقة على تطبيقها. ثم ذهبت أبعد من ذلك عندما حاولت تضمين نص قرار الأمم المتحدة الذي يعيد السيادة إلى العراقيين حصانة الجنود الأميركيين ضد كل ملاحقة قد تنتج عن سلوكهم في هذا البلد. ولكن هذا الطلب كان يقدم في لحظة بلوغ فضيحة سجن أبو غريب أوجها، وهذا ما سمح لغالبية مطلقة في مجلس الأمن (وللأمين العام للأمم المتحدة) بإقناع واشنطن بالعدول عن طرح هذا الموضوع على

التصويت. ولكن ما زال بإمكان واشنطن التأثير على المحكمة بتوسط حلفائها، أو بالعودة إلى المادة 98، أو باستثنائها من الدعم المالي الذي تقدمه للأمم المتحدة.

أما جون بولتون (1998–1999)، الذي سيصبح الرجل الثالث في وزارة الخارجية مع بوش الابن قبل أن يفرض تعيينه فرضاً على كونغرس متردد (من خلال حيلة قانونية)، مندوباً لبلده في هيئة الأمم المتحد أوائل 2005، فإنه يرى أن ذلك لا يقدم أي علاج. ذلك أنه يرى معاهدة روما كآلة حربية موجهة نحو رئيس الولايات المتحدة ومعاونيه. وذرائعه في ذلك عديدة: اعتداء على حق البلد الراسخ في إبداء تحفظاته، تعيين مدع مستقل شكلياً ولكنه عرضة للتأثير عليه من غالبية الهيئة العامة للأمم المتحدة، محكمة تعمل دون أية رقابة. ويصل الأمر ببولتون الى أن يتبنى الموقف الإسرائيلي الذي يأخذ على معاهدة روما اعتبارها أن ترحيل الفلسطينيين هو أمر غير مشروع. وهو يعلن بالتالي، تماماً مثل– إلا في حالة الإشارة إلى العكس– إدارة بوش الابن التي أعادته إلى الواجهة، لاءات ثلاثة: لا لدعم محكمة الجزاء الدولية مالياً؛ لا للتعاون معها؛ لا للمفاوضات مع دول أخرى لجعلها مقبولة من واشنطن. فعيوبها البنيوية تجعل من غير الممكن تحسينها؛ وما من حل لها إلا تركها تموت، لكون حياتها ترتبط بالدعم الذي يمكن أن تتلقاه من القوة العظمى، ولكون هذه الأخيرة ترفض تقديمه بكل وضوح وبساطة. نعود هنا إلى منطق تقليدي لميزان القوى: مقابل أغلبية دول، بل أغلبية مطلقة، تضم حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، صفقت لإنشاء محكمة الجزاء الدولية أو، من بين أمثلة أخرى، وقعت بروتوكول كيوتو عن البيئة (الذي دخل حيز التنفيذ في 15 شباط 2005)، ترفض أميركا هذه النصوص وتطرح التحدي على أولئك «الأقزام» الذين يأملون في عصر أحادية القطب بتطبيق تلك المعاهدات من دونها.

موت الرقابة على التسلح

يسمح منطق أحادية القطب لأميركا بسن قواعد تلائمها، مقابل إنكار المعاهدات الملزمة. ويدفعها منطق الانتهازية (بعد أن كان التهديد) إلى تأمين حرية دخولها الحر إلى مختلف مناطق العالم. هذا المنطق المزدوج الذي ابتدأت ملامحه تظهر عام 1989، بلغ ذروته مع بوش الابن، وهو الذي يفسر الحركة المزدوجة لإدارته: مشروع تحصين المدى الإقليمي

ضد الصواريخ البالستية – الدفاع الوطني عن الصواريخ، (National Missile Defense) يتواكب مع جهود لا سابق لها من أجل حرمان العدو الحقيقي أو الافتراضي من وسائل إعاقة الأميركيين من الوصول إلى أربع جهات الأرض. تحصينات أكثر من اللازم لحماية الحدود الأميركية مقابل إزالة حدود الدول الأخرى أمام جيوش أميركا: تلك هي النتيجة الطبيعية لهذا المزيج من القومية المبالغة في الحماية الذاتية والنيوإمبراطورية التدخلية التي تعمل على الأرض حالمة بأن تحتكر لنفسها استخدام القوة على الصعيد العالمي، بينما يتمتع مواطنوها بالقوانين التي تجعلهم حملة سلاح شرعيين.

ولقد أدى هوس القوة العالمية الأعظم بالحفاظ على أمنها الذاتي إلى إنكارها لمعاهدة ABM الموقعة عام 1972 بناء لاقتراح أميركي وبعد ضغوط كبرى على موسكو للموافقة عليها، وعودتها إلى برنامج وطني للدفاع ضد الصواريخ وليس إلى مشروع ريغان الدفاعي المسمّى عادة بحرب النجوم (IDS). لقد أشارت ديلبش (2001) إلى أن معاهدة ABMكانت تتمتع «بقيمة رمزية»، وأن أي بلد في العالم لم يكن يود أن تخرق وتستبدل بالدفاع الذاتي ضد الصواريخ. ولقد ترافق ذلك القلق مع شك بالجدوى الحقيقية لهذا المشروع الأخير، فكتب روبرت ليفاين (2001) بما يشبه النبوءة عشية هجمات 11 أيلول: «إن الدفاع ضد صواريخ الدول المارقة أمر مرغوب، ولكن يمكن أن يستخدم المارقون وسائل غير الصواريخ لكي يهاجموا أميركا».

ما سبب هذا القلق، بل هذه المعارضة العامة؟ أهو عائد إلى أن نجاح أميركا في إعادة إطلاق مشروعها القومي للدفاع ضد الصواريخ سيكرس تفوقها الواضح؟ دونما حاجة لذلك؟ بالتأكيد. ولأنها تكون بالتالي قد أطلقت سباق تسلح جديد باهظ التكاليف وفي ميادين جديدة؟ بالتأكيد أيضاً. ولكن هناك أسباب أعمق: إذا كانت أميركا، بكل قدرتها، لا تعطي المثل في مجال احترام المعاهدات الموقعة والمصدقة، فما الذي سيمنع دولاً تعتبر مناهضة للأوضاع القائمة، مثل الصين أو إيران، من أن تفعل ذلك غداً؟ ثم ألا يعتبر هذا النظام المضاد للصواريخ هجومياً، بمعنى أنه يحرر أميركا من الاهتمام بالدفاع عن مداها الإقليمي الخاص لتعمد إلى نشر متفلت أكثر لقوتها العسكرية خارج الحدود؟ يذكرنا نيوهاوس بأن الفكرة التي كانت ملازمة لأذهان مسؤولي إدارة بوش حتى قبل وصولهم إلى السلطة كانت بالتحديد إطلاق مشروع الدفاع ضد الصواريخ، ثم يقول: «حتى وإن

تخطى هذا المشروع بعض العوائق التكنولوجية، فمن غير المؤكد أن بإمكانه تأمين المزيد من الاستقرار أو الأمن؛ بل على العكس فإنه قد يجعل العالم أقل استقراراً، والولايات المتحدة جزيرة أكثر عزلة وأكثر تعرضاً للمخاطر».

طبيعي أن يشكل هذا المنطلق الأحادي الجانب خيبة لمؤيدي الرقابة على التسلح. فلقد شهد العقد الفاصل بين نهاية الحرب الباردة ووصول فريق بوش الابن إلى السلطة نجاحات حقيقية جاءت بصورة خاصة نتيجة فعالية الدبلوماسية الأميركية بدءاً من ولاية بوش الأب، بل من عهد ريغان: الاتفاق الأميركي الروسي على تخفيض ملحوظ في ترسانتيهما الستراتيجية؛ تعاون عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً في إعادتها إلى روسيا وحدها الرؤوس النووية التي كانت لديها عند تفكك الاتحاد السوفياتي، بقصد إتلافها؛ التمديد إلى أجل غير محدد، عام 1995، لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NTP)؛ قيام دول بالتخلي إرادياً عن مشاريعها النووية، مثل أفريقيا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين، إلخ. ولكن ظهرت في المقابل « أنباء سيئة»، خاصة في شبه القارة الهندية، وإلى درجة أقل في الشرق الأوسط، ولكن ذلك كان قبل انتخاب بوش رئيساً (بيتس، 1998)، وقبل أن يبدأ البعض بالحديث عن موت الرقابة على التسلح. وتبقى المحصلة إيجابية دون شك: خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن المنصرم، كان عدد الدول التي وضعت حداً لطموحاتها النووية أكبر بكثير من التي حاولت تحقيقها.

ألم يكن من الأجدى متابعة الطريق ذاته؟ إن القرار المبكر جداً (على الأرجح قبل استلامها السلطة رسمياً) الذي اتخذته إدارة بوش بضرب العراق، ثم هجمات أيلول، قد دفعت بهذه الإدارة خارج دروب التعاون الدولي وباتجاه وضع حد وقائي وملزم وخصوصاص متفرّد لانتشاء الأسلحة غير التقليدية. كان من الممكن تفهم هذا الخيار الأميركي أكثر، باسم الحرص على عدم الانتشار، لو لم تكن دوافعه السياسية واضحة، بل صارخة. فكيف يبرر بتعابير غير سياسية (بل دينية) التسامح مع الهند مقابل التشدد الكبير تجاه باكستان أو إيران؟ ولماذا هذا الصمت شبه المؤيد إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية مقابل الضراوة ضد إيران والعراق وليبيا؟ ولماذا، بعد أن أشار بوش، في كانون الثاني 2002، إلى المراكز الثلاثة التي يتألف منها «محور الشر»، ابتدأ بالهجوم على العراق الذي كان هناك شبه إجماع على اعتباره مشبوهاً أقل تأكيداً من إيران، وخاصة من كوريا الشمالية؟ فلقد

تحدت هذه الأخيرة بوش صراحة في بداية ولايته الثانية معترفة بأنها تملك أسلحة نووية ومنسحبة من المفاوضات السداسية، ولم يثر ذلك أكثر من ردة فعل باردة في واشنطن التي كانت تعطي الأولوية للحالة الإيرانية وتعمل على عرضها أمام مجلس الأمن. إن طرح هذه التساؤلات يعني الاعتراف بأن أسباباً أخرى تكمن وراء تلك الخيارات. ولكن ذلك لا يخفف القلق من الاستهتار الأميركي الشديد بهذا الموضوع البالغ الأهمية للبشرية بكاملها، وهو استهتار دفع بول وولفوفيتز إلى القول: «لقد لجأنا لذريعة وجود أسلحة غير تقليدية في العراق لتبرير الحرب عليه لسبب وحيد هو أنه على عتبة شن الحرب على العراق كانت تلك الحجّة الوحيدة التي نتفق عليها جميعاً داخل الإدارة»، أو دفع كولن باول (أو طوني بلير) إلى عرض شروحات مفصلة جداً، ولكنها مزيفة بالكامل، عن ترسانات العراق. ولا نجد ما يطمئننا أكثر عندما نقرأ في تقرير رسمي (هيرسمان وكوكا، 2004) عن مدى الاستخفاف الذي تم به التعاطي مع المواقع العراقية المشبوهة بعد سقوط النظام البعثي وبينما كان البلد لم يزل في أيدي الأميركيين: بسبب غياب التنسيق بين الدوائر المعنية والوحدات العسكرية المختلفة، تجاهل الأميركيون تلك المواقع بكل بساطة، مع أنها كانت محددة لديهم مسبقاً، وذلك بين حزيران وأيلول 2003، فبقيت بذلك بين أيدي لصوص يعلمون ما يفعلون، أو يعتقدون بأنهم يجمعون قطعاً معدنية للبيع، وتم نقل كل ذلك إلى خارج العراق خلال بضعة أسابيع، هذا إن لم يقع بين أيدي المقاومين. ويبلغ القلق ذروته عندما نعلم أن التقرير ذاته يدعو، كوسيلة لمعالجة هذه الخفة اللامعقولة، ليس فقط إلى إتلاف منهجي للأسلحة أو المواد الأولية، بل «إتلاف الخبرة في هذا المجال أيضاً». هل يكون ذلك بقتل العلماء مثلاً؟ نظراً للعدد الكبير من العلماء العراقيين الذين تمت تصفيتهم خلال الاحتلال، يعتقد كثيرون من العراقيين بذلك، عن صواب أو خطأ، وهؤلاء ليسوا جميعاً ممن يشعرون بالحنين إلى النظام المخلوع.

إذا ما صرخت الإدارة الأميركية مرة أخرى معلنة وجود ذئب، فمن غير المؤكد أنها ستجد من يصغي إليها، ذلك أن انتشار الأسلحة غير التقليدية مسألة تتطلب ممن يعارضونها بصدق تصرفاً يتسم بشيء من المسؤولية. سوف يقول تقرير « اللجنة الوطنية» (2005) بأنه يجب انتظار «سنوات طويلة جداً» قبل أن يستعيد البلد صدقيته التي طعنتها أكاذيبه عن الترسانة العراقية. وذلك يتطلب موقفاً مسبقاً يفتقده للأسف بوش ومعاونوه:

عندما تكون هناك معارضة صادقة لانتشار الأسلحة فلا يمكن تكييف الموقف بناء لهوية من يقوم بذلك، كما لو أن هذه الأسلحة تكون سلمية بين أيدي بعض البلدان (أو الأديان، أو الأعراق) وخطيرة بين أيدي أخرى؛ وكما لو أن استهداف العراق بهذا العنف ولهذا السبب لم يشجع ناشرين محتملين آخرين (ليس ليبيا التي غيرت موقفها بصورة جذرية، وإنما إيران وكوريا الشمالية) على تسريع برامجها النووية والبالستية لتحمي نفسها من هجوم مماثل (هنا نجد واحدة من أخطر النتائج المعاكسة التي تسببت بها عملية العراق، كما يعترف غاديس، 2005)؛ وكما لو أن عمليات التفتيش المكثفة التي قامت بها الانسكوم والانموفيك في العراق بإشراف مجلس الأمن لم تؤد إلى النتائج المؤكدة التي نعرفها (ما لم يتوقف هانز بليكس عن تكراره وما اعترف به أخيراً أنصار بوش ذاتهم، مثل شتراوس [2004]، مع إعرابهم عن الأسف، ولكن بعد فوات الأوان، من عدم الإبقاء على نظام تفتيش بهذه الفاعلية، سواء في العراق أو في دول أخرى مشبوهة)؛ وكما لو أن عدم الانتشار لم يكن مهمة تتطلب مجهوداً متعدد الأطراف أكثر من أي أمر آخر؛ وكما لو أن سياسة الكيل بمكيالين لا تغذي في هذا الميدان أيضاً المواقف المعادية لأميركا والمتزايدة عبر العالم. لقد توصل الكثيرون، حتى داخل أميركا نفسها، إلى الاستنتاج أن السياسة الأحادية والهجومية التي يعتمدها بوش كحل وحيد للانتشار النووي لم تكن محفوفة بالمخاطر وحسب، بل أتت بنتائج معاكسة أيضاً. وقد عبر عن ذلك مسؤولان سابقان في هذا المجال: جون دوتش (2005) الذي دعا، بخصوص السلاح النووي، إلى موقف أكثر تواضعاً وإلى سياسة مبنية على التعاون الدولي وليس على التفرّد في معالجة هذه المعضلة؛ وأشتون كارتر (2004) ليسجل أن السياسة المعتمدة ابتداءً من 2001 «كانت موجهة ضد الأنظمة لا ضد مشاريع التسلّح غير التقليدي، وخلطت بين العمل ضد الانتشار والحرب على الإرهاب، وليرى بفعل ميوله الأحادية أنها خفضت المساهمة الهامة للدول الأخرى في مجال التجسس.

ومع ذلك فإن بعض صقور الإدارة لن يتوقفوا في منتصف الطريق: فالأسلحة النووية المحظورة على الآخرين مسموحة لديهم ومبشرة بمستقبل واعد. ولذلك يبشرون بـ«عصر نووي ثان»؛ ولكن إذا ما كان الحظر المعلن عام 1992 على إجراء تجارب جديدة ما زال موضع احترام الولايات المتحدة، فلقد رفض مجلس الشيوخ عام 1999 الموافقة على تصديق

معاهدة حظر التجارب النووية (CTBT)؛ ويتحدث عدد من مسؤولي إدارة بوش علناً عن تقصير المهلة الضرورية لاستئناف تلك التجارب بهدف استخدام محتمل للأسلحة النووية التكتيكية في الحرب ضد الإرهاب (ديبل، 2002). قد يكون اعتماد الـCTBT إشارة قوية موجهة إلى جميع الدول المحتملة الانتشار بأن «الكبار» يعترفون بامتلاء ترسانتهم النووية حالياً وبأنهم لا يفكرون في تطويرها. وستكون هذه الإشارة قليلة المخاطر أيضاً، فلا يبدو أن أحداً يعتقد أن الولايات المتحدة بحاجة في المدى القريب إلى القيام بتجارب جديدة. فلماذا لا يعتمد إذن اقتراح جون دويتش (2005) الرئيس السابق للسي آي إي، القاضي بتوقيع المعاهدة لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد حسب الظروف؟

بخرق الولايات المتحدة للمعاهدات التي حظيت بموافقة شبه إجماعية، أصبحت من جديد مصدر الانتشار الأول. يتحدث بيرمان (2003–2004) عن ثورة حقيقية تحدث على ثلاثة أصعدة: اعتماد الحرب الوقائية؛ مجابهة الانتشار بالقوة؛ العودة إلى برنامج الدفاع ضد الصواريخ. قانونياً، يمكن الطعن بكل من هذه الإجراءات وسياسياً، تسببت المسألة العراقية بجعل هذه الثورة باهتة حتى قبل أن تتحقق، مبرهنة بأنه لا يوجد إطار مضمون للجوء إلى استخدام القوة وقائياً، بينما كانت الحسابات غير الدقيقة في آسيا جعلت عدم التصرف حيال كوريا الشمالية يصعد الشكوك تجاه الحملة على العراق. والأخطر من ذلك غياب شبه كامل للشفافية حول الترسانة الأميركية ذاتها، ثم الأسوأ من ذلك حيال نوايا البلد الذي يمتلكها. قد تستمر الجماعات الإرهابية بمواصلة جهودها للحصول على سلاح نووي إذا ما قررت الولايات المتحدة اعتماد شفافية أكبر أو خفض حجم ترسانتها. يمكن الاعتقاد بأن إصرار الولايات المتحدة على امتلاك خيار السبق إلى الاستخدام يشجع على الانتشار: إذا كانت القوة العظمى العسكرية في العالم المعاصر لا تتخلى عن خيار السبق إلى استخدام أسلحتها النووية مع العلم بأن ترسانتها التقليدية ملأى، فذلك لافتراضها بأن للسلاح النووي قيمة لا يمتلكها أي سلاح آخر، وذلك ما يشجع العمل على امتلاكه. هذا الميل الذي تؤكده الستراتيجيا المعتمدة عام 2002، والذي لا يميز أبداً بين الأسلحة التقليدية والنووية في العمليات العسكرية يشكل في نفس الوقت رادعاً لمن قد يفكر بمهاجمة الولايات المتحدة وتشجيعاً لانتشارها في البلدان التي تعتقد أنها ستكون هدفاً لهجوم أميركي.

لا بد أن كل راغب باقتناء السلاح النووي قد لاحظ إذعان العالم أمام رؤية كل من إسرائيل والهند وباكستان تمتلكه، كما لاحظ الاهتمام المتجدد به من قبل أميركا نفسها. ولا يستبعد اليوم احتمال ظهور موجة جديدة من انتشاره، مع أن استطلاعات الرأي في أميركا وخارجها تشير إلى خوف متزايد من هجوم نووي، خاصة من قبل جماعات ارهابية. إن الخطر يتزايد، وكذلك إدراك مدى الخطر، وتتجسد الحالتان بالاهتمام غير المسبوق الذي يبديه العالم بالمفاوضات السداسية حول كوريا الشمالية، أو بمسألة منشآت إيران النووية حيث قد تكون الضغوط الدبلوماسية متواكبة مع عمليات سرية يجري تحضيرها. ولكن هل يجب أن ينسينا ذلك أنه إذا كان الانتشار شراً بحد ذاته، فيمكن أن يولد التصدي له توترات دولية؟ ثم ألا يدعو الرياء الذي قامت عليه معاهدة حظر الانتشار إلى التسلح بأعلى درجات الشرعية الممكنة قبل البدء بأي عملية للحد من الانتشار؟ إن الاعتماد على العمل الوقائي الأحادي في هذا المجال قد يؤخر برنامجاً لبضع سنوات (كما كان الوضع مع قيام الطيران الإسرائيلي بتدمير مفاعل تموز العراقي عام 1981)، ولكن هذه الوسيلة التي تقررها استراتيجيا 2002 كقاعدة تحتمل هي الأخرى مخاطر عديدة: خطر تصميم أكبر على امتلاك أسلحة نووية من أجل التصدي لهجوم أميركي محتمل، أو خطر انتقام إرهابي قد يحدث في حال نجاح أميركا بتحقيق هدف الوقاية بالقوة. تلك مخاطر جدية تدعو إلى اعتماد سياسة حظر انتشار قائمة على عناصر قانونية ومتبناة من الهيئات الدولية الموجودة والتي يجب تقويتها، وعلى تقديم «جزرات مالية» بمثابة تعويض مثلما جرى مع الدول المنبثقة من الاتحاد السوفياتي السابق، وعلى جهود دبلوماسية تتعاطى مع دوافع الانتشار، وأولاً وقبل كل شيء على المثل الصالح الذي يجب أن تعطيه القوة الأقوى للصغار عبر جرأة إقدامها على الحد من ترسانتها النووية لكي تقلل من جاذبيتها في نظر الآخرين. غير أن هذه الأفكار العقلانية والواسعة الإنتشار لا تبدو مقنعة لدولة عظمى باتت تغلّب منطق القوة على قوة المنطق دون أي اعتبار لرأي الأطراف الأخرى او لمصالحها. وقد تكون قمة هذا المنطق الأخرق قد حصلت في العراق بالذات حيث ذهبت اميركا علانية لإسقاط نظام متهم بتطوير أسلحة ممنوعة، فإذ بها تلجأ لأسلحة ممنوعة (الفوسفور الأبيض) بهدف قمع انتفاضة مدينة الفلوجة العراقية ضد الاحتلال. وبأي منطق سياسي او أخلاقي يمكن للرئيس الأميركي أن يتسلح، ليفاخر غداة سقوط نظام البعث العراقي بأن «الأميركيين لن

يخشوا بعد اليوم أن يلجأ دكتاتور عراقي الى استعمال اسلحة محظورة»، ثم ليعترف بعد نحو سنتين من ذلك، بأن هذا هو تماماً ما قام به الجيش الأميركي في العراق.

ما العمل بهيئة الأمم المتحدة؟

لا يتناسب أي نظام أحادي مع هيئة الأمم المتحدة. ولكن واشنطن، رغم كونها المهندس الأساسي لهذه المنظمة، ورغم أنها عرفت كيف تحقق بواسطتها مكاسب ملموسة منذ حرب كوريا إلى حرب الكويت، قد أدمنت عادة سيئة تقضي بالتعامل السلبي معها. وقد دفع بطرس بطرس غالي، أول أمين عام لها لما بعد الحرب الباردة، ثمناً لذلك، سواء في المعركة الناجحة التي شنتها مادلين أولبرايت ضد تجديد ولايته، أو بالطريقة البالغة السوقية التي لفظ اسمه بها السناتور بوب دول، المرشح الجمهوري الخاسر للرئاسة عام 1996، ليستثير صرخات الاستهجان من قبل جمهوره. فيما وراء تلك التقلبات المخزية، الحقيقة هي التالية: تقيم الأمم المتحدة في إحدى مدن «روما الجديدة» وتعيش إلى حد كبير على نفقتها المالية وعلى إيقاعها بالتأكيد، بينما تعمل جاهدة لتحافظ على كيانها ولتستمر في «خدمة السلم والأمن الدوليين»، وبينما يضيق مجال حركتها بفعل الاضطرابات العالمية العديدة خلال العقدين الأخيرين.

أحد تلك الأسباب هو بالتأكيد المساهمة المالية الأميركية في عمل المنظمة. في نهاية عام 2000، سددت واشنطن إليها ضربة معلم: خفضت مساهمتها المالية رغم أنها كانت قد مرت بعقد من نسبة نمو لا سابق لها. لعب السفير هولبروك دوراً فاعلاً في ذلك، إضافة إلى العمل داخل أجهزة البعثات (نوسل). ولم يكن السبب الحقيقي للتخفيض هو المليار دولار الذي تأخرت أميركا عن تسديده والذي كان عدد من الشيوخ يهدد بعدم الإفراج عنه كلياً. ففي ميادين تمويل عمليات حفظ السلام، ومكافحة الإيدز، والعمليات الإنسانية الطارئة، تلقي المساعدات المالية الأميركية بثقلها على الخيارات والسياسات، وهذا أحد أشكال الحرب: فإذا وضعنا جانباً المساهمة المنتظمة، يكون من الصعب بالتأكيد إجبار بلد على دفع مساهمة اختيارية لصالح برنامج أو عملية لا يحظى بموافقتها (الصمت الأميركي خلال عدة أيام بعد التسونامي الذي ضرب آسيا، والذي تبعته مساجلات صاخبة بين مسؤول المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة والرسميين الأميركيين، سيبقى في الذاكرة

طويلاً).

يتضح إذن أن المسألة الحقيقية تكمن في مكان آخر: في عدم التوافق بين الميول الأحادية للقوة العظمى وبين علة وجود المنظمة القائمة على مفهوم التعاون الدولي. يتساءل بارنيت (ص119) بسخرية: «أي نموذج من القوة الإمبراطورية نكون إذا كان علينا أن نقوم بجولة على الدول الصغيرة التي لها مقاعد في مجلس الأمن لكي نرجوها أن تتفضل بإعطائنا إذن الذهاب لاحتلال هذا البلد أو ذاك وإسقاط حاكمه الرهيب الذي يمقته العالم كله؟» إن تواضعاً كهذا لا يتلاءم بالطبع مع قوة أحادية القطب.ومن هنا كان الرفض المفهومي للميثاق ولاعتباره قانوناً ملزماً، كما ذكرنا سابقاً، وكان التوجس من أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين، واحتقار قرارات الجمعية العمومية واعتبارها مسيئة لسيادة الولايات المتحدة وحرية حركتها ومهابتها. لقد كان أحد أسباب معارضة كوندوليزا رايس، خلال حملة 2000 الرئاسية، للإكثار من عمليات التدخل الإنساني الذي كانت تتهم به إدارة كلينتون، هو أن اعتماد تعريف واسع للمصلحة الوطنية بهدف تبرير تلك العمليات يمكن أن يؤدي بالولايات المتحدة إلى «التوجه للأمم المتحدة كي نطلب منها تشريع لجوئنا للقوة ضمن إطار تلك العمليات، وذلك ما ينطوي على أنه سيكون علينا ذلك أيضاً عندما تهدد مصالحنا، وما سيكون خطأً لا يغتفر» (رايس، 2000). ولا يعارضها في ذلك السناتور الديمقراطي جيمس هيلمز (2000) الذي كان حينها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «لا تملك هيئة الأمم المتحدة أية صلاحية لرفض أو إقرار شرعية ما تقوم به أميركا لمساعدة الشعوب الأخرى، فهذه الأعمال مشروعة ضمناً»؛ ثم يضيف: «إن القانون الدولي لم ينتصر على هتلر، كما أنه لم يكسب الحرب الباردة». ولا مجال أبداً لذكر ميثاق الأمم المتحدة أمام عضو مجلس الشيوخ: « ن هذه معاهدة مثل كل الأخريات، وأي قانون يقره الكونغرس يمكنه تجاوزها في أية لحظة».

وسوف تحول المسألة العراقية التباين الذي زادت حدته إلى أزمة مفتوحة. لم تستطع هيئة الأمم المتحدة حينها أن تصدر عن مجلس الأمن قراراً كان الحليفان، الإسباني وخاصة البريطاني، يجهدان لانتزاعه. بلغت شراسة المواقف أوجها، ولم يستطع الأمين العام شيئاً حيال ذلك بينما كانت الإدارة والكونغرس والصحافة اليمينية يشنون حملة إنكار للمنظمة ومطالبة بعودة كوفي أنان إلى بيته (تحدث إدوارد لوتفاك عن «مافيا أفريقية»، وفتحت عليه

الصحافة اليمينية النار مثيرة فيضاناً من الحقد عليه ظهرت معركة 1996 ضد بطرس غالي وكأنها لعبة أطفال بالقياس إليه). كانت فترة حزينة كشف خلالها ريتشارد بيرل الستار عن نوايا المحافظين الجدد إذ أعلن بعد فترة قصيرة من دخول القوات الأميركية بغداد: «بعد نظام صدام، ستكون هيئة الأمم المتحدة هي الهدف، وهي ستسقط مثله».

بعد الحرب، لم تتجاوز هيئة الأمم المتحدة أزمتها: لقد دعيت بموجب القرار 1483 إلى التواجد في العراق والعمل مع الإدارة المدنية التي عينتها واشنطن. ابتدأت عند ذلك فترة تعايش صعبة على الأقل: «لا أريد أن أكون بريميللو»، هذا ما كان يردده دائماً سيرجيو فييرا دي ميلو، ممثل الأمين العام، متلاعباً باسم بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي المزود عملياً بكل الصلاحيات. رغم ذلك حاولت بعثة الأمم المتحدة التواجد عبر إقامة علاقات متينة مع العراقيين كافة والدفع بقوة نحو إنشاء صيغة مرحلية يتمثلون فيها وتكون لها صلاحيات حقيقية. كما حاولت أيضاً (مع ثلاث هيئات دولية أخرى)، وبالرغم من معارضة قوية من جانب الأميركيين، الإشراف على الطريقة التي يصرف بها المحتل الأموال العراقية - وكل ذلك مع مجلس أمن بقي منقسماً بشدة،ومحتل كان آخر ما يهتم به على الأرض هو موقف هيئة الأمم المتحدة.

في 19 آب 2003، دفعت الأمم المتحدة غالياً ثمن تورطها في المسألة العراقية: الساعة الرابعة و35 دقيقة بعد الظهر انفجرت شاحنة مفخخة أمام مكاتبها في فندق القناة وقتل على الفور إثنان وعشرون من موظفيها من بينهم رئيس بعثتها سيرجيو فييرا دي ميلو (كما انتشل أكثر من 150 جريحاً). ابتدأت عندها فترة صعبة كان الأميركيون، الذين يتنامى إدراكهم بالتحديات المطروحة أمام احتلالهم، يحاولون خلالها الاختباء وراء شرعية الأمم المتحدة، بينما كانت الأمانة العامة تتردد في التورط، رابطة ما بين مساهمة المنظمة في عملية التطبيع والمخاطر التي تهدد رجالها، ومتجاوبة مع تمنيات نقابات الموظفين. في أيلول 2003، عقد الأمين العام في جنيف جلسة تشاورية للأعضاء الخمسة الدائمين في محاولة للوصول إلى توافق جديد دون جدوى. في كانون الثاني 2004، دعا للهدف ذاته إلى اجتماع ثلاثي في مركز المنظمة في نيويورك، الأمم المتحدة / التحالف/ العراقيون؛ دون نتيجة أيضاً. كانت واشنطن قد اتخذت وجهة جديدة بعد شهر تشرين الثاني البالغ الدموية ؛ تماشت الأمم المتحدة مع ذلك ووافقت، ليس دون توترات جديدة وعلنية مع

سلطات الاحتلال، على الدور الذي كان قد أوكل إليها في المسيرة السياسية التي ستؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية، وإعادة شكلية للسيادة إلى العراقيين في تموز 2004، والتحضير لانتخابات يحددها المشروع الأميركي الجديد المشرعن بقرارين جديدين للأمم المتحدة. وهي انتخابات حصلت فعلاً في 30 كانون الثاني 2005 بفضل مساهمة لم تكن فقط رمزية من قبل دائرة الإشراف على الانتخابات في هيئة الأمم المتحدة. ثم قامت الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء على الدستور ولاحقاً على الانتخابات التي تلته، لكن دورها بقي في جوهره تقنياً بينما كان السفير الأميركي هو القاطرة السياسية الحقيقية بين مختلف الفئات السياسية والجيش الأميركي هو الإداة الحقيقية لإحلال الأمن أو لقمع التمرّد.

خلال هذه الفترة لم تتوقف إدارة بوش عن الحديث عن «الدور الحيوي» للأمم المتحدة في العراق، ولكن دون أن تعطي الانطباع بأنها تصدق كلامها الخاص. فمنذ ما قبل الحرب كانت قد أعلنت موت هيئة الأمم المتحدة في هذا الملف. بعد ذلك عملت على دفع المنظمة إلى تقوية شرعية احتلالها في نظر العراقيين وعلى جعلها تلعب دور نوع من «المظلة الدولية» التي تغطي بلداناً كانت معارضة للحرب ولكنها قبلت بعد ذلك، بفعل الضغوط الأميركية، أن ترسل قوات أو تقدم مساهمة مالية. فيما يخص القوات، شكلت تلك «المظلة» شرطاً مسبقاً لبلدان مثل الهند وباكستان وبنغلادش وتركيا. وبالنسبة للمساهمات، كانت تطلبها بلدان مثل اليابان ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وإذا كانت القرارات المتوالية التي انتزعت من مجلس الأمن قد خففت من انتقادات بلدان كانت معارضة للحرب وجعلتها تقر بشرعية الاحتلال أملاً برؤيته ينتهي بسرعة، فإنها كانت بعيدة جداً عن التوصل إلى النتائج التي يرجوها محتل على صعيد القوات العسكرية أو المساعدات المالية ليخرج من الرمال المتحركة.

ليست حرب العراق سوى فصل من هذه العلاقة المفتقدة للثقة، بل علاقة العداوة المتبادلة. لقد وضع مؤيدون عديدون لإدارة بوش، وحتى عدد من مسؤوليها، هيئة الأمم المتحدة بما هي عليه في مرمى نيرانهم قبل الحرب. وبما أن صحافة اليمين تعبر عن مشاعر الأغلبية الرئاسية، فإن قراءتها توحي لنا بأن هيئة الأمم المتحدة ليست سوى بقايا غير مجدية، بل مضرة، من عصر منصرم. فبينما تخصصت الويكلي ستاندارد والنيويورك بوست وصحف أخرى من مجموعة موردوخ في ملاحقة الفضائح الجنسية والمالية، كان ممثلو

اليمين يتحاملون على الأمين العام ويعارضون التشكيل الحالي لمجلس الأمن ويسخرون من مشروع إصلاح طموح تمّت صياغته أواخر 2004 من أجل تحديث المنظمة وتكييفها مع الواقع الجديد للعالم، وكانت مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الشيوخ تعمل على دفع أنان إلى الاستقالة.

ولكن إدراك الإدارة لواقع أن القوة الوحيدة القطب قد تكون أيضاً بحاجة إلى منظمات دولية جعلها لا تصل إلى حد القطيعة. هكذا قرر بوش إعادة بلاده إلى اليونسكو التي زارتها زوجته لورا في تشرين الأول 2003، بعد سنوات من الغياب، مع مساهمة سنوية تسيل اللعاب: 170 مليون دولار. ولكن الأميركيين جاؤوا يطلبون حقاً في الإشراف على البرامج موازياً لأهمية مساهمتهم المالية، وضمنياً لموقعهم الفعلي في النظام الدولي. وهكذا أيضاً، عندما فند تقرير صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة عن النمو في العالم العربي مدى احتياجات هذه المنطقة في مختلف المجالات، تم استخدامه في البروباغندا الأميركية لتحضير الحرب على العراق بطريقة انتهت بإحراج كتاب التقرير وهيئة الأمم المتحدة ذاتها. ولكن عندما عمد التقرير ذاته إلى توجيه انتقادات، مصاغة بعناية واعتدال، للاحتلال الأميركي للعراق أو لتجاوزات إسرائيل،هددت واشنطن بسحب مساهمتها السنوية المنتظمة للصندوق البالغة حوالى مئة مليون دولار إذا تم نشر التقرير كما هو. هكذا تجد حرية التعبير كل دعم من أميركا، ولكن شريطة أن تحسن اختيار أهدافها، وأن تتحاشى أولاً كل نقد لأميركا وحلفائها. ومع محكمة العدل الدولية تقوم العلاقات على منطق التمييز نفسه. فلقد أعطى ريغان المثل برفض قرارها عن نيكاراغوا. ثم كرر بوش الأمر ذاته عندما انتقد قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل. والرئيس ليس معزولاً في هذا الخيار، إذ تبعه الكونغرس برفض شبه شامل (361 ضد 45!).

وسوف يأتي تعيين بول وولفوفيتز في رئاسة البنك الدولي، وخاصة جون بولتون سفيراً للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، ليؤكد انتصار خط التصلب ضد المنظمة، رغم أنه شكل صدمة لعدد من أقرب مؤيدي جورج دبليو بوش. فالأول هو داعية معلن لأحادية الجانب، والثاني محتقر دائم للأمم المتحدة وللقانون الدولي. يبقى مع ذلك من الضروري العودة إلى مستقبل هيئة الأمم المتحدة ذاتها؛ وقد نقوم به في كتاب لاحق.

وداعاً لمبدأ المساواة؟

قد يكون عدم التوافق بين أحادية الجانب المطروحة ليس كواقع، بل كهدف أيضاً، وبين القانون الدولي بالشكل الذي نتج عن تطوره خلال ما يقارب القرنين، واجهة لأمر أعمق وأخطر: رفض متزايد لمبدأ المساواة بين الدول (التي أكدها مثلاً البند السابع من المادة الثانية من الميثاق)، بل بين الشعوب وحتى بين الحضارات. ولقد حذرنا لاسا أوبنهايم، وهو ربما أعظم رجل قانون دولي عرفه القرن العشرين من ذلك: «لا يمكن أن يوجد القانون الدولي إلا إذا وجد توازن للقوى في الأسرة الدولية. فإذا لم يكن باستطاعة القوى أن يوازن بعضها بعضاً، لن يكون لأية قاعدة قوة، لأن الدولة المتمتعة بقوة كبرى ستميل بصورة طبيعية إلى خرق القواعد. وبما أنه لا توجد، ولن توجد أبداً، سلطة مركزية توضع فوق الدول السيدة وتستطيع فرض احترام القانون الدولي، فيجب أن يمنع توازن القوى كل عضو في الأسرة الدولية من أن يصبح أحادي القدرة» (يذكره فرومكين، 1998-1999). إن القانون الدولي كما تعلمناه والروحية التي قامت عليها صياغة «الميثاق» يقومان في الواقع بصورة ضمنية على فكرة نظام متعدد الأقطاب. ولكن اليمين الأميركي الجديد بات ينتقد هذا المبدأ الواضح لدرجة أنه ليس بحاجة للتفسير بإنكار علني: «إن الولايات المتحدة لم تقبل أبداً بشرعية هيئة الأمم المتحدة ولا بمقولة المساواة بين الدول بالطريقة التي يعبر عنها الميثاق»، يقول روبرت كاغان (2004). وبتعابير أقل هجومية ولكنها ليست أقل تصلباً، كان رجل القانون مايكل غلينون (1999) يقول حتى قبل وصول بوش الإبن إلى البيت الأبيض: «إن التدخلية الجديدة أقل احتراماً للمساواة السيادية بين الدول».

لا توجه مقاربة كهذه أصابع الاتهام إلى المؤسسات الدولية فقط، بل تعيد النظر أيضاً بالتحالفات الدولية من الأساس. لقد تحاشت الولايات المتحدة الدخول في تحالف وثيق مع الدول الأوروبية، دون أن تكون منقطعة بالكامل عن أوروبا، وذلك منذ توقيع معاهدة التحالف مع فرنسا عام 1789. ذلك كان واقع الأمور الطبيعي: عام 1945، كانت أميركا قد أصبحت ما هي عليه دون تحالف وثيق مع أية قوة أخرى. عندها تغير كل شيء، وخاصة بسبب الطبيعة العالمية والتهديدية للعملاق السوفياتي التي تحتم قيام تحالف لمجابهتها: من رفض الأحلاف، انتقلت الولايات المتحدة إلى محاولات جادة لعقد تحالفات على صعيد العالم كله. اليوم يقول روزين (2003) بصريح العبارة: «لم يكن حلف شمال الأطلسي

والأنزوس والمعاهدة مع اليابان أحلافاً بين متساوين، بل ضمانات أمنية تقدمها القوة الإمبراطورية إلى أتباعها». فلقد أصبح من يسموا « حلفاء» مجرّد محميات بعد ذلك، وبهذه الصفة أصبح من الممكن حرمانهم، تبعاً لمواقفهم الناقدة أو المتمردة، من الضمانات التي تقدم لهم. وحتى إذا لم يبلغ الأمر هذا الحد، لم يكن «التوابع»- كما يحلو لبريجنسكي أن يسمي البلدان الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في وضع يسمح لهم بإملاء الخيارات أو الممارسات على القوة المهيمنة.

على صعيد آخر، وباسم الأهمية الحيوية التي تمثلها بالنسبة للاقتصاد العالمي الموارد الكامنة في باطن أراضي الدول المنتجة للنفط، كان روبرت تاكر قد دعا، منذ أزمة 1973 النفطية، إلى إعادة النظر بسيادة الدول المنتجة وبفكرة أنه يمكنها، باسم المساواة بين الدول، أن تفعل ما تشاء بنفطها، حتى عدم بيعه. وباسم ضرورة التمييز بين مراحل التطور، استعاد كوبر الذي كان مستشاراً مقرباً من طوني بلير الفكرة ذاتها، بل إنه جعلها أساس أطروحته: لا يمكن للعلاقات بين الدول أن تكون محكومة بالقواعد نفسها؛ فالدول ما قبل الحديثة بحاجة إلى قوى كبرى لمعالجة ضعفها البنيوي، والدول الحديثة تميل إلى التهديد عندما تحس بقوتها ويجب بالتالي مراقبتها وكبح فوراتها، بينما تعمل الدول ما بعد الحديثة بناء للشفافية والثقة المتبادلتين. هكذا يصبح «تعدد الموازين وتعدد المعايير» ضرورة إلزامية، ليس بفعل خلل سياسي أو أخلاقي، بل كجواب عضوي على التفاوت الفعلي بين الدول في علاقتها بالحداثة؛ وهي أطروحة سوف يستعيدها كاغان بالطبع (2002، ص 7)، ويؤيدها دون تحفّظ

ولكن خلف المساواة بين الدول، تتراءى بدايات رفض منظم لمبدأ المساواة بين الشعوب. لقد جاءت الضربة الأولى من روبرت كابلان الخارج عن كل تصنيف. ويقال أن كلينتون نفسه، قد تأثر بكتابه النبوئي عن يوغوسلافيا السابقة (أشباح البلقان). لذلك ستلقى نبوءاته الكاذبة في مقالة لاحقة نشرت في الأطلانتيك صدى كبيراً دفعه إلى إعادة نشرها في كتاب قالت عنه تيناروزنبرغ (1996): «سوف يقدم كتابه خدمة كبرى لمن سيعارضون كل جهد لمساعدة العالم الثالث. وهذا الكتاب هو عبارة عن حصاد رعب مقدم على صورة تحقيق مكون من «أشياء مرئية» عبر العالم، وهو يخلص إلى القول بأن الثقافة السياسية لتلك المناطق هي بدائية لدرجة لا ينتظر معها تغيير إيجابي، وبأن حكومات قوية وقادرة

على فرض الاستقرار على شعوب ما زالت مأخوذة بالعنف والفوضى أو أسيرة «أحقاد متوارثة»، هي خيار أكثر واقعية من حكومات ديمقراطية عاجزة بالكامل عن فرض ذلك. ولتقديم براهين يعود كابلان بشكل متواصل إلى التاريخ ليخرج منه بخلاصات متشائمة: لا مفر من الحروب ولا خلاص من الفوضى؛ ثم يخلص من كل ذلك إلى خطاب يتناقض مع خيارات المبشرين بالديمقراطية الشاملة، «باللين» على طريقة كليتون أو «بالقوة» على طريقة بوش، ويقول بعدم التورط في الحرب، وبالاكتفاء باحتواء الفوضى.

على صعيد مفهومي أكثر، تحاول جرترود هيملفارب (1993 و2003) تجاوز كل تحفظ وقول كل شيء بوضوح في موضوع هذه الدعوة الجديدة لمبدأ اللامساواة: «ليست كل الأمم جديرة بنفس القدر من الاحترام والتقدير. وليس لجميع الشعوب الحق بالاستقلال وتقرير المصير؛ وليس من مساواة أخلاقية بين الدول، ولا بين الأمم مهما كانت درجة تطورها» ومن يعتقد بعكس ذلك يكون «ليبرالياً»، أي منغمساً في النسبية الأخلاقية وبالتالي في العدمية. لا يلقى حماسها القومي الجارف بالطبع خارج الولايات المتحدة سوى ردود فعل سلبية، ولذلك تشتكي هيملفارب هذا الزمن الذي «لم نعد نستطيع فيه التحدث عن الشعوب المختلفة بصورة واقعية، ولم يعد الإنسان بجرؤ على التحدث بحرية عن حضارات عليا وسفلى». نرى إذن كيف تقترن «السياسة الأخلاقية» المعلنة بنقد منهجي لأحد اهم مكتسبات الإنسانية منذ بداية عصر الأنوار: يبدأ المر بملاحظة ان الدول ليست متساوية، ويتجذر فيصبح دعوة الى اقامة علاقات دولية مختلفة في قواعدها وفقاً لوضع كل دولة، ثم يتفاقم فيصبح دعوة صريحة الى اطروحة عدم المساواة بين الحضارات والشعوب والأديان، وينتهي بنوع من تجديد لنظريات التفريق العرقي والتفوق الحضاري.

موقف جذري؟ ولم لا! فلم تعد مهمة أميركا الأولى تقضي بالحفاظ على الوضع القائم، ولكن بالتسبب في «الاختلال المنهجي» للأوضاع غير المناسبة لرؤيتها ومصالحها. بعد أن تعبت أميركا من لعب دور حارس حدود «العالم الحر»، تبدو اليوم مستعجلة للعودة إلى ماضيها الثوري. وينبهنا مايكل إيغناتييف (2002) إلى أن هناك نظاماً دولياً جديداً يوشك أن يرى النور؛ وهو ليس نظاماً يسعى إلى إرساء حكم عالمي يخرج دعاة السيادة والحماية الذاتية الأميركية عن طورهم، بل «نظام يصاغ بطريقة تخدم الغايات الإمبراطورية لأميركا». من هنا يتم تبني ما يخدم هذه الغايات (منظمة التجارة العالمية مثلاً)، بينما لا

يتم فقط نبذ ما يمكن أن يشكل عائقاً أمامها (محكمة الجزاء الدولية، أو بروتوكول كيوتو، أو معاهدة أ ب م). بل تخريبه أيضاً. «إن القانون هو في نفس الوقت عبقريتنا ومكمن ضعفنا»، كما يستنتج ريفكين وكايسي. اليوم تسعى أميركا إلى إطلاق الأولى وحماية الثاني، مقبلة على العالم بمزيج متفجر من توجه دستوري ذي هوس، محموم بسيادة الدولة الأعظم سيادية وتوجه توسعي يشهر اعتناقه لمبدأ اللامساواة.

الجزء الثاني

الفصل الخامس

نهاية الغرب؟

نتداول جميعاً مصطلح «الغرب» وكأنه يجسّد حقيقة راسخة، متناسين أن المصطلح يعبّر عن مضامين مختلفة، تتبدّل وفق هوية من يستعمل ذلك المصطلح، وما يعني به، والزمن الذي يشار اليه، والنطاق الذي يتحدث عنه. ويتغافل الكثيرون منّا عن ازمة المضمون التي عصفت بهذا المصطلح غداة انتهاء الحرب الباردة واستمرت منذ ذلك الحين دون ان تتكون له ملامح ثابتة جديدة. والحق يقال ان التذبذب في مضمون كلمة «الغرب» كان سابقا لانهيار جدار برلين، بمعنى ان استعمال المصطلح، والايمان بان هناك كياناً دولياً قائماً اسمه «الغرب»، ومستوى الحماس الذي رافق الشعور بالانتماء اليه، كلها عناصر كانت مختلفة وفق معطيات الزمان والمكان. ثم كان انهيار «الشرق» سنة 1989 مع تفكيك أوصال «الكتلة الشرقية» المتجمعة من حوالي موسكو، فتحول ذلك التذبذب الى نوع من الإنحلال، وتوالت التساؤلات، في مختلف انحاء العالم، بل وفي عواصم «الغرب» تحديداً، عن حقيقة وجود «الغرب» إن لم يعد هناك من «شرق» يقابله وينافسه ويكون علة وجوده.

ولقد شكّل «الغرب» في الواقع مرجعية مفهومية حقيقية بين سنتي 1945 و1990 وكان يعني آنذاك تلك الدول المتفاهمة على ضرورة احتواء المد السوفياتي، والمتسّمة بنظام السوق الاقتصادي والمؤسسات الديموقراطية، والقابلة ضمناً او علناً بقيادة الولايات المتحدة الاميركية لهذا المعسكر. ولا ريب ان النظام العالمي، خلال تلك الفترة، كان يدفع بقوة باتجاه مزيد من التكافل بين مكونات كلي المعسكرين، خصوصاً في مراحل المواجهة الحادة بينهما كمثل أزمتي برلين او أزمة كوبا او حربي كوري -فيتنام. ولكن نظاماً دولياً قائماً على ثنائية الاقطاب كان يدفع ايضاً الى مزيد من سيطرة كل من القطبين على معسكره، بحيث نما شعور واضح، داخل كلي المعسكرين، بان الحرب الباردة تنتج تأثيرين متناقضين

اذ ان وجود كل معسكر يزيد من قدرة كل من اعضائه على الدفاع عن نفسه ضد المعسكر الآخر ولكن هذه الاضافة في قدرة الدفاع لها ثمن وهو القبول بتحكم كل من القطبين بمعسكره مما يعني قدراً من التضحية بالاستقلال عنه وبحرية التحرك خارج تعليماته. لذا كانت الأطراف الأكثر حرصاً على استقلاليتها، وعلى الرغم من اعترافها بوجود معسكرين متقابلين وبانتمائها للواحد منهما او للآخر، تحاول التخفيف من حدة الثنائية القطبية. كانت فرنسا الديغولية مثلاً قليلة الحديث عن «الغرب»، خصوصاً بعد خروجها الدراماتيكي من القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي. وبالمقابل كانت رومانيا تحاول قدر استطاعتها التحرر من قيود انتمائها إلى «الشرق» لتخفيف ربقة الاتحاد السوفياتي عنها. لكن القطبين كانا، على العكس، يؤكدان، كلما استطاعا ذلك، على متانة المعسكرين وعلى بداهة انقسام العالم بينهما، بل يحاولان مقاربة اي نزاع من نزاعات العالم كصورة مصغّرة عن الانقسام الثنائي بين «شرق» و«غرب»، ضاربين بعرض الحائط او في الأقل مشككين بالدعوات لعدم الانحياز بين المعسكرين، او بامكانية نشوء خط ثالث بينهما، بناء على دعوات الصين او الهند او مصر الناصرية أو يوغوسلافيا الماريشال تيتو. وكان في مصلحة هذه القوى أن تؤكد على استقلالية حركات التحرر الوطني عن كلا المعسكرين بل في الأساس على حقيقة انقسام جزء من العالم وحسب بين «شرق» و«غرب»، واصطفاف عدد من دوله حول واشنطن في حلف شمال الاطلسي وعدد آخر حول موسكو داخل حلف فرصوفيا، دون ان يعني هذا ضرورة انحياز كل الدول الأخرى في نزاع لا يعنيها إلا هامشياً.

لكن القطبين الأكبرين تمكنا، طالما كانت الحرب الباردة قائمة، من فرض ثنائيتهما، والى حد بعيد، على كل اللاعبين الآخرين، وبالتالي من اسكات الحركات الاحتجاجية على هذا المفهوم المبسّط والفظ للنظام العالمي. حتى سقط جدار برلين، وتفرّق اعضاء حلف فرصوفيا أيدي سبأ، وتحررت جمهوريات عديدة من اندماجها في اتحاد سوفياتي هش، وتدهور وضع روسيا ذاتها في النظام العالمي. آنذاك لم يعد أحد قادراً على نفي الحقيقة الساطعة وهو ان «الشرق» بالمفهوم الايديولوجي والستراتيجي التي كانت الحرب الباردة قد اسبغته عليه لم يعد موجوداً. وادى انهيار هذا «الشرق» بالذات إلى ازمة هوية خانقة لدى «الغرب»، فاقمها قيام اوروبا أعمق توحداً واكثر وضوحاً في طموحاتها للعب دور دولي بوصفها كياناً قيد التوحد، وبالتالي أكثر ميلاً لوضع مسافة بينها وبين اميركا، وعند

بعض الاوروبيين، لوضع حد فاصل مع مرحلة الاستتباع للقطب الاميركي التي كانت قد فرضتها عليهم قواعد اللعبة في الحرب الباردة. هكذا اصبح الكلام عن «الغرب» أقل تواتراً في الخطاب الاوروبي غداة معاهدة ماستريخت، وانتشر على العكس التشكيك باستمراره بعد سقوط الجدار الفاصل في برلين، وعند اكثر الاوروبيين جذرية، بمجرد وجوده في الأساس.

اما في الولايات المتحدة، فالتخلّي عن مصطلح «الغرب» في الخطاب السياسي اليوم، فكان اكثر صعوبة، بالذات بسبب اعتراف المسؤولين الاميركان الضمني بفائدته الكبيرة كإطار ثابت لدور بلادهم المتزعّم على اوروبا الغربية وتمنيهم الطبيعي باستمرار هذا الدور. لكن العوارض التي كانت تعصف بالمصطلح في اوروبا، كانت لها مثيلاتها حتى في الولايات المتحدة بدءاً بالعنصر الديمغرافي حيث باتت الهجرة الجديدة نحو الولايات المتحدة في اكثريتها الساحقة ذات أصل مكسيكي، وإن لم يكن أصل المهاجرين من اميركا اللاتينية، كان في الاجمال آسيوياً، كما يمكن لأي زائر ان يلحظ داخل الجامعات الاميركية حيث يصل عدد الطلاب من اصل آسيوي في هارفرد أو بركلي إلى ما لا يقل عن الربع عادة بينما تنتشر اللافتات باللغة الاسبانية على طول زنار طويل يبدأ في فلوريدا شرقاً وينتهي في جنوب كاليفورنيا إلى الغرب. اما في مجال التجارة فقد بات المحيط الهادىء ينافس الأطلسي وبقوة كمتنفّس اساسي لمبادلات اميركا التجارية إن مع اليابان التي تبوأت الموقع الثاني في الاقتصاد العالمي أو مع الصين التي شهدت خلال ربع قرن من الزمن نمواً اقتصادياً هائلاً جعلها تطمح إلى المراتب الأعلى في التجارة العالمية، وفي غضون سنة 2002 كانت التجارة عبر المحيط الهادىء تتفوق للمرة الاولى في التاريخ على مثيلتها عبر الاطلسي. اما في المجال الدبلوماسي، فان المعادلات الستراتيجية القائمة في الشرق الاسيوي لم تتغيّر بصورة جذرية بعد انتهاء الحرب الباردة لا في علاقات دول المنطقة فيما بينها ولا في طبيعة علاقاتها بواشنطن، بينما شهدت العلاقة الاميركية - الاوروبية حالات متكررة من التباعد بل من التوتر، لاسيما خلال الازمة العراقية سنتي 2002-2003.

وفي مجال المؤسسات، رأينا روسيا تدخل إلى مجموعة الدول السبع الكبار (G7) وهي المجموعة التي كانت تمثّل حتى الأمس القريب التجسيد الاوضح لتحالف الدول الرأسمالية في العالم فباتت تضم روسيا بل تتأهب لأستقبال الصين. واضطرت واشنطن لاحقاً لسماع

طرق عنيف على باب مجلس الأمن من قبل دول مثل اليابان والهند والبرازيل والمانيا بل وعدد من الدول الافريقية كانت تطالب بمقعد ثابت. وبينما كان حلف شمال الأطلسي يعيش ازمة تساؤل واسع حول معنى استمراره بعد اندثار حلف فرصوفيا، كانت منظمة التجارة الدولية مسرحاً لسلسلة من النزاعات الحادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي كانت تنشب وتحل في اطار معولم، وامام اعين الدول الاخرى ومشاركتها بدلاً من أن تحل في الاطار الثنائي السابق الاميركي-الاوروبي.

لهذه الأسباب، لم يعد اللجوء لمصطلح «الغرب» تلقائياً لا في شرق الأطلسي ولا في غربه، ولو ان «الغرب» استفاد من تعلّق شرق اوروبا به تعلقاً يكاد يكون طفولياً. فبينما كان غرب اوروبا يتساءل عن حقيقة وعمق علاقته بالجبار الاميركي، كان من الصعب عليك مجادلة نخب اوروبا الشرقية المتحررة لتوها من ربقة روسيا في عظمة اميركا، وفي مزايا الامركة، وبالتالي بوجود «غرب» لم يكن أحد في براغ او فرصوفيا او بودابست يريدك ان تشكك بوجوده في الزمن الذي تمكن هو من الالتحاق به والانتماء إليه. وكان مخاطبك يغضب حين يعبّر امامك عن سروره الغامر بانخراطه في الاتحاد الاوروبي وفي حلف شمال الأطلسي، وباعتماده على المؤسسات الديمقراطية ونظام السوق والمفردات الثقافية الاميركية فترد عليه متسائلاً «اوليس الغرب الذي يثير هذه الغبطة لديك قد بات طللاً من الماضي»؟ في العقد الذي تلا سقوط جدار برلين، عاشت اوروبا حالة تكاد سوريالية من انكفاء لمصطلح الغرب في المانيا او فرنسا او اسبانيا ومن ازدهاره الطاغي في بولندا او تشيخيا او هنغاريا حيث كانت النخب فرحة بانتقالها من معسكر إلى آخر، غير آبهة بالمقولات السائدة عن انتهاء المعسكرات بعد انهيار الجدار. لكن انهيار الجدار نفسه كان يستثير شعوراً أعمق في كل اوروبا، وهو شعور اختلط فيه الارتياح لعودة القارة القديمة إلى حالتها الطبيعية بعد نحو نصف قرن من الانقسام المصطنع مع نوع من التحسّر على زمن كانت فيه اوروبا المسرح الاول للحرب الباردة، ولصراع الجبابرة وبالتالي للسياسة الدولية دون منازع.

مثّل حماس الاوروبيين الشرقيين لكل ما هو اميركي اغواء يصعب صده في واشنطن فلم يتوان وزير الدفاع رامسفيلد عن الاعجاب «باوروبا الجديدة» المندفعة في قصة حبها الجديدة مع اميركا وعن ذم «اوروبا القديمة» المبتعدة عن الخيارات الاميركية. فبينما كان

زعماء اوروبا الشرقية يتدافعون على باب البيت الأبيض، كان شيراك وشرودر وغيرهما يتساءلون عن توجهات اميركا الحقيقية، ويرفضون قبول ترجمة تفوقها العسكري الكاسح إلى زعامة مطلقة لا لأنهم ما عادوا بحاجة إلى حمايتها من «الدب السوفياتي» وحسب بل لدخولهم الواضح في عصر ما بعد الحداثة حيث ليس للقوة العسكرية إلا وجود هامشي وحيث يتراجع منطق القوة امام حقيقة التعاون والتفاعل والمؤسسات. وبرز التناقض واضحاً بين مجتمع يقوم على ان الحق لا يصان إلا من خلال سلاح يصونه، إن على المستوى الوطني الاميركي او على مستوى العالم ومجتمعات اوروبية باتت اميل للاعتقاد بأن الامن هو اساساً نتاج تواصل وتفاهم وتفاعل. لذا ذهبت اميركا، خصوصاً بعد وصول جورج دبليو بوش للرئاسة، مذهب تجاهل وجود اي حلف دائم مع هذه الاوروبا المترددة، العجوزة، المستكينة، والبحث عن حلفاء يرون رأيها ولديهم الاستعداد للاشتراك العملي في مغامراتها عبر العالم كبريطانيا في العراق واوستراليا في تيمور الشرقية، وباكستان، والهند بصورة متنامية واسرائيل التي لم تعد تشكّل حليفاً في هذا السجال حول موقع القدرة العسكرية في مجال الأمن، بل باتت تشكل نوعاً من النموذج الجديد بان يحتذى في شبه تقديسه للقدرة العسكرية العارية. بل تحوّل التباعد بين واشنطن وهذه الأوروبا إلى خلاف مفهومي حول ماهية النظام الدولي الأمثل إذ كان جاك شيراك يردد امام اي وفد اميركي يزوره او اي صحافي يلتقيه استعجاله للعودة لنظام متعدد الأقطاب يوازن كل منها الآخر وكانت كوندوليزا رايس ترد عليه باسم الادارة الاميركية من على منبر المعهد العالمي للدراسات الستراتيجية في لندن في خطاب شهير القته في حزيران 2003: «لا شيء في نظام متعدد الأقطاب سوى منافسة عقيمة ومصالح متصارعة بل، وهذا هو هو الأسوأ، قيم متصادمة». لقد كان الأطلسي أعمق مياهاً واوسع مجالاً قبل أن يأتي الخلاف حول حرب العراق ويكشف ان الامر ليس اختلافاً عابراً في وجهات النظر، بل نقطة طفح معها كيل التباعد المتدرج بين الضفتين.

ومنذ تلك اللحظة الدراماتيكية في ربيع 2003، استدرك الطرفان الامور قدر استطاعتهما، انما دون التوصل إلى نقطة ثابتة من التوازن الجديد. لقد حاولت واشنطن، وقد أصابتها صعوبات احتلال العراق بالارهاق، ان تعيد التقرب من اوروبا وان تحصل منها على ما يمكن من الدعم او على الاقل من الحياد لتجنب

الكارثة، وبالمقابل بدا الاوروبيون وكأنهم يدركون ان هزيمة اميركا في العراق ستكون ثقيلة الوطأ على العالم وشديدة الاضرار بمصلحتهم، مهما كان موقفهم من اندلاعها. هكذا تحولت المسألة العراقية من سبب للخلاف إلى موضوع يكاد يكون محصوراً بذاته. وسعت الديبلوماسية الاميركية بعد اعادة انتخاب بوش لولاية ثانية لفتح مجالات جديدة للتفاهم مع الاوروبيين، وكان ابرزها الاندفاع ولو المتردد في اوله من قبل واشنطن لتبني الموضوع اللبناني كمسألة تلتقي فيها مع باريس، ناهيك عن عودة مستوى افضل من التشاور في مسائل كالبرامج النووية الايرانية، او «خريطة الطريق» الفلسطينية، او التحول السياسي في اوكرانيا. وبالمقابل سعت الدول الاوروبية لتضييق شقة الخلاف من جانبها، مقبلة على تعاون نموذجي في موضوع مكافحة الارهاب. وبدا ان الحكومة الاميركية ترحّب بعودة قدر من الحرارة بل تسعى جاهدة اليها: فهذه كونداليزا رايس تؤكد من على منبر معهد الدراسات السياسية في باريس ان العلاقة مع فرنسا هي امتن بكثير ممّا يظهره الخطاب المعلن، وهذا دونالد رامسفيلد يسخر من نفسه في المانيا لتفريقه السابق بين «اوروبا القديمة والجديدة» وهذا بوش نفسه يتذكر وجود الاتحاد الاوروبي في الخطاب الاول الذي اعقب اعادة انتخابه بل يسارع لزيارة بروكسيل وللتأكيد على دعمه للاتحاد الاوروبي كبناء قوي ومستقل. لكن هذه المحاولات المتقابلة لاصلاح ذات البين ما كانت لتقضي على الشكوك المتبادلة ولا لتعيد بناء كيان «الغرب» بصورة عجائبية، وبالتالي فهي ما كانت لتمنع مؤيدي بوش من الترحيب بهزيمة شرودر الانتخابية في المانيا ولا برفض الفرنسيين والهولنديين لمشروع الدستور الاوروبي. لذا كان يصعب الجزم فعلاً، مع نهاية سنة 2005، بأن المياه قد عادت إلى مجاريها أو على العكس، بان المحاولات الجارية لاعادة تأكيد وحدة «الغرب» ما هي إلا مؤشرات سطحية عابرة لأزمة هوية عميقة. وقد يكون الجواب الأمثل هو أن الطرفين اقتنعا فعلاً بصعوبة العودة إلى مرحلة التلاقي التلقائي الذي كان قائماً خلال الحرب الباردة وانهما يتجهّان فعلاً إلى الاعتراف بحالة جديدة من التباعد، لا تمنع البحث الدؤوب عن مجالات للتلاقي والتفاهم ما زالت عديدة.

الطـلاق

مثلما يتم طرد عشيقة قديمة دون أن تسأل رأيها، أعلن روبرت كاغان بتهذيب وبشيء من الدعابة نيته الانفصال عن أوروبا. طلاق وليس انفصالاً، إذ أن أوروبا، حتى وإن كانت تعيش لامبالاة ما بعد الحداثة وتكتفي بما يفعله شريكها و/ أو حاميها الاميركي، متهمة إياه بالذكورية، ومنتقدة «ثقافة الموت» لديه وإصراره على تنفيذ أحكام إعدام أو على السماح بامتلاك أسلحة فردية، وزهوه بقوة عسكرية لا ينفك عن استعراضها عبر العالم، رفضت مجاراته في ذلك. ولكن القرار جاء كما بين شريكين تقطعت بينهما أواصر التفاهم فلم يعد أحدهما يحتمل الآخر وممارساته وكأن الأميركي يقول لأوروبا: بما أنك مصرة على العيش في أوهامك السلموية (لدرجة أنك لم تضعي في حسبانك أنني هنا لحمايتك)، فلا بد لي من ملاحظة أن رؤانا عن العالم مختلفة لدرجة تجعل من المستحيل أن نعيش بعد الآن تحت سقف واحد.

والمبررات التي يقدمها كاغان بالغة البساطة: عندما دخل الأوروبيون «جنة السلم والازدهار» غداة الحرب العالمية ونتيجة لنموهم الاقتصادي المطّرد، لم يعد باستطاعتهم فهم القيمة الحقيقية للقدرة العسكرية، وذلك عائد ببساطة إلى كونهم ما عادوا فعلاً يملكونها. فدون ضغينة، لجأت أميركا التي تبادلت الموقع مع اوروبا فسلبتها موقعها العسكري الاول في العالم، إلى ترك أوروبا تتابع مسيرتها التجريبية المبنية على افكار الفيلسوف الالماني ايمانويل كانط القائل بان الديمقراطية هي مفتاح السلم وبأن الديمقراطيات تنبذ الحرب عضوياً في ما بينها، بينما تابعت هي مسيرة بناء عناصر تفوقها، واحداً تلو الآخر، فهي لم تعد بحاجة لأوروبا، ولم تعد هذه الأخيرة قادرة على منعها من القيام بما يحلو لها. الخلاصة: بسبب عجز الأوروبيين عن إعادة تطوير قدرتهم العسكرية (وهذا ما لا يبدون مستعدين للقيام به، بفعل هرم شعوبهم وإمكانيات موازناتهم)، فعليهم ألا يتعلموا فقط « التسليم بالهيمنة الأميركية» بل «أن يتذكروا أيضاً الضرورة المصيرية لوجود أميركا قوية، بل مهيمنة أيضاً» وأن يعتبروا هيمنتها « ثمناً معقولاً» مقابل تمتعهم بالجنة التي بنوها لأنفسهم.

ويضيف كاغان: في الحرب العالمية الأولى كان الأوروبيون قد فقدوا القدرة على إنهاء حربهم، ولم يحسم النزاع إلا بدخول الولايات المتحدة. وأمام هتلر، كان ضعف فرنسا وبريطانيا العظمى قد أوحى لهما بسياسة تهدئة لم تكن ناتجة عن تحليل بقدر ما كانت اعترافاً

بذلك الضعف؛ ومن جديد كانت القدرة الأميركية هي عامل الحسم لإنهاء الحرب العالمية الثانية. ثم أدى ضعف الأوروبيين المتواصل إلى تخليهم عن مستعمراتهم، «وهي بدون شك أكبر تراجع منيت به قوة كبرى في تاريخ البشرية بكامله». حتى داخل أوروبا ذاتها، كان الأوروبيون ينحدرون إلى وضع «تبعية استراتيجية تجاه الولايات المتحدة» نتيجة رفضهم دفع ما يتوجب عليهم لتأمين حماية دفاعية كافية. وبدل أن تقرب نهاية الحرب الباردة بين الضفتين فإنها أبعدتهما أكثر، وكانت تلك نتيجة متوقعة لتقاسم مهمات كان قد دام نصف قرن اكتفت خلاله أوروبا بالدفاع عن نفسها، بينما كانت أميركا تطور استراتيجية «نشر القوة» عبر العالم. على الصعيد النفسي، لم تعش أوروبا نهاية الاتحاد السوفياتي كزوال عدو قاتل فقط، بل أيضاً «كنهاية للمنطق الاستراتيجي بأكمله». ولما لم يعد باستطاعة الأوروبيين مجابهة التفرد الأميركي، لجأوا إلى مجلس الأمن ليحدوا من تفردها وراهنوا على أن يقوم الأميركيون بكبح جماح ميولهم الحربية بأنفسهم. ثم كانت حرب كوسوفو التي تركت آثاراً جديدة: لم يكن لاوروبا خلالها سوى تأثير هامشي، رغم أن الحرب اندلعت على أرض أوروبية وضمن مجال حلف شمال الأطلسي؛ وفي المقابل تصرفت واشنطن على هواها وبقرار شبه حصري في الخيارات التكتيكية والدبلوماسية طول المجابهة الطويلة مع نظام ميلوشويتش. وسوف يشتكي الجنرال ويسلي كلارك، قائد قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو من أن التلاحم بين الحلفاء لم يحصل إلا نتيجة تضحيات عملانية (ولكنه استدرك ليضيف أن ذلك التلاحم كان يستحق العناء).

إضافة إلى ذلك، جاء عنصر إيديولوجي، «خلاف فلسفي، بل شبه لاهوتي» يقول كاغان، ليزيد من اتساع الهوة: فبينما لم تكن المثالية الأميركية ترى ذاتها إلا مقترنة مع استخدام القوة، اختار الأوروبيون بملء إرادتهم اعتماد مفهوم سلم كانطي. لقد أصبحوا مدفوعين بخوف لاواع من أن يصبحوا مرة أخرى «ضحية شياطينهم القديمة»، فجهدوا ليستخرجوا منه نوعاً من مهمة حضارية جديدة، مهمة بناء عالم خال من كل منطق قوة: « هكذا أصبح الاندماج الأوروبي العدو الأشرس للقوة العسكرية الأوروبية»، مما جعل أوروبا غير قادرة في الشرق الأوسط أو في البلقان مثلاً، عن ترجمة مساهمتها المالية إلى تأثير سياسي. ومن الطبيعي أن يجعلها موقف كهذا معارضة لاستخدام أميركا اللامحدود لقدرتها الذاتية، متناسية أن السلوك الكانطي أو أيضاً حل «المسألة الألمانية» لم يكونا ممكنين

لولا حماية وفرتها مظلة القوة العسكرية الأميركية، أو، بصورة أعمق، لم يكن عبور أوروبا إلى مرحلة ما بعد الحداثة ممكناً لو كانت اميركا قد اعتمدت، هي ايضاً، الخيار نفسه.

لدى مراجعة موضوعه بعد سنتين، وإن بتعابير أضحت أقل انتصارية بعد إخفاقات بلده في العراق، يضيف كاغان إلى مآخذه السابقة أن تعلق الأوروبيين بمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة هو في الظاهر تعلق بمصدر معترف بشرعيته للسماح بالحرب، ولكن في الحقيقة كأداة ماكرة وجديدة، بل «ثورية» يحركها الأوروبيون الذين فقدوا أي تأثير على خيارات أميركا، مع تمتعهم بتمثيل أكبر من حجمهم داخل المجلس، لكي يحدوا من حرية حركة العملاق في العالم، بينما « يرى الأميركيون، بمن فيهم مؤيدو العمل الجماعي، أن موافقة المجلس المسبقة ليست ضرورية على الإطلاق: إنها وسيلة لتأمين مشاركة حلفاء، وليست هدفاً بحد ذاتها». ويرى كاغان أن هذا الموقف هو الرياء بعينه، خاصة وأن الأوروبيين جعلوا موافقة المجلس مقدسة بشأن العراق، مع أنهم لم يثيروا نفس الضجيج بخصوص كوسوفو (حيث شن حلف شمال الأطلسي حربه الجوية دون إذن من مجلس الأمن الذي كانوا يخشون تعطّله بسبب استعمال روسيا المحتمل حقّها بالنقض)، قبل ثلاث سنوات من ذلك. قد يكون وراء الطلاق صراع محتدم على النفوذ يمتشق فيه كل من الفريقين سلاحه المفضل: أميركا قواتها المسلحة، وأوروبا (أو بالتحديد محور باريس-برلين) وزنها داخل مجلس الأمن، الذي يتيح لها أن تزرع الشك حول شرعية استخدام أميركا للقوة داخل الرأي العام الأميركي نفسه، لكي لا نتحدث عن الرأي العام العالمي. ولكي لا يرى كاغان ذلك الخلاف يستعر، وبما أنه يجبر على الاعتراف، إن لم يكن بنجاح المناورة التي يلصقها (ليس عن خطأ) بالأوروبيين، فعلى الأقل بأهميتهم كأعضاء في حركة الديمقراطيات الليبيرالية، ومع حرصه على عدم الإساءة إلى تقديسهم لدور مجلس الأمن، يقترح جعل حلف شمال الأطلسي هو المصدر المتوافق عليه كمصدر للشرعية في شن الحروب بدلاً عن مجلس الأمن الدولي.

ما يقوله كاغان بأناقة، يتحدث به كتاب افتتاحيات مجلة الويكلي ستاندارد المحافظة بصورة فجة: المحافظون الجدد لا يحبون الأوروبيين، ولا الحاحهم على التشاور المسبق ولا طموحهم الى التوحد. وإذا كان أمل الأوروبي سيخيب عندما يقرأ «الطلاق من أوروبا» على امتداد صفحاتها، فهو لن يكون أقل من ذلك لدى قراءة الأدب النابع من

«مبادرة الأطلسي الجديد» التي تتخذ مقراً لها في أحد «مراكز التفكير» المحافظة (اميركان انترابريز)، والتي تقدم رؤية نقدية قاسية عن «القارة القديمة»، وهو أدب شديد الحماس بالتأكيد لفكرة «أوروبا الجديدة»، كما أنه يحلم برؤية منطقة تبادل حر بين ضفتي الأطلسي تحل مكان الاتحاد الأوروبي. ولكن هذه الحملات الشرسة، وما يقابلها ويشبهها على ضفة الأطلسي الأخرى، ليست سوى صدى أزمة الهوية التي تعصف بالمفهوم الذي قام عليه الرابط الأطلسي خلال نصف قرن، رابط «الغرب» كوحدة سياسية ذات مصالح متطابقة ومؤسسات سياسية واقتصادية داخلية متماثلة، وعدو مشترك بصورة خاصة.

لا يمكن أن تكون صياغة أوروبا لهويتها الثقافية كافية لتقديم جواب عن هذا الطلاق الذي يبدو في نظري أوسع وأعمق من مجرد ثورة غضب عابرة. فبعد مرور حوالي قرن على إعادة تعريف أميركا لذاتها تجاه أوروبا والإعلان عن تميزها، تجد أوروبا نفسها اليوم مجبرة على توكيد هويتها الخاصة أمام أميركا جانحة إلى الهيمنة. هل نشهد ولادة شكل خاص من قومية أوروبية ما بعد قومية تطفو على السطح مقابل نيو قومية أميركية؟ وهل سنشهد انبثاق ثنائية قطبية جديدة لا يتقابل فيها اليورو والدولار فقط، بل الايرباص مقابل البوينغ، والمعايير ما بعد القومية مقابل معايير القومية الجديدة، والإقناع مقابل القوة، والتنوع ضد التماثل؟ أو على العكس، في وجه آسيا الصاعدة أو الأصولية الإسلامية، هل يستطيع الغرب إعادة تشكيل ذاته، ومقابل أي شرق؟ وهل تقدر أميركا على الاستمرار في استلال تميزها دون أن تثير على ضفة الأطلسي الأخرى حركة مشابهة قد تدفع أوروبا إلى إعادة البحث في هويتها عن عناصر تميز أوروبي محتمل؟ أو على العكس أن التميز الذي تتغنى به أميركا دون توقف لن يزيد أوروبا سوى تمسك بقناعاتها ومعاييرها وقيمها؟

أزمة هوية

عن هذه التساؤلات أبكر جوابان مختلفان بالتبلور ما وراء الأطلسي. يعتبر الأول أن الملامح المشتركة التي تربط ما بين بلدان الغرب لم تكن كافية لتحويلها إلى وحدة سياسية حقيقية. بل على عكس ذلك، فلم يستطع تاريخها المشترك في أغلب محطاته، ولا أنظمتها السياسية المتماثلة، ولا دينها المسيحي الواحد منعها من خوض حروب كثيرة فيما بينها. وعدا عن نزاعاتها المتكررة فإنها جرت العالم إلى حربين عالميتين كانتا إلى حد كبير عبارة

عن حربين أهليتين بين الغربيين. تلك هي أطروحة أوين هاريس (محافظ أوسترالي قريب من تيار المحافظين الجدد كان يومها مدير ناشيونال إنترست) الذي نشر رايه في إنهيار الغرب في نفس المجلة التي كان هنتنغتون يحاول فيها، وفي الفترة ذاتها، إحياء مفهوم الغرب عبر إظهار ثقافته ومقارنته بحضارات أخرى مثل الإسلامية أو الصينية. ولئن كانت أطروحة هنتنغتون قد تركت أثراً أوسع في الأذهان، فإن أطروحة هاريس تبدو متمتعة بملاءمة وفاعلية أبقى.

ماذا يقول هاريس باختصار؟ عندما تكون أوروبا خارج دائرة خطر جدي يتهددها، تميل إلى اعتبار أميركا خصماً وليس شريكاً، وليس قائداً في مطلق الأحوال. ذلك أن الأوروبيين يقرنون بصورة طبيعية مفهوم الغرب مع نوع من التبعية لأميركا، التي يميلون إلى إنكارها لمجرد أن يزول الخطر الخارجي عنهم. وخارج إطار هذا الخطر سرعان ما تضيع الملامح المشتركة في الخصومات، بل في الحروب الأخوية. لذلك يجب التوقف عن اعتبار الغرب كمعطى ثابت، وكلما أسرعنا بالتخلص منه كمفهوم عملاني، كان ذلك أفضل، « فليس للغرب السياسي من وجود كبنية طبيعية، وإنما اصطناعية. لقد كانت هناك حاجة لتهديد وجودي يصدر عن شرق معلن العداء لجعله ينبثق وللحفاظ على وحدته. وهناك شك كبير يحيط بإمكانية استمرار وجوده بعد زوال عدوه».

لا يقل الجواب الثاني إدراكاً لعطوبية مفهوم الغرب، ولكنه يدعو للحفاظ عليه رغم اختفاء التهديد الذي ساهم بقوة في وجوده. يمكن أن يكون هذا هو الأساس الذي تقوم عليه نظرية هنتنغتون: إذا كان النزاع الإيديولوجي والستراتيجي بين الشرق والغرب لم يعد موجوداً، فلقد حل مكانه آخر ذو طابع حضاري سيتجابه فيه بعد اليوم الغرب (الذي يلحق به تعديل بسيط يستبعد تركيا واليونان) مع العالمين الإسلامي والصيني. يجب إذن البناء على قاعدة القيم والأفكار المشتركة من أجل تحويل الغرب إلى قلعة حصينة يحرسها حلف شمال الأطلسي. لقد هوجم هنتنغتون عن حق بسبب اعتباره الحضارات لاعبين مكتملين في الساحة السياسية، واعتماده مواصفات متناقضة وغامضة أحياناً للتعريف بتلك الحضارات المزعومة، وبسبب اعتقاده الساذج بمتانتها ككيانات راسخة، أو بحتمية «الصدام» بينها. ولكن ذلك السيل من النقد كان مشوباً بإهمال الدافع الأساسي للكاتب (خوف عميق من تفكك الغرب)، وإهمال غايته البعيدة (رغبته في استمرار وجود الغرب

بعد زوال عدوه). فهو يتحدث مثل شخصية روائية لينطلق من مقولة أنه «ليس من أصدقاء حقيقيين إلا بوجود أعداء حقيقيين»، وأننا «إن لم نكره ما نحن لسنا عليه فلن نحب ما نحن عليه»، لكي يخلص إلى أن صلابة الغرب وتأثيره يتفككان معاً وإلى أن إعادة إحيائه تمثل ضرورة ملحة.

رغم خلاصاتهما المتناقضة، ينطلق هاريس وهنتنغتون من مقولة واحدة: إن الغرب كوحدة سياسية مهدد بفعل تفكك الاتحاد السوفياتي. يدعو الأول إلى تقبل القدر المحتوم (يعتقد البعض أنه يفعل ذلك لأنه أوسترالي، ولكن أفكاره شائعة الانتشار في أميركا)، والثاني إلى ضخ حياة جديدة في المفهوم. وتقف أميركا حائرة بين الموقفين. فهي تعترف حيناً بأنها ابنة أوروبا وتلتفت إليها كلما تسبب العالم لها بالمتاعب، مثلما حصل يوم أزمة الاقتصادات الآسيوية أو عندما واجهت مصاعب تحقيق خياراتها المتفردة، كما في أفغانستان أو العراق. ولكن «الاستثنائية» الأميركية، وطريقتها في إظهار تميزها عن أوروبا وفي التعاطي معها بمزيج من الازدراء والعدائية لا يلبثان أن يظهرا كلما عاد مشروعها الإمبراطوري الجديد إلى صدارة خياراتها.

يتعلق «الاستثنائيون» و/ أو «الاحاديون»، المعجبون بأطروحة هاريس، بالإمبراطورية القيد الإنشاء ويجهدون بالطبع لتحرير العملاق من التزاماته السابقة لمنحه القدرة على التصرف على هواه في مجمل أرجاء الأرض باوسع قدر من حرية الحركة في اختيار الأهداف والحلفاء. وهم يرون أن أميركا لم تعد مستعدة، بوصفها القاطرة الإلزامية والحارسة المسلحة للعولمة، أن تسمح بوجود ثقالات جغرافية متميزة، خاصة مع أوروبا تبدو منتهجة خيارات إيديولوجية مختلفة عن خياراتها وتعطي الانطباع أحياناً بأنها تعادلها قوة. فوراء الطلاق الفجائي تتراءى إذن ذكرى تحرر المستوطنين الأوائل الذين ذهبوا لإقامة «مدينة على جبل» شاءت أن تكون مختلفة في كل شيء عن أوروبا حتى قبل أن تستقل عنها. وكان مؤسسو «العالم الجديد» بالتالي يعيشون ذلك البعد كنوع من الدفاع عن النفس. «إن الخوف الأكبر لدى الأميركيين، من 1776 إلى 1861، لم يكمن، برأي هندريكسون، في رؤية بلدهم يعاني من النظام الأوروبي، بقدر رؤية السوابق والعادات الأوروبية تتجذر في أميركا؛ وبكلمات أخرى من عودة أميركا إلى اعتماد نظام أوروبي». تندرج في الإطار ذاته سوابق قام بها رؤساء أقرب عهداً: سابقة ويلسون الذي لم يدخل الحرب العالمية الأولى إلا بتصميم على

إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الألماني وعلى خلق منظمة عالمية قادرة على وضع حد للعبة الأمم الأوروبية الدامية؛ أو سابقة فرانكلين روزفلت الذي لم يعمد إلى الخيار نفسه إلا لكي يقدم للعالم مؤسسات مستوحاة من التجربة الأميركية؛ أو سوابق الإرادية الظافرة «ما قبل الإمبراطورية»، والمناهضة في نفس الوقت للنظام الأوروبي، لدى الرؤساء مونرو وتيودور روزفلت وترومان. هكذا ارتسمت ملامح مشروع إمبراطوري يعتبر أن اقتران نهاية الحرب الباردة وتسريع العولمة، اللتين هما ثمرتان لعمل القيادة الأميركية، يخلق فرصة فريدة لإعادة صياغة العالم على صورة أميركا ومثالها. والأميركيون الفخورون بانتسابهم الثلاثي إلى الآباء المؤسسين ورؤسائهم القريبي العهد وانتصارهم على الشيوعية سيكونون ميالين بالتالي إلى الطلاق، وهنا يكمن معنى الكتابات اللاهبة لروبرت كاغان الذي أصبح داعية انقطاع الأواصر بين «القارة القديمة» و«العالم الجديد».

بمراهنته على تباعد متزايد، بل حاصل بالفعل، يندرج كاغان ضمن تراث كان موجوداً. فنائب رئيس جامعة جون هوبكنز السابق (ميولر، 1997)، المقتنع هو الآخر بنظرية التباعد، كان قد أشار إلى أن ازدياد البطالة، الحتمي برأيه، في المجتمعات المتقدمة سيكون مصدر تباعد يزداد يوماً بيوم بين ضفتي الأطلسي حول مواضيع مثل دور الدولة في العدالة الاجتماعية، ودور العامل الديني في الحياة العامة، وتصاعد الحركات الشعبية، وسوف يؤدي ذلك إلى مسيرتين مختلفتين وإلى انهيار محتوم للعلاقات.

وكان جيمس كورث (1993) قد لاحظ بصورة أخص أن العلاقة المميزة بين الولايات المتحدة والفاتيكان، الذي كرّسه رونالد ريغان، سوف يتآكل بدوره. لقد نشأ الحزبان المسيحيان الديمقراطيان في إيطاليا أو الشيلي نتيجة تحالف بين أميركا والفاتيكان حصل قبل أن يوحد الطرفان جهودهما في حملة «تحرير» أوروبا الشرقية. وعام 1984، تجرأ ريغان على خرق محظور راسخ عبر إقامته، للغاية نفسها، علاقات دبلوماسية طبيعية مع الكرسي الرسولي، رغم أنه لم يتوصل، نتيجة ذلك، إلى إقناع الفاتيكان بالحد من معارضة مجلس المطارنة الكاثوليك الاميركان الأميركي لسياسته النووية.» ولكن اختفاء التهديد الماركسي- السوفياتي كان يعني اختفاء علة وجود التقارب الأساسي بين الولايات المتحدة والكنيسة الكاثوليكية». وبدأت الرسائل البابوية تنتقد الاشتراكية والرأسمالية معاً، وقد تكون معركة روما الأساسية خلال القرن الحادي والعشرين موجهة ضد الولايات المتحدة

التي أوصلت الليبيرالية إلى أقصى حدود لتجعلها تلامس تقديس الذات. إضافة إلى ذلك، لاحظ الجميع أن البابا يوحنا بولس الثاني قد اتخذ، حول الشرق الأوسط وخاصة حول المسألة العراقية الدقيقة، مواقف متميزة بوضوح عن واشنطن بل مفترقة تماماً عنها كان لها على امتداد الأزمة تأثير عميق أدّى في الواقع الى التخفيف من شعور سائد عن حرب صليبية ضد الإسلام.

هكذا نرى أن نظرية روبرت كاغان، التي ترى المريخ والزهرة يتباعدان بمسيرة حتمية، تبدأ بنبذ نظرية التضافر التي تحدثنا عنها في مقدمة هذا الكتاب وتنتهي بنبذ استمرارية وجود «الغرب» ذاته، أي على مفهومين كانا يعتبران حتى اليوم نهائيين بحكم العادة أو بالكسل الذهني. تكمن هنا بالطبع إعادة صياغة عصرية للاستثنائية الأميركية الشهيرة التي تتوجه، كلما استعر أوارها، نحو أوروبا (أو على الأقل ما يعتبر الفكر السائد في الولايات المتحدة على أنه أوروبا) وفي تعارض مكشوف معها. إن الهوية الأميركية الخاصة قد قامت إلى حد كبير على إنكار جذورها الأوروبية. ولكنها ما إن امتلكت وعيها الخاص بقدرتها، أوشكت على مفترق القرنين التاسع عشر والعشرين أن تقلد أوروبا بالعمل على تكوين إمبراطورية استعمارية على النمط الأوروبي، أو أن تندرج ضمن الجوقة الأوروبية التي كانت تحلم بالإشراف على الصين، قبل أن تأتي الويلسونية لتذكر الأميركيين بأن قدر بلادهم لا يتمثل في إقامة دولة أوروبية خارج أوروبا، بل في إعادة صياغة العالم بصورة مختلفة.

يكمن في هذه المقاربة أيضاً تعريف للغرب لا يتخذ قيمة إلا بمفردات استراتيجية: عدو مشترك ومصلحة مشتركة. انتهى العدو، فتباعدت المصالح وتفتت الجسد، على الأقل في مظهره العملاني. لذلك يعتقد كاغان أن «الغرب الموحد والمتكامل قد سقط مع جدار برلين» الذي كان مبرر وجوده. المؤكد أن الغرب ما زال موجوداً، وما زال له أعداء يتربصون به، ولكن الصراع مع الأصولية الإسلامية لا يمكن أن يمثل قاعدة لوحدته، مثلما كان الاتحاد السوفياتي. وبما أنه لا يلوح في الأفق عدو بحجم الاتحاد السوفياتي فمن الأفضل القبول بغياب العدو الكبير وبالتالي بحتمية الافتراق.

من الخطأ القول بأن النخب الأميركية هي اليوم على استعداد تام، مثل كاغان وأقرانه، لإعلان الطلاق عبر الأطلسي. انطلاقاً من واقع الأحوال، بدا دايفيد كاليو (1996) ميالاً

إلى قراءة غير بعيدة عن كاغان: إن قوتين اقتصاديتين متوازيتين فقدتا مع زوال الاتحاد السوفياتي مبرر تحالفهما لن تلبثا، خاصة بعد اعتماد اليورو، أن تدخلا في خصومة متزايدة. فبغياب الاتحاد السوفياتي الذي كان يحد منها أو يهمشها، لا يمكن إلا أن تتكاثر وتتصلب الخلافات عبر الأطلسي: «بهذا المعنى، كان الاتحاد السوفياتي الحارس اللاواعي للرأسمالية [...] لقد شكلت الحرب الباردة محطة في تاريخ لن ينتهي، بل سيستأنف مسيرته بعدها». ويلاحظ كاليو (2001) أن «أوروبا، على عكس آسيا، تضم مكونات توازن قوى محلية»، وهذا ما يتيح لها الاستغناء بسهولة عن الوصاية الأميركية التي تبقى ضرورية لليابان مثلاً، أو كوريا أو تايوان. يدعو كاليو إذن إلى تصحيح جدي للعلاقات، وبدلاً من تضخيم الخلافات مثل كاغان، يعتمد نقداً أقسى ولكن ليخلص إلى أن المقاربة الأوروبية للعلاقات عبر الأطلسي هي أعقل، فيدعو المريخ (أميركا) إلى استعادة علاقته بالزهرة (أوروبا) بدل الاستمرار في تحقيرها وتعنيفها.

كان كريستوفر لاين (1989–1990) قد دعا في وقت مبكر، متأثراً بواقعية كينان، إلى رفع يد أميركا والاتحاد السوفياتي معاً عن أوروبا. وبين تطرف المتشددين وسلبية اللامبالين تبدو قراءته غاية في البراغماتية. فلقد كان يعلن إيمانه بتوحيد ألمانيا وتوحيد أوروبا، وكانت لديه الجرأة ليعلن أن بلاده تبحث في أوروبا عن «الشيء ونقيضه: اتحاد أوروبي قوي يخفف عن كاهل الولايات المتحدة، ولكن دون أن يبلغ القدرة على إعاقة هيمنتها». كما توقع بصفاء ذهن اندلاع التوتر عبر الأطلسي حتى قبل الانهيار التام للاتحاد السوفياتي، فدعا بلاده إلى أن تلعب دون تحفظ ورقة الوحدة الأوروبية، وإلى تنظيم انسحاب تدريجي لقواتها من أوروبا، وإلى تسهيل استبدال حلف شمال الأطلسي بالاتحاد الأوروبي ليكون هذا الأخير هو البنية المركزية الموكلة بحفظ الأمن في أوروبا. ولقد ذهب أبعد من ذلك (1990–1991) بتأكيده أن للولايات المتحدة مصلحة في شيء من استقرار النظام السوفياتي، «أولاً لأن الإمبراطوريات المتهاوية بسرعة قد ترتكب بعض الحماقات، وثانياً لإتاحة المجال أمام موسكو لتسحب قواتها من أوروبا الوسطى والشرقية دون عقبات داخلية».

على عكس كاغان، يرغب القائلون بالعمل الجماعي بدل التفرد بالقرار إنعاش العلاقات عبر الأطلسي مع إعادة صياغتها، وذلك وفاء لأوروبا ومن أجل التضامن بين الديمقراطيات، أو بفعل ريبتهم من مدى و/ أو مدة «اللحظة الوحيدة القطب».

لهذا الموضوع نفسه يخصص تشارلز كوبتشان من منبره في جامعة جورجتاون خلاصة تأملاته خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، علماً بأن تطور هذا الفكر متميز ومجدد، وإن لم يكن أغلبياً. يتمنى كوبتشان رؤية «إعادة تنشيط الغرب» (1996)، ويطلق لتحقيق ذلك فكرة جديدة: دمج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ضمن منظمة واحدة يدعوها «الاتحاد الأطلسي» يكون دورها «معالجة أزمة الهوية التي تعصف بالغرب بقوة»، تلك الأزمة التي تشتد كلما أعطيت علاجات غير ملائمة، مثل تعميق الفيديرالية في الأول (الاتحاد الأوروبي)، أو توسع الثاني (حلف شمال الأطلسي) نحو الشرق. إن المبالغة في تعميق الاندماج الأوروبي لن تجد برأيه دعماً شعبياً ولن يكون لها مبرر وجود ستراتيجي؛ فهو يعتقد أن أوروبا ذات سوق مشتركة وعملة موحدة ومصرف مركزي لها حظوظ أقل - وليس أكثر - في الاستفادة من مسيرة العولمة الراهنة. وإذا ما ظهر أن معاهدة ماستريخت مستحيلة التحقيق مما يؤدي إلى فشلها، أو اصطدم حلف شمال الأطلسي بعدم قدرته على أن يقرن التضامن التلقائي الذي تقول به المادة الخامسة مع انضمام أعضاء جدد، فلن تكون تلك أنباء جيدة لديه، وإنما مؤشرات لضرورة إحكام التصويت عبر إنشاء الاتحاد الأطلسي ببرلمانه المشترك وسوقه المشتركة وميله إلى أن يساعد، بالمثال، الديمقراطيات الأخرى (يعطي مثلاً بضرورة أن يعمل اليابان على أن ينشئ حوله اتحاد ديمقراطيات آسيوية مماثل).

لا يحظى كوبتشان بجمهور كبير؛ ومع الوقت لم تخف حدة قلقه تجاه أوروبا التي يتمنى «تجنيبها الانهيار» (1997-1998).وعوارض هذا الانهيار (عجزها في البوسنة، عدم قدرتها على الخروج من نموذج الدولة الراعية، إلخ) لا تقل خطورةً عن تلك التي تميز لامبالاة أميركا التي تركز على المسائل الاقتصادية مع توجيه أنظارها نحو آسيا «علماً بأن أي تحالف آسيوي لا يعادل أهمية دور حلفاء أميركا الأوروبيين في بناء نظام عالمي قائم على عمل الديمقراطيات الجماعي». ولكن ما العمل عندما لا يصغي أحد لكوبتشان، فتمضي أوروبا في وضع معاهدة ماستريخت قيد التنفيذ ويتوسع حلف شمال الأطلسي بانضمام بلدان جديدة؟ يعدّل كوبتشان في وصفاته ويقترح نوعاً من الترويكا الفرنسية - الألمانية - الأميركية على المستوى السياسي، وإنشاء منطقة تبادل حر عبر الأطلسي، ودخول روسيا في الاتحاد الأوروبي، وفي حلف الناتو بصفتها قد أصبحت قوة أوروبية. ذلك ما يمنع قيام «منطقة رمادية» غير مستقرة على الهوامش الغربية لروسيا، وما يوسع السوق الأوروبية،

وما يعطي على الخصوص تأثيراً أكبر للغربيين السابقين على تطور الإمبراطورية السوفياتية السابقة. هكذا يكون الغرب، الذي لا يمكن أن ينقذ نفسه إلا بإعادة صياغة رابط عبر أطلسي، قد نجح في الاستمرار بفعل إعادة تعريف بالمفهوم على أساس جغرافي موسع.

يلاحظ كوبتشان تأثير أفكاره المتواضع على مسؤولي بلده، فيعمد (صيف 1999) إلى «إعادة التفكير بأوروبا» خدمة لهم. مع اعترافه بأن دخول روسيا في حلف شمال الأطلسي قد يتعارض مع طبيعته، وبأن «التوسيع هو عدو التوطيد»، ومع تذكيره بأنه كان معارضاً في الأصل لكل توسيع للحلف، يقول بأنه عملاً على إنقاذ هذا الحلف، وبما أن الخطأ قد ارتكب بحقه، يجب تحويله بمساعدة روسيا، من حلف دفاعي إلى منظمة تعمل على إحلال السلام. ومع اعترافه أخيراً بأن «أوروبا نجحت في تحقيق اندماجها بجدية تفوق ما كان الأميركيون يعتقدون به» وبأن «أوروبا المستقرة والمزدهرة ستدفع أميركا إلى توجيه أنظارها ومواردها نحو آفاق أخرى»، يقترح على هذه الأخيرة مساعدة أوروبا لكي تكون «مركز قوة مستقل ودائم». إنه يسلك بذلك درباً مناهضة للمحافظين الجدد، ويغامر في أن يحتسب قابعاً في المنطق الأميركي العائد لسنوات 1950، ولكنه يعتبر أن تطوراً كهذا يجب أن يعتبر حتمياً من قبل أميركا، وأن يكون معبراً عن طموحاتها. ولكن أليس الخلاف المستعر بين الجانبين حتمياً هو الآخر؟ يمكن ذلك، ولكن كوبتشان يعتقد بأن تفاوت القدرات (العسكرية) بين القطبين وتشاركهما نفس المعايير الديمقراطية سوف يتيحان إنقاذ وحدة الغرب من منزلقات تعددية قطبية تنافسية تقليدية.

ما هو مفتاح هذا الاهتمام بالحفاظ على الرابط ما بين ضفتي الأطلسي؟ ينتهي كوبتشان، الذي يجد موقفه يزداد ضعفاً أمام جمهرة انصار التفرد الاميركي القدماء والمحدثين، بأن يعرضه علناً (خريف 1999): إن «اللحظة الاحادية القطبية» توشك على الانتهاء، ولأميركا مصلحة كبرى في ألا تعمد إلى انتظار ساكن لمجيء عالم متعدد الأقطاب، بل في تسريع مجيئه طالما أن الجميع يعترفون بتفوقها، وفي تخطيط «استراتيجيا كبرى» للهبوط الآمن في هذا العالم حيث يشكل الاتحاد الأوروبي المنافس الأكثر ازدهاراً، المنافس الذي نجحت عملية «اندماجه» والذي لا يتهيأ على الإطلاق لـ«حرب العمالقة» لأنها إن حصلت لن يبقى بعدها أي عملاق. ولكن تطور هذا الفكر خلال سنوات 1990 كان يجري عكس تيار خيارات المسؤولين الاميركان والفكر السائد؛ وهو يبقى رغم ذلك محفزاً على الصعيد

الفكري وواعداً في مجال السياسة.

هناك مدرسة تضافر أخرى معارضة للطلاق كمؤشر تباين بين الشريكين السابقين، ولكنها لا تتبنى علاجات كوبتشان بحرفيتها، مدرسة تشكلت مع جون إيكنبري كمروج أساسي لها. وهي ترى أن هناك منطقاً غريباً، وأن «التشابه بين فريقيه يزداد يوماً بعد يوم». ولهذا المنطق مكونات هي الإيمان المشترك بالسوق («بزنس الغرب هو البزنس»)، واتحاد بين الأنظمة الديمقراطية، وشبكة متعددة الأشكال من منظمات تصل ما بين التجمعين (ديودني وإيكنبري، 1993-1994). وبما أن تعريف «مدرسة إيكنبري» للغرب هو سياسي- ثقافي قبل أن يكون استراتيجياً، فإنها لا تقبل رؤية هذا الغرب كنتاج لصراع معسكري الحرب الباردة، ولا كامتداد للتوسع الأميركي،وهكذا تنتهي بتأكيد أن نهاية الحرب الباردة هي حدث يجري تضخيم أهميته كثيراً: «بعد خمسين سنة من نشوئه، أصبح العالم الغربي الليبرالي والديمقراطي صلباً؛ ولم تزل مبادئه وسياساته النواة الصلبة للنظام العالمي» (إيكنبري، 1996).

في مقالته الأهم عام 1998-1999، يتوسع إيكنبري بأطروحته ويوضحها أكثر: إذا لم تستطع النظرية الواقعية الجديدة شرح أن النظام الذي نشأ عام 1945 في العالم الغربي (الذي يضم اليابان أيضاً) قد استمر إلى ما بعد نهاية الحرب الباردة، فذلك لكونها لا تفكر إلا بتعابير موازين القوى لتخلص إلى أن هذا النظام قد يكون ترسخ بإرادة قوة مهيمنة، هي أميركا التي يكون الأوروبيون قد قبلوا اللحاق بها، أو بفعل التهديد السوفياتي الذي أدى إلى جمعهم حولها. يرد إيكنبري على ذلك بأن «الغرب» قد تشكل ككيان خلال الحرب العالمية الثانية (إذن قبل الحرب الباردة) عندما أخذت القوة المهيمنة الأميركية المبادرة بوضع حد لسيطرتها وقبل الأوروبيون من جهة أخرى بالمشاركة في ذلك النظام والتخلص من مفاهيمهم القديمة القائمة على موازين القوى أو العلاقات الهشة. ولقد ترسخت تلك التسوية في مؤسسات (اتفاقيات بريتون وودز، مشروع مارشال، هيئة الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، وبعد ذلك مجموعة السبعة) أنتجت دينامية جديدة ومستقلة نسبياً عن الوحدات التي تكونها. وقد سهل من استقلالية النظام الغربي أن القوة الكبرى كانت محسومة الليبرالية وأنه كان باستطاعة القوى الأخرى أن تؤثر على المسيرة الداخلية لاتخاذ القرارات لدى الكبرى. هكذا تجذرت المؤسسات الناشئة واتخذت أشكالاً مؤسساتية

تجعل من الصعب استبدالها بسياسات وحيدة الجانب أو بمؤسسات أخرى. وهذا ما يبين صلابة هذا النظام وديمومته، مما يجعل أن «ليس في الأفق أي دولة عدوة، وإن مهيمنة، أو أي مجموعة مبادئ أو تنظيمات معادية قادرة على الحلول مكانه» (إيكنبري، 1999).

هذا الخطاب الهادئ عن وحدة الغرب، والذي تقوّى في سنوات كلينتون بتوسيع حلف الناتو ومجموعة السبعة، تعرض على الأقل لاهتزاز مع انتخابات سنة 2000. تحول إيكنبري عندها (2002) إلى موقع دفاعي أمام «رؤية إمبراطورية جديدة تدعي فيها الولايات المتحدة الاضطلاع بدور عالمي في وضع القواعد وتحديد التهديدات واستخدام القوة وفرض العقوبات [...] إن هذه الغرائز وهذه الرؤى الستراتيجية الجذرية تهدد بتغيير العالم كما لم تستطع نهاية الحرب الباردة أن تفعل». أما تشخيصه فقاس: «تلك مقاربة خطيرة قد تنتهي بالفشل على الأرجح [...] لأن التاريخ سيخبرنا إن عدنا إليه أن هذه المقاربة ستثير عداوات ومقاومات، وسوف تجد أميركا نفسها في عالم أشد انقساماً وأكثر عداوة لها». والعلاج الذي يصفه إيكنبري: عودة سريعة إلى الواقعية (أي إلى التأمل بعقلانية في موازين القوى) وإعادة الاعتبار للمؤسسات الموجودة. أما إذا استمر اتّباع السياسة الإمبراطورية الجديدة، فإن الانفصال عن أوروبا سيكون حتمياً وخطيراً، ليس لأن أوروبا ستشعر بأنها تعرضت للإهانة، بل لأنها سترفض الاشتراك في اللعبة... ولم تلبث المسألة العراقية أن بينت صواب رأيه.

يمثل كاغان، كما رأينا، تيار فكر استراتيجي أميركي ازدهر غداة وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، ثم قوي في لحظة إقدام الرأي العام الأوروبي، بصورة شبه إجماعية، بإدانة المغامرة الأميركية في العراق. فما أن زال التهديد السوفياتي حتى نشأ نوع من التواطؤ بين ضفتي الأطلسي على حتمية اتخاذ مسافة عن بعضهما والقبول منافسة تجارية أقوى، والدعوة إلى إعادة التفكير بالمؤسسة الأم للعلاقة الأطلسية، أي حلف الناتو. ومن الجهة الأوروبية خاصة، ظهر وراء التشنجات السياسية شعور قوي بالتمايز، ولكنه لم يصل إلى الطلاق. لقد كان بوزان وسيغال (1996) مترددين في إدراج الولايات المتحدة ضمن دول ما بعد الحداثة التي يستعرضانها. بينما كان كوبر (2003) حاسماً أكثر: فالاتحاد الأوروبي هو برأيه النموذج الأكثر تطوراً عن نظام ما بعد الحداثة «حيث يكون الأمن ثمرة الشفافية، والشفافية ثمرة التكافل»، وهذا ما يجعل من الاتحاد نظاماً عابراً للقوميات وليس

متجاوزاً لها، بينما تتأرجح روسيا من جهتها بين عوالم ثلاثة (ما قبل الحديث، والحديث، وما بعد الحديث)؛ أما اليابان فدولة ما بعد حداثية، ولكنها محاطة للأسف بقوى حديثة. تبقى أميركا، التي هي دولة حديثة بالتأكيد لكون «مقاربتها للعلاقات الدولية ما زالت قائمة على استخدام القوة والأحلاف العسكرية، ولكونها لم تزل تعيش وهم وجود دائم للأخطار والتهديدات. لأسباب إيديولوجية واجتماعية، ركزت الكتابات الأوروبية عن أميركا بصورة عامة على التباعد المتزايد بين ضفتي الأطلسي (قبل ان تعود إلى نوع من التقارب الذي يبدو احياناً مبتذلاً). حتى أن بعض بواكير نوع من القومية الأوروبية أخذت تظهر كصدى للنيوقومية الأميركية التي تغذي، في المقابل، فكرة تباعد شاسع، بل فكرة طلاق نهائي أيضاً.

وحدة أم تفكك؟

خلال أكثر من نصف قرن، بدت أميركا (مع أن عدد الأميركيين الذين يفكرون بالقارة القديمة محدود) مؤيدة لقيام أوروبا موحدة وقوية. حدث أن شك الأوروبيون أحياناً بذلك، ولكن عن خطأ أكثر الأحيان: خلال الحرب الباردة لم تعلن أميركا فقط تأييدها المشروع البناء الأوروبي، بل إنها أظهرت من حين لآخر شكواها من بطء تحقيقه. ولقد عرض غاديس أو إيكنبري بإسهاب أن الوجود العسكري الأميركي في أوروبا بعد 1945 كان ينطوي على قسر أقل بكثير مما يعتقد أغلب الأحيان. فقد كان أقرب إلى « سلوك إمبراطوري تلبية لدعوة» لم يكن يبحث عن إقامة منطقة نفوذ عادية بقدر ما كان يعمل على انبثاق «قوة ثالثة» بين موسكو وواشنطن. وقد بدا جورج كينان على الأخص متحمساً لفكرة أوروبا موحدة ومستقلة أكثر من الأوروبيين أنفسهم؛ ولم يكن فيليكس روهاتاين (1997)، سفير كلينتون في باريس، مخطئاً حين قال: «لقد كانت الولايات المتحدة مقتنعة منذ البداية باندماج أوروبا اقتصادياً وسياسياً، وهي اليوم كذلك، وبقوة».

إننا لم نزل نسمع اليوم قصائد تتغنى بالوحدة الأوروبية، مثل كلام مايكل مندلباوم (2001) الذي يرى فيها «نموذجاً مبكراً عن النظام الذي سيكون عليه العالم في القرن الحادي والعشرين». ولكن هذه المواقف أخذت تصبح نادرة يوماً بعد يوم: لقد فقد المشروع الأوروبي سحره في نظر الأميركيين، الذين ما عادوا يفقهون منطقه – وتشترك

أميركا في سوء الفهم هذا مع عدد كبير من الدول عبر العالم، ولكن ذلك يسبب المرارة لها بالتحديد، بفعل علاقات المودة التي كانت سائدة عبر الأطلسي. يعيد المؤرخ الكبير إمانويل فالرشتاين (2004) هذا التحول في الأهواء إلى سنوات 1960 بعد ظهور السوق الأوروبية المشتركة يومها كخصم اقتصادي وخروج ديغول من حلف الناتو؛ ولقد كانت تلك مؤشرات مبكرة إلى أوروبا كقوة قائمة بذاتها. ومنذ انهيار جدار برلين وبدء الحديث عن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، رأى مايكل ليند (1991) «مفارقة في كون شعوب الشرق التي لم تكد تتحرر من إمبراطورية عابرة للقوميات تتحدث بلغة معولمة، تستعجل التخلي كلياً عن هوياتها الخاصة لمصلحة عولمة جديدة». ليعملوا أولاً على ترسيخ قومياتهم، ثم يرون ماذا يفعلون!

أعيد هذا التحول إلى موجة الشك الكبرى التي تلت انهيار الجدار واعتماد اتفاقيات ماستريخت. وانطلاقاً من قراءة تقليدية وبعيدة عن الواقع لـ«سياسات القوة»، تم اعتبار المسألة الألمانية كعامل أساسي. افتتح كونور كروز أوبراين (1992–1993) هذا الاتجاه بتوقعاته المتشائمة: سوف تموت الفيديرالية الأوروبية من تلقاء ذاتها، وسوف تكون إعادة توحيد ألمانيا ثقيلة لدرجة عودة العلاقات الاميركية – الفرنسية إلى اوجها لمواجهة المانيا. وستعود فرنسا وبريطانيا إلى تشكيل تحالف أوروبي بزعامة أميركا، ليس من أجل التصدي للاتحاد السوفياتي، بل لألمانيا الموحدة التي ستكون قد عادت لتكون اسيرة ماضيها. سيعود الغرب إذن، ولكن مبتوراً؛ فهو سيتوقف برأيه عند حدود نهر الراين. في تلك الفترة أيضاً كان مرشايمر (1990) يتوقع، ويشجع، دخول ألمانيا سريعاً إلى النادي النووي وتحول «القارة القديمة» إلى منطقة نفوذ المانية تضع حداً للاتحاد الاوروبي والناتو معاً: «على الولايات المتحدة أن تشجع مسيرة انتشار نووي محدود. فأوروبا ذاتها ستكون أكثر استقراراً إذا امتلكت ألمانيا وسائل ردع عسكري خاصة بها»، ذلك أن أوروبا ستعود إلى تعدد الاقطاب المتنافسة في داخلها بعد نهاية الحرب الباردة، وبما أن امتلاك السلاح النووي سيجعل من الصعب هزيمتها، فسيكون ذلك سلاحاً دفاعياً فعالاً (ضد روسيا على سبيل المثال). لقي هذا التوجه تأييداً واسعاً، خاصة من الجنرال أودوم وجاين كيركباتريك اللذين كانا يتوقعان هما أيضاً قيام هيمنة ألمانية على أوروبا وينصحان أميركا بعدم فعل أي شيء يعيق أو يسرع تلك المسيرة؛ ولكنه لقي معارضة من آخرين (مثل جوف، 1990)

لم يعترضوا على توقعاته ولكنهم خالفوا توصياته بدعوتهم واشنطن إلى البقاء في أوروبا ومتابعة مهمتها «السلمية» هناك.

بعد عشر سنوات على ذلك، يؤكد ميرشايمر (2001) مواقف سابقة: سوف تشهد العلاقات بين الدول الأوروبية توتراً سريعاً، وستتسع الهوة الأوروبية- الأميركية، وسينطبع مستقبل أوروبا بصعود حتمي لألمانيا نحو موقع هيمنة، وهو تطور يزيد من سرعته سحب القوات الأميركية، إضافة إلى أن أوروبا تتقدم بعكس اتجاه المستقبل (عنوان كتابه الصادر في 1990) وأن «أوروبا لن تكون ضامنة لأمنها في حال انسحبت منها القوة الأميركية». وهو يقف إلى جانب أوكرانيا التي يدافع عن وضعها كقوة نووية في وجه روسيا. على خلفية هذا التطبيق الفظ «لسياسة القوة» التي تدعو إليها الواقعية الجديدة، لا يرتسم فقط رفض مطلق لأي تصور للعلاقات الدولية (والأوروبية الداخلية بالتالي) خارج أي إطار غير التنافس الستراتيجي، بل أيضاً إنكار أو تجاهل للمشروع الأوروبي، أو أيضاً شيء من الشفقة على السذاجة ما بعد الحداثية لدى الأوروبيين الذين يستثيرون الاستهزاء على بساطة تفكيرهم، ولكن لا يمكن (انطلاقاً، بين أشياء أخرى، من التأثير الفكري للكاتب) إغفال أهميتهم التمثيلية.

كانت الريبة نفسها سائدة أيضاً لدى بعض المثقفين الأميركيين الواسعي الاطلاع على شؤون «القارة القديمة» أو الأكثر انفتاحاً عليها. تلك هي مثلاً حالة ستانلي هوفمان (*NYRB*، 27 أيار 1993) الذي تساءل، أمام سياسة الاندماج الأوروبي بخطوات إلزامية، إن لم يكن قد حان الوقت لتوديع أوروبا الموحدة. كما تحدث متعاطف آخر مع أوروبا، هو طوني جادت (*NYRB*،11 تموز 1996)، عن «الوهم الكبير»، عن أسطورة أوروبا التي لم تستطع حل مشاكل «القارة القديمة»، بل زادت من تعقيداتها. ولقد تنبأ جادت هو الآخر بهيمنة ألمانية على «الاتحاد»، ولكنها ستؤدي بنظره إلى جعل أوروبا أشد نرجسية وتقوقعاً. وعلى الرغم من كون مايكل إيغناتييف ليبيرالياً ومتعاطفاً سابقاً مع أوروبا، فإنه لا يقل قسوة في حكمه: «أما أنتم الأوروبيون، فلقد أزحتم عن كاهلكم الثقل المالي الذي يستلزمه الدفاع العسكري ووضعتموه على أكتاف الأميركيين، وها أنتم اليوم تمرغونهم في الوحل بعدائكم لأميركا» (الأكسبرس، 11 كانون الأول، 2003). وسواء نظر إلى أوروبا من اليمين أو اليسار في أميركا التي عاشت ازدهاراً باهراً في سنوات 1990، فإن الصورة

كانت باهتة. لقد لاحظ مايكل ليند (1995) أن الاتحاد الأوروبي «يبدو وكأنه يتطور من كونفيديرالية وثيقة العلاقات تتزعّمه فرنسا، إلى اتحاد جمركي متراخي الصلات تسود عليه ألمانيا»، وهو ينكر كل صفة نموذجية للمشروع: «من الخطأ الاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي هو مثال قد يحتذى في مكان آخر». وسواء كتعبير عن الفرح، أو عن القلق، أو غالباً لتوجيه اللوم إلى بناء أوروبي مفتقد للتخطيط لا يشبه مشروعاً واعداً بقدر ما يعبر عن هروب إلى الأمام، فإن استعراض مظاهر التباين بين ضفتي الأطلسي يأتي على ألسنة الجميع: إن أميركا تستعيد نموها الديمغرافي، فهي تستقبل ملايين المهاجرين الجدد سنوياً، وتؤمن العمل لجميع أبنائها، وتستمرّ في دورها كقاطرة الاقتصاد العالمي؛ أما أوروبا فترى نموها الديمغرافي جامداً، وترفض المهاجرين، وتقف عاجزة أمام البطالة، والناس فيها يعملون بمعدل عشرة أسابيع أقل في السنة من أقرانهم الاميركيين بينما هي تجري لاهثة وراء النمو الأميركي.

منذ فترة أقرب، ابتدأت تلك الريبة تتحول إلى موقف أشد رفضاً، بل عدائياً بوضوح. يشكل تطبيق اتفاقيات ماستريخت الذي خالف توقعات أغلب المراقبين الأميركيين، واعتماد اليورو بشكل خاص، مناسبة لمراجعة معمقة. فأمام جمهور من المعجبين المتفاوتي الحماس (ساذرلاند، 1996؛ والكر، 1998)، أو آخر يثير الشك حول فائدته الفعلية للأوروبيين وأهميته الملموسة لباقي العالم (فرانكل، 1995؛ دورنباك، 1996؛ فرايدن، 1998)، أثار اليورو موجة عداء شديدة داخل المؤسسة الأميركية التي تدور في فلك الحكومة الفيديرالية والجامعات. يلاحظ فريد برغستن (1997) أولاً نشوء ثنائية قطبية مالية مكان هيمنة الدولار السائدة قبل ذلك ويخشى، دون أن يرى ذلك وشيكاً، عودة اللااستقرار إلى الأسواق المالية. بعد سنتين من ذلك، يصبح خطابه أشد صلابة: يلاحظ انبثاق نظام اقتصادي ثنائي القطبية تجعله الخلافات السياسية والتجارية صدامياً لدرجة أنه «ينزلق بسرعة نحو الأزمة المفتوحة»؛ وإذا كان «الاندماج الاقتصادي الأوروبي هو المثال الأنجح في التاريخ على صعيد مأسسة التكافل»، فإن عدم التحضير الذي واكب وضع اليورو في التداول يشكل عنصر أزمة قوي (1999). ويدعو كوهين (1997) الأوروبيين إلى «الانتباه لكون المصالح الأميركية قد تأثرت مباشرة بمجيء خصم محتمل للدولار». حتى كاليو (1999)، المنفتح على أوروبا عادة، يؤشر لنقطة حساسة جداً: بينما كانت الأزمة

الآسيوية والعجز المتزايد في الميزان التجاري الأميركي يشكلان مصدرين للقلق، «فإن مجرد وجود اليورو سيؤدي، عندما يحين الوقت، الى جعل تسديد العجز الأميركي أكثر كلفة وأشدّ صعوبة». ويذهب مارتن فيلدشتاين منذ وقت مبكر إلى أبعد من ذلك: ينكر أن يكون لليورو أية نتيجة إيجابية على أوروبا في الميدان الاقتصادي، ويهاجم تمنع الأميركيين عن رؤيته على حقيقته، أي عملية سياسية في الأساس «سوف تغير طبيعة أوروبا ذاتها وقد تؤدي إلى إثارة النزاعات داخل أوروبا، وإلى مجابهات مع الولايات المتحدة». أما مدير مجلة ناشيونال إنترست في ذلك الوقت (هاريس، 1998) فلم يرض أن يسبقه أحد في هذا الميدان، إذ يرى اعتماد اليورو تصرفاً عدائياً تجاه تفوق الولايات المتحدة يمثل في نظره بكل بساطة «موت الغرب».

ما نستخلصه من عملية اعتماد اليورو المقلقة لكثير من الأميركان هو قراءة مطبوعة بـ«سياسة القوة» حتى (يقول آخرون: خاصة) على الصعيد الاقتصادي والمالي. سوف تهدا الخواطر بعد ذلك عندما يلاحظ الجميع أن اليورو لم يتسبب بالنتائج الكارثية التي تنبأ كثيرون بها. (نهاية 2004 كان 67% من احتياط البنوك المركزية ما زال بالدولار. ومع ذلك لم تضعف هجومية المعادين لأوروبا، ولكن تلك الصفحة التي ستبقى حاملة لآثار دائمة سوف تطوى لتفتح مواضيع جديدة، بل لتشن حملات جديدة، باسم الدفاع عن الدولة – الأمة أو عن الديمقراطية، ضد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأوروبي. هكذا صورت تلك الأوساط أوروبا كتهديد لمصالح أميركا، سواء بالنمط ما بعد السيادي الذي تقدمه، أو بـ« القانون الدولي الجديد» الذي تمثله وتدعو إليه: «إن نصف قارة يجد نفسه اليوم محكوماً بمزيج غريب من بيروقراطيين وقضاة تدعمهم بتبعية فئات مصالح تحفر دهاليزها حول البيروقراطيين لاتخاذ قرارات مناسبة لها وتعمل لدى القضاة من أجل تطبيقها من قبل الحكومات الوطنية» (رابكين). ويبدو أن جيفري سيمبالو (2004) يعتمد على المسودة الأولى، التي أدخلت عليها تعديلات كبرى، من الدستور الأوروبي، لكي يتبين فيها بكل ثقة «أخطر تحد واجهه النفوذ الأميركي في أوروبا» والذي يهدد بنسف الناتو. ومن الضروري التزام الحذر واليقظة لمجابهة هذا الخطر: «إن الاتحاد الأوروبي هو الطليعة الأولى لتيار أوسع يهدد باجتياح الولايات المتحدة: تدويل القانون، الذي هو تطور بالغ الأذى تقوم به أوروبا بصورة أساسية»(إيكلي، 2004). ويشكك آخرون (أوسوليفان، 2005)

بقدرة الاتحاد على معالجة النقص البنيوي في ديمقراطية بنائه، إذ تبدو لهم الديمقراطية غير ممكنة خارج إطار جماعة قومية تتقاسم ثقافة واحدة ولغة واحدة. «إن بعض ملامح الاتحاد الأوروبي تجعل منه نموذجاً للحكم ما بعد الديمقراطي»، كما يقول فونت (2004)، وبالتالي نموذجاً مضاداً للدستورية الأميركية. وكيف لا يكون كذلك إذا كان وصف والتر ماك دوغال (2002–2003) له صحيحاً: «أوروبا هي اليوم قارة يستعبدها بيروقراطيون نابوليونيون يقومون بتقنين كل حركة وكل كلمة لأبنائها، قارة تشتكي عن حق من «نقص ديمقراطي» أصيبت به، قارة شُلّت حركتها لدرجة تجعلها تعتمد على الاميركيين الذين ما زالوا متمسكين بأهمية السلاح والقوة العسكرية لتحافظ على صدقية نظرية التاريخ الليبيرالية. إلى ذلك يجب أن نضيف دمقرطة ثقافية وانحداراً ديمغرافياً وكرهاً متزايداً للأجانب وجموداً اقتصادياً»؟!

ولكن هذا ليس سوى خطاب واحد من المحافظين الجدد الشباب. قد يحدث أن تحصل قطيعة بين الأجيال، وأن تكون في الأوساط المحافظة أوضح مما هي في الأوساط الليبيرالية. هنا يبدو كبار السن أقل قومية وأقل كرهاً لأوروبا بقليل. والمؤكد أنهم يميلون إلى بريطانيا أكثر مما إلى القارة، وأن لهم مواقف ضد الاتحاد كما هو أو ضد واحدة من سياساته. هكذا تبدو جرترود هيملفارب (2003) مطبوعة بمواقف المفكر البريطاني المحافظ أدموند بورك، بينما يأسف إيرفنغ كريستول (1992) لكون أميركا ليست جاهزة لتقبل «الثقافة العليا» الأوروبية بمثل تقبلها لـ«ثقافة البوب» أو المجلات الشعبية: «على القوة العالمية التي تعمل على فرض احترامها ألاّ تكتفي بانتصاراتها العسكرية، بل أن تحرص في نفس الوقت على إثارة الاحترام بثقافتها، والثقافة التي تعمل أميركا على تصديرها إلى العالم عاجزة عن ذلك، فهي لا تستطيع كسب الاحترام لأنها انقطعت عن التراث الأوروبي العظيم». من النادر، أو شبه المستحيل أن نقرأ تأملات كهذه لدى جيل الشباب من المحافظين الجدد الذي لا تمتلك غالبيتهم، مثل الرئيس الحالي، معرفة كافية بأوروبا، وتمتلك معرفة أقل عن ثقافتها.

والأخطر من أوروبا كنموذج هي أوروبا كطرف. لقد بلغ الجنوح للسلم فيها أنه «حتى وإن وجدت سياسة خارجية ودفاع مشترك في أوروبا، لتمنعت عن دعم موقفنا في العراق». إن تأملاً كهذا سيستخلص نتائج سلبية بالتأكيد من اندماج أوروبي أكثر

تجذراً: «إن الحكمة والمبادئ تملي علينا الميل إلى جانب الدول- الأمم في أوروبا، وتجنّب كل تشجيع إضافي للإندماج السياسي الأوروبي»، هذا ما يستخلصه فونت (2004) بكل منطق. فلا يمكن لأوروبا- الطرف أن تحقق وحدتها إلا ضد أميركا، كما لاحظ نويل مالكولم (1995)، كاتب المقالة اليومية في الدايلي تلغراف الذي يرى أن «العداء المجاني لأميركا هو العلامة الفارقة لسياسة خارجية تدعى أوروبية». ويستعيد المشككون بأوروبا من وراء الأطلسي المعارضة، المتجذرة في واشنطن منذ أيام كيسنجر على الأقل، لصياغة سياسة أوروبية في الشرق الأوسط، لكونهم يعتبرون أنها ستكون مختلفة حتماً عن سياستهم. ويبدو مارتن فيلدشتاين (1997) قلقاً من اعتماد اليورو لدرجة أنه ينصح الحكومة الأميركية بأن «تفهم الجميع أن علاقاتها الثنائية مع كل واحدة من الدول الأوروبية ما زالت قوية، وأنه لن يكون مسموحاً لبروكسيل أن تتدخل في العلاقات بين واشنطن وكل من العواصم القومية في أوروبا». ولكن غومبرت (ليندستورم، ص61) هو أقرب إلى موقف حكومته عندما يعلن أنه لكون أوروبا تريد أن تتشكل كطرف دولي مستقل، فإن الدعم الأميركي لاندماجها قد أصبح محدوداً بعد أن كان كاملاً.

هكذا نشهد انقلاباً جذرياً في المواقف يجعل أطروحة تفكك الاتحاد مسيرة متوقعة ومأمولة. أمام الصعوبات التي واجهتها مع أوروبا عشية حرب العراق، حاولت واشنطن أن تلعب على «الصغار» ضد «الكبار»، وعلى الأوروبيين «الجدد» ضد «القدامى»، وعلى الجميع ضد «المحور الفرنسي- الألماني»، داخل القارة القديمة التي لم تكن مقتنعة في غالبيتها العظمى بالذرائع الأميركية. وعندما قرر بوش بعد ذلك وقف المساعدات عن الأوروبيين الذين يرفضون منح الحصانة للأميركيين أمام محكمة الجزاء الدولية، تم التعاطي مع أوروبا الجديدة مثل القديمة. ومع ذلك كانت تكمن وراء «التخريب المنهجي» للاتحاد الذي يتمناه كارهو أوروبا والمنتشر في أوساط إدارة بوش، فكرة تقول بأن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي على عكس سياسة واشنطن خلال نصف قرن بالدفع نحو تفكيك الاتحاد، وكان ظهورها الأول في الويكلي ستاندارد السباقة دائماً في هذا النوع من التوجهات. يدعو سيمبالو (2004) بصراحة إلى «العمل مع أصدقائنا في أوروبا على إعاقة مسيرة الاندماج». ويصرح جون هلسمن، من «الهيريتياج فاوندشن»، بأن «مصلحة أميركا تتمثل في أوروبا التي تتوسع دون أن تتوطد»، قبل أن يوصي واشنطن بكل وضوح «بأن تستخرج كل نقاط

اختلاف وجهات النظر بين الأوروبيين لكي تستغلها». هكذا يستعيد بصلابة أكثر موقفاً ثابتاً لدى الأميركيين بشأن حدود أوروبا (التي تتردد هي ذاتها في ترسيمها)، لأن الموقف السائد ما وراء الأطلسي يقول بالتوسع إلى أبعد الحدود الممكنة بشكل يشمل البلقان وتركيا، وربما روسيا أيضاً، وبالتأكيد جميع الدول الواقعة غرب الأورال، ثم بشكل أو آخر أميركا نفسها! «إن أوروبا التي لنا مصلحة بقيامها عابرة لأوروبا، وهي لا تضم أوروبا الوسطى والشرقية فقط، بل أيضاً روسيا، وأميركا إلى حد ما. ليس المطلوب إذن إقامة اتحاد فيديرالي لأوروبا الغربية، وإنما الحلول مكان النظام السوفياتي والثنائي القطب» (كاليو، 2001). ولكن رؤية كهذه مقلقة للعديد من الأوروبيين: هل يحاول الأميركيون توسيع القارة الأوروبية لدرجة تجعلها تنفجر؟ أو، بقراءة أكثر تسامحاً، جعل أوروبا مجرد مرادف للغرب من أجل السيطرة عليها أكثر؟

ولكن يبقى للاتحاد أصدقاء داخل الولايات المتحدة، ومن ذوي المكانة، حتى وإن لم يكونوا يحبذون الأشياء ذاتها في البناء الأوروبي. يعبر ماندلباوم عن إعجابه بطبيعة هذا البناء ما بعد القومية والمستقبلية. وعلى العكس، يشتكي بريجنسكي (الذي هو أحياناً محب لأوروبا) من ذلك وينصب نفسه محامياً عن أوروبا القوية التي تقف بثبات حتى أمام روسيا. هو يدعو إذن إلى توسيع وتعميق واستقلالية أوروبا ضمن «اتحاد قوي سياسياً وعسكرياً يقوم بصلابة على المحور الفرنسي الألماني الذي يعمل على ذلك. وهو يقف على نقيض المحافظين الجدد ليؤكد: «معلوم أن أميركا يمكن أن تعرقل قيام أوروبا أوثق وحدة، ولكن ذاك الموقف سيثير اضطرابات كبرى في أوراسيا وسيكون بالغ الأذى للمصالح الأميركية» (1997)، هذا إن لم يتعرض النفوذ الأميركي ذاته للتآكل. ولاستعجاله رؤية قيام أوروبا القوية، فإنه يقول جملة سيلومه الأوروبيون عليها بقسوة (2000)، إذ يصرح بأن «القارة القديمة هي على الصعيد العسكري مجرّد محمية للولايات المتحدة» – عبارة يظهر فيها التباس مواقفه كقومي أميركي ثابت ومتعاطف مع أوروبا بصورة متقطعة. ورغم ذلك يبقى خطه واضحاً ومتعارضاً أكثر فأكثر مع خط إدارة بوش والمحافظين الجدد: يدعو إلى أوروبا أوثق اندماجاً وأشد قوة «يكون على أميركا ألا تتقاسم معها الحمل فقط، وإنما القرار أيضاً». وغداة إعادة انتخاب بوش، يعود إلى تذكيره بأن «لا شيء أهم لأميركا من تحالفها مع الاتحاد الأوروبي». يبقى هناك إذن أميركيون يقدرون أوروبا، وهم

كثر؛ ولكن عدد الستراتيجيين الأميركيين المؤيدين للاندماج الأوروبي أو الذين لا يفضلون بشكل معلن بعض الأوروبيين على الآخرين قد أصبح قليلاً بالفعل. لذا اهتمت النخبة الاميركية بالاستفتاء على الدستور الاوروبي ويمكن القول بوضوح ان ادارة بوش واليمين المحافظ بل والاغلبية الساحقة من النخبة الحاكمة الاميركية فرحت برفض مشروع الدستور في فرنسا اولاً ثم في هولندا، مما أعاق اقراره لفترة طويلة إن لم يكن قد طوي تماماً. وكان على الاميركان يومها أن يتقبلوا ان هذا التعثر في عملية التوحد جاء «بفضل» تصويت الفرنسيين، بينما كان غضبهم في السابق منصباً ضدهم كبناة لاتحاد اوروبي غير عقلاني وغير ديمقراطي. وكان عليهم ايضاً ان يتقبلوا تناقضاً آخر وهو ان دعاة رفض ذلك الدستور في أوروبا شكلوا خليطاً عجيباً من الشيوعيين والقوميين المتطرفين ومناهضي العولمة، وكلهم عسيري الهضم في المنطق الاميركي، بينما كان دعاة التصويت الايجابي على مشروع الدستور اجمالاً من اليمين والوسط المتفاهمين اجمالاً مع اميركا.

إفرادياً، ما من بلد أوروبي يفلت اليوم من هذا الخطاب العدائي الغريب السائد خصوصاً في أوساط المحافظين الجدد، كما لو أن رائحة أزمة قادمة تفوح أو أن هناك عملاً على إثارتها. ولكن، ما وراء الخطاب المشكك عموماً والمعادي بصراحة أحياناً للاتحاد نفسه، تتركز حملات التحقير على بعض البلدان بشكل خاص. عام 2003، أي قبل وبعد حرب العراق، حطم العداء لفرنسا كل الأرقام القياسية. فبصورة خاصة، ولكن ليست حصرية، وجدت فرنسا نفسها فريسة انتقادات لم تصدر فقط عن الأوساط الأقرب للإدارة، بل عن النخبة أيضاً، إضافة إلى تحقير الرأي العام والسخرية اللاذعة من قبل وسائل الإعلام. ولقد بلغ من ذلك أن العسكريين الأميركيين الذين أرسلوا إلى أندونيسيا بعد كارثة تسونامي نهاية 2004 كانوا متأثرين بهذا الجو لدرجة أنهم لم يتصوروا القدرة على التعاون مع أطباء فرنسيين، كما لو أن باريس وواشنطن كانتا خارجتين للتو من حرب طويلة. تكونت صورة غريبة عن فرنسا موسومة بالادعاء والجحود والجبن والخيانة والرياء؛ وعلت أصوات تطالب بإنزال العقوبات عليها، وظهرت حركة شعبية تطالب بمقاطعة منتجاتها، وتنافس رسامو الكاريكاتور، الذين يعرف الجميع تفضيلهم لصور الغرباء الفولكلورية، في تصوير الفرنسي القديم بقبعته التقليدية. لقد بدا أن القومية الهجومية قد وجدت خصماً يليق بقامتها: بينما كانت القوات تشن حربها في العراق، كانت الانتليجنسيا القومية الاميركية

تشن حملاتها على فرنسا.

ولكن ما الخطيئة التي اقترفتها فرنسا؟ بالأساس خروجها من الخط وتحديها لإرادة القوة الوحيدة القطب وترسيمها، أمام من يشاركون معارضتها، أطر التصدي القانوني والسياسي والفكري للحرب. لقد اتهمت فرنسا بأشياء كثيرة، بأفعال وأقوال عرضة للنقاش أحياناً، ولكن أيضاً بفيض لا معقول من التكهنات والمقولات الخيالية. ولكن أساس كل ذلك يكمن في نفور شديد من خطابها، وتشكيك في قدرتها على أن تجسد، ليس فقط لنفسها وللأوروبيين، بل للعالم أجمع، موقفاً مناهضاً للحرب، وبالتالي لأميركا وما كانت تنويه من عرض وشيك لقدرتها الكلية. لم تكن فرنسا مقلقة فقط لكونها تعبر عما كان يفكر به كثيرون في العالم دون أن يقدروا أو يجرؤوا على التعبير عنه، بل أيضاً لكونها كانت تقول ما يفكر به الكثيرون من الأميركيين أنفسهم وما لا يريدون إعلانه وهم يرون بلدهم يتهيأ للحرب. كانت فرنسا تزعج الأميركيين لكونهم يصغون إليها ولكونها تقلقهم. فعندما كانت أميركا تنكر فرنسا، كانت تنكر جزءاً من ذاتها، ذلك الجزء الذي يشك بدوافع الحرب ويرتاب بشرعيتها ويحار في غاياتها، ذلك الصوت الذي يعمل على إخراسه كل بلد يذهب إلى الحرب. لقد تكلمت فرنسا بدل أميركا التي صمتت؛ ولقد دفعت ثمن ذلك.

طبيعي أن يجد العداء لفرنسا فرسانه في الدوائر الأقرب إلى الإدارة، وخاصة لدى المحافظين الجدد الذين كانوا يحاربون من خلال فرنسا عدوهم الرئيسي: التطلّع العالمي القائم على المؤسسات وعلى فلسفة «الانوار». وكان هؤلاء قد اعتادوا ذلك منذ زمن بعيد لدرجة أن المسألة العراقية لم تكن لديهم سوى فرصة إضافية لينصرفوا الى حملة جديدة ضد فرنسا كانوا يتقنون مثيلاتها. على الصعيد الفكري أكملت هيملفارب معركتها القديمة ضد «عصر الأنوار» الفرنسي لتجده ملحداً وعدمياً ولا أخلاقياً، وشن فيلدشتاين هجومه على الدولة التي أوحت باليورو العدائي، وهوغلند على بلد يجرؤ على الدعوة للعودة إلى عالم متعدد الأقطاب، وسافير على شيراك، ومجلة كومنتاري على زعيمة حركة الدفاع عن التنوع الثقافي في مواجهة اللغة العالمية الواحدة، والفكر الاقتصادي والسياسي الواحد... ولكن المعركة تجاوزت هذه الأوساط بكثير لتنتقل إلى كتّاب مقالات كانوا سابقاً أكثر وداً وتفهماً تجاه باريس. بعد ذلك ظهرت مواضيع (مثل القرار 1559 عن لبنان) لتشكل محطات

تفاهم محدود داخل علاقة لم تزل عاصفة. فلقد ذهبت فرنسا بعيداً في شكوكها، وأميركا في كرهها لفرنسا (بينما كان كل من الفريقين يجني مكاسب ملحوظة على صعيد الشعبية)، مما جعل العودة إلى الوضع الطبيعي تتطلب وقتاً وتجد صعوبة في التحقيق. ولكي تكون هناك إمكانية مصالحة، على فرنسا أن تهدئ من اللعبة وتظهر تعاوناً أكبر حيث يمكنها ذلك. أما بالنسبة لأميركا فالثمن أغلى وأصعب: لكي تتقرب مجدداً من فرنسا، عليها أولاً أن تتصالح مع ذلك الجزء من ذاتها الذي اعتقدت أن بإمكانها إنكاره عندما أعلنت عداءها لفرنسا. لذا تغلب القناعة ان حالة التوتر القصوى التي وصلت اليها العلاقات الفرنسية - الاميركية سنة 2003 قد تم تجاوزها، لأنها فاقت كل الحدود في مجال التنافروالتباعد والتشكيك بالنوايا. ولكن هذا ما لا يعني على الاطلاق ان المشاعر العدائية قد زالت، بل رأيناها تظهر من جديد بمناسبة موقف فرنسا النقدي من طرق معالجة اميركا لعاصفة كاترينا، وموقف الاعلام الاميركي الشامت بمناسبة «انتفاضة الضواحي» التي ضربت فرنسا في خريف 2005. ولكن المشاعر تتبدل وتتغيّر، يبقى الخلاف الأساسي حول نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحول الأهمية الفعلية للمنظمات الدولية، وحول تمني العودة لنظام متعدد الاقطاب أو، على العكس، العمل على منع حصولها، قضايا حقيقية مستمرة تميل النخبة الحاكمة في كل من فرنسا واميركا للنظر إليها بطريقة مختلفة ان لم يكن متناقضة مما يشير إلى احتمال استمرار «التوتر المفهومي» رغم تعدد نقاط الالتقاء الموضعية ورغم تهدئة المشاعر العدوانية.

لقد نجحت فرنسا بالفعل في أن تستقطب لنفسها مشاعر أميركا السلبية تجاه أوروبا، وأن تصل بتلك المشاعر إلى حد لم يبلغه تاريخ العلاقات بين البلدين. ولكن «فرنسا خائنة، وألمانيا مخيبة، وإذا كان عداء أميركا لفرنسا أكبر فإن لاستيائها من ألمانيا نتائج أخطر» (ليندستروم). وإذا ما حاولنا التبسيط نقول بأن الحقد على فرنسا قد انفجر مثل سقوط صاعقة، بينما الريبة من ألمانيا هي قديمة وعميقة، وهي في النهاية أخطر على مستقبل العلاقات الأطلسية.

منذ إعادة توحيدها، كان لألمانيا حصة دائمة من الشك والريبة. فهي تثير القلق في ذهن جيمس كورث اليقظ الذي يتردد في تحديد أية ألمانيا من ثلاثة سوف تنهض من تحت أنقاض الجدار ثم تفرض نفسها: ألمانيا بون الأميركية؛ أو ألمانيا بروكسيل الأوروبية

الغربية؛ أو ألمانيا برلين، «الوسط أوروبية»؛ وحسب رأيه - الخاطئ حتى الآن - الذي يعبر عنه بأناقة: «إن «الوسط أوروبية» مثقلة بالتاريخ لدرجة أنها اكتسبت عادة تصديره السيئة». ولكن، بعد إعادة التوحيد، ابتدأت قراءة مبسطة لـ«سياسة القوة» تفرض نفسها، وقد مثل ميرشايمر صدى لها عندما قال بوجوب عدم الخشية من أن تفرض «جمهورية برلين» هيمنتها على باقي أوروبا. وتبعه كثيرون في هذه النبوءة حتى وإن كان ميله لقبول ذلك السيناريو غير مشترك مع من يقدمون التشخيص نفسه، علماً بأن لدى هؤلاء كمية كبرى من الكره لألمانيا.

بموازاة ذلك كانت تنمو صورة ألمانيا الجاحدة والمسالمة والرافضة لزيادة موازنتها العسكرية، وقد انتصرت هذه الصورة أخيراً، خاصة لدى القوميين الجدد. فحتى قبل سقوط الجدار،نشرت ناشيونال إنترست (خريف 1989)، بقلم جيفري هيرف، رسالة هجاء فعلية لليسار الألماني الذي اتهمته بأنه «ميؤوس من امره» بنظر الغرب بفعل نظرته السلمية وتأييده لغورباتشوف. ثم نشرت المجلة هجاء ثانياً (صيف 1991)، بقلم أستاذ لندني هذه المرة، ينتقد بعنف موقف ألمانيا من حرب الخليج الأولى: «لقد أصبحت ألمانيا ريفية بالكامل، فهي تضع مصالحها القومية الضيقة فوق مصالح أوروبا ومصالح العالم الحر». ويتناسى الكاتب الصعوبة التي كانت تواجه بوش الأب في إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بصحة تلك الحرب، والنقاش الذي كان في بداياته حول إرسال قوات ألمانية إلى الخارج، والصعوبات التي كانت تجابهها ألمانيا لتحقيق وحدتها، ليتهم هذه الأخيرة «بفقدان الشجاعة والخيال»، وبأنها تسعى وراء حلم أوروبا فيديرالية تهدئ من غلواء الاتحاد السوفياتي وتكبح جماح أميركا وتصبح في النهاية: «تلة ذات حماية ذاتية، نرجسية، بيروقراطية، مسالمة، جاهزة لفعل أي شيء لكي تصبح شريكة الاتحاد السوفياتي تجارياً». وكانت صحيفة من وول ستريت جورنال تصف الاقتصاد الألماني بأنه متهالك وضعيف بسبب «الخلافات السياسية، ومظاهر النازية الجديدة، والبطالة المتزايدة، وجمود السلطات، ودولة راعية ثقيلة بالتأكيد». منذ وقت أقرب نشرت المجلة ذاتها على حلقات مقالة شديدة اللهجة (سيمنون- نيتو، 2002-2003) ضد إعادة انتخاب المستشار شرودر الذي يعتبره «عقبة أولى في وجه تحديث الاقتصاد والمجتمع الألمانيين»، ويبشر بأن «الباب قد أصبح مفتوحاً أمام كل الشياطين».

و«الشياطين» يتواجدون بكثرة عندما يتعلق الأمر بألمانيا. رغم الاستهجان الشامل الذي استقبلت به دراسات جاكوب هيلبرون المتوالية (1994، 1996، 2000)، الأستاذ في جورجتاون الذي أصبح كاتب عمود، فإنها تطرح مقولة لا تتغير: هناك إعادة ظهور مقلقة للقومية الألمانية ستكون نتيجتها «أوروبا تحت راية ألمانية وليس ألمانيا تحت راية أوروبية»، لأن «ألمانيا كانت تصر دائماً على مصالحها القومية قبل كل شيء»؛ وتعلق الألمان بالمؤسسات الأوروبية يتدنى يوماً بيوم؛ والستراتيجيا الألمانية الجديدة تعمل على دفع الاتحاد إلى النظر نحو الشمال والشرق (وليس نحو الغرب والولايات المتحدة)؛ وانضمام بلدان أوروبا الوسطى إلى الناتو يهدف إلى إقامة حزام أمان حول روسيا؛ وألمانيا تعمل على إقامة منطقة نفوذ لها في شرق أوروبا ووسطها، وأخيراً وليس آخراً «سيؤدي دخول النمسا في الاتحاد إلى اندماجهما على الطريقة الهتلرية». ويستشهد هيلبرون بصحفيين من اليمين الألماني الجديد الذي يضخم تأثيره إلى حد كبير، لكي يرى في ذلك، عام 1996، «كرهاً عميقاً لتغريب ألمانيا تحت التأثير الأميركي، بل كرهاً للولايات المتحدة على وجه التحديد». ويعود إلى ذلك عام 2000 مع روائيين ألمان ليؤكد أن «المشاعر المعادية للغرب التي يستلهم منها الأدباء الألمان تتخطى الخلافات ما بين اليمين واليسار». والروائيون الألمان المهووسون، برأيه، بتاريخهم الذاتي، يرفضون الغرب و«يحتقرونه». سوف تثير هذه الاتهامات الخطيرة ردود فعل عنيفة ولكن تجدر الملاحظة بأن من الصعب إيجاد تعليقات ميالة إلى ألمانيا أو متفهمة لها في المجلات الكبرى للنخبة السياسية الأميركية، وخصوصاً في صحافة اليمين القومي الجديد. واذا كان اليمين الاميركي قد سر، وبوضوح فظ، لخسارة المستشار شرودر لانتخابات خريف 2005، فان فشل اليمين الألماني الأقرب لاميركا بتسجيل الفوز الساحق الذي كان يأمل به، واضطراره إلى تأليف حكومة اتحاد وطني يشترك فيها الحزب الاشتراكي بمناصب عديدة ورفيعة، دفع جل المعلقين الاميركيين إلى نوع متجدد من القنوط من المانيا ومن اليأس من قدرتها على إصلاح نظامها الاقتصادي الاجتماعي الذي يعتبره معظم الأميركيين مترهلاً وعقيماً او على لعب دور قيادي مؤيد لاميركا داخل الاتحاد الاوروبي.

ولم يؤد إلى تهدئة خواطر هؤلاء موقف ألمانيا من المسألة العراقية، بل زادتها حدّة التصريحات المبالغة أحياناً لعدد من قادتها خلال الحملة الانتخابية التي سبقت حرب

العراق. سوف يبذل البلدان جهوداً لاحقة من أجل استئناف الحوار، ولكن شعوراً بالريبة قد يكون أكثر عمقاً وأشد ظهوراً سوف يطغى بعد ذلك على العلاقات الثنائية. في تموز 2004، تناقلت الصحافة الألمانية الموقف التالي لمسؤول أميركي: «ليست هذه هي اللحظة المناسبة التي تطلب فيها ألمانيا أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن».

علاوة على المشاكل الخاصة بكل من فرنسا وألمانيا، يعاني البلدان من تشكيلهما المحور الذي يقود الاتحاد الأوروبي في اتجاه لا ترتاح الولايات المتحدة لرؤيته يسلكه. ولم تلبث أن انضمت إليهما إسبانيا التي كسب فيها الحزب الاشتراكي الانتخابات بناء على برنامج يفتتح بقرار سحب قواتها من العراق، تم تنفيذه بسرعة. في المقابل، كانت أميركا «التي كانت لفترة طويلة تعتبر بريطانيا عدوها الرئيسي في العالم» (فرومكين، 1998)، قد اعتمدت طوني بلير كحليفها المتميز. وقد بلغ التفاهم بينه وبين كلينتون نقطة لم يبلغها أي تفاهم قبلاً، لدرجة بدا فيها الرئيس الأميركي في نهاية ولايتيه وكأنه تبنى حرفياً «الطريق الثالث» الذي يقول به رئيس وزراء بريطانيا. ولكن كلينتون سدد دينه في حل المسألة الإيرلندية وفي تحضير اتفاق «يوم الجمعة الحزينة» عبر الضغط الذي مارسه على مختلف الأطراف وإيفاده السناتور جورج ميتشل كوسيط، مما سهل التوصل إلى الاتفاق.

كانت مواقف بلير بخصوص أفغانستان، والعراق بعدها، تثير في لندن عواصف من الاتهامات بالتبعية، ولكنها كانت موضع ترحاب وإشادة لدى المحافظين الجدد الذين تخطوا كرههم التقليدي لحزب العمال وانتقلوا إلى اعتماده (كان بلير أيضاً قد قام بانزلاق واضح نحو الوسط) كواحد من جماعتهم. لم يكن كونراد بلاك (1999)، الذي يمول منشوراتهم، أرحم منهم بشأن المشروع الأوروبي، وكان يفضل إخراج بريطانيا العظمى من مخططات القارة القديمة لإدراجها ضمن اتفاق شمال اميركا للتجارة الحرة أو في تنظيم أنغلوفوني تحت زعامة أميركية، كما يحلو لبعض كارهي أوروبا في بريطانيا أن يدعو إليه.

أما أوروبا «الجديدة»، فهي تستفيد حالياً من فترة سماح، إذ أن النهج السائد يغفر كل خطاياها، إلا إن نطقت بعبارات تعتبر معادية للسامية. قبلت بولونيا إرسال قوات إلى العراق، وأعلنت الجمهورية التشيكية استعدادها لاستقبال وتدريب الكتائب الهزيلة للمنفيين العراقيين. وبسبب قرب عدد من دول أوروبا الشرقية من مسرح الأحداث المحتملة، فقد رضيت باستقبال قواعد أميركية جديدة. هؤلاء هم الأوروبيون «الطيبون»!

أما تركيا، ورغم عدم نجاح حكومة أنقرة في إقناع برلمانها بالسماح للدبابات الأميركية بالمرور إلى العراق، فإن بوش ما زال يتابع محاولاته لجعل باب الدخول إلى أوروبا يفتح أمامها.

ما العمل بحلف الناتو؟

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت باريس ولندن معارضتين لفكرة «كتلة ثالثة» كانتا تعتبرانها ذريعة أميركية للانسحاب من «اوروبا». وعدا بعض الاستثناءات، كانت مواقف الأوروبيين في البداية معادية بشدة لتحويل قارتهم إلى «ستار أوروبي» بين الغرب والشرق، وموافقة في الوقت نفسه على التزام أميركي كامل بأمن وحماية القارة القديمة مقابل تسديد ثمن ذلك عبر تبعية استراتيجية يبدو أنهم كانوا راضين بها. وكان الفرنسيون في البداية لا يقلون حماساً لحلف الناتو من البريطانيين أو الألمان. في تلك الفترة أتى هنري كيسنجر،الذي كان أستاذاً في جامعة هارفرد إلى باريس ليدق الإسفين: «لقد أخبرني العديد من أصدقائي الفرنسيين أنه ليس من العدل أن يكون 85 % من برامج الناتو صادراً عن الولايات المتحدة. وقالوا لي بأنه من غير المقبول أن تلعب الولايات المتحدة هذا الدور المتزعّم. ولكنني أود أن أذكر بأن ذلك كان ناتجاً عن رغبات عبرت عنها الحكومات الأوروبية نفسها: أننا، خلال السنوات العشرة الأولى على وجود الناتو، كنا عرضة لضغوط وإنذارات وإلحاحات تدعونا إلى لعب دور أكبر. وسواء كان ذلك الوضع سلبياً أم لا، فهو لا يعود إلى رغبة أميركية في السيطرة على الناتو بل، إلى حد كبير، لكون الدول الأوروبية قد حرصت على أن يكون الالتزام الأميركي قوياً لدرجة لا تمكننا من التهرب حتى وإن راودتنا الرغبة في ذلك» (كيسنجر، 1962).

وسوف يتم التعبير عن تلك «الرغبات» مرات عديدة بعد ذلك، خاصة كلما شعر الأوروبيون أن الأميركيين يسعون إلى «فك ارتباط» أمنهم عن الأمن الأوروبي. لقد كان كاليو (1996) محقاً في التذكير بأنه «مهما كان الاستعجال الأميركي لتثبيت ثنائية القطب في أوروبا، فإنه كان فاتراً بالمقارنة مع استعجال أوروبا الغربية للأميركيين كي يلعبوا هذا الدور». ولكن، ابتداءً من ستينيات القرن العشرين، ابتدأ الأميركيون يشتكون من كلفة الناتو العالية ويطلبون «تقاسم الحمل». وفي الثمانينات 1980، كانوا يشتكون من أن

التزاماتهم في أوروبا تستهلك ما يقارب نصف موازنتهم الدفاعية.

أما الاتحاد السوفياتي، الذي كان السبب في نشوء نظام ثنائي القطبية في أوروبا، فإنه سيكون العامل الأول في زواله. ففي أوروبا كما في الولايات المتحدة، حتى وإن كانت البواعث مختلفة وأحياناً متناقضة، ارتفعت أصوات لتلاحظ بأنه لم يكن هناك من داع لبقاء الحلف بعد انهيار حلف فرصوفيا. ولكن بوش الأب وكلينتون (بموافقة الأوروبيين) قررا عكس ذلك: لم يتم الحفاظ على الناتو وحسب، بل إنه توسع في اتجاهات ثلاثة: بعدد أعضائه أولاً، ثم في مهماته داخل أوروبا نفسها، وأخيراً في انتشاره خارج أوروبا (سلامة، 1996). يكتب كلينتون في مذكراته: «لقد كنت مصمماً على فعل كل ما أستطيعه من أجل قيام أوروبا موحدة وحرة وديمقراطية وآمنة لأول مرة في تاريخها. ولذلك كان علي الحؤول دون أن يؤدي توسع الناتو إلى انقسام جديد في أوروبا بامتدادها نحو الشرق» (ص596). ما من أحد يشك بتلك النوايا؛ ولكن البعض يقولون بأن انقساماً كهذا هو حتمي من الناحية العملية؛ كما يعمد آخرون إلى تسجيل اللهجة شبه الإمبراطورية التي يتم بها الإعلان عن تلك النوايا.

في أميركا، لم يفرح الجميع بالتوسع الثلاثي للحلف، ولا حتى باستمراريته. اعتبر جورج كينان هذا الانتشار للناتو خطأً مأساوياً. ودعى صمويل هنتنغتون إلى جعله مقتصراً على الدول المنتمية للحضارة الغربية دون التباس (لا أرثوذكس ولا مسلمين!)، بينما يرى كاليو(1998) أن روسيا تلعب دوراً مفيداً في الشرق الآسيوي، وأنه لا يجوز بالتالي إزعاجها مجاناً على جناحها الغربي عبر توسع الحلف:» ما يمكن أن يعنيه توسع الناتو نحو الشرق هو أن روسيا قد هزمت وأن الغرب يجمع الآن غنائمه». وسيبقى كاليو (1999) منسجماً مع نفسه ليقول مرة أخرى أن التوسع كان خطأً لا يغتفر: «قد يكون التبرير الوحيد لتوسع الناتو هو المقولة التي تفترض أن روسيا قد انتهت كقوة يمكن أن تؤخذ في الاعتبار. وقد تكون أميركا وجدت نفسها مجبرة، عبر الناتو، على ملء الفراغ المتروك. ولكن إذا ما بلغ هذا المنطق حده الأقصى فسوف تكون أوروبا نفسها هي العدو الجيو-سياسي الحقيقي لأميركا بعد اليوم».

كل شيء سيكون مرتبطاً إذن بـ«الدروس» الطويلة الأمد لحروب البلقان التي هرعت فيها أميركا لمساعدة هيئة الأمم المتحدة المرتبكة وأوروبا العاجزة. لقد كان التبرير الأكثر

شيوعاً، بل الأفضل، لتورط أميركا – على الأقل في كوسوفو – هو «إنقاذ الناتو». ولكن مدى عمل أميركا هو العالم بأسره، ولذلك كانت تميل إلى ترك الأوروبيين يتابعون مهمتها في إرساء استقرار البلقان لكي تستطيع استخدام قواتها على جبهات أخرى. هكذا حل السبعة آلاف رجل من قوة التدخل الأوروبية، في نهاية 2004، مكان زملائهم التابعين للناتو في البوسنة. قد يكون في ذلك عودة إلى ما كان عليه الوضع خلال الحرب الباردة حين كان الأوروبيون، عدا استثناءات قليلة (فرنسية وبريطانية خصوصاً)، يفضلون التحرك داخل أوروبا، بينما كانت أميركا تفكر ببسط قوتها عالمياً. وقد ينظر إلى تبادل الأدوار هذا كوثيقة ولادة قوة حفظ سلام أوروبية يجب ألا تقلق منها واشنطن كثيراً حتى وإن خشي البعض (مثل أوهانلون، 2001) رؤية التخلي الأميركي عن البلقان يؤدي إلى توزيع جديد للمهمات يكون على أميركا أن تتصدى وحدها بموجبه لأخطر التحديات خارج القارة الأوروبية، بينما ينصرف الحلفاء الاوروبيون لقضايا قارّتهم ويكتفون بمحاولة معالجتها.

يجب إذن منع أوروبا من أن ترفض النظر خارج حدودها بحجة سياسة دفاع أوروبي مشترك تثير دائماً ريبة كبرى ما وراء الأطلسي. هذا ما يلخصه ستانلي هوفمان على طريقته الخاصة: «لا يمكن لقوة دفاع أوروبية أن تتشكل من دون لندن، وسوف تحرص لندن على جعلها غير مفصولة عن الناتو». يعترف البنتاغون بقدرة الجيش الفرنسي على الخصوص، وذلك بسبب جهوزيته للعمل في الخارج وتحديثه الذي يراه ناجحاً إلى حد كبير وموازنته المحترمة نسبياً. هكذا يصبح الناتو محطة مفيدة لإشراك الأوروبيين في مهمات خارجية، أو على الأقل لمساعدة المسؤولين الأوروبيين الذين يقبلون المشاركة بها على تشريع تلك العمليات أمام رأيهم العام. فهو لم يعد حلفاً إذن بقدر ما أصبح جهاز شرعنة لأعضائه، أو «خزاناً»، حسب الكلمة التي أصبحت شائعة، يمكن للولايات المتحدة (ولأعضاء آخرين فيه أيضاً) أن تغرف منه قوات للقيام بعمليات خارج حدود «القارة القديمة». هذا ما يتمنى كاغان (2004) حدوثه بعد أن شفي جزئياً من أهوائه الوحيدة الجانب. ولكن هل ستصغي إليه حكومة بلاده، وهل ستكون مستعدة لدفع ثمن هذا التحول؟ لقد حاولت فرنسا العمل على إعادة توزيع للمهمات داخل القيادة العسكرية، ولكنها لم تنجح. ومنذ مدة أقرب دهشت الدول التي تضامنت مع الولايات المتحدة غداة 11 أيلول وهي ترى ضباط اتصالها الذين نزلوا في قيادة المنطقة المركزية في فلوريدا يتلقون الإهانة (باستثناء

البريطانيين!) لدى منعهم من الدخول إلى مركز قيادة الحرب على أفغانستان. في المقابل، عندما أتى بوش إلى قمة دول الناتو في اسطنبول،حزيران 2004، ثم بلهجة أكثر ميلاً إلى المصالحة ولكن أشد صلابة، في بروكسيل، شباط 2005، يطلب من الدول الأعضاء مد يد المساعدة لقواته المتورطة في العراق، تلقى جواباً فاتراً جداً. بالمختصر، حتى الناتو المعتبر «خزاناً» يبقى فكرة أقرب إلى التجريد.

هل تم إنقاذ الناتو حقاً في كوسوفو؟ بين قمة براغ (2002) وقمة اسطنبول (2004)، لم يتمكن الحلف من استعادة الكثير من ألقه. لقد ضم إليه سبعة أعضاء جدد، ولكن ذلك زاد من مسؤولياته دون تقوية وسائله إلا بصورة هامشية. ولقد تورط بعد الأزمة في أفغانستان، ولكن دون أن يتوصل إلى إرسال الحجم الكافي من القوات الضرورية، كما بدا الأوروبيون مترددين في توريط الناتو بالتدخل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي كما كان يرغب الأمين العام للحلف، أو في دارفور (السودان) كما كان يلح عليهم الأمين العام للأمم المتحدة، مما دفع الفرنسيين إلى إعلان رفضهم الصريح لتدخل الناتو في أفريقيا. عندما وصل بوش الابن إلى البيت الأبيض كان عدم معرفته بأوروبا يبدو جلياً في تعلقه المعلن بالتحالفات الموجودة. يومها كتبت من ستصبح مستشارته لشؤون الأمن القومي ثم وزيرة خارجيته: « الناتو هو حلفنا الستراتيجي الأهم» (رايس، 2000). ولكن ولاية بوش الأولى لم تشهد تحققاً لتلك الأطروحة. هل سيحصل ذلك في الثانية؟

في الواقع، يمكن للعلاقات عبر الأطلسي أن تتحسن دون أن يكون الناتو هو المستفيد من ذلك بالضرورة. فهذه المنظمة تعيش فترة صعبة منذ ما قبل أزمة 2003 التي بقيت حية بعدها. لقد حضر دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي إلى ميونيخ في شباط 2005 ليعلن إيمانه بالمنظمة. ولقد بدا خطابه المتخلص من الجموح الاحادي الذي كان ينتقده الأوروبيون ميالاً إلى التواضع: «لا يستطيع بلد لوحده أن يقهر المتطرفين ولا أن يجابه التهديدات اللامتساوقة في الأزمنة المعاصرة». ولكن العقيدة التقليدية بقيت هي المسيطرة في الأساس: حتى وإن بقيت أوروبا شريكاً متميزاً، فإن رسالة التحالف هي التي تحدد استمراريته. هكذا يفهم لماذا بقي المستشار شرودر حذراً عندما أجاب بأنه يجب في البداية تحديد طبيعة الروابط الأطلسية، ويفضل أن يتم ذلك خارج إطار الناتو، في ملتقى يأخذ بعين الاعتبار وجود الاتحاد الأوروبي كبنية مندمجة.

إذا كانت أميركا تريد في البداية تحديد رسالة الحلف، وإذا كانت أوروبا تعتبر هذه الأخيرة قديمة، فإن الناتو يجد نفسه يتيماً مرتين، تأتي كل واحدة من إحدى ضفتي المحيط. لقد أثار الموقف الألماني، المدعوم على الأرجح من باريس، الكثير من الشبهات: يرى جيرارد بيكر، في الويكلي ستاندارد، 28 شباط 2005، في التوجه الفرنسي نحو الصين إرادة تعجيل التوصل إلى عالم متعدد الأقطاب يأتي رفض المستشار الألماني للناتو كبنية حوار عبر الأطلسي ليعطيها دفعاً جديداً. فباريس تشجع الأطراف الآخرين في النظام الدولي، وبرلين تحاول فرض «حوار الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي كمتساويين»، في تناغم لا يهدف إلا إلى الحد من حرية حركة أميركا وإضعاف هيمنتها على أوروبا. قد لا يكون هذا الحديث عن نوايا أوروبا صحيحاً الى حد ما، ولكنه ينطوي في نفس الوقت على تفكير أميركا بما تريده من الناتو؛ فلا يبدو أن الأوروبيين مهما كانت غاياتهم، يقبلون بأن يبقوا «أسرى» تنظيم تبلغ درجة الاختلال فيه أن القوة المهيمنة عليه لا تكف عن الترداد بأن الناتو ليس في النهاية أكثر من «خزان» اختياري للقوى العسكرية، وأحياناً لشرعنة لا تلجأ إليها إلا عند الحاجة، وأنها تصر على القول بأن المهمة هي التي سوف تحدد الحلفاء وليس العكس. إن المريخ لا يستطيع فرض الوفاء المطلق على الزهرة إذا ما أباح لنفسه، فوق كل ذلك، تعدد الزوجات! بمعنى آخر، يصعب على كثير من الاوروبيين، وفرنسا على رأسهم، القبول بتوسيع دور حلف الناتو دون اعادة توزيع مسبقة للمناصب والمسؤوليات في داخله، تأخذ بعين الاعتبار أن هيمنة واشنطن على الحلف التي كانت مبررة خلال الحرب الباردة لم تعد اليوم مقبولة إن بسبب شعور الاوروبيين باندثار الخطر الوجودي الذي كان يفسّر تبعيتهم للقطب الاميركي، أو بسبب نزعة اميركا، لاسيما ايام جورج بوش، للتفرد في قرارات الحرب والسلم وكأنها غير معنية بالتشاور مع حلفائها الاوروبيين، او لأن اميركا، باعتبارها ان «المهمة هي التي تحدد هوية القائمين فيها» باتت تعتبر حلفاءها الاوروبيين كغيرهم على طول الساحة الدولية ولم تعد تميزهم عن الدول التي تبدو اكثر حماسة للسير في مشاريع اميركا أو اكثر انقياداً لتزعمها مثل اوستراليا أو اليابان او ربما قريباً الهند. من هنا هذا التساؤل في اوروبا عن فائدة استمرار الحلف او عن مغزى توسيعه في وقت تفتت فيه قيمة العلاقة الاميركية – الاوروبية نفسها.

من التفاهم إلى الزواج الإجباري؟

منذ أن وجد الغرب لم يتوقف الإعلان عن موته القريب؛ وسيبقى اليوم حياً رغم كل النبوءات الكاذبة في أوروبا وأميركا، ولكن مقابل إصلاحات متواصلة بالتأكيد. كورس (1999-2000)، المؤرخ الكبير في جامعة بنسيلفانيا، مقتنع بذلك: «في مختلف المظاهر التي اتخذها، كان الغرب يخشى منذ بداياته نهاية حضارته الذاتية. ولكن على الرغم من الكوارث الطبيعية والفوضى والحروب والاستبداد، استمر الغرب موجوداً، فديانته تعلمه أن اليأس هو أكبر الخطايا، وذلك درس يجب أن يتعلمه كل جيل جديد». أما مصدر هذه الاستمرارية فيجده كورس في «الروحانية الإمبراطورية» لحضارة تؤمن بصلاحية الفئات الذهنية التي تتسامى بها، مشيراً بذلك إلى أن الغرب يحتاج، سواء لنفسه أو لاستمراريته، إلى أن يقتنع بأنه حامل رسالة إنسانية. تلك قد تكون عبقريته، وقد تكون معضلته أيضاً، بسبب الأضرار التي ألحقها بالآخرين. يبدو فيلسوف سوارثمور، جيمس كورث (1994)، أشد تشاؤماً بما لا يقاس: «تبدو العبارة اليوم وكأنها تحمل شيئاً من التفاهة. لقد انطوت أزمنة «الغرب» الظافر: فهو لم يعد يضخ أي طاقة داخل الولايات المتحدة ولم تعد له شرعية في أعين الأميركيين».

يتضح إذن أنه يجب، قبل تغليب أي من هذين الرأيين المتناقضين، التفاهم أولاً حول ما هو الغرب، وانطلاقاً من ذلك حول اللبنة التي يتماسك بها بنيانه. إذا كان القرن الحادي والعشرون سيكون قرن البعد الديني، كما تنبأ أندريه مالرو، فلن يكون مفهوم «الغرب» قابلاً للبقاء إلا إن حدث أن تغير أحد قطبيه جذرياً: أن تصبح أميركا أقل تديناً، أو تسترجع أوروبا تدينها. وإذا ما صح توقع مالرو، فسوف يواسي على الخصوص إيرفنغ كريستول الذي يعتبر أن الدين كان العائق الأكبر أمام انتصار الشيوعية، ويتأسف في المقابل على «أميركا التي لا يكاد عدد المؤمنين فيها يبلغ نصف عدد سكانها ؛ وقد تصبح أميركا، مثل أوروبا، ليبيرالية بالكامل في منطلقاتها، ومفتقدة بالتالي للصلابة التي سمحت لها بكسب الحرب الباردة». قد نشهد عند ذلك «تضافراً» جديداً للجزئين المكونين للغرب حول إيديولوجيا ما بعد دينية أو لادينية. هل هذا ما توقعه صمويل هنتنغتون عندما عرف جميع الحضارات بتعابير دينية، ما عدا حضارتي الغرب واليابان اللتين يعرضهما على أنهما مختلفتان عن بعضهما (مع أن اليابان تشكل عادة جزءاً من الغرب على الصعيد الستراتيجي)، ولكنهما

مختلفتان أيضاً عن كل الأخريات بانعدام لاصقها الديني؟

دون ادعاء أية قدرة على التنبؤ أو أية معرفة حقيقية بهذا الميدان، لا يبدو لنا أن تحولاً كهذا هو في طور الحدوث من هذا الجانب أو ذاك. بل إننا قد نميل إلى الطرح المعاكس، أي وجود هوة بهذا الخصوص تزيد تعمقاً بين أميركا تصبح يوماً بعد يوم أكثر تديناً، وأوروبا يكاد لا يمر يوم إلا وتنكر فيه أنها كذلك. والسجال الحاد بين بروكسيل والفاتيكان حول الهوية المسيحية لأوروبا يمثل تناقضاً صارخاً مع أميركا حيث الكاتب الأساسي للخطب الرئاسية هو رجل دين يسره كثيراً أن يرى رئيسه يعتمد المصطلحات والموضوعات التوراتية التي يقترحها عليه. ولكن قد يكون الدين في أوروبا أقل ضعفاً مما تعتقده النخبة، وقد تكون مسائل مثل انضمام تركيا أو استمرار إرهاب ذي هوية دينية فاعلة في تقوية العامل الديني بين الناخبين، وفي جعله ممكن الاستخدام من قبل المسؤولين. ومن الجهة الأخرى، قد يكون تشبع الخطاب السياسي الأميركي الحالي بالدين قد بلغ قمته فيصل الأمر بالجمهور، بعد خمس أو عشر سنوات، إلى الإحساس بالراحة مع خطاب أكثر دنيوية وأكثر إنسانية، وأقل سلوكاً لدروب العناية الإلهية الوحيدة الاتجاه. وقد يحصل أن يتحقق تضافر من نوع آخر لا تتخلى فيه أميركا ولا أوروبا عن جرعتها الدينية المعتمدة حالياً في الخطاب العام، ولكنهما تلتقيان فيه عند خط وسطي.

ولكن خطأ كهذا لن يكون كافياً بالضرورة، وإن قرّبهما، لتشكيل إسمنت الغرب اللاصق. فهو قد يشكل جزءاً من تراثهما أكثر مما قد يعمل على توجيه مستقبلهما. ولكي يعود هذا الأساس الديني المتآكل إلى حد كبير إلى لعب دور توحيدي منتج لهوية، سيكون على الغرب تجاوز حدوده الجغرافية الموجودة. لقد كانت «رسالته العالمية» خلال الحرب الباردة منطوية على محتوى إيديولوجي وستراتيجي (أي دنيوي)، فكانت من هذا المنطلق مقبولة من جميع شعوب الأرض دون أن تستفز معتقداتهم. ولقد فتح الغرب المسيحي، خلال تصديه للإلحاد السوفياتي، معابر قيمة بين الأديان العالمية، بين معتقده ومعتقدات الآخرين. وإذا ما عاد هذا الإسمنت الديني، كما قبل عصر الأنوار والثورة الصناعية، ليشكل لونه الخاص وملهمه الأساسي، فسيجد الغرب صعوبات كبرى في تجاوز حدوده الجغرافية والتجاوب مع هموم (قد تكون مصيرية) من يدينون بمعتقده في أقطار الأرض، سواء كان تدينهم قديماً (كما في الشرق)، أو ناتجاً عن استعماره الشاسع في العالم (من

أوستراليا إلى أميركا اللاتينية)، أو كانوا معتنقين حديثين. وفي المقابل سيكون عليه تصور «نظام أهل ذمة» شبيه بالذي أنشأته الإمبراطوريتان البيزنطية والعثمانية لأقلياتهما الدينية. ولكن ذلك سيمثل تراجعاً هائلاً لأبناء «الأنوار»، سيكون من شأنه «أسلمة» المسيحية بجعلها تعتمد نظاماً ثنائياً حاسماً بين المؤمنين، أعضاء «الأمة» والمشركين، وجغرافياً بين «دار الإسلام» و«دار الحرب» (أودار «الآخرين» بكل بساطة). إن تراجعاً كهذا- بعيد الاحتمال جداً في الوقت الحالي- لن يكون وارداً إلا إذا اتشحت « الحرب على الإرهاب» بخطاب ديني متصاعد يكون العدو المعلن قد نجح في فرضه على الغرب عبر واحدة من أواليات التحول اللاواعية أو شبه الواعية لدى الخصم، وذلك ما تفرضه الحروب كثيراً على فرقاء النزاع إذ تدفع كلاً منهم إلى اعتماد مصطلحات وأساليب وحتى غايات الخصم. فها هي الولايات المتحدة التي ذهبت تحارب الخصم في عقر داره، تجد نفسها مستشرقة بما يعادل أو يفوق التغريب الذي تعمل على نشره لديه!

إن منظوراً كهذا يجب أن يؤدي إلى فرملة جنوح ما زال اليوم في بدايات ظهوره. ولكن ذلك لا يعني أن قلق الغرب سينتهي عندها. فعليه من جهة أن يتمثل جيداً عبارة كريستول السابقة، أو ما يقوله جيمس كورت (1994) عندما يلاحظ أن «المشروع المتعدد الثقافات قد نجح في تهميش الحضارة الغربية حتى داخل الأوساط الثقافية: في الجامعات ووسائل الإعلام» - وهما ملاحظتان تصحان عن أوروبا أكثر مما عن الولايات المتحدة. هكذا يؤدي الغرب واجب الحفاظ على خطابه السليم سياسياً عبر تقديم البرهان يومياً على أنه حين يحاول «الآخر» أن يجره إلى «حرب دينية»، فهو لن يقبل أن يخوضها من هذا المنطلق. وعليه من جهة أخرى أن يحافظ على جوانب من تراثه، تكون ذات أبعاد دينية ولكن ليس بشكل حصري، وذلك بهدف الحفاظ على إمكانية التأثير على رأيه العام وتجاوز «تفاهة» العبارة، بعد أن فقد خطابه الإيديولوجي والستراتيجي الذي كان معتمداً في الحرب ضد الشيوعية الكثير من محتواه. إن هذه الضرورة المتناقضة قد أدت حتى الآن إلى الكثير من التمزقات ولقد لاحظ ذلك كورث، ولكن أيضاً كوبر وفرومكين وكثيرون غيرهم، فهم ينتقدون مفهوم الحداثة نفسه، إذ يرون أن الليبيرالية لم تعد حديثة، بل أصبحت ما بعد حديثة، بينما توقفت المحافظية عن كونها حديثة لتعود إلى ما قبل الحداثة. كما ينتقدون الأساس الذي تقوم عليه العلاقة عبر الأطلسي، إذ أنها تثير على كل من الضفتين جواباً مختلفاً ومن

الصعب أن يتصالح مع الجواب الآخر (أنظر: الفصل السابع) في الموقف من الاسلام ومن المسلمين.

إذا ما تم، في المقابل، تعريف الغرب بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيه منذ 1945، فهنا يكون مستقبل المفهوم واعداً أكثر بكثير. وهذا أيضاً رأي إيكنبري وكويتشان، مثلاً، أو أيضاً مينوغ (1992-1993) الذي يرى أن «الغرب هو أولاً مجموعة قيم وممارسات ومؤسسات عرفت أن تثبت حتى الآن أنها كانت ناجحة أكثر من تلك التي دخلت في منافسة معها. والغرب، مثل كل شيء بشري، له أعداء؛ وقد كانت مأساة القرن العشرين الكبرى هي المسلسل المتواصل من محاولات تهدف إلى القضاء عليه أو السيطرة عليه». هنا تحتفظ رؤية فوكوياما بشيء من صلاحتها: رغم الحروب والمذابح، والتراجع والطلاق، والمقاومات والمصالحات، ما من أحد يشك في أن المؤسسات الغربية، التي اكتسبت وصاغت مواصفاتها في الغرب نفسه، قد أصبحت اليوم أكثر عالمية، وأن آخر المحاولات الكبرى لإفشالها، المحاولة السوفياتية، قد فشلت بالكامل. ولم يعد التبني شبه العالمي لاقتصاد السوق مادة مناقشة سواء كواقع حالي أو كمشروع قيد التحقيق. و«الموجة الديمقراطية الثالثة» التي انطلقت منذ حوالي عشرين سنة ما زالت متواصلة الانتشار في بلدان جديدة. ورغم تعرض «توافق واشنطن» لبعض الاهتزازات، فلم يزل دون منافس إيديولوجي جدي. بعبارة أخرى، إن ما هو مرجح أكثر خلال خمس أوعشر سنوات، أن تشبه كوريا الشمالية شقيقتها الجنوبية، وليس العكس؛ وأن تشبه الصين اليابان، وليس العكس؛ وتشبه نيجيريا أفريقيا الجنوبية وليس العكس؛ وتشبه كوبا كوستاريكا، وتتخذ المملكة العربية السعودية الملامح الحالية للأردن، وليس العكس.

بالنسبة للغرب، ذلك خبر ممتاز: فإذا كان لا يمكنه العيش، برأي كورس، إلا باستحواذه على قيم تجمعه، ها هو مطمئن إلى الاعتماد شبه العالمي لمؤسساته، ومرتاح لتبني تشريعاته، ومسرور أيضاً وهو يلاحظ بدوره «نهاية التاريخ». ولكن هذا التقييم البالغ الإيجابية يمثل هو الآخر تهديداً جديداً للعلاقة عبر الأطلسي، لأن «نهاية التاريخ» تنطوي وإن جزئياً على الحد من قيمة الجغرافيا: إذا كانت الدول تتشابه أكثر فأكثر بأنظمتها السياسية ونظمها الاقتصادية، فإن الحدود تفقد بصورة بديهية من دورها كخط فاصل. ثم إن هوية الغرب نفسها، المعرضة حالياً لإشكالية، سوف تزيد اهتزازاً، إذ أن العالم بكامله (أو بجزئه الأكبر)

يكون قد صار «غرباً»: أفريقيا الجنوبية وكوريا، اليابان وتايوان، تركيا وروسيا. فإذا لم تعد العلامة الفارقة لـ«الغربي» الدين، ولا الاصطفاف الستراتيجي، وإنما التشبه المؤسساتي، لن يعود للغرب حدود مرسومة ولا جبهات محتملة. يصبح العالم هو الغرب، أو الغرب هو العالم، والمعنى يكون واحداً.

ولكن عولمة النموذج الغربي لن تحدث بطريقة متماثلة أو متطابقة. شيئاً فشيئاً سوف تختلف وهي تتجذر الأنظمة الديمقراطية القديمة أو الحديثة، واقتصادات السوق، الراسخة أو الناشئة. فلقد بدأنا نشهد تكاثر «ديمقراطيات» متفاوتة الجدية، ومتفاوتة التقوقع، ومتفاوتة الليبيرالية. كما نشهد بدل انتصار الرأسمالية بداية ظهور رأسماليات متنوعة يذهب بعضها في اتجاه تقوية دور الدولة والبعض الآخر في اتجاه تخفيض دورها، وظهور اقتصاد سوق أكثر أو أقل حرية، حسب البلدان أو حسب ظروف التطور داخل كل بلد. هكذا تتواكب العولمة الواضحة مع تنوع أكبر. ولم يعد من الممكن بالتالي اقتراح تصنيف ثنائي فقط (ديمقراطيات مقابل ديكتاتوريات، اقتصادات حرة مقابل اقتصادات موجهة)، بل تمييز نوعي. هذه المسيرة المزدوجة نحو العولمة ونحو التنوع تنحو بطبيعتها إلى توليد تقارب انتقائي بين بلدان أو بين جماعات داخل بلدان، وليس من المؤكد أن يكون ذلك التقارب حاصلاً بصورة أفضلية بين ضفتي الأطلسي. فمن الممكن أن تساهم معايير أخرى مرتبطة بمنطق التقليد ذاته في تعميق الهوة الأطلسية: لغة مشتركة مثلاً، أو مصالح خاصة، أو رؤية متقاربة للعالم. اليوم، أميركا هي على توافق أكبر مع بلدان مثل بريطانيا أو إسرائيل أو أوستراليا مما هي مع فرنسا أو ألمانيا مثلاً. وبصورة معاكسة هناك من يلاحظ في أميركا ذاتها أن تقارباً أوروبياً - آسيوياً يتزايد يوماً بعد يوم (لاحظه هيوز دو سانتيس، 1993، في وقت مبكر، ولا يتوقف آخرون عن العودة إليه). إذا ما توصلت جميع بلدان العالم إلى التشابه في أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى درجة تصبح فيها موجودة على لائحة واحدة، فسوف تقوى الرغبة لدى كل منها باختيار أصدقائها على هواها.

سوف يكون ذلك، برأي هنتنغتون المصر على آرائه، سبباً إضافياً لإنقاذ الغرب ككيان «استراتيجي». فالغرب، حسب رأيه، «لم يربح بفضل سمو آرائه أو قيمه أو ديانته (التي لم يعتنقها سوى عدد قليل جداً من أفراد الحضارات الأخرى)، وإنما باعتماده على العنف الشديد والمتكرر. والغربيون ينسون ذلك في الغالب؛ أما غير الغربيين فأبداً». والوصية

التي يوصي بها هنتنغتون الغربيين الحقيقيين، غربيي الحرب الباردة (الأميركيين الشماليين وأوروبيي حلف الناتو)، هي أن يتجمعوا من جديد، وبصورة أشد تضامناً، ضمن الناتو الذي يستبعدون منه شبه الغربيين واللاغربيين، وأن يجعلوا منه حصناً حصيناً، وأن يتعاطوا مع باقي العالم كما كانوا يفعلون سابقاً، بعيداً عن أحلام العولمة الكاذبة (أنظر: الفصل التالي).

ولكنّ من يقول استراتيجياً، يقول عدواً مشتركاً. سوف نرى في المستقبل إذا كانت أفكار هنتنغتون عن استبدال العدو الإيديولوجي والستراتيجي للحرب الباردة بالعدو الحضاري الجديد، قد سقطت مع الوقت أو إذا ما أصبحت هي المعيار. ولكن علينا الملاحظة أنه، رغم 11 أيلول وبعض السقطات الكلامية ورأي عام متعاطف مع آراء هنتنغتون، فإن أطروحة هذا الأخير لا تستقطب (أو ليس بعد) أغلبية آراء الانتليجنسيا الأميركية. يرفض كاغان مثلاً بالكامل فكرة أن التيارات الإسلامية «الجهادية» يمكن أن تلعب اليوم دور الشيوعية السابق. ويرى آخرون أن الصين يمكن أن تبلغ في أفضل الأحوال موقع قوة مهيمنة إقليمياً، ولكن ليس قوة عالمية. ومع أن المحافظين الجدد مقتنعون ببعض عناصر أطروحة هنتنغتون فإنهم يبقون، على عكسه، متحمسين للتدخل في انحاء العالم وتغيير الانظمة يمنةً ويساراً، بل مغامرين في ميدانها، وليس دعاة لأن يهتم كل بشؤونه بحيث يتحوّل الغرب إلى مجموعة منعزلة حريصة على الدفاع عن نفسها وعن تثبيت هويتها، كمثل القلعة المحاصرة من كل جنب. أما المسؤولون الأميركيون، كما الأوروبيون، فإنهم يجدون صعوبة كبرى في تقبل أطروحة هنتنغتون، وذلك باسم صدقيتهم السياسية ورغم بعض الهواجس التي تتراءى لبعضهم (إذا صدقت بعض الاعترافات الحميمة والمتفرقة، فقد لا يكون عدد منهم بعيداً عن أفكار هنتغتون دون التجرؤ على البوح بهذه الميول).

سوف نعود إلى هذه المسألة عن قرب (الفصل السابع)، ولكننا نسجل هنا سريعاً بأنه ليس من المؤكد أن هذه الأطروحة قادرة على جمع ضفتي الأطلسي، ليس فقط لأن ظروفهما الجغرافية والديمغرافية مختلفة، بل أيضاً لأن استعدادهما لقبول المعيار الثقافوي ليس متماثلاً. وحتى إن كانت مقولة صراع الحضارات ستكون يوماً مقبولة من الطرفين، فإن طريقة التعاطي مع المشتبه به رقم 1، الإسلام «الجهادي»، قد تشكل مادة خلاف جديدة. هل كان راسل سايتز (ناشيونال إنترست، صيف 2003) مخطئاً بالفعل عندما لاحظ أنه

«إذا كانت أميركا والبلدان القديمة في أوروبا الغربية يعيشان تحت سقف ثقافي واحد، فعندما يتعلق الأمر بقضايا العرب والمسلمين ينسحب كل منهما إلى غرفته»؟

إضافة إلى العدو المشترك، يتطلب كل أساس استراتيجي اعتماد مفهوم استخدام للقوة يكون متماثلاً على الأقل، إن لم يكن مشتركاً. ولكن لدى مقارنة الموازنات المخصصة للدفاع، وشيوع استخدام القوة، ودور الوسائل العسكرية في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية، فإن الهوة بين أميركا وأوروبا تبدو عميقة بالفعل. يقارن لوتفاك (1994) بين «غنج» الأوروبيين السلمي وتصرف القوى الكبرى الحقيقية التي «لا تتردد في استخدام القوة حتى وإن لم تكن مصالحها الوجودية في خطر». ويردد غومبرت صدى أطروحة كاغان المذكورة في مطلع هذا الفصل ليقول عن حق أنه لا يجوز للأوروبيين أن يتهموا أميركا بالعمل على الهيمنة بينما هي لا تكف عن دفعهم نحو زيادة موازناتهم العسكرية وتقوية وسائل «عرض قوتهم» في الخارج، فحقيقة الأمر أنهم «في نفس الوقت سلبيون عسكرياً وهجوميون دبلوماسياً». ولكن هذا اللوم لا ينم عن اختلاف على حجم الموازنة العسكرية بقدر ما يكشف عن خلاف عميق على الدور العسكري في حل النزاعات المعاصرة: لا يعتقد الأوروبيون بكل بساطة أنه يجب أن يكون العمل الدبلوماسي صورة مطابقة او خادماً اميناً للقوة العسكرية، بل يقولون بأنه يمكن أن يحل مكانها في أغلب الحالات. يقدم أستاذ تركي لاحظ التقدم الكبير الذي حققته بلاده في ميدان حقوق الإنسان لكي تقدم ترشيحها للاتحاد الاوروبي تلخيصاً رائعاً لواقع هذه الهوة: «إن قوة أوروبا الناعمة تغير تركيا بينما تقوم قوة أميركا الخشنة بتدمير العراق». وقد تكون حادثة حصلت في خريف 2005 الاكثر تعبيراً عن صعوبة توافق النخب الحاكمة على ضفتي المحيط الاطلسي حول المفهوم الاستراتيجي الموحد إذ اجرت مجلة بروسبكت البريطانية استطلاعاً لرأي النخب الاوروبية حول هوية المثقف الأكثر تأثيراً في الغرب في مطلع القرن الواحد والعشرين فإذا بالفائز هو نعوم تشومسكي، استاذ الالسنيات في معهد ماساشوتس والشهير خصوصاً بمعاداته الثابتة والجذرية للمشروع النيو امبراطوري الذي انزلقت فيه بلاده. فما ابلغ من ان تختار النخب الاوروبية مفكراً يسارياً فتعتبره مرشداً لها بينما ينحصر نفوذه في بلاده نفسها على مساحة ثقافية ضيقة بل هامشية من الذين يجرأون على رفض تفاهم النخبة الاميركية على تفوق القوة الاعظم بل على ضرورة ذلك التفوق لصون النظام في العالم.

تبقى اللبنة الأصلب دون شك مع أنها، بصورة مفارقة، الأقل ذكراً في المساجلات الكبرى: المصالح. فهي التي تفسر لماذا كان رجال الأعمال على ضفتي الأطلسي هم الأشد تأثراً بالأزمة السياسية التي عصفت عام 2003. مقابل دعاة الطلاق الأطلسي من المحافظين الجدد، وأيضاً مقابل ملايين المتظاهرين الأوروبيين المعارضين للحرب على العراق، تصرفت أوساط رجال الأعمال بمزيج من الحيادية والإلحاح، فهؤلاء يعرفون جيداً أهمية سوق أوروبية تضم 450 مليون نسمة يعنون الكثير للصناعيين الأميركيين، والأهمية المقابلة للسوق الأميركية لدى المنتجين والمستثمرين الأوروبيين. يتجاوز حجم الميزان التجاري بين الكيانين 2،5 تريليون دولار في السنة. وفي 2003 كانت الاستثمارات الأميركية في أوروبا 87 مليار دولار، بينما يعود 75% من الاستثمارات في أميركا إلى أصول أوروبية بصورة منتظمة. تستطيع إذن كل من أوروبا وأميركا أن تيمم شطر آسيا، ولكنهما تبقيان مثل توأمين سياميين متلاصقين بشبكة هائلة من العلاقات المالية والتجارية الممأسسة والدائمة. يلاحظ دروزدياك (2005) أن العملاق الألماني سيمنس يستخدم أكثر من 70000 شخص في أميركا، بينما كانت السنة الأكثر حدة (2003) في مسيرة الخلافات الفرنسية-الأميركية هي أيضاً السنة التي بلغت فيها أرباح الشركات الأميركية في فرنسا، كما حجم الاستثمارات الفرنسية في أميركا، رقماً قياسياً جديداً. وما من أحد يشك في أن هناك لوبي قوي يعمل على التعاون والمصالحة، وأنه سيكون موجوداً دائماً ليحد من جنوح السياسيين ويخفف من لهجة خطابات الإيديولوجيين. ولكن هل هو قوي كفاية ليقلب موازين رأي عام أصبح أقل حماساً للرابط عبر الأطلسي؟ وهل تستمر فعاليته إذا ما هبت، بفعل تزايد البطالة، ريح تيار إنغلاقي جديد؟

ذلك ان اعتبار المصالح هي القاعدة الصلبة التي يعاد عليها بناء «الغرب» ككيان متماسك يطرح بدوره اسئلة مقلقة مثله مثل المعايير السابقة التي ذكرنا (اي الدين، والثقافة، والتماثل المؤسسي او التفاهم الستراتيجي)، ذلك ان المصالح الاقتصادية والمالية هي اولاً نتاجاً لخطط ولممارسات الشركات الساعية لتعظيم ارباحها وليست بالضرورة، وهي ليست دوماً، صورة عن خيارات الدول والحكومات او النخب في تحديدها الاوسع، وبالتالي ليست خلاصة تلقائية لاختيارات الناخبين من على ضفتي الأطلسي. ثم ان المصالح قد تتبدل وتتغيّر وقد يرى المستثمرون مصلحتهم بتوجيه رأسمالهم نحو دول أخرى الربحية

فيها أعلى، او العمالة فيها أبخس كلفة، او المردد فيها أسرع تحصيلاً. وقد تتغير ايضاً سبل التجارة والكل يعلم أن آسيا كمصدر للواردات وكسوق واعدة المردود تثير لعاب الاميركان والاوروبيين على السواء، لذا يبدو الرهان على المصالح كإسمنت لاصق للغرب صحيحاً في الراهن من الزمن، لكنه ليس بالضرورة صائباً على المدى البعيد.

لذا سيبقى السؤال عن حقيقة وجود «الغرب» قائماً ولفترة طويلة. وقد يكون السبب الأعمق لإستحالة بلورة الجواب عليه هو انعدام التوازن في مستوى تكون الطرفين. ذلك ان الولايات المتحدة كيان قائم وجبار لا يشك احد في وجوده بينما تبقى اوروبا، على الرغم من التقدم الهائل الذي سجلته عملية بنائها ككيان مميز وموحد، مشروعاً مفتوحاً على افاق متعددة، من عودة التفكك إلى دول متنافسة إلى نوع من الفيديرالية، ناهيك عن الحالات الوسيطة بين هذين الحدين. وبينما تبدو الولايات المتحدة متمسكة «بالغرب» اساساً لعجزها عن التخلص التام عن كونها وليدة التوسع الاوروبي التاريخي، وبالتالي لارتباطها بأمها الاوروبية في عملية تكوين هويتها بل في استمرار تشكيل نخبتها الحاكمة (التي تبقى إلى حد كبير بيضاء ومسيحية واوروبية الأصل) والتي تدرك في اعماقها ان ابتعاداً اضافياً عن القارة - الام يعني مزيداً في تفتت سيطرتها الداخلية في الولايات المتحدة نفسها، فإن اوروبا تدرك ان كونها ما زالت مجرّد مشروع، مهما بلغ مستوى التقدم في تحققه، يجعلها عرضة لتأثير هائل من قبل القوة الأعظم التي تحافظ، داخل المجموعة الاوروبية، على علاقات استتباعية واضحة مع عدد من الدول والاحزاب والتيارات والنخب، ترى رأيها وتقبل بزعامتها، بل تطمح بمزيد من التقارب معها، داخل اوروبا الغربية نفسها، وبصورة اوضح، داخل اوروبا الوسطى والشرقية المتحررة مؤخراً من ضغط الهيمنة الروسية عليها. وكون اوروبا ما زالت (وستستمر لفترة طويلة) على هذه الحال سمح للمؤرخ البريطاني الكبير ايمانويل ڤالرشتاين بالجزم ان «الاتحاد الاوروبي بات علامة الاستفهام الجيو-سياسية بامتياز في عالم اليوم». لهذا كله، قد لا تكون الخلافات السياسية (وقد رأى الغرب مثلها وأخطر)، ولا السجالات الثقافية (وقد يمكن اعتبارها مصدر حيوية وليس صورة تدهور لكيان الغرب)، ولا تدني الروابط الاقتصادية او في الأقل تذبذبها، ولا انعدام العدو الواحد (وقد تمكن «الغرب» من الاستمرار في العصور السابقة دون تفاهمه على عدو واحد او دون وجود لذلك العدو)، قد لا يكون اي من هذه الاسباب اساسياً في

فهم معضلة «الغرب» الراهنة بقدر ما هو ذلك الاختلال العميق الذي انفجر غداة انهيار جدار برلين بين اميركا الساعية إلى رسالة جديدة في عالم مفتوح (تميل لاعتبار اوروبا احدى ساحاته وحسب) واوروبا الساعية إلى هوية موحدة (تميل لاعتبار اميركا النيوامبراطورية عقبة امام تحققها).

الفصل السادس

العولمة على محك المصلحة القومية

بالنسبة لجيل كلينتون، كانت العولمة مفتاح العالم المتغيّر، كانت مسيرة تتقدم بثبات لتتخذ شيئاً فشيئاً طابع الحتمية التاريخية. يومها لاحظ ما يكل ليند (1995): «في عالم عصر متبدّل، يشبه العصور الوسطى إلى حد كبير تجتمع فيه أعلى درجات التفاعل مع تنوع لا سابق له، يشعر الأميركيون أينما نظروا إلى هذا العالم الوسيع أنهم في بلدهم». مع بوش الابن أصبحت العولمة نوعاً من العقيدة، بل آلة حربية: بعد هجمات أيلول 2001، لم يتردد الرئيس في الإعلان عن أنه سيذهب لمحاربة الإرهابيين والقضاء عليهم «لتشجيع التبادل الحر وتوسيعه». كما قال وزير خارجيته، بصيغة أقل أناقة، أن من يعارضون العولمة يكشفون عن «تقارب فكري» مع إرهابيي 11 أيلول. وكتتويج لذلك يمكن أن نقرأ في استراتيجيا الأمن القومي («مذهب بوش»)، أيلول 2002، أنه «لا يوجد إلا نموذج واحد ممكن للنجاح الاقتصادي». ويذهب الوعظ التبشيري بتحرير التجارة أبعد من ذلك بكثير: «لقد انبثق مفهوم التجارة الحرة أولاً كمبدأ أخلاقي قبل أن يصبح قاطرة للاقتصاد»، مما دفع البعض إلى التعبير عن دهشته لكون هذا التقديس للتبادل الحر يجعل منه «المعادل الرأسمالي للماوية أو الوهابية ويجعل الماركسية الأشد فظاظة تبدو رقيقة وإنسانية» (فينيغان، 2003).

هكذا أصبحت العولمة «المعادل الوظيفي لما كان عليه «العالم الحر» خلال الحرب الباردة»، كما يكتب أندرو باسيفيتش (1999)، الذي يكمل: «ينطلق الحلمان البعيدان، حلم انتصار العولمة القريب، وحلم تفوق أميركا العسكري اللامحدود، في الأساس من فرضية واحدة تعتقد بأنه يمكن للولايات المتحدة أن تبلغ غاياتها دون أن يكون عليها أن تختار ولا أن تتألم». ولكن ذلك كان قبل 11 أيلول 2001. بعد ذلك التاريخ تحولت العولمة إلى معركة لا توفر

الدم ولا العرق، كما يرى توماس بارنيت (2004) الذي يقدم عنها صورة شبه كاريكاتورية عن ذلك، قائمة على هوس بالثنائية. فهو يرى أن العالم منقسم، كما في فترة الحرب الباردة، إلى معسكرين: «العالم الموصول» و«العالم المفصول»، وهناك صراع دام مستعر بين العالمين يجب أن تتقدم العولمة إذن لتصل المفصولين، ولكن مع توقع مقاومة شرسة من حكامهم. ودخول أي بلد في العولمة يعني الموافقة على قبول تبعية الطرف للمجموع؛ والقبول بأن يقوم العالم « بإعادة صياغة اقتصادك ومجتمعك أكثر بكثير مما يصبح في مقدورك التأثير على تطوره الخاص». أما الاكتفاء بالارتباط الاقتصادي فيكون خطة لا يمكن أن تدوم طويلاً : يجب دخول العولمة كما لو كانت معتقداً، وتقبل كل ما يرافقها من أمواج داخلية، حتى وإن كانت «المجتمعات التقليدية تميل إلى الاحتفاظ برقابة متواصلة على مضمون التواصل والاكتفاء بآلياته». وكما في صراع «العالم الحر» ضد «الديكتاتوريات الشيوعية»، فلا يمكن أن تبقى أميركا شاهداً سلبياً على هذه الحرب الجديدة. إنها زعيمتها بشكل طبيعي، ويشرح بارنيت لماذا : «نحن صلة الوصل المتجسدة، والعولمة هي الهدية التي نقدمها للتاريخ بحيث نتحول نحن الشعب إلى نحن العالم». ليس أقل من ذلك! هكذا تتحوّل العولمة تدريجاً من ثورة تكنولوجية، إلى تواصل كثيف. ثم تتحوّل مجدداً في نظرة كلينتون إلى آلية اقتصادية ومالية تسير تدريجاً لربط العالم ببعضه، ولتأمين المصالح الأميركية. ثم لا تلبث أن تتحوّل مجدداً، في قراءة بوش لها، إلى نوع من العقيدة شبه الدينية التي ينبغي لا ركوب موجتها وحسب، وانها أيضاً دفعها قسراً نحو تحققها الكامل. وها أن العولمة نفسها، تمسي، تحت قلم بارنيت عملية فرز عقائدي واستراتيجي بين «الموصولين» و«المنفصلين» معطية أميركا دوراً عالمياً جديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، هو دور حماية آليات التواصل وارغام «المنفصلين» على الدخول إلى حلبة العولمة، بالإقناع، وإن لم ينفع الاقناع، بالحديد والنار.

من الإيمان إلى العقيدة

من المدهش أن يكون البلد الذي يمتلك أوسع سوق داخلية مهووساً، منذ ولادته، بالانفتاح على الأسواق الأخرى. ولكن ذلك هو الواقع، حتى في مراحله المسماة انعزالية. فلقد كانت أميركا على الدوام داعية للتبادل الحر. أدت سياسة «الباب المفتوح» خلال أعوام 1920 إلى تغلغل المصالح الأميركية إلى الصين؛ وفرض البلد نفسه عند ذلك كواحدة من

قوى الوصاية على الصين المقسمة، وسيكون ذلك شبيهاً بدخول منقبين أميركيين لاستخراج البترول في إيران أو أندونيسيا. بعد 1945، سوف تساهم مؤسسات «بريتون وودز» بتعميم ذلك التوجه الذي لعبت فيه الحرب الباردة دوراً هاماً بتكثيف المبادلات بين دول «العالم الحر» ونشر الاقتصاد الحر في بلدان مثل ألمانيا واليابان. وبمصادفة سعيدة كانت البلدان التي وضعت تحت الحماية الستراتيجية الأميركية شركاء أميركا الاقتصاديين الأساسيين، مما أنتج تواصلاً إيديولوجياً كانت الحرية السياسية فيه مواكبة، إن لم تكن مرادفة للتبادل الحر. منذ 1989، توسع «العالم الحر» كثيراً وابتدأ، مدفوعاً بانهيار الاشتراكية وتسريع العولمة، يشبه سوقاً عالمية شبه مستقلة عن الدول وشبه متمتعة بقدرات تنظيم ذاتي هائلة. هكذا أصبحت الرأسمالية المعولمة وكأنها غاية بذاتها، تحد من تأثير الدول وتدير المجتمعات وتؤدي إلى ولادة إيديولوجيا جديدة أطلق عليها أحد أشهر العاملين في السوق المالية المعولمة (جورج سوروس) اسم «أصولية السوق».

صعد كلينتون إلى قطار سائر، خاصة وأنه كان يمثل تياراً يميل إلى اليمين داخل الحزب الديمقراطي، وأنه انتخب في لحظة كان البلد ينزلق بوضوح أكثر نحو اتجاه محافظ. كان عليه إذن، خاصة غداة انتخابات 1994 التي خسر فيها الديمقراطيون الأغلبية داخل الكونغرس، إيجاد خطاب وسيط بين ناخبيه والمحافظين. وإذا كان هو شخصياً «يجسد القيم التعددية الثقافة» التي سادت في سنوات 1960 (فوجييه، 2001)، فسوف يفعل كل ما بوسعه لإعطاء ضمانات لأوساط رجال الأعمال. هكذا نظم فور انتخابه «قمة اقتصادية» في مدينته ليتل روك. وعندما دخل البيت الأبيض، حرص على أن يسمي في المناصب الاقتصادية مرشحين» مرموقين في وول ستريت»، وأعلن على الفور تشكيل «المجلس الوطني للأمن الاقتصادي» الذي يعمل على غرار «مجلس الأمن القومي» (كلينتون، 2004). لحق إذن باليمين المحافظ في ساحته الخاصة بسياسة تقشف في الموازنة (تميزت سنته الأخيرة في الرئاسة بفائض موازنة بلغ 37 مليار دولار، أي 18% من الناتج القومي، وهو أمر لم يشهده تاريخ الولايات المتحدة) وبحرص شديد على استقلالية «الاحتياط الفيديرالي» (الذي أبقى رئيسه في منصبه، رغم اشتهاره بانتمائه الجمهوري)، وهكذا كسب ثقة رجال الأعمال. وعرفت البورصة أرقاماً خيالية نتيجة «الاقتصاد الجديد». لقد شهدت السنتان الأوليان لكلينتون في البيت الأبيض نشاطاً عولمياً غير مسبوق دفعه إلى اتمام «أورغواي

راوند لتسهيل التجارة»، وبذل «جهود بطولية» لتوقيع اتفاقية «نافتا» (اتفاقية تبادل حر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك يعرضها في مذكراته كنموذج عن عالم عولمة واندماج)، والإعلان عن منطقة تبادل حر في نصف الكرة الغربي، مع تدخله شخصياً لتأمين عقود كبرى للشركات الأميركية ولعمالقة النفط الأميركيين في آسيا الوسطى والقوقاز. أوجدت خمسة ملايين فرصة عمل خلال الأربعة وعشرين شهراً الأولى من ولايته، ولكن ذلك لم يحل دون خسارته الانتخابات التشريعية عام 1994 وأن يعاني خلال السنوات الست التالية من تصادم قناعاته العولمية – مع كونغرس شديد الحماس للاتفاقات التجارية، ويسار الحزب الديمقراطي الذي تحركه نقابات تؤيد حماية الصناعة الوطنية، ورأي عام أميركي يبقى، في مسألة العولمة، منقسماً إلى معسكرين شبه متكافئين.

إذا كان علينا تلخيص «مذهب كلينتون»، فيمكن عرضه كما يلي: إن العولمة تخدم أميركا، فيجب إذن مواكبتها وإدارتها ودون تبنيها صراحة، تصويب مسارها بشكل يضمن أكبر نسبة من الفوائد للمصلحة القومية الأميركية. يرى كليتتون أن «العولمة هي الحقيقة المركزية لعصرنا»، حقيقة يصفها بالحتمية مستشاره للأمن القومي في ولايته الثانية، ساندي برغر: «لايمكن فرملة العولمة ولا إيقاف الاندماج العولمي». وبالنسبة لكليتتون وآل غور (رائد الانترنت) ومساعديهما، تعمل العولمة – إلى جانب خدمة المصالح الأميركية – كنوع من «الغطاء» غير الهجومي لإعادة صياغة النظام السياسي العالمي بالرفق واللين؛ ذلك أن العولمة تؤدي إلى تسريع التماثل والتضافر بين الأنظمة السياسية المختلفة. فالعولمة، الويلسونية دون هوس بالمعاهدات والمؤسسات، والمناسبة للمصالح الصناعية والزراعية الأميركية دون أن تكون قومية بصورة مكشوفة، والمخففة ضمنياً من التأثير العسكري دون التخلي عنه بالكامل، والوسطية بشكل يهدئ من جموح المحافظين دون أن يثير اليسار الديمقراطي، الانتهازية بوضوح مع احتفاظها بلمسة من حقوق الإنسان، هذه العولمة هي كليتتونية أكثر من كليتتون ذاته. وهي التي سوف «تغطي» بهالتها إنشاء «منظمة التجارة العالمية» التي أصبحت الشعار المؤسساتي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

في هذا الميدان، ما من شيء أساسي يميز كليتتون عن بوش الذي سبقه، ولا عن بوش الذي سيأتي بعده. «لقد أحسنت إدارة كليتتون باعتبارها التجارة هدفاً أساسياً. ولكنها أخطأت ببساطة عندما اعتقدت أن الجيو اقتصاد قد حل مكان الجيوسياسة»،

هذا ما يقوله بإعجاب أحد المحافظين (ماك دوغال، 1997). ولقد أوجد كلينتون منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون العولمة، كما سيُعرف عن إدارته نشاطها المركنتيلي، خاصة في الدول التي كانت مقفلة قبل ذلك في وجه البضائع الأميركية. ذلك أن الإيمان بالعولمة ليس مرادفاً لإيمان أعمى بحسنات مسيرة طبيعية: لا أحد يربح أكثر إن لم يبذل كل جهده، «وكل شيء يرتبط بقدرة الحكومات على إدارة التوجه العولمي خدمة لمصالحها القومية والدولية»، كما يقول تالبوت (1997) مستشار الرئيس وصديقه. والولايات المتحدة تتحكّم بمسيرة العولمة على هواها، مدعومة في ذلك بعقد من ازدهار اقتصادي لا مثيل له، ومعطية المثل ليس فقط للقادمين الجدد إلى نادي الرأسمالية، بل أيضاً لليابان المتعب ولأوروبا الراكدة.

والمكونات الأساسية لهذا التوجه الجديد أصبحت معروفة: «انفتاح» دون عوائق للأسواق على الاستيراد والاستثمارات ونبذ وكالات التسيير ورفض الضوابط على التنافس بين المنتجين محليّين وأجانب والخصخصة وتوازن الموازنة المبطن بضرائب مخففة، وبالتالي على دور مخفف للدولة (فيما بعد سيقال: دور مقتصر على تنظيم السوق ليس أكثر). ولكن الغريب هو ضعف الإطار المفهومي الذي تخصصه الإدارة ذاتها لما يعتبر مقاربتها الأساسية للعالم. إن انشغالات كلينتون السياسية منعته من لعب دور العراف، وطبعه الانتهازي من التقوقع داخل نظرية مغلقة؛ وهو فضّل ترك هذا الدور لرئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين ينشران «تفاهم واشنطن»، وهي عبارة كانت تدل في البداية على اتفاق المؤسسات الرئيسية القائمة في العاصمة الفيديرالية على حل الأزمة المالية في أميركا اللاتينية، ولكنها لم تلبث أن اتخذت معنى معولماً تنشره المؤسسات المماثلة لـ«الخزانة» و«الصندوق» و«البنك» والتي لا تبعد مقراتها عن بعضها أكثر من مئات الأمتار.

في اللحظة التي كان «تفاهم واشنطن» قد ابتدأ ينهار فيها بفعل الأزمات الآسيوية والروسية والأميركية اللاتينية، كانت إدارة بوش تعمل على تكريسه كعقيدة عالمية. ولكن هل يجري الحديث عن الأمر ذاته؟ لم تعد القومية الأميركية، التي أهينت باعتداءات 11 أيلول، تتردد في عرض العولمة كنوع من الأمركة: هناك نحن ومن يشبهوننا، وهناك في المقابل الآخرون الذين لا يؤمنون بقيمنا ولا بمؤسساتنا. أصبحت العولمة مقاتلة: يجب الذهاب لمقاتلة الإرهابيين حيث هم، يجب نشر الديمقراطية، يجب فتح المجتمعات المغلقة،

والقضاء على «الوحوش الطاغية». كما أصبحت أكثر مركنتيلية: اتخذ بعدها التجاري بوضوح المكانة الأولى في التعريف الذي أعطته لها «ستراتيجيا» عام 2002. تحطم الشكل الهجين الذي كان سائداً مع كلينتون والذي يمتزج فيه إيمان بالعولمة وممارسة قوة عظمى مدركة لمصالحها. ولكن، بطريقة غريبة، حل مكانه التباس: إن التقديس الكلامي للعولمة، سواء في «الستراتيجيا» أو في العرض الذي يقدمه عنها بارنيت، يتواكب في الواقع مع إعادة النظر بها.

التلاعب بالعولمة

هل ستجد الولايات المتحدة نفسها، بفعل السعي وراء هدفها الكوني، مجبرة على التضحية بمكاسب ملموسة لكي «تعطي المثل»؟ وهل أن تصميمها على العولمة يتفوّق فعلاً على مصلحتها القومية؟ لقد كانت المقاربة الأميركية للعولمة مجزوءة وحذرة على الدوام، لأن واشنطن لا تتردد في خرق قواعدها لإرضاء جماعات ضغط هامة (وأوروبا تفعل الشيء نفسه). إن التماهي بين تقدم العولمة ومصالح أميركا هو حقيقي بالتأكيد، ولكن عندما يتعلق الأمر بالصين أو روسيا أو البلدان المنتجة للنفط، تعود الحسابات الستراتيجية التقليدية لتظهر من جديد. سوف تستخدم العولمة إذن كنموذج يتم اعتماده بدرجات متفاوتة تبعاً للأوضاع؛ ولكن هذه الأخيرة بالغة التنوع، وهذا ما يجد «أصوليو السوق» أو «فرسان التواصل المعولم» أنفسهم مجبرين على الاعتراف به.

في فترة كلينتون، أدى هذا التوازن بين العولمة والمصلحة القومية إلى البراغماتية وعدم المغامرة، أي إلى الانتهازية بكل معنى الكلمة. ولقد تمثلت هذه الأخيرة على وجه الخصوص في الحلول التي اقترحت (هذا إن لم تفرض) على الآخرين دون تطبيقها على الولايات المتحدة. وهذا ما قوى الانطباع، الذي طالما عبرت عنه أغلب عواصم العالم وبالصوت الأقوى، عن رئيس أميركي مقتدر أمام البلدان الأخرى ولكنه عاجز أمام كونغرسه في أفضل الاحتمالات، ومتواطئ معه في أسوئها. «إن الأفكار التي تنادي بها أميركا في الخارج مختلفة تماماً عن تلك التي تطبقها في الداخل»، ذلك رأي جوزف ستغليتز (2003) الذي كان المستشار الاقتصادي الأول للرئيس كلينتون (1997-1993). وتبرهن شهادته أن الرياء الرسمي لا يزعج فقط ماليزيا في أزمتها أو منتجي القطن الأفارقة: يمكن أن يكون،

في أميركا نفسها، مصدر نقد ذاتي مؤلم.

الأمثلة عن هذه الازدواجية في التعاطي مع قواعد العولمة أصبحت معروفة لدرجة أنه لا حاجة لتعدادها بالتفصيل. وللتذكير فقط نقول إن واشنطن كانت قد اقترحت، لحل أزمة 1997 الآسيوية، اعتماد مناهج المحاسبة الأميركية، علماً بأنه «لو كانت تلك المناهج مطبقة في أميركا ذاتها لما حصلت بعض أخطر الفضائح المالية الأميركية» (ستغليتز). لقد كانت فضيحة شركة إنرون للكهرباء مدوية: كان الاختلاس قد أصبح مؤسسة حقيقية داخلها، وذلك ما أنتج احتكارات فعلية ما بين إنتاج البترول وتوزيع التيار الكهربائي وصولاً إلى استغلال كبير للمستهلك، وفي النهاية إلى أزمة كهرباء في كاليفورنيا (ستكتشف المحكمة عام 2005 أن الشركة كانت تعمد إلى قطع تيار متعمد بقصد التلاعب أكثر بالأسعار). والحكومة التي كانت تدعم تلك الشركة في الهند وقطر وبلدان أخرى كانت آخر من يعرف «إبداعات» نظام المحاسبة فيها. ولقد أدت قلة الاهتمام بالممارسات الاختلاسية في الشركات الكبرى إلى تسريع انهيار سوق الأسهم الذي أصاب صغار المساهمين على وجه الخصوص. «تنشر أميركا إيديولوجيا الأسواق الحرة في الخارج، ولكنها تزيد من ضغوطها لتأمين أسواق ذات مردود مرتفع لشركاتها الخاصة» (المصدر نفسه، ص204)، «وبينما كنا نتغنى بالديمقراطية، فعلنا كل ما أمكننا لاستمرار تسييرنا للنظام الاقتصادي الشمولي وجعله يعمل خدمة لمصالحنا، أو بشكل أكثر دقة للمصالح الاقتصادية التي تسود هذا الجزء من حياتنا السياسية» (ستغليتز أيضاً). ومن نفس الكاتب هذا المقطع المأساوي: «يتيح النظام المالي لأميركا أن تعيش، عاماً بعد عام، فوق إمكانياتها، بينما لا نتوقف عن وعظ الآخرين بأنه لا يمكنهم فعل ذلك [...] فما هو هذا العالم الذي تقدم فيه أفقر البلدان المساعدات لأغناها؟».

ما يشير عليه جوزيف ستغليتز هو التلاعب بالعولمة خدمة لمصالح الولايات المتحدة فقط، أو بأكثر دقة للمصالح الخاصة في أميركا التي تنكر كلينتون لوعوده وانتهى إلى إعطائها الأولوية. والميادين التي عمدت الحكومة إلى أن تضع فيها عوائق أمام حركة العولمة هي بعدد جماعات المصالح التي كانت تطلب حمايتها. ذلك أن رؤساء الشركات يخشون المنافسة قبل كل شيء، وأنهم ليسوا دعاة متحمسين لحرية التجارة. نعم لعولمة الخدمات المالية، زينة الاقتصاد الجديد، وكلا لحرية بناء السفن؛ نعم لتصدير المنتجات الزراعية بكثافة، وكلا

لتحرير استيرادها أو لدعم الدول الاخرى لمزارعيها (يعترف كلينتون نفسه بفشله أمام وطأة المزارعين الأميركيين بتخفيض مستوى الإعانات التي تقدمها الحكومة الفيديرالية لهم). في مجال القطن فقط (الذي كان مادة مناقشات حامية في اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون، 2003). كانت المساعدة المدفوعة لحوالى 25000 منتج أميركي ميسور كافية لإعالة عشرة ملايين من منتجي القطن الأفارقة يعيشون في الفقر. أما صناعة الأدوية (التي كانت نجم اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة، نهاية 2001)، فتبرهن مارسيا أنجل (*NYRB*، 15 تموز 2004) أن من الصعب اعتبارها أحد نماذج اقتصاد السوق لكونها ترتبط بتدخل الدولة الفيديرالي الكثيف والذي يتمثل في شهادات «إدارة الغذاء والدواء» (FDA). وترتبط هذه الصناعة (الأعلى مردوداً بين الجميع) بالدولة أيضاً في مجال الانفاق على البحث، خاصة بعد سلسلة من القوانين التي اعتمدت خلال رئاسة رونالد ريغان سمحت لها بالاستفادة من الأموال العامة، مباشرة عبر «معهد الصحة القومي»، أو مواربة عبر التمويل الرسمي للبحث داخل الجامعات. النتيجة: قامت شركات القطاع الصيدلي الأوروبية الكبرى بنقل أقسام بحثها إلى الولايات المتحدة للاستفادة من تلك المساعدات. «بكلمات أخرى، ليس القطاع الخاص هو من أتى بهم إلى هنا، بل العكس تماماً: تمويلنا الرسمي لهذه الصناعة».

هكذا تتحول أنشودة القيمة الكونية لاقتصاد السوق إلى «نوع من فلسفة تجارية تعتبر نمو البلدان النامية إيجابياً لغاية وحيدة هي فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأميركية»، كما يرى ستغليتز. ليست مقاربة كهذه للعولمة سوى انعكاس أو بالأحرى تمدد للسياسة المتبعة في أميركا ذاتها. في أيام ريغان و(بصورة أقل) في أيام بوش الأب، كانت الولايات المتحدة تستدين بنسبة مليار دولار في اليوم، ومع أنهما كانا يدعوان إلى ترشيق الدولة كان عدد العاملين في القطاع العام يتزايد باطراد، دون الحديث عن خفض الضرائب وعن المصاريف العسكرية الهائلة. وبما أن كلينتون كان يخشى أن تعاقبه الأسواق المالية فسيبدي حرصاً شديداً على خفض العجز وخفض عدد العاملين في الأجهزة الفيديرالية. كما أنه سيتابع سياسة وقف التدخل في السوق (deregulation) التي كان قد بدأها ريغان: في موضوع قطاع الاتصالات أثارت سياسة ترك الأمور على غاربها لحركة السوق نوعاً من حمى الذهب، ولما طبقت السياسة عينها على القطاع المصرفي، تبين أن إدارة هذه الحمى

أصبحت مستحيلة. ولكن ذلك الاختلال لم يكن دليلاً على «نهاية السياسة» وانتصار منطق السوق على اي تدخل للدولة في آلياته، مثلما كان يقول دعاته، وإنما نهاية الحس السليم. ثم إن هيجان البدايات (نسبة النمو المرتفعة، ارتفاع إلى سبعة أضعاف للتدفقات المالية من العالم المتطور نحو البلدان النامية خلال عقد فقط، إطلاق «الاقتصاد الجديد») لم يلبث أن انكشف عن أزمات حادة (كوريا، أندونيسيا، تايلاند، روسيا، البرازيل) لم يكن البنك الدولي يملك وسائل مجابهتها، ثم عن تباطؤ واضح داخل الولايات المتحدة نفسها.

ما يميز هذه الممارسات الأميركية هو التأثير شبه المباشر الذي تمارسه جماعات المصالح التي تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تدافع اجمالاً عن مكاسبها عبر ضغوطها على الكونغرس. ان هذا النشاط المحموم هو بالتأكيد إحدى علامات فعالية الديمقراطية الأميركية. ولكنها تؤدي إلى نتائج على طرفي نقيض، في احيان كثيرة، مع السياسة الاقتصادية المعلنة في العالم. هكذا وجد كلينتون نفسه مدفوعاً إلى ربط المفاوضات التجارية التي كانت توشك أن تبدأ في سياتل، عام 1999، بتعديل قوانين العمل المعتمدة في البلدان النامية، فقضى سلفاً على مشاريع التطوير التي كان قد حضّرها لذلك الاجتماع (الذي انتهى بفشل ذريع). وتحديداً في اليوم التالي لمؤتمر الدوحة (2001) الذي حقق إنجازات هامة كانت الولايات المتحدة قد لعبت فيها دوراً كبيراً، أُجبر بوش على وضع قيود (اعتبرتها منظمة التجارة العالمية غير مشروعة) على استيراد الفولاذ، وعلى إعطاء مساعدات بالغة الإسراف للمنتجين الزراعيين. ويفسر وزن جماعات المصالح هذه، من جهة أخرى، كيف تتصرف فعلاً خارج لعبة التوازن بين المصالح المتناقضة التي تقوم عليها فكرة الدولة الفيديرالية في أساسها. مثل على ذلك: الضرائب على الواردات الصناعية متواضعة جداً في الولايات المتحدة، ولكنها عندما تطبق تنحو إلى التشدد مع الفقراء، مما يجعل الضرائب الجمركية التي تجبى على الواردات من بنغلادش (ملياري دولار من الواردات سنوياً) تزيد على تلك الناتجة عما يستورد من فرنسا (30 مليار في السنة)، ويعود ذلك ببساطة إلى أن المنتجات التي تصدرها البلدان الفقيرة إلى الولايات المتحدة تصطدم بلوبي النقابات، ولا يسري ذلك على منتجات الدول الغنية. وعندما يتعلق الأمر بمنتجات الاستهلاك اليومي، تتركز الضرائب على الفئات الفقيرة أيضاً (غريسر، 2002). لذلك تبدو علاقة اميركا بالعولمة ملتبسة في حقيقة الأمر إذ يتساءل المرء كيف يمكن للدولة الأعظم ان تدفع بحركة العولمة إلى الامام،

مما يعني موقفاً ارادياً نشطاً بينما تبقى اسيرة جماعات المصالح في الداخل، مما يفرض عليها مقاربة توفيقية شبه يومية. فهل النشاط المعولم هو بالنهاية نوع من التغطية الايديولوجية لإذعان الحكومة الفيديرالية امام مطالب اللوبيات الداخلية او انها نتاج لارادة فعلية في السلطة التنفيذية ما تلبث ان تتلاشى عندما يسعى الرئيس لترجمتها في الداخل؟

ليس الرياء حكراً على الولايات المتحدة، ولقد أثبت فشل اجتماع كانكون الوزاري في أيلول 2003 أن عدداً متزايداً من الدول النامية لم يعد يسهل السخرية منه لا من قبل الولايات المتحدة ولا من قبل الاتحاد الأوروبي (الذي يصعب الدفاع عن موقفه هو الآخر بالنظر لحجم الدعم السنوي الهائل الذي يعطيه سنوياً ولاجراءات الحماية التي سنّها لحماية صناعاته الأكثر حساسية). لقد كان الأسهل لدى مؤيدي الإدارة الأميركية الدول الناشطة في الجنوب (مثل الهند أو البرازيل) والتي تعاملت مع منظمة التجارة العالمية كميدان احتجاج خطابي وليس كمدى مفاوضات تقنية وتوافقية بفشل اجتماع كانكون. هذا ما يقوله روبرت زوليك، رئيس الوفد الأميركي والمتعاطف مع أوروبا (والذي أصبح الرقم 2 في وزارة الخارجية مطلع 2005). أما اليمين الجديد فإنه يفضل اتهام الأوروبيين: تصفهم الويكلي ستاندارد (5 تشرين الأول 2003) بأنهم «أنذال التاريخ» الذين يفقرون الأفارقة والآسيويين، وتلاحظ -بحق هنا - أن الأميركيين ذهبوا إلى كانكون (ولاحقاً الى هونغ كونغ في آخر 2005) بأفكار أكثر انفتاحاً من أفكار الأوروبيين عن مسألة المساعدات الزراعية التي كانت من أهم البنود. كانت أميركا حينها في خضم خلافها مع أوروبا حول العراق. وعلى الرغم من التماثل الكبير للمصالح مع الاتحاد الأوروبي، ومقابل تقديم عطاءات جديدة لدول الجنوب، كان المحافظون الجدد يدعون أكثر فأكثر إلى «عزل أوروبا». ما وراء هذه الحادثة، كان اختيار الحلفاء والخصوم في هذا الميدان شأناً سياسياً بامتياز: كان على بوش أن يختار بين واقعية ناخبيه والحماسة للعولمة في أوساط المحافظين الجدد المعادية لأوروبا. ولقد اختار الأولى.

مخاطر التفرّد (مجدداً)

إزاء هذا التناقض بين الرغبة بتحرير التجارة، وبين ضغوط فئات من الناخبين لاستمرار الدعم والحماية، يلجأ الأوروبيون إلى التمويه بينما يبدو الأميركيون في حالة تباعد عن منطق

العمل الجماعي بحد ذاته. فما هو المعنى الحقيقي الذي يعطى لمفهوم التجارة الحرة المطروح كعقيدة والموصوف في «مذهب بوش» لسنة 2002 على أنه «مبدأ أخلاقي» قبل أن يكون خياراً سياسياً؟ على ذمة زوليك، تريد أميركا إطلاق التبادل الحر على كل الأصعدة: العالمي والإقليمي والثنائي. ولكن هل يعني ذلك فعلاً تحريراً كاملاً، أي انفتاحاً شاملاً للجميع على الجميع، أو فقط فتح أسواق العالم أمام المنتجات الأميركية؟ إن الإبقاء على «المادة 301» الشهيرة (التي تبيح اتخاذ إجراءات من جانب واحد ضد أي بلد يتهم بممارسات تجارية مشبوهة) واستخدامها يسمحان لواشنطن بتطبيق إجراءات اقتصاص محددة الهدف (دفع اليابان أثماناً باهظة نتيجة لها). ولقد أبقي على مواد أخرى في التشريعات الاقتصادية الأخيرة رغم إدانتها من قبل منظمة الغات (التي حلت منظمة التجارة العالمية مكانها)، ومجدداً من قبل منظمة التجارة العالمية.

والملفت أكثر هو الميل المتزايد لدى الولايات المتحدة إلى الاتفاقات الثنائية والذي يبدو وكأنه يعلن أن المصلحة القومية أهم هنا أيضاً من ادعاءات احترام منطق العولمة. والمثل المعبر عن هذا النموذج هو الاتفاق الذي أبرم مع إمارة البحرين أواخر عام 2004: وهي الدولة البالغة الهشاشة لأسباب عديدة (منها ضعف مواردها البترولية وعدم الاستقرار السياسي والمذهبي الذي يتربص بها). ولقد عملت القمة التالية لدول مجلس التعاون الخليجي على التنديد بهذا التصرف الذي كان يرضي واشنطن ولكنه يعرقل إنشاء منطقة التبادل الحر التي يتم العمل عليها داخل مجلس التعاون الخليجي، كما يعرقل توقيع اتفاقيات تجارية كبرى بين المجلس وشركاء آخرين. وهناك سلوك مماثل يعتمد في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية: أينما ظهرت إمكانية توقيع اتفاقية ثنائية للتبادل الحر، لا تتردد واشنطن في التقاطها – هذا ما حصل مع الأردن، أو سنغافورة، أو المغرب، أوتايلاند. أكيد أنه لا يوجد في ذلك ما يخالف الشرعية الدولية، ولكن يمكن أن تستنتج منه خلاصات عديدة:

– الأولى أن إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي كان هناك ميل إلى اعتبارها النصر الأكبر للتبادل الحر على الطريقة الأميركية، والتي استلهمت الكثير من ميدان التشريع والإجراءات الأميركية، لم يفرمل في نهاية المطاف – هذا إن لم يضاعف – الميول المنفردة لأكبر قوة اقتصادية في العالم. لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية اليوم تضم ثلاثة أرباع بلدان العالم (وزاد انضمام الصين والسعودية كثيراً من وزنها)، فصارت منظمة تجد الولايات المتحدة نفسها

مجبرة على أن تدافع فيها عن مصالحها من خلال آليات التفاهم والتوافق (consensus) والتحكيم (arbitration) وليس من خلال منطق القوة والجبروت. وقد يكون ذلك ما أفقدها بريقها في عيني واشنطن: دون حق استخدام فيتو حاسم كما في مجلس الأمن، أو نوع من الفيتو الواقعي كما في صندوق النقد الدولي، «ليست الولايات المتحدة داخل منظمة التجارة العالمية سوى واحدة من الدول الأعضاء في منظمة أصبحت شبه عالمية» (بيتيتفيل، 2004)، وحيث تجد نفسها إضافة إلى ذلك مدعاة شكوى أكثر من الجميع، وحيث تشعر بأنها ستخسر أكثر مما تربح في حل الخلافات التي تدعى إلى التحكيم فيها. ذلك ما يفسر عدم التعاطف الذي يعبر عنه الوزير زوليك إذ يشبهها مع شيء من السخرية بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أو الذي يلخصه بصورة أفضل فرد برغستن (2002) عندما يشتكي من تحولها إلى «منظمة أصبح من الصعب جداً التلاعب بها» (تظهير المؤلف).

– الخلاصة الثانية على علاقة بالمنطق السياسي الظاهر الذي يكمن خلف اختيار الشريك. بين عدة علماء اقتصاد آخرين، اشتهر ياغديش بهاغواتي،الأستاذ في جامعة كولومبيا المعروف بغزارة إنتاجه وبحماسه للعولمة، بمواقفه المعادية لتلك الاتفاقات الثنائية التي يرى فيها،عن صواب على الأرجح، عوائق أمام تحرير التجارة العالمية وليس مراحل تحضيرية له. فهذه الاتفاقيات لا ترمي في الواقع إلى إيجاد فرص جديدة للتجارة، بل إلى تحويل جزء من التبادل التجاري الطبيعي بين الدول التي توقع عليها والدول الأخرى لمصلحة الموقعين فقط. من هنا طبيعتها التفضيلية، بمعنى أن التجارة التي لا يزداد بالضرورة حجمها ستخصص جزءاً منها للشريك بصورة أفضلية. ويتأكد هذا التحليل بتكاثر هذه الاتفاقات الثنائية، وخاصة بالطريقة التي تختار بها الولايات المتحدة شركاءها. فهل من الصدفة أن يكون أول بلد يستفيد منها في الشرق الأوسط هي إسرائيل، والثاني هو الأردن الذي وقع معاهدة سلام مع الأولى المستتبع لواشنطن في سياسته الإقليمية؟ لقد كانت كندا تستفيد منها سابقاً، وعندما تبعتها المكسيك في إطار معاهدة «نافتا»، كان ذلك خدمة لاعتبارات سياسية (مرتبطة بين عوامل أخرى بالسعي لوقف أمواج الهجرة السرية من المكسيك إلى الولايات المتحدة) تهدف إلى احتواء غضب النقابات أو توجهات مؤيدي روس بيروت الذي حقق أرقاماً ملفتة في انتخابات 1992 الرئاسية من خلال لمشروع كهذا. أما المغرب وسنغافورة وتايلاند، فهي دول حليفة سياسياً قبل أن تنتقل

إلى الشراكة التجارية. ورأينا مثالاً جديداً على هذه الخلفية السياسية الواضحة لاتفاقات التجارة الحرة الثنائية عندما اقترح بوش على أوستراليا توقيع اتفاقية شراكة، مقدماً عرضه بصراحة كمكافأة لكانبيرا على قرارها بالمشاركة في الحرب على العراق. ولم يدع روبرت زوليك مجالاً للشك عندما هدد، اقتصاصاً لفشل كانكون، بزيادة تلك الاتفاقيات الثنائية، مما يؤكد طبيعتها السياسية والتفضيلية. والسوق الأميركية تشكل بالتأكيد عامل جذب لتلك البلدان التي تتمتع بميزة اختيارها من قبل واشنطن. وواشنطن تدرك ذلك فتقرر عن وعي كامل وضع الاقتصاد في خدمة السياسة. مرة أخرى نقول: إن ذلك شرعي، ولكن هل هذا منطق العولمة فعلاً؟

– الخلاصة الثالثة التي يمكن استخراجها من تلك الميول هي أن التفضيل الذي يتزايد وضوحه كل يوم للاتفاقيات الثنائية قد أصبح يشكل تهديداً فعلياً لقيام تجمعات إقليمية. منذ سنوات قليلة، كانت الفكرة السائدة أن التجمعات الإقليمية هي مرحلة للدول النامية التي تشكل لها التجمعات الاقتصادية الاقليمية نوعاً من «المطهر» قبل الولوج إلى السوق المعولمة (وهي فكرة يرفضها بهاغاواتي الذي يدين، باسم تأييده غير المشروط للعولمة، كل اتفاقية ثنائية أو إقليمية). بالمقارنة مع طفرة التبادل الحر لسنوات 1860، كانت السمة الرئيسية للتجمع الأحدث في التاريخ، منذ حوالي عشرين سنة، هي إقليمية. وفي ميدان الإقليمية (أي في مجال علاقة واشنطن بدول القارة الاميركية)، لا تخشى أميركا، الديمقراطية أو الجمهورية على السواء الدفاع عن مصلحتها بالاستخفاف بكل أنواع التفاهمات.

تتجسد الإقليمية في (نافتا) التي دافع عنها كل من بوش الأب وكلينتون. وقد تحققت فعلاً وادت الى زيادة ملموسة في التبادل التجاري بين مكوناتها الثلاثة. بعدها وفي نفس السنة التي اقترحت فيها واشنطن إقامة منطقة تبادل حر في أميركا الوسطى، تم فرض ضرائب جديدة على صادراتها من منتجات الأقمشة. وفي نفس الفترة التي كان كلينتون، منذ عام 1994، ثم بوش بحماس أكبر منذ تسلم مهامه، يدفعان فيها نحو تعميم التبادل الحر في نصف الكرة الغربي بكامله («منطقة التجارة الحرة في أميركا»)، كانت الولايات المتحدة تنتقي بلداناً معينة (مثل الشيلي) لتوقع معها اتفاقات ثنائية. ومع ذلك لا يشمل هذا المدى الإقليمي للتبادل الحر ميادين حيوية للجنوب مثل تنقل الأشخاص، وذلك واحد من أسباب الرفض العام الذي تثيره (بل العداء الصريح الذي تجابه به في دول مثل

البرازيل) وهو رفض عبّر المتظاهرون عنه بقسوة بالغة خلال قمة دول الأميركيتين في خريف 2005.

هل ستعدل العولمة من النظرة التقليدية السائدة في جنوب اميركا تجاه شماله؟ لم يعد الاتحاد السوفياتي موجوداً لتقوية كاسترو والساندينيين، أو لدعم حركات التمرد في السلفادور، أو لمنح آمال التوازن لدعاة الاستقلال في أميركا اللاتينية، أو لتشجيع كندا على اتخاذ حد أدنى من المسافة عن جارتها وشريكتها الاقتصادية المهيمنة. لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي انفراج حقيقي في العلاقات بين شمال اميركا وجنوبها. ردت أميركا اللاتينية بالإيجاب على «تفاهم واشنطن» الذي كان قد صيغ لأجلها. ولكن غيوم الأمس لم تلبث أن عادت. تقدمت العملية الديمقراطية، ولكنها لم تؤد بالضرورة إلى انتخاب من تفضلهم واشنطن. واجتذبت أميركا اللاتينية استثمارات غربية، ولكنها كانت أوروبية في الدرجة الأولى. وتجسد الميل إلى التجمع، ولكن التجمعات الإقليمية الصغيرة، كما في ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروغواي)، لم تعجب واشنطن. وجاء النمو الذي وعد به اقتصاديون من الليبراليين الجدد مخيباً للآمال وكانت وصفاتهم كارثية في بعض الأماكن (مثل بوليفيا). لم تبق علاقات الجنوب/ الشمال على استقرارها الإيجابي إذن: تهرع أميركا لمساعدة المكسيك ولكنها تتجاهل الأرجنتين (التي كانت بالأمس تلميذتها النموذجية) وأزمتها إثر خيار استراتيجي تم بأعصاب باردة. في المقابل، رفضت المكسيك والشيلي الاصطفاف الى جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن، حتى في مسألة حيوية بالنسبة لواشنطن، مثل حرب العراق. وظهرت أشكال من الشعبوية الجديدة التي لا يحبذها الشمال، في البرازيل مع لولا وفي فنزويلا مع شافيزوفي دول اخرى متزايدة بل يبدو اليوم (أواخر سنة 2005) ان التيارات الشعبوية الرافضة لـ«تفاهم واشنطن» في المجال الاقتصادي والمالي، والمشككة بمحاسن الديمقراطية والمتأففة من سياسة واشنطن في أميركا اللاتينية هي التيارات الصاعدة في معظم بلدان أميركا اللاتينية، يغذّيها نمو هويات محلية للسكان الأصليين، وبروز زعماء شعبويين لما يترددون عن تحدي القوة الأعظم.

كان «مذهب مونرو»، الذي تم تفسيره بألف شكل وشكل، يهدف على الأقل إلى نسج رابط خاص (إن لم يكن رابط هيمنة) بين الولايات المتحدة عموم القارة الاميركية. وإذا كانت الإقليمية التجارية التي تدعو إليها واشنطن ملتبسة، فذلك بسبب حيرة منطلقاتها

بين توجه الهيمنة التقليدي على محيطها المباشر والتوجه الجديد نحو حرية التجارة العالمية. وسواء كانت أميركا انعزالية أو دولية، لا تدخلية أو متحفظة في بقية العالم، فإن « تاريخ سياسة الولايات المتحدة الخارجية في نصف الكرة الغربي كان على الدوام سياسة توسع وهيمنة وتدخل في شؤون الآخرين الداخلية. فما من منظمة دولية وما من مبدأ قانون دولي قد نجح ذات يوم في منع الولايات المتحدة من الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة بكل وسيلة تتوفر لها. لقد كانت الهيمنة على نصف الكرة الغربي هي سياستنا المعتمدة من 1787 إلى 1898 (حرب ماكينلي ضد إسبانيا)؛ ثم أصبح الحفاظ على تلك الهيمنة هو سياستنا بعد ذلك»، ذلك ما يكتبه والترميد (1994-1995). ولكن، إذا كانت التجارة عبر الريوغراندي قد ارتفعت بنسبة أربعة أضعاف خلال السنوات التسعة التالية لتوقيع اتفاقية نافتا، فهل يمكن «المنطقة التجارة الحرة»، على الرغم من فوائدها الجلية أحياناً، أن تؤدي فعلاً إلى تغيير جذري لمفهوم ترسخ بعمق تجاه منطقة لا تكاد تستقبل أكثر من 7% من صادرات الولايات المتحدة؟

هكذا تبدو أقلمة التجارة في نصف الكرة الغربي كخيار غير محدد المنطلقات ومشوب بالتردد والانتقائية في مسيرته. وهو خيار يبدو عاجزاً عن التغلب على المقاومات السياسية القوية. في الأمكنة الأخرى من العالم يمكن لواشنطن أن تعتبر هذا التجمع التجاري أو ذاك على أنه آلة حربية موجهة ضد أميركا. ولكن ذلك لا يصح هنا، كما لا تصح نظرية تطبيق أية نظرية تجارية، ولا نظرية الدفاع المتشدد عن العولمة، مما لا يبقي سوى الاهتمام بالمصلحة القومية فقط. إن انقلاب الموقف الأميركي من البنيان الأوروبي- من الدعم الحماسي إلى التحفظ ثم العدائية- ينطلق من خلفية محددة هي نزع القيمة الستراتيجية عن أوروبا بعد سقوط جدار برلين، وبالتالي شحن الخصومات التجارية. في آسيا، يمكن للولايات المتحدة إظهار المزيد من البطش تجاه المشاريع الإقليمية التي تستثنيها.وهي قد أبلغت الفيتو الذي وضعته على اقتراح ماليزيا إنشاء «الاتحاد الاقتصادي لشرق آسيا» كرسالة تهديد نقلها جيمس بيكر الذي كان يومها وزير الخزانة لدى ريغان. كما أن المشروع الياباني لإنشاء صندوق النقد الآسيوي، والذي أعلن على أثر الأزمة الآسيوية (1997-1998) للتعويض عن عجز صندوق النقد الدولي عن مساعدة الدول التي ضربتها تلك الأزمة، قد قتل في المهد بتدخل لاري سامرز، خلف بيكر في المنصب لدى كلينتون.

بصورة مفارقة، يمكن لهذه السياسة أن ترد الصاع في النهاية لأميركا نفسها، بمعنى أن يدفع تفردها دولاً أخرى، بحكم قانون «العدوى» الشهير والذي يمثل ثابتة في العلاقات الثنائية التجارية، إلى اعتماد المثل. هكذا وضعت اليابان حداً لقرن من العزوف عن تلك الاتفاقيات الثنائية لتوقع واحدة مع سنغافورة عام 2000، ولتبدأ مفاوضات مع كوريا الجنوبية. كما أعلنت الصين أنها ستحاول توقيع معاهدات مماثلة مع كل بلدان آسيا الشرقية. ولكن هذه التحركات الآسيوية بشكل خاص، والتي لا يتردد المسؤولون الآسيويون أنفسهم في تصويرها كإجراءات دفاع ذاتي ضد المشاريع الأميركية (وضد المنافسة الإقليمية أيضاً) تعتبر معادية في الولايات المتحدة التي تفترض نفسها جزءاً أساسياً، بل مركزاً لمنطقة آسيا الشرقية. ليست المستويات الثلاثة التي تقوم عليها «منطقة التجارة الحرة» بصورة متزامنة (الثنائي والإقليمي والعالمي) متكاملة على الدوام إذن ؛ بل قد يؤذي بعضها بعضاً، مثلما شرح ذلك غوردون (2003) أو باغواتي (2004)، (لمزيد من تفصيل مسيرتها المتزامنة، ينظر برغستن، 2002).

هل يمكن إذن، أمام هذه الانتهازية، أن يكون « تفاهم واشنطن» قد مات ببساطة، وأن تكون صفحة من الحماسة غير المشروطة للعولمة قد طويت؟ يمكن النظر إلى هذا الاحتمال بجدية على الرغم من العولمة المتواكبة مع الديمقراطية التي يعلن عنها المحافظون الجدد، ورفع بوش «التجارة الحرة» إلى مرتبة أخلاقية سامية، والتقاط كلمة «العولمة» من أجل شرعنة مشروع إمبراطوري جديد ذي جوهر عسكري. ويقوي من هذا الشعور لجوء بوش منذ وصوله إلى البيت الأبيض للتقليل من أهمية البنك الدولي واعتباره مؤسسة تخطاها الزمن، مع أن البنك قد فقد دوره الأساسي كدائن للدول النامية. وبعد عشر سنوات من إدارة وولنفسون، بدا البنك وكأنه قد أضاع بوصلته، إن لم يكن فقد مبرر وجوده. يعتقد البعض، مثل المصرفي كامبل (2004)، أن «التفاهم» الشهير قد أصبح وراءنا «لأن العالم يفتقد منذ ذلك الحين زعيماً في ميدان السياسات الاقتصادية. فليس هناك ميدان يفتقد الزعامة القوية بشكل صارخ مثل الميدان التجاري». ويحاول غارتن (2005) وكثيرون غيره إقناع الرئيس الذي أعيد انتخابه بالمبادرة سريعاً إلى إيلاء اهتمام أكبر بالاقتصاد الدولي إذا ما أراد تجنب أزمة مالية أصبحت محتملة، ولكن تصريحات وتعيينات بوش الابن خلال الأشهر التي تلت إعادة انتخابه لا تؤشر إلى اهتمام خاص بهذا الميدان، بل غلب الالتباس

الشديد على تعيين بول وولفويتز، مهندس حرب العراق، والمنظّر البارز في حركة المحافظين الجدد رئيساً للبنك الدولي إذ رأى فيه البعض نوعاً من «المخرج اللائق» لرجلٍ يتحمّل مسؤولية إدخال أميركا في الورطة العراقية بينما نظر إليه آخرون على أنه نوع من التنشيط لدور البنك على الساحة العالمية، كاداة رديفة لتحقيق الأهداف الأميركية من تحرير للتجارة ونشر للديمقراطية. وإن كان من الصعب الجزم بعد بأحقية أي من النظرتين فمن الواضح ان اهداف البنك التقليدية لا تبدو متلائمة تماماً مع هوية وتاريخ وأفكار رئيسه الجديد.

تجاهل العولمة (البترول)

هناك في الواقع توتر شديد في العلاقة بين متابعة العولمة والمشروع الإمبراطوري الشديد. بذل بارنيت جهده لمصالحتهما، ولكنه لم يكن مقنعاً لأن العولمة لم تكن تحت ريشته أكثر من عنوان إضافي ضمن الآلية العسكرية بالأساس التي تعتمدها أميركا. بعد خروج كلينتون من البيت الأبيض ابتداءً من سنة 2001، لم تنكر أميركا العولمة علناً، ولكنها بدت مدفوعة بمصالحها القومية أكثر من اهتمامها بمبادئ العولمة. ذلك أنه لا هذه الأخيرة ولا «السياسة الأخلاقية» التي يتلون بها مشروعها الإمبراطوري الجديد تؤثر في العمق على «واقعية» صلبة قائمة على أساس قديم من الحسابات الستراتيجية ومعزولة إلى حد كبير عن مجريات الحاضر.

وأولوية هذه الحسابات محسومة في مجال الطاقة. فالأزمة الحتمية على صعيد إمدادات البترول العالمية (نتيجة خلل لا يحتاج إلى برهان بين تضاؤل الاكتشافات الجديدة وارتفاع الطلب)، وحاجة الولايات المتحدة المتزايدة إليه، وأخيراً الجاذبية التي تمثلها السيطرة الستراتيجية على المخزون البترولي بينما هناك، في آسيا وأوروبا، خصوم محتملون يحتاجون إليه هم أيضاً بصورة حادة، تتجمع هذه المعطيات لتؤكد أنه عندما يتعلق الأمر بسلعة استراتيجية بخطورة النفط توضع قواعد العولمة جانباً بسهولة كبرى لتحل مكانها حسابات استراتيجية تقليدية جداً.

لا يمكن ربط السياسة الخارجية والعسكرية آلياً بعامل البترول وحده، ولكن من السذاجة فصلها عنه. ذلك أنه إذا كان هناك إدمان لا يمكن أن تشفى منه الولايات المتحدة، فهو على البترول: مقابل 5% من سكان العالم تنتج الولايات المتحدة 7% من

النفط العالمي، ولكنها تستهلك ربع الإنتاج العالمي. وذلك ما جعل من هذا البلد، ابتداءً من سنوات 1970 خصوصاً، مستورداً للبترول بعد أن كان مصدّراً كبيراً خلال فترة طويلة. ولا يمكن لهذه الحاجة إلا أن تزيد عندما نعلم أن ما لا يتجاوز 3% من المخزون العالمي موجود على الأرض الأميركية. لقد أنشأ بوش الابن مكتباً سرياً من المستشارين في شؤون البترول، يتكون أساساً من صناعيين يهمهم في الدرجة الأولى زيادة الإنتاج (حتى في القطب الشمالي) وليس خفض الاستهلاك (ستغليتز، 2003)؛ وهذا لا يشكل مفاجأة من إدارة لا تعير انتباهاً كبيراً لقضايا البيئة.

ذلك أن اعتماد أميركا على النفط لا يمكن إلا أن يزيد في وقت يدفع فيه عامل مزدوج يتمثل في زيادة طلب البلدان الأخرى ونفاد مخزون العديد من الآبار عبر العالم إلى توقع سعر برميل يزداد باطراد ونفط يعتبر أكثر فأكثر سلعة استراتيجية. نكتفي بمثل واحد بين أخرى: إذا استمر النمو الطبيعي على نفس وتيرة السنوات العشرة الأخيرة وبلغ الناتج القومي الصيني الصافي معدل ناتج تايلاند فقط، يمكن تصور أن الصين(التي أصبحت بدورها منذ عام 1996 مستورداً صافياً للبترول) ستضطر لاستيراد النفط بكميات أكبر من تلك التي تستوردها الولايات المتحدة، أي حوالي 20 مليون برميل يومياً عام 2020. وفي عام 2004 فقط، زاد الطلب الصيني بنسبة 40%!

إذا ما فكرت الولايات المتحدة بأن تزيد كل يوم سيطرتها الستراتيجية على المنطقة الوحيدة من العالم القادرة على زيادة إنتاجها (الخليج)، فتلك هي البداهة. وهي طبيعياً بحاجة، في تلك المنطقة، لأنظمة لا تكون مستقرة وحسب، بل قادرة أيضاً على استثمار عشرات مليارات الدولارات في زيادة قدراتها الإنتاجية. وعلى تلك الأنظمة أيضاً تفهم خيارات أميركا الستراتيجية إلى حد يجعلها تصبح توابع، أو بالأحرى منضوية إلى جانب الولايات المتحدة في الخصومات التي سوف تشتد بينها وبين الاقتصادات الكبرى الصناعية أو التي هي في طور الظهور. هنا يكمن السبب الأساسي لعمليات التدخل العسكري الأميركية المتكررة في الخليج، أو، في أضعف الاحتمالات، واحد من العوامل الرئيسية التي تفسرها. وهذا ما عبر عنه عضو في مجلس الشيوخ ببعض الفكاهة: «لم نكن لنذهب مرتين إلى العراق لو كان هذا البلد يصدر الجزر!» وحتى أشد الأميركيين انعزالية، عندما يدعون إلى سحب القوات الأميركية المنتشرة في العالم، يستثنون الخليج بالإجماع، فالتفاهم واسع،

عميق، لا يقبل الجدل داخل النخبة الحاكمة في اميركا: طالما ان هناك نفط في الخليج، هناك عسكر أميركي فوق مياهه وعلى ضفافه.

خارج هذه المنطقة التي تمثل نقطة التمركز الأساسية، بل الهوسية، للستراتيجيا الأميركية، تحاول أميركا أيضاً تأمين جزء هام من وارداتها من «حوض الأطلسي». هنا المسافة أقصر؛ والأطلسي (بخلاف البحر الأسود فيما يخص نفط بحر قزوين) يخضع لسيطرة أميركا البحرية؛ والاضطرابات التي يعيشها العالم الإسلامي لا تطاول هذه المنطقة مباشرة؛ وحتى إن حصلت فيها بعض الاضطرابات فإنها تبقى بعيدة عن المخزون المتواجد اجمالاً في قعر البحار. من هنا كان اهتمام المنتجين الأميركيين الطبيعي والقديم بمخزون أميركا اللاتينية، ثم اهتمامهم الحديث بأفريقيا، خاصة بمخزون خليج غينيا (تضاعفت التقديرات عن هذه المنطقة خلال عشر سنوات: يقدر مخزونها اليوم بأكثر من 60 مليار برميل). من الطبيعي أن تأتي أنغولا بمخزونها الواعد في طليعة هذه الستراتيجيا، ونيجيريا معها، وغينيا الاستوائية، والغابون، والكونغو برازافيل. وعبر خط أنابيب عابر للكاميرون، يجري العمل على تأمين البترول التشادي، وقد يكون السوداني أيضاً (أنتج السودان ما يقارب 350000 برميل يومياً عام 2004، وقد تزيد هذه الكمية ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات)؛ وقد يؤمن مجمل الإنتاج الأفريقي 20%، أو حتى 30% من الواردات الأميركية، مقابل 17% عام 2004. دون أن نمارس حكماً على النوايا، نستطيع القول أن أساس عمل الدبلوماسية الأميركية في هذه المنطقة، بدءاً من المصالحة مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا إلى الضغوطات المتعددة الأشكال التي تمارس على السودان (التي أدت، بين أشياء أخرى، إلى توقيع اتفاق السلام بين الخرطوم والجنوب في كانون الثاني 2005)، مروراً بالانفتاح على دول كانت ضحية للتجاهل الأميركي سابقاً، مثل الغابون، يقوم على هذه الاعتبارات. ويفسر المنطق ذاته إقامة قاعدة عسكرية في ساو تومي وبرنسيبي، وبدء محادثات تهدف إلى قيام تعاون عسكري مع منتجي البترول في هذه المنطقة: ضمن منطق المقايضة البالغ التقليدية، بل منطق الاستهلاكية، تستورد أميركا البترول وتصدر الأمن. هنا أيضاً يظهر تناقض صارخ بين التصريحات الجميلة، خاصة على لسان كلينتون الذي يحظى بشعبية واسعة لدى السود في بلده (رغم انه أبقى قانونه عن فرص النمو في أفريقيا، الصادر في أيار 2000، حبراً على ورق بمعنى الكلمة)، ولكن على لسان بوش أيضاً الذي أعلن مبادرة

كبرى باتجاه أفريقيا، التصريحات التي بقيت (باستثناء مكافحة الإيدز) لفظية فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي وراء البترول الذي يرافق في أغلب الاحيان الانتشار العسكري. فيما عدا ذلك، تلقى أفريقيا اهتماماً لا يتجاوز نسبة الصادرات الأميركية إليها أقل من 1%) أو نسبة موقعها المتواضع في جوقة الأمم؛ فهناك منطق بترولي يطبع العلاقات مع أفريقيا الغربية، ومنطق أمني (مكافحة الحركات الجهادية الإسلامية) في العلاقة مع القرن الأفريقي، وكل ذلك تبعاً لتعريف قديم جداً للمصلحة القومية الأميركية.

تظهر الانتهازية البترولية المرتبطة بالخيارات الستراتيجية أيضاً في القوقاز وآسيا الوسطى حيث توفرت فرصة عجائبية للولايات المتحدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال بلدان تلك المنطقة. نظرياً، لا يمكن لانخراط هذه الدول الناشئة حديثاً في مسيرة العولمة إلا أن يعود بالفوائد على أميركا: بتحولها إلى الديمقراطية ستنتج قوى مؤيدة للغرب؛ وبتحرير اقتصادها ستتخلص تدريجياً من قيود الاقتصاد الموجه مركزياً. كان من المنطقي أن يلعب الزمن بالضرورة لصالح تخلص تلك الدول من الآثار السوفياتية بسرعة كبيرة أو بطيئة. لكن هذا التحول العميق في توجهات تلك الدول السياسية والدبلوماسية ما كان ليطفيء ظمأ الولايات المتحدة الى مزيد ومزيد من النفط. فقد اعتمدت الولايات المتحدة في تلك المنطقة «لعبة كبرى» جديدة كان التهليل فيها للتحول المنشود إلى الديمقراطية أو الحرية الاقتصادية لا يكاد يخفي حسابات «واقعية» فظة. كان مخزون الطاقة في المنطقة يغري بالاستمرار في استراتيجية تنويع مصادر تموين أميركا. ثم دخلت على التوالي في الحسابات اعتبارات جغراسية مرتبطة بمواقف تلك الدول في نزاعات محتملة قد تتجابه فيها أميركا مع «كبار» المنطقة نفسها، مثل روسيا والصين وإيران. وبعدها أتت هجمات 11 أيلول ومتطلبات الحرب على أفغانستان ثم على العراق لتؤشر إلى أهمية هذه المنطقة في «نشر القوة» الأميركي في قلب آسيا. وكان لظهور حركات إسلامية يميل بعضها إلى العنف، خاصة في طاجيكستان وأوزبكستان، أن جعل من تلك الدول أهدافاً، وإن ثانوية، لـ«الحرب على الإرهاب».

تلك الاعتبارات المترجمة إلى خيارات ملموسة وضعت واشنطن أمام تحدي ترتيب أولويات أهدافها في منطقة مفتوحة بالتأكيد على التأثير الأميركي ولكنها لا تخلو من مشاكل خاصة بها. فكيف يمكن التوفيق بين تأثير اللوبي القوي المؤيد لأرمينيا وضغوط

اللوبي البترولي من أجل الانفتاح على أذربيجان، مع أن البلدين في حالة نزاع؟ وكيف تتجسد إرادة عزل إيران بينما لا تتوقف جميع الشركات البترولية الأميركية العاملة في المنطقة عن تكرار القول أن مرور بترول بحر قزوين سيكون أسهل وأقل كلفة عبر إيران؟ وكيف يتم تعزيز استقلال تلك الدول دون إثارة حفيظة روسيا الطامحة إلى إبقاء هيمنتها على محيطها القريب، وكيف تتصالح خصوصاً إرادة «تحرير» مخزون الطاقة في تلك البلدان بينما كانت شركات أميركية قد عقدت شراكة مع تجمعات روسية خاصة كبرى لا تحبذ أبداً هذا التوجه؟ وكيف يمكن أخيراً مصالحة التوجه الديمقراطي المرغوب علناً مع استقرار هذه الدول؟

اعتماداً على بعدها عن المنطقة، وعلى الاستقبال الإيجابي الذي لقيته فيها أغلب الأحيان، كما على «عذرية» إمبراطوريتها، بالمقارنة مع كل المشاريع الإمبراطورية التي توسعت تباعاً على حساب دول المنطقة، كانت أميركا تمتلك هامشاً واسعاً للمناورة كي تدرس تلك التناقضات بهدوء. ولكن مسألة التفاوت بقيت شائكة. فبعد خمسة عشر عاماً على الوجود السياسي لتلك الدول، ورغم الوضع المريح الذي تتمتع به واشنطن هناك، لم يتم حل تلك القضايا وبقيت هناك صعوبة توفيق بين متطلبات متناقضة. هكذا استطاعت جورجيا الحصول على مساعدات مميزة (بمعدل 200 دولار للشخص!) لأن رئيسها السابق شيفارنادزه، الذي كان وزير خارجية غورباتشوف، يحظى بالتقدير في واشنطن ويتبع خطاً مؤيداً لأميركا (كينغ، 2001). وامتد كرم مماثل إلى أرمينيا بفضل نشاط الشتات الأرمني في أميركا (بخصوص تأثير اللوبيات الاثنية، ينظر غولتز، 1997). أما في ميدان الدمقرطة، فلقد ظهر باكراً أن ضغط شركات النفط جعلها مرغوبة في الدول غير المنتجة للبترول اكثر بكثير مما في تلك التي لديها مخزون منه. وعلى الصعيد العسكري، ألحقت دول القوقاز بالقيادة الأوروبية في بروكسيل، بينما ألحقت دول آسيا الوسطى بالقيادة المركزية (سنتكوم) في فلوريدا. وفي كل الأحوال، سيلعب النفط بصورة متزايدة دوراً ضاغطاً على خيارات اميركا العسكرية، لأن من شأن ندرته، وطبيعته الستراتيجية، وبالتالي الارتفاع الأخير والمتوقع في اسعاره، أن تجعل واشنطن تتردد كثيراً قبل الدخول في مغامرات عسكرية جديدة قد تنتج عنها اضطرابات في سوق النفط وزيادة جديدة في أسعاره. ومن كل الاسباب التي قد تلجم واشنطن في المستقبل يبدو لنا هذا العنصر اساسياً بل طاغياً لأن

ارتفاعاً جديداً ودراماتيكياً في اسعار النفط قد اصبح التهديد الأوضح للنمو في الدول المصنعة ولاستقرار الاقتصاد العالمي.

ولكن ذلك التفاوت (هيل، 2000) لم يكن شاملاً. فمع كليتتون كانت هناك أفضلية واضحة للاعتبارات الجغراسية على الاهتمام بحقوق الإنسان وحتى على الاهتمامات التجارية للإدارة. لذلك ألحق التنسيق السياسي لتلك المنطقة بمجلس الأمن القومي بدل وزارة الخارجية أو إحدى وزارتي التجارة والطاقة. كانت هناك إذن سياسة إمبراطورية ترتسم مع كلينتون لتصبح خياراً معتمداً لدى خلفه يمكن تلخيصه بعبارة قيلت سابقاً عن أوروبا: أميركا «إلى الداخل»، إيران «إلى الخارج»، روسيا (والصين) «تحت».

«يجمع القوقاز كل المواصفات السياسية السائدة في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين: حروب عرقية وجو قبلي مشحون؛ أحلام ديمقراطية وتحديات العولمة؛ صراع من أجل الإشراف على مخزونات البترول العالمية؛ وأخيراً وليس آخراً، مكانة مميزة في الحسابات الإمبراطورية الجديدة لأميركا ما بعد 11 أيلول»، ذلك ما يقوله عن صواب كريستيان كاريل (*BRYN*،11 آذار 2004). وإذا أضفنا إليه «الحرب على الإرهاب» والإحاطة بالخليج أمنياً والريبة التي تثيرها موسكو، تكون اللائحة قد اكتملت.

روسيا: الواقعية الراضخة

لا تلائم هذه السياسة «الواقعية» ذوق أوساط المحافظين الجدد الذين يكرهون روسيا ويتهمونها بين أمور أخرى بأنها تعيد تمركزها في آسيا الوسطى والقوقاز عبر «مجمعات تدمج السياسة والطاقة»، ويتهمون كلينتون بأنه بالغ في مسايرتها، ولذلك لا يترددون أحياناً بالدعوة إلى ترتيبات مع إيران بوصفها أهون الشرين (ستار، 1997؛ هيل، 2001). وهم يعتبرون أن كلينتون قد وقع تحت تأثير صديقه المتعاطف مع روسيا ستروب تالبوت فمارس مزيجاً من سياسة «روسيا أولاً»، وتجاهل تنوع المنطقة والتوق إلى الاستقلال القوي لدى شعوبها، وغلب على سياسته الخشية غير المبررة من الإسلام السياسي، وسياسة استبعاد لطهران وتقرب من اللوبيّات الاثنية، مما «أعطى حرية حركة مطلقة للتوجه الإمبراطوري الروسي الجديد» في تلك المنطقة.

تحافظ أميركا على هذه المقاربة «الواقعية» لروسيا بينما يبدو الأميركيون شبه مجمعين على

التعبير عن خيبتهم حيالها: لم يأت مكان النظام الشيوعي نظام ديمقراطي بصورة حاسمة؛ ولم تقم مقام الاقتصاد الموجه رأسمالية شفافة؛ ولم يؤد تفكك الإمبراطورية السوفياتية إلى القضاء نهائياً على التوجهات الإمبراطورية. وفي نظر انصار العولمة النشطة، لم يحصل «التضافر» الموعود، أو بالأحرى لم يحصل بصورة كاملة وسريعة ووحيدة الاتجاه كانت متوقعة ومنتظرة. ولم يتردد البعض في التعبير عن تذمرهم، بل عن يأسهم: ألا تعمد روسيا، بدل تشجيع أنصار «التضافر»، إلى العمل على إحياء ممارسات يفترض أنها بائدة؟ وهل يقبل المسؤولون الروس الاعتراف بموقعهم (المتواضع) في النظام العالمي؟

قد يستمر النقاد في الشكوى من ذلك، ولكن المسؤولين الأميركيين - سواء انتموا إلى هذا الحزب أو ذاك - أقروا، على ما يبدو، «الواقعية» كمقاربة والتهدئة كجوهر لسياستهم. في الحالة الروسية، تتقبل الواقعية كون البلد لم يصبح نموذجاً مثالياً للتضافر وكونه يتابع طريقه المتأرجح بين الديمقراطية والأوليغارشية، وبين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، وبين التعاون مع واشنطن وبعض الفورات المتلاحقة والضعيفة الصدقية الهادفة لإعادة تأكيد وضع القوة الكبرى. والقبول بذلك يعني الرضوخ لعلاقة تحترم فيها الأولويات المركزية وتتم متابعتها من الجانبين دون مبالغة في «السياسة الأخلاقية»: دون إصرار على تحالف حقيقي، ودون إلحاح كبير على مسائل مثيرة للخلاف، مثل الشيشان أو مصير المساجين السياسيين. يؤشر كليتنون (2004، ص508) إلى هذا الرضوخ للواقعية بخلاصة كوّنها بعد ثمانية عشر لقاء مع الرئيس السابق بوريس يلتسين: «بخصوص المبادرات الواقعية، كانت روسيا محظوظة بوجود يلتسين في قيادتها». في روسيا، لا تبدو أميركا مستعجلة على إعطاء دفع «للتضافر» الذي من المفترض ان تؤدي العولمة اليه، فيمكن أن يتحقق هذا الأخير على الإيقاع الروسي وأن يشكل بالتالي استثناء (كبيراً) لإيمان كليتنون أو لتشدد بوش.

إذا كان كليتنون قد توصل بسرعة إلى هذه الخلاصة، فلقد وصل بوش إلى الرئاسة وهو مقتنع بها، إذ أنه كان قد وجه، قبل انتخابه، اللوم إلى سلفه لكونه لم يتبع سياسة «واقعية» بالكامل تجاه روسيا، سياسة تتجاهل حقوق الإنسان والاهتمامات الإصلاحية. ولا تقول رايس غير ذلك وهي المعروفة باهتماماتها الروسية منذ بداية حياتها المهنية. حتى المحافظون الجدد الذين يملأون الإدارة والمشهورون بتسرعهم في استلال مقولاتهم المبدئية في أمور

أخرى، فإنهم غالباً ما يلتزمون الصمت حيال هذا الموضوع.

ولكن هذا التحفظ يبقى مشوباً بالتوتر عندما يظهر لدى روسيا حنين إلى أن تعود قوة كبرى معترفاً بها، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق المشروع النيوإمبراطوري، وذلك ما شهدناه بوضوح أواخر 2004 في أوكرانيا حيث جرى عرض قوة حقيقي بين موسكو وواشنطن انتهى بغلبة الثانية (مؤقتاً؟). ولا يخفى على أحد أن عسكريي الجانبين لا يحبون بعضهم كثيراً، وأن بيروقراطية الكرملين لا تظهر للأميركيين كثيراً من التعاون/ الخضوع. من جهة أخرى، تبدو شهوة الإمبراطوريين الجدد متجاوزة لكل الحدود: يستغلون سماح روسيا لهم بإقامة قواعد في القوقاز وآسيا الوسطى للقضاء على الطالبان، فيصرون على بقائها رغم احتجاج موسكو؛ ويرتابون في مدى مصالح روسيا البترولية، فيشجعون إنشاء خط أنابيب باهظ الكلفة لأنه يدور حول الأراضي الروسية؛ ويستفيدون من تعاون روسيا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ثم يلتفون عليها لكي يحرموها من أسواق مربحة جداً لمفاعلاتها النووية السلمية؛ ويتحالفون مع موسكو في مكافحة الإرهاب ثم يتجاهلون الأهداف المشروعة والمقنعة ليتحولوا نحو ضرب العراق أو تهديد إيران، وهما بلدان فيهما مصالح كبرى لموسكو.

زاد 11 أيلول من الاهتمام بالبترول غير السعودي، وبالتالي من تقريب الموقف الأميركي من موقف بوتين في الشيشان، كما وضع حداً لأي تفكير بالتهدئة مع إيران. من هنا كانت ستراتيجية نشر قوات في عدد كبير من الدول واعتماد أميركا الراسخ، على غرار بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، وضع القوة التغييرية العظمى بامتياز. انطلقت شبكة من القواعد والاتفاقات ("برامج التدريب والتجهيز"، حق المرور الجوي، إلخ.) الطويلة الأمد (هذا إن لم تتواجد قواعد أميركية وروسية في بلد واحد، كما في جورجيا وقرغيزستان) لتواكب استقرار الشركات البترولية (كلير، 2003). وابتداء من ربيع 2002، يقوم خبراء أميركيون بإعادة بناء الجيش الجورجي. من الطبيعي ألا يعجب هذا الانتشار الكثيف المعنيين الأساسيين (روسيا، إيران، الصين)، ولكن إذا كانت هذه الدول الثلاثة تميل إلى اعتبار تلك المنطقة ملعبها الداخلي، فإن مصالحها الأساسية تكمن في مكان آخر (على التوالي أوروبا والخليج وآسيا الشرقية)؛ ومن هنا هذا المزيج من الغضب والتسامح والشك الذي يطبع ردة فعلها على التدخل الأميركي (رومر، 2003). ولكن

تلك السياسة الدفاعية في الأساس لا تمنعها من منافسة المصالح البترولية الأميركية: بعد أن عادت شركات الطاقة الروسية لتعمل إلى حد كبير تحت إدارة الكرملين، أصبحت تمثل الأداة المفضلة لدى هذا الأخير في المنطقة؛ كما أصبح لدى الصين خط أنابيب مباشر مع قازاكستان؛ وعقدت اتفاقيات مع إيران لمرور الغاز التركماني.

بالطبع، يعود الدور الأساسي في هذه السياسة الهادفة إلى الالتفاف على الانتشار الأميركي في آسيا الوسطى إلى روسيا، الحساسة في وقت واحد تجاه جبهتها الغربية حيث تعمل الولايات المتحدة، بعد نجاح حلفائها في جورجيا واوكرانيا، على تكرار الأمر نفسه في بيلاروسيا أو مولدافيا. هكذا يتشكل «سوار ديمقراطي» يقوم عليه مسؤولون من الجيل الثاني استطاعوا الحلول مكان « رجال المرحلة الانتقالية»، مثل ليونيد كوشما وادوارد شيفارنادزه وغيرهما، ليحيط تدريجياً بروسيا. وهو سيكون متناقضاً معها، ليس فقط بتوجه أكثر وضوحاً نحو دبلوماسية موالية للغرب، ولكن بمقدار أكبر بإرادة التمايز بشكل أوضح عن نمط الحكم داخل روسيا، في لحظة تعاني فيها الديمقراطية في روسيا من تراجع واضح، حسب الرأي السائد في أميركا: إعادة تمركز للسلطة التي كانت قد اتخذت سبيل اللامركزية، واعتماد متزايد على مسؤولي الاستخبارات السابقين، وأشكال متعددة من التخلي عن الخصخصة أو من وضع العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاقتصاد الستراتيجية.

ولقد أدى التناقض بين الأوكرانيين أو الجورجيين «الجيدين» والروس «السيئين» أو «الأقل جودة» إلى حوار ساخن مشهور بين بوش وبوتين في براتيسلافا، شباط 2005. ولكن غالبية اعضاء النخبة الأميركية ما زالت تفضّل أن تقوم روسيا بإدارة أمورها دون تدخل يومي في مسارها. إما لأنهم يعتبرون أن المسائل الستراتيجية (الإرهاب، الانتشار النووي، إلخ.) هي من الأهمية بحيث ينبغي تقييم السلوك الروسي من خلالها بصورة حصرية، وإما لأنهم يلومون حكومتهم بأنها لم تقدم أي مقابل للتضحيات التي تطلبها من بوتين. ولكن رضوخاً كهذا لما يعتبره أصدقاء موسكو أنفسهم «تآكلاً للديمقراطية» يلقى لدى المحافظين الجدد موقف رفض قاطع (مثلاً، الويكلي ستاندارد، 28 شباط 2005، التي تدعو إلى إجراءات ثأرية)، لأنهم يرون فيها تناقضاً صارخاً مع الخطاب عن «الاستبداد» الذي افتتح به بوش ولايته الثانية. ويشير هذا التململ من روسيا لا إلى الحذر الغالب على

التعامل الاميركي معها وحسب بل اساساً إلى تردد ادارة بوش (وكلنتون قبله) في الالحاح على العناوين الكبرى لما تعتبرها هذه الادارة رسالتها في العالم (رأسمالية تنافسية فعلاً دون تدخل غليظ للسياسيين في لعبة السوق، أو ديمقراطية انتخابية) عندما يتعلق الأمر بدول لاميركا معها مصالح استراتيجية مهمة، كالسلاح النووي (روسيا) او النفط (السعودية) او محاربة الارهاب (باكستان) او التجارة (الصين) مما يزيد من صورة الولايات المتحدة كدولة مهتمة بالديمقراطية في بلدان لا تتعرض فيها مصالحها الخاصة للخطر بفعل ذلك، أو في بلدان أخرى لا تستطيع، على عكس روسيا أو الصين، مقاومة ضغوطها.

آسيا: فصل التجارة عن الأمن

عن آسيا، هناك فيض من المبالغات الأميركية: لا يتردد ساندي برغر (2004) عن القول بأن « زلزالاً جغراسياً واقتصادياً ينشط فيها» مع الصين التي تصعد، وروسيا التي تعيد تشكيل ذاتها، والهند التي تخرج من فرديتها، مما سيدفع الولايات المتحدة تدريجياً خارج اللعبة. ويستعيد جيمس هودج، مدير مجلة العلاقات الخارجية، الاستعارة ذاتها، ولكن برعب أكبر: هناك انتقال حقيقي للقوة من الغرب إلى الشرق في طور الحدوث، مع انبثاق قوى قومية معادية للأوضاع القائمة تمتلك وسائل متزايدة لإسماع صوتها وإرادة معلنة بفرض احترامها. ولا يقل عنه بول براكن (2000) جزعاً: «مثلما بدأت آسيا تفرض نفسها في الميدان الاقتصادي منذ ستينات القرن العشرين، فهي تكرر الأمر ذاته اليوم في المجال العسكري بصورة تجعل التدخل الغربي في تلك المنطقة أكثر كلفة ومخاطراً». وهو يلاحظ أن الغرب لم يجرؤ حتى على إحياء الذكرى 500 لنزول فاسكودي غاما على شواطئ الهند، أي لبداية التفوق الغربي، خوفاً من إثارة آسيا التي أصبحت قومية أكثر من أي وقت مضى والتي تسعى لفرض احترامها على غزاة الأمس. يستنتج من ذلك، مثل هودج وكثيرين غيره، اقتراب «تحول يشكل محطة تاريخية تضع بسرعة حداً لفترة طويلة كانت آسيا تحكم خلالها من قبل قوى أجنبية».

بموازاة الإرهاب الذي استحوذ للحظة على كامل الاهتمام، أصبح «صعود آسيا» مادة سجالات حامية حول تقدير حقيقتها وخطورتها وديمومتها. وأصبحت الأجوبة شديدة التفاوت عن أسئلة ترمي إلى معرفة حقيقة القوة العسكرية للصين، أو مؤشرات نموها

الاقتصادي، أو أيضاً توجهات الرأي العام الفعلية في دول حليفة مثل اليابان وكوريا. وبين الذين يفكرون بالاحتمالات الصعبة، أولئك الذين تبهرهم آسيا وتقلقهم، والذين يرون أن الغرب لا يستطيع العيش دون خوف، حتى وإن اخترع أسباباً لذلك، ترتفع نسبة المهجوسين بآسيا بصورة مضطردة مؤقتا. أدت حربا أفغانستان والعراق إلى تراجع تلك التساؤلات قليلاً، بعد أن كانت مركزية خلال السنوات التي سبقت 11 أيلول، ولكنها لم تلبث ان عادت الى وتيرتها السابقة، يدفعها نحو ذلك من يعتقدون أن الحرب على الإرهاب توشك أن تنسي الأميركيين خطراً يحفر عميقاً، هو أوسع قدرة وأشد تهديداً للتأثير الأميركي في آسيا، هذا إن لم يؤد إلى تنحية الغرب بكامله وتحويله إلى منطقة هامشية في النظام العالمي لمصلحة العمالقة الآسيويين الجدد.

عشية المرحلة الجديدة كان الاهتمام يتركز على اليابان: كان جيمس فالوز وآخرون يبدون قلقهم من «الخطر الأصفر» المتمثل حينها باليابان. ولكن ذلك الخوف ما لبث أن تلاشى بعض الشيء لكي تجسد الصين ذلك «الخطر» في فترة دخول كلينتون إلى البيت الأبيض. وكانت هناك نقاط ثلاثة تثير اهتمام الخائفين منها. أولاً، النمو الاقتصادي الصيني. على وتيرة نمو ثابتة منذ 1990، يمكن للصين تخطي ألمانيا (القوة العالمية الاقتصادية الثالثة اليوم) في 2010 واليابان (الرقم 2) عام 2020، بل أن تنزل أميركا نفسها عن عرشها في مستقبل أبعد بقليل. ثانياً، قدرتها العسكرية، خاصة في غياب الشفافية عن المؤسسة العسكرية الصينية التي تجعل منها في نظر الكثيرين نوعاً من اللغز المحيّر خصوصاً وانه «عدا بعض الاستثناءات، أمضى أعضاء قيادة الجيش الصيني أهم سنوات عملهم في مراكز قيادة إقليمية داخل البلد، معزولين عن أي اتصال بالعالم الخارجي». والعسكريون الصينيون، وفق هذه الملاحظات، هم بالتالي معادون بدائيون للعولمة: «إنهم يرفضون الدخول في تحالفات، والمشاركة في مناورات مشتركة مع بلدان أخرى، ويعارضون مأسسة أي تعاون عسكري يتجاوز مستوى سطحياً، ولا يرغبون في أي تعاون متعدد الجوانب في ميدان الأمن» (شامبوغ، 2000). أخيراً، وإذا ما أخذنا في الاعتبار التقديرات المتفائلة (من وجهة النظر الصينية)، يطرح سؤال ثالث: ما الذي يعنيه هذا التطور المزدوج بالنسبة إلى التأثير الإقليمي والعالمي «لإمبراطورية الوسط»؟ إن الصين تقوم حالياً بإنقاذ الاقتصادات المجاورة من مآزقها. فلقد أتاح النمو الصيني مساعدة اليابان بعد عقد من المعاناة (للمرة

الأولى)، ومساعدة الاقتصادات الآسيوية الأخرى بعد أزمة 1997 الحادة. ابتدأت الدول الآسيوية إذن تلمس مصلحة عضوية في استقرار ونمو جارها الصيني، وهذا ما يعطي للصين بديهياً وسائل تأثير عليها. والولايات المتحدة نفسها تجد صعوبة في إعطاء المثل لتلك الدول: بين 1994 و 2004، ارتفع عجز الميزان التجاري الأميركي مع الصين إلى أربعة أضعاف، إذ انتقل من 28 إلى 125 مليار دولار في السنة (في شهر كانون الأول 2004 لوحده، بلغ عجز الميزان التجاري الأميركي 60 مليار دولار، ربعها مع الصين، أي 15 مليار)، وتستخدم إدارة بوش باعتدال كبير حق اتخاذ «إجراءات إنقاذ» تمنحها لها اتفاقية دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. كما أنه نادراً ما يتم التهديد باستخدام «المادة 301» من قانون التجارة الأميركي ضد الصين. والواقع أنه إذا كانت «إمكانية صرف» القدرة العسكرية الأميركية ماثلة في كل الأذهان، فإن «إمكانية صرف» القدرة الاقتصادية للصين ليست أقل من ذلك، فكلتاهما قابل لأن يتحوّل إلى مصدر نفوذ في غير مجاله المعروف.

كانت هناك أسباب عديدة للاعتقاد بأن الأزمة النقدية التي عصفت بعدة اقتصادات آسيوية ستحد من هذا النمو المضطرد، بل ستقوي عوامل «التضافر» بين آسيا وأميركا. وكان يفترض بتلك الأزمة أن تضع حداً لأسطورة النمو حسب النمط الآسيوي، وأن توجه طعنة حادة لمقولة «القيم الآسيوية» التي أطلقها لي كوان يو (رئيس ورزاء سنغافورة وصانع نموها) وجماعته، وأن تخفف احتمالات إمساك اليابان بالمنطقة الاقتصادية والمالية الآسيوية، و«أن تعيد الآسيويين إلى حجمهم الطبيعي». ولكن البلدان الآسيوية تجاوزت هذه الأزمة المالية الدراماتيكية دون عمليات إعادة نظر معمقة في بناها المؤسسية أو في توجهاتها السياسية. وستبقى حالة مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا الذي تحدى واشنطن وصندوق النقد الدولي ورفض «وصفاتهما»، مثالاً نموذجياً عن أزمة كان حلها أسهل مما كان البعض يتوقعه أو يأمله. ولقد وجه الكثير من اللوم لواشنطن بسبب تمنع الكونغرس عن مساعدة الاقتصادات الآسيوية المأزومة، والشعور منتشر في آسيا بأن تلك الأزمة كانت لا تقل نفعاً لأميركا من سقوط جدار برلين- دون احتساب أن وصفة صندوق النقد الدولي التي تبنتها بعض الدول تحت الضغط الأميركي انتهت، كما لاحظ ستغليتز (2003) أو إيمرسون (1998)، بأن كانت هذه الدول هي الأكثر تضرراً. لقد كانت آسيا تنمو وتتحول وتتأقلم وتتعولم، ولكنها لم تبد أبداً ميلاً إلى التأمرك، بكل معاني وأبعاد

الكلمة.

ما الذي يعنيه ذلك في المعادلة الإقليمية؟ يلاحظ هودج، كما لو أنه يطمئن نفسه، أن اليابان والصين لم تكونا أبداً قوتين كبيرتين معاً في وقت واحد. ويعلم الجميع أن مسائل مثل جنوح تايوان نحو استقلال ناجز، وقضية كشمير الشائكة او ازمات كوريا المتكررة تمثل منابع توتر يمكن أن تشغل بلدان المنطقة لوقت طويل. وإذا كان من البديهي أن روسيا هي اليوم في مرحلة تراجع لموقعها، وأن اليابان غير قادرة على لعب دور الزعيم الستراتيجي للمنطقة (رغم التنامي الثابت لموازنتها العسكرية)، وأن الصين لم تبلغ بعد مرحلة لعب هذا الدور منفردة، فإن «السيناريو الكارثي» (هودج) قد يتمثل في توصل الصين واليابان إلى اتفاق ثنائي بدل إقامة كل منهما علاقات منفردة مع واشنطن. وتلك نقطة تركيز نجدها لدى مراقبي المبادلات التجارية، كما لدى الخبراء الستراتيجيين. ولهذا فإن التوقعات الأساسية ترفض هذا السيناريو البالغ العدائية للولايات المتحدة وتركز على فكرة أن الأفرقاء الأقوياء في المنطقة سيبقون على توازن قوى غير ثابت فيما بينهم، ولكن بقاءه يكون هو الضامن الأول لمصالح أميركا الستراتيجية.

إذا ما استبعد هذا السيناريو، يمكن تصور ثلاثة احتمالات ممكنة (مع عدد من البدائل) للأمن الإقليمي في آسيا.

الأول هو احتمال بروز تدريجي لهيمنة صينية، إذ تنجح بكين في أن تجمع حولها كامل المنطقة التي تشمل اليابان في النهاية. في قراءة ثقافوية مطبوعة بشيء من الحتمية، يعتقد هنتنغتون بذلك منذ وقت مبكر (1996). بينما يرى فيه ميرشايمر (2001) في المقابل «أخطر سيناريو يمكن أن تشهده أميركا في بداية القرن الحادي والعشرين، ذلك الذي تصبح فيه الصين مهيمنة في شمال شرق آسيا حيث تطبق قراءتها الخاصة لمذهب مونرو» (بمعنى فرضها هيمنة على جوارها المباشر، شبيهة بتلك التي حققتها الولايات المتحدة في القارة الاميركية). وبما أن الكاتب ميال للأدوية الناجعة (هو الذي يدعو- كما رأينا في الفصل السابق- إلى تسليح ألمانيا وأوكرانيا نووياً)، فإنه يوصي بفعل كل شيء لإبطاء نمو الصين الاقتصادي. وميرشايمر لا يجري، حسب رأيه، محاكمة نوايا للصين ولا يسعى إلى تجويع شعبها الملياري، بل ينطلق ببساطة من أطروحة تقول إن «الصين الغنية لن تكون قوة ترضى بالأمر الواقع، وإنما قوة هجومية مصممة على بسط هيمنتها الإقليمية، ليس لغايات

غير طبيعية، بل لأن الوسيلة الفضلى لدى أية دولة هي تحقيق الحد الأقصى من حظوظها في البقاء وبسط سيطرتها على المنطقة التي تنتمي إليها في العالم». ولكن لماذا يرفض ميرشايمر أن تقوم الصين في منطقتها بما قبل، بل أوصى به لألمانيا في أوروبا؟ لا يجيب عن هذا السؤال، فوضوح الرأي ليس شرطاً كافياً لتماسكه للتماسكه. مع ذلك يبقى هناك أمر مؤكد: إن الإيمان بفضائل العولمة يتوقف لدى ميرشايمر عند حدود مصالح أميركا الستراتيجية بالتحديد.

أما الحكومة الأميركية فهي تمارس نوعاً من الواقعية التقليدية المبنية على مراقبة ميزان القوى ومنع أي محاولة لطرد أميركا من ذلك الذي يقوم في آسيا. وصل كلينتون إلى السلطة بعد أن كان انتقد بعنف تطبيع بوش الأب المتسرع مع بكين غداة الأحداث الدامية في ساحة تيان آن مين (خلال زيارة سرية لقيت استنكاراً شديداً بسبب «وقاحتها»، كان يقوم بها برنت سكوكروفت، مستشار بوش الأب للأمن القومي). وفور انتخابه ربط كلينتون حصول الصين على وضع الدولة الأكثر تفضيلاً بجملة من الشروط التي يركز أغلبها على حقوق الإنسان. ولكنه قرر عام 1994 «أن لا نربط جهودنا في ميدان حقوق الإنسان مع الاعتبارات التجارية. فلقد كان لدى الولايات المتحدة رهان أولي هو دمج الصين في المجموعة الدولية: سينتج عن التجارة والدمج المتزايد تأمين مزيد من الازدهار للمواطنين الصينيين والتوصل إلى مزيد من التعاون مع العالم الخارجي وبالتالي، كما نأمل، إلى تقدم على صعيد الحرية الفردية وحقوق الإنسان» (كلينتون،ص 598). هكذا بررت حقوق الإنسان وضع الشروط عام 1993 ثم إلغاءها في السنة التالية. فكم من السياسات المتناقضة ترتكب باسم العولمة! بل ان «شرط» حقوق الاسان سنة 1993 لم يعد إلا «أملاً» في السنة التالية، وهو الأمل بأن نمو التجارة الطبيعية مع العالم الخارجي ستدفع الصين تدريجاً نحو الديمقراطية.

وسوف تسلك إدارة بوش الدرب نفسه، ولقد عبرت كوندوليزا رايس (2000) عن موقف الإدارة في بداياتها: «تمثل الصين تهديداً محتملاً لاستقرار منطقة آسيا- المحيط الهادئ حيث ترفض نفوذنا [...] وليست الصين قوة مؤيدة للوضع القائم، فهي ترغب بتعديل ميزان القوى الإقليمي لمصلحتها. يكفي ذلك ليجعل منها خصماً استراتيجياً، وليس «شريكاً استراتيجياً» كما طوّبتها إدارة كلينتون». كما كان واضحاً أيضاً توجه إلى إخراج

الهند من وضعها التقليدي كعالم قائم بذاته لجعلها تلعب دور وزن مضاد للصين، وتلك مسيرة كانت قد بدأت بقوة مع كلينتون. ورغم ذلك، لم يمض عام إلا وكانت واشنطن قد رفعت تحفظاتها عن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وفي نهاية 2003 عمدت إلى تغيير ملحوظ لسياستها تجاه تايوان، باتجاه تخفيض التماهي معها احتراماً لرغبات بكين.

وعلى ادعاء الأميركيين بأنهم يرغبون في إقامة إمبراطورية مسالمة، يرد الصينيون بأنهم قوة نهوض مسالمة هي الاخرى (ابتكر مفهوم النهوض السلمي في مدرسة كوادر الحزب وقام رئيس الوزراء ونجيا باو بالترويج له شعبياً). من هذا المنطلق وعملاً على طمأنة جيرانها، وقعت الصين عام 2003 «معاهدة صداقة وتعاون» ثم «شرعة حسن سلوك» مع دول منظمة «آسيان» العشرة، من أجل تجنب حدوث نزاعات إقليمية في منطقة بحر الجنوب. وفي آسيا الوسطى، تعمل الصين على ترويج «منظمة شانغهاي للتعاون». كما أنها استضافت المحادثات السداسية حول شمال شرقي آسيا في محاولة لحل الأزمة النووية في كوريا الشمالية. ولكن هناك مفارقة تكمن في أن كل ما يطمئن جيران الصين يقلق الولايات المتحدة التي تخشى هذا السيناريو، مع أن التصريحات المشتركة الروسية-الصينية ضد نظام دولي وحيد القطب، والتي كانت ثابتة خلال سنوات 1990، قد اختفت، وأن الصين قد رضخت لفترة قد تطول لفكرة استمرار نظام وحيد القطب بعد أن انتظرت أكثر مما ينبغي ظهور عالم متعدد الأقطاب. وحتى إن بقي ميرشايمر وهودج وآخرون على شكوكهم، فإن الصين المتسلحة بدورها كقاطرة اقتصادية تفرض على الولايات المتحدة إعادة نظر، راضخة أكثر فأكثر، بنفوذها الإقليمي.

– قد يكون النموذج الثاني من الأمن الإقليمي توافق من القوى المستقلة، وهي صيغة جاذبة نظرياً. «ليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض مسبق لعدائية غير مبررة قد تظهرها الصين تجاه الغرب، أو على الأخص لنزعة توسعية ستكون غير محسوبة وتسبب التدمير الذاتي لها» (كاليو، 1998). ولكن ماذا سيكون وضع واشنطن في توافق بين قوى متساوية في منظمة شمال – شرق آسيا سيشكل في الواقع تراجعاً في موقع واشنطن فيها. ولا يمكن لنموذج كهذا أن يكون ايجابياً من وجهة نظر واشنطن إلا إذا توصلت الولايات المتحدة إلى أن تكون مركز دائرة تشكل دول المنطقة شعاعاتها. ولكن بكين سترفض بالتأكيد هذا النموذج، وهي تملك وسائل رفضه، وحتى جعل دول أخرى ترفضه، وهذا ما يقلل احتمالاته

كثيراً. إضافة إلى ذلك، فإن آسيا لا تملك، بالمقارنة مع أوروبا، مؤسسات متينة وراسخة للتعاون الاقليمي، وتتميز العلاقة بين دولها بقدر عال من الريبة والشكوك المتبادلة، وهذا ما يشكل ورقة في يد أميركا تستخدمها حينما تنوي لعب دور الحكم الخارجي، ولكنها تتجاهلها عندما تحاول إيجاد أشكال من الأمن الجماعي الإقليمي.

– وقد يكون النموذج الثالث متمثلاً في استمرارية الواقع الراهن الذي تلعب فيه أميركا دور بيضة القبان الخارجية، خاصة إزاء الصين. بعبارات سياسية، قد يؤدي ذلك إلى نوع من الاحتواء غير الهجومي للصين، وإلى تشجيع قوي للأطراف الآخرين (روسيا، اليابان، الهند) على تعزيز وسائلها وتقوية علاقاتها الثنائية مع واشنطن، وبصورة محتملة، كما يضيف كاليو (1999)، إلى استراتيجية «الجواب المرن» التي اتبعت خلال وقت محدد في أوروبا إزاء روسيا. وقد تجد هذه الأخيرة مصلحة أكبر في المشاركة بهذه اللعبة من رؤية ازدهار آسيا الوسطى وانبثاق الصين يهددان مكاسبها الإمبراطورية التي تحققت خلال القرن التاسع عشر محاطة بالتهديدات ولا سيما بالنسبة لسيادتها على سيبيريا. وحتى إن كانت العلاقات الروسية–الصينية تعيش أحسن أيام تاريخها (مئات المشاريع المشتركة، مبيعات أسلحة هامة، تجارة متبادلة زادت أكثر من خمسين ضعفاً في ربع قرن)، فإن تغلغل الصينيين في سيبيريا كـ«عمال مؤقتين» قد بلغ أرقاماً مقلقة. من المنطقي إذن توقع تقارب روسي–أميركي لمحاصرة النفوذ الصيني، مع العلم أن روسيا هي أيضاً بلد أوروبي وينبغي بالتالي عدم اغضابها من خلال الضغط على خاصرته الغربية. ويعتبر كاليو (1998) الدور الروسي في آسيا هاماً لدرجة أنه يتوجب عدم الذهاب بعيداً في ضغط الناتو على روسيا. ومن أجل ذلك يكتب (1999): «بسبب موقف الولايات المتحدة الأخرق والعدائي في أوروبا، ها هي روسيا تذهب نحو معاداة أميركا في آسيا». يشاركه كينان (1997) وسايمز (2003) الرأي ذاته؛ ولكن بريجنسكي (1999) وآخرين يعارضونه بالكامل، وهم قد يكونوا مدفوعين إلى ذلك بكرههم لروسيا أكثر من محبتهم للصين.

إذا كنا قد لجأنا إلى تصوير السياسة المتبعة فعلياً، فذلك لكي نتحدث عن ريبة تجاه الصين لا يتم التعبير عنها صراحة لا سيما بحكم الأفضلية المعطاة للحرب على الإرهاب، وحجم العلاقات التجارية والمالية بين بكين وواشنطن. أما عن تايوان، التي هي القضية الأشد حساسية، فلقد أوحت الواقعية المجزوءة وغير الرؤيوية لبوش أن يغير من موقفه

جذرياً في كانون الأول 2003. فأمام رئيس الوزراء الصيني الجديد، أعلن بوش، المتعهد سابقاً «بفعل كل ما يلزم من أجل السماح لتايوان بالدفاع عن نفسها»، موقفاً صريحاً ضد محاولات المسؤولين التايوانيين تعديل الواقع الراهن للجزيرة من جانب واحد باتجاه اعلان الاستقلال الناجز والرسمي للجزيرة عن الصين، وذلك دون أن تتخلى بكين في المقابل عن فكرة «بلد واحد» ولا عن احتمال استخدام القوة ضد تايوان، هذا الموقف الذي أقره البرلمان الصيني بأغلبية ساحقة في آذار 2005.

بالعودة إلى نماذجنا الثلاثة فإن «سيناريو الكارثة» الذي يستبعد أميركا غير وارد على الإطلاق، ونموذج الجماعة المتساوية بعيد الاحتمال (أو مستبعد على الأقل حالياً). تبقى الواقعية السياسية المكونة من تيقظ استراتيجي ورضوخ لبروز الصين كقوة إقليمية يفترض بالانتشار المدروس للقوات الأميركية وبدعم اميركا لاعادة تسلّح اليابان ولنمو دور عالمي للهند ولدور روسي نشط في آسيا أن يمنع تحولها إلى قوة هيمنة عالمية. ويبقى الالتباس الأميركي كاملاً، على الصورة التي قدمها عنه فرنسيس فوكوياما (2005): «الصين هي نوع من القوة يثير لدى الأميركيين إرباكاً كبيراً جداً: بلد ليس صديقاً بوضوح، وليس عدواً معلناً، يشكل في وقت واحد تهديداً استراتيجياً وشريكاً أساسياً على الصعيدين التجاري والمالي. فلا يمكن أن تكون النتيجة سوى تعاون براغماتي تتخلله أزمات موسمية»، وهذا فعلاً ما هو حاصل، من رئيس أميركي إلى آخر وانتصار البراغماتية الستراتيجية وتقديس المصلحة القومية والاعتبار المتزايد لعلاقات التجارة عناصر لا تنمّ عن رؤى متجددة بقدر ما هي استمرار للواقعية التي لا ينفك المحافظون الجدد الدعوة للتخلي عنها، قبل ان يصطدموا بتعذر تحقيق رؤاهم على واقع آسيوي بات قادراً على الاستخفاف بها.

آسيا تتغير، ولكن ليس طريقة التعاطي الأميركية معها. لقد ادى انهيار الاتحاد السوفياتي الى نتائج دراماتيكية في القارة الاوروبية ولكن تأثيراته خارج اوروبا، وبالذات في آسيا، بدت خفيفة بل هامشية. وفي العالم الإسلامي الفسيح، أدت هجمات أيلول إلى إعلان «حرب ضد الإرهاب»، وأيضاً إلى صياغة «مذهب بوش» التدخلي والمولع بتغيير الأنظمة بنسخة جديدة. أما في آسيا فلم تزل الوصفات القديمة عن توازن القوى والتجارة الحرة السابقة ليس فقط لسنة 1989، بل لسنة 1945، فاعلة إلى حد كبير. ويمكن لأميركا أن تعتبر أنها هناك «أمة ضرورية»، ولكنها ليست مجددة، إلا إذا كان ذلك يعني ملاحظة أن

العولمة يمكن أن تستخدم من قبل الآخرين أيضاً، وبذكاء، من أجل تسريع نموهم وتحسين وضعهم الستراتيجي ونسج علاقة مربحة لهم أكثر مع القوة الأعظم. وهذا تماماً ما تقوم به الدول الآسيوية بنجاح ملحوظ، تحسد عليه.

مصالح عالمية ومساعدات خاصة

لولا مشروع مارشال، لما تم في الأرجح لأوروبا ذلك الاستقرار ولا تحققت تلك البحبوحة بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها مثخنة بالجراح، ولكانت قد سقطت من جديد في حروبها القومية أو وقعت في أيدي الشيوعيين. لقد عودت أميركا العالم على الاهتمام بمن تهزمهم، وهذه من مميزات تلك البلاد البارزة مقارنة بالدول الاستعمارية الأوروبية. فبعد أن يقوم «شرطي العالم» بمعاقبة الأشرار وبإلحاق الهزيمة بهم، فهو ينظر إلى مجتمعاتهم فيساعدها على القيام من كبوتها لما فيه مصلحتها، كما مصلحة أميركا نفسها. هذا ما قامت به أميركا في أوروبا، وفي اليابان، وهذا ما تريد ان تعطينا أمثله عنه اليوم ايضاً. ذلك مثلاً كان هدف اجتماع طوكيو الكبير المخصص لأفغانستان؛ وذلك كان مغزى اجتماع مدريد «للدول المانحة» للعراق. هذا المفهوم على تناغم تام مع تراث المساعدات الأميركية للتنمية. وإذا كانت مساعدات الولايات المتحدة العسكرية، مثل مساعدات دول أخرى، هي شفافة في توجهاتها، فليست كذلك بالضرورة حال المساعدات من أجل التنمية. تقوم اليابان بذلك مثلاً لإطلاق تجارتها مع بلدان واعدة، وتستخدم السويد مساعداتها لحاجات نفوذها العالمي ولترسيخ استقلالها. وتلعب الثقافة الفرنكوفونية دوراً رئيسياً في المساعدات الفرنسية (خلال أعوام 1980 مرت 82% من المساعدات الفرنسية لأفريقيا عبر المجال الفرنكوفوني)، مما يجعل الحالة الفرنسية تمثل استثناء غريباً سواء على صعيد الاعتبارات التجارية أو التوجهات الإيديولوجية للبلد الذي يتلقى المساعدة.

ولكن تلك لم تكن حال الولايات المتحدة حيث كانت مساعدات التنمية ملحقة على العموم بالمساعدات العسكرية. ولقد كانت تلك المساعدات المدمجة بهذه الطريقة خاضعة لحسابات استراتيجية وإيديولوجية مرتبطة بالحرب الباردة وتطويق الشيوعية،دون إعارة اهتمام للحاجات الإنسانية وحتى لنشر التجارة، إلى حد كبير (على أثر اتفاقات كامب دايفيد عام 1988، استحوذت إسرائيل ومصر على 40% من مجمل المساعدات المدنية

الأميركية للخارج، دون احتساب المساعدة العسكرية)، أو تحقيق تقارب ثقافي أو لغوي. بعد 1990، كان الهبوط الحاد والمفاجئ في حجم المساعدات الأميركية للتنمية- حتى وإن كان مبرراً بمقولة كليتون الشهيرة: «تجارة وليس مساعدات»- عائداً بصورة بديهية إلى ارتباطه السابق بالصراع العالمي ضد الشيوعية. لذلك أدت نهاية الحرب الباردة إلى خفض لم يكن له مثيل في أي من الدول المتطورة: 25% بالأرقام الحقيقية، أي 50% بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي (شرايدر، 1997؛ هوك وتايلور، 1998).

بعد هجمات 11 أيلول، عادت المساعدات الرسمية للتنمية إلى الارتفاع لنفس الأسباب التي كانت في السابق قد أدت إلى خفضها. وجب تقديم مساعدات للبلدان التي تساهم جدياً في «الحرب ضد الإرهاب»، وإعادة بناء تلك التي تعاني من ويلاتها. تنتمي الأردن أو باكستان أو تركيا للفئة الأولى؛ وأفغانستان والعراق بالطبع إلى الثانية. وعندما ضرب التسونامي عدة بلدان في آسيا، تميز كولن باول بتبرير المساعدة التي قدمتها بلاده على أنها عملية علاقات عامة باتجاه العالم الإسلامي.

وكان بوش قد فاجأ الجميع عندما دعا إلى زيادة جوهرية في المساعدات. في آذار 2001، اقترح إنشاء «صندوق تحديات الألفية» (MCA) الذي يتعهد بتقديم خمس مليارات دولار في السنة لمجموعة مختارة من الدول التي «تحكم بالعدل وتستثمر في شعبها وتعتمد الحرية الاقتصادية». ثم ضاعف المبلغ، بل أكثر، عندما أوجد صندوقاً خاصاً بـ15 مليار دولار لمكافحة السيدا في أفريقيا وجزر الكاريبي (وهو قرار تسبب فيه إلى حد كبير الانقلاب الجذري في مواقف اليمين المسيحي من موضوع الإيدز خلال تجمعه الكبير في شباط 2002، حيث انتقل من الرفض الكامل إلى «تعاطف» أكبر). أنشئ بعد ذلك صندوقان أكثر تواضعاً (200 مليون و 100 مليون دولار على التوالي) لمكافحة الجوع ولمجابهة «الطوارئ المعقدة». وإذا ما وضعت تلك البرامج قيد التطبيق فإن حجم المساعدات الأميركية للتنمية سينتقل من 11 مليار دولار عام 2002 إلى 18 مليار في 2006، وهو الارتفاع الأكبر الذي يكون قد حصل منذ أمد بعيد.

كان ذلك موقفاً مشهوداً دون شك؛ فلقد قلب عقداً من التراجع المتواصل لتلك المساعدات باسم توازن الموازنة، أو أولويات التجارة، أو تنشيط المؤسسات الخاصة. ودون التقليل من أهمية هذا الموقف أو مناقشة دوافعه، لا يمكننا إلا أن نسجل أنه أتى بعد وقت

قليل من هجمات أيلول وحرب أفغانستان، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن الإدارة قد فهمت أن القوة العسكرية غير قادرة لوحدها أن «تكسب القلوب والعقول»، خاصة أن ذلك الكرم الحاتمي جاء بعد نشر استطلاعات بالغة السلبية عن صورة أميركا في العالم. ثم لم تلبث الغاية السياسية الواضحة لهذا «التعاطف» (الكلمة لبوش الابن) أن توكدت عندما فقدت الوكالة الرسمية المكلفة بالإشراف على المساعدات، «يو إس آيد»، استقلاليتها لتصبح ملحقة بوزارة الخارجية. من جهة أخرى، إذا كانت الحكومة قد حددت قواعد شفافية صارمة للدول المرشحة للاستفادة من تلك المساعدات ضمن إطار صندوق تحديات الألفية، فإنها احتفظت لنفسها بشيء من التكتم في بعض الحالات.

بذلك وضعت إدارة بوش حداً لسنوات طويلة كان مبدأ المساعدات الحكومية للتنمية عرضة للنقد، وكان إلغاء وكالة المساعدات الأميركية مطلباً ثابتاً لدى البرلمانيين، الجمهوريين خاصة، الذين كانوا دائمي الترداد بأن تلك المساعدات لم تؤد في يوم من الأيام إلى تنمية البلدان التي استفادت منها. وكما تساءل بشيء من الطرافة رادليت (2003)، «هل كان بوسع أحد أن يصدق بأن الديكتاتور الزائيري موبوتوسيسي سيكو سوف يستخدم المساعدات الأميركية في تلقيح الأطفال أو تدريب المعلمين؟» لقد كانت الإدارة، على الأقل، تعلم أن المساعدات قد صرفت لغايات ذات أولويات استراتيجية، وأنها قد نهبت لهذا السبب من قبل المسؤولين الذين وقعت بين أيديهم. أدخلت قواعد تخصيص وتدقيق جديدة بالفعل، ولكن المنطلقات بقيت سياسية. وليس ذلك بالعيب الموجب البطلان إذا ما تم بالفعل صرف المبالغ المعلن عنها (دون أن يقوم البرلمانيون بتحويلها إلى بلدان حليفة لا حاجة لها بها مثلما حدث لدى مناقشة أول موازنة تلت إقرارها، موازنة 2003-2004). وبصورة غريبة، تم عرض صندوق مكافحة الإيدز أمام البرلمانيين انطلاقاً من دوافع أمنية أكثر منها إنسانية: تلقت وكالة الاستخبارات المركزية سلسلة من التقارير التي تربط بين انتشار الداء وسقوط أنظمة صديقة سياسياً، وانهيار اقتصادات واعدة تجارياً، فدفعتها للكونغرس لإقناعه باقرار المساعدات على أساس «الدفاع عن الأمن القومي الأميركي».

إن انقلاب التوجه يستحق التحية بالفعل، ولكن حتى وإن تحققت كل البرامج المعلن عنها، فإن ذلك سيرفع مرتبة الولايات المتحدة بين الدول المتقدمة من الدرجة الأخيرة في نسبة المساعدات من الناتج القومي الإجمالي، إلى ما قبل الأخيرة، وهذا ما يحد كثيراً

من الانطباع عن كرم بوش. هذا غير صحيح،تجيب كارول أدلمان (2003) التي تقدم حجة مقنعة: تتبوأ اليابان والدول الأوروبية رأس اللائحة لأن مساعداتها حكومية؛ وبما أن الاقتصاد الأميركي قائم أولاً على القطاع الخاص، فيجب أيضاً احتساب المساعدات الخاصة الأميركية للخارج التي تقارب، حسب قولها، 35 مليار دولار سنوياً، أي ثلاثة أضعاف المساعدة الحكومية. ألم ينشئ بيل غيتس ودايفيد باكارد وتيد تورنر وغيرهم مؤسسات في غاية الكرم؟ ثم ألا تحول الكنائس الأميركية ما بين 3 و4 مليار دولار في السنة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في الخارج؟

اعتراض مقبول، ويمكن أن يشهد عليه كاتب هذه الأسطر: فلقد حصل عل منحة من الحكومة الفرنسية لمتابعة دراساته في الدكتوراه، ثم في أول بحث بعد الدكتوراه، على منحة من مؤسسة روكفلر، الخاصة بالتأكيد والتي تلقى مثل أخوات لها تشجيعاً عبر إجراءات مالية خاصة. ولكن هل يمكن أن توضع في سلة واحدة مؤسسات مهتمة بالتقدم العلمي أو بالتنمية الاقتصادية مع جماعات تعمل على دفع العالم إلى تبني أفكارها أو معتقدها؟ هل يجب مثلاً أن نأخذ على قدم المساواة في «المساعدة» مؤسسة تساهم بمليار دولار في هيئة الأمم المتحدة (تورنر)، أو تدخل المعلوماتية إلى الريف الهندي (غيتس)، وكنيسة تستثمر في الميدان الاجتماعي لتنشر عقيدتها؟ إن براهين أدلمان تصبح ضعيفة الإقناع حينما تحتسب التحويلات المالية للعمال المهاجرين (خاصة نحو المكسيك ودول أخرى في أميركا اللاتينية) كواحد من أشكال مساعدات التنمية (وتمثل تلك التحويلات نصف ما تحتسبه مساعدات خاصة!)، بينما يتعلق الأمر بتوفير ذاتي يعاد استخدامه عموماً لمساعدة العائلات التي بقيت في بلدانها. وإذا اعتمدنا هذه المقاربة تصبح دول الخليج، وبما لا يقاس، أكبر المساهمين بالتنمية في العالم (فمنها تم تحويل مئات مليارات الدولارات من قبل العمال المهاجرين، خاصة بعد 1973).

إن تراخياً مفهومياً كهذا يدفع إلى التذكير من اتجاه معاكس بأن الدول الأفريقية تدفع اليوم، لكي تسدد الديون المترتبة عليها للعالم الغني، أربعة أضعاف ما تصرفه على خدماتها الاجتماعية؛ فهل يجب طرح تلك المبالغ من حجم المساعدات؟ وهو يدعو أيضاً إلى ملاحظة أن الدعم الأميركي للإنتاج الزراعي او الصناعي يكلف منتجي البلدان الفقيرة المليارات، وأن 40% من الصادرات الأميركية تذهب باتجاه الدول النامية التي «تشتري» الولايات المتحدة

استقرارها بالمساعدات. ثم تكتمل حلقة الحسابات الستراتيجية مع برهان أخير عن هزال المساعدات الحكومية للتنمية، وهو برهان يتردد تحت قلم أدلمان نفسها، ولكن أيضاً تحت قلم بارنيت (2004)، وقبلهما غراهام وأوهانلون (1997): إن الولايات المتحدة تؤمن استقرار العالم بواسطة قواها المسلحة، وبما أن هذه المساهمة مكلفة جداً فيجب ألا يطلب منها المزيد ! هكذا نعود إلى نقطة الانطلاق: الولايات المتحدة هي قوة عسكرية أولاً،وهي في هذا الميدان «تساعد» تتبرع بأغلى ما لديها. برهان يدعو إلى الإبتسام بالتأكيد؛ ولكنه، عندما تستخدمه هذه القوة بشكل أحادي أو لدوافع غامضة، يصبح على الأقل مشبوهاً.

العولمة المشبوهة

لقد قدمنا في الصفحات السابقة من هذا الفصل أمثلة عديدة ومتنوعة (المسألة النفطية، التعامل مع روسيا، لعبة التوازن في آسيا الخ.) على ان التبشير بالعولمة يتوقف عند أعتاب المصلحة القومية، وان «عقيدة العولمة» لا تمنع الولايات المتحدة من إعفاء نفسها من شروطها حين تصطدم قواعدها بمصالح منظمة داخل أميركا نفسها (كدعم المزارعين، أو حماية صناعات مهددة). وكان يمكن الاعتقاد ان هذه الانتقائية في التطبيق من شأنها طمأنة الأميركيين المناهضين للعولمة كمثل نقابات عمالية تخاف من هجرة فرص العمل إلى الدول حيث كلفة العمال أبخس، أو تيارات فكرية لها عن المصلحة القومية صورة ضيقة متشددة، أو مجالس نيابية لا تتوان عن اللجوء للشعارات الديماغودية بهدف استرضاء الناخبين. لكن الشكوك بمحاسن العولمة ليست حكراً على بعض المثقفين العرب المهجوسين بالأصالة ولا على مناهضي العولمة المتظاهرين أمام قمم الاتحاد الأوروبي. ذلك لأننا نرى هذه الشكوك تتسع دائرتها في أميركا نفسها بعد عقد من الزمن كانت العولمة فيها صنواً ورديفاً للأمركة. وهناك تفسيرات عديدة لهذا الانزلاق الارتدادي هي أبعد من أن تنحصر في مجرد ردة فعل على هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية: طوال تسعينات القرن الماضي، توصلت تيارات فكرية إلى تحريك الرأي العام بقوة ضد ما كانت تعتبره «ثقة عمياء» لإدارة كليتون في الفضائل السلمية للعولمة. وكان بعض تلك التيارات يسعى، باسم «قومية صلبة» كانت مهددة بالتفكك حسب رأيهم، إلى الدفاع عن الهوية الأميركية أو الغربية ضد تيارات التعددية الثقافية.

لم ينجح روس بيروت بالوصول إلى البيت الأبيض عام 1992 تحت شعار معارضته لاتفاقية نافتا. ولم يكن حظ غيبهارت أفضل في رئاسيات عام 2000، أو بات بوكانان وبرنامجه الانعزالي قبل سنوات من ذلك. فلقد بلغت سنوات كلينتون رفاهية لم يعد ممكناً معها أية عودة إلى الوراء، كما أن الجمهور، وإن كان منقسماً في تقييمه لفوائد العولمة أو التجارة الحرة أو التوجه العالمي الفعال، كان من العقلانية بحيث لم يذهب بعيداً في معارضتها.

ورغم ذلك تكاثرت الشكوك. يحوم أولها حول حرية تنقل الأشخاص، خاصة بعد هجمات أيلول الإرهابية. فلا يجهل أي إنسان اليوم أن الدخول إلى الولايات المتحدة قد صار أصعب بكثير. أصبح الاستهداف يتركز على بعض البلدان التي ينتمي إليها طالبو تأشيرة الدخول وعلى بعض المواصفات الشخصية (عازب، مسلم، دون مهنة محددة، شاب). وجعلت الإجراءات المتخذة منذ 2001 عبور الحدود البرية من كندا أو المكسيك في غاية الصعوبة، خاصة أن عدداً من المشتبهين قد سلك تلك الطريق، مما أنتج ضغوطات إضافية تثقل عمل معاهدة النافتا. ولم يكن أخف من ذلك الانسحاب الجماعي- بعشرات الآلاف- لطلاب أجانب من الجامعات الأميركية، وسحب مئات مليارات الدولارات من البنوك الأميركية لأشخاص ينتمون إلى الدول المشبوهة. دون الاحتجاج على شرعية إجراءات كهذه، يبقى من الضروري ملاحظة نتائجها السلبية على العولمة.

وانتقال المؤسسات الصناعية هو خطر آخر يجري الحديث عنه كثيراً بسبب تأثيره الانتخابي المباشر.« من الطبيعي أن يزيد وضع العاملين الغربيين المهدد في السوق المعولمة من الضغوط على السلطة السياسية من أجل حمايتهم. بعبارات أخرى، إن الضغط القوي باتجاه الحماية هو أمر طبيعي في الدول الغربية» (كاليو، 1996). ولقد استعاد المرشح لنيابة الرئاسة سنة 2004 جون إدواردز بعض توجهات الحماية المعادية لانتقال الرساميل (وبالتالي فرص العمل) إلى الخارج. ولم يزل تيار قوي في الحزب الديمقراطي يحرك احتمال هذا التهديد (حتى وإن كان، على ذمة برغستن [2002]، عدد فرص العمل المفقودة بسبب اتفاقية نافتا قد انخفض).

هناك أمر آخر أكثر تقنية ولكنه يحاط بنقاش مرير: الانزعاج الذي يثيره نزوع الأميركيين إلى الاحتفاظ لأنفسهم بفوائد اختراعاتهم الخاصة. في المجال العسكري، يرتبط احتفاظ الولايات المتحدة بوضعها إلى حد كبير بـ"تأميم» أبحاثها، وحتى صناعاتها العسكرية

(أنظر سابقاً، الفصل الثالث). بصورة أشمل وفي وقت مبكر، كان مايكل ليند (1993) قد طرح بصورة مكشوفة السؤال عما إذا لم يكن انتشار العلم والتكنولوجيا، الذي تنطوي عليه عولمة المبادلات وانتقال المؤسسات إلى الخارج، يشكل تهديداً جدياً للمصلحة القومية: «عندما يكون وضع بلد كقوة عظمى، بل وجودها ذاته، مرتبطاً بهامش تفوق تكنولوجي فائق السرعة، فإنه لا يبدو لي من الشجاعة اعتماد موقف فلسفي يفترض من غير المجدي، على المدى الطويل، تقييد انتشار التكنولوجيا بحجة أن مفهوم السيادة سيكون قد اندثر في مطلق الأحوال». ويلاحظ سيغال (2004) أن الولايات المتحدة لم تستطع، بعد اختراع الموصل الوسيط (semi-conductor) والانترنت، منع البلدان الأخرى من الاستفادة منهما. حتى وإن بقي وضع الولايات المتحدة مسيطراً، تبقى العولمة إذن مصدر تهديد لكونها تعمل في الاتجاهين: فهي تشجع روح الاختراع والابداع في أميركا نفسها، ولكنها أيضاً هدية مجانية لأعداء أميركا المحتملين.

يسجل آخرون تعرض الاستقلال الأميركي للمخاطر بسبب الحجم الهائل للديون الذي يعطي البلدان المصدرة للبضائع والتي تدين لها أميركا بمبالغ طائلة بوسائل ضغط غير مقبولة من الولايات المتحدة. ذلك هو، بغرابة، موقف لاري سامرز (2004) الذي كان فاعلاً ضمن فريق كلينتون الاقتصادي قبل أن يصبح رئيساً لجامعة هارفرد. يعترف سامرز أن «العولمة قدمت فوائد كبرى للاقتصاد الأميركي»، ولكن ليضيف بعد ذلك أن ادمان الأميركيين على الانفاق الكثيف يؤدي الى تسجيل ميزان الحسابات الجارية عجزاً هائلاً يوازي 5% من الناتج القومي الإجمالي، يهدد بوضع حد للدورة الاقتصادية الفاضلة على الصعيد العالمي. أما خلاصته فحازمة: « إن البلدان التي تمتلك في بنوكها أسهماً وموجودات بالدولار تمسك أيضاً بين أيديها مصير الازدهار الأميركي». والأرقام التي يذكرها سامرز وآخرون للتدليل بها على استيائهم هي مدعاة للقلق فعلاً: عام 2003 باعت أميركا أكثر من 300 مليار دولار بصفة سندات خزينة. كما كانت اليابان لوحدها (الرقم 1) تمسك منها حوالى 580 مليار منها في نهاية 2004، تليها الصين (180 مليار). «علينا ألا نلوم اليابان ولا الصين على اختلال ميزاننا التجاري، وإنما المستهلكين الأميركيين وحكومتهم»، برأي ستغليتز (2003، ص 234). وسوف تصبح تغطية هذا العجز أصعب بفعل منافسة اليورو الحديثة (أنظر الفصل السابق)، وأيضاً بسبب الانخفاض الكبير للاستثمارات الخارجية

المباشرة (300 مليار عام 2000؛ 23 مليار فقط عام 2002). ويشير آخرون إلى أننا لو أدخلنا أيضاً في الحساب الديون التي على فروع الشركات الأميركية في الخارج تسديدها، فإن القلق يزداد، إذ سوف يتبين أنها «أشد خطراً من العجز نفسه».

بموازاة تلك النتائج الخطيرة على الصعيدين الاقتصادي أو المالي، تستدعي العولمة أيضاً مراجعات في الميدان السياسي، وحتى الفلسفي، خاصة بعد 11 أيلول. هذا ما دفع برغن (2002) إلى طرح سؤال مركزي يهدف إلى معرفة ما إذا كان الأميركيون لا يزالون مؤمنين بفضائلها. ويشير الدبلوماسي الكبير تشارلز هيل إلى مفارقة مقلقة، مع أنها لا تقتصر على أميركا فقط: «كلما كانت أميركا تتورط أكثر في غمار كرة معولمة، كلما قلت معرفة الأميركيين بالأحداث الدائرة خارج حدودهم أو قل اهتمامهم بها». حتى مؤرخ الإمبراطوريات، بول كينيدي، أصبح أشد تحفظاً: «ما من أحد يريد أن يعيش في مجتمع مغلق بالكامل كمجتمع كوريا الشمالية ولكن الاندماج والانفتاح الكاملين ينتجان مخاطرهما الخاصة. ولن يكون تحقيق التوازن بين الانفتاح والانغلاق أمراً سهلاً». ويضيف غاديس، مؤرخ العلاقات الدولية: «لكأننا قمنا بإقناع أنفسنا بأن عالم الاتصالات المعولمة الجديد قد غير بشكل ما أحد المظاهر القديمة للطبيعة البشرية، مظهر تغذية الاعتراضات، ثم العمل على إصلاحها».

تلك هي على وجه الخصوص حال أولئك الذين أصبحوا يشكون بالنتائج الحسنة لتجارة دولية ناشطة على دمقرطة بلدان مثل الصين، أمثال براندون ماك كليلان (ويكلي ستاندارد، 11 شباط 2005). بصورة أخص، إن الفكرة القائلة بأن البذار الذي ترميه المبادلات الاقتصادية يمكن أن يدفع المسؤولين السياسيين إلى التخلي عن فكرة الفتوحات الإقليمية، وبالتالي إلى بطلان فكرة الحرب، كانت وهمية منذ اقترحها نورمان أنجل في القرن الماضي، ولم تزل كذلك اليوم. فلم يمنع ضمان أمن التجارة من قبل «البحرية البريطانية» في القرن التاسع عشر اليابان أو ألمانيا أو الولايات المتحدة من التسلح، ولن يكتب اليوم نجاح أكبر لما تؤمنه القدرة العسكرية الأميركية في هذا المجال: بالنسبة للدول المنطلقة حديثاً (مثل الصين)، لا يحول الازدهار الاقتصادي دون الرغبة في زيادة نفوذها الجغراسي أو طموحها في أن تتحول إلى قوة إقليمية، وحتى عالمية. وتستحوذ ريبة مماثلة على براكن (1997) الذي لا يخشى مقاومة بلدان العالم لاعتماد مبادئ الاقتصاد الرأسمالي بقدر خشيته من «النتائج السياسية التي لا يمكن أبداً توقعها» التي يمكن أن يجلبها للعالم (وخاصة لوضع الغرب

المتميز) اعتماد هذه المبادئ من قبل بلدان كانت حتى الأمس متخلفة أو اشتراكية. والنخب الوطنية المتقبلة لاقتصاد السوق وللتبادل الحر هي بالتأكيد أفضل حلفاء أميركا في العالم؛ ولكن عندما تقوم هذه النخب بإدخال الرأسمالية الحديثة إلى بلدانها تضر في النهاية بمصالح أميركا من خلال تقوية وضع بلدانها الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي. بؤساً للعولمة إذن، لأنها سلاح ذو حدين: فهي تبدأ بتحقيق الفوائد ولكنها تنتهي بجلب الأذى!

يرى آخرون أن العولمة لم تكن سوى سراب. كينيث والتز (2000) مثلاً، بطرك «الواقعيين الجدد»، لم يستطع أن يكون يوماً من دعاة العولمة. ومنطلقاته معروفة: العولمة ليست سوى وهم خارج بعض مناطق العالم المزدهرة، وهي بعيدة عن التأثير خارج القطاع المالي؛ ليس في مفهوم التواصل أي شيء جديد، وهو في بعض الحالات أضعف مما كان عليه منذ قرن؛ تبقى الاقتصادات محلية إلى حد كبير (90% مما تنتجه الولايات المتحدة مخصص للاستهلاك المحلي)؛ والحكومات تستمر في دعم مؤسساتها الاقتصادية الوطنية. هنا يلتقي هذا اليميني بشكل شبه حرفي مع الليبيرالي ستغليتز ليؤكد ارتدادية الدولة باتجاه السيطرة على الأسواق: «لا تكف الولايات المتحدة عن استخدام قدرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لتحريك الأحداث الدولية باتجاه مصلحتها». وأغلب الدول تنظر إلى منظمة التجارة العالمية على أنها «الذراع المسلحة للخزانة الأميركية».

وليست العولمة أقل إيهاماً بنظر مايكل ليند، الذي قد يكون الداعية الأكثر بلاغة إلى دولة الرعاية (welfare state) في أميركا اليوم. فليست القيم الكونية هي التي قد تؤدي، برأيه، إلى تذويب القوميات (1991)، وإنما القبلية الدموية التي تعصف بالعالم الثالث ومنطق الاستهلاك الفردي في الدول الغنية. وهو ينصح الولايات المتحدة (1994) بألا تركض أوهام العولمة وبأن تتماهى، على العكس، مع القومية التي هي «الفكرة الأقوى في العالم المعاصر»، وألا تخشى حركات الانفصال أو الدمج في بقية مناطق العالم. فخاطئة هي الفكرة القائلة بأن دولة الرعاية هي في طور الذوبان تحت الضغط المشترك للاندماج المعولم والخصوصيات المحلية المتزايدة (1995). ذلك أن العولمة لا تعني نهاية الدولة (1992)، وإنما أزمة «الدولة الكلية» والعودة إلى الدولة بمفهومها المتداول خلال القرون الوسطى، أي التي تحاول بلوغ غاياتها دون الاعتماد على مواردها الخاصة وبالتصرف كعنصر مسيطر داخل تحالفات مع دول أخرى أو مؤسسات دولية أو مجموعات خاصة، مع احتفاظها

بهويتها ومراميها الخاصة. هكذا نشهد عودة» الدولة الإقطاعية ما قبل القومية للعصور الوسطى» التي لم تكن تتصرف كسيدة على إقليمها بقدر ما كانت «مديرة» له. ولقد قامت الولايات المتحدة بالترويج للعولمة، ولكنها «أطلقت في السر سياسة تجارية وتكنولوجية طموحة دون أن تسميها كذلك [...] فمنذ ما قبل سقوط جدار برلين، أوحت الخصومة الاقتصادية مع آسيا الشرقية وأوروبا الغربية بأوسع عملية إعادة تنظيم للحكومة وعالم الأعمال الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية بشكل جعل الحدود القائمة بين السياسة التجارية والستراتيجيا العسكرية و«الدبلوماسية العامة» غامضة أو غير واضحة». وهو يعود إلى تجربة الرئيس المركنتيلي هاملتون (خريف 1994) ليهاجم «أسطورة الاقتصاد الحر: فالمساعدات والدعم الحكومي قد سمحت بجعل البلد صناعياً».

يجد ليند بعض العزاء (1995) إذ يلاحظ أن «الاندماج الإقليمي والعالمي يبدو وكأنه قد بلغ حدوده القصوى»، وأنه على الرغم من النافتا، «ظهر أن نهر الريو غراندي (الذي يفصل الولايات المتحدة عن المكسيك) أوسع من المحيط الأطلسي». ثم يتساءل: «منذ قرن، لم تؤد الاستثمارات الأميركية في جمهوريات الموز إلى تهديد السيادة أو الهوية الأميركيتين؛ فلماذا ستؤدي إلى ذلك الاستثمارات في بلدان العمالة البخسة الكلفة؟» خلاصته عن ذلك حاسمة: «ما نسميه العولمة ما هو في الحقيقة سوى تمدد للشركات العابرة للقارات، الألمانية منها أو اليابانية أو الأميركية».

رغم كل ذلك يبقى صمويل هنتنغتون هو المراقب الأكثر متابعة لنتائج العولمة السيئة، ليس فقط على موقع أميركا في العالم، بل أيضاً وخصوصاً على هويتها. فخلال ما يربو على العقد لم يتوقف عن اعتماد لهجة تشاؤمية تصدر عما يشبه العراف الذين يُطعن في نبوءاته ووطنيته، ويغتاظ من مسيرة تطور بلده والعالم. بهذا المعنى يكون هنتنغتون رجعياً بمعنى الكلمة الحرفي، لكونه غير ميال إلى مسيرة العولمة. بالمختصر، يبدو له تناقل الأفكار معيقاً للإنتاج في النهاية، وتناقل المعلومات مضراً بالكامل، وتنقل البشر حاملاً للتهديد على وجه الخصوص. من كتاب إلى آخر، يغير هنتنغتون الموضوع، ولكنه يبقى على ذعره، ملتزماً في ذلك موقفاً قومياً محافظاً لدرجة أنه يبدو مستعداً للتضحية بأجزاء شاسعة من الامبراطورية الأميركية لكي ينقذ روح الغرب على العموم، وروح الولايات المتحدة بصورة خاصة.

صمويل هنتنغتون لمن لا يعرفه استاذ للعلوم السياسية كان مقرباً من الحكومة الفيديرالية التي يقدم لها الكثير من الاستشارات ومولت عدداً كبيراً من دراساته. كان هنتنغتون مؤمناً خلال عقود طويلة بفضائل التحديث. يدهش من يراجع أعماله من إيمان دون حدود بالتوسعة الحتمية لنمط نمو وحيد، غالباً ما يحمله العسكريون، يفترض به أن يعم العالم بصورة تدريجية. أوائل سنوات 1990، وبعيداً عن الاستسلام للشعور السهل بالظفر الذي طغى على عدد من «عتاة» العداء للسوفيات أمثاله، انعطف نحو نوع من الانعزالية الثقافوية. ظهر هنتنغتون الجديد في خريف 1993: لم يؤدِ التحديث إلى تغريب العالم، كما كان يتوقع، بل إلى بروز نخب حداثية بالتأكيد، ولكنها معارضة للغرب. لذا، نراه يتوقف عن الدعوة إلى بذل جهد متواصل من أجل تحديث مجتمعات العالم الثالث، وينصح، على العكس من مقولاته السابقة، بالتقوقع في وضع يرمي إلى إنقاذ شخصية الغرب ثم، بسبب ابتعاد الأوروبيين، إلى إنقاذ الهوية الأميركية ذاتها. وهنتنغتون غير المقتنع بنهاية الحروب، وغير المؤمن بـ«نهاية التاريخ»، والمعترف علناً بأن بلده قد يفقد نفوذه السياسي إن لم يكن له عدو معلن، يعتمد تعريفاً جامداً للحضارات ويجعل منها أطراف الصراعات العالمية الجديدة. وهو يرى أن الحضارات قد أصبحت، بعد أمراء العصور الوسطى، ودول الحرب الباردة وكتلتيها الستراتيجيتين، هي المتصارعة على المسرح الدولي، وأنه لا يمكن للعلاقات فيما بينها إلا أن تكون صدامية.

ذلك هو جوهر كتابه صدام الحضارات (1993 للمقالة، 1996 للكتاب) الذي أثار ضجة كبرى ثم زادت شهرته بعد أحداث 11 أيلول. عندما نشر الكتاب، كان من أهم ما كتب عنه مراجعة جيمس كورث (1994)، فيلسوف سوارثمور البليغ والمحافظ. كان كورث، الذي اشتكى مرات عديدة من انتشار تعدد الثقافات داخل الولايات المتحدة («منذ سنوات 1960 لم نعد شعباً، وإنما مجتمعاً متعدد الثقافات» [1992])، يقول بالاختصار لصديقه هنتنغتون: أنت محق في طرحك، ولكنك مخطئ في تحديد مسرحه؛ إن صدامك يجري داخل الولايات المتحدة نفسها (وداخل الغرب)، بين الحضارة الغربية وتحالف واسع من النسويين والجماعات الأقلية ومتعددي الثقافة. وسوف يستمع إليه هنتنغتون، وبعد عشر سنوات على الصدام، سينقل هذا الأخير إلى داخل البلد، وبعبارات لا تقل حدة، ذلك أن الهوية القومية للولايات المتحدة هي المعرضة برأيه للضياع.

«من نحن؟» عن هذا السؤال الذي هو أيضاً عنوان كتابه (2004)، يمتلك هنتنغتون، الذي يقدم نفسه كـ«وطني»، إجابة واضحة: «نحن أحفاد المستوطنين البريطانيين الذين حملوا معهم ثقافة متميزة تتكون من اللغة الإنكليزية والقيم البروتستانتية: الفردية والالتزام الديني واحترام القانون [...] والذين لم يكونوا إنكليز أصبحوا أميركيين بتبني اذواق الإنكليز وقيمهم السياسية». ولكن ذوي الأصول الإسبانية مختلفون: أولاً لأنهم يشكلون الفئة الأوسع (4،5% من السكان عام 1970؛ 12،5% عام 2000)؛ وثانياً لقرب بلدهم الأصلي، وهذا ما يفسر في نفس الوقت نسبة غير الشرعيين بينهم (45%) وانطواءهم على لغتهم الأصلية. أما التحدي الأكبر فيتمثل في المكسيكيين الذين يبدو كأنهم يمارسون عملية «إعادة اجتياح» ديمغرافية للمناطق التي كانت الولايات المتحدة قد انتزعتها من المكسيك في سنوات 1830 و1840. ويرى هنتنغتون أن الهجرة المكسيكية الحديثة غير ممكنة الاستيعاب أبداً، لأنها تأتي من مكان قريب جداً ولكونها متعلقة بلغتها الاسبانية وبديانتها الكاثوليكية.

كما لدى صدور الصدام قبل عشر سنوات من ذلك، انهمر عليه النقد من كل جانب. انتقده البعض (لويس ميناند في النيويوركر، 17 ايار 2004، أو أندروهاكر في *NYRB*؛ 24 حزيران 2004) بسبب جهله أن نسبة تعلم الإنكليزية مرتفعة لدى الأميركيين ذوي الأصول المكسيكية، وأن وطنيتهم تظهر كل يوم في وديان أفغانستان أو شوارع بغداد. وذهب البعض أبعد من ذلك: مع من نحن؟ يكشف هنتنغتون عن «هوس يبلغ أحياناً حد الهستيريا [...] إنها أفكار (الانعزالي) بات بوكانان مع ملاحظات في أسفل الصفحة» (وولف، 2004). ولكن يبدو أن الكاتب قد توقع ردات فعل كهذه، حتى أنه أحس بنوع من السرور لإثارتها: إنها تصدر برأيه عن وسط خاص جداً، وسط نخبة من دعاة العولمة تعيش على إيقاع عالم تتوهم أنه مندمج ولكنه أضاع كل مفهوم للوطنية. ومن أجل محاربتها فتح هنتنغتون منذ خمسة عشر عاماً معركة أقرب إلى الدونكيشوتية ضد العولمة، ولكنها معركة تجتذب تأييداً متزايداً.

وعلى عكس المحافظين الجدد المتحمسين للعولمة (أنظر: الفصل الثاني)، فإن المحافظين الأميركيين «الحقيقيين»، ذوي الأسلوب المختلف على طريقة والتز أوليند أو هنتنغتون، لا يمكن أن يتهموا بالحماس المفرط لمسيرة يعتبرونها وهمية و/ أو خطيرة. «لقد عمل مجتمع

معولم التوجه على حل قضاياه من خلال إعطائها بعداً عالمياً، مع أن المحافظين كانوا يعتبرونها سيادية بامتياز؛ والهم الطاغي عليهم اليوم هو رفض ما يعتبرون أنه من مخلفات العولمة المتحمسة لسنوات كلينتون» (هيرش، 2002). ولكن هذه الصورة عن كلينتون مأخوذ، بل مهووس بفضائل العولمة، قد لا تكون الكلمة الأخيرة. فلدى قراءة مذكراته، نجد أنه واضح الرؤية: «لقد اكتفت الشركات العابرة للقارات ومؤيدوها السياسيون بتأسيس اقتصاد معولم يخدم مصالحهم، معتقدين أن النمو الذي ستسببه التجارة سوف يحقق الغنى وفرص العمل في كل مكان. ولكن المسألة الأساسية هي معرفة هل من الممكن بلوغ اقتصاد دون سياسات اجتماعية وبيئية. ولقد أخطأ معارضو العولمة في اعتقادهم بأن التجارة قد زادت الفقر. من جهة أخرى. أخطأ أيضاً اولئك الذين اعتقدوا ان انتقال الرساميل الضخمة عبر الحدود بوتيرة نحو تريليون من الدولارات يومياً وأن تعاظم التجارة الدولية هو كل ما نحتاج إليه لمحاربة الفقر أو لتحقيق السلام». لقد بدانا هذا الفصل بالتذكير بحماسة كلينتون غير المشروطة للعولمة وها نحن ننهيه بذكر الشكوك التي باتت تنتابه في ما يخصّها. وبين الاقتباسين مرّ عقد كامل من حياة أميركا، بدأ بقدر هائل من الازدهار والطمانينة والتفاؤل وانتهى بقدر ملموس من الشكوك، والتساؤلات والريبة. وقد يجد المرء أسباباً عديدة لهذا التحول، منها الشعور بأن أطرافاً أخرى استفادت، بالمحصلة النهائية، أكثر من الولايات المتحدة نفسها، من فضائل العولمة، لا سيما آسيا. ومنها سقوط الوهم الذي كان سائداً لفترة بأن العولمة تسير على هدى كطائرة لا تحتاج إلى طيار. ومنها أن القلق من انتقال فرص العمل من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة قد بات مقيماً في أذهان الناخبين الغربيين. ومنها ان العولمة لم تؤدِ في الواقع إلى أمركة شاملة في القيم والأذواق والمؤسسات، إذ بقيت الصين تسلطية، وعادت روسيا إلى مسلكها الغامض والمتناقض، وعلى عكس توقعات بارنيت المذكورة في مطلع هذا الفصل، تمكنت مجتمعات كثيرة في العالم الثالث من التحكم بعدد من آليات العولمة التقنية او التجارية دون ان تتبنى مضمونها المزعوم أو أن تعتبرها عقيدة شبه دينية. اجتمعت هذه الأسباب ولا شك لتحيط العولمة بقدر كثيف من الضبابية في مفاعيلها، بل ومن العدوانية تجاهها. وإذ قد يجادل كثيرون في أهمية أي من الأسباب التي ذكرنا، فلن يجادل أميركي واحد في الأرجح بأن تبدل المزاج الجماعي الأميركي من مسألة العولمة في الولايات المتحدة مرتبط بصورة وثيقة بما حصل له ذات حادي عشر من أيلول من سنة 2001 على يدي «عدو جديد».

الفصل السابع

العدو الجديد

افاقت أميركا صبيحة الحادي عشر من ايلول 2001 على كارثة لا سابق لها: ها انها قد اصيبت في عقر دارها، في عاصمتها المالية والثقافية كما في عاصمتها السياسية والعسكرية. لم يعد «الارهاب» الذي كانت النخب تتحدث عنه، والحكومة تنشىء اللجان واحدة تلو الاخرى لدراسته، مسألة خارجية اذ بات سبباً لمقتل الآلاف من الاميركيين العاديين في مكان عملهم، داخل بلدهم. كانت الفاجعة كبيرة بالفعل، ومفاجئة، ولا سابقة لها تقارن بها، فوضعت حدا لشعور قديم بأن اميركا نفسها عصية على اعدائها، ذهبت لمحاربتهم بارادتها في اصقاعهم البعيدة من وديان صقلية الى غابات فيتنام، ومن سهول كوريا الى جبال الألب، ولكنها تمكنت دوماً من منعهم من الاقتراب منها، بحيث ان الولايات المتحدة يوم تمكنت من طرد بريطانيا من اراضيها، ما عادت تعرف ان للعسكر دور اساس هو الدفاع. وفي غياب أي تهديد حقيقي باحتلال اميركا أو بالمساس بها على أرضها، لم تنشأ في الواقع عقيدة دفاعية اميركية حقيقية بل كان الهم الاساس هو تقنين التدخل العسكري في الخارج، تضييقاً أو توسيعاً، بتفرد او من خلال حملة جماعية، دفاعاً عن مبادىء او عن مصالح. لكن «غزوة نيويورك» كما يحلو لمؤيديها ان يدعوها بدلت هذا التفكير من اساسه بحيث اصبح الهدف الرسمي المعلن هو دفع ساح الوغى مجدداً نحو الخارج، بعيداً عن الأرض الأميركية، كي تصبح هذه مجدداً عصية على اعدائها وبالتالي بات ملحا نقل المعركة الى ارض هؤلاء الاعداء، الى منابتهم وملاجئهم وملاذاتهم وصار للتدخل الخارجي سبب جديد وهو «محاربة الارهاب على ارضه كي لا نرغم على تحمل وزر اعماله على ارضنا» كما بات الرئيس بوش يكرر القول. من هنا رقابة صارمة على الحدود، واجراءات امنية لعزل البلاد عن عالم مضطرب، وتأسيس وزارة للامن الداخلي ورقابة اكثر تشدداً على الفئات

الاميركية التي قد تتجاوب مع دعوات «العدو الجديد» او تتواطأ معه.

غير ان «غزوة نيويورك» كان لها ايضا ملامح دينية واضحة وما كان لأميركي، مسؤولا كان ام لا، الا ان يلحظ بأن المفردات التي لجأ اليها اولئك الذين اقدموا على هذه «الغزوة» وتلك التي استعملها اولئك الذين اعترفوا بتبنيها او بتأييدها، كانت مفردات اسلامية. ستلجأ الحكومة طبعا الى قدر هائل من الحذر في تعاملها مع هذه الهوية الدينية الفاقعة اللون وسيسعى القادة الاميركيون، وبوش على رأسهم، للتفريق بين «اقلية استهواها الارهاب» وتستحق اشد انواع العقاب ونحو مليار من المسلمين يعيشون في دول بعضها حليف وصديق ناهيك عن ملايين المواطنين المسلمين في اميركا نفسها. ستحصل زلات لسان كثيرة كتلك التي حصلت يوم استعمل بوش تعبير «الحرب الصليبية» للتحدث عن الحرب على الارهاب، لكنه سيسارع لتصحيحها بالاعتذار عنها، بدعوة الوجهاء المسلمين الى البيت الابيض، بالافلام الدعائية الساذجة عن احوال المسلمين الجيدة في اميركا او بتكرار اتهام «اقلية هامشية» بالارهاب على حساب اكثرية طيبة القلب ومسالمة.

غير ان المسألة ما كانت لتتوقف عند هذه الاحتياطات اللفظية لأن «غزوة نيويورك» تمكنت في حقيقة الامر من تحقيق احد اهم اهدافها المحتملة وهو وضع الدولة الاعظم في مواجهة مباشرة لا مع «فئة صغيرة ضالة» وحسب بل مع ما تدعي هذه الفئة التعبير عنه، والى حد كبير مع اولئك الذين تزعم هذه الفئة الكلام باسمهم، والعمل خدمة لعقيدتهم، والارهاب ثأرا لهم، بطريقة «باتت معها حرب بوش على الارهاب، على الرغم من تكرار قوله بأنها ليست حربا على الاسلام، تتخذ طابع الصراع بين حضارتين اعتبر فيه الجهاديون المسلمون ممثلين للاسلام والولايات المتحدة ممثلة للغرب»، على حسب قول مراقب مرموق (NYRB, 8/ 4/ 2004). فنظرية صراع الحضارات، وبالذات ذاك الصراع بين الاسلام والغرب كانت جاهزة منذ سنوات، متداولة على نطاق واسع داخل النخبة الاميركية، مثيرة قبولا هنا، تشكيكا هناك ورفضا هنالك. لذا رأينا في الاقل ثلاث مجموعات مختلفة واحيانا متداخلة، تنقض فتتلقف الحدث الجلل وتحوله الى نموذج لما هو حاصل، مؤكدة ما عنونت به احدى الصحف الاميركية خبرها في اليوم التالي «للغزوة»: «ها قد بدأت حرب الحضارات».

كانت اولى هذه المجموعات تلك المرتبطة باسرائيل، المؤثرة في النخب وداخل تيار

المحافظين الجدد تحديدا والتي رأت ان «الغزوة» من شأنها ان تسرّع من تبني الحكومة الاميركية للنظرة الاسرائيلية الى الارهاب ولتحديدها له فتزيد من تماهي الحكومتين فيما تحول بعد الآن الى «معركتهما المشتركة» ضد عدو واحد. اما المجموعة الثانية فانبثقت من صلب اليمين المسيحي الساعي لاستتباب سيطرته الحديثة على الحزب الجمهوري والذي رأى في «الغزوة» مناسبة سانحة لفرض منظوره الديني على السياسة الخارجية بعد ان كان قد قطع بونا لا بأس به في فرضه على القضايا الداخلية. وتجد المجموعة الثالثة في تلك الدوائر الاستراتيجية المتصلبة، المتشبعة بالروح القومية، والمؤيدة لمشروع نيو - امبراطوري، والتي كانت تبحث جاهدة عن عدو خارجي يبرر حماسها للانفاق العسكري الضخم، وخوفها المعلن من التهديدات الجديدة على الامن الاميركي، وسعيها للتدخل الكثيف في اربع انحاء العالم، خلال تلك الفترة الخاوية التي بدت انها تفصل بين انهيار العدو السوفياتي وتأخر صعود العدو الصيني المحتمل، وهو عدو وجدته في البنية التي انتجت ارهابيي الحادي عشر من ايلول.

غداة الحرب العالمية الثانية، كان لعدد من الذين راقبوا الاتحاد السوفياتي عن كثب دور تأسيسي في اطلاق «استراتيجية احتواء المد السوفياتي» التي تبنتها واشنطن وكان «مذهب ترومان» اول تعابيرها المفصلة. وكانت الحاجة ماسة، غداة الحادي عشر من ايلول لمرشدين مماثلين لهم دراية بالاسلام والمسلمين. كان بامكان القيادة الاميركية ان تتوكأ على خبراء مكافحة الارهاب التي كانت تعج بهم اجهزتها، ولكنها، على عكس ذلك، مالت لتحميلهم مسؤولية ما حصل وللتنديد بانعدام كفاءتهم وضعف تبصّرهم وبالتالي بعمى اصيبوا به ومنعهم من تحذير بلدهم مما يحاك ضده. وكان بامكان تلك القيادة ان تسترشد بدراسات وآراء وابحاث نخبة جامعية واسعة تعلمت لغات المسلمين، واجرت الدراسات على مجتمعاتهم، وتعرفت على قياداتهم وعاشت بين جدرانهم، لكنها رفضت ذلك ايضاً متحججة بميل هذه النخبة المستشرقة الى تفهم مواقف العرب والمسلمين والى الدفاع عنها بدلا من حماية بلادهم من نتائجها. هكذا آلت السيطرة الفكرية داخل الحكومة، بل وفي قطاعات واسعة من وسائل الاعلام، لمدرسة معينة في دراسة الاسلام والمسلمين، وهي مدرسة كان المحافظون الجدد يعتبرونها مرشدتهم وتمكنوا، بعد «الغزوة» من جعلها طاغية في جل النخبة الاميركية السياسية والفكرية. وكانت الاطروحة الاساس

في مقولات هذه المدرسة ان لا علاقة لما تفعله اميركا ازاء المسلمين في تفسير موقف هؤلاء منها او مبادرة بعضهم للهجوم عليها: ان خللاً عضوياً قائماً في الانظمة السياسية المسلمة، وفي تراث المسلمين وربما حتى في صلب عقيدتهم هو الذي يجعلهم بالضرورة في مواجهة محتمة مع اميركا. انه «صراع الحضارات» وقد اختزل الى مواجهة دامية وطويلة بين اميركا والاسلام.

المعلم ومريديه

المرشد الأعلى لهذه المدرسة هو برنارد لويس الاستاذ الفخري في جامعة برنستون. بلغ تأثير لويس على النخبة الحاكمة حداً ما جعل بيتروالدمان (وول ستريت جورنال، 3 شباط 2004) يكتب: «لقد ساهم التشخيص الذي يقدمه لويس عن أمراض العالم الإسلامي ودعواته إلى اجتياح يلقي بذار الديمقراطية في الشرق الأوسط، في تحديد التحول الأكثر جرأة الذي حدث في السياسة الأميركية خلال الأعوام الخمسين الأخيرة». غالباً ما تتم دعوة لويس إلى البيت الأبيض، كما أن له تأثيراً خاصاً على كوندوليزا رايس (الأخصائية بالاتحاد السوفياتي التي تجد صعوبة في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط)، وعلى كارل روف (الذي يراقب التحولات الانتخابية من هذه الخلفية، خاصة في أوساط الناخبين اليهود والمعمدانيين)، ودايفيد فروم المحافظ الجديد الذي كتب خطب بوش الابن لفترة والبالغ الإعجاب بشعار يرد على لسان «المعلم» عندما يتعلق الأمر بتعامل أميركا مع العالم الاسلامي: («كن صلباً أو ارحل»). كما أن هتنغتون كان قد استعار عنوان كتابه الشهير، صدام الحضارات، من مقال نشره لويس في مجلة الأطلانتيك، صيف 1990.

ولد لويس عام 1916 في لندن وعمل خمس سنوات لدى الحكومة البريطانية قبل أن يلتحق بالجامعة. استقر عام 1974 في برنستون ولم يلبث أن أصبح مرجع المحافظين الجدد عن الإسلام، إذ غالباً ما كان يأتي ريتشارد بيرل أو بول وولفوفيتز أو اليوت أبرامز أو فرانك غافني لاستشارته. يقول ريتشارد بيرل: «كان الذهاب إلى برنارد لويس شبيهاً بذهاب الإغريق إلى معبد ديلف لاستشارة عرافتها». وكان صديقه الأقرب هو هارولد رودز الذي أهدى إليه واحداً من أواخر كتبه (لويس، 2003) والذي أصبح بصورة طبيعية مستشاراً لشؤون الإسلام الى جانب بول وولفوفيتز. ومع أن هذا النزول إلى حلبة السياسة قد جلب

له شهرة واسعة في خريف عمره، فإنه أدى إلى شحوب النفوذ الأكاديمي للمؤرخ الذي كان يحظى حتى ذلك الوقت باحترام معظم زملائه. ولكن يبدو أنه كانت هناك جاذبية كبرى في أن يتبوأ مكانة المرجع عن الإسلام لدى إدارة بوش وكتاب الافتتاحيات من المحافظين الجدد. بعد أن جاوز الثمانين، أصبح الرجل فجأة مفرطاً في الكلام الحاسم: صارت الجوائز تنهمر عليه، وجلب له تكريسه كمرجعية عليا في شؤون العالم العربي-الإسلامي الكثير من الغيرة والعداوات، وغدا ذكره كافياً لتشريع أية فكرة في الأوساط الداعية إلى الحرب. كما أصبحت آراؤه أكثر ميلاً إلى الحسم، وتحليلاته أكثر خفة.

إذا لم يكن أحد يشك في نوعية دراسات لويس السابقة عن الإسلام في العصر الوسيط (حتى وإن كانت هناك صعوبة في استشعار أي تعاطف بينه وبين موضوعه)، فذلك لا يصح عن نظرته إلى الأحداث الراهنة. لقد رأى البعض «نهاية قصة حب في تحامل لويس المتنامي على ثقافة وشعب اجتذباه سابقاً وفتناه، وفي رؤية حماسه للشؤون الإسلامية يخلي المكان ببطء ولكن بمنهجية، ابتداء من أواخر سنوات 1950، للهجة تتزايد سلبيتها ولا مبالاتها، واحتقارها أحياناً» (درلامبل، 2003). بينما كان آخرون، مثل إدوارد سعيد، قد لاحظوا أن «أعمال برنارد لويس تدعي أنها جامعية وموضوعية وليبيرالية، ولكنها تشبه في الحقيقة حملة دعائية موجهة نحو موضوعها ذاته» (الاستشراق، 1978). تبع ذلك سجال حاد بين الرجلين اللذين تواجها في نقاش شهير خلال المؤتمر السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط، عام 1983. لقد تتبعت ذلك السجال وحضرت ذلك النقاش، ووجدت أن سعيد هو الذي كان يقدم تحليلاً مقنعاً ولو انه بالغ القسوة في أحكامه. ولكن علي أن أعترف اليوم أن كتابات ليويس خلال العشرين سنة الأخيرة أعطت الحق «لاحقاً» لإدوارد سعيد. أهو «مزيج غريب من المحبة والبغض»، كما يرى درلامبل، أم عداء عميق تغلفه بصعوبة مصطلحات أكاديمية، مثلما يعتقد سعيد؟ إن السؤال ينتمي إلى الماضي: لقد أصبح لويس عدائياً أكثر فأكثر، وبعد تقاعده من الجامعة وجد جمهوراً مولعاً به داخل إدارة بوش التي كرسته وصياً شبه حصري عليها في شؤون الإسلام، لكونها كانت تفتقر إلى المعلومات عن عدوها المعلن وتشك بتعاطف كل خبرة جامعية مع موضوع بحثها.

إذا كان لويس قد كرّس عرافاً، فان دانيال بايبس هو الشهير بسجالاته اللاهبة. عندما فكر بوش بتعيين مسؤول عن مؤسسة عامة للسلم، فإنه استدعى بايبس، مما أثار ردة فعل

مستنكرة بشدة في الأوساط الجامعية والبرلمانية. كان الرجل يقدم نفسه منذ سنين بأنه خبير في الإسلاميات. وكان قد نال دكتوراه في التاريخ الإسلامي؛ ولكنه كان بعيداً جداً عن أكاديمية ليويس، فاحترف مهاجمة من كانوا يجب أن يكونوا زملاءه وأصبح مشهوراً بكتاباته السجالية. ومع ذلك فإن تفكيره لا يقل انحيازاً عن سعة نفوذه. أسس بايبس وأدار مجلة مخصصة للشرق الأوسط، ميدل إيست كوارترلي، تميزت سريعاً بلهجتها المعادية ومعارضتها الشرسة للجامعيين الأميركيين الأكثر شهرة في هذا الميدان. هناك كان يمكن قراءة مقالات مثل «لماذا يعشق صدام القنبلة»، أو «هل يعني الشيعي أصولياً؟»، بين أخريات من هذا النوع. ولكن بايبس لم يكف عن سيل الانتقادات والشتائم بحق الجامعيين والخبراء المرموقين حتى بعد تسلّمه لمنصبه الرسمي، فاضطر بعد حين للاستقالة منه.

هناك أستاذ آخر لعب دوراً هاماً متميزاً: فؤاد عجمي. إن أصله اللبناني، وأسلوبه الجزل والحاد الذي يصوب جيداً ويجرح بعمق، قد جعلت أستاذ العلوم السياسية في جامعة جون هوبكينز (حيث كان وولفوفيتز عميده خلال سبع سنوات)أحد الوجوه الشائعة الظهور في وسائل الاعلام البارزة. لقد حظي مؤلف المأزق العربي بقرب وثيق من كبار مسؤولي اليمين الجمهوري الأميركي، ابتداء ببوش الأب، ثم بوش الابن بصورة خاصة. كما يقال بأنه قريب جداً من نائب الرئيس تشيني، وكان أكثر مؤيدي الحرب على العراق بلاغة.

يُعتبر لويس وبايبس وعجمي وبعض أتباعهم، رغم الخلافات الفعلية أحياناً التي تباعد بينهم (لقد رفض عجمي خصوصاً أطروحة هنتنغتون عن صراع الحضارات مذكراً، عن صواب، بأن الحداثة، وإن مستوردة، قد أصبحت تضرب جذورها عميقاً في العالم الإسلامي)، دعاة الحرب على العراق، كما أنهم معادون لمختلف أشكال التعبير عن القومية العربية، ومنتقدون بشدة للأنظمة القائمة. ولقد عرفوا، خلال عقدين أو ثلاثة، كيف يفرضوا أنفسهم كتاباً لقراءة سائدة عن العالم الإسلامي، متوافقة بالكامل مع التوجه الإمبراطوري الجديد الذي كانت تتخذه أميركا. ثم لم يلبث هؤلاء المراقبون المرموقون أن يتحولوا إلى أوصياء يُستمع إليهم، وإلى محامين عن سياسة التدخل في المنطقة، ودعاة لحملة الدمقرطة التي اختارت تلك السياسة رفعها كراية. فما هي العناصر الأساسية لتلك القراءة السائدة حالياً؟

ثمانية عناصر

1) تقوم هذه المدرسة اولاً على فكرة ان المسلمين، أو على الأقل قسماً كبيراً منهم، بعيدون عن إجراء مقاربة عقلانية وسياسية للعالم، وبأنهم مصابون بنوع من «الحنق» العضوي على الغرب، حنق لا عقلاني مشحون عاطفياً لا ينبع من سياسات الغرب تجاههم، وإنما من تراثهم الخاص، من فشلهم التاريخي في التموضع على رأس الأمم والأديان، بل من مرتكزات دينهم. هكذا يعتقد برنارد لويس بأنه يستطيع تبين «رفض للحضارة الغربية ذاتها، ليس بسبب ما تفعله فقط، بل بسبب ما هي عليه وبسبب المبادئ والقيم التي تمارسها وتبشر بها» (لويس، 2003، ص 26). قد يكون هناك في الأصل «حضارة إسلامية متهدمة» عرفت «عصراً ذهبياً» من الفتوحات والسيطرة، ثم ابتدأت تتفكك من مركزها وفقدت ملحقاتها». «الحنق» (أو «الحقد» أيضاً، وهي كلمة يستخدمها عشرات المرات في كتابه الصادر عام 2003) هو إذن نتاج شعور بالدونية تجاه الغرب، وهو شعور يزيد منه كون الغرب معتنقاً لعقيدة أخرى بينما يعاش الإسلام من قبل أتباعه على أنه آخر الديانات، «الخاتم»، وبالتالي أفضلها؛ ويغفل لويس نهائياً الحديث عن علاقات الإسلام بمناطق العالم الأخرى؛ فلدى قراءته، وعلى الرغم من مراحل كاملة من التاريخ الإسلامي في آسيا أو أفريقيا، تخرج بانطباع أن العلاقة الثنائية مع الغرب هي الوحيدة التي شغلت المسلمين على امتداد تاريخهم.

ولا يتردد هذا التشخيص القائم على الغضب والحنق والمشاعر من استعارة مفردات علم النفس اذ يرى لويس أن علاقة الشرقي بالغرب «انتقلت من محاباة جاهلة إلى منافسة قلقة لتنتهي بضغينة حاسدة» (1964، ص 45). لم يكن يُنتظر، لنسف أي احتمال مناقشة للسياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة، أفضل من الإعلان عن وجود عدو فاقد الصواب، مدفوع بأهوائه فقط، ومن شبه المستحيل أن يقام معه حوار البشر العقلاء. في هذه القراءة إذن تكريس للأهواء كمحرك للفعل، إضافة إلى إنكار مجرد وجود العقلانية لدى «الآخر» الذي يقتصر تعريفه على أنه أمي يصبح قلقاً ثم ينتهي بأن يستشيط حسداً. والغرب، من جهته، يبدو عقلاً محضاً عندما يجابه صدام «المجنون» أو بن لادن «المهجوس بالموت»، بين أشخاص آخرين قد يفكروا بتحدي القدرة الأميركية.

هناك أيضاً، في هذه الإعادة لكتابة التاريخ، إنكار مزدوج: إنكار تراث عقلاني إسلامي انتقل إلى الغرب عبر ابن رشد وابن سينا والفلاسفة، وإنكار الافتتان الفعلي الذي أثاره الغرب بعد ذلك لدى أجيال عديدة ومتوالية من المسلمين خلال القرنين أو الثلاثة الأخيرة (هذا ما أشار إليه مكسيم رودنسون وما لام عجمي هتنغتون على تجاهله). إضافة إلى ذلك، ينسى لويس، المهووس بخصوصية «الغضب» الإسلامي، أن معاداة أميركا بعيدة عن أن تكون حكراً على مسلمي العالم كافة، وأنه، من البرازيل إلى فرنسا، ومن الصين إلى أفريقيا الجنوبية، يمكن للإنسان أن يكون مكتمل الإيمان المسيحي أو البوذي أو الهندوسي، أو أن يكون ملحداً، دون أن يكون شديد الإعجاب بالسياسة والمجتمع الأميركيين. ينسى لويس أيضاً استطلاعات الرأي الأميركية الرافضة باستمرار لأطروحته، والتي سنعود إليها لاحقاً. إنه ينكب على شحنة المشاعر التي يرى وجودها لدى «شريحة واسعة جداً من المسلمين» ليعفي مواطنيه من أي خطأ قد يكون أثار ردة فعل سلبية: «إن ما نجابهه اليوم ليس مجرد سلسلة اعتراضات تستهدف هذه السياسة الأميركية أو تلك، وإنما رفض وإدانة حانقة مما يفترض أن تمثله أميركا في عالم اليوم واحتقار له» (2003).

لا يمكن لهذه القراءة المَرضية للإسلام أن تقنع الجميع، وإن أعجبت بوش الابن. فلقد نجح مؤرخون عديدون في أن يبرهنوا أن العلاقة الثقافية مع الغرب، التي يحدد لويس بدأها بعام 1831، كانت قوية منذ القرن السابع عشر، وأنها، بعيداً عن أن تكون مكونة (أو مكونة بصورة أساسية) من حنق وحسد، كانت مطبوعة في الغالب بإعجاب شديد بالمؤسسات والعادات الغربية. اما جوديس (2004) فانه يأخذ على لويس «قراءته السريرية» لإسلام بالضرورة معتلّ، مشوش، مؤذي ويربط، وهو في ذلك على حق، بين التيارات الاصولية المعاصرة، بل وبتنظيم القاعدة بالذات وبين تراث التحرر الوطني الذي غلب على المنطقة في الخمسينات والستينات، بوصفها امتداداً واعادة انتاج له. اما «المجهول» الذي عمل في المخابرات طويلا قبل ان يعالج المسألة في كتاب مهم، ومع احترامه للويس، فانه يخلص إلى انعدام تام للمسؤولية السياسية لديه ولدى أتباعه: «إن تحليل الموضوع بتعابير حضارة فاشلة يؤدي للأسف بالنخب وأصحاب القرار والناخبين الأميركيين إلى الاختباء وراء فكرة أن العالم الإسلامي قد أصبح مجنوناً، وأن لا شيء في كل ما قامت به أميركا قد يكون أدى إلى هجمات تنظيم القاعدة أو أثار العداء القوي لأميركا، الذي يعصف بالعالم

الإسلامي». وهو يشير إلى أنه ليس على الإنسان أن يكون واسع المعرفة لكي يفهم أن خطاب الناصرية أو الخمينية، أو مسيرة الرئيس العراقي المخلوع، أو حتى خطاب بن لادن، ينطوي على عقلانية حاسمة تجتذب وتسير معجبيهم. عن اسامة بن لادن بشكل خاص، توصل «المجهول» الذي كان عليه تتبعه في وكالة الاستخبارات المركزية خلال سنوات طويلة، إلى خلاصة مختلفة وقريبة من الواقع دون شك: «يكمن التهديد الذي يمثله بن لادن في تناغم وتماسك أفكاره، وفي ترابطها المحكم، وفي الأعمال الحربية التي يقوم بها لتحقيقها». لا وجود للحنق هنا، بل هي عقلانية رهيبة؛ ذلك ما رد به على ليويس (قبل أن يجبر على الاستقالة من منصبه)

2) قد لا يكون ذلك «الحنق» المفترض قائماً على عناصر حديثة، وإنما على «صدام حضارات» قديم قدم الإسلام نفسه. كان مفهوم «الصدام» قد ظهر لدى لويس منذ كتابه الشرق الأوسط والغرب (1964، ص137) حيث اشار: «إذا لم يكن بوسع الحضارات رسم سياسة خارجية، فإن دور الدول يحتم ذلك». ثم استعاد الفكرة في كتاب اكتشاف المسلمين لأوروبا (1982)، ليمضي بعد ذلك في توسيع شروحاته لها إلى أن تصبح لازمة مركزية في كتاباته الأخيرة. ثم استعيرت الفكرة وبسطت على كامل المعمورة وتحولت إلى عامل تفسير (بل سببية) أساسي في تطور العالم، مع صموئيل هنتنغتون الذي يقر بدينه تجاه ليويس بخصوص العنوان، مع تركيزه على أن «الصدام» المركزي حاصل بين الإسلام والغرب. وبلغت الأطروحة مبلغ النبوءة بعد هجمات 11 أيلول 2001. نتيجة لذلك، لم تعد مقولة المواجهة الكونية بين جلمودين تحتاج إلى براهين في كتب لويس الحديثة، فهو أمر بديهي: هناك، من جهة، حضارة غربية يهودية- مسيحية، ومن جهة أخرى عالم إسلامي معاد لها ولكنه، رغم هزائمه أمام فيينا أو بواتييه، أو طرده من الأندلس، لم يفقد الأمل نهائياً في جعلها تعتنقه.

يرى لويس (1990) أن الصراع بين هذين النظامين متواصل منذ أربعة عشر قرناً. فهو قد بدأ مع ظهور الإسلام في القرن السابع ولم يتوقف بعد ذلك، «ولقد تألف هذا الصراع من سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة، من جهاد وحملات صليبية، من فتوحات وفتوحات مضادة ». ذلك أن ليويس مطلق الإيمان بـ«الصدام»: «هناك سؤال نطرحه على أنفسنا: لماذا يكرهنا المسلمون؟ إنهم، بمعنى ما، يكرهوننا منذ قرون، وهذا طبيعي بسبب

تلك العداوة القديمة بين ديانتين كونيتين تعطي إحداهما اليوم انطباعاً بأنها انتصرت» (وول ستريت جورنال). وهو يعتبر أن الحقد بديهي وحتمي وغير قابل للمداواة. لذلك يصبح السؤال الوحيد الجدير بأن يطرح لديه: «ان كان كرههم لنا بلا علاج، فلماذا، في الاقل لا يخافون منا؟».

يخرج بايبس (2001-2002) من هذه الأطروحة التي يؤيدها بخلاصة عملية: بما أن الصراع مع الإسلام هو في الدرجة الأولى صراع هوية، أي حرب ثقافية، فإن له خصوصية تحول دون مقارنته بنزاعات أخرى، أو تحليله من خلال أدوات غير ثقافية. وهو لا يكف عن التكرار خصوصاً بأنه لا يوجد أي نوع من الربط بين الاحوال الاجتماعية في العالم الاسلامي ونمو التيارات الاصولية فيه. قد يكون بايبس محقاً في نقده للقراءات الماركسية أو العالمثالثية المتأخرة التي تقيم علاقة سببية كهذه. ولكن هل هو على حق عندما يرفض بشكل حاسم كل رابط بين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان الإسلامية وبين التيارات السياسية التي راجت فيها خلال ربع القرن الأخير؟ وبصورة أدق، هل كان محقاً في اتهامه «الجامعات الاميركية بميولها الماركسية واحتقارها للإيمان، وقبولها بما يشبه الإجماع للمقولة التي تعتبر أن التيارات الإسلامية الجهادية سببها الفقر والعوز والتخلف»؟ إن اتهاماً كهذا لا يمكن أن يصدر إلا عن عقلية هجومية، أو عن جهل، أو نية سيئة، فالجامعات الأميركية بعيدة عن أن تكون مجمعة على مسألة كهذه، بل يبدو أن الغالبية المطلقة فيها قد تبنت تحليل بايبس حتى قبل أن يقوم هو بصياغته، دون احتساب أنه، باستثناء بعض الحالات المعزولة، لا يمكن الادعاء بأن الماركسية قد شكلت إطار الاستشراق الأميركي الماضي أو الحاضر. ودون أي ميل إلى محاكمة بايبس على نوايا لم يعلنها، نقول بأن هدفه يبدو واضحاً: قد يكون التحليل الثقافوي البحت للظاهرة هو الجدير بالاعتبار؛ وقد يكون البحث عن مفاتيح في العلوم الاجتماعية غير ذي جدوى: يجب ألا يفهم الإسلام الجهادي بالعلاقة مع الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لمن يقولون به، وإنما فقط من خلال قوة الإيمان الذي يحركهم. ذاك ان الهدف الابعد لبايبس هو بالذات تجاهل المعطيات الواقعية التي قد تلمسها في مختلف المجتمعات بهدف التوصل الى ادانة الاسلام في سياق مشابه، الى مماثلة الاسلام بالشيوعية، بوصفهما عقيدتين فاسدتين تؤديان لتنمية العداء لأميركا، واذا كانت اميركا قد قضت على الثانية من خلال نحو نصف قرن من الحرب البادرة فالاولى بها الآن

ان تجابه الاول بالحديد والنار، في «حرب عالمية رابعة» بدأت برأيه صبيحة الحادي عشر من ايلول (كومنتري، أيلول 2004)؛ وتثير هذه الأطروحة، المنتشرة حالياً في واشنطن، استهجان المؤرخين المشهورين. فلقد برهن جورج مقدسي وريتشارد فليتشر، دون الحديث عن جاك بيرك أو مكسيم رودنسون في الجهة المقابلة من الأطلسي، عبر دراسات معمقة أن تاريخ العلاقات بين الإسلام والمسيحية لم تكن (أو لم تكن فقط، على الأقل) علاقات صراع متواصل. لم يقل أحد أنه لم يكن هناك حروب، وأن عدم التفاهم، والجهل والريبة المتبادلين، لم تكن شائعة، ولكن العلاقات كانت مثمرة فكرياً في الأندلس وصقلية وأماكن أخرى. وقد كانت التجارة متواصلة، والتحالفات السياسية أيضاً: كان البابا يعتبر ملكة إنكلترا حليفة الأتراك والمغاربة؛ كما سعى فرنسوا الأول إلى التحالف مع السلطان سليم ضد أعدائه الأوروبيين. من جهتها، صورت لوسيت فالنسي مدى اهتمام اهل النهضة الايطالية بما كان يجري في قصور السلطنة العثمانية. وأثبتت دراسات حديثة أن كنائس عديدة قد بنيت في فلسطين بعد الفتح الإسلامي لها في القرن السابع. ومن الممكن، دون الاطناب في مديح الإسلام أو اعتماد تصوير مثالي لعلاقاته بأوروبا، كتابة تاريخ مفصل يثبت أن الحروب الداخلية (بين الأوروبيين أو بين المسلمين) لم تكن أقل شيوعاً من تلك التي نشبت مع «الكفار»، أو أن تبادل الأفكار والسلع كان يزدهر كلما سادت فترة سلام في حوض المتوسط. ولكن ليس هذا زمن الدراسات المفصلة أو الروايات المتوازنة، انه زمن التعبئة المبسطة المبتسرة المسطحة ضد العدو الجديد.

3) إذا كانت المجابهة بهذا القدم وهذا العمق، فمن غير المجدي أن يتم البحث عن أسبابها في ممارسات أميركا؛ بل يجب التفتيش عنها ببساطة في ما هي عليه، في قيمها ومؤسساتها وديمقراطيتها، وفي نجاحاتها أخيراً؛ أو في ما هو أسوأ، في كونها بالمختصر «اعظم قوة كافرة»! (لويس، 2003). ولقد ورد ذلك الاستبصار باكراً لدى بايبس: في غمرة حرب أفغانستان، وفي اللحظة التي كان الإسلاميون يتقاطرون بالآلاف، بمساعدة الولايات المتحدة وحلفائها، ليشنوا الحرب على المحتل السوفياتي، كان هو شديد الانزعاج من ذلك التعاون الإسلامي - الغربي وحدد هدفاً له أن يبرهن، ضد كل منطق، أن الإسلاميين يشبهون الشيوعيين، وحتى أنهم يتعاونون معهم (كان بذلك يعلن ما اعتمده هنتنغتون فيما بعد أطروحة له عن المحور الصيني-الإسلامي الذي يجري تشكيله ضد الغرب). كانت

الحرب الباردة يومئذ في أوجها، وكان بايبس يدين تحالف بلاده مع «المجاهدين». فلقد دفع به شططه السياسي لأن يكتب أن هؤلاء الأخيرين كانوا في الواقع يتظاهرون بأنهم يحاربون الاتحاد السوفياتي، بينما كانت أميركا هدفهم الحقيقي. وهو كان قد التقط، كبرهان دامغ على صحة مقولته، جملة قالها مسؤول إيراني: «تكمن أهمية الإسلام في أنه قادر على تخريب الثقافة الغربية»، ليؤكد دون تردد: «إن جميع الأصوليين مؤمنون بهذه المقولة» (1986). وفي ذلك الكتاب نفسه أطلق فكرته الأساسية: «ما من عمل خاص قد يخفف انتقاد الأصوليين لبلدنا [...] أميركا كما هي وليس بما تفعله، ذلك هو التحدي الأكبر الذي يثير همة المسلمين الأصوليين وعداءهم. وما من شيء يمكن فعله لتفادي الاصطدام». ولكن بايبس يغوص في السياسة لدرجة تجعله هو من يقوض نظريته: يرى أن الأصوليين يشكلون في بعض بلدان الشرق الأوسط (خاصة سوريا) المعارضة الأقوى للسلطات القائمة، وأن تلك البلدان «تثير المشاكل في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل»، فيعكس وجهة لعناته ليوصي بمساعدة الأصوليين على إسقاط تلك السلطات. وباختصار، فإن الإسلاميين خطرون، ولكن يمكن استخدامهم بصورة مجدية في بعض الحالات.

تلك الأفكار التي كانت تدعو للسخرية في ذلك الوقت، أصبحت كتاباً مقدساً لدى إدارة بوش التي ستكرر إلى ما يثير الغثيان أن إرهابيي 11 أيلول كانوا مدفوعين بحقد جارف على الديمقراطية والحرية اللتين تعتبر أميركا رائدتهما. مرة أخرى تأتي كلمات «المجهول» في مكانها: «إن أحد أعظم المخاطر في سعي أميركا إلى مجابهة تهديد الجهاديين يتمثل في الاستمرار بالاعتقاد – كما يدعونا مسؤولونا إلى أن نفعل – أنهم يكرهوننا ويهاجموننا بسبب ما نحن عليه أو ما نعتقده، وليس بسبب ما نفعله» (ص 8). فمنذ اعتداءات أيلول، لم يتوقف بوش أوتشيني أو معاونوهما عن هذا الإنكار، الذي أصبح مطروحاً كعقيدة، لمسؤولية بلدهم عن أي عمل قد يكون أثار ذلك «الحنق». وليقل خبراء الإرهاب والمتخصصون في العالم الإسلامي ما يحلو لهم، فلن يستمع إليهم أحد: إن مجرد التلميح إلى مسؤولية، مهما كانت صغيرة، يعني الانحياز إلى جانب الإرهابيين وتفهمهم وتبريرهم، وفي نهاية الأمر الاشتراك معهم في كره أميركا.

4) ولكن تلك القراءة لا تنطبق بصورة متساوية على كل الشعوب الإسلامية. فلقد تميزت منذ البداية بتعاطف قوي مع تركيا، فمنذ وقت مبكر، افتتن برنارد لويس بالكمالية

العلمانية المعادية للأصولية والمنفتحة على إسرائيل، فألف كتاباً في الواقع جيداً عن ظهور تركيا الحديثة، كما أنه لم يخف أبداً علاقاته الوثيقة مع فئة كبرى من الطبقة التركية الحاكمة. وتبعه في ذلك تلاميذه، مثل بايبس (1994) أو خاصة ريتشارد بيرل «الذي يعرف كيف يفتن الباشوات» (قادة الجيش التركي-كلارك، ص49). ولقد بلغ لويس من الحماس ما دفعه إلى اختصار الخلاف الأساسي في الإسلام بـ«الحرب بين الكمالية والخمينية» (1997، ص 13)، معلناً بالتأكيد إلى أي معسكر يميل.

لويس معجب بكل ما في تركيا الكمالية: فهي معادية للسوفيات إلى درجة انضمامها إلى الناتو والاشتراك في حرب كوريا؛ وهي منفتحة على التعاون مع إسرائيل (في الخطة التي دبرها ريتشارد بيرل ودوغلاس فايث لنتنياهو، عام 1996، والمسماة «القطيعة النظيفة»، يضعان التحالف مع تركيا بين الأولويات الرئيسية لسياسة إسرائيل الإقليمية). كل ذلك يدفع لويس إلى تضخيم دور تركيا في المنطقة فيعلن أن «العالم الناطق باللغة التركية في آسيا الوسطى يشكل جزءاً من الشرق الأوسط، وسوف يزداد تأثيره بتطور نموه»، وأن «ما يجري في تركيا سيكون ذا تأثيرات كبرى وحاسمة بالتأكيد على مجمل المنطقة»، كما يحيي ظهور «تركيا الديمقراطية كالشريكة الأقرب إلى إسرائيل»، ليخلص بصورة غريبة إلى الاستنتاج بأن الشرق الأوسط هو على العموم منطقة محبطة لا يمكن أن تتغير إلا بفعل ثلاثة عوامل: إسرائيل وتركيا والنساء. ولكن الديمقراطية التركية لم تلبث أن أصبحت مزعجة عندما جاءت نتيجة الانتخابات لصالح الإسلاميين: اتخذ بايبس بعدها (1997) موقفاً مؤيداً للجيش ضد حكومة نجم الدين أربكان المدنية (رغم أنها منتخبة ديمقراطياً)، وساند عملياته ضد رؤساء البلديات الإسلاميين بل اعتبر الغاية من المشروع ان يضع الجيش التركي حداً للحياة الديموقراطية إن لم تأت نتائج الانتخابات بما يسعده. وكانت خياراته واضحة: «إن الجيش التركي ودولة إسرائيل (لاحظ الفارق بين الجيش هنا والدولة هناك) هما المؤسستان الأقوى والأشد عداء للأصولية في المنطقة».

ما من أحد قد يفكر بمعارضة دور تركي فاعل في تطور العالم الإسلامي، ولا بعدم تقدير إرادة الاستمرار في علمنة البلد، لو لم يكن حماس ليويس وأتباعه المفرط مقترناً باحتقار شعوب المنطقة الأخرى. الأرمن أولاً، إذ يحول تعاطف المؤرخ مع تركيا دون اعترافه بالمجازر التي لا يرى فيها أكثر من «مأساة محددة في الزمان والمكان» وسوف يتولد

عن ذلك إقامة دعوى تمييز عرقي ضده في فرنسا). والأكراد ثانياً «لأن قوميتهم تهدد تركيا التي هي مجتمع مفتوح تسوده شرعة ديمقراطية»؛ ورغم ذلك يصبح لويس نفسه مؤيداً لهذه القومية الكردية عندما تعبر عن ذاتها في العراق أو إيران. والإيرانيون أيضاً، الذين يعترف بقدم دولتهم ولكنه ينحو إلى جعلهم متماهين مع «نظامهم الخميني» الذي يمقته. أما العرب أخيراً، فهو يبدو غير قادر على أن يخصهم بسمة ايجابية واحدة.

5) ويرى هؤلاء «الأخصائيون» أن من المبالغة افتراض وجود رأي عام في هذه البلدان. فعندما يتحدثون عن العرب أو المسلمين الذين هم خارج دوائر السلطة، يتحدثون عن «الشارع» أي عن مجموعة متراصة لا تمايز بين أفرادها. وهم جاهلون تماماً بالفكر العربي الحديث من محمد عابد الجابري الى حسن حنفي وغيرهما، كجهلهم أيضاً بمجموعة الدراسات الغنية التي تحمل طابع العلوم الاجتماعية مثل أعمال محمد أركون أو عزيز العظمة الرائدة. كما يبدون لامبالين تماماً ببروز نخبة سياسية تتقن استثمار وسائل الإعلام الحديثة (خاصة الصحف اليومية المقروءة في العالم العربي ومحطات التلفزة الفضائية) لتمارس تأثيراً على الرأي العام في مختلف البلدان وتمده بالمعلومات فتلقي بثقلها على السلطات القائمة وتدفعها بالتالي نحو مواقف دفاعية. من هنا كانت سخرية المثقفين العرب وهم يسمعون المسؤولين الأميركيين يدعون إلى حرية التعبير (في منطقة كانت قد استعادتها بصورة معقولة)، بينما يزيدون من ضغوطاتهم للرقابة على تغطية التلفزيونات العربية للحدث العراقي، وبينما يغرق الصحفيون الأميركيون أنفسهم في قومية تمارس رقابتها الذاتية أوصلتهم إلى السخافات التي نعلمها.

يعتقد لويس مثل كثيرين غيره أن الثقافة الأميركية تعتبر في المنطقة «تهديداً قاتلاً» لكونها شعبية (غير نخبوية) ولأنها مستقلة (غير حكومية): «ليس إبليس فاتحاً أو مستغلاً؛ إنه فاتن». ليكن. ولكن هل أدى ذلك التحدي الثقافي إلى النتائج السياسية التي تخشاها الأنظمة القائمة ويتوقعها لويس؟ يبدو لويس عاجزاً عن مجرد الاعتراف بالبديهيات: يمكن أن تحب شبيبة المنطقة أغاني الروك وأن تكره خطابات بوش دون اي شعور بالتناقض، وتلك علامة إضافية على أنها ليست مأخوذة بالحنق، وأنها تميز جيداً، وأنها ليست معادية للغرب بسبب ثقافته الشعبية أو النخبوية، بل هي تدين أعماله وخياراته وسياساته رغم تعاطيها مع ثقافته. إن «الشارع» العربي الشهير، على افتراض أنه موجود،

يفتخر بأنه يوقع المؤرخ المحترم في تناقضات مقولاته.

6) أياً كان مصدر شرعية الأنظمة القائمة (دينياً أوعلمانياً)، فهي لا تفهم سوى لغة القوة، وهي بالتالي عاجزة عن إحلال السلام. وكم من مرة قرأنا أن الحوار ليس سوى علامة ضعف لدى العرب؟ في واحد من أواخر كتبه، يقول لويس: «إن الديكتاتوريات التي تهيمن اليوم على الشرق الأوسط لا تريد السلام، وهي عاجزة عن القبول به لأنها بحاجة إلى صراعات تبرر وجودها القمعي. فالسلام الحقيقي، تماماً كما جرى مع دول «المحور» أو مع الاتحاد السوفياتي، لا يحل إلا بعد هزيمتها أو (يكون ذلك أفضل) بعد انهيارها من الداخل كي تحل مكانها حكومات مقبولة من شعوبها، وكي تستطيع هذه الأخيرة إسقاطها، مما يؤدي إلى حل النزاعات بدل إثارتها». ولكن من هي تلك الديكتاتوريات؟ هل كان السادات الذي وقع صلحاً مع إسرائيل ديمقراطياً، مثل الملك حسين في الأردن الذي أقدم على الأمر نفسه؟ ثم هل إن النزاع، خاصة مع إسرائيل، قد نشأ في البداية على أيدي تلك «الديكتاتوريات»؟ ليس لدى لويس أجوبة عن تلك الأسئلة، لأنه لا يكلف نفسه عناء طرحها. ثم إنه إذا كان هناك حكام مفتقدون إلى الشرعية أو إلى الشعبية قد «أثاروا» بالفعل نزاعات خارجية فإنهم كانوا يحظون بعلاقات جيدة عالمياً، حتى مع البلدان الديمقراطية، دون أن يكون ذلك مقتصراً على ملوك ورؤساء دول الشرق الأوسط. والأمر الأهم أنه ليس من الصعب الاعتقاد أبداً، كما يظهر من عشرات استطلاعات الرأي ومن الملاحظة الدقيقة، أن الرأي العام في بلدان المنطقة هو أشد تصميماً من حكامه على اتخاذ مواقف متشددة، خاصة تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي.

كان محافظون جدد (خاصة بيرل وفايث) ذوي قناعة راسخة بلا جدوى التعاطي مع هذه الأنظمة قد نصحوا نتنياهو بالتخلي عن اتفاق أوسلو. ولدى وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض، قال لمن يود سماعه إنه لن يهتم كثيراً بعملية السلام في الشرق الاوسط، كما وجه اللوم إلى سلفه على اهتمامه المفرط بها. بدا بوش الابن يومها وكأنه قد تبنى فكرة الأوساط المحيطة به والتي تقول بأن الأنظمة العربية لا تهتم حقيقة بحل الصراع العربي - الإسرائيلي الذي تجد فيه ذريعة لتهدئة شعوبها ولصرفها عن معارضة سلطاتها. أصبحت فكرة أن القضية الفلسطينية «ذريعة ليس أكثر» هي المقولة السائدة في أوساط المسؤولين «والمختصين بالإسلام» الموالين لهم الذين بادروا إلى التذكير، بعد 11 أيلول، بأن التيارات

الإسلامية الأصولية ليست أكثر اهتماماً بفلسطين من الأنظمة التي يحاربونها، مع أنه كان يكفي قراءة تصريحات قادة ومقاتلي تنظيم القاعدة، الواردة في تقرير الكونغرس الضخم (2004)، لاكتشاف مدى تأثير الدعم الأميركي لإسرائيل على بداية التزام أشخاص مثل خالد الشيخ محمد أو أيمن الظواهري. ولم تكن تلك التصريحات إلا تأكيداً لما استخلصته استطلاعات عديدة تمت بطلب من الحكومة الأميركية ذاتها: إن المسلمين يميلون إلى الإعجاب بالمؤسسات الأميركية، ولكنهم معادون لسياساتها، وأولاً وقبل كل شيء بسبب موقفها في الصراع العربي-الاسرائيلي.

7) بما أن هذه الأنظمة أسيرة «شارع حانق» وغير قادرة على العيش بسلام مع جيرانها، فلن تجدي إذن محاولات التأثير عليها، مما يوجب العمل على استبدالها في إطار سياسة تغيير الأنظمة. لقد كان أشد الأعذار رياء في تبرير الحرب على العراق يتمثل في اتهام المشككين بإمكانية التطبيق الفوري للديمقراطية بأنهم «لا يحترمون العرب» وبأنهم عنصريون. ولدى كل من هؤلاء المستشرقين الهواة لائحته المفضلة بالأنظمة التي يجب تغييرها سريعاً. تضم لائحة «محور الشر» التي أعلنها بوش في مطلع سنة 2002 كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية. بينما تشمل لائحة مايكل ليدين،الذي أعيد تأهيله كباحث في «مركز اميركان انتربرايز» بعد أن كان متورطاً في فضيحة إيران غايت، العراق وإيران وسوريا والمملكة العربية السعودية. وتذهب أحلام لويس (2004) في الاتجاه ذاته: «إذا توصلنا إلى إسقاط الأنظمة التي دعاها بوش عن حق «محور الشر»، فإن مظاهر الابتهاج في شوارعهم سوف تفوق ما شهدناه بعد تحرير كابول»؛ إنها نبوءة تعفينا أحداث العراق من مناقشتها. ولكونه داعية نشطا للتدخل الحازم في اعادة صياغة المنطقة، حتى بالوسائل العسكرية. فلقد واظب لويس منذ زمن طويل على إنكار أي دور للأطراف المحليين في تاريخهم الحديث: «لقد أثبت وصول نابوليون عام 1798، ورحيله أكثر، أمرين هامين: يمكن لقوة غربية صغيرة أن تفتح وتحتل وتحكم أحد هذه البلدان دون صعوبة كبرى، ولا تملك إلا قوة غربية أخرى وسائل إجلائها» (1997). وهو يحب تكرار أن الإنكليز قد انتزعوا فلسطين من العثمانيين، وأن اليهود قد انتزعوها من الإنكليز بعد ذلك، مما يمنع الفلسطينيين من ادعاء لعب أي دور في تاريخ بلادهم.لكنه لا يلبث أن يقع في التناقض بعد تشجيعه اميركا على مد سيطرتها النيو امبراطورية على المنطقة ليعلن في نفس الصفحة: «إن

من يتهمون الغرب، والولايات المتحدة خاصة، بامتلاك توجهات إمبراطورية في الشرق الأوسط هم مسكونون بأشباح الماضي ليس أكثر»، ولينسى أنه كان، قبل أسطر قليلة، يأسف لكون الولايات المتحدة لم تملك الإقدام على لعب دور إمبراطوري أكبر في المنطقة.

سواء عن وعي أم لا، يؤثر الخط السائد على تفكير من لا يشاركون به. مايكل سكوت دوران، رغم كونه أخصائياً متزناً بالعالم العربي، هو مثال بين آخرين عن هذا الانزلاق. لقد كان تحليله لهجمات 11 أيلول غاية في الواقعية، بل في التميز (2002). ولكنه لم يكد ينتقل من دوره كمستشرق إلى دور المحلل الستراتيجي (2003) حتى أصيب بالحمى العراقية ولم يستطع فهم أن الحرب ضد تنظيم القاعدة ليست فقط مختلفة عن «تغيير النظام» في العراق، بل أنها تخرج بالكامل عن هذا الإطار. وهاهو يتبنى مقولات لويس: يمكن أن تكون القضية الفلسطينية هامة كرمز،ولكن ليس كمادة؛ الطريق إلى السلام في فلسطين تمر عبر إسقاط صدام حسين في العراق- «ثم لست أرى أن أميركا يمكن أن تفعل في فلسطين شيئاً قد يهدئ أسامة بن لادن وأتباعه». وبعد أن يتحول دوران إلى دعم التدخل العسكري، يمده بتبرير جديد: يجب اعادة ارساء هيبة الولايات المتحدة في المنطقة قبل البدء بعملية السلام. كما أن استعراض القوة الأميركية يمثل فكرة مركزية في تلك المقاربة، خاصة بعد اعتداءات 11 أيلول المهينة. فلكي تجعل الآخرين يخشونها (العلاقة الوحيدة الممكنة «معهم»)، على أميركا أن تبين اتساع مدى قدرتها العسكرية لكي تلقي الرعب في قلوب من قد يجرؤون على تحديها. وإذا كان هذا الهدف الاستعراضي هو الدافع الأهم إلى الانعطافة العراقية، مثلما يعتقد إضافة إلى دوران ألن سورنسن (2004) وكثيرون غيرهما، فيجدر الاستخلاص أن تجربة ما بعد الحرب العراقية قد أدت إلى نتيجة معاكسة: بعد أن عرضت القوات الأميركية قدراتها التقنية، لم تلبث أن كشفت بسرعة مدى عجزها امام القوى المحلية التي تقف بوجه امتدادها واشكال احتلالها. لكن دوران، عوض عن ان يعترف بخطأ تشخيصه سيرى نفسه وقد اختير للالتحاق بمجلس الامن القومي خبيرا في شؤون المنطقة.

8) أخيراً، إذا كان حلفاء أميركا الأوروبيون غير مؤيدين، بل معارضين لتبني تلك القراءة، فليس ذلك لأنهم لا يشاركونها الرأي، وإنما بسبب مصالحهم التجارية أو تحت الضغط الذي تمارسه عليهم أقليات مسلمة ارتكبوا خطأ استقبالها في بلدانهم. ولكن هذه

القراءة تتناسى خيارات الجنرال ديغول عام 1967، وتتجاهل «إعلان البندقية» عام 1980، وتضع جانباً الدعم الصادق الذي تثيره مأساة الفلسطينيين بين الأوروبيين، لتقتصر على فرضية أنه لو كان لهؤلاء الأخيرين الخيار فعلاً فإنهم كانوا سيتبنون وجهة النظر ذاتها. عند هذه النقطة يغرق لويس بالكامل في نبوءاته الكارثية: فهو لا يتردد في التنبؤ بأن سكان أوروبا سيكونون، بعد قرن على الأكثر، مسلمين في غالبيتهم، ولن تعود هذه القارة سوى «ملحق بسيط بأفريقيا الشمالية» (دي ڤالت، 27 تموز 2004). ويشير آخرون إلى أنه إن بقيت أرقام النمو السكاني شبيهة بأرقام عام 2000، فإن اليمن ستصبح عام 2050 أكثر سكاناً من روسيا. كما يتحدث المؤرخ البريطاني الغزير الإنتاج، نايل فرغيسون (2004)، عن «استعمار متعاظم لأوروبا» من قبل المسلمين تمثل مدينة مرسيليا مثلاً عنه ورأس جسر إليه. وليس من الضروري التذكير بحجم الشماتة التي استقبل بها لويس وعموم المحافظين الجدد أنباء أحداث الشغب في ضواحي المدن الفرنسية اواخر سنة 2005، فانصرفوا فورا للجزم بأنها تؤكد نظريتهم على شبه استحالة التعايش مع المسلمين، وعلى تخاذل اوروبا امام ضغوطاتهم، وعلى انعدام اي فائدة لمواقف الأوروبيين المؤيدة العرب على تهدئة «غضب» المسلمين المقيمين في كنفهم.

قد تكون هذه المدرسة قد تمكنت، في ظروف سياسية محددة فرضها نفوذ المحافظين الجدد واحداث ايلول، من ان تتحول الى خط طاغ، ولكن هذا لا يعني انها باتت وحيدة. ففي نقده للاستشراق عام 1968، كان إدوارد سعيد قد وضع الأصبع على الشطط الذي قد تؤدي إليه هذه القراءة. ولقد بقي الفلسطيني الذي تجرأ على رفض اتفاقية أوسلو، وعلى انتقاد سياسة ياسر عرفات في الوقت الذي كان هذا الأخير يستقبل بحفاوة في البيت الأبيض، إضافة إلى كونه عازف بيانو كبيراً، وإلى كونه على الأخص ناقداً أدبياً عظيماً، أي الأستاذ في جامعة كولومبيا المعروف بانفتاحه على اليهود الليبيراليين وبمنهجيته الفكرية وتطلبه الأخلاقي، كما بصراعه الطويل والمرير ضد السرطان، بقي حتى وفاته عام 2003، الصوت المعارض بقوة لتلك الأصوات الديماغوجية، وعدواً لها. ففي كومنتري، وناشيونال إنترست، وويكلي ستاندارد، وصحافة اليمين الجديد، أصبح من العسير احتساب تصريحات الكره له، والاتهامات المتنوعة الموجهة ضده، والتهجمات الشخصية التي كانت تلي نشر كل واحد من كتبه. فإن يتجرأ «شرقي» متجذر بالعمق في ثقافة الغرب

لدرجة أنه يشكك بصدقية الاستشراق السائد فيه: ذلك ما لم يكن مقبولاً أبداً!

من الجامعة ارتفع ألف صوت أيضاً ضد مقاربات وأنصاف حقائق هذا الاستشراق الجديد ذي التوجهات السياسية المهينة. ولكن مزيجاً من رقابة المحافظين الجدد على الإدارة ومن نتائج 11 أيلول دفع بها إلى هامش السجال. نسجل رغم ذلك المواقف الشجاعة لأغسطس ريتشارد (ديك) نورتون، الأستاذ في جامعة بوسطن والمطلع بدقة على الشرق (هناك متعة في قراءة أعماله العميقة والمتوازنة والميالة إلى مزيد من الواقعية في عدد كانون الثاني من مجلة كارنت هيستوري خلال السنوات الأخيرة)؛ وليزا أندرسون (2004)، العميدة في جامعة كولومبيا والرئيسة السابقة لـ«جمعية دراسات الشرق الأوسط» (MESA)؛ وجوال بينن ومايكل هدسون الاستاذ المرموق في جامعة جورجتاون، ومارك لينش (2003)، عالم السياسة الشاب الذي دعا بجرأة إلى «أن يؤخذ العرب أخيراً على محمل الجد». ولقد وجدت شجاعة التصدي للفكر المهيمن أيضاً لدى لوري براند، التي تمثل النموذج الذي يمكن أن تنتجه الجامعة الأميركية في ميدان الخبرة بالمنطقة، ورئيسة MESA لـ سنة 2004 التي تقول لزملائها: «كثيرون نحن في هذا الميدان، من تعلمنا أن الانخراط في دراسات الشرق الأوسط في أميركا غالباً ما يعني أن يتعرض المرء للقمع وللتحامل الفظ بسبب الجو السياسي والفكري المهيمن [...]، ونظراً للأحداث الأخيرة في تلك المنطقة، وللمواقف التي تتخذها حكومتنا، فإنني لا أذكر بأنني شعرت مرة ومنذ زمن طويل بإهانة كهذه» (نشرة MESA، آب 2004). ليست هذه الشخصيات أصواتاً صارخة في البرية وحسب، فهي تشكل باعتراضها على مدرسة لويس واتباعه، وبانتقادها المنهجي للتبسيط المخل الذي يعتور المقولات السائدة على الاسلام والمسلمين نفحة امل حقيقية بأن في النخبة الأميركية مخزونا من المعرفة الاصلية بشؤون المنطقة لا بد وأن تعود اميركا اليه تدريجيا للخروج من مأزقها الراهن.

«الحرب على الإرهاب»

سوف يؤدي 11 أيلول 2001 إلى تحويل هذا الخط التحليلي إلى نوع من التعاليم الدينية: وتعني معارضته الخيانة الوطنية. «الحرب على الإرهاب»، ردة الفعل على الإهانة التي ألحقها الإرهابيون، سوف تنتقل إلى ميدان التطبيق الطبيعي. ولكن سؤالاً طرح نفسه في

وقت مبكر: من هو العدو الفعلي؟ إن تحديد العدو هو في الواقع واحد من أدق المعايير لفهم الحرب التي تشن، وضد من، ولأي هدف. لقد كانت هناك سمة مركزية للسجالات الغربية خلال الحرب الباردة تقضي بمعرفة ما إذا كان الغربيون يشنون الحرب على روسيا الكبرى بصفتها دولة توسعية، أو على الشيوعية بصفتها إيديولوجيا ثورية، أو على الاتحاد السوفياتي لكونه يجمع الاثنتين، أو على حلف وارسو بصفته تحالفاً استراتيجياً، أو على «امبراطورية الشر» كمفهوم أخلاقي. وليست تلك الأهداف المحتملة مترابطة عضوياً؛ لذلك ينتج عن ترتيبها ضمن أولويات عدد كبير من القرارات حول الوسائل التي تستخدم في الحرب، وهوية الحلفاء المحتملين لمواجهتها، وما الذي يمكن اعتباره انتصاراً محتملاً.

يخضع تحديد العدو أيضاً لاعتبارات سياسية تهدف أولاً إلى تجنب الترويج له عن غير قصد، أو تشريع وضعه، أو السماح له بتجنيد دفعات إضافية من المقاتلين. هكذا يتحاشى الخطاب الرسمي الأميركي بكل الوسائل إعطاء أي لون ديني لعدوه مخافة استثارة مشاعر المسلمين أكثر ودفع أعداد جديدة منهم إلى أحضان الجماعات المسلحة. في العراق أيضاً سيحرص الأميركيون دائماً على تجنب توصيف الانتفاضة بما هي عليه (جزئياً على الأقل)، أي حركة مقاومة ضد الاحتلال الأجنبي، والاعتراف الضمني بالتالي بأن وحدة العراقيين قد تتحقق ضد الوجود الأميركي في العراق وليس في ظله، دون احتساب الدلالة الإيجابية لكل ما قد يؤشر للوطنية، حتى عندما يأتي ذلك في سياق الحديث عن الخصم.

هكذا بدت «الحرب على الإرهاب» توفيقية منطقية ولكنها عطوب. منطقية لكون «الإرهاب» مفهوماً ذا دلالة سلبية واضحة بفعل التهديد الذي تصوره مهدداً للجميع، للمدنيين قبل العسكريين؛ أضف أنه عار من أي تدليل ديني أو قومي، ويمكن أن يطاول مبدئياً أياً كان في العالم، من كارلوس إلى أسامة بن لادن، من «الدرب المضيء» في اميركا اللاتينية إلى «نمور» التاميل في سري لانكا. ولكنه أيضاً مفهوم عطوب، لأن «الإرهاب» ليس إيديولوجياً قابلة للتعريف (يكفي نبذها من قبل «الآخر» لإعلان هزيمتها)، ولا حرباً يمكن أن تبلغ نهاية بديهية (فالإرهاب موجود بيننا منذ أزمنة سحيقة)، بل منهج عمل. وبما أن أميركا، على الرغم من خطاب بوش ذي التوجه العالمي في 20 أيلول 2001، ليست قادرة على التعبئة الشاملة ضد جميع مظاهر الإرهاب عبر العالم، فلقد قامت بتحديد إطار حركتها. أضيفت إلى العنوان لاحقة تحديدية: «ذي المنحى العالمي»، فاستثنيت بالتالي

الجماعات الإرهابية ذات الصفة المحلية. ولكن هذا التعريف للعدو، «الجماعات الإرهابية ذات التوجه العالمي»، ينطوي على غموض كبير، فكأنما الحكومة الأميركية (والتيار الفكري، بل الإيديولوجي، الذي يحركها) منقسمة أو مشدودة بين توجهين متعارضين: واحد يتجنب إظهار أن العالم الإسلامي كله ضد أميركا، والآخر يدعو إلى التركيز على الإرهاب الذي استهدف أميركا بوضوح والذي يحمل هوية، بل منطلقات دينية واضحة.

مقابل هذا التناقض هناك موقفان متعارضان:

من جهة، موقف يجسده الخطاب الدبلوماسي الرسمي الذي يجهد في تجنب كل تلميح واضح إلى حرب أديان محتملة أو إلى «حملة صليبية» جديدة ضد الإسلام لئلا يثير حرج الدول والحكومات المسلمة الخمسة وخمسين التي يعتبر عدد كبير منها حلفاء لأميركا، ولعدم جرح كرامة أكثر من مليار مسلم منتشرين في أقطار العالم منهم ملايين المواطنين (والناخبين بالتالي) الأميركيين: ذلك هو موقف الرئيس بوش الثابت، حتى وإن كان العالم بكامله (بدءاً من المسلمين) يعلم أن قناعاته الدينية الشخصية أو الدعم الذي يلقاه من الأصوليين المسيحيين في اليمين الجمهوري الجديد يلقي بالشكوك على صدقية خطابه ويقلل من قدرته على الإقناع.

الموقف الثاني هو الذي يدعو، على العكس، إلى تحديد طبيعة الصراع بأنها صراع عالمي بين الأديان. يتجنب صموئيل هنتنغتون الحديث مباشرة عن حرب دينية، ولكنه يقترب من ذلك عندما يكتب عن الإسلام: «تلك حضارة مختلفة يؤمن المنتمون إليها بتفوق ثقافتهم ولكنهم يشتكون من ضعف قدراتهم» (1996، ص 217). ويقترب إليوت كوهين من ذلك بصورة أخطر عندما يدعو الحكومة لأن تتعلم من تجربة الحروب الصليبية. ولا يتردد آخرون في اجتياز عتبة أخرى: يرى نورمان بودوريتز، مدير مجلة كومنتري، أن «الإسلام قد أصبح مرتعاً بالغ الخصوبة للإرهاب. ولا يمكن أن يعني ذلك إلا أمراً واحداً: يوجد في هذا الدين نفسه ما يمنح الشرعية لبن لادن وأمثاله وهذا الأمر هو فريضة الجهاد التي يلقيها القرآن على عاتق كل المسلمين» (كومنتري، شباط 2002)؛ وهو يدعو في نص تتخذ فيه مواقفه تأكيداً أكبر إلى «إصلاح وتحديث الدين الإسلامي نفسه» (المجلة ذاتها، 2004). إليوت أبرامز (1992)، صهر السابق، هو من الرأي ذاته: «لا تكمن المسألة في الترجمة المنقوصة لشرائع الإسلام على أرض الواقع، بل في الأصل، اي عدم تلاؤم بعض

هذه الشرائع مع الديمقراطية بالمعنى الذي يفهمه الغرب». أما مبشرو اليمين المعمداني، الذين يتفهمون تحفظ الرئيس بوش ويدعمونه بقوة، فإنهم لا يشعرون بأنهم مضطرون إلى اختيار تعابيرهم مثله، ولذلك يعلنون عن غبطتهم بهذا النوع من التعميمات: يعتبر تيم لاهاي أن الإسلام «دين شيطاني»؛ ويقول فرانكلين غراهام أن الإسلام «هو الشر»، أو أن «الإسلام والمسيحية هما مثل الليل والنهار»؛ ويقول جيري هالويل أن النبي محمداً كان «إرهابياً»؛ ولا يتردد بات روبرتسون في اعتبار أن «ما فعله أدولف هتلر باليهود كان سيئاً، ولكن ما يفعله بهم المسلمون هو أسوأ بكثير». أما الجنرال ويليام بويكن، الذي هو المساعد العسكري لستيفن كامبون، نائب وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات والساعد الأيمن لدونالد رامسفيلد، فلقد قال أن محمداً هو «الشيطان بذاته» (هيرش، ص 52)، ولم يزعجه أحد بسبب ذلك.

تساور آخرين الرغبة بتوسيع ذلك التعميم ليشمل الإسلام بكامله، ولكن عبر طرق ملتوية: فهم يقولون بأن الحرب التي تشنها أميركا ليست بالتأكيد حملة صليبية ضد الإسلام، ولكنهم يضيفون أن الخصم قد شن من جهته حرباً دينية ضد الغرب، وأنه لا يمكن تجاهل هذا الأمر لكون التسمية التي تطلق على الحرب التي تشنها أميركا على العدو ترتبط أيضاً بطريقة تعريف هذا الأخير لها. هكذا تصبح أميركا مجبرة على خوض حرب دينية ليس بمبادرة منها، وإنما لكون الخصم قد فرض عليها هذا المفهوم. ذلك كان، على وجه الخصوص، موقف بول بريمر عندما كان يدير خلية مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية وقبل أن يستلم مهماته في العراق (The Terror، 1002).

ولكن اياً من «الاخصائيين» الذين تستمع لهم ادارة بوش راح يتخبط في تناقضاته العلمية الواضحة. لقد تردد لويس طويلاً بين «الحنق العام لدى المسلمين» الذين يأخذهم بالجملة، وحنق «الأصوليين» دون غيرهم. وبعد هجمات أيلول، حاول الجمع بين هذين الموقفين المتناقضين: إنه يرى هو أيضاً أن بن لادن ومؤيديه يشنون «حرباً دينية إسلامية ضد الكفار، وبالتالي ضد الولايات المتحدة التي هي أكبر قوة للكفار» (2003، ص XV). يعترف لويس بأن المسلمين ليسوا جميعاً مشتركين في هذه الحرب، ولكن «الأصوليين» لم يعودوا قلة لأن «عدداً كبيراً من المسلمين، وخاصة ولكن ليس حصرياً أولئك الذين ندعوهم أصوليين، هم معادون وخطرون» (2003، ص 28). لقد اتسعت دائرة المشبوهين

إذن لتشمل المسلمين غير الأصوليين. من هؤلاء؟ لا يعمد لويس إلى التحديد ولكنه يشرع أبواب الشبهة، خاصة عندما يؤكد: «إن أغلب، إن لم يكن جميع المسؤولين المسلمين الذين نعتبرهم في الغرب أصدقاء وحلفاء يعتبرون خونة، بل مرتدين، من قبل كثرة من مواطنيهم، بل من غالبيتهم» (نفسه، ص 40). ذلك تأكيد يعتبر، عدا عن قابليته للنقاش وعدم صحته على الأرجح، بالغ الخطورة في ما ينطوي عليه: يكفي إذن، بما أن الحرب دينية في الأساس (حتى وإن كان مؤرخ حريص على شهرته لا يجرؤ على قول ذلك بالوضوح الشديد)، أن يتقرب مسؤول من الولايات المتحدة لكي تحكم عليه غالبية شعبه بالموت بتهمة الردة. من جهتي، أنا لا أعرف أي بلد إسلامي تطلق فيه «غالبية شعبه» هذا الوصف على زعمائها، وبصورة أخص بسبب «تقربهم من الولايات المتحدة». ولكن تأكيداً كهذا لا يلمح فقط، بل يصرح بأن من دعوا «الأصوليين» في البداية لم يزدادوا عدداً فقط، بل أصبحوا «غالبية» مطلقة.

«ما الإرهاب سوى نهج، إن الإسلام الأصولي هو عدونا»، ذلك ما يقوله بيتر بينارت، أحد كتاب الأعمدة في نيوريبوبليك (16 آب، 2004)؛ كما أن نيوت غينغريش المحافظ المتشدد والرئيس السابق لمجلس النواب والمرشح الجمهوري المحتمل للانتخابات الرئاسية عام 2008، يتحدث عن شبح «ما بين 25 و52 مليوناً من الشباب المسلمين الذين يمكن أن يلتحقوا بـ انتفاضةإسلامية عالمية». ويمتشق كراوثامر (2004) نفس التهديد ليوسع مداه: «إن الأصولية العربية- الإسلامية تشكل بالفعل تهديداً وجودياً بتوجهاتها وغاياتها ووسائلها الممكنة، نظراً لحماسها وانتظارها المسيحاني وعشقها للجهاد». ولم يجد بايبس (1986) حرجاً في التأكيد بأن «كل الأصوليين المسلمين متشابهون أنى وجدوا»،دون أن يحدد ما الذي كان يعنيه بـ«الأصوليين». تفوح من هذه المقولة مغالطات كبرى، مثل تلك التي تقدم المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رجل الدين اللبناني الشهير باعتداله، على أنه أصولي، أو تلك التي تعتبر الفرق الصوفية وسائل في أيدي الأصوليين (مع أن هؤلاء يشجبونها بشكل عام). كما يتوجه بايبس إلى من يعتقدون، داخل الإدارة، بإمكانية وجود إسلاميين يمكن التعاطي معهم، ليصرخ بأعلى صوته (1995): «لا معتدلون بينهم!» ثم تنهمر التشبيهات: «الاصولية الإسلامية شبيهة بالشيوعية والفاشية»، وزعماؤها «مثل هتلر وأليندي»! بعدها يهاجم خبراء الإسلام المقيمين في الغرب والمشبوهين لسعيهم

الدائم لفهم المسلمين بحسم: «إن كل أصولي، دون استثناء أحد منهم، هو متطرف»، وإذا ما ظهر بعض التفاوت بينهم فيكون ذلك بحكم توزيع أدوار اتفقوا عليه مسبقاً. لكي يخلص في النهاية إلى أن «كل دولة إسلامية هي دولة مارقة من اساسها» (2002).

وليس تعريف العدو الذي يعطيه محلل السي آي إي الذي يوقع باسم «المجهول» (مايكل شيوير) بأقل تعمياً. صحيح أنه يعارض القراءة السائدة على أكثر من صعيد. ويعلق الكثير من الأهمية على تأثير أفكار بن لادن لدى المسلمين، حتى يبدو كأنه معجب بزعيم تنظيم القاعدة «شخص ملفت للنظر ورجل عظيم، وعدو مرهوب الجانب»، كما يقول (رابان، 2005). ويبين سعة أفق عندما يؤكد أن «أميركا في حرب مع قوة تتجاوز كثيراً كل ما يمكن تسميته بالإرهاب» (2004، ص199)، فيهيب بحكومته بالتالي إلى الكف عن التحدث عن «حرب على الإرهاب» كما لو كانت المعنية هنا مافيا يتم تفكيك خلاياها واحدة تلو الأخرى. تنظيم القاعدة ليس دولة- أمة ولا مجموعة إرهابية. ليكن ذلك. فمن هو العدو إذن؟ إن جواب «المجهول»، الذي يؤكد رأي وليام بفاف المذكور في بداية هذا الفصل، واضح ويستحق أن يذكر بحرفيته: «الإسلام في حرب علينا، فبينما يستنكف المسؤولون الأميركيون عن القول أن أميركا في حالة حرب مع الإسلام، يشن قسم من الإسلام حرباً على الولايات المتحدة بينما يتهيأ القسم الآخر للدخول فيها. والشيء الوحيد الذي نحققه من رفض الاعتراف بأن هناك حرباً دائرة مع عدو يتمتع بديمومة وتجنيد واستراتيجيا هائلة، هو التأخر في اعتماد استراتيجيا للانتصار عليه. ولا يعقل أن يكون مجرد الإشارة إلى أن قسماً كبيراً من الإسلام يخوض حرباً ضدنا وأن العديد من المسلمين الآخرين يسلكون هذا المسلك، يمكن أن يعتبر تحاملاً أو تمييزاً عنصرياً، وتلك مواقف تلغي التفكير، والنقاش، وفي نهاية الأمر تلغي الأميركيين أنفسهم» (ص249).

لقد سقط القناع: يبدو الكاتب محقاً عندما يرفض تصنيف القاعدة (أو حماس، أو حزب الله) كمجرد جماعة إرهابية، وأن يبرهن بذلك هزال، بل شطط تسمية «الحرب على الإرهاب». ولكن الصورة التي يرسمها تنم عن ضخامة توهم تجعل من الصعب مجاراتها مهما كان حجم انتشار تنظيم القاعدة والجماعات الشبيهة بها. يصل مساعدان لريتشارد كلارك في «مجلس الأمن القومي» خلال عهد كليتنون (بنجامين وسايمون، 2002) إلى الخلاصة ذاتها: يمكن أن يختلف المسلمون المعتدلون ومقاتلو القاعدة على الوسائل التي

يجب استخدامها، ولكن أفكارهم متشابهة حرفياً في مجال الإيمان والشرائع والقوانين، أو في مسائل سياسية أكثر مثل الحرب في العراق أو الصراع العربي- العربي. ويبدو كأن الخلاصة التي توصلا إليها قد أرعبتهما، لينتهيا دون أن يكونا مقتنعين أو مقنعين إلى أن عودة ظهور التأثير الديني (ليس في حالة الإسلام فقط) في الميدان السياسي هي بذاتها عامل عنف.

وإن كانت هذه الاقتباسات المتتالية تشير الى شيء فهو الى الحرج الشديد الذي اصيبت به النخبة الاميركية الحاكمة (وهو حرج تشترك فيه اجزاء واسعة من النخب الاوروبية ايضاً) والذي بدأ في مطلع الثمانينات مع انتصار الثورة الايرانية واغتيال الرئيس السادات وتنامى منذ ذلك الحين والمؤسس على شعور غامض، نخبوي بقدر ما هو شعبي، بأن شيئا ما في جوهر الاسلام او في قناعة المسلمين يثير القلق وبين الخوف من استخلاص هكذا قناعة بالنظر لما قد تعني من انزلاق الى صراع مديد وواسع وخطير. من هنا هذا التذبذب المستمر في تحديد العدو الذي اتخذ بعدا جديدا بعد «غزوة» نيويورك بالذات لأنها اضطرت الدولة الأعظم التي كانت حتى يومها تراقب عن بعد هذه المعضلة، الى الانخراط فيها والى الشعوربالحرج من تقديم اجابة عليها. فالمنطق السياسي يدفعك الى حصر هوية العدو «بفئة ضالة» كما يؤكد لك حلفاؤك من امثال حسني مبارك وآل سعود او الجنرال مشرف. ولكن اسامة بن لادن وآية الله خامنئي في المقلب الآخر، كما برنارد لويس وصمويل هنتغتون الى جانبك يؤكدون لك ان المعركة شاملة مع المسلمين كلهم، فتحار، وتحرج وتخاف.

في آب 2004 – ما يحدث مرة لا يمثل عادة- اعترف بوش بأنه قد أخطأ عندما تحدث عن «حرب ضد الإرهاب»، وبأنه سوف يتحدث بعد ذلك عن «حرب ضد المتطرفين الإيديولوجيين المعادين للمجتمعات الحرة». بعد ذلك، وفي خطاب افتتاح ولايته الثانية، تجنب أية إشارة إلى الإرهاب ليطلق حملة عالمية بعنوان «الحرب على الاستبداد»، وهذا ما سوف يثير، عندما يؤخذ بحرفيته، قلق الأنظمة القائمة أكثر من الجماعات غير النظامية. ولكن علينا أن نلاحظ فيما هو أبعد من هذه المسألة الدلالية ذات الخلفيات السياسية معادلة مكتملة بصورة غريبة بين «الحرب على الإرهاب» أو «الحرب على الاستبداد» التي حلت مكانها، وبين المشروع الإمبراطوري الأميركي الجديد. أولاً لأن هذه الحرب تبدو متحررة من المكان (العالم بكامله هو مسرحها المحتمل) ومن الزمان (بما أن عدوها غير محدد فيمكن أن تتواصل دون حد زمني معروف). ثم إن تعريف «الإرهاب» نفسه معقد لدرجة

تجعله مستحيلاً (كما لاحظ ذلك عدد من الندوات الدولية)، أو على الأقل مطاطاً بصورة لامتناهية. وبما أن هناك فئة من البشرية، أوسع بكثير من جماعات «الأصوليين» المحدودة، معتبرة معادية سواء لدى مسؤولين لا يستطيعون المغامرة بفتح الحرب مباشرة عليها، أو على الأقل لدى بعض المستشرقين الأوصياء عليهم، أو حسب بفاف لدى «غالبية الرأي العام الأميركي»، فإن مجال الحرب سيتوسع أكثر فأكثر. من هنا ذلك الرأي الغالب لدى خصوم ادارة بوش في الداخل والخارج الذين يرون ان هوسها بالارهاب، قد دفعها الى مغامرات غير محسوبة تحت شعار مقاومته، كما حصل في العراق، وهي قد تبقي عليه حيا لتبرير مغامرات جديدة في ارجاء العالم الاسلامي ولتفسير قيود داخلية على الحريات.

كيف تخاض هذه الحرب؟ في نظام سياسي مثل النظام الأميركي، يقوم الشرط الأول على أن يمسك الرئيس شخصياً بزمام الحرب. لقد فعل جورج دبليو ذلك، وسواء في اليمين أو اليسار، بين مؤيديه أو معارضيه، جاء التأييد كاسحاً للرجل الذي «وجد نفسه» بعد أشهر من التردد وعرف كيف يتصدى للتحدي الذي رمي في وجه بلده. ولقد كان هناك شبه إجماع على اعتبار خطابه أمام مجلسي الكونغرس في 20 أيلول 2001 «تاريخياً». وكان التركيز الذي أظهره متناقضاً بشدة مع الخفة التي تعاطى بها مع الموضوع قبل ذلك (نوع من اللامبالاة ركز عليه تقرير اللجنة البرلمانية، وفصله السناتور غراهام، وندد به كلارك، المكلف بالملف في البيت الأبيض، في كتاب شهير). وكانت النتيجة هي ما نعرفه: كان غياب الرئيس القادر قد أدى إلى التخبط البيروقراطي الخطير، مع وكالة استخبارات مركزية استغرقت شهوراً لتحذر الإف بي آي من وجود أفراد من القاعدة على الأرض الأميركية (كلارك، ص 24)، ومع إف بي آي لم تعلم بأن الإرهابيين الذين اختطفوا الطائرات وحولوا مسارها ينتمون الى تنظيم القاعدة إلا بعد عملية الاختطاف (نفسه، ص 13). ولم يستطع الشخص المكلف بالملف في البيت الأبيض الحصول على موعد مع الرئيس خلال الأشهر التسعة التي سبقت الاعتداءات (نفسه، ص 26)، وسوف تكتشف فيما بعد وثيقة ذات لهجة بالغة التحذير من امكانية هجوم لمقاتلي القاعدة وجهت إلى كوندوليزا رايس بعد ثلاثة أيام فقط من دخول بوش إلى البيت الأبيض، وبقيت نائمة في الأدراج. وكان المحرج أكثر تقرير السناتور غراهام عن الفرص الضائعة في تجنب الأسوأ، الذي يلقي على الرئيس شخصياً مسؤولية عدم الاهتمام. وسوف يبقى تقرير اللجنة البرلمانية مرجعاً

أساسياً عن الموضوع: 567 صفحة تمتزج فيها الروايات الواردة كما في تقرير صحفي مع صورة عن حكومة بالغة الجهل واللامسؤولية.

أما الشرط الثاني فهو في التفاهم على سبل معالجة المشكلة. في الواقع، لن تنقشع أبداً الضبابية الماثلة بين التعاطي القضائي والتعامل العسكري مع التهديد الإرهابي. لقد كان رأي أبراهام سوفير (1986)، المستشار آنذاك في إدارة ريغان، واضحاً وحازماً: «الإرهاب في جوهره هو نشاط إجرامي» وبالتالي فهو يستحق تعاملاً قضائياً معه. ولكن هناك توجه فكري آخر كان يريد جعلها، على العكس، «حرباً» تستخدم أحياناً كملحق للحرب النظامية (وذلك ما لم يتردد جنرالات الحرب الأهلية الأميركية، خاصة الجنرال تشيرمان «عراب الإرهاب الحديث» في اللجوء إليه، والجنرالات الأميركيون خلال حرب فييتنام أيضاً)، أو كـ«بديل عن الحرب» عندما تكون ضد جماعات غير محددة بمجال إقليمي معروف. هذا المنطق، الذي يدافع عنه كايلب كار (1997–1998) بين آخرين، أمام رفض الإدارات الأميركية المتعاقبة، عاد إلى الظهور بعد 11 أيلول ليدعو إلى ستراتيجيا عسكرية بحتة واسعة المدى تأخذ المبادرة بدل أن ترد على الضربة بضربة فتستخدم الكوماندوس لمهاجمة زعماء الإرهابيين في معاقلهم، والوسائل العسكرية التقليدية لمهاجمة كل بلد يقدم لهم المأوى. وتتخذ أطروحته قيمة لكون الجماعات الإرهابية الحالية هي أفضل تدريباً وتجهيزاً، وأن أهدافها ليست محلية بل عالمية، وأنها تعتبر تنظيماتها جيوشاً، وخاصة لأنه لم يعد لهذه الجماعات مطالب محددة قابلة للتفاوض إذ أنها تسعى إلى القضاء على الخصم مباشرة. هكذا جاءت، على الجبهة الداخلية، سلسلة من القوانين والتنظيمات (منها إيجاد وزارة للداخلية)، واعتماد أكبر على وزارة العدل (التي تتبع لها الأف بي آي)، ولائحة مطلوبين للتصفية أو التوقيف يحتفظ بها الرئيس، حسب ادعائه، في أحد أدراجه ويدون عليها، عند كل نجاح، اسم إرهابي كان قد أعلن أنه «مطلوب حياً أو ميتاً» (وقد أكد ذلك في تصريح نال بسببه الكثير من اللوم)، وملاحقات قضائية، ستدوم سنين قبل أن تقفل ملفاتها، بحق موقوفين تتزايد تعقيدات تحديد انتمائهم إلى فئة جزائية معينة. هكذا يتابع بوش تقليداً يعود إلى ربع قرن يتم التعاطي فيه مع الإرهابيين على أنهم مجرمون رغم صعوبة تحويل الشبهة بهم إلى إدانة، وخاصة بسبب الوقت الذي تتطلبه تلك الإجراءات (سنوات أحياناً). لقد تم اعتماد إجراءات سريعة عبر لجان عسكرية مطلقة الصلاحيات أعفاها الرئيس

من «مبادئ ومتطلبات الأدلة» التي يلزم بها القانون الجزائي عادة، ولكن محكمة التمييز تعارض شرعيتها. بين المتطلبات الدنيا للعدالة وضرورة الإسراع في التصدي للمشكلة التزمت الإدارة الحذر عموماً، مما أوقعها في التناقضات ودفع بخبراء قانونيين موالين لها إلى المطالبة بإقرار قوانين خاصة بالحرب على الإرهاب تكون مختلفة عن القانون الجزائي العادي المطبق حالياً وعن قانون الحرب كما تحدده القوانين الدولية (ويدجوود، كاي).

ولا تستبعد الإدارة فكرة «الحرب»، وإن كان الكثيرون يأخذون عليها استخدام هذه العبارة «التي تمنح المجرمين كرامة وشرعية لا يستحقونها» (هاورد، 2002)، أو لأن الوسائل الحربية لا تتناسب مع هذا النوع من المعارك (بايمن، 2003؛ لاكوور، 2004). هكذا تم تكليف القيادة المركزية في تامبا (فلوريدا) بمتابعتها في كل أجزاء العالم الواقعة تحت سلطتها، من آسيا الوسطى في الشمال إلى شواطئ أفريقيا الشرقية. وفي تامبا يوجد نوع من تعددية الجوانب: هناك مجموعة ضباط ينتمون إلى حوالي عشرين دولة إسلامية أو حليفة تقدم المشورة للأميركيين وتعمل كخلية ارتباط في هذه الحرب الدولية. وفي هذه «الحرب» يعود كل شيء ليصبح مشروعاً، بما في ذلك قتل مشبوهين خارج نطاق مسرح العمليات (مثل قتل ستة أشخاص في اليمن عام 2002)، أو خطفهم رغم احتجاجات الحكومة التي تتم العملية على أراضيها (راجع الفصل الرابع). والخزانة مشتركة أيضاً في المعركة العالمية الهادفة في جزء منها إلى حرمان الإرهابيين من مصادر تمويلهم عبر إجراءات مثل تجميد حسابات جمعيات خيرية مشبوهة، أو مراقبة الحركة داخل بعض المؤسسات المصرفية التي يستخدمها الإرهابيون في تحويلاتهم. والنتيجة، التي ما فتئ يرصدها عاماً بعد عام دانيال بايمن أو بروس هوفمن، هي على الأقل متواضعة: لقد خسر تنظيم القاعدة عدداً لا بأس به من قياداته، الذين قتلوا أو تم القبض عليهم؛ كما فقد في أفغانستان ملاذاً أساسياً لزعمائه ومقاتليه؛ وأصبح يجد صعوبة كبرى في الاتصال بعناصره؛ وان كان قد جمد كميات من أمواله أو قطعت بعض موارد تمويله؛ ولكنه نجح بالمقابل في التحول إلى مجرة غير محددة الإطار وواسعة التواجد، وقادرة على أن تضرب (إن لم يكن في أميركا، فعلى الأقل في تونس، أو المملكة العربية العربية السعودية، أو الكويت، أو أيضاً في بالي واسطنبول ومدريد ولندن، وفي العراق أكثر فأكثر) وقادرة كما يبدو على استقطاب متطوعين جدد.

بكلام أوضح، كان على الحكومة الاميركية ان تختار بين تعامل جوهره قضائي وأمني مع ظاهره الارهاب (وهذا كان الخط الغالب حتى 11 ايلول 2001، وتعامل جوهره عسكري حتى لو لم يكن الارهاب صنيعة دولها بعينها. وبدل ان يختار بوش بين المسلكين فقد اختارهما معا اذ استمر التعامل القضائي على سابق عهده وانما من خلال قوانين جديدة تشدد القبضة على المشتبه بهم ومن خلال ممارسات فعلية تضرب بعرض الحائط بكل انواع التشريعات بهدف الحصول على معلومات واعترافات. ومن ناحية اخرى ادرجت مكافحة الارهاب، ولو في الخطاب السياسي في اطار حرب شاملة غير محددة الاطار المكاني او الزمني، ولا حتى المفهومي، بحيث تندرج في سياقها حربان شديدتا الاختلاف في مغزاهما، كحرب افغانستان والعراق. هذا الجمع بين المنطقين الحربي والقضائي يزيد طبعاً من امكانيات الولايات المتحدة من خلال تنويع الوسائل التي تلجأ اليها، ولكنه يؤدي ايضا الى خلط مقلق في المفاهيم والوسائل لا يليق ببلد يعتبر نفسه منارة لدولة القانون وللديموقراطية.

يوم 11 أيلول 2001، بدا الرئيس مصمماً على وضع حد لحالة الارتباك وعلى تبديد كل المخاوف. حتى أنه انتقد بأنه جعل من الإرهاب «هوساً وطنياً حقيقياً»، بينما تصرفت دول أخرى أصابتها الظاهرة بهدوء أكبر بكثير. وفجأة، بعد أسابيع معدودة، تحول اهتمام الرئيس نحو العراق. من جديد عاد الارتباك إلى المعجبين به: كان بوش قد أقنع مواطنيه بأن «الحرب على الإرهاب» ستكون شاملة ومتواصلة، وإذا بها تصبح هامشية بفعل تحضيرات الحرب على العراق! فوجئ المراقبون المحايدون والنخب السياسية والعديد من البرلمانيين بهذه المغامرة الجديدة بينما كان الفصل الأول من «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان وضد القاعدة لم يبلغ نهايته. كان من الضروري إذن إثبات أن المغامرة في بلاد الرافدين تشكل بالفعل جزءاً من هذه الحرب نفسها، وأنها هي فصلها الثاني المتسم بالإلحاح والأولوية. ولا بد من ملاحظة أن الرئيس ورجاله ومؤيديه قد نجحوا ببراعة في إقناع الجمهور الأميركي بذلك، من خلال جعلهم «الحرب على الإرهاب»، الملتبسة في تحديد عدوها، صعبة الفهم أيضاً في دوافعها وغاياتها. ولم يكن حشر «الإرهاب» والعراق في ميدان معركة جديدة ضد «الاستبداد» أعلن عنها عشية الولاية الثانية، إلا عنصراً إضافياً يزيد من ضبابية تلك الغايات.

الهوس العراقي

لقد كانت إحدى المبررات المضحكة للقيام بالمغامرة العراقية (عندما ظهر بطلان كل الأخريات) تقول بأن عبقرية بوش قد تفتقت عن بدء الحرب على العراق لكي يستدرج الإرهابيين الأصوليين ويقضي عليهم هناك. كان من الممكن الاهتمام بنظرية كهذه لو لم نكن نعلم ما نعلمه، أي أن قرار شن تلك الحرب كان متخذاً قبل وقت طويل من اعتداءات أيلول. والشهادات على الانعطافة العراقية للرئيس بوش بعد قليل من 11 أيلول 2001 أصبحت اليوم أكثر من أن يتم دحضها، نستشهد أولاً بأونيل، وزير خزانته الأول، الذي يورد رواية محددة وموثوقة. ويقدم هيرش (ص 163 وما بعدها) تأكيدات أخرى تصب في الاتجاه نفسه. كما أن رواية كلارك، الموثوقة هي الأخرى، محط ثقة ولم يعمد أحد إلى نفيها. فهو يبدي تأسفه منذ الصفحة الأولى على «الفرصة المحققة للقضاء على تنظيم القاعدة، التي ضاعت بالانعطاف نحو طريق لا يجدي، هو غزو العراق»، لكي يخلص إلى استنتاج قاس ولكنه لا يخلو من السخرية: «كان ذلك كما لو أن أسامة بن لادن، المختبئ في كهف جبلي، قد مارس تأثيراً ذهنياً من بعيد على بوش عبر الهمس المتواصل في أذنه: إغز العراق! يجب أن تحتل العراق!» (ص 246). وبصورة أكثر جدية، يقول كلارك: «لقد تأكدت بما يشبه الألم الجسدي أن نائب الرئيس تشيني وولفوفيتز سيستغلان فرصة المأساة الوطنية للحادي عشر من أيلول كي يبدآ بتحقيق مخططاتهما التي تستهدف العراق» (ص 30). لم يكن مهماً اقتناع العالم قاطبة بمسؤولية القاعدة، فاستمر هذان الرجلان بإلقاء اللوم على العراق. ثم لم يلبث رامسفيلد أن لحق بهما متأبطاً ذريعة خرقاء: حتى وإن كانت القاعدة هي التي قامت بالاعتداءات، يجب ضرب العراق «لأن أفغانستان لا تحتوي على شيء يمكن تدميره». وبدوره، سلك الرئيس نفس الدرب طالباً من كلارك أن يعيد دراسة ملفاته جيداً، وأن يعيد تفحص كل المعطيات لكي يرى، رغم كل القرائن، إن لم يكن العراق هو المسؤول عن تلك الاعتداءات (كلارك، ص31).

و«المجهول» شديد القسوة بهذا الشأن: «لم يكن هناك ما يمكن أن يتمناه أسامة بن لادن أكثر من غزو العراق واحتلاله. إن غزو هذا البلد هو هدية أميركا لأسامة بن لادن» (ص 212). ولكن برنارد لويس يعيش من جهته الهوس العراقي، هذا إن لم يكن هو الموحي به:

بعد ثمانية أيام على الهجمات، نراه ينصح وولفوفيتز الذي جاء يستشيره، بأنه يجب الهجوم فوراً على بغداد. إن كتابي وودوارد، المؤيدين بشدة لإدارة بوش، واللذين تكمن أهميتهما في كمية المواقف التي ينقلانها عن أهم المسؤولين فيها، بدءاً بالرئيس نفسه، هما منجم معلومات عن هذا الهوس. في الكتاب الأول (وودوارد، 2002)، يعترف رامسفيلد بأنه لا يفكر إلا بكيفية تحويل الاهتمام بأفغانستان إلى العراق (ص 49). أما وولفوفيتز فيصرخ محتجاً: «لماذا نهاجم أفغانستان؟ فلنهاجم العراق!» (ص 83). ويسر الرئيس لوودوارد أنه مقتنع بأن بغداد وراء هجمات ايلول الإرهابية، حتى وإن لم يكن لديه أدلة على ذلك (ص 99 و 167). ولا يجد تشيني غير العراق في مرمى نيرانه (ص 346)؛ ثم ها هو الرئيس لا يخيب أملهم جميعاً بلجوئه، منذ نيسان 2002، للدعوة علناً إلى «تغيير النظام» في العراق (ص330).

أما الكتاب الثاني لوودوارد عن تلك الفترة (2004)، فإنه يؤكد الرواية من جديد، مضيفاً تفاصيل أخرى لتدعيمها. هكذا نعرف مثلاً أنه منذ أول تشرين الأول 2001، وبينما كانت الحرب مستعرة في أفغانستان، طلب بوش من رامسفيلد أن يبدأ بتحضير خطة لاجتياح العراق؛ وأنه بين أيار وتموز 2002، تمت مناقشة الهجوم في عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي؛ وبأن التحضيرات لذلك قد تقدمت سريعاً، تحت إشراف وولفوفيتز، لدرجة أن «استراتيجيا التحرير» كانت جاهزة منذ أول آب 2002 (وودوارد، 2004، ص 1، 21، 26). ولقد اسر مصدر بريطاني (هو طوني بلير بالتأكيد) لجوفري ويتكرافت أن «التخطيط للحرب كان قد بدأ منذ تسلم بوش مهماته، في كانون الثاني 2001. ولقد أتت هجمات 11 أيلول بالذريعة ولم تكن الدافع الأساسي [...] وقد أعطى بلير موافقته الصريحة والنهائية على الحرب في نيسان 2002 على أبعد تقدير، عندما قام بزيارة لبوش في تكساس، وقد يكون قبل ذلك، وعلى الأرجح بعد تسعة أيام على 11 أيلول عندما فاتحه بوش بالأمر بوجود السفير البريطاني» («مأساة طوني بلير»، الأطلانتيك، حزيران 2004). وجاءت مذكرات السفير البريطاني إلى الولايات المتحدة خلال تلك الفترة والتي نشرت في أواخر سنة 2005 لتؤكد من جديد هذه الرواية.

أصبح من الواضح أن القرار بغزو العراق كان سابقاً لاعتداءات أيلول الإرهابية. كان المحافظون الجدد قد اقترحوا بالتمام ذلك في الوثيقة التي حضروها عام 1996 كبرنامج حكومي لصديقهم نتنياهو والمسماة «بالقطيعة الناصعة»، ومجدداً في رسالة علنية وجهت

إلى كلينتون عام 1998. وقبل أن ينتخب بوش عام 2000، كانت كوندوليزا رايس قد أعلنت: «لن يتغير شيء طالما بقي صدام حسين في مكانه». وفور انتخاب بوش، ظهر مقال في مجلة لندن للكتب (8 شباط 2001) ليعلن أن غزو العراق بات مؤكدا بمجرد انتخاب هذا الرجل ونائبه تشيني. كان من الممكن أن تؤدي هجمات أيلول 2001 إلى وقف مشروع الحرب الهادفة إلى إسقاط النظام العراقي (وهذا تماماً ما اثار خشية تشيني ورامسفيلد وغيرهما) ولكن العكس هو ما حصل: تخلصت الإدارة سريعاً من الهم الأفغاني لتتعجل استخدام الهجمات الإرهابية كغطاء لمشروعها الأساسي وهو اسقاط نظام صدام حسين.

في العراق المحتل، لم يكن على المرء أن يكون واسع المعرفة ليلاحظ خطورة التحديات. على عكس توقعات من كانوا يتنبأون في أن يستقبل الأميركيون كمحتلين وأن تبدأ الحرب عليهم لهذا السبب، فإن العراقيين بغالبيتهم الكبرى لم يظهروا الود للمحتلين، ولكنهم أبدوا استعداداً للحكم عليهم بناء لما يفعلونه. تمثلت المشكلة الأولى في ما يدين به العراقيون لمحرريهم. ولكن، باستثناء عودة عدد من المنفيين المعارضين للنظام المخلوع، لم يجد العراقيون أنهم قد تلقوا هدية ذات قيمة، ليس لأنهم كانوا آسفين على نظام لم يعد بإمكانهم تحمله، بل لأنه كان من الصعب إيجاد عراقي واحد يشعر بأن الولايات المتحدة قد شنت الحرب لأجله. لذلك أخذ تذكيرهم بدينهم لأميركا يزعجهم دون أن يقنعهم. فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة قد أسقطت صدام حسين لمصالحها الخاصة: لوضع اليد على البترول، لإقامة قواعدها العسكرية، لإحكام الطوق على إيران، لخدمة المصالح الإسرائيلية... وكان يصعب إيجاد عراقي واحد مستعد لتفسير احتلال أميركا لبلده على أنه رغبة في تحريره من نير الاستبداد. كان «نكران الجميل» الذي ألمح إليه الكثير من الأميركيين مفهوماً ساذجاً إذن. بل إن الأميركيين كانوا، بمعيار العرفان بالجميل، قد خسروا مسبقاً معركة «كسب العقول والقلوب».

وكان عدم التفاهم أشد حدة في مسألة وجود وطنية عراقية. فلقد اعتمد الأميركيون على أنتروبولوجيا غثة ليقنعوا أنفسهم بأنه لا يوجد عراقيون في العراق. فالشعب العراقي كان بنظرهم أكراداً وشيعة وسنة: وكانت تلك المصطلحات تزعج العراقيين كثيراً في البداية، إلا أنهم أصبحوا يتبنونها في النهاية بعد أن صارت شبه مفروضة عليهم. لا يعني ذلك أنه لا توجد في بلدهم خلافات مذهبية أو إثنية، ففي شخصية كل عراقي (وكل

إنسان أيضاً) تتواجد عناصر عديدة، منها الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي أو المهني. فهم العراقيون سريعاً أن الثلاثية المذكورة (مع أنها تنطوي على تعقيدات ناجمة عن معيارين مختلفين: عرقي للتمييز بين الأكراد والعرب، ومذهبي بين السنة والشيعة) هي التي بنى الاميركان عليها نظرتهم للعراقيين، فابتدأوا يستخدمونها. كانت هناك إشكالية أخرى تجابه المحتل وتتمثل في موضوع الرجال/ النساء وحصة تمثيل كل من الجنسين، وذلك ما شهدته كل المؤسسات التي أوجدها. ولم يصدم هذا الأمر مؤيدي النظام القديم (الذي كان من أقل الأنظمة تخلفاً في هذا المجال)، بل على الأخص الجماعات الدينية التي كان النظام يقمعها والتي استعادت الصدارة بعد سقوطه.

هنا، لم يعمد الأميركيون إلى الاختبار خلف قرضاي ما، بل قرروا إدارة البلد على هواهم. كان قرار مجلس الأمن رقم 1483 قد منحهم الحق بتعليق السيادة العراقية وتعيين «حاكم مدني» مزود بصلاحيات تفوق بكثير ما كان يتمتع به الدكتاتورالمخلوع. كان بول (جيري) بريمر في نفس الوقت دبلوماسياً متصلباً ورجل أفعال وحاكماً نشيطاً؛ ولكنه لم يكن سياسياً ولم يكن قد تبوأ خلال مسيرته المهنية اي موقع قرار سياسي حقيقي. كانت السياسة حكراً على مدنيي البنتاغون الذين يديرونها من واشنطن بصورة دقيقة، ولم يكن بريمر المنتمي إلى مجموعة كيسنجر خيارهم الأول للمنصب. وبما أنه لم يكن مهتماً بأبعاد دوره السياسية و/ أو خاضعاً لتوجيهات إيديولوجيي المحافظين الجدد الذين يصرون على أن ينفذ برنامجهم، فقد اعتقد أن بإمكانه أن يكسب القلوب بإنجازاته: زيادة رواتب، إصلاح شبكات الكهرباء، إعادة تأهيل المدارس، جمع النفايات. وأخذ يتصرف كما لو أنه رئيس بلدية لبلد من 25 مليون نسمة أخذ على عاتقه مهمة أن يؤمن لهم، خلال سنة أو سنتين، حياة كريمة، وذلك ما سعى إليه دون توقف.

ولكن للأسف، فاجأت السياسة بريمر حيث لم يكن ينتظرها. ليس بسبب احتقاره المبرر إلى حد كبير لعدد من السياسيين المحليين الذين رفعتهم إرادة المحتل إلى مرتبة «الزعماء المستقبليين» رغم معرفة ماضيهم المشبوه أو ارتباطهم بقوى اجنبية أو فسادهم وجشعهم. لقد فرضت السياسة نفسها على بريمر المتفاني في مهمته من خلال قيام حركة معادية للاحتلال ذات لون مذهبي حملت السلاح في وجه المحتل فأدى جو فقدان الأمن إلى تعثر مشاريعه لإعادة الإعمار. وإذا كان هو نفسه قد اختبأ وراء الأوجه العملية لدوره،

فإن من كتبوا خارطة طريقه حكموا عليه عملياً بالفشل عبر توجيهه نحو حل الجيش والشرطة وإعادة تشكيل الإدارة المدنية انطلاقاً من منطق الأرض اليباس، مما حرمه من عشرات آلاف التكنوقراط (الذين لم تكن غالبيتهم لتتورع عن مساعدته في مهمته) ودفع بالآلاف منهم إلى دروب التمرد المسلح.

وجد العراقيون أنفسهم في أتون حرب كانت نتاجاً للانقلاب العسكري الذي قام به الجيش الاميركي ضد نظامهم السابق، وفي جو فقدان أمن متزايد، أصبحت خيبتهم تتزايد من هشاشة ما تقدمه الإدارة الأجنبية التي لم تتوصل إلى كسب عقولهم أو قلوبهم: عشية اليوم الذي أعيدت لهم فيه سيادتهم الشكلية، في تموز 2004، كان أقل من 2% منهم يعتبرون الأميركيين «محررين»؛ ومن أصل 17700 شخصاً اعتقلهم الأميركيون خلال سنة (آب 2003 – تموز 2004)، لم يتجاوز عدد غير العراقيين الأربعمائة، باعتراف الأميركيين، ومن أصل 5700 موقوف، منتصف تموز 2004، كان عدد المتطوعين الأجانب أقل من 90؛ نهاية 2004، كان 14 من أصل 1110 أشخاص اعتقلوا في الفلوجة من الأجانب (325 من أكثر من 10000 في مجمل البلد). في بداية 2005، انتهى الأميركيون ووزراء حكومة علاوي إلى الاعتراف بأنه إذا كان بعض الأجانب قد تسللوا إلى العراق بعد الاحتلال، فإن غالبية المقاومين الساحقة هي من العراقيين (تحدث وزير الدفاع العراقي عن «تمرد يشارك فيه حوالى 200000 عراقي وبضعة آلاف من الأجانب». واضعاً بذلك حداً لتضخيم العامل الأجنبي خدمة لأغراض إعلامية).

ولم تقتصر نتائج ذلك على العراق. لقد كان المحافظون الجدد يداعبون فكرة جعل هذا البلد نموذجاً لجيرانه. كان بارنيت يجسد هذا الطرح عندما قدم الحرب على العراق بأنها «التسبب بخلخلة منهجية في المنطقة يكون هدفها الأساسي تعكير الأجواء وإحداث خبطة تقلب المعادلة الأمنية والكثير من الأشياء الأخرى رأساً على عقب» (2004، ص 277). كان الكثيرون في إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية يتوقعون ألا يتوقف الأميركيون في منتصف الطريق: بما أنهم عاجزون هم أيضاً عن إسقاط أنظمة لا يحبونها، فقد ابتدأوا يحلمون بمساعدة الأميركيين على تخليصهم من حكامهم. غير أن املهم خاب سريعاً: جعلهم الأداء السيء لإدارة ما بعد الحرب في العراق يعدلوا مواقفهم ويعلنوا عن تفضيل ظلم أنظمتهم على حالة الفوضى وفقدان الأمن والتفكك التي يعيشها العراق. فمع أكثر

من 120000 قتيل مدني عراقي خلال الأشهر الثلاثين التي تلت سقوط النظام البعثي، لم تتحول بلاد الرافدين إلى نموذج «الديمقراطية بالعملية القيصرية» الموعود، بل أصبحت مثالاً للفوضى والآلام، سقط فيها نظام ظالم ولا ريب، ليحل مكانه احتلال مديد، وانعدام للأمن ونظام دستوري وسياسي مهجوس بالماضي اكثر مما هو ناظر للمستقبل. سقط نظام ظالم ولكن الثمن بدا وكأنه تفكك متزايد لنسيج المجتمع العراقي الحديث وتهديد للكيان نفسه.

ألم تكن إدارة بوش تعلم إذن أن «النتائج التي حصدتها أميركا من ممارساتها الاستعمارية مؤسفة»، كما حذرها من ذلك ماك دوغال (1997)؟ عندما كان أحد يتحدث مع دونالد رامسفيلد عن القوة الناعمة، كان هذا الأخير يجيبه بأنه لا يعرف ماذا يعني ذلك. ولكن بعد سنة على كسبه للحرب، لم يعد بإمكانه إظهار مثل تلك البراءة، فكانت ردة فعله الأولى انتقاد الصحافة التي لا تعطي صورة وردية عن الوضع، متجاهلاً بذلك إلى أي درجة قامت الصحافة الأميركية، التي قبلت بأن تكون تابعة، بخدمة مشروعه، وكم أن فرسانها ما زالوا يساندونه عبر إلقاء اللوم على الأمم المتحدة أو فرنسا أو الدول المجاورة. وكان أصعب شيء هو الاعتراف ببساطة بأن سيناريو تلك المأساة، الذي كتبته زمرة المستشرقين الهواة المسيطرة، لم يكن مناسباً. فلم تكن بغداد هي برلين، ولم يكن صدام هتلر، ولم يكن البعث حزباً نازياً، ولم تكن 2003 هي 1945. ووراء تلك التشبيهات المبسطة، بدا أن الفشل في العراق هو فشل مدرسة سياسية منحازة عدلت صورة العربي والمسلم لتتوافق مع حاجات الإمبراطورية، وعمدت إلى فرض رؤيتها، إن لم يكن على أميركا، فعلى مسؤوليها الحاليين في أقل تقدير.

وسيكون للمغامرة العراقية غير المحسوبة نتائج أخرى، خاصة على إيران. ارتفعت أصوات مسموعة، مثل الجنرال أودوم أو هنري كيسنجر نفسه، لتعلن قلقها من نفوذ طهران في الدول التي تشكل مسرح عمليات الولايات المتحدة: في أفغانستان، وخاصة في العراق. أخطر من ذلك: إن الإدارة الأميركية التي ستعترف بأنها فبركت الملف النووي العراقي بناء لمعلومات ضعيفة، إن لم تكن مختلفة بالكامل، ستجد صعوبات، خاصة ابتداءً من صيف 2002، في إقناع العالم بضرورة وضع حد للبرنامج النووي الإيراني، إلى درجة أن حلفاءها الأوروبيين (بما فيهم بريطانيا هذه المرة) سيفضلون التعاطي السياسي مع الأمر،

وأن الصين وروسيا ستعارضان، وبحزم متزايد، استخدام الفصل السابع السابعة من شرعة الأمم المتحدة ضد طهران. مع الاستقرار الدائم لقوات أميركية في أفغانستان والعراق، ووجود بحري كثيف في إمارات ومياه الخليج، وقواعد عسكرية في آسيا الوسطى، دون ذكر التسهيلات في أذربيجان وجورجيا وباكستان، أصبحت إيران مطوقة من أميركا التي لم تزل، إضافة إلى ذلك، تفرض عليها عقوبات اقتصادية، وتهددها بنقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وتدعو مواطنيها إلى الثورة على نظامهم، ولا تستبعد تدخلاً عسكرياً أميركياً أو إسرائيلياً ضد منشآتها النووية. وزيادة على ذلك تقوم واشنطن بملاحقة سوريا، حليفة إيران، بضغوطها وتتهم حزب الله اللبناني بأنه لعبة في أيدي حكام طهران.

إن هذا التطويق شبه الكامل يضعف إيران بالتأكيد، ولكن الولايات المتحدة، بسبب الصعوبات التي تعترضها في العراق وأيضاً بسبب الكلفة الباهظة لمغامرة قد تقوم بها في إيران، تبدو في حالة عجز لا تقل عن عدوتها. والإشكال الأميركي حقيقي: إن مهاجمة إيران هي فرضية يصعب تصورها، ودفعها إلى الخضوع هو أمر صعب التحقيق. وباستثناء تسريع قد يعمد إليه هذا الجانب أو ذاك، تبدو الأزمة مفتوحة: طهران ليست مستعدة للتخلي عن طموحها إلى أن تكون قوة إقليمية (ونووية بالطبع، طالما أن الهند وباكستان وإسرائيل قد أصبحت كذلك)، وواشنطن لا تبدو في وضع الرضوخ لظهور قاعدة معادية لمشاريعها في «الشرق الأوسط الكبير». ورغم ذلك ترتفع في أميركا، باسم واقعية معينة، أصوات تدعو بالتحديد إلى ذلك الرضوخ، وهذا ما لا يمكن أن تقبله إدارة بوش دون أن تعيد النظر بمشاريعها الكبرى لعدم انتشار السلاح النووي أو الحرب على الإرهاب أو نشر الديمقراطية، أي بتعابير أشد وضوحاً، دون تهديد مشروع هيمنتها على هذا الجزء البالغ الأهمية من العالم.

لقد تحدثنا خلال هذا الكتاب مرات عديدة عن التجربة العراقية، وفي لحظة كتابة هذه السطور نجد الأميركيين غائصين بعمق في هذا البلد، مما لا يتيح تقديم صورة نهائية عن مغامرتهم، حتى وإن سمع بوش وهو يتهيأ لولايته الثانية أصواتاً عديدة تصدر من داخل معسكره لتنصحه بالاعتراف «أنه خسر الحرب في العراق حيث أصبح فاقداً للشرعية وللصدقية» (دوبينز، 2005)، أو بأن وقت الانسحاب قد حان (لوتڤاك، 2005). وهي أصوات كانت تنضم إلى ستانلي هوفمان (*NYRB*، 21 تشرين الأول 2004) ومئات آلاف

المتظاهرين الداعين إلى مغادرة العراق بمناسبة الذكرى الأولى ثم الثانية (19 آذار 2005) للحرب. تتداخل عوامل عديدة هنا. إن تصميم الخصوم على القتال لا يقل عن أهمية الرهانات التي ألقت بها أميركا في هذه المعركة- معركة لم تستطع الانتصار فيها ولكنها لا يمكن أن تتصور خسارتها. رغم ذلك يبقى هناك ثابت راسخ: التناقض الهائل بين قوة الهوس العراقي لدى هذه الإدارة، وإدارتها البالغة الفوضوية للعراق بعد سقوطه بين يديها. إن أحمد الجلبي، المهندس العراقي الأساسي لهذا التورط، والذي لعبت علاقاته في واشنطن دوراً رئيسياً في ولادة ونمو هذا الهوس، هو على حق عندما يرفض هذه الإدارة الفوضوية لما بعد الحرب حيث نزل رجال السي آي إي ورجال البنتاغون بأسلحتهم وكأنهم يتحاربون، ليس فقط في كواليس واشنطن، بل في شوارع بغداد أيضاً (الحياة، 22 تموز 2004، أو أيضاً نيويوركر، 7 حزيران 2004). ولكن هل التقسيم والنهب والاقتصاص هي الأهداف الوحيدة لهذه الإدارة، مثلما يقول خصومها؟ دون الذهاب إلى هذا الحد، تجدر الملاحظة بأنها قد ضربت مثلاً حاسماً عن قدرتها على كسب الحرب،ولكنها لم تلبث أن أعطت انطباعاً ليس أقل من الأول عن وقوعها في أخطاء لا تغتفر بخصوص مشاريعها الخاصة عبر «تفويتها فرصة» إعادة بناء ما قامت هي بتدميره. لقد تغيرت وجهة «حربها على الإرهاب»، وسقطت مغامرتها العراقية في الرمال المتحركة. كيف كان بإمكانها، في محصلة كهذه، أن تربح العقول والقلوب- أي ما أعلنت عنه كهدف مباشر؟ أو السعي إلى الديمقراطية بخطى ثابتة- أي ما ادعت أنه هدفها البعيد؟

«كسب العقول والقلوب»

ولد «مجمع الثقافة والحرية» (Council for Cultural Freedom) في برلين، صيف 1950 وعاش خمسة عشر عاماً، ولكن بعض المنشورات التي دعمها، مثل مجلة إنكاونتر (مواجهة)، مجلته الرائدة التي صدرت من لندن، أو بروف (براهين) التي أشرف عليها ريمون آرون في باريس، بقيت حية. وفي غياب ما يشبه شبكة مراكز غوته في ألمانيا، أو إدارة كبرى للشؤون الثقافية مثل تلك التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية، كانت وكالة الاستخبارات المركزية هي المصدر الأساسي للامكانيات المالية التي تحصل عليها بعض المؤسسات الثقافية الخاصة، وكان مايكل جوسلسون هو المشرف على ذلك منذ إنشائها حتى

عام 1967. وحتى عندما تقدم لنا فرنسيس ساوندرز (1999) قصة مشوقة حيناً ومقززة أحياناً عن عملية تدخل فيها طموحات كبيرة وألاعيب كثيرة وعداوات مستعرة، فما من أحد قام بنفي قيمة تلك المجلات ولا النتيجة التي حققتها تلك المجلات بتحويل جزء من الانتليجنسيا الأوروبية اليسارية عن ميولها المؤيدة للاتحاد السوفياتي أو المتعاطفة مع الشيوعية. ذلك أنها كانت تستهدف النخب الفكرية والأدبية والموسيقية، بينما كان راديو أوروبا الحرة وراديو ليبرتي يلعبان دوراً مماثلاً ولكن باتجاه جمهور «أسير» واسع في أوروبا الوسطى والشرقية، أو روسي بالنسبة للمحطة الثانية. ولقد كانت التهديدات،وحتى الاعتداءات الفعلية التي تعرض لها العاملون في المحطتين، إضافة إلى آلاف محطات التشويش التي أقامتها موسكو دلائل مضادة على سعة انتشارهما في الدول الشرقية. ثم جاءت اتفاقيات هلسنكي لتكمل اللوحة عبر فتحها الباب أمام لقاءات مباشرة أكثر بين «ممثلين عن المجتمع المدني» على جانبي الجدار.

كان ذلك تطبيقاً لما لم يكن قد سمّي بعد «قوة الغرب الناعمة»، وعودة إلى الدبلوماسية الشعبية، أو بصورة أكثر ابتذالاً إلى «الحرب النفسية»، سعياً إلى شن الحرب الباردة بوسائل أخرى؛ ولقد خلفت تلك التجارب في أذهان الكثيرين ذكرى باهتة، ولكنها تركت ذكرى إيجابية أكثر في الذاكرة المؤسساتية للحكومة الأميركية التي تغذيها شهادات كثيرة لمواطنين روس وهنغاريين وتشيكيين ومن باقي دول أوروبا الشرقية يعيدون لها الفضل في تزويدهم بالمعلومات وتشجيعهم، بل مساعدتهم على مداعبة الأمل بالتحرر. كان من الطبيعي إذن أن تكون من أولى الوسائل المستخدمة ضد النظام العراقي بعد هزيمته في الكويت، عام 1991، إنشاء راديو العراق الحر الذي يبث من أوروبا الشرقية وكردستان العراقية. كما يوجه ماكس بوت المديح إلى المناشير التي ألقتها الطائرات الأميركية فوق العراق لتشرح للعراقيين معنى الحرب- والتي لم اسمع أي عراقي يحدثني عنها. وخلال الاحتلال خصصت مبالغ كبيرة من أجل إنشاء جريدة يومية وراديو ومحطة تلفزيونية («العراقية») لم تلبث أن تجاوزتها مشاريع محلية منافسة أقل كلفة بكثير ولكنها تجتذب عدداً من المتابعين أكبر بكثير.

ما هو أبعد الحالة العراقية بمعناها الحصري، أدت هجمات 11 أيلول إلى ظهور عدد من الاقتراحات الهادفة إلى تحسين صورة أميركا في مجمل العالم الإسلامي، وإلى أخذ الإدارة

بعدد منها. تم اقتراح إنشاء «مجمع إسلامي عالمي معتدل»، على صورة مجمع الثقافة والحرية المعادي للشيوعية. وأطلق برنامج فرص متساوية ولكنه لم يدم طويلاً: عهد به إلى شركة علاقات عامة في ماديسون أفينيو، وكان يهدف إلى أن تبث على الشاشات الوطنية للدول الإسلامية مقتطفات مصورة للمسلمين الأميركيين تبين حياتهم السعيدة في البلد الذي تبناهم. لم تقبل سوى محطات محلية قليلة ببث هذا البرنامج، بينما كانت نسبة نجاحه في المحطات الأخرى متدنية جداً: لم يكن المشاهدون يجهلون أن أبناء دينهم (رغم بعض المضايقات بعد 11 أيلول 2001) يحظون بحياة رفاهية في أميركا، وكان الكثيرون يحلمون باللحاق بهم لو تيسر لهم ذلك. ولكن ذلك الشعور لم يكن كافياً لإقناعهم بصحة السياسة الخارجية الأميركية.

كان أوسع بكثير طموح إنشاء محطة راديو إقليمية (سوا بالعربية، وفاردا بالفارسية)، ثم محطة تلفزيونية تبث عبر الأقمار الصناعية من الولايات المتحدة (الحرة). يمكن لخبراء الاعلام مناقشة الأسباب، ولكن هنا أيضاً لم يكن النجاح بالمرصاد: إذا كانت الجزيرة والعربية تتابعان احتلال مركز الصدارة فذلك عائد، وإن لم يعجب أولئك الذين يحاولون نقل أنماط الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط، إلى كون سكان هذه المنطقة، على عكس أولئك الذين كانوا يعيشون خلف «الستار الحديدي»، هم واسعو الاطلاع بفضل وسائل إعلام بالغة التنوع السياسي. فالدخول اليوم في منافسة مع تلك الوسائل أصعب بكثير مما كان عليه الأمر بالأمس مع «راديو موسكو» أو «راديو تيرانا».

وفي الاجمال فقد بقيت نتائج الاستطلاعات على حالها: بدل أن تتحسن صورة أميركا، تابعت هبوطها لتصل إلى مستويات أسطورية عشية حرب العراق: أجرت جامعة ميريلاند أربعة استطلاعات متوالية لقياس ذلك الهبوط (تلحمي، 2004): أكثر من 60% من الذين أعطوا رأيهم في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كانوا عام 2000، عندما كان كلينتون يعمل على فتح ثغرة باتجاه عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مؤيدين للولايات المتحدة. وكلما كانت تلك الإمكانية تتلاشى، وكانت تحضيرات الحرب على أفغانستان، وعلى العراق خاصة، تتأكد، كلما كان هذا الرقم يهبط إلى أن لم يعد يتجاوز، في ربيع 2003، 4% في المملكة العربية السعودية و9% في الإمارات العربية المتحدة. والأهم من هذا الانهيار هو العلاقة الواضحة بين ما تفعله أميركا والصورة

التي يكونها الرأي العام الإسلامي عنها. هذا ما يجعل التكهنات بـ«صدام حضارات» قائم منذ الأبد وباق إلى الأزل يدعي وجوده مدعو التخصص بالإسلام مثيراً للسخرية. فكنت تجد عرباً ومسلمين كثيرين يحبون جوليا روبرتس وليس كوندوليزا رايس، أو بول نيومن وليس جورج بوش. إضافة إلى أن المؤسسات المدرسية والجامعية الأميركية تحظى بتقدير أشرس المناهضين لسياسة أميركا في الشرق الأوسط. وفي الجامعة الأميركية في بيروت، التي هي فخر التعليم العالي للولايات المتحدة في الخارج، تجسدت فكرة القومية العربية ذات التوجهات اليسارية على أيدي نخب المنطقة بين سنوات 1930 و 1960. وعندما جاء دوري لأكون أستاذاً فيها خلال بضع سنوات، كنت أرى المئات من الشباب الملتزمين في حزب الله يدرسون فيها الطب أو الهندسة أو العلوم السياسية بالإنكليزية، رغم استمرارهم، بعيداً عن نظريات هنتنغتون ولويس، في الإدانة الحاسمة لسياسات أميركا في الشرق الأوسط. تلك هي الخلاصة التي توصل إليها تقرير («تغيير العقول») طلب الكونغرس إعداده: إذا كانت «الدبلوماسية العامة» مفيدة، فإن تعديل جوهر السياسات يبقى ضرورياً في كسب القلوب: «تدل جميع استطلاعات الرأي التي بحوزتنا على أن أساس كره أميركا ناتج عن نزاعات وخلافات حقيقية مع سياسات أميركية محددة». هل يكون هذا هو السبب الذي دفع بكتاب التقرير إلى الشكوى، بعد عام على وضعه، من عدم تنفيذ أي واحدة من توصياتهم؟

كيف يمكن إذن «كسب العقول والقلوب»؟ يرى مؤرخ بريطاني أن العبارة تعود إلى حملة بلاده لقمع تمرد المالايو في سنوات 1950؛ وفي أميركا تردّ العبارة إلى ليندون جونسون الذي صرح بشأن فيتنام: «سيكون النصر النهائي مرتبطاً بعقول وقلوب من يعيشون هناك». والأهم من أصل العبارة هي دلالتها: عدم كفاية الآلة العسكرية وهشاشة الانتصارات الظرفية. تنتمي المساعدات التي قدمتها أميركا لمنكوبي التسونامي في كانون الأول 2004 إلى «الدبلوماسية العامة» نفسها- ولقد كانت فكرة ناجحة لولا أن الولايات المتحدة قد اعتمدت في الوقت ذاته انتشاراً عسكرياً لتأمين وصول المساعدات (ذلك ما أقلق الهند والصين اللتين تشعران أساساً بالريبة)، أو أن كوندوليزا رايس لم ترتكب هفوة كبرى لدى تصريحها بأن التسونامي قد شكل «مناسبة رائعة» تعبر فيها أميركا عن كرمها، وهي عبارة لم تلق بالطبع استحساناً في البلدان التي ضربتها الكارثة.

«لماذا يكرهوننا؟»، سؤال حاول الأميركيون، مسؤولين وعاديين، قادة رأي أو «رجل الشارع»، إيجاد جواب عنه. ليس المسلمون (الذين قد تكون لديهم أسبابهم الخاصة) هم الوحيدين الذين يمتلكون مشاعر كره تجاه أميركا، وليست مشاعرهم هي الأقوى بالضرورة. كان الجواب الأكثر بديهية هو أن القوة العظمى الوحيدة والأكثر تدخلاً في شؤون العالم لن تلائم ذوق دعاة الاستقلال في العالم قاطبة، أياً تكن الإيديولوجيا التي يعبرون بها عن رفضهم. ولكن هذا التفسير العضوي لا يكفي ستانلي هوفمن الذي يشير بشجاعة إلى سلوك بلده في العالم: «ليست معاداة أميركا المنتشرة عبر العالم وليدة كره للبلد الأقوى وحسب. وليست مرتكزة على شعارات اليمين واليسار القديمة، ولا على حقد أو حسد قد تثيره قيمنا. إنها في الغالب ناتجة عن النقمة التي تثيرها سياسة «الكيل بمكيالين»، و«الخطاب المزدوج»، والجهل المطبق، والعنجهية، والفرضيات الخاطئة، والسياسات الغثة» (*NYRB*، 12 حزيران 2003). وكان ساندي برغر (2004)، مستشار كليتون لشؤون الأمن القومي، أشد قسوة، إذ يلاحظ أن «عدد الأشخاص الذين يقبلون الاعتراف بوجود رابط بين تطلعاتهم والمبادئ التي تنادي بها واشنطن يتناقص شيئاً فشيئاً [...] ينتج عن ذلك أنه إن لم تكن أميركا قد بلغت يوماً ما هي عليه اليوم من قوة، فإن نفوذها لم يبلغ هذا الحد من الضعف». كما أنه يدين «الأحادية المجانية» و«التصلب الإيديولوجي» اللذين يقلقان العالم لدرجة تجعل ديمقراطيي العالم الإسلامي يرفضون كل شراكة مع أميركا، وشباب كوريا الجنوبية يعتبرون أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً لهم أكثر مما تمثله كوريا الشمالية! ويعتقد آخرون، مثل ستغليتز، أن هذه المشاعر طبيعية طالما أن الولايات المتحدة تدير العولمة حسب مصالحها فقط. وهناك آخرون أيضاً، مثل بات بوكانان، يدينون السياسات الخاطئة، مثل التدخل العسكري أو الدعم غير المنطقي، لإسرائيل بشكل خاص.

ولكن هذه هي النتيجة: «كان من الصعب جداً، منذ ما لا يزيد عن العقد، تصور أن حكام ألمانيا أو كوريا الجنوبية، أي البلدين اللذين يدينان بوجودهما للتضحية بالدم الأميركي، قد يربحان انتخاباتهما تحت شعارات معادية للولايات المتحدة [...] حتى حلفاء أميركا الرئيسيون لم يعودوا يصدقوا قصتها» (بفاف *NYRB*، 7 نيسان 2004). والعداء لأميركا موجود لدى أناس بالغي التنوع في دوافعهم لدرجة تجعل شعبوية بوش عاجزة عن الإحاطة بهم. هناك اتهامات كثيرة توجه لفرنسا بسبب نجاحها في تكوين

موقف دولي معارض لأميركا؛ ولكن باريس لم تكن تنتقد «القيم» الأميركية، بل تحديدها لأهدافها العسكرية أو لوسائلها. واتهم الكوريون بمحاولة تهدئة جارتهم الشمالية بدل مجابهتها، والبرازيليون بالعمل على السعي إلى دور عالمي. بينما كان لدى إرهابيي 11 أيلول دوافع مختلفة بالطبع. عندما أصرت أميركا إذن على تصليب موقعها المهيمن على النظام الشامل لم تستطع إلا أن تكون هدفاً للمشاعر المعادية لأولئك الذين يحسون بتضخيم دورها أو الذين يحتجون على خياراتها السياسية. ولكن، ما وراء ذلك الشعور العام، يبقى من الخطأ دمج دوافع متنوعة ووسائل تعبير مختلفة جذرياً، مثل المناورات الدبلوماسية والاحتجاجات الفكرية والعمل الإرهابي.

ولكن بوش يتمسك بمفهوم مختلف: هم يكرهوننا لما نحن عليه وليس لما نقوم به، فأميركا هي درع الخير. هناك الإرهابيون، وهناك من يساعدونهم، أو يتفهمونهم، أو يبررون أعمالهم، أو يعتقدون أن أميركا مسؤولة جزئياً عن «حنقهم»، ثم هناك أميركا. وعلى غرار عالم بن لادن، يقسم عالم بوش إلى «فسطاطين»: معنا/ ضدنا. ولم يطل الأمر حتى بدت العنجهية البالغة لثنائية كهذه: لقد كان العالم مع أميركا ضد الإرهابيين، وكان ضدها عندما تحولت عن معركة اكتسبت شرعية واسعة لتنطلق في المغامرة العراقية. كان من المحتمل أن يدفع هذا التناقض مسؤولي القوة العظمى إلى تلمّس هشاشة نمطهم في القسمة: العالم مع أميركا أو ضدها، ليس كشكل اصطفاف غير مشروط، بل بحسب ما تنوي فعله. ذلك أن العالم يحتفظ بحقه في تكوين رأيه الخاص عن ما هو معقول، أو مشروع، أو مقبول على الأقل، وعما لا يراه كذلك. وإنكار هذا الحق عليه يعني فرض خضوع لا يمكن القبول به.

«يجب ألا يؤخذ العالم العربي الإسلامي على أنه استثناء يختلف عن البقية؛ فالعداء للولايات المتحدة هو جزء من أزمة واسعة اتساع العالم»؛ هذا هو رأي معدي تقرير "تغيير العقول» الشجاع. لذلك، قبل التفكير بـ«حنق» على الأميركيين يعشش لدى العرب والمسلمين دون غيرهم، يجب أخذ العلم بأنهم هم أيضاً مواطنون في هذا العالم المعولم، وبأن لهم حصة كاملة في تطويره وفي المشاعر والحرمان والخيبات التي تحركه. والاعتقاد بأنهم مساجين ثقافتهم ومقطوعون عن العالم ورافضون للحداثة يعني عدم معرفتهم على حقيقتهم. لقد حدث لي كثيراً أن دهشت من الاهتمام غير الطبيعي بالسياسة الدولية

الذي يبديه أشخاص شديدو التواضع في الدلتا المصرية أو الصحراء السعودية، بحماس من الصعب إيجاده لدى سكان ولاية انديانا الاميركية او مقاطعة بافاريا الالمانية. إن عاملاً عراقياً أو مغربياً، لئلا نقول أميراً سعودياً أو تاجراً لبنانياً، يعرف على العموم أسماء اللاعبين على المسرح العالمي ويعطي آراء حاسمة بشأن مواضيع الساعة اللاهبة. وهو يتفهم، أكثر مما يعتقد بأنه قادر عليه، دوافع الطلاب في كوريا الجنوبية أو موقف الرئيس البرازيلي. لقد جاءت حركة المعارضة العالمية لأميركا، خلال سنوات 1950 و1960، لتساند وتقوي العداوة السياسية للولايات المتحدة التي كانت قوية في الأوساط القومية العربية وتيارات اليسار، وذلك قبل زمن من ظهور التيارات الإسلامية كقوة الاحتجاج الأساسية في المنطقة. ولكن الخطاب المضاد لأميركا الذي كانت تعتمده الناصرية أو الأحزاب «التقدمية» العربية بالأمس كان أشد وضوحاً في مطالبه، وأكثر عالمثالثية مما هو ثقافوي في مصطلحاته، وعلى العموم ذا نبرة أكثر حدة بالذات لأنها قائمة على أهداف محددة مما هو سائد لدى الإسلاميين اليوم. يضاف إلى ذلك أن العرب والمسلمين لديهم أسباب خاصة بهم لمعاداة أميركا، تأتي في طليعتها القضية الفلسطينية- وإن لم يعجب ذلك أولئك الذين يعملون على وضعها طي النسيان أو تصويرها كنزاع عقاري ليس أكثر- التي تبقى عامل تعبئة يتفوق على كل ما سواه ويبقي التماهي الأميركي مع إسرائيل، الذي بلغ في الفترة الأخيرة حداً غير مسبوق، في صلب نظرتهم إلى أميركا.

لذلك كله من الواضح أن هناك قواعد ثلاث لا يمكن تجاهلها اذا ارادت الولايات المتحدة معالجة مسألة صورتها عند العرب والمسلمين. الأولى هي ان عداءهم لأميركا لم يبدأ مع هجمات الحادي عشر من أيلول بل هو قائم في الأقل منذ منتصف خمسينات القرن العشرين عندما اصطدمت التيارات الوطنية والقومية بواشنطن باعتبار هذه الأخيرة معادية لتوجهات هذه التيارات ومؤيدة لأعدائها (واسرائيل على رأسهم) او لخصومها في الداخل (اي الأنظمة التي كانت تسمى آنذاك «رجعية»). ولو ان واشنطن تتخلى للخطة عن افكار لويس وامثاله، لتوقف في الأرجح تذبذبها بين نظرية «صراع الحضارات» الذي يعيد الصدام إلى الماضي السحيق وبين الهوس بالظواهر الأصولية المستحدثة، بل ربما لنظرت آنذاك الى هذه الظواهر بوصفها نوعاً من الامتداد «لمقارعة الامبريالية» التي شغلت العرب والمسلمين منذ نحو نصف قرن، والتي قامت الحركات الأصولية باعادة انتاجها في مفردات

دينية، وفي ممارسات عنفية. اما القاعدة الثانية فهي أن هذا العداء المتحول لا علاقة له لا بهوس عضوي بالارهاب ولا بعداء مرضي لما تمثله اميركا من قيم ومن مؤسسات، بل ان سببه الأساس مرتبط بالسياسات الفعلية التي انتهجتها أميركا في المنطقة، وبالتالي فان أي تعديل حقيقي في هذه السياسات من شأنه ان يعدل بدوره من المواقف (وهذا بالذات ما يخشاه انصار اسرائيل الذين يتصورون عن حق ان القبول بقاعدة كهذه يبدا تحققه بموقف اميركي مختلف من الصراع العربي–الاسرائيلي، ومن هنا بالذات تكرارهم السمج لمقولة ان لا شيء يمكن لأميركا ان تقوم به من شأنه ان يعدّل موقف المسلمين منها). والقاعدة الثالثة هي في أن وجود اسباب خاصة تدعو العرب والمسلمين لكره السياسة الاميركية مما ينفي ان القلق من أميركا، بل الخشية من تصرفاتها، أمر لا يختص بهم وحدهم بل يمكن تلمسه في مختلف انحاء الكرة الارضية، وان العرب والمسلمين، يشتركون ايضاً في هذه المشاعر مع الصينيين او البرازيليين او الفرنسيين او الأفارقة. هذه القواعد الثلاثة هي بالذات نقيض ما تمكنت مجموعة المحافظين الجدد، بوحي مستشرقها المفضل برنارد لويس، من رفضها ونبذها من خلال التركيز، على العكس، بوجود نوع من التصادم العضوي، الغارق في التاريخ، وغير القابل للمداواة السياسية، بين اميركا والاسلام، وهو غير مرتبط لما بالتيارات السياسية السابقة لنمو الاصولية ولما بالسياسات الفعلية التي تنتهجها اميركا ولا بالحذر او الخشية من القوة الأعظم لدى شرائح واسعة من شعوب الأرض.

وان نظر المرء في الكم الهائل من استطلاعات الرأي التي تنفق عليها الولايات المتحدة في هذه المواضيع، لوجد قواعدنا العقلانية الثلاث تتأكد وتتثبت. يكفي، على سبيل المثال، الاطلاع على استطلاعات مؤسسة بيو Pew الاميركية في السنوات القليلة الماضية لكي يخرج اي انسان عاقل بخلاصات تدحض مباشرة النظرة التي جعلها المحافظون الجدد سائدة عن كل ما يتعلق بالاسلام وبالمسلمين. سيجد المرء مثلاً ان النظرة السلبية نحو المسيحيين اقوى في تركيا العلمانية والعضو في حلف شمال الأطلسي منه في معظم الدول الاسلامية، وان العداء لليهود قوي للغاية بين العرب، مسلمين ومسيحيين على السواء. وسيلمس من استطلاع الى آخر كم ان ربط الارهاب بالسياسة الاميركية قوي في اذهان المستطلعين، وكم ان القرب الجغرافي من اسرائيل يؤثر على اولويات الناس، وكم ان الرأي العام العربي والاسلامي يبدو متموجاً بل متقلبا بالنظر للأحداث التي تجري في منطقته،

او كم انه يبدو خائفاً من الارهاب الأصولي بنسب تقارب النسب التي نراها في أميركا او في اوروبا. وسيخرج المرء بالأساس بخلاصة مفادها ان مسألة الهوية باتت مركزية في اذهان الغربيين والمسلمين على السواء، ولكنها تبدو وكأنها في خضم عملية اعادة تركيب وتوليف مفتوحة عند هؤلاء كما عند اولئك، مما يثير الشك العميق بوجود ثوابت لا تتغير عبر الزمن او عصية على التحولات السياسية الجارية، ويبدو بالتالي ان الفصل المطلق الذي يحاول المستشرقون المنحازون الذين تعتمد عليها الادارة الأميركية والأصوليون الدينيون الذين يلتقون معهم تثبيته بين كل ما هو إسلامي وما هو غير اسلامي في عالم اليوم لا يعبّر عن حقيقة المشاعر العامة لا في الغرب ولا في العالم الاسلامي (ولو ان هذه الفكرة اقوى اليوم مما كانت عليه بالأمس القريب). واذا ما كانت هذه الاستطلاعات تشي بأمر ثابت فهو ان نظرية اسامة بن لادن عن «الفسطاطين» المتواجهين، كما نظرية هنتغتون - لويس عن «صراع الحضارتين» الممتد عبر التاريخ هما وجهان لعملة واحدة أو بالاحرى شعارين للتعبئة الثقافوية لأهداف سياسية لا تعبيراً عن حقائق علمية راسخة.

الولاية الحادية والخمسون في الاتحاد

في مواجهة «العدو الجديد»، فان النخبة الاميركية الحاكمة حالياً، لا تعتبر إسرائيل حليفاً أساسياً وحسب، ولكنها أيضاً مصدر إلهام للستراتيجيين، سواء في تحديد العدو أو في «خياراتهم» التكتيكية المعتمدة في التصدي له. لقد كانت إسرائيل رهاناً أميركياً هاماً في الحرب الباردة كما في حرب أميركا على القومية العربية في تعبيرها الناصري. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة، منذ قيام الدولة العبرية، مصدر دعم متزايد متعدد الوجوه على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو الدبلوماسي أيضاً. ولكن عندما يصل الأمر بالرئيس بوش إلى تقديم أرييل شارون على أنه «رجل سلام»، أو إلى تبني الحصار الذي فرضته إسرائيل على ياسر عرفات في سنواته الأخيرة، فإنه يدفع الاصطفاف الأميركي إلى التماهي التام مع خيارات حليفتها الإقليمية. وعندما يشبه، غداة 11 أيلول وبالتناقض مع مواقف غالبية مواطنيه (تلحمي، 2004)، الفلسطينيين الذين يناضلون في سبيل تحرير بلادهم بإرهابيي مركز التجارة العالمي، فإنه يبلغ ذروة جنوح عقود عديدة نحو اعتماد إسرائيل كجزء لا يتجزأ من «المشروع الأميركي».

يعود هذا الانزلاق على الأقل إلى غداة العدوان الثلاثي (الفرنسي- الإسرائيلي- البريطاني) على السويس عام 1956. في السنة التالية طلب أيزنهاور من بن غوريون بفظاظة سحب قواته من سيناء. اعتقد البعض أن الولايات المتحدة كانت تنحو بذلك إلى التقرب من عبد الناصر. ولكن الحقيقة التي أصبحت اليوم معروفة كانت تتمثل في رغبة الولايات المتحدة باستخدام حرب السويس، في آن معاً لوضع حد للنفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط ومنع الاتحاد السوفياتي من الاستقرار فيه. ولقد نجحت بذلك عبر تحالفها مع الأنظمة الإسلامية المحافظة في باكستان والمملكة العربية السعودية، ودعمها لشاه إيران وللملكية في المغرب والأردن. كما اعتمدت سياسة ستنتهي إلى تكريس إسرائيل كحليفتها الرئيسية في المنطقة.

منذ اللحظة التي ابتدأ يُنظر فيها إلى القومية العربية على أنها تمثل خطراً على الولايات المتحدة (وتصنيفها بعد ذلك معادية)، أخذت إسرائيل تعتمد كمقر متزايد الضرورة للتعبئة الأميركية ضد الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط. فقبل أن يطلب أيزنهاور من الإسرائيليين سحب قواتهم من سيناء، كان قد ضمن مرور قواتهم في خليج العقبة. وبعد تحولات 1958 الخطيرة («احداث» لبنان، سقوط الملكية في العراق، تهديد العرش الأردني، الوحدة المصرية-السورية)، خطا أيزنهاور خطوة إضافية مشجعاً إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا على إنشاء تحالف مضاد للعرب كان قد تخيله بن غوريون قبل ذلك سنوات. وعام 1959 أصبح لإسرائيل لوبي رسمي لم يتوقف نفوذه عن التنامي، داخل الكونغرس: «لجنة العلاقات العامة الأميركية- الإسرائيلية» (AIPAC)؛ وذلك ما شجع كينيدي – للمرة الأولى بصورة علنية – إلى التعبير عن اهتمامه الخاص بأصوات اليهود الذين عمل على التقرب منهم وكسب بالفعل نسبة كبيرة من تأييدهم. وخطا هو الآخر خطوة إضافية، فلم يتردد في تشبيه «العلاقة الخاصة» مع الدولة العبرية بالعلاقة بين واشنطن ولندن، وفي التزامه بأن يهب للدفاع عن إسرائيل إذا ما تعرضت لأي عدوان. ورغم ذلك، فشل كينيدي في أن ينتزع من الإسرائيليين مقابلين كان يطلبهما منهم كعرفان بذلك الالتزام الأميركي غير المسبوق: الإحجام عن مشروعهم للتزود بالسلاح النووي، والتخلي عن تحضيراتهم لاحتلال الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل. أرسيت بهذا الفشل المزدوج في الحصول من الإسرائيليين على مقابل للدعم الذي تقدمهم لهم أميركا، علاقة غير متساوقة

كانت تميل على الدوام إلى التفضيل المنهجي للمصلحة الإسرائيلية.

عمل جونسون الذي حل مكان كينيدي عام 1963، على تقوية هذا التوجه. كانت مشاعره الموالية لإسرائيل معروفة ولم يكن يتردد في تعيين أصدقاء إسرائيل في أعلى المناصب (همفري كنائب للرئيس، غولدبرغ كمندوب في الأمم المتحدة، الأخوان روستو: أحدهما مستشار للأمن القومي والثاني مساعد وزير الخارجية). لقد راهن على دعم منقطع النظير لإسرائيل سعياً إلى كسب أصوات اليهود، فكانت النتيجة التي يعلمها الجميع: تحول اللاتساوق إلى تحالف ضمني قائم على تماه متزايد بين مشاريع الدولتين. يتحدث ليتل (1993) عن ذاك التماهي فيقول: «كان الانتصار الإسرائيلي عام 1967 هو الانتصار الذي لم يكن جونسون يستطيع تحقيقه في فييتنام».

عرف ذلك التحالف لحظات قوة ولحظات ضعف. ولكن إسرائيل كانت تعتبر نفسها شريكة في الحرب الباردة (وترى أنها أحد المنتصرين فيها وأن لها بالتالي الحق بجزء من مغانمها). انطلق كيسنجر من هذه الفرضية ليربط بقوةٍ أمن إسرائيل بمخططه الرامي إلى الانحسار التدريجي للنفوذ السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط. وقد نجح بذلك إلى حد كبير، خصوصاً مع مصر. سوف توقع بعد ذلك عدة اتفاقيات سلام لتقوي في نفس الوقت موقع إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي والمساهمة الكبيرة والمتعددة الأشكال للولايات المتحدة في تحسين هذا الوضع بصورة جوهرية. لقد كان ذاك الخيار الأميركي مزدوج الانحياز، ومن الغريب جداً أن نرى بأنه إذا كانت غالبية الأصوات اليهودية تذهب بشكل شبه منهجي إلى المرشحين الديمقراطيين، فإن رؤساء جمهوريين من أمثال ريغان وبوش الابن قدموا دعماً لا محدوداً لإسرائيل.

لتلك الأسباب كانت قضية بولارد (التجسس لمصلحة إسرائيل)،التي انفجرت عام 1985، بمثابة قنبلة (فرانكل، 1989، ميدل إيست ريبورت)، فهناك قاعدة أخلاقية غير مكتوبة تقضي بألا يتجسس الحلفاء على بعضهم، إضافة إلى أن اتفاقية التعاون المعقودة عام 1981 تنص على أن «لإسرائيل حق الاطلاع اللامحدود» على الأسرار الأميركية (وودوارد، 1987، ص160). ولكن بدل أن تعمد إسرائيل إلى معاقبة من أعطوا الأوامر بعملية صدمت الأميركيين، فإنها بادرت إلى ترقيتهم رغم أنهم كانوا قد كلفوا بولارد بالحصول على وثائق بالغة السرية بعد أن زودوه بعناوينها وشيفرتها السرية، وذلك ما دفع إلى افتراض وجود

شبكة واسعة. والنتيجة أنه، لكون إسرائيل تحظى، مهما كانت الظروف، بتعاطف ريغان والمحافظين المحيطين به، فهي كانت موقنة بأنها ستبقى خارج دائرة العقاب حتى وإن ارتكبت الأخطاء تجاه واشنطن. كان اللاتساوق يأخذ أبعاداً خطيرة، وكان العرب الموالون أو المعارضون لأميركا يلاحظون كل ذلك.

بعد نهاية الحرب الباردة انطلق سجال عاصف في إسرائيل عن العلاقة التي يمكن أن تقيمها الدولة العبرية مع واشنطن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كان المتشائمون يرونها تتقلص بالتأكيد نتيجة انتفاء الدور الإسرائيلي في الصراع الشامل الذي انتهى، وضرورة أن تعمد أميركا إلى نسج تحالفات عربية لمجابهة التحديات الجديدة (كما في حرب الخليج الأولى)، وتنامي الحاجة الأميركية إلى الواردات البترولية. ولكن أولئك المشككين كانوا على خطأ: خلال سنوات 1990، وبينما كان الدعم الأميركي لإسرائيل ما زال على قوته، كانت «مسيرة السلام»، التي انطلقت من مدريد في تشرين الأول 1991 بإدارة وإشراف أميركيين حصرياً، تشهد بصورة واضحة إحجاماً أميركياً عن المساس بمواقع إسرائيل وعن ممارسة أي ضغط جدي عليها.

عام 2000، شهد انتخاب جورج دبليو بوش دخول أركان حركة المحافظين الجدد المقربين بشكل خاص من اليمين الإسرائيلي إلى الدوائر الأقرب في الإدارة، وسوف يصبح هؤلاء، بعد 11 أيلول، مطلقي الحرية في جمع أعداء إسرائيل وأعداء الولايات المتحدة باعتبارهم واحداً. هؤلاء المحافظون الجدد وافرو العدد (أنظر الفصل الثاني)، مع دور خاص، في هذه المسألة، لاليوت أبرامز في مجلس الأمن القومي، ودوغلاس فايث في البنتاغون، ولقد كان لهذا الأخير دور أساسي، سواء في الحصول على «معلومات موازية» لتحضير الهجوم على العراق، أو في توثيق علاقات إدارة بوش بحزب الليكود (هو ابن أحد أشهر مؤيدي «التعديلي» فلاديمير جابوتنسكي ودون شك أشد المتعصبين بين مؤيدي إسرائيل، وقد كان مشتبهاً بتهريب معلومات إلى الإسرائيليين بصورة غير شرعية، كما عادت نفس الشكوك تحوم حوله عام 2004، وقد يكون ذلك ما أدى إلى استقالته). ولقد جاء هذا التطور الأميركي متواكباً مع تشكيل حكومة إسرائيلية قد تكون الأكثر يمينية في تاريخ البلد، والأكثر تفاهماً مع إدارة بوش الابن في نفس الوقت. لم تكن تنقص إلا خطوة واحدة تمت بعد الحادي عشر من أيلول ليتم الإعلان عن أن عدو إسرائيل هو من قام

بالعدوان على أميركا، وانطلق التحالف من جديد، مرتكزاً في هذه الحالة على ما يمكن أن يعتبر في أحسن التقديرات خطأً في التحليل، وفي أسوئها غشاً وتزويراً.

وكان على الفلسطينيين أن يدفعوا غالياً ثمن ما لم يعد تحالفاً بل شبه اندماج عضوي إسرائيلي-أميركي لا سابقة له. ظهر لويس من جديد في الصف الأول ليبرر المصير الذي آلوا إليه. تقول أطروحته المذكورة أن الفلسطينيين قد راهنوا دائماً على الحصان الخاسر ونالوا بالطبع جزاء غبائهم. هكذا نجدهم قد راهنوا على «المحور» ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وعلى الاتحاد السوفياتي ضد أميركا خلال الحرب الباردة، ومؤخراً على صدام حسين (لويس، 1997، ص 19؛ 2003، ص 60). والهدف واضح هنا: بدل مقاربة صلب القضية، يختار ليويس تحويل الفلسطينيين إلى مجرد دمى في أيدي أعداء أميركا المتوالين. لا يمكن أن تثق بهم هذه الأخيرة إذن، فما بالك بمكافأتهم. ولكي يخلص لويس إلى تلك النتيجة، فإنه لا يتردد في كتابة تاريخ مبتسر للشرق الأوسط الحديث انطلاقاً من تفاصيل صغيرة يلتقطها من هنا وهناك ليحولها إلى فسيفساء. فأي مؤرخ جدي يجرؤ على القول بأن «هزيمة الألمان قد خلفت لدى المسلمين فراغاً مؤلماً لم يلبث الاتحاد السوفياتي أن ملأه بالحلول مكان الرايخ الثالث»؟ أو أن «جذور معاداة العرب والمسلمين لأميركا موجودة لدى ريلكه ويونغر وهايدغر» (2003، ص 69)؟ أو أن «حزب البعث ولد من محاولة إقامة نظام موال للنازية في بغداد عام 1941»؟ أو أيضاً أن «المنشورات العربية عن اليهودية ليست سوى بقايا أدب الحقد الذي أنتجه الرايخ الثالث»؟ لقد خصص لويس كتاباً بكامله (1987) ليبرهن بأنه يمكن للمرء أن يكون سامياً ومعادياً للسامية في نفس الوقت. وأطروحته واضحة: مع أن معاداة السامية قد لوثت المسيحية تاريخياً، فإنها انتقلت إلى أرض الإسلام، ووراء انتقاد إسرائيل أو معاداتها هناك رفض لليهودية بشكل عام وليس للمواقف الملموسة لدولة إسرائيل. إن استبعاد، أو على الأقل تفريغ البعد القومي للصراع هو الهدف الحقيقي لهذه القراءة القائمة لا على التكهنات والقناعات المسبقة الهشة وحسب، بل على مغالطات لامعقولة. إن التقليل من اعتبار العرب والمسلمين، والفلسطينيين خصوصاً، هو من أساليب الحرب، لأن هناك حرباً دائرة بالفعل؛ ولكن اختلاق تاريخ للصراع العربي-الإسرائيلي كامتداد لمعركة الحلفاء ضد المحور يدخل دائرة التزييف، وكان يمكن أن يدعو إلى السخرية لولا تأثير هذه الاختلاقات على الإدارة

الأميركية الحالية.

هكذا نفهم إلحاح لويس ومدرسته على التأكيد أن إرهابيي 11 أيلول حانقون على الغرب بما هو ولما هو عليه، وليس على ممارسات خاصة للسياسة الأميركية. فعندما يعرض لويس أمام الجمهور الأميركي الدوافع الخاصة «للحنق» الذي يدينه، يحرص على عدم الإشارة إلى دعم إسرائيل كواحد من تلك الدوافع. وهو يلجأ إلى شطب التاريخ والواقع ليقول إن القدس، على عكس جزيرة العرب أو العراق، ليست مكاناً مقدساً لدى المسلمين، ولا تعني لهم شيئاً (1997، ص XXIX). وعلى عكس معطيات التاريخ أيضاً، يرى أن صلاح الدين الذي كان يخشى سقوط جزيرة العرب بين أيدي الصليبيين قام بالاستيلاء على القدس من باب الخطأ وليس من باب القصد (2003)! كما يلاحظ أن أسامة بن لادن لم يتعاطف مع القضية الفلسطينية إلا مؤخراً، ودون إيمان بذلك على ما يبدو، وهي أطروحة لا يمكن أن تقنع أي شخص يعرف القليل عن هذه الحركة، بدءاً من خبراء وكالة الاستخبارات المركزية الذين يرون أن «بن لادن ركز كل اهتمامه على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني منذ نهاية الجهاد في أفغانستان، وقد يكون قبل ذلك» (المجهول، ص229). ويكرر لويس دون توقف أن الدعم الأميركي «للسلطات الإسلامية المعتدلة» (وليس لإسرائيل!) هو المصدر المحتمل لذلك «الحنق». وعلى عكس اعترافات المعنيين أنفسهم، يذهب إلى التأكيد بأن توقيع مصر للاتفاقية مع إسرائيل كان حافزاً قليل الأهمية لدى من اغتالوا السادات (نفسه، ص 136). فإذا ما تعجب زائر واشنطن خلال هذه السنوات الأخيرة من التبني الرسمي لهذه النظرة، ومفادها أن اهتمام العرب بالقضية الفلسطينية سطحي، وأنه ليس أكثر من ذريعة لإثارة مشاكلهم الخاصة والعمل على حلها، عليه أن يعيد تلك القناعة إلى جهود لويس الذي ما زال يكررها دون كلل منذ ثلاثين عاماً. ذلك أن إسرائيل، برأي لويس، هي بريئة مثل أميركا: فلا أحد ينتقدها بسبب الأراضي التي تحتلها أو القمع الذي تمارسه، ولكن بسبب ما هي عليه: «إن دولة يهودية وديمقراطية هي ذريعة سهلة» (لويس، 2003، ص 92) – وهي مقولة قد يجدها العديد من الإسرائيليين، «حتى الذين يعتبرون من المتطرفين، مدعاة للسخرية. فموشي يعالون ذاته، رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية والملقب «صقر الصقور»، قد أعلن أن «سياسة القمع الإسرائيلية ستؤدي إلى مزيد من الكره لإسرائيل بين الفلسطينيين والى تقوية المنظمات الإرهابية» (يديعوت أحرونوت، 29

تشرين الأول 2003).

إن استطلاعات الرأي، والخبراء، والبعثات الدبلوماسية في المنطقة، والحلفاء الأقرب (بدءاً بالحليف البريطاني)، وجزءاً واسعاً من الصحافة الإسرائيلية، قد رفضوا تهميشاً كهذا للصراع العربي-الإسرائيلي. وبعد أن حاول بوش إهمال هذه المسألة، توصل إلى اقتناع بأن «الحرب على الإرهاب»، أو أيضاً حرب العراق، دون الحديث عن دمقرطة المنطقة، تتطلب التحرك - أو على الأقل ما يشبه التحرك - على هذا الصعيد. ولكن وقتاً طويلاً قد ضاع، كما أنه كان يبدو غير مقتنع بأهمية الموضوع أو بالحاحه. في حزيران 2002، اقترحت عليه أخيراً فكرة دولة فلسطينية. ولقد قامت كوني بروك (2003) بوصف تفصيلي لتلك الفترة التي تميزت بمختلف أنواع المناورات الإسرائيلية الهادفة إلى تهميش عرفات واستبعاده، عملاً على تأخير إعلان «خارطة الطريق»، وعدم إحراج شارون في غمرة معركته الانتخابية (لم يتم الإعلان إلا بعد تأخير تسعة أشهر، وقبل أسبوع من حرب العراق)، وإدخال التحفظات الإسرائيلية في «خارطة الطريق»، ثم إعطاء تعريف لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية يتيح استئنافه مستقبلاً.

عندما يعمد ساندي برغر(2004) إلى تصور ما قد تكون عليه السياسة الخارجية لرئيس ديمقراطي، فإنه لا يتردد في الكتابة: «نحن الحلفاء الأقرب إلى إسرائيل، ونحن وسيط شريف بين طرفي النزاع»، دون أن يعبأ مستشار كلينتون للأمن القومي بالتناقض بين كلمات عبارته. وتشع أفكاره أبعد من ذلك ليدعو الفلسطينيين ليس إلى التحرر من نير محتل أرضهم... وإنما من مسؤوليهم! ولا يتورع كلينتون في مذكراته (2004)، ولا دنيس روس في مذكراته أيضاً (2004، مجلد ضخم عن عقد كان فيه مسؤولاً عن الملف إلى جانب بوش الأب ثم إلى جانب كلينتون)، عن انتهاج مسيرة الاستبعاد السياسي لعرفات بناء على رواية إسرائيلية لما حدث عام 2000: في طابا، كان باراك قد قدم عرضاً بالغ الكرم، ولكن عرفات رفضه إما لأنه لا يؤمن بخيار السلام، أو لأنه كان مخادعاً وغبياً. عملت أقلام أقل انحيازاً على تصحيح أو نقد تلك الرواية المنحازة. أعلن روبنسون (2003) يأسه المطبق من إمكانية تصحيح رواية مغلوطة وملفقة استقتها النخبة الأميركية من مصادر إسرائيلية دون اهتمام بالموضوعية أو إعمال للحس النقدي. وحاول هنري سيغمن الأمر نفسه. ولكن الرواية الرسمية كانت قد ترسخت لدرجة أن باحثاً ينتمي إلى اللوبي المتعاطف مع إسرائيل

ومصنفاً من المخلصين وجد صعوبة كبرى في إثبات خطأ «أسطورة طابا» (ماكوفسكي، 2003). هل يجب التوصل إذن، مع هيرب غرير، إلى قناعة بأن «عبارة «مسيرة السلام» قد أصبحت مجرد تلطيف لغوي لتهدئة الإرهابيين. فهناك، للأسف، نزاعات لا يمكن حلها في هذا العالم، إذ أنها تذوب في الدماء بعد أن يربح طرف ويخسر طرف آخر» (ناشيونال إنترست، شتاء 2004)؟ يبقى الأمل الوحيد أن يكون غرير يتحدث بلسانه فقط، ويبقى اليقين الأكيد بأن مثل هذه القناعات هي التي تغذي الارهاب وتمده بالمتطوعين الجدد.

لم تستفد إسرائيل من دعم سياسي لا نظير له وحسب، ولكن يبدو أنها هي التي أصبحت توحي بصورة حصرية بالمقاربة الأميركية للمنطقة وبالخيارات التكتيكية التي يعتمدها البنتاغون على الأرض. لقد قام ذلك التماهي على مقولة «معركة واحدة،عدو واحد» التي أطلقها أرييل شارون نفسه غداة 11 أيلول ثم جعلها لويس شعاره عبر تأكيده بأن «ردة فعل الصحافة العربية على 11 أيلول كانت شبيهة بردة فعلها على الهولوكوست» (محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية) (2003، ص 155) وهو دون شك رأي يجافي الحقيقة بالكامل، سواء في الحالة الأولى أو الثانية. فمباشرة بعد اعتداءات 11 أيلول، أطلق أرييل شارون ومعاونوه حملة لدمج المعركة التي تشنها أميركا على تنظيم القاعدة بمعركة إسرائيل ضد الفلسطينيين (بروك، 2003) وانضم إلى هذه المقولة جورج تينيت، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، وأعضاء آخرون في إدارة بوش (وودوارد، 2002، ص89). وفي نيسان 2002، وجهت مجموعة من المحافظين الجدد رسالة مفتوحة إلى بوش تؤكد أن «للولايات المتحدة وإسرائيل عدواً واحداً، ومعركة إسرائيل ضد الإرهاب هي معركتنا»، ثم أضافوا: «إن دفع إسرائيل إلى التفاوض مع ياسر عرفات لا يختلف أبداً عن دفع الولايات المتحدة إلى التفاوض مع أسامة بن لادن أو الملا عمر». ومقابل التماهي بين الحليفين، يجب أن يتم دمج الأعداء أيضاً: عرفات هو بن لادن إسرائيل. هكذا تتحول خمسون سنة من النضال الوطني إلى مجرد نشاط إرهابي. ولكن بودوريتز (كومنتري، أيلول 2004) لا يتوقف في منتصف الطريق، إذ لا يهمه أن يبرهن عن جهل تام بموضوعه لكي يؤكد أن «كره المسلمين لإسرائيل يشكل بديلاً عن كرههم لأميركا، وليس العكس». العدو مشترك، بعبارات أخرى، ولا تتحمل إسرائيل أية مسؤولية في إثارة موجة العداء لأميركا التي تسود الشرق الأوسط: لا جدوى إذن من توجيه أي نقد إلى الممارسات الإسرائيلية

سعياً إلى تخفيف تلك الموجة. لقد كان اللاتساوق قد تحول إلى تحالف، ثم تحول التحالف إلى تماه، فإلى توحد بفضل هذه الأطروحة.

وإسرائيل ليست بعيدة عن الحملة على بلاد ما بين النهرين. لقد صرحت الجنرال يانيس كبرينسكي، التي كانت تدير السجون الأميركية في العراق، لمحطة بي بي سي (3 تموز 2004) بأنها التقت شخصياً فرقاً إسرائيلية بين التي كانت تستجوب مساجين أبو غريب. ثم إن اختيار العراق كهدف، والخيارات المعتمدة في سير العمليات، وبعد ذلك في محاولات قمع الانتفاضة، تحمل في أغلبيتها بصمات خبراء إسرائيليين. وغالباً ما تبدو «الحرب على الإرهاب» الشهيرة نوعاً من توسيع على المدى العالمي للوسائل الإسرائيلية المستخدمة في الضفة الغربية وغزة. حتى أن خطاب بوش في مستهل ولايته الثانية كان مستوحى بشكل مباشر من كتاب كان قد أصدره قبل بضعة أسابيع ناتان تشارانسكي، المنشق السوفياتي السابق وصديق المحافظين الجدد الحميم والوزير المتكرر في الحكومة الإسرائيلية. هكذا يبدو تشارانسكي، الذي لعب قبل ذلك دوراً أساسياً في إفشال مشروع الدولة الفلسطينية وفي مقاطعة إسرائيل لعرفات (بروك، 2003)، وكأنه أقنع بوش أن يضع ولايته الثانية تحت شعار معركة عالمية لـ«الحرية ضد الاستبداد» - وهذا هو بالتحديد عنوان كتابه (تشارانسكي، 2004).

مع طروحات كهذه، نلامس نقطة اللاعودة. ولكن الأمر لم يعد يتعلق فقط بمصير الشعب الفلسطيني أو بأمنيات هذا البلد العربي أو ذاك. أصبح الأمر، لدى أميركا نفسها، يتمثل باستعادة بعض من سلطتها المعنوية لتتابع معاركها الخاصة؛ ولا يمكن أن يحصل هذا دون قطيعة عميقة مع مغالطات كهذه. أصبح البعض اليوم يجرؤون على التفكير بذلك، وعلى كتابته أيضاً. منهم زبغنيو بريجنسكي (2004) الذي يلاحظ أن «التوجه الأميركي نحو تبني أشرس أشكال العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين واعتبار ذلك فصلاً من الحرب على الإرهاب يمثل حالة عجيبة. ثم إن رفض الاعتراف بالرابط التاريخي بين تصاعد العنف ضد أميركا وتورط هذه الأخيرة في الشرق الأوسط يجعل من الأصعب صياغة تصد استراتيجي فاعل ضد الإرهاب». وذلك هو أيضاً رأي أناتول ليفن (2004) الذي يرى أنه «طالما بقيت القومية الأميركية متطابقة مع النسخة المتطرفة من القومية الإسرائيلية، فإنها ستلعب دوراً كارثياً بالمطلق في علاقات أميركا بالعالم الإسلامي، وسوف تغذي الإرهاب.

ويعتبر غراهام فولر (2002)، المسؤول السابق في السي آي إي، أن الحل العادل للقضية الفلسطينية هو عامل أساسي في التصدي للإرهاب الإسلامي وإقامة حوار مع المسؤولين المسلمين. ويرى نيقولا غفوسديف (2004) أن هذا التماهي اللامحدود مع إسرائيل بالغ الضرر على المصلحة القومية الأميركية. ثم يجرؤ فرنسيس فوكوياما (2004) أخيراً على طرح سؤال مفيد على أصدقائه المحافظين الجدد اليمينيين: «هل نحن فعلاً، مثل إسرائيل، في معركة طاحنة مع فئة واسعة من العالم العربي- الإسلامي؟».

والعرب والمسلمون ليسوا مصدومين من إدارة تتماهى بمثل هذا الوضوح مع المواقف الإسرائيلية بقدر رؤيتها ترفض التسليم بأن التماهي يصيبهم بصدمة حقيقية. في لحظة كتابة هذه السطور، كان عرفات قد مات، وكان رئيس فلسطيني قد انتخب ديمقراطياً، كما سقطت الذريعة القائلة بـ«غياب المحاور الفلسطيني». فهل ستنطبع ولاية بوش الثانية بحل هذا النزاع، الذي يبدو صعباً بوجود الأميركيين ومستحيلاً من دونهم؟ وهل سيصغي الرئيس بوش إلى الأصوات المتصاعدة من كل مكان لتطالب بسياسة أقل انحيازاً أو أشد حسماً؟ سينبئنا المستقبل بذلك؛ ولكن على الأرض لم يزل الاستيطان في الأراضي المحتلة يزداد توسعاً ويحد من خيار «ارض لدولتين» الذي تتجه نحوه أغلب مشاريع الحل. بعد قليل سيكون الزمن قد تجاوز هذا الحل العقلاني، وإذا ما حصل ذلك فإن أميركا ستتحمل المسؤولية التاريخية عن احتكارها لمسيرة السلام دون أن تتقدم بها، رغم أن ذلك كان ممكناً. سوف يلومها العرب كثيراً على ذلك العجز المشبوه؛ ولكن قد يلومها إسرائيليون أيضاً على صداقة متواطئة إلى هذا الحد.

آخر الدواء: لننشر الديمقراطية!

على غرار دايفيد فروم الذي ألف كتاباً يروي فيه كيف اهتدى إلى العبارة السحرية «محور الشر»، ألف مارك بالمر واحداً يحكي فيه كيف أنه هو، «كاتب خطب» ريغان، كتب له خطاب حزيران 1982 الذي جعله يعلن فيه عن «كرهه للديكتاتوريات بكل أشكالها»، وعن ضرورة «إلقائها في مزبلة التاريخ». منذ ذلك الحين، وسواء عندما كان سفيراً في أوروبا الشرقية، أو بصفته رجل أعمال يشارك في إدارة فريدوم هاوس (بيت الحرية) و«روابط أخرى تعمل على نشر الديمقراطية في العالم»، أصبح داعية لا يهدأ لحملة جديدة

تسقط الخمسين ديكتاتوراً الذين ما زالوا موجودين في العالم وذلك قبل عام 2025. إذا كان بارنيت يعمل على «وصل» الجزء من العالم الذي ما زال مفصولاً، كما رأينا في الفصل الأول، فإن بالمر ينوي من جهته دفعه نحو الديمقراطية؛ وهذا يعني الشيء نفسه خاصة وأن البلدان التي يذكرها كل منهما هي ذاتها، مع استثناءات قليلة. ولدى الاثنين انتقاد واحد يوجهانه لـ«محور الشر»: بما أنه لا يضم إلا ثلاثة بلدان فهو ضيق المجال جداً؛ ذلك أن ميدان عمل أميركا يجب أن يكون العالم بكامله.

بالمرهو الممثل الأسطع لهذه الحملة الجديدة بصورتها الفظة. أما ملامحها الأوضح فهي التالية: ثقة قوية في أن تتكرر سابقة أوروبا الوسطى والشرقية، خلال فترة محدودة نسبياً، في بقية مناطق العالم (يدفع به تفاؤله إلى أن يقول عن العالم العربي: «تلك هي المنطقة الوحيدة التي ليس فيها أي حاكم منتخب، ولكنها أيضاً المنطقة التي تشير جميع استطلاعات الرأي إلى وجود دعم قوي جداً فيها للأنظمة والقيم الديمقراطية»)؛ يقين بأن نشر الديمقراطية في العالم هو في صميم المصلحة القومية الأميركية؛ إيمان قوي بدور القوى الخارجية في مساعدة ومساندة القوى الديمقراطية المحلية (يتحدث عن سفارات أميركا في العالم فيقول: «في محيط من الطغيان، يجب أن تكون السفارة الأميركية واحة حرية وعامل توجيه دائم، حتى وإن لم يكن فوري التأثير، نحو التغيير»)؛ استخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك: «الأفضلية هي بالطبع للتغيير اللاعنفي، ولكن يتوجب التدخل العسكري أحياناً لإسقاط ديكتاتور، خاصة عندما تكون فئة كبرى من الشعب قد تبنت القومية التي يحكم باسمها الديكتاتور». نجد هنا أيضاً نفس التبسيط الثنائي الذي يعتمده الواعظون، إذ ينقسم العالم إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات، بينما لا يكلف بالمر نفسه عناء وضع جدول توصيف لمستوى الديمقراطية الفعلي، ابتداء من بلده أولاً. ولكن رغبات بالمر لا تلبث أن تتحقق: يتبنى الرئيس أطروحته بصورة شبه حرفية في خطاب التولية يوم 20 كانون الثاني 2005، ثم يتبنى الكونغرس الأميركي، في الرابع من آذار التالي، قانوناً جديداً عن «نشر الديمقراطية في العالم» يدعمه الحزبان ويقول بتحويل «السفارات الأميركية في الخارج إلى واحات حرية» ويجعل الدمقرطة جزءاً أساسياً من المصلحة القومية ويمدها بمبلغ 125 مليون دولار إضافية سنوياً في مشروع الموازنة.

ليس من الصعب أبداً ملاحظة نقص الديمقراطية السائد في العالم العربي-الإسلامي

ولقد خصص كاتب هذه السطور جزءاً كبيراً من كتاباته لهذه المسألة خلال ربع القرن الأخير. ولكن، بما أن بوش يفتقد شعاراً تعبوياً لمشاريعه الكبرى في المنطقة، حولها إلى أمر يصدره. لماذا إسقاط صدام حسين؟ لإرساء الديمقراطية في العراق. لماذا يمارس الضغط على المملكة العربية السعودية؟ لإحلال الديمقراطية فيها والحؤول دون رغبة الشباب السعودي في الذهاب إلى نيويورك لتفجير أنفسهم على أبراجها. ولماذا عزل عرفات؟ لأنه لم يكن ديمقراطياً. في صورة كاريكاتورية للمفاهيم الكانطية، أعلن بوش أن الديمقراطية والازدهار هما علاجا عدم الاستقرار الوحيدان والفاعلان، وأنه قد تعهد تصديرهما. في كانون الثاني 2005، أوصل كلمة «حرية» إلى مرتبة العقيدة عندما كررها عشرات المرات في خطاب تولية من بضع صفحات فقط. هكذا بقيت أهداف الحرب على الارهاب على التباسها الذي ذكرنا، هكذا تهاوت تدريجاً حجج الحرب على العراق، هكذا يبرّر انعدام العمل لانشاء دولة فلسطينية مستقلة، هكذا تفسّر الضغوطات القوية على سوريا: اصبحت الحرب الشاملة على «الاستبداد» (ونشر الديموقراطية) هي الهدف الأسمى. وان كنا ناقشنا في الفصل السابع حدود هذه الايديولوجيا المستجدة فيما يتعلق بدول كبرى كالصين أو روسيا وتفوق المصلحة القومية عليها في معظم الحالات، فإن تفصحها بما يخص بالذات منطقتنا من العالم تستحق وقفة خاصة لا لأن ادارة بوش معنية في واقع الحال بهذه المنطقة بالذات ولو أن خطابها المعلن يبدو وكأنه موجّه للعالم بأسره، بل لأننا معنيون فعلاً بانتصار الديمقراطية والمشاركة السياسية والحريات في بلداننا منذ زمن بعيد، وما انفكينا نعمل في سبيل تحققها في اوطاننا سنوات وعقوداً قبل أن يصل بوش الابن الى رئاسة اميركا وقبل ان تتبنى واشنطن هذا المشروع، ومن الطبيعي أن نتساءل اليوم اذا كان دخول القوة العالمية الأعظم المسرحي الى هذا المضمار من شأنه التاثير ايجاباً أو سلباً على هذه المسألة، لاسيما وان فرضيات عديدة تحوق بهذا الحماس الأميركي المعلن تستدعي التوقف عندها.

الفرضية الأولى هي تلك القناعة بأن نشر الديموقراطية هو الدواء الناجع لمكافحة الارهاب. لا ريب ان للديموقراطية محاسن بذاتها ولذاتها ولكنها ليست بالضرورة الدواء الشافي بنظر مختلف المراقبين الحياديين الذين يشيرون الى أن معظم القائمين بالأعمال الارهابية ومعظم ضحايا هذه الأعمال يقيمون اجمالاً في مجتمعات ديموقراطية، مما يفسّر ان هناك عشرة اضعاف اعمال من هذا النوع في الهند مما في الصين، أو أن الذين ضربوا

محطة سكك مدريد او مترو الانفاق في لندن هم من سكان بل اجمالاً من مواطني دول ديموقراطية. قد تكون للديموقراطية في الأمد البعيد تأثيرات على اعتبار الوصول الى حلول عبر الوسائل السلمية ممكناً، وبالتالي إلى جنوح بعض ارهابيي اليوم إلى تحقيق أهدافهم من خلال صندوق الاقتراع ولكن الميل للعنف قد يتأتى بالذات من عجز أقليات معينة من الوصول إلى أهدافها من خلال التصويت، كمثل الشيشان في روسيا، أو العمليات الاستشهادية التي يقدم عليها فلسطينيون أو تلك التي يلجأ اليها ابناء مقاطعة كشمير. هناك قضايا عصية على الذوبان في صندوق الاقتراع مهما انتشر استعماله وتقتضي بالتالي حلاً لها بذاتها ولذاتها، علماً بأن الأنظمة التسلطية قادرة على كبح الارهاب بالقمع غير المحدود وأن الدول ذات الأنظمة التسلطية قادرة ايضاً على التوصل الى اتفاقات سلمية لقضايا شائكة تحد من الارهاب دون أن تتحول هي نفسها الى الديموقراطية.

فرضية ثانية في هذه الحملة الأميركية للدمقرطة تقدم على أن الأنظمة التسلطية قد أبقت القضية الفلسطينية حية ومنعت التوصل إلى حلّ بشأنها بل استعملتها ذريعة لشرعنة استمرارها. لا يسمح المنطق برفض مطلق لهذه الفرضية ولكنه لا يمنع من مناقشتها هي الأخرى فنلاحظ اولاً أن الدول العربية التي دخلت في اتفاقيات سلم مع اسرائيل لم تكن نماذج ساطعة للديمقراطية، او لأنها في حقيقة الأمر سعت لهذه الاتفاقات لأنها كانت ديمقراطية. فلا مصر السادات، ولا اردن الحسين ولا الدول الخليجية والمغاربية التي طبعت علاقاتها باسرائيل كانت ديمقراطية ولا ادعت يوماً انها فعلت ذلك لأنها كانت ديمقراطية. من ناحية اخرى، فمن المخاطرة الاعتقاد ان اعتماد الديموقراطية والمشاركة السياسية سيقلّل بالضرورة من اهتمام العرب والمسلمين بالقضية الفلسطينية أو من تدنّي شروط الفلسطينيين انفسهم كي يقولوا ان قضيتهم قد لاقت حلاً عادلاً. بل يبدو أحياناً كثيرة ان الرأي العام العربي اكثر اهتماماً من حكامه بقضية فلسطين، بل اصدق اهتماماً بها وأن الشروط التي قد يضعها حكام منتخبون بحرية لتسوية مع اسرائيل قد تكون اصعب من تلك التي قد يقبل بها حكام متسلطون. هنا ايضاً تبدو العلاقة السببية المفترضة ضعيفة وهذا بالذات ما يجعل العديد من الكتاب الاسرائيليين (انظر مثلاً جريدة هآرتس 18/ 5/ 2005) ومن الكتاب المؤيدين لاسرائيل في أميركا يعتبرون افكار بوش ومرشده تشارانسكي في هذا المجال صبيانية بل خطرة على مصلحة اسرائيل ذاتها. بل هناك في

اسرائيل من ذهب ابعد من ذلك للقول مثلاً ان لا مصلحة على الاطلاق لاسرائيل بأن تخسر شعار «الديمقراطية الوحيدة في منطقة تعج بالدكتاتوريين» التي جلبت لها الكثير من العوائد منذ انشائها ولا مصلحة لها بالذات بأن تتحول سوريا مثلاً الى ديمقراطية فيصادقها الغرب وتجعله يسعى لدعمها استعادتها للجولان.

فرضية ثالثة هي في الأقل قابلة للجدل وهي تقول ما مفاده ان «تغيير الأنظمة» هو السبيل للديمقراطية. طبعاً، جاء الرد على هذه الفرضية بالقول «ان الديمقراطية لا تبنى من على ظهر دبابة»، وهذا الرد، رغم تحوله الى نوع من الكليشيه، ليس خاطئاً تماماً. ذلك ان دراسات عديدة مقارنة وصلت إلى نتيجة بأن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم نتيجة تدخل عسكري خارجي تبقى عرضة للهشاشة وللزوال. ولقد أظهرت دراسات توماس كارودز خصوصاً، بناء على دراسة احوال هايتي وغرانادا وباناما وغيرها ان الحالات التي تم فيها اسقاط نظام ديكاتوري بقوة السلاح الاميركي تميل آجلاً أو عاجلاً إلى اعادة انتاج نظام شبيه بالذي اودى به التدخل العسكري الأميركي. من الصعوبة بمكان الجزم بأن هذا ما سيحصل ايضاً في افغانستان او في العراق، لأن هاتين الحالتين ما زالتا حديثتي العهد وخصوصاً لأن التدخل العسكري الخارجي ما زال جارياً فيهما، لكن من غير المبالغة القول بأنه لولا بقاء القوات الخارجية في كابول لما استمر قرضاي في السلطة ومن السهل الاثبات أنه لولا بقاء القوات الأميركية في بغداد لما جرت انتخابات ولما تم تنظيم استفتاء على دستور. وفي كلا الحالتين، ان كان النظام الجديد ديمقراطياً بالفعل، فمن الصعب تصور ثباته في القريب المنظور دون ارتكازه لفترة طويلة على القوات الخارجية.

ولقد اخذ كثيرون على ادارة بوش اعتمادها على فرضية أخرى لا تقل هشاشة وهي ان «تغيير الأنظمة» هو بمعنى ما انبلاج فجر الديمقراطية. وشبّه هوبير ڤيدرين وزير خارجية فرنسا السابق نظرية بوش الابن عن الديمقراطية كالدخول في دين جديد: تكون كافراً وفي يوم واحد تصبح مؤمناً بينما الواقع ان الديمقراطية لا تختزل في اعلان الايمان بها او الذهاب ذات يوم الى صندوق الاقتراع، بل تتطلب جهداً حثيثاً وسنوات طويلة من العمل على دمقرطة الدستور والمؤسسات والاحزاب والثقافة السياسية. فالديمقراطية ليست مجرد «انتخابوقراطية» كما كتب ريتشارد هاس بتهكم. وما اراد هذا المحلل الجمهوري الذي عمل في ادارة بوش الابن في موقع مرموق قبل ان يبتعد عن توجهاتها قوله ان «تغيير الانظمة»

ليس عملاً بحركة واحدة. فالحركة الأولى هي حركة اسقاط النظام القائم وهي مسألة باتت غاية في السهولة بالنظر لهول القدرات العسكرية الأميركية. وعندما يحصل ذلك، من السهل على بوش أن يعلن ان «المهمة انجزت» كما قال في 2003/ 5/ 1 او، بعدها ان يعلن في مطلع شباط 2005 غداة اول «انتخابات» في العراق بأنها «نصر مبين للديمقراطية». لكن هذا الكلام أجوف لأن عملية تغيير الأنظمة تتطلب حركة ثانية هي بناء النظام الجديد مكان الذي تم خلعه وهي مهمة صعبة، طويلة، معقدة تتطلب النفس الطويل. ودعم الرأي العام في أميركا وتعاون السكان المحليين، وكلها عناصر غير مضمونة اللهم اذا كان بوش ينظر للشرق الاوسط نظرة سابقيه غداة الحرب العالمية الثانية بمعنى انه ينوي احتلال قواته للدول التي يقوم بالتدخل فيها الى امر غير منظور. آنذاك، من الافضل له ان يصارح ناخبيه بالامر لأنهم ليسوا بالضرورة قابلين به، وان لم يفعل فعليه ان يتوقع مواقف مختلفة من العراقيين والافغان وغيرهم عن تلك التي كانت للالمان او لليابانيين سنة 1945، بالنظر للاختلاف العميق في الظروف السياسية العالمية وفي توجهات السكان المحليين، وفي شرعية الحروب بين هذه وتلك. لذا ساورت الكثيرين، والديموقراطيو الهوى من ابناء هذه المنطقة في طليعتهم، الشكوك من هذا الاعتناق التبشيري للديموقراطية والذي يتضمن احتلالا مديداً لمناطق شاسعة من العالم الاسلامي او الذي يعتقد انه يمكن البدء بالدمقرطة من بلد معقد، صعب المراس، مثل العراق، اوالذي يريد تغيير بعض الانظمة التسلطية بالقوة (مثل العراق وسوريا) وبعضها بالضغط اللين (مثل مصر والسعودية) بينما لا يحاول ذلك البتة في اماكن اخرى (مثل باكستان او تونس) لأن فيها «مستبد صديق». بين 1991 و2001، كانت الولايات المتحدة قد صرفت ما يقارب 250 مليون دولار من أجل نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، ولكن النتائج كانت هزيلة جداً. في القاهرة، أحب كولن باول أن يعطي، في تموز 2004، مثلاً عن هذه المقاربة الجديدة عبر إلحاحه على التحدث إلى ممثلين عن المجتمع المدني. ولكن هنا أيضاً يبدو تطبيق نموذج أوروبا الشرقية على العالم العربي كاريكاتورياً جداً. فالذين كان أسلاف باول يلتقون بهم كانوا من طراز فاكلاف هافل وليخ فاليسا وغيرهم من المنشقين؛ بينما كان من التقاهم هو في القاهرة أعضاء في حزب الرئيس أو المعارضة المعتدلة (والهزيلة التمثيل). إضافة إلى ذلك، كانت أنظمة أوروبا الشرقية معارضة لأميركا، ولكن المجتمع المدني لم يكن كذلك، أما

في الشرق الأوسط فالعكس هو الصحيح إلى حد كبير. يمكن أن يكون «ممثلو المجتمع المدني» ديمقراطيين بالفعل، ولكنهم أشد نقداً من قادتهم في مسائل مثل الدعم الأميركي لإسرائيل أو المغامرة الأميركية في العراق. وهذا المجتمع المدني واسع الاطلاع عموماً: كم من مرة نسمع في مقاهي القاهرة أو صالونات الخليج تفاصيل عن ما يعتبر تراجع الحريات العامة في أميركا نفسها، سواء في معاملة الزوار المسلمين أو في ظهور جهاز مخابراتي على طريقة أورويل يعرفه سكان المنطقة جيداً لكون أعداد كبيرة منهم تعيش تحت نظر مخبريه منذ عقود. فهل كان مسؤول كبير في المنطقة مخطئاً عندما أسر لنا: «مقابل التحدي الذي يمثله بن لادن، يتصرف القادة السعوديون ومبارك وبوش على العموم بطريقة واحدة: رقابة دقيقة وقمع يلامس حدود الشرعية. إن أميركا تدعي العمل على تغييرنا، ولكن لسوء حظها نقوم نحن أيضاً بتغييرها - ولكن نحو الأسوأ»؟ هذا الشعور الواسع الانتشار، والذي يغذيه الاستخدام الكثيف، في سجون العراق وأفغانستان الأميركية، لوسائل تعذيب معروفة جيداً في هذه المنطقة، يصيب التبشير الأميركي بالديمقراطية في منطلقاته الأساسية.

رغم ذلك لا يمكن لأنظمة المنطقة أن تتجاهل نتائج الطفرة الديمقراطية الحالية. فالولايات المتحدة ليست مرتاحة على الإطلاق لبقاء عدد من الأنظمة في أماكنها. وهي قد توصلت من خلال التمويل واعتماد القوانين المناسبة والدعم المتعدد الأشكال للمنظمات غير الحكومية إلى زعزعة استقرار أنظمة منتمية إلى فترة الحرب الباردة: في صربيا وجورجيا وأوكرانيا حيث تم استبدال حكام ينتمون إلى الماضي ولم يتلقوا إعادة تأهيل كافية بحكام «إصلاحيين» وبالتأكيد أشد قرباً إلى الأميركيين، بفعل تحريك الشارع واللجوء إلى الانتخابات. وهناك إجراءات مماثلة ينتظر حدوثها في بلدان مثل مولدافيا وبيلاروسيا. كما أن هناك مبادرات مماثلة يتم تحضيرها في العالم الإسلامي، كما رصد مبلغ 80 مليون دولار لإطلاق مسيرة من هذا النوع في «الشرق الأوسط الكبير». خلال هذا الوقت، تشهد بلدان مثل روسيا وإيران وباكستان وأغلب دول آسيا الوسطى، تصاعداً واضحاً للقوى الأقل ليبرالية، بل عودة إلى أنظمة التسلط. في العالم الإسلامي، كانت الانتخابات الرئاسية في أندونيسيا، عام 2004، مثار اهتمام كبير من قبل الأميركيين. ولكي تظهر مصر أن موقفها المؤيد للديمقراطية ينطبق أيضاً على الدول الحليفة، خاصة منذ ولاية بوش الثانية، وجدت

نفسها مدعوة إلى القيام بإصلاحات تسير باتجاه تعددية سياسية أكثر واقعية. والمملكة العربية السعودية، التي بدأت من درجة أدنى، تلقت التهنئة على نصف انتخابات بلدية أدخلت إلى البلد مبدأ، بل واقع الانتخابات. في إيران، يذهب بوش أبعد من ذلك: لقد وعد بتقديم الدعم لأي انتفاضة ديمقراطية قد تحصل، هذا إن حصلت. ولقد تم تقديم الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني 2005 كانتصار للديمقراطية وللرجل الذي تمت المراهنة عليه ليحل مكان عرفات. وفي ربيع 2005 قيل الكثير من الكلام التشجيعي الذي اتهمه البعض بأنه نوع من التدخل المقنّع، بهدف تحرير الناخبين اللبنانيين من مخلفات ثلاثة عقود من الوصاية السورية على بلدهم، ولقد كانت حركة لم يتسبب بها الأميركيون ولكنهم حاولوا اللحاق بها. كان إحياء الذكرى الستين لنزول الحلفاء في النورماندي مناسبة لصدور أول بيان أميركي - فرنسي عن لبنان الذي ستتوصل باريس وواشنطن، بعد أشهر عديدة من المباحثات السرية، إلى التفاهم بشأنه وتبنيهما المشترك للقرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن والداعي، بين أشياء أخرى، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. كان الأمر من وجهة نظر فرنسا يتمثل في التأكيد الحاسم لإرادتها بالتوصل إلى استقلال لبنان الحقيقي، خاصة وأن الوصاية السورية المفروضة عليه كانت تصبح أكثر فأكثر تشبثاً. أما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد كان لبنان ملفاً هامشياً قبل ذلك، إذ كانت واشنطن، بعد مغامرتها الفاشلة في هذا البلد في 1982-1984، قد قبلت بتلك الوصاية، مما جعل إعادة النظر بهذا الموضوع، عبر القرار 1559، تشكل انقلاباً حقيقياً في السياسة الأميركية. ثم جاء تمديد دمشق ولاية الرئيس إميل لحود، وخاصة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ليزيدا من تصليب موقف واشنطن في استعجال انسحاب القوات السورية. وقد زاد من إدراج لبنان ضمن الصورة الإقليمية لنشر الديمقراطية نمو حركة شعبية معارضة للوجود السوري على الأرض ثم توسعها بعد اغتيال رفيق الحريري. وتوصلت فرنسا، معتمدة على التعاون الأميركي، ورغم صعوبات كبيرة، إلى فصل ملف الوصاية السورية على لبنان عن «الحرب الشاملة على الإرهاب»، وعن تطور الصراع العربي-الاسرائيلي، وعن تأثيرات تغيير الأنظمة على سوريا ذاتها، وهي ملفات ثلاثة عزيزة على المحافظين الجدد. ولكن هذا الحرص الفرنسي الصادق لا يمكن أن يدوم مهما بلغ من قوة: لا يمكن لتطور الوضع اللبناني إلا أن يخلف، آجلاً أم عاجلاً، تأثيراً مباشراً على تلك الملفات الثلاثة، خاصة وأن

الغربيين، عندما كانوا يعملون على إصدار القرار 1566 غداة مجزرة بيسلان (روسيا)، كانوا يؤمنون لأنفسهم أداة جديدة يلاحقون بها خصومهم، بل يقضون مضاجعهم، دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

وليس لبنان بهذا المعنى بالحالة الفريدة بمعنى أن اختزال تعقيداته الداخلية والخارجية الى مجرد انتصار للديموقراطية على القوى التسلطيه تبسيط هائل اذ ان الفارق كبير بين تأفف اللبنانيين من ادارة دمشق لشؤونهم وهي تدهورت فعلاً في مضمونها كما في وسائلها الى درك سفلي في السنوات الأخيرة، وبين تعلّقهم الحقيقي بالديموقراطية وبمقتضياتها، والفارق كبير ايضاً بين السعي المشروع لمعرفة هوية الجناة الذين اغتالوا رفيق الحريري وغيره وبين استثمارهذه القضية السامية لممارسة ضغوط على سوريا كانت الادارة الاميركية قد بدأتها سنوات قبل هذه الجريمة النكراء لاسيما من خلال «قانون محاسبة سوريا». كما ان الفارق كبير بين تمني حصول الانتخابات كعلامة مميزة لحلول الديمقراطية وعدم الاعتبار من ايران حيث حملت الانتخابات التشريعية سنة 2004 والرئاسية سنة 2005 «محافظين جدد» على الطريقة الايرانية الى الامساك بمختلف ادوات السلطة في طهران. كيف تتمكن واشنطن والحال كذلك من الترحيب بالانتخابات الافغانية على عللها الكثيرة بوصفها «تجربة ديمقراطية رائعة» ومن التنديد بالانتخابات الايرانية بوصفها «مسرحية مثيرة للسخرية»؟ ان هذا التناقض يشي في الواقع بأن الديموقراطية ليست هدفا بذاتها في هذه الاستراتيجيا، والا لكان الاميركان اعترفوا مثلاً بأن من الديمقراطية اكثر في ايران منه في باكستان، وان العلل المحيطة بالانتخابات في الدول الحليفة ليست بأقل من تلك التي في الدول المعادية وان الانتخابات العراقية التي جرت سنة 2005، والاستفتاء الدستوري ايضا لم تكن من الاحداث الايجابية بالمطلق: صحيح ان الملايين اشتركت فيها رغم تهديدها بالقتل، صحيح ايضاً ان عدداً كبيراً من اللوائح تنافس على المقاعد وان العراقيين اثبتوا، مثلهم مثل شعوب المنطقة كلها انهم ميالون للديمقراطية عندما تفتح امامهم فرصة المشاركة فيها. هذه امور لا يمكن نفيها وهي بالفعل مشجعة لأي امرىء يهمه مستقبل الديمقراطية في هذه المنطقة. لكن الصحيح ايضاً هو ان الانتخابات جرت في ظل الاحتلال، وصحيح ان الاميركان تدخلوا في وضع الدستور كما في وضع قانون الانتخاب، وصحيح ايضاً، وهذا هو الأكثر اثارة للقلق، ان الاستفتاء والانتخابات تحولا

الى نوع من الفرز المذهبي والاثني العميق، مؤكدين على ان ديمقراطية تقوم بثمن هو تعزيز الفرز الفئوي قد تحمل من الاضرار على مستقبل العراق اكبر من مجرّد تعوّد الذهاب الى صندوق الاقتراع. ثم ان التنديد بالأنظمة التسلطية امر مشروع تماماً لكن النظر الى نوعية الفئات الحاكمة، والى مدى تعلقها بالديمقراطية وأيضاً الى مستوى الفساد الذي يعتورها ليس بأقل شرعية. والحق يقال ان معرفة الكاتب بتلك الطبقات إن في العراق (خصوصاً) او في اوكرانيا وجورجيا وغرغستان لا تدفعه للتفاؤل. فهل ان مستوى الفساد اقل فعلاً في أوكرانيا سنة 2005 اكثر من سنة 2004 وهل ان الشفافية وروح الخدمة العامة اقوى عند الطبقة الحاكمة العراقية الحديثة مما كانت ايام النظام المخلوع؟

ولكن الترابط بين التدخل العسكري والدمقرطة يطرح إشكاليات تتجاوز عملية احتساب النقاط التي قد يسجلها أو لا يسجلها جورج دبليو بوش. الأولى هي إشكالية ذلك التوسع المتزايد يومياً للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وهو ما يصدم الرأي العام ويربط الديمقراطية في وجدانه بالتضحية بجزء من السيادة. فهل يجب أن يكون ثمن قيام الديمقراطية هو الاستقلال، إضافة إلى قدر من الضغوط والعقوبات، وحتى التدخل العسكري؟ إن ثمناً كهذا مصدر أساسي لتشويش الأذهان. ما لا يقل إيلاماً عن ذلك، هو الكلفة الباهظة من حياة البشر التي ترافق تلك التحولات: إن أكثر المداحين حماسة للانتخابات العراقية قد يتساءلون إن كانت تعادل بالفعل الثلاثين شهراً من الفوضى والتفجيرات وفقدان الأمن التي سبقت اول انتخابات عامة وكلفت حياة عشرات آلاف العراقيين، علماً بأن إجراء الانتخابات لم يضع حداً لهذا الوضع. وليست أقل خطورة مسألة معرفة ما إذا كانت العملية الديمقراطية يمكن أن تهيء فعلاً لـ(إعادة) قيام الدولة في بلدان انهارت فيها الدولة من تلقاء ذاتها (الصومال) أو أسقطت بالقوة (العراق). فلكي تقوم الديمقراطية يجب أن تكون هناك دولة موجودة؛ ولكي تترسخ يجب أن يكون هناك ديمقراطيون: إنهما شرطان يمكن للانتخابات أن تعمل على تفعيلهما، ولكنهما لا يمكن بأي حال أن تحل مكانهما.

بعد إجراء الانتخابات تطرح قضية أخرى ليست خاصة بالعراق؛ ولقد أثارتها الواشنطن بوست بفظاظة تحت عنوان: «300 مليار دولار من أجل إقامة حكومة رجال دين»، أي باعتماد الشك بنتائج حرب مكلفة أدت إلى إرساء نظام سياسي يلعب رجال

الدين فيه دوراً رئيسياً. من جهتها، وول ستريت جورنال، التي لم تزل من أوائل المدافعين عن الحرب، ابتدأت تعبر عن بعض الشكوك (3 آذار 2005). ويزايد دوف زاكهايم، الذي لعب دوراً في العديد من الإدارات الجمهورية، بتحذير حكومته من مغبة استعجال نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي لأن ذلك سيكون الوسيلة الوحيدة لمساعدة «الأصوليين المتعصبين» على استلام السلطة بصورة شرعية بالكامل (لوس أنجلس تايمز، 27 شباط 2005). إن كلفة الديمقراطية، التي تسددها الشعوب المحلية على صعيد فقدان السيادة أو افتقاد الاستقرار، قد لا تكون أقل ثقلاً على أميركا نفسها التي، إذ تهنئ نفسها على رؤية الديمقراطية تنتشر، قد اكتشف أنها تخسر على الصعيد الستراتيجي لمصلحة أشرس خصومها. ثم إن الذريعة التي تستخدمها الأنظمة المستبدة القائمة لتبرير عزوفها عن إجراء انتخابات حرة قد أخذت تظهر في أميركا ذاتها حيث يطل برأسه حنين إلى أنظمة استبدادية لم تكن مرغوبة ولكن كان من الممكن التعاطي معها، كما كانت تعرف كيف «تمسك» بشعوبها. لقد كان «الواقعيون» يكررون ذلك من قبل لكي يدعوا إلى تسويات مع روسيا أو الصين باسم المصلحة القومية؛ وها هي الدعوة تعود بخصوص العالم الإسلامي (يراجع مثلاً مديح مارشال برغر للنظام التونسي في ناشيونال إنترست، خريف 2003) باسم الاستقرار الذي يشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة لتدفق الامدادات النفطية المنتظم ولمنع وصول الأصوليين إلى سدة الحكم.

إن التدخلية الديمقراطية الأميركية،المدعومة أحياناً من الاتحاد الأوروبي، تعطي نتائج ملموسة، ولكنها تبدو في الوقت ذاته مثيرة للشكوك ومؤدية إلى حالات تراجع حقيقية، لاسيما وان كثيرين في المنطقة كما في اميركا نفسها يعتقدون ان ما انتجته حرب افغانستان ضد الاحتلال السوفياتي من «جهاديين» توزعوا لاحقاً على بلدان كثيرة لن يكن إلا نزراً مما ستنتجه حرب العراق ضد الاحتلال الأميركي من «جهاديين» متطرفين سيشغلون حكومات المنطقة لاجيال وفي العالم الإسلامي بصورة أخص، تثير هذه التدخلية مزيجاً من الأمل والخوف والرفض. فأنصار الديمقراطية ما زالوا على شكهم بغايات أميركا وبجدية محاولاتها، مما يجعل السياسات المتبعة فعلاً من قبل الولايات المتحدة، حسب ملاحظة كارودزرز (2005)، أشبه بسياسات الماضي مما هي بما يظهر في التصريحات الرسمية. و«الحرية» التي جعل بوش من نفسه رائداً لها هي مفهوم غامض لدرجة أنه لا يتعدى شعاراً

مرفوعاً. فإذا كانت الديموقراطية في تحديدها الأضيق حرية الفكر والقول، علينا الاعتراف بأن هذه الحرية اليوم في حال أفضل بكثير مما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين سنة. ولكن هذا التقدم الحقيقي لم يكن ناتجاً عن حملة عسكرية أميركية أو تحول لدى المسؤولين المحليين بقدر ما كان نتيجة ثورة المعلومات التي ربطت ما بين مختلف البلدان بواسطة الفاكس والراديو والتلفزيون والإنترنيت والأقمار الصناعية فوضعت من يمارسون الرقابة الرسمية في حالة بطالة بفعل الأمر الواقع. وإذا كانت الحرية حرية السوق، فلا يمكننا إلا تسجيل الرفض شبه الشامل للاقتصاد الموجه في حضارة اسلامية اشتهرت تاريخياً بأسواقها ولا تجد أية صعوبة في استعادة تراث تجاري شهير. وإذا ما كانت في المقابل حرية اختيار الحكام، فإن العالم الإسلامي يجد نفسه في مواجهة مسألة حساسة: إن تدخلية بوش الدونكيشوتية المعروفة بطروحاتها التبسيطية قد تضره أكثر مما تنفعه. ذلك أن العالم الإسلامي قد عرف خلال السنوات الأخيرة «إصلاحات» سياسية أدت بصورة مفارقة إلى تراجع فعلي. فلقد اعتمدت أنظمة جمهورية منطق الحكم المتوارث باللجوء إلى الاستفتاءات، كما انتخبت مجالس تمثيلية بصورة ديمقراطية ثم حرمت هذه المجالس بصورة استبدادية حق ممارسة صلاحياتها، بينما لم يكن الخوف من نجاح الإسلاميين في الانتخابات يقلق السلطات القائمة فقط، بل أيضاً الأقليات العرقية أو الدينية والأوساط الاجتماعية الليبيرالية و/ أو الحداثية. إن كل ذلك يثير توجساً حقيقياً من الديمقراطية، سواء جاءت الدعوة إليها من «مناضل» محلي أو من رئيس أميركي. وإن تآكل الفكرة الديمقراطية بصورة جدية هو همّ يشغل اليوم ديموقراطيي المنطقة الذين ينصتون بانتباه، أي بخوف، إلى دعوة بوش الديمقراطية. فهؤلاء الديموقراطيون يتقاسمون إلى حد كبير مع مجتمعاتهم صورة عن أميركا تبلغ سلبيتها أنهم عندما يجرؤون على التعبير عن قناعاتهم الديموقراطية يجدون أنفسهم مضطرين في البداية إلى الإعلان بصراحة عن تميزهم عن أميركا وعن رئيسها. وقد يمكننا القول أنه إذا أرادت أميركا فعلاً مساعدة الديمقراطيين في العالم الإسلامي، فعليها أولا أن تبتعد عنهم – عبارة سمعها كاتب هذه السطور ألف مرة ومرة.

وبصورة أعمق، فإن المؤيد للديمقراطية، يجد نفسه أمام قضية أخرى: أثر التحول إلى الديمقراطية على مستوى معيشة السكان. من منا لا يعلم أن روسيا قد سجلت عام 2004 نسبة نمو بلغت 8 % في وقت كانت ديمقراطيتها تتراجع وتتقلص؟ أو أن الصين حافظت

على نسبة نمو بين 9 و10% على امتداد أكثر من عقدين من الزمن رغم إبقائها على نظام الحزب الواحد؟ ومن يجهل أيضاً أن الاقتصادات العشرة التي سجلت نسبة النمو الأعلى خلال السنوات الأخيرة كانت جميعها تابعة لبلدان ذات نظام تسلّطي؟ إن هذه الاعتبارات يجب أن تؤخذ بالاعتبارلدى النظر في أحوال من لا يدركون (أو لم يدركوا بعد) أن النظام الديمقراطي هو خير بذاته ولذاته. وهي في مطلق الأحوال تفسر بعض الخيبة الديمقراطية التي نشهدها سواء في أميركا اللاتينية أو أفريقيا السوداء أو العالم الإسلامي. فهل يدرك ذلك البطل الجديد لـ«الحرب على الاستبداد» إن سلوكه تجاه الصين وروسيا مراقب عن كثب، ومراقب بالتأكيد من قبل العالم الإسلامي أيضاً. فإذا ما تغلبت في هذين البلدين واقعيته السياسية على «رسالته» المعادية للاستبداد، سوف يضعف رصيده لدى المسلمين أكثر، لأنه ضعيف هنا سلفاً كما يعلم الجميع؛ ذلك أن هؤلاء مقتنعون بأن الأنظمة المستبدة الوحيدة التي يعمل هذا البطل على إسقاطها لا توجد إلا لدى المسلمين.

خلاصة هذا الفصل ان الولايات المتحدة تمكنت فيما يسمى «بالشرق الأوسط» من تسجيل انتصارات كبيرة حتى في خضم الحرب الباردة، وقبل ان تخرج منتصرة منها. والحق يقال ان تسجيل اميركا لنقاط متعاظمة في قلب العالم العربي والاسلامي قد سبق زمنياً خروجها المنتصر من صراعها مع السوفيات، وان موقعها في هذه المنطقة ليس بالتالي مجرّد نتيجة او انعكاس لفوزها في الصراع العالمي. لقد تمكنت واشنطن من تقليص النفوذ الاوروبي في هذه المنطقة غداة حرب السويس، ثم عملت بجهد وبنجاح لطرد النفوذ السوفياتي منها وتمكنت منه في مواقع عديدة كمصر والصومال واليمن وهو كان يومها مازال في نضارة توسعه في مختلف انحاء العالم الآخرى. وبينما كان الوجود العسكري الاميركي المباشر يتضاءل تدريجياً، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، كنا نراه يتجدد ويتجذّر في منطقة «الشرق الاوسط» حتى بات لواشنطن وجود عسكري من نوع او من آخر في ثلاثة ارباع الدول الواقعة بين باكستان والمغرب. وكان الخليج، بدءاً من سنة 1979 (سنة انهيار نظام الشاه واحتلال الجيش الأحمر لأفغانستان) قلب هذا الإنتشار العسكري وجوهره. لقد شكّل «الشرق الاوسط» عبر التاريخ مغناطيساً قوياً جذب اليه القوى العظمى البعيدة منه والقريبة، وما كانت الولايات المتحدة خلال مسيرتها نحو الموقع الأول في النظام العالمي لتتمكن، حتى لو هي شاءت ذلك، من تجنب الاقتراب الحميم من

مصادر الطاقة ومن منطقة النزاعات المفتوحة والشديدة الرمزية. لذا انكبت اميركا على الأمر بل يمكن القول انها انتصرت في الحرب الباردة على طول الشرق الاوسط نحو عقد قبل سقوط جدار برلين حين تمكنت من انتاج تسوية بين مصر واسرائيل، او من تسنّم وضع الحكم في الحرب العراقية - الايرانية، او من طرد صدام حسين من الكويت، او من نسج علاقات امنية متينة مع اكثرية دول المنطقة او حين استفادت بصورة غير مباشرة من ثبات بل ومن تعاظم قدرات حليفها الاسرائيلي كما من عجز منافسيها في آسيا كما في اوروبا على الحصول على مواقع مماثلة لهم. إن كانت الصورة كذلك فما الذي تغيّر بعد الحادي عشر من ايلول لسنة 2001؟ ما تغيّر اولا هو تعديل عميق على هذه الصورة الاميركية الزاهية لنفوذ واشنطن في المنطقة. فالصورة كانت مبنية على متانة الموقع الستراتيجي الاميركي من ثبات لاوضاع الحلفاء الرئيسيين ومن احتواء للدول المارقة او المعادية، مع الأمل بأن انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة وحركية العولمة من جهة اخرى من شانهما الضغط التدريجي على الانظمة والمجتمعات كي تتحوّل من مجرد الاصطفاف الى جانب الغرب الى التماثل معه في مؤسساتها ونظرتها للعالم. هذه الصورة اهتزت بعنف في 11/ 9/ 2001 اذ بدا ان القوى المعادية ما زالت قادرة على تحدي النفوذ الاميركي بمجرد استمرارها (العراق-سوريا) او بتعاظم قدراتها (ايران). وما هو أخطر: بدا ان القوى الحليفة (باكستان-السعودية-مصر) تخبىء داخل مجتمعاتها قوى غير مضبوطة قادرة على الحاق الأذى بأميركا نفسها، في افغانستان والعراق، كما في اليمن وبالي بل وفي نيويورك وواشنطن. وبدا أن نحواً من خمسين نقطة ارتكاز عسكرية في طول المنطقة وعرضها (أي فيما يسمى «بالقيادة المركزية») عاجزة عن إنهاء القوى المعادية، وعاجزة ايضاً عن ردع القوى العاملة سراً داخل مجتمعات الدول المستتبعة والتي تضم حركات أصولية متطرفة تساهلت معها الأنظمة الصديقة وعلماء نوويين باكستانيين يعرضون معرفتهم التقنية على أي كان. من هنا صحوة مزعجة على واقع يختلف جوهرياً عن التصور السائد، وهي صحوة التقت، في اميركا نفسها مع مدرسة إستشراقية جاءت تمد صحوة العملاق بالبراهين والحجج والنصائح بما يكفي لجعلها تدفع العملاق نحو مزيد من التورط في معضلات العالم الاسلامي، ومستوى اعلى من المغامرة في التدخل بشؤونه. واختلطت الأهداف وتعددت الوسائل فتلاءمت حيناً فيما بينها وتصادمت حيناً آخر وبدت الولايات المتحدة غداة الحادي عشر من أيلول وكأنها

باتت تريد كل شيء من كل الناس: تريد وقف انتشار الأسلحة غير التقليدية وتريد شن حرباً مفتوحة على الارهاب، وتريد التحكم بانفاق عائدات النفط، وتريد ازاحة الأنظمة الاستبدادية، وتريد القضاء على مفهوم القومية العربية، وتريد العمل على تطوير العقيدة الاسلامية، وتريد نشر الديمقراطية في كل مكان وتريد، في الأساس، استعادة هيبتها المكسورة في اذهان القادة والناس على السواء.

إن مشروعاً كهذا بالضرورة مفتوح في الزمن، فهو طموح لدرجة يشك المرء في قابليته للتنفيذ، او في تحققه في القريب المنظور من الزمن ويشك اساساً في قدرة الولايات المتحدة على قيادته ورعايته الى أجله غير المنظور. اما المتفائلون فهم يريدونك ان تتغاضى عن الآثار السلبية الملموسة لهذا الجموح (كمثل إثارة همة «الجهاديين» او كملاحظة ان «العمليات الارهابية»، وفق تصنيف وزارة الخارجية الأميركية نفسها قد ازدادت ثلاثة أضعاف سنة 2004 عما كانت عليه سنة 2003) بتقدم هنا، بتأخر هناك، او بتراجع هنالك، ولكن الخطة قد وضعت موضع التنفيذ واميركا قد تورطت فيها لدرجة بات التخلي عنها مستحيلا والفشل فيها غير مسموح، فاصبروا وتروا وسيأتي يوم يستقر فيه العراق وتسقط الانظمة المشابهة لنظامه المخلوع وينكفىء الارهابيون ويعم «السلام الديمقراطي» الكانطي الايحاء عموم المنطقة. اما المشككون فيشيرون الى هول هكذا خطة والى التناقضات الفاضحة التي تعتريها، ناهيك عن الخواء المفهومي الذي يميزها، والتبسيط المخل الذي نراه فيها، والقدرات الهائلة التي يتطلبه تحقيقها، والدماء التي سالت وتسيل وسوف تبقى تسيل قبل ان تصل تلك الخطة الى خواتيمها بحيث تبدو، إن هي وصلت الى تلك الخواتيم، ذات كلفة عالية لدرجة تتفوق بكثير على فضائلها. اما المتشائمون فيخرجون من التشخيص نفسه، ومن مقارنة بين أهداف اميركا ووسائلها للوصول الى خلاصة ان الناتج الحقيقي لهذه الحملة الاميركية المستجدة على المنطقة لن يكون إلا الفوضى وانعدام الاستقرار والتمزق في نسيج المجتمعات، بل يبالغ عدد من المتشائمين فيعتبرون (عن خطأ برأينا) أن ذاك التمزق هو تماماً ما تسعى واشنطن اليه.

لقد بتنا في لبنان وسوريا والعراق ومصر وفلسطين وجزيرة العرب، كما في ايران وباكستان في خضم هذه الحملة المتعددة الاهداف المتنوعة الوسائل. وليس من المبالغة القول ان مصير التواجد الاميركي في العراق قد تحول الى معيار اساسي للحكم على

مستقبل تلك الحملة ونجاح اميركا من فشلها في بلاد ما بين النهرين سيكون شديد التأثير على مستقبل تلك الحملة في المنطقة بل على تطور موقع القوة الأعظم في النظام العالمي بأسره. لقد اختارت واشنطن العراق نموذجاً وحجر زاوية وسيحكم على سياستها اساساً في الموقع الذي اختارته والذي سيتحول مفتاحاً لهيمنتها ان نجحت وباباً لتجربة مأساوية تشبه التجربة الفيتنامية بل تفوقها ان فشلت. واذا كان من امثولة واحدة يمكن استخراجها من السنوات الاربع الاولى لهذه الحملة فهي أن النجاح فيها مستحيل إن قادتها اميركا بروحية تفرد العملاق المجروح في هيبته والساعي لإثبات قدرته. فالمشروع الذي انطلقت به اميركا سنة 2001، وهو ليس أقل من إعادة صياغة المنطقة على اسس جديدة، لا يبدو قابلا للتنفيذ إن ذهبت فيه اميركا وهي على صممها، صمم يمنعها من الاستماع الى حلفائها الاقربين، صمم يجعلها تهمّش الخبرات العلمية عن المنطقة داخل جامعاتها، صمم يدفعها للاستماع فقط لمن يرى رأيها دون تحفظ واحد. لكن الصمم الأخطر هو الذي يصيب العملاق ازاء ابناء المنطقة أنفسهم. فهل يمكن فعلا تصوّر عملية إعادة تشكيل واسعة، عميقة بل جذرية، لمنطقة عريقة في التاريخ، بالغة التسيّس، ثرية بالمعتقدات والمذاهب والآراء، مالكة لثروات طائلة، دون أن يؤخذ فعلا برأي سكانها؟ وهل لمهندس خارجي ان ينجح في تشييد بناء ملائم ان كانت حقيقة موقفه من صاحب الدار اللامبالاة إن لم يكن الاحتقار؟ وهل يفهم العملاق الراهن ان ابناء المنطقة واصحاب الدار قد رأوا قبله قوى عظمى وامبراطوريات جبارة تأتي وتروح، وقد اختلط التأثر بها بالخيبة منها؟

خاتمة

كنا في نص لاقى بعض الصدى يوم نشره، قد أشرنا الى إن نهاية الحرب الباردة وإنهيار النظام العالمي المثنى القطب، من شأنهما أن يهددا استقلال الحلقات الأضعف في النظام العالمي وان يعيدا للواجهة ظواهر قديمة - مستجدة كالوصاية والانتداب والاستتباع (سلامة، 1993). وبينما كان معظم المراقبين يركزون على دراسة الساحة الأوروبية بوصفها الساحة الرئيسية لصراع الشرق والغرب، رحنا نتلّمس أثار هذا التحول الجذري على ضواحي العالم الأوسع ومنها منطقتنا منه فاصدرنا بحثاً مطولا حاول رصد «نداءات الأمبراطورية»، أي تلك الدعوات للنجدة التي سمعت في مختلف انحاء العالم، والتي كانت تسهّل وتشرعن اعادة بسط هيمنة دولية مرافقة لحركية العولمة، وهي هيمنة بدت في الاجمال اختيارية، يتم استدعاؤها والاستقواء بها، على حساب تراث الاستقلال والسيادة والمساواة بين الدول (سلامة، 1996). وما هذا الكتاب الا نوعاً من الاستكمال لهذه الرحلة التأملية في احوال العالم، يعالج نحو عقد ونصف من اعادة تشكيل النظام العالمي ومن سعي اميركا للتربع منفردة على رأسه ومن التأثير الضاغط على مجرياته.

فهل أن الولايات المتحدة دولة هيمنة بالفعل؟ أم قوة عظمى؟ أم إمبراطورية؟ ليست هذه الألفاظ مجرد مرادفات. إذ غالباً ما يدل استعمالها على خيارات معرفية و/ أو إيديولوجية متباينة، (وإن كان ثمة من يميل إلى الخلط بينها). إلاّ أن هناك إجماعاً على تصنيف أميركا ضمن فئة قائمة بذاتها، بالمقارنة مع سائر الدول الكبرى في العالم. فيما عدا ذلك، سرعان ما يتفكك الإجماع، إما لتعريف هذه الوضعية، أو لمقارنتها مع إمبراطوريات سالفة، أو لتحديد الإستراتيجية التي تتبعها أميركا فعلياً، أو للتكهّن بفترة الحالة الاستثنائية هذه. إلا أن أعراض تغيّر في الذهنيات بدت واضحة إذ اقترح أميركيون أن يتحول بلدهم إلى «إمبراطورية»، ليس للشكوى من «تهمة» كهذه أو لرفضها، بل على العكس لتبنيها والتباهي بها أيضاً. يحث أندرو باسيفيتش مواطنيه على تبني هذا الوضع «الحقيقي» لبلدهم:

«لا تكمن المسألة الملحة والتي لا يستطيع الأميركيون إغفالها في معرفة إذا ما كان بلدهم قد أصبح قوة إمبراطورية، بل في معرفة أي نوع من الإمبراطورية يريدون» (ص 244). فلو استجاب الأميركيون لهذا النداء لكانوا أنهوا حقبة طويلة من الرياء، حسب طوني جادت (2004) الذي يضيف مندهشاً عندما يرى امتعاض الأميركيين كلما ذُكرت أمامهم فكرة الإمبراطورية، «رغم أنهم ضموا أراض واسعة وأخضعوا شعوباً كثيرة، فهم لا يزالوا يرددون أمام عالم مدرك تماماً لحقيقة المَوضوع أنهم لا يريدون إمبراطورية وأنهم ليسوا إمبراطورية، وإذا ما كانوا كذلك فستكون الإمبراطورية مختلفة كلياً عن جميع الأخريات!».
أما المؤرخ البريطاني نايل فرغيسون فانه بعد تأكيده الصارم على أن وضع أميركا في العالم هو بدون أي شك وضع امبراطورية مكتملة، فهو يأسف لإنكار الأميركيين أنفسهم لما يعتبره امراً بديهياً، بل هو يدعوهم للإسراع بالاعتراف بهذا الوضع، لأن هذا هو الشرط الضروري لنجاحهم كامبراطورية.

ليست أية قوة كبرى (أو حتى عظمى) بالضرورة إمبراطورية. تعمد الأولى وفق اصطلاحها الأكثر تداولاً إلى فرض نفوذها على الدول الأخرى وتأثيرها على مجمل النظام الدولي. بالمقابل، تعرّف الإمبراطورية كشكل من الحكم يمارسه بلد على البلدان الأخرى، ليس فقط للتأثير على سياستهم الخارجية، بل أيضاً لفرض خيارات سياسية داخلية على الوحدات التابعة لها. كذلك تميل الهيمنة إلى إحداث اصطفاف الدول الأخرى وراء القوة المهيمنة، في حين أن الإمبراطورية متطلبة أكثر بكثير، فبالإضافة إلى جهودها في تأسيس وتثبيت نظام دولي شديد التراتبية، «يجب أن تؤمن أيضاً الأمن والاستقرار الداخليين للأجزاء التي تتشكل منها، وتستوفي إيرادات تسمح لها بسد تكاليف الإمبراطورية، وتؤمن اندماج نخب المجتمعات التابعة في مشروعها الذاتي، وتتولى كافة المهمات التي تفترض تأثيراً جوهرياً على الشؤون الداخلية لسائر المجتمعات» (روزين، 2003). وفق هذا الاصطلاح الشائع، ليست أميركا إمبراطورية بعد لكنها تصدر إشارات عديدة تدل على أنها ذاهبة بوضوح في هذا الاتجاه.

إنها لخلاصة بلا شك مبكرة سبق وخلص إليها البعض، فالمؤلفات الأربعين الحديثة العهد التي تصطف على مكتبتي متحدثة بطريقة أو بأخرى عن «إمبراطورية أميركية» هي خير دليل على ذلك. ترى غالبية هذه المؤلفات أن الولايات المتحدة عمدت إلى فرض

وضعية هيمنة على العالم مستعمِلَة «التهديد السوفياتي» كذريعة وليس كسبب لهذا الانتشار العالمي، مما أدخلها في سياق منطق إمبراطوري منذ سنة 1945 : «إنّ نظاماً عالمياً مؤسساً على السلم والاستقرار والتكامل الاقتصادي يسهل توسع الحدود الأمنية للولايات المتحدة التي تكفلها رسمياً، وبالتالي الحدود الأمنية لالتزاماتها» (لاين وشوارتز). ذلك هو المنطق الإمبراطوري: أن تدرك أميركا واجبها في الدفاع ليس فقط عن مصالحها الخاصة، بل أيضاً عن مصالح حلفائها وأصدقائها، وأن تمنع هؤلاء، كما ظهر بشكل أوضح منذ مسودة عام 1992 وستراتيجيا الأمن القومي لعام 2002، من قدرة الحصول على الوسائل اللازمة لحماية مصالحهم الخاصة ومن أن يصبحوا بالتالي منافسين لها. «لا يمكن لإستراتيجية التفوّق إلا أن تفضي إلى إمبراطورية تقيم سياجاً حول الكرة الأرضية» (نفس المصدر). خصوصاً إذا قامت الستراتيجية على «منع ظهور منافس جديد قد يشكّل تهديداً للنظام على غرار ما كان يجسده سابقاً الاتجاه السوفياتي، ومنع البروز المستقبلي لأي منافس عالمي»، وفق ما ورد في المسودّة. هكذا يصبح الحفاظ على نظام وحيد القطب الهدف الأكثر أهمية، كما أن اللجوء إلى كافة الوسائل لإحباط الدول المتقدمة في طموحها إلى لعب دور عالمي أكبر يصبح هو أيضاً ممكناً، يتضمن، وفق الظروف والإمكانيات، التدخل في شؤونها الداخلية.

إذا كان هناك من «إمبراطورية»، فهي تكمن في مفهوم جديد بالكامل قد يكون محركه الرئيسي البحث عن المناعة المطلقة، وبالتالي المحافظة على النظام الأحادي القطب عبر كافة الوسائل، الوقائية ضمنها. إلا أن كثيرين، دون أن نحدد خلفياتهم، يعتبرون «الإمبراطورية الأميركية» حقيقة لا تُنقض. ينسبها فيدال (2004) إلى منتصف القرن التاسع عشر بالتزامن مع عهد الرئيس بولك لينوّه بأن مؤيديها في أميركا نفسها كانوا دائماً أكثر من معارضيها، بينما يعيدها إغناتييف (2002) إلى مطلع القرن العشرين مع عهد الرئيس تيودور روزفلت، ونينكوفيتش (1999) وباسيفيتش (2002 و2005) إلى بُعَيد الحرب العالمية الأولى مع عهد الرئيس ويلسون. غير أن الجميع ينوّه بالحرج الذي كانت تثيره لفظة «إمبراطورية» بين الأميركيين، لذلك تتابعت » في الخفاء» (فيدال)، «في إنكار شعبي مهين» (باسيفيتش)، «في نفي ساذج لما هو بديهي» (إغناتييف)، «مع الإشارة إلى أن الجمهورية نشأت من الثورة الأولى المناهضة للاستعمار، ومع احتقار علني للإمبراطوريات الاستعمارية وتداول مصطلحات جديدة للدلالة على وجهها الأميركي» (بورباك وتاربل)، لم يجرؤ أبداً أي

رسمي أميركي على التحدث عن بلده كإمبراطورية: «إذا ما كانت أميركا كذلك، فهي الإمبراطورية الأقل ظهوراً في التاريخ» (كورث، 1997)، وهي «امبراطورية الإنكار بأنها امبراطورية» (فرغيسون، 2004).

لقد بنى الرومان إمبراطورية وتولوا زمامها، بينما لا يزال الأميركيون حتى مطلع القرن الحادي والعشرين يصرون على عدم الاعتراف بتلك التي انشأوها. فالإمبراطورية الأميركية، إذا ما كانت كذلك، لا تشبه النموذج الروماني ولا المشاريع الاستعمارية السالفة التي لا تناسب التجارة على ما يبدو، بينما لم يكن بإمكان «الإمبراطورية الأميركية» إلا أن تجسد إرادة الوصول المباشر إلى الأسواق الخارجية (رنلاو، ص 232). كذلك أسست القوى الأوروبية إمبراطوريات بالمعنى المؤسساتي للكلمة، بينما تكمن السمة الخاصة «بإمبراطورية أميركية»، على العكس، في طبيعتها اللاشكلانية، من حيث عدم اعتراف أميركا بها، والمتعددة الأشكال بأولياتها. وهي تهدف قبل كل شيء إلى فرض «نظام» ملائم لأميركا وسط عالم تهدده الفوضى، أو يتهدده بروز منافسين. قد يكون الطمع، لا سيما في البترول، هو الحافز الرئيسي للإمبراطورية الأميركية، كما كان لدى أوروبيي القرن التاسع عشر؛ لكن قد يكون هنالك حافز آخر، كالشفقة، أو ما يسميه كوبر «الممارسة الإمبراطورية الدفاعية»، المتمثلة في التدخل من أجل وضع حد لمظاهر البؤس والمجازر التي لم تعد تحتمل في عالم بات متداخلاً ومترابطاً كما لم يكن في يوم من الايام. كذلك يوافق دياك لايل (2004) على هذه الصورة «الدفاعية» للإمبراطوريات بوصفها مراكز حضرية (وحضارية)، مهددة من شعوب تحيط بها، تخوض غمار حملة ضد عدم الاستقرار الذي يسببه جيرانها البرابرة، مع الإشارة إلى أن كل البلدان باتت متجاورة في العولمة التي يشهدها العالم. فيما يرفض اليسار، أو ما تبقى منه، والإنعزاليون، إذا ما وُجدوا، سياسة التدخل، يعتبر البعض، ومنهم نايل فرغيسون (2004)، أن أميركا لا تمارسها كثيراً. كما نجد ذلك لدى ذوي النوايا الحسنة مثل سامنثا باور (2002) التي نالت جائزة بوليتزر 2003 على ندائها المؤثر إلى التدخل الأميركي لوقف المجازر البشرية. كذلك توصل ألابي (2002) إلى خلاصة مشابهة معتبراً أنه بات من الصعب أن تستمر أميركا في التحفظ عن الظهور كإمبراطورية. قد تتمثل المبادرة إلى دور إمبراطوري في «الدول التي تعاني الفقر أو الكوارث» عبر المساعدات الإنسانية، ولكن أميركا تنزلق، ربما عن لا وعي، إلى دور

امبراطوري عندما تكتشف ان مساعداتها لا تفي بالغرض المطلوب الا اذا انخرطت في عملية بناء المؤسسات الملائمة وفرض الاستقرار الضروري في داخل الدول المتلقية لتلك المساعدات. هكذا «لا تعود المسألة كامنة في معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعمد إلى ملء الفراغ الذي أحدثه اندثار الإمبراطوريات الأوروبية، بل ما إذا كانت ستدرك أن ذاك هو ما تقوم به فعلا».

تتيح هذه الستراتيجيا، التي تم تبنيها على أعلى المستويات السياسية منذ بضع سنوات، والتي لا جدال فيها على كون اميركا مهيمنة، بل إمبراطورية، إقفال جدالات قديمة تعود إلى ما يقارب القرن، عما إذا كانت أميركا قد بلغت وضعيتها الحالية، بالرغم من تحفظ عميق، وكأنها كانت مدفوعة إليها بفعل تسلسل الأحداث، أو على العكس، إن كانت قد قصدت انشاء نوع من الهيمنة العالمية مع الحرص على إخفاء لعبتها بدقة. يذهب الرأي الأول، السائد منذ فترة طويلة، على أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1918)، كان الناتج القومي للولايات المتحدة مساوياً لنتاجات كل الدول الكبرى مجتمعة. لكن «أميركا كانت حينئذ غريبة الأطوار ومسالمة» (كينيدي، 1999). غير أن الحرب العالمية الثانية أجبرتها على أن تتبوأ مكانتها علانية، كما أن المواجهة مع الاتحاد السوفياتي أقنعتها بتعذّر إدارة الظهر لبقية الكرة الأرضية، فإذا بها تصبح زعيمة «العالم الحر»، فتحاصر الخطر السوفياتي على امتداد حدوده وتتحداه في العالم بأسره. اعتقدت أميركا، وفق هذا الرأي، للحظة أنها ستخسر التحدي، لكن «الإنهياريين» فقط تصوروا ذلك الأمر إذ كانوا يجهلون الطاقة التي يختزنها هذا البلد وكذلك التهاوي المتفاوت نسبياً لأوضاع كافة خصومه. فمهما توهم «آيات الله المسلمون والمبعوثون السوفيات ووزراء التربية الفرنسيون» (بالعودة إلى العبارة المقتضبة للمؤرخ بول كينيدي الذي نسي بلا شك أنه كان هو نفسه مثال أولئك «الانهياريين» عشية زوال الإتحاد السوفياتي) فإن أميركا، دون أن تسعى لذلك عن قصد، ستنتهي باحتلال موقع اول، بل مهيمن، بل حتى امبراطوري، في العالم الوسيع. منذ أكثر من ستين عاماً، كان المدافع عن مبدأ الدولية الليبيرالية، السيناتور ويليام فولبرايت، أفضل من عرض هذه الأطروحة في نيويورك تايمز ماغازين في 22 تموز 1945: «لقد وجدت أميركا نفسها اليوم تأخذ على عاتقها مسؤولية وجوب قيادة العالم، دون أية رغبة منها للقيام في ذلك ودون السعي إليه مطلقاً. إننا ورثة حضارة مسيحية غربية، فيجب علينا أن نمارس بكل قوانا هذه

القيادة التي ائتمنتنا عليها العناية الإلهية» (أعيد هذا النص لدى ديفين، 1969).

يكاد يصعب تصديق هذه الحكاية الجميلة لقوة عظمى مترددة أجبرتها التحديات الخارجية على أن تصبح مهيمنة دون سعيها الفعلي إلى بلوغ ذلك الوضع. فقد تأسست إمبراطوريات شتى دون أي تصور مسبق، وفق توسع طبيعي بمعزل عن أي محرك خارجي. لكن منذ بضع سنوات، استرجع بارنيت وباسيفيتش ولاين ذاكرتهم بصوتٍ أعلى، معززين استنتاج المؤرخ جون لويس غاديس (1993) الذي يلاحظ «كم يندر المؤرخون الذين قد ينكرون اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتحضر للسيطرة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أو أنها كانت قد تحضرت لذلك قبل أن يبرز الاتحاد السوفياتي كقوة مضادة».

منذ أن أدركت أميركا هيمنتها الإستراتيجية بالقول كما بالفعل، بات هذا السجال الشيق من اختصاص المؤرخين. فقد يواجه السياسيون مهمة أصعب إذا ما تفحصوا المستقبل لتوقع مدة هذه الفترة الوحيدة القطب. حملت طيات كتابنا هذا البشرى السارة «للمتفائلين». فاستذكر الفصل الأول حججهم، وقدّم الفصل الثاني الرواية الإمبراطورية علانية للمحافظين الجدد، بينما عرض الفصل الثالث إعادة الترتيبات التي فرضها هذا الطموح على العلاقات بين البنتاغون وسائر الوزارات الأخرى، وعرض الفصل الرابع الثورة التشريعية التي كانت انعكاساً ونتيجة لمشروع الهيمنة هذا. بالمقابل، خصصنا الجزء الثاني من هذا الكتاب للأزمة التي أثارها هذا المشروع مع الحلفاء الطبيعيين لأميركا، والتوتر المحتم بين تعريف انتهازي للمصلحة القومية وبين شروط العولمة، وأخيراً للصعوبات الهائلة التي واجهتها أميركا، وفق قراءة ناقصة ومنحازة للوقائع المحلية، في ترجمة هذه الستراتيجية إلى تشكيل جديد للعالم الإسلامي الذي اعتبر الساحة الأكثر إلحاحاً لنشر الستراتيجية الجديدة.

هل يجدر أو يمكن الجزم، بمستقبل الوضعية الحالية لأميركا، والجهود الواضحة للحفاظ عليها وتعزيزها، والتحديات الكبرى التي يواجهها و/ أو يوجدها مشروع كهذا؟ عام 1972 صدر كتاب تراجع القوة الأميركية لهنري براندون الذي كان قد أمضى ربع قرن في واشنطن كمراسل في الصانداي تايمز البريطانية في العاصمة الاميركية. يتحدث براندون في هذا الكتاب، الذي احتفظ به بعناية في مكتبتي، عن تعاطفه مع مضيفيه الذين

أدرك حينها أنهم دخلوا في مرحلة تراجع بل وأفول. فكتب وكأنه يعزيهم: «لقد شكل تراجع وضعية مهيمنة تجربة مؤلمة لكل القوى العظمى عبر التاريخ». كانت نهاية الهيمنة الأميركية «صدمة مقلقة»، فضلاً عن أنها تمت أسرع بكثير من اعتزال بريطانيا العظمى أو فرنسا كقوى استعمارية. بعد عشر سنوات على كتاب براندون، قام أحد أفضل محللي الثورة التي شكلها عهد الرئيس ريغان بمقارنة أميركا مع روما في القرن الخامس وهي تسحب فيالقها واحداً تلو الآخر من إمبراطوريتها الشاسعة (فيليبس، 1983). إذاً بإمكان أميركا أن تدّعي بأن افولها أقل ألماً، فهي لم تعترف أبداً بالإمبراطورية التي كانت توشك ألا تكونها. نرى اذن ان كثيرين قد قرروا على امتداد القرن العشرين بأن أميركا قد دخلت مرحلة تقهقر وافول ليصابوا بعد حين بالدهشة امام تهافت تحليلاتهم وخفة استنتاجاتهم، مما يدفع أي مراقب معاصر للمرحلة الراهنة الى الحذر من توزيع اوراق النعي قبل اوانها او من الجزم بفشل المشروع الراهن وهو بعد في عز مرحلة محاولة انجازه.

وإذا كان الماضي القريب يساعد بطريقة ما في تكهن المستقبل، فليس هناك من أسباب واضحة لاستنتاج قصر مدة الفترة الوحيدة القطب: قد تجعل أميركا من القرن الحادي والعشرين، أكثر مما فعلت من سابقه، قرناً أميركياً قد تنبسط قوتها خلاله، ويتوسع نفوذها، وتسود قوانينها، حتى أنها قد تجد في الطاقة الهائلة على التجدد بل على اعادة انتاج نفسها. التي لم تتوقف عن التميز بها، الوسائل اللازمة لردع كل من يتصور تعطيل انتشارها أو حتى إعاقته. سيبقى إبداعها التصوري، وابتكارها التقني، وقبل كل شيء إيمانها في رسالتها وتفاؤلها العنيد، في حالة جهوزية تامة لمساندتها في مواجهة العوائق التي لا بد منها، ولتشجيعها في التغلب على الانكسارات المرحلية. هكذا قد تخوض أميركا سباقاً ضد نفسها، وقد تحرز لقب القوة الأولى في التاريخ التي لا يمكن تجاوزها. ولا يتوقف «المتفائلون» الأكثر حماسة عند العقود الأربعة أو الخمسة التي تصوروها لاستمرار» الفترة الوحيدة القطب»، بل إنهم مهتمون من الآن فصاعداً بتخيل نظام دائم الأحادية هو بمثابة «روايتهم» الجذرية «لنهاية التاريخ».

لكن الشك مسموح، أقله ما لم يكن المشروع المدرَك قد تبدل بشكل أساسي. بلا شك ستبقى أميركا قوة عظمى، لا نظير لها، متفوقة على الجميع لأنها «الأكثر اكتمالاً»، والوحيدة القادرة على ممارسة استراتيجية شاملة. لكن هذا التقدم لا يضمن نجاح مشروع إمبراطوري

مهيمن طامح جامح. ولدى كاتب هذه السطور في الأقل خمسة أسباب متكاملة للشك في نجاح المشروع النيو - امبراطوري الأميركي (إن لم يتم تعديله بصورة جذرية):

يتعلق السبب الأول بالحدود نفسها للقوة العسكرية التي تفرض على الآخرين مغذية أحقادهم، والتي وهي تسحق أعداءها تخلق أعداءً جدداً. من هنا أهمية السلطة المعنوية كمصدر جوهري للهيمنة الطويلة الأمد. كتب جوزف كونراد في مقطع لا ينسى من قلب الظلمات متحدثاً عن القمع البلجيكي في الكونغو: «ليس غزو الأرض، أي انتزاعها من الذين يختلفون عنا في اللون والشكل والأنف الأفطس عملاً جميلاً إذا ما تأملناه عن قرب. يمكن أن تفتديه الفكرة فقط وليس الرياء العاطفي، وأيضاً إيمان خصيب بالفكرة، أو أي شيء قد تقوم ببنائه لكي تعود لاحقاً وتنحني أمامه مضحياً بنفسك تحت رايته». إن هذه الفكرة المهمة للقوة المهيمنة لا تقل أهمية بالنسبة إلى الآخرين.

عبثاً تحدّث دونالد رامسفيلد إلى العراقيين: «لم نأتِ إليكم كغزاة»، مثلما تحدث قبله نابوليون إلى المصريين والجنرال البريطاني مود إلى أهالي بغداد عام 1918، ولم يصدقهما أحد، ولم يكن رامسفيلد أوفر حظاً منهما. تظهر الإحصاءات التي تنشرها الولايات المتحدة هي نفسها عبر معاهدها الرسمية أو نصف الرسمية أو الخاصة أن الفكرة التي تتصورها أميركا عن العالم وما تنوي أن تفعل فيه لا يتشاطرها الآخرون، حتى أنهم يرفضونها جذرياً أحياناً. أهو عدم تفهم عابر مرتبط سببته مبادرة او مغامرة او سياسة اميركية بعينها أو أنها رسالة تشكيك دائم بنوايا القوة الأعظم؟ تظهر صورة أميركا غامضة إلى حد أن يسهل على المدى البعيد قلب الاتجاهات الإيجابية والسلبية. هل نسيت أميركا أن «آباءها المؤسسين» كانوا يتصورونها » كإمبراطورية المثال والنموذج»، لا القهر والهيمنة؟ تفوح من التناقضات الواضحة بين قولها وفعلها في أكثر من مجال رائحة رياء تؤثر بشكل سلبي على السلطة المعنوية التي يرتكز عليها تقبّل الآخرين لفكرة الزعامة. ما عدا ذلك، قد تكون أميركا في طور أن تصبح بلداً يميل إلى سياسة التدخل المفرط؛ فإن ضعف سلطتها المعنوية الواضح يحملها إلى إطلاق العنان لقوتها العسكرية عبر العالم بسرعة كبيرة لا يقوى احد في العالم على مجاراتها. تلك هي المفارقة لقوة تتفاخر جهراً بسياستها الأخلاقية، لكنها لم تعرف يوماً مثل افتتانها الحالي «بقوتها الضاربة»!

تلعب المعايير دوراً مركزياً في النظام الدولي لأن هذا الأخير ليس مجهزاً بسلطة جبرية

منتظمة على غرار النظام السياسي الداخلي. وتنطوي السلطة المعنوية على مسألة الشرعية لكنها لا تقتصر عليها: فالسلطة هي، في منطق ماكس ويبر، الاقتران السعيد بين القوة والشرعية. تفترض الجماعة الدولية أن تتشاطر الدول الأعضاء تعريفاً مشابهاً قدر المستطاع لما هو شرعي. لذلك عندما تشكك الدولة الأقوى بالقوانين الثابتة، فهي لا تكتفي بانتهاكها، بل تثير الشك في مجرد وجود «اسرة دولية» تدعي العمل باسمها. وعاجلاً أم آجلاً سيؤدي ضعف السلطة المعنوية إلى ظهور وزن مضاد في أضعف الإيمان:» إن الوضعية المتقدمة لأميركا مبنية على الإيمان بأن ممارسة القوة الأميركية ترتبط بالمبادئ العامة لاتحاد أمم حرة. وإن تبيّن أن هذه العقيدة لا أساس لها، تصبح الولايات المتحدة قوة إمبراطورية مثل الأخريات، محكوماً عليها بأن تثير نفس العدائية ونفس تحالفات القوى المضادة التي كانت قد أوجدتها القوى الإمبراطورية عبر التاريخ» (هندريكسون، 1997-1998). منذ وودرو ويلسون، لم تفتأ أميركا تعتبر السلطة المعنوية كمصدر جوهري لسياستها الخارجية إلى حد رفض أي ذكر للسياسة الواقعية. » فمن الصعب أن تفرض نفسك كقائد ما لم يكن سلوكك مدعاة إعجاب، وسلطتك محترمة، ومثالك مقتدى به. يبقى أن تكون قوياً. أما نحن فليس هناك من يهابنا ولا من يحبنا، حتى أننا لم نعد مثالاً لأنفسنا» (جادت). إذاً في عالم خال من خطر النازية أو الشيوعية، لم يعد من يبرر الهيمنة الأميركية هو «آخر» مهدد لها، فيجب أن تجد تبريرها في نفسها: في النظام الذي تؤسس، والخدمة العامة التي تقدمها للنظام العالمي، والقيم التي تدافع عنها، فضلاً عن أن الروح التي تحركها يجب أن تكون فعالة، مما يصعب عليها الأمر. حين تتنكر اميركا لهذه الحقيقة تتهم بالرياء وعندما تظهره ينسب إليها التكبر. في كلتا الحالتين، تبدو سلطتها المعنوية هشّة.

يرتبط السبب الثاني بالوسائل التي تستخدمها أميركا لإنجاز مشروعها. في الواقع، قد يكون بول كينيدي محقاً في أطروحته المبكرة عام 1988 عن حتمية نقطة الفصل التي يسببها التحدي المالي. أفما كان على نهاية المنافسة بين الشرق والغرب، التي حصدت عقداً من الإنماء الثابت والتوازن المالي، أن تؤخر لحظة القطيعة هذه بدل أن تلغيها؟ قد يصح ذلك عبر التفكير في جمع عناصر برزت منذ عام 2002: تزايد مقلق للعجز في الميزانية (وفق النهج المسجل منذ 2001، قد يبلغ الدين العام على الحكومة الاتحادية من 2 إلى 6 تريليون دولار قبل سنة 2015)، عدم توازن متزايد للميزانية التجارية (فقد ارتفع الدين

التجاري الخارجي لأميركا حوالي 660 مليار خلال سنة 2004 فقط)، ارتفاع سعر البترول الذي تستورده أميركا بنهم والذي تسجل مؤشراته ارتفاعاً متزايداً، الكلفة غير المنتظرة للحملة العراقية، دون الحديث عن الحدود المتوقعة لتمويل مديونية أميركا للبنوك المركزية الأجنبية، والآسيوية منها على وجه الخصوص. إن أياً من هذه العوامل المالية لا يهدد، إن أخذ على حدة، مشروع الهيمنة في مجمله. ولكن يمكن أن يؤدي اجتماعها إلى ذلك. إن بورباك وتاربل (2004) مقتنعان بذلك، ولكن موقفهما إيديولوجي أكثر مما هو تقني. من جهتهما، لا يركز فرغيسون وكتوليكوف (2003) على كلفة الالتزامات الخارجية بقدر تحذيرهما من كارثة قد تصيب أغلب البلدان الغنية دون أن توفر أميركا نفسها، وهي تتمثل في التناقض المتزايد على صعيد التكلفة العامة الداخلية، بسبب الهرم السكاني، بين نسبة المتقاعدين (التي ستتضاعف عام 2030) وكلفة رعايتهم الاجتماعية. ويبدو أن هناك أزمة مالية محتومة على صعيد التقديمات الاجتماعية، بل أزمة مالية حادة يعتبرها واردة الحدوث علماء اقتصاد ذوو شهرة واسعة، من أمثال سامرز وغارتن وروبن وساموبلسون وكثيرين غيرهم.ومنذ عدة أعوام لم يصبح نايل فرغيسون «انهيارياً» جديداً فقط، بل متنبئاً بأزمة مالية حادة تؤدي إلى تفكك المشروع الإمبراطوري الأميركي ونهاية العولمة أيضاً. (علماً بأن هناك تناقضاً حاداً بين أي مشروع نيو - امبراطوري يتطلب نشراً للقوات على الأرض كما حصل في كوريا وفيتنام والعراق ولفترة طويلة وبين تغير المعادلة الديمغرافية داخل الولايات المتحدة والذي يمنع من تعزيز القوات البرية بالعديد المناسب، وهو عديد لا يمكن لأي تقدم تكنولوجي ان يحد حقيقة من ضرورته).

والواقع أن أميركا كانت، على الصعيد الاقتصادي، ضحية مزدوجة لنجاحاتها الخاصة. فإعادة بناء أوروبا واليابان ودخول دول مثل الصين والهند حديثاً إلى نادي «الكبار»، كل ذلك يقوي إيمان أميركا بالرأسمالية أكثر، ولكنه يؤدي بها إلى القبول بتناقص متزايد لحصتها في الناتج القومي العالمي، من حوالي 5% عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 22 أو 23 % في أيامنا هذه. يضاف إلى ذلك أن إصرارها على دور القطاع الخاص واستقلال مؤسساته يدفع بها إلى القبول، مثل جميع الدول الأخرى، بواقع فقدان بعض نفوذها، ليس فقط على الدول الأخرى، وإنما على السوق المعولمة أيضاً. مع الإشارة إلى أنه إذا ما كان الاقتصاد الأميركي يبقى الأول عالمياً (يمثل ضعفي ونصف اقتصاد اليابان، وستة أضعاف ألمانيا،

وثمانية أضعاف الصين)، فذلك لا يجعل منه، بذاته، زعيم العالم. ذلك أن شركاء أميركا التجاريين لم يعودوا، كما خلال الحرب الباردة، حلفاءها السياسيين أو محميها العسكريين، ليقبلوا فرماناتها الإمبراطورية دون نقاش. كما أن المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، التي كانت واشنطن تمارس من خلالها نفوذاً، حاسماً أحياناً، على الدول الأخرى، قد فقدت هي الأخرى جزءاً كبيراً من إمكاناتها لصالح السوق المالية. وفي منظمة التجارة العالمية، على أميركا احترام قاعدة التوافق أمام الدول الصاعدة الأخرى التي لا تقبل بتلقي اوامرها بسهولة. أضف إلى ذلك أن العجز الذي تعاني منه يضعف من موقفها ومن صدقيتها. فلتلافي الأزمة قد يكون على أميركا أن تعمد إلى التخفيف تدريجياً من التزاماتها المكلفة في العالم. والمسألة لا تتعلق فعلا بنسبة الانفاق العسكري الى مجمل الناتج العام الأميركي وهي لم تتجاوز 3،75 بالمائة سنة 2005 مقارنة بنحو 14 بالمائة خلال حرب كوريا او 10 بالمائة أيام حرب فيتنام. المسألة هي في ضغط النفقات الأخرى مثل الضمان الإجتماعي وهي سنة 2005 أكثر من ضعفي ما كانت عليه سنة 1975، وتتجه الى ان تصل الى نحو 10 بالمائة من الناتج العام في غضون ربع قرن (مع فشل ذريع لإدارة بوش الابن في محاولته التخفيف من عبئها). وإذا كان التوتر العضوي بين وجهي اميركا «الحديث» و«ما بعد الحديث» قوياً، فإنه يظهر بوضوح نادر في الاولويات التي يحددها الناخبون لأنفسهم والتي تترجمها ميزانيتهم السنوية الى أرقام.

يعود السبب الثالث إلى استعداد الأميركيين أنفسهم لتقبل أن يحمل بلدهم مشروعاً بهذا الطموح خلال فترة غير محدودة. إذ يعتقد كثيرون (مثل بيكر، 2003) أن «أميركا تبقى في الأساس بلداً انعزالياً غير مهيأ للقبول بالحملات العسكرية الخارجية إلا إذا كانت مصيرية لأمنه الداخلي». لا نتحدث هنا بالطبع عن الانعزالية - المبررة جزئياً - لأميركا سنوات 1930، بل عن العزوف المتزايد عن استخدام القوة العسكرية، نظراً إلى كلفتها البشرية والمالية. وفي كل مرة تتعرض أميركا لتحد أو فشل، تهدد بالانطواء في قارتها و"عدم التعاطي» مع العالم، بينما يفضل البعض، خاصة في أوروبا، المعاناة من أحادية أميركا على تخيل النتائج المأساوية لانطواء الولايات المتحدة بهذا الشكل. ولكن تهديداً كهذا قد أصبح دون معنى إلى حد كبير؛ وبين هذا الخيار شبه المستحيل والتدخلية العسكرية الأحادية والجامحة، يبقى هناك مكان لبعض «الوسطية» التي كانت تبدو محتملة

قبل عام 2000، ولا تزال اليوم ممكنة.

هكذا يتوقع غاديس (2005) حركة تصحيحية قد تحصل خلال ولاية بوش الثانية. ويعتقد أنه يستطيع التأكيد بأنه «على الرغم من إصرار الرئيس على عدم الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت خلال ولايته الأولى، فإنه يعمل اليوم على إعادة النظر بإستراتيجيته». لقد قام بوش «بالمراجعة الستراتيجية الأكثر جذرية منذ روزفلت»، ولكن الأحداث هي التي أجبرته على إعادة نظر تخفيضية لطموحاته: إذا كان اعتماد «الحرب الوقائية» قد وجد ليبقى، فإن ضرورة تشريعه قد أصبحت ملحة. هكذا يصبح العراق، الذي أهملت فيه تلك الضرورة، هو الاستثناء وليس القاعدة. لقد كان من السذاجة الاعتقاد بأن اعتماد علاج الصدمة سيعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ويجب استبدال تلك السذاجة اليوم بمقاربة أكثر عقلانية. يقول أغلب مسؤولي الفريق الذي أعيد تشكيله بعد إعادة انتخاب 2004 إن اهتماماً أكبر سيولى للتفاصيل، وإن روية أكبر ستعتمد قبل الاندفاع في التدخل العسكري، وخاصة إن المستقبل سوف يشهد إصغاء أفضل للحلفاء. ولكن الأميركيين قد أولوا ثقتهم لرئيس كان قد نجح، بين 2001 و2004، في «نقل الحرب إلى أرض العدو» وجنب أميركا اعتداءات إرهابية جديدة داخلها، هذا إذا صدقنا التفسير الأكثر شيوعاً غداة إعادة الانتخاب. فهل سيبقون على ولائهم إذا ما تجاوز الثمن المدفوع، على مختلف الجبهات المفتوحة، الألفي جندي الذين قتلوا في العراق وحده؟ وهل سيتحملون الكلفة المالية لمغامرات أخرى؟ وهل ستكون هناك جبهات أخرى؟

ليست السلطة المعنوية الشيء الوحيد الذي يمكن أن تخسره اميركا في العالم. فهناك أيضاً عجز الموازنات والكلفة العسكرية أو حتى فقدان أبناء أعزاء في مناطق بعيدة من العالم، وكل ذلك يمكن أن يخشاه الأميركيون من استراتيجيا الهيمنة. يمكن أيضاً خشية النتائج الارتدادية على النظام الداخلي لنسر دائم التهديد والانقضاض في مناطق بعيدة وعلى أهداف بعيدة، والتي لخصها مارك توين بصورة بليغة بعد حرب الفيليبين، إذ قال: «لم يكن باستطاعتنا الاحتفاظ بإمبراطورية في الشرق وبالجمهورية في أميركا»، كما كان براين، المرشح الديمقراطي لانتخابات 1900 الرئاسية، قد عرضها كما يلي: «إن السياسة الإمبراطورية تلغي جميع المبادئ التي قام عليها إعلان استقلال أميركا». كان المقصود يومها إمبراطورية استعمارية على النمط الأوروبي كان توين وبراين يخشيان أن يتجه بلدهما

نحوها، ولكن ملاحظتها تبقى اليوم محتفظة بقيمتها إذا أعطينا للإمبراطورية تعريفاً جديداً كأن نقول بأنها سعي إلى مناعة مطلقة يحمل فكر هيمنة لا يقبل وجود خصوم ويتصف باستخدام كثيف وأحادي لآلته العسكرية الهائلة. وحتى إن كان هذا هو تعريف الإمبراطورية (باسيفيتش، 2002؛ مان، 2003؛ جونسون، 2004)، فهل تبقى هذه الأخيرة مقبولة إن عمدت إلى إعادة ترتيب داخلي للسلطات؟ وهل سيقبل الأميركيون حقاً أن يصبحوا نوعاً من «أمة مرتزقة» تعمل لحساب (وبدعم مادي من) نواة تتكون من مجموعة البلدان المتقدمة، كما يقترح بارنيت؟ وهل أنهم لا يلقون بالاً لكلام آل غور التحذيري (الوارد في مقدمة هذا الكتاب) أو كلام فيدال الذي لا يرى في «الحرب» على الإرهاب سوى ذريعة لتوسيع سلطات الرئيس في أوقات السلم أيضاً؟ وهل أصبح ينطبق عليهم فعلاً وصف بول ستاروبن (الأطلانتيك، حزيران 2004)؛ « فرسان الديمقراطية في الخارج، مقابل التضحية بها في بلدهم باندفاع نحو استبداد سيجعل سلطة رئيسهم تشبه مستقبلاً سلطة بوتين، وليس العكس».

لقد لوحظ مرات عديدة (وخاصة غداة التدخل في لبنان أو غرينادا أو الصومال أو هايتي أو حتى البلقان، ومؤخراً في العراق حيث فوجىء كثيرون بالإنهيار السريع في حجم الدعم الشعبي للعملية إذ انخفضت نسبة المؤيدين للحرب بعد سقوط 2000 جندي أميركي إلى ما كانت عليه بعد سقوط عشرة اضعاف هذا الرقم في فيتنام) أن الرأي العام الأميركي كان دائم التقلب حيال استعراض بلاده لقوتها في العالم، إذ كان يؤيد بكثافة عملية تدخل ثم لا يلبث أن ينقلب متمنياً إنهاءها بعد فشل غير متوقع أو لأنها أصبحت تتعبه. في تلك التقلبات السريعة، كانت وسائل الإعلام تلعب دوراً أساسياً. وتعددية الصحافة الأميركية ليست بحاجة إلى برهان، فهي مفتوحة على كل الاتجاهات، إذ تروج محطات التلفزة والراديو للتوجهات السياسية المتناقضة، بينما نجد منذ حوالي العقدين على شبكة الإنترنيت الجيد والسيء، والثمين والغث، والسري والمعلن، والجميل والقبيح. كان من الطبيعي إذن أن ينحاز جزء من هذه «الصناعة» الضخمة والمتنوعة، ومنذ وقت مبكر، إلى المشروع الإمبراطوري، أو القومية المتعصبة، أو نهج المحافظين الجدد الجشع. فعندما يصرخ راش لمباو على الراديو معلناً كرهه للأمم المتحدة أو أوروبا أو الصين أو الإسلام، أوتفعل النيويورك بوست ما ينتظر أن تفعله صحيفة شعبوية يشوبها شيء من العنصرية،

أو تستعيد محطة «فوكس نيوز» تعابير غوبلز لتذكر الأميركيين بواجبهم الوطني، أو تهاجم ويكلي ستاندارد كل من لا يبدي إعجاباً صارخاً بأبرشية المحافظين الجدد، أو ينزلق بعض الأقلام الشهيرة في عدد من صحف النخبة نحو المزايدة التدخلية، لا يكون كل ذلك في نهاية المطاف سوى تدليل على التنوع المفرط والطاقة الكبرى للصحافة الأميركية التي تترك لليبراليين أو الديمقراطيين الخيار بين النيويوركر وهاربرز ومجلة نيويورك للكتب. ويجد زائر نيويورك على الدوام سعادة في تصفح تلك العناوين المتنافرة ليشعر بفرح أن الولايات المتحدة هي وتبقى بلد حرية التعبير. ولكن الصحيح أيضاً أنه يجب أن تكون لدى المرء معدة صلبة تستطيع أن تهضم تهجمات داخلية وتلميحات محرجة وفضائح صادقة - كاذبة لا تفتقر غالباً للتشويق أو الأسلوب ولكنها تفتقد على العموم الحس الموضوعي أو الحد الأدنى من احترام المهنة أو من الذوق. ولكن ذاك هو ثمن الحرية، وهو ليس بثمن غال في مطلق الأحوال.

ولكن ذلك التنوع المفرح قد تعرض للإساءة بسبب تجاوزات الفكر القومي المتطرف، وبفعل حرب العراق، وخاصة في إدارة ما بعد 11 أيلول. مع حرب العراق بلغ الجنوح أوجه. «يصعب تصور أن الحرب كانت ستقع فعلاً لو أن وسائل الإعلام قد قامت بمهمتها فعلاً»، هذا ما كتبه جورج مونبيوت في الغارديان (20 تموز 2004) وهو يتحدث عن بلده (بريطانيا) وعن حليفتها أميركا. قبل الحرب، كانت الصحافة تنحو إلى تصديق كل ما تعهد به الحكومة إليها. وخلال الحرب قبلت أن تكون «تابعة» للوحدات المحاربة. « لقد كانوا رهائن لدى جيشهم، ليس جسدياً فقط، بل ذهنياً أيضاً» (ماسينغ، 2004 الذي بات بسبب هذا الانحياز الأعمى لجانب الحكومة يتوقع ببساطة «نهاية الخبر» أي أفول عصر الإعلام الحر، الدقيق، الموضوعي، *NYRB*، 2005/11/19). أما من لم يكن لهم حظ أو رغبة في أن يكونوا كذلك، فلقد أطلق عليهم بسخرية اسم «المستقلين». بعد الحرب، تأخرت الصحافة كثيراً عن الإقرار بذنبها، وعندما قررت ذلك، فعلته بصورة خرقاء ومجزوءة. ولقد اعترفت النيويورك تايمز نفسها، في نقد ذاتي أثار ضجة كبرى (26 أيار 2004)، بعدة أخطاء مهنية، ولكن لم تمض سوى أيام معدودة حتى كانت مقاربتها لفضيحة سجن أبو غريب توقعها في نفس التهور غير المبرر والانحياز الصارخ، فلقد كان موقف الجميع واضحاً بالامتناع عن قول الحقيقة. يلخص أحد القراء (الأطلانتيك، تموز- آب

2004) موقف القراء الفضوليين بقوله: «لقد تلاعبت بنا جميعاً الشخصيات العامة، بتواطؤ مقصود من وسائل الإعلام، لدرجة أنني أصبحت أتساءل عما إذا كان هناك أحد ما زال مهتماً بالحقيقة أو بالنوعية».

يسهل القول بأن هذا الجنوح عابر لكونه جديداً أو صادراً عن الفكر المهيمن منذ 11 أيلول. ولكنه يعود للأسف إلى أكثر من خمسة وعشرين عاماً ومرتبط في نفس الوقت بتصاعد موقع البنتاغون لدى الرأي العام وبالمباهاة الانتصارية التي ابتدأت مع ريغان. لقد برهنت دراسة ذكية (غوتشالك، 1992) عن سلوك وسائل الإعلام خلال حرب الخليج الأولى،عام 1991، شطط صحافة مدجنة لا تعبأ بالحقيقة وتعتنق قومية فظة لا تجد حرجاً في ملامسة العنصرية. فقبل بدء الحرب «كان الصحفيون قد تحولوا إلى كتبة... وكانت الإدارة تكذب بينما تجتر وسائل الإعلام وتكرر الكذب دون تردد... ومحطات التلفزة تخصص لدعاة الحرب وقتاً أكثر بمئة مرة مما لمنتقديها... وكان رؤساء التحرير يمارسون الرقابة الذاتية المشددة عملاً على عدم الإساءة إلى وطنية قرائهم». ولن يكون كريس هيدجس (2002)، المراسل الشهير لأكثر النزاعات دموية خلال السنوات العشرين الأخيرة، أقل قسوة: «إن الفكرة القائلة بأن الصحافة كانت قد تحولت في الحرب إلى أداة هي غير صحيحة، فالصحافة كانت تريد أن تُستخدم، إذ أنها كانت ترى أنها جزء لا يتجزأ من الحرب». وهناك ما هو أسوأ: لقد كان ثلثا الجمهور يؤيدون الرقابة العسكرية على حساب الحق بالمعرفة. الداء عميق جداً إذن، وهو مرتبط بأسباب خاصة بالمهنة، (وهي مهنة لم تتساءل يوماً كيف يمكن تبرير تخصيص دعاة الحرب بآلاف الساعات من البث التلفزيوني، بينما لم تخصص كل القنوات الأميركية الكبرى أكثر من 29 دقيقة للحديث عن مسألة كالإبادة الجماعية للكمبوديين على يد الخمير الحمر، خلال أكثر من ستة أشهر). منها التوقف الكثيف لوسائل الإعلام المستقلة (80% عام 1945؛ 20% فقط عام 1990) وتصاعد النزعة القومية. ويعتقد البعض أنه لو طرح «التعديل الأول» (أي الجزء من الدستور الأميركي الذي يحمي الحريات الفردية) على التصويت اليوم لما نال الأغلبية في الكونغرس: إن التعلق بنزاهة وصدقية وحرية التعبير يمر اليوم في أوقات عصيبة. والحادي عشر من أيلول الذي جاء بعد عشر سنوات من دراسة غوتشالك لم يأت بشيء جديد إن وضعنا جانباً الممارسة المتزايدة للكذب الذي تمارسه الحكومة والتواطؤ الذي تعيشه

الصحافة واللامبالاة بل انعدام الفضول الذي نلمسه لدى عموم الأميركيين.

في كتاب نقدي نال تجريحاً مضاعفاً لكون مؤلفه بريطانياً، هو أناتول لايفن (2004)، يقول هذا الأخير: «عندما توضع القوة الأميركية في خدمة قومية أميركية محدودة الأفق، تصبح قاعدة غير مستقرة لمشروع يهدف إلى الهيمنة». فالقوة التي تلعب دوراً عالمياً في فرض النظام لا يمكن أن تواصل حركتها في ظل رفض الخطاب العقلاني، والعمل على تحقير نخبها، واحتقار خبرتها الخاصة بشؤون هذا العالم. ولا يمثل «مزيج الأحادية القومية الحادة والجهل المتمادي بالعالم الخارجي» الخلطة المناسبة لاستراتيجية الهيمنة. فيمكن للقومية المستاءة والمجروحة والمحبة للسيطرة أن تساعد في التعبئة ضد «شياطين» خارجية قد يجهلها الرأي العام ببساطة، ولكن هل يمكنها أن تشكل أساساً صلباً لاستراتيجيا هيمنة شاملة ومتواصلة إذا ما رفعت إلى مرتبة التزام أخلاقي، بل أمر إلهي، فأدت إلى رفض أي حدود لسلطة الرئيس في الداخل ورفض كل احتجاج على المشروع الأميركي في الخارج؟

يكمن السبب الرابع للتشكيك في كون الولايات المتحدة لا تستطيع، رغم كونها قوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إعادة صياغة العالم لوحدها. فإذا ما استبعدت أوروبا، واستعديت آسيا، ونبذ المسلمون، لن يتم قطاف أكثر من انتصارات وهمية: نجاحات عسكرية ساطعة، ولكن مقابل القليل من المكاسب الدائمة وبكلفة باهظة. وكما يكتب جفري غارتن (2005): «لا تملك الولايات المتحدة الخبرة ولا الموارد اللازمة لتحقق بذاتها مشاريع فرض الاستقرار وإعادة إعمار في الشرق الأوسط أو في مناطق العالم الأخرى». عليها الاختيار إذن بين حرصها على الاحتفاظ بهامش المناورة المتفرد عبر العالم وحاجتها إلى المساعدة بالرجال والإمكانيات ومعرفة الأرض. ولكن مشاريع الهيمنة الطويلة المدى لا تكتفي بالتحالفات الطارئة. صحيح أن التحالفات التقليدية ليست هي الأنماط المناسبة لقوة الهيمنة، ولكن عليها أن تجد ما بين حلفاء الأمس المقربين ورفاق اليوم الموثوقين فئة ثالثة من بلدان متعاطفة تستطيع الاتفاق معها في الأساسيات على الأقل. من أجل بلوغ ذلك، عليها الإصغاء إلى تلك البلدان، بدءاً من وضع حد لحالة كبت الآخرين التي ميزت ولاية بوش الأولى والتي لم يمكن خلالها لمن يميلون، داخل الإدارة، للإصغاء إلى حكام العالم الآخرين، أن يكونوا مسموعين لدى رئيسهم، وبالعكس.

إن غريزة التفرد التي قد تعود أصولها إلى ولادة أميركا ذاتها لن تختفي نهائياً لا في الميدان

الستراتيجي ولا في الميدان التجاري. ويتمثل الأمل العقلاني في رؤية المسؤولين الأميركيين المستقبليين يفهمون أن عدداً متزايداً من قضايا هذا العالم المتجه إلى العولمة لن يمكن حلها باعتماد التفرد: ما بين مد يد العون إلى ضحايا تسونامي مدمر ومعايير تجارة أصبحت عالمية، وصولاً إلى ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وإلى كسب الحرب على الإرهاب. يمكن للحكومة الأميركية الإجابة بأن مساعدة الدول الأخرى بالغة الأهمية على صعيد مكافحة الإرهاب بالتحديد، وأنها تبحث عن هذه المساعدة، وتجدها عموماً. وذلك صحيح، بما أن عدداً من الدول الإسلامية والأوروبية كانت تشن هذه المعركة حتى قبل أن تدرك الولايات المتحدة ضخامة التهديدات أو تتصور أن مدنها قد تصبح هدفاً لعمليات إرهابية. ولكن التعاون الدولي لا يمكن أن يتم على خلفية هيمنة («سأقول لكم ما يتوجب عليكم القيام به»)، ولا باتجاه وحيد («إذا كنتم مع أميركا فلا يمكنكم أن تطلبوا منها شيئاً بالمقابل، لأنكم تكونون قد دخلتم بذلك لعبة الإرهابيين»). يتمثل الأمل في رؤية المسؤولين الأميركيين المستقبليين يتخلون عن اعتبار كل اشارة الى القانون الدولي مؤامرة شريرة تهدف إلى تقييد العملاق ومنعه من الحركة، ويتذكرون أن التأثير العالمي للولايات المتحدة قد ازدهر بفعل إصرارها على إقامة مؤسسات دولية وليس نتيجة استخدام السلاح فقط. لقد حمل خطاب بوش يوم «افتتاح» ولايته الثانية، مطلع 2005، لمحة تعددية عندما توجه إلى حلفاء أميركا ليعاهدهم على «تمجيد صداقتهم والإصغاء إلى مشورتهم والاعتماد على دعمهم». سيلفت المشككون النظر إلى أن خطاب ولايته الأولى (2001) كان هو ايضاً متضمناً لجمل عديدة تشدد على ضرورة التعاون والتفاهم مع الحلفاء، وهي عبارات لم تلقَ في مسرى الولاية الأولى أي تحقيق فعلي، وسوف يشيرون إلى أنه رغم تخلصه من ضغوط الحملة الانتخابية لم يبد أي ندم على أي قرار اتخذه في ولايته الأولى.

تؤدي الأسباب الأربعة السابقة (التآكل في السلطة المعنوية، والضيق في الميدان المادي أو المالي، وفي الانحسار في تأييد الرأي العام، وهشاشة العلاقات مع الحلفاء الرئيسيين في الخارج)، إلى الخامس: شعور منتشر وراسخ بمشروع إمبراطوري قد لا يكون التفكير به جاء بحجم مستلزمات طموحه، لذلك جاء هشاً منذ نشوئه. يتغذى هذا الشعور من العدد القليل للأميركيين الذين يروجون له والصعوبة التي تواجههم في إقناع مواطنيهم به، ومن اقتصاره على بعض الشعارات الواعظة والكثير من عرض القوة العسكرية. وإذا ما كان

هناك مشروع إمبراطوري، فإنه متردد وقائم على ردود الفعل: لا تقدم «القوة الكاملة» التي تدعي أميركا أنها استجمعتها سوى مشروع غير مكتمل يرفض السوابق الإمبراطورية التاريخية ولكنه يبقى قاصراً عن جمع المتطلبات الحالية للهيمنة الشاملة. ولهذا السبب يبدو قابلاً للاهتزاز سريعاً أمام الفشل وغير واثق في المقابل بخياراته، بدءاً فيما سمي بالأمس «تفاهم واشنطن»، أي الزواج السعيد بين التبادل الحر والديمقراطية. وإذا كانت المراهنة ممكنة على تعاضد الهدفين على المدى الطويل، فمن الممكن أيضاً عدم بقائهما متزامنين في المدى المنظور. وفي أغلب الحالات يبدو قيام اقتصاد سوق مفتوحة على التجارة الدولية مقترناً بوجود دولة قوية، أي أقوى من أن تكون مجرد دولة «ناظمة» كتلك التي نجدها اليوم في الدول الأكثر تطوراً. ويبدو أن الولايات المتحدة قد قبلت ذلك بخصوص الصين أو روسيا، سواء في عهد كلينتون أو في عهد بوش. فهل يمكنها أن تغامر بإثارة الفوضى لدى منتجي البترول الكبار أو إثارة أزمة مع بكين باسم ضرورة إرساء الديمقراطية فيها؟ وهل ستقبل بإقامة خط فاصل بين شركاء اقتصاديين تهتم كثيراً باستقرارهم والدول الأخرى التي يجب «تصدير» الديمقراطية إليها؟ هنا أيضاً تبدو واشنطن بعيدة عن انجاز ترتيب الأولويات. ثم إن إعادة أحياء جميع بنود «التفاهم» المذكور قد تلحق أذى بالغاً بعلاقاتها في ميداني التجارة والطاقة؛ بينما قد يؤدي التمييز الواضح بين الأهداف إلى الإضرار بسلطتها المعنوية. في خطاب افتتاح ولايته الثانية، أكد بوش: «لقد أصبحت اليوم أعمق قناعات أميركا ومصالحها الأشد حيوية عبارة عن شيء واحد» – أي أن «السياسة الواقعية» و«السياسة الأخلاقية» لم تعودا متناقضتين بل تطابقتا. قد يكون ذلك صحيحاً؛ ولكن ذلك سيشكل «سابقة» تاريخية، ليس لأميركا فقط، وإنما لأي بلد آخر! ثم ما هي تلك القناعات، وما هي تلك المصالح، وإلى أي مدى يمكن لا لأميركا وحدها، بل لأي بلد في العالم أن يدعي القدرة على تحقيق التطابق التام بينهما؟

يبقى استدعاء «الحرية» لتكون الشعار الأهم خلال الولاية الثانية منطوياً على غموض يجعل من الصعب ترجمته إلى خيارات واضحة، وخاصة الاختيار بين تأكيد قومية صلبة من جهة، والطموح من جهة أخرى إلى لعب دور الزعيم العالمي. لقد كانت عالمية أميركا، إلى حد كبير، امتداداً لقومية كانت ترفض بوضوح «سياسة القوة» الأوروبية وتضحي بمصلحة الأمة على مذبح تماسك المجتمع ومبادئ السياسة الخارجية. ولكن الدور العالمي لنصف

قارة يمكنها الادعاء بالاكتفاء الذاتي أكثر من كل الآخرين، لا بد أن يتمثل في رسالة. وهذه الرسالة غامضة، على الأقل اليوم، خاصة لكون «التضافر» بين قومية جامدة وطموح إلى تبوأ مركز زعامة العالم على أساس القوة العسكرية فقط لم يتوصل إلى الالتحام، مما يدفع الفرقاء الآخرين إلى التذمر من العودة إلى تأكيد القومية ومن ممارسة الزعامة، فصارت كل منهما تفاقم من نتائج الأخرى السيئة بدل أن تعوض عنها. ويبدو أن أميركا تحتاج اليوم وصفة سحرية جديدة، بينما ليس مؤكداً أن إدارة بوش تستطيع إيجادها. وإذا كان الجميع مقتنعين بوجود «غريزة سيطرة» قوية، فإن التساؤلات عن استخدامها عديدة. ولا شيء يشير إلى أجوبة قريبة: الحرب ضد الإرهاب أو ضد الاستبداد شعاران لمرحلة قصيرة ولا ينمّان عن رؤية متكاملة؛ وفي غياب الرؤية تعطي أميركا انطباعاً، لنفسها وللعالم، عن ممثل هام يبحث عن دور أو مصارع يبحث عن فرص تبين قوة عضلاته. إذا كان هناك امبراطورية، فهي مفتقدة لتوجهات طموحها، ومترددة في ترتيب أولوياتها،ومقصرة في تقديم التوليفة المنطقية لأعمالها، وهي بالإجمال «مفتقدة تماماً للانسجام»، كما يقول مان (2003). وأسطع تجسيد لفقدان الانسجام هو التناقض الصارخ بين طموح حكامها الهرقلي وعدم قدرتهم الضمنية على مطالبة مواطنيهم بتضحيات في سبيل تحقيقه. فهل يمكن الإكثار من الحروب دون العودة إلى الخدمة الالزامية في الجيش؟ وهل يمكن الاستمرار في السعي وراء حلم هيمنة عالمية مع سياسة مالية تخفض الضرائب عن الأغنياء؟ وهل يمكن التهيؤ لنقص حتمي في الموارد البترولية مع استهلاك شبه جنوني لها؟ وهل يمكن الانخراط في العولمة مع شدة الحرص المتواصلة على المصلحة القومية؟ وهل يمكن محاربة بن لادن وأمثاله في الخارج مع التحالف الوثيق مع الأصوليين المسيحيين في الداخل؟ إمبراطورية يشوبها النقصان واللاتناغم وعدم النضوج؛ فهل كان كورث (1997) مخطئاً حين تنبأ بأن «الإمبراطورية الأميركية توشك أن تصبح إمبراطورية مراهقين، وباحتساب شططها وخوائها، فإن إمبراطورية المراهقين هذه لن تصبح إمبراطورية أبداً»؟

على مدى أقرب، ستكون أمور كثيرة مرتبطة بالمعنى الذي أعطاه الأميركيون أنفسهم لانتخاب 2004. فهل كان استفتاء شعبياً واسع الموافقة على السياسات المعتمدة؟ وأي سياسات في حالة الإيجاب؟ نسجل أولاً أنه مع فارق يقل عن 3 ملايين صوتاً بين المرشحين، لم يكن انتصار بوش حاسماً: كان الهامش بين المتنافسين (2% من نسبة المقترعين) هو الأدنى

الذي ناله رئيس أعيد انتخابه، وهو بعيد عما ناله كلينتون عام 1995 (8،5%)، أو أيزنهاور عام 1956 (16%)، أو رونالد ريغان عام 1984 (18%)، دون أن ننسى نيكسون عام 1972 (23%). وهو هامش تأثر كثيراً باعتداءات أيلول، والخلط بين الإرهاب وحرب العراق، والمعركة التي قادها منافسه والتي كانت غير واضحة التوجهات على الأقل. هو هامش هش إذن، حتى وإن كان مرور ثلاث سنوات دون اعتداءات جديدة كان كافياً لتبريره. وهو أيضاً قابل للانعكاس، فلم يكن لدى الأميركيين، خارج المسائل الأمنية- حسب استطلاعات الرأي- فكرة إيجابية عن محصلة الولاية الأولى، ويوم «افتتاح» الثانية تحديداً، لم يكن هناك أكثر من 51% (نسبة منخفضة بوضوح) يعلنون تفاؤلهم بأداء رئيسهم.

ولكن الصحيح أيضاً هو أن الأميركيين قد عادوا عام 2000، وبصورة أوسع عام 2004، إلى المشاركة الكثيفة في الانتخابات. وتلك علامة مشجعة، سواء على صعيد تنشيط عملية المساءلة والمحاسبة الداخليتين أو في مجال إعادة إحياء الشأن السياسي. وإذا ما كان جورج دبليو بوش بعيداً عن تجسيد صورة الموحد التي وعد بها، فإنه أعاد على الأقل إلى السياسة ممارسة الخيارات الواضحة وإطلاق التعهدات الكبيرة. من هنا تنبثق الأهمية المتزايدة لهذه الخيارات، إذ أصبحت القناعات العميقة للرجل ذات أهمية حاسمة. ولكن افتقار المعركة إلى السجالات حول المسائل الخارجية لا يتيح التأشير إلى توجهات الولاية الجديدة التي منحها الناخبون لرئيسهم. فإذا كانت الأمثولة التي يستخلصها منها أنها كانت استفتاء على سياسته، سيتابع المسيرة ذاتها؛ أما إذا وجد، في المقابل، أن الرجل هو الذي اختير، فيمكن أن يكون هناك أمل فعلي في أنه سيظهر مستقبلاً من التصميم على تصحيح المسيرة ما يعادل تصميمه على إطلاقها.

ولكن، إذا كان الشك مسموحاً، ما الذي سيحل بالعالم؟ يعتقد المؤرخ فرغيسون (2004) أن العالم كله قد يفضل احادية القطب على «تعددية اقطاب وهمية»، او «منحرفة»؛ ويعني بهذه الأخيرة عودة إلى وضع العصور الوسطى الفوضوي في عالم يسوده «الجمود الاقتصادي والتعصب الديني، وترتد فيه الحضارة إلى بعض المواقع البعيدة والحصينة، بينما يتحكم بالأماكن الأخرى قانون السلب والنهب». وقد يكون هذا السيناريو الكارثي ممكناً بسبب عجز أوروبا عن معالجة مأزقها الديمغرافي والانتقال إلى وضعية قوة عظمى، وعجز الصين عن التخفيف من اعتمادها على صادراتها للحفاظ على معدل نموها، ولكن قبل

ذلك كله بسبب نقاط الضعف البنيوية للقطب الوحيد الحالي، أميركا، والناتجة عن اعتمادها على رأس المال الأجنبي وعن العجز الذي تعانيه فاعلية قواتها وبعد نظرها.

«الإمبراطورية أو الفوضى» خيار فيه من التبسيط ما يجعله غير مقبول، خاصة وأنه يمكن للإمبراطورية ذاتها أن تثير الفوضى أو أن تبدو عاجزة عن السيطرة عليها. ولا يمكن للعالم، كما قيل في مقدمة هذا الكتاب، أن يعيش دون أميركا، أو خاصة أن يعيش ضدها. ولكن لكي يستطيع العيش معها، يتوجب عليها أن تطرح عليه خياراً أقل تبسيطاً، وأقل ثنوية، وأقل انحيازاً في نهاية الأمر. عليها أيضاً أن تقدم له صورة عن نفسها تقنعه بأن الولايات المتحدة قد أصبحت بالفعل «أمة ضرورية»؛ ولكن هل فهمت الولايات المتحدة أن هذا الاعتراف العام بأسبقيتها لا يعني تفويضاً شاملاً يخولها فعل ما تشاء؟ إن «الأمة الضرورية» لا تعني «الأمة الكافية». والمخاطرة بدمج النعتين تكلف أميركا الكثير وتزرع القلق في العالم.

المصادر والمراجع

ABRAMS, Elliott, "Why Everyone Hates the State Department", *The National Interest*, automne 1989

—, "Why America Must Lead", *The National Interest*, été 1992

—, *Undue Process*, The Free Press, 1992

—, "The New Poorhouse", *The National Interest*, été 1993

—, "To Fight the Good Fight", *The National Interest*, printemps 2000

ADAMS, James, "Virtual Defense", *Foreign Affairs*, mai-juin 2001

ADELMAN, Carol, "The Privatization of Foreign Aid", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003

ADELMAN, Kenneth, "Things I Learned as a Diplomat", *The National Interest*, été 1988

"Agenda for the Year 2000", numéro spécial de *World Policy Journal*, automne 1999

ALBRIGHT, Madeleine, "The Testing of American Foreign Policy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1998

AMBROSE, Stephen, *Rise to Globalism : US Foreign Policy Since 1938*, Penguin, 1985

—, "The American Century", *Diplomatic History*, printemps 1999

ARMSTRONG, Ann, "Bridging the Gap : Intelligence and Policy", *The Washington Quarterly*, hiver 1989

ANDERSON, Lisa, "Shock and Awe : Interpretations of the Events of September 11", *World Politics*, janvier 2004

Anonymous, *Imperial Hubris : Why the West is Losing the War on Terror*, Brassey's, 2004

Arquilla, John, "The Velvet Revolution in Military Affairs", *World Policy Journal*, hiver 1997-98

Art, Robert, "Geopolitics Updated : The Strategy of Selective Engagement", *International Security*, hiver 1998-99

Avant, Deborah, "Mercenaries", *Foreign Policy*, juillet-août 2004

Baer, Robert, *See No Evil*, Crown, 2002

—, *Sleeping with the Devil*, Crown, 2003

Bacevich, Andrew, "Charles Beard, Properly Understood", *The National Interest*, printemps 1994

—, "Preserving the Well-Bred Horse", *The National Interest,* automne 1994

—, "Tradition Abandoned", *The National Interest*, été 1997

—, "Policing Utopia", *The National Interest*, été 1999

—, "Different Drummers, Same Drum", *The National Interest*, été 2001

—, *American Empire : The Realities and Consequences of US Diplomacy*, Harvard UP, 2002

—, *American Empire : The New American Militarism*, Oxford University Press, 2005

Baker, Gerard, "Neo-Conspiracies Theories", *The National Interest*, hiver 2004-05

Baker, Kevin, "We're in the Army Now", *Harper's*, octobre 2003

Bandow, Doug, "Keeping the Troops and the Money at Home", *Current History*, janvier 1994

Barber, Benjamin, *Tear's Empire : War Terrorism and Democracy*, Norton, 2003

Barnett, Thomas, *The Pentagon's New Map : War and Peace in the Twenty First Century*, Putnam's, 2004

Belkin et Embser-Herbert, "A Modest Proposal : Privacy as a Flawed Rationale for the Exclusion of Gays and Lesbians from the US Military", *International Security*, automne 2002

BELL, Coral, "Managing to Survive", *The National Interest*, hiver 1986
—, "American Ascendancy", *The National Interest*, automne 1999
—, "Normative Shift", *The National Interest*, hiver 2002-03
BENJAMIN et SIMON, *The Age of Sacred Terror*, Random House, 2002
BERGEN, Peter, "Picking up the Pieces", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002
BERGER, Samuel, "Foreign Policy for a Democratic President", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004
BERGSTEN, Fred, "The Dollar and the Euro", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997
—, "America and Europe : Clash of the Titans", mars-avril 1999
—, "A Renaissance for US Trade Policy ?", *Foreign Affairs*, nov.- déc. 2002
BERMAN, Ilan, "The Bush Strategy at War", *The National Interest*, hiver 2003-04
BEREUTER et LIS, "Reorienting Transatlantic Defense", *The National Interest*, été 2004
BETTS, Richard, "The New Threat of Mass Destruction", *Foreign Affairs*, janv.-février 1998
—, "Fixing Intelligence", *Foreign Affairs*, janv.-février 2002
—, "The New Politics of Intelligence", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004
BIDDLE, Stephen, "Afghanistan and the Future of Warfare", *Foreign Affairs*, mars-avril 2003
BLACK, Conrad, "Britain's Atlantic Option", *The National Interest*, printemps 1999
—, "What Victory Means", *The National Interest*, hiver 2001
BLECHMAN et KAPLAN, *Force without War*, The Brookings Institution, 1978
BLOOM, Allan, *The Closing of the American Mind*, Simon & Schuster, 1987
BOLTON, John, "The Prudent Irishman", *The National Interest*, hiver 1997-98
—, "Courting Danger", *The National Interest*, hiver 1998-99
—, "The Global Prosecutors", *Foreign Affairs*, janv.-février 1999
BOOT, Max, "The New American Way of War", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003

—, "Neocons", *Foreign Policy*, janv.-février 2004

—, "The Struggle to Transform the Military", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005

BORK, Robert, "The Reach of American Law", *The National Interest*, automne 1992

BOROSAGE, Robert, "Clinton's Defense Budget", *World Policy Journal*, hiver 1993-94

BRACKEN, Paul, "The New American Challenge", *World Policy Journal*, été 1997

—, "The New Maginot Line", *The Atlantic*, décembre 1998

—, "The Second Nuclear Age", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000

BRANDON, Henry, *The Retreat of American Power*, Delta Books, 1972

BRAUNSCHVIG *et al.*, "Space Diplomacy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003

BROOKS, David, "The Elephantiasis of Reason", *The Atlantic*, janv.-février 2003

BROOKS et WOHLFORTH, "Power Globalization and the End of the Cold War", *International Security*, hiver 2000-01

—, "American Primacy in Perspective", *Foreign Affairs*, juilleta-oût 2002

BRUCK, Connie, "Back Roads", *The New Yorker*, 15 décembre 2003

BRZEZINSKI, Zbigniew, "Afghanistan and Nicaragua", *The National Interest*, automne 1985

—, "Post-communist Nationalism", *Foreign Affairs*, hiver 1989-90

—, "Selective Global Commitment", *Foreign Affairs*, automne 1991

—, "The Cold War and its Aftermath", *Foreign Affairs*, automne 1992

—, "Entretien avec Zbigniew Brzezinski", *Politique internationale*, été 1992

—, "The Great Transformation", *The National Interest*, automne 1993

—, "The Premature Partnership", *Foreign Affairs*, mars-avril 1994

—, "A Plan for Europe", *Foreign Affairs*, janv.-février 1995

—, "A Geostrategy for Eurasia", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997

—, *The Grand Chessboard : American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*, Basic Books, 1997

—, "Living with China", *The National Interest*, printemps 2000

—, "Living with a New Europe", *The National Interest*, été 2000
—, "Hegemonic Quicksand", *The National Interest*, hiver 2003-04
—, *The Choice : Global Domination or Global Leadership ?*, Basic Books, 2004
BUENO DE MESQUITA, Bruce, et HILTON, Root, "The Political
Roots of Poverty", *The National Interest*, été 2002
BURBACH et TARBELL, *Imperial Overstretch*, Zed Books, 2004
BUZAN et SEGAL, "The Rise of the "Lite Powers"", *World Policy Journal*, automne 1996
BURR, William (éd), *The Kissinger Transcripts*, The New Press, 1999
BYMAN, Daniel, "A Farewell to Arms Inspections", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000
—, "Scoring the War on Terrorism", *The National Interest*, été 2003
—, "Should Hizbollah be Next ?", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003
—, "Al Qaeda as an Adversary", *World Politics*, octobre 2003
—, "Measuring the War on Terrorism', *Current History*, décembre 2003

CALLEO, David, "Restarting the Marxist Clock? The Economic Fragility of the West", *World Policy Journal*, été 1996
—, "A New Era of Overstretch ?", *World Policy Journal*, printemps 1998
—, "The US and the Great Powers", *World Policy Journal*, automne 1999
—, "A Choice of Europes", *The National Interest*, printemps 2001
—, "Power, Wealth and Wisdom", *The National Interest*, été 2003
CAMPBEL, Ian, "Retreat from Globalization", *The National Interest*, printemps 2004
CAMPBELL, Kurt, "All Rise for Chairman Powell", *The National Interest*, printemps 1991
CAMPBELL et WARD, "New Battle Stations ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2003
CAROTHERS, Thomas, "Promoting Democracy and Fighting Terror", *Foreign Affairs*, janv.-février 2003
—, avec M. OTTAWAY (eds), *Uncharted Journey : Promoting Democraty in the Middle East*, Carnegil, 2005

CARR, Caleb, "Terrorism as warfare : The Lessons of Military History", *World Policy Journal*, hiver 1996-97

CARTER, Ashton, "How to Counter WMD", *Foreign Affairs*, sept.- oct. 2004

Changing Minds, Winning Peace, Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, US House, 2003

CHOMSKY, Noam, *Hegemony or Survival*, Metropolitan Books, 2003

CHOMSKY *et al.*, *The Cold War and the University*, The New Press, 1997

CHUBB et PETERSON, *The New Direction in American Politics*, The Brookings Institution, 1985

CIMBALO, Jeffrey, "Saving NATO from Europe", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2004

CLARKE, Richard, *Against All Enemies : Inside America's War on Terror*, Free Press, 2004

CLINTON, Bill, *My life*, Alfred Knopf, 2004, édition française *Ma vie*, Odile Jacob, 2004

COHEN, Benjamin, « L'euro contre le dollar : un défi pour qui ? », *Politique étrangère*, n°4, 1997

COHEN, Eliot, "The Future of Force", *The National Interest*, automne 1990

—, "A Revolution in Warfare", *Foreign Affairs*, mars-avril 1996

COLL, Alberto, "America as the Grand Facilitator", *Foreign Policy*, été 1992

COOPER, Robert, *The Breaking of Nations*, Atlantic Books, 2003

CORDESMAN, Anthony, *The Transatlantic Alliance : Is 2004 the Year of The Greater Middle East ?*, CSIS, janvier 2004

COTTREL, Robert, "An Icelandic Saga", *NYRB*, 4 novembre, 2004

COYLE et RHINELANDER, "National Missile Defense and the ABM Treaty", *World Policy Journal*, automne 2001

CRANE, Conrad, "Sky High", *The National Interest*, automne 2001

CRINCIONE, Joseph, "Why the Right Lost the Missile Defense Debate", *Foreign Policy*, printemps 1997

CRUISE O'BRIEN, Conor, "The Future of the West", *The National Interest*, hiver 1992-93

DAALDER, I. et LINDSAY, J., *America Unbound : The Bush Revolution in Foreign Policy*, The Brookings Institution, 2003

DALRYMPLE, William, "The Truth About Muslims", *NYRB*, 4 novembre 2004

DANNER, Mark, "The Logic of Terror", *NYRB*, 24 juin 2004

DEIBEL, Terry, "Bush's Foreign Policy", *Foreign Policy*, automne 1991

—, "The Death of a Treaty", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002

DELPECH, Thérèse, « Bouclier antimissiles et nouveau contexte stratégique », *Esprit,* mai 2001

DE SANTIS, Hugh, "Europe and Asia Without America", *World Policy Journal*, automne 1993

DEUDNEY et IKENBERRY, "Who Won the Cold War ?", *Foreign Policy*, été 1992

—, "After the Long War", *Foreign Policy*, printemps 1994

—, "The Logic of the West", *World Policy Journal*, hiver 1993-94

DEUTCH, John, "A Nuclear Posture for Today", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005

DIDION, Joan, "Mr Bush and the Divine", *NYRB*, 6 novembre 2003

DIVINE, Robert (éd), *American Foreign Policy since 1945*, Quadrangle, 1969

DOBBINS, James, "Iraq : Winning the Unwinnable", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005

DONNELLY, Thomas, "No End of Lesson", *The National Interest*, automne 1994

—, "Lessons Unlearned", *The National Interest*, été 2000

DORAN, Michael Scott, "Somebody's Else Civil War", *Foreign Affairs*, janv.-février 2002

—, "Palestine, Iraq and American Strategy", *Foreign Affairs*, janv.-février 2003

DORNBUSCH, Rudi, "Euro Fantasies", *Foreign Affairs*, sept.-octobre 1996

DRAPER, Theodore, "An Anti Intellectual Intellectual", *NYRB*, 2 novembre 1995

DREW, Elizabeth, "The Neocons in Power", *NYRB*, 12 juin 2003

DROZDIAK, William, "The North Atlantic Drift", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005

DRURY, Shadia, *Leo Strauss and the American Right*, St Martin's Press, 1999

EDELSTEIN, David, "Occupational Hazards", *International Security*, été 2004

ELLSWORTH et SIMES, "Realism's Shining Morality", *The National Interest*, hiver 2004-05

EMMERSON, Donald, "Americanizing Asia ?" *Foreign Affairs*, mai-juin 1998

FELDSTEIN, Martin, "Why Maastricht will Fail", *The National Interest*, été 1993

—, "EMU and International Conflict", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1997

FERGUSON, Charles, "America's High-Tech décembreline", *Foreign Policy*, printemps 1989

FERGUSON, Niall, *Empire : The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for the Global Power ; Colossosus : The Price of America's Empire*, Penguin, 2004

—, "A World without Power", *Foreign Policy*, juillet-août 2004

—, "Sinking Globalization", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005

FERGUSON et KOTLIKOFF, "Going critical", *The National Interest*, automne 2003

FINNEGAN, William, "The Economics of Empire", *Harper's*, mai 2003

FLORINI, Ann, "The Opening Skies", *International Security*, automne 1988

FONTE, John, "Democracy's Trojan Horse", *The National Interest*, été 2004

FRANKEL, Benjamin, "Chutzpah by Any Other Name", *The National Interest*, automne 1989

FRANKE, Jeffrey, "Still the Lingua Franca", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995

FRANKFURTER, Felix, *Reminisces*, Reynal & Co, 1960

FRIEDEN, Jeffrey, "The Euro : Who Wins ? Who Loses ?", *Foreign Policy*, automne 1998

FROMKIN, David, "What is Wilsonianism ?", *World Policy Journal*, printemps 1994

—, "Rival Internationalisms", *WPJ*, été 1996

—, "Churchill's Way : The Great Convergence of Britain and the United States", *WPJ*, printemps 1998

—, "International Law at the Frontiers", *WPJ*, hiver 1998-99

FRUM, D. et PERLE, R., *An End to Evil : How to Win the War on Terror?*, Random House, 2004

FRYE, Alton, "Banning Ballistic Missiles", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996

FUKUYAMA, Francis, *The End of History and The Last Man*, Free Press, 1992

—, "The Neoconservative Moment", *The National Interest*, été 2004

—, "Re-Envisoning Asia", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005

FULLER, Graham, "The Future of Political Islam", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002

GADDIS, John Lewis, "The Long Peace", *International Security*, printemps 1986

—, "Toward the Post Cold War World", *Foreign Affairs*, printemps 1991

—, "The Tragedy of the Cold War History", *Diplomatic History,* hiver 1993

—, "Living in Candlestick Park", *The Atlantic*, avril 1999

—, "Grand Strategy in The Second Term", *Foreign Affairs*, janv.- février 2005

GANNON, Kathy, "Afghanistan Unbound", *Foreign Affairs*, maijuin 2004

GARTEN, Jeffrey, "Is American décembreline Inevitable ?", *World Policy Journal*, hiver 1987

—, "The Global Economic Challenge", *Foreign Affairs*, janv.- février 2005

GATES, Robert, "An Opportunity Unfulfilled : The Use and Perceptions of Intelligence at the White House", *The Washington Quarterly*, hiver 1989

GARFINKLE, Adam, "The Impossible Imperative ?", *The National Interest*, automne 2002

GARTHOFF, Raymond, *Detente and Confrontation*, 1992

—, *The Great Transition*, The Brookings Institution, 1994

GAUBATZ, Kurt Taylor, "Intervention and Instransitivity : Public

Opinion, Social Choice and the Use of Military Force Abroad", *World Politics*, juillet 1995

GERGES, Fawaz, *America and Political Islam*, Cambridge UP, 1999

GHOLTZ, Thomas, "Catch-907 in the Caucasus", *The National Interest*, été 1997

GHOLZ, PRESS et SAPOLSKY, "Come Home, America : The Strategy of Restraint in the Face of Temptation", *International Security*, printemps 1997

GHOLZ et SAPOLSKY, "Restructuring the US Defense Industry", *International Security*, hiver 1999-2000

GILL et O'HANLON, "China's Hollow Military", *The National Interest*, été 1999

GLAZER, Nathan, "How Important was Reagan ?", *The National Interest*, été 1992

GLENNON, Michael, "The New Interventionnism", *Foreign Affairs*, mai-juin 1999

—, "Sometimes a Great Nation", *The Wilson Quarterly*, automne 2003

GODSON, Roy, "Intelligence Requirements for the 1990s", *The Washington Quarterly*, hiver 1989

GORDON, Bernard, "A High Risk Trade Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003

GOTTSCHALK, Marie, "Operation Desert Cloud : The Media and the Gulf War", *WPJ*, été 1992

GRAHAM, Sen. Bob, *Intelligence Matters : The CIA, The FBI, Saudi Arabia and the Failure of America's War on Terror*, Random House, 2004

GRAHAM et O'HANLON, "Making Foreign Aid Work", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997

GERSER, Edward, "Toughest on the Poor", *Foreign Affairs*, nov.- déc. 2002

GVOSDEV, Nicholas, "The Shareholder Model", *The National Interest*, automne 2003

—, (et TANNER), "Wagging the Dog", *The National Interest*, automne 2004

HAAS, Richard, "What to Do with American Primacy ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1999

HAGEL, Chuck, "A Republican Foreign Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2004

HALPER, S. et CLARKE, J., *America Alone : The Neo-Conservatives and the Global Order*, Cambridge University Press, 2004

HANELT, Luciani et NEUGART (éd), *Regime Change in Iraq*, Bertelsmann Foundation, 2004

HARRIES, Owen, "The Collapse of the West", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1993

HARTUNG, William, "Notes from the Underground", *WPJ*, automne 1995

—, "Saint Augustine's Rules", *WPJ*, été 1996

—, "Reagan Redux", *WPJ*, automne 1998

—, "Ready for What ?", *WPJ*, printemps 1999

HATHAWAY, Ona, "Two Cheers for International Law", *The Wilson Quarterly*, automne 2003

HAWKINS, William, "Strategy and Freedom of Navigation", *The National Interest*, été 1988

—, "Isolationism, Properly Understood", *The National Interest*, été 1991

HAWTHORNE, Amy, "Can the US Promote Democracy in the Middle East ?" *Current History*, janvier 2003

HEDGES, Chris, *War Is a Force That Gives Us Meaning*, Anchor Books, 2003

HEILBRUNN, Jacob, "Tomorrow's Germany", *The National Interest*, été 1994

—, "Germany's New Right", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996 (réponses dans *Foreign Affairs*, mars-avril 1997)

—, "Germany's Illiberal Fictions", *The National Interest*, été 2000 (réponses dans *The National Interest*, hiver 2000-01)

—, "Condoleeza Rice", *WPJ*, hiver 1999-2000

HENDRICKSON, David, "The Recovery of Internationalism", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1994

—, "In Our Own Image", *The National Interest*, hiver 1997-98

HERF, Jeffrey, "A Political Culture in Crisis", *The National Interest*, automne 1989

HERSH, Seymour, *Chain of Command*, Harper Collins, 2004

HERSMAN et KOCA, "Eliminating Adversary WMD", *Strategic Forum*, octobre 2004

HILL, Fiona, « Une stratégie incertaine », *Politique étrangère*, n°1, 2000

HILLEN, John, "Defense's Death Spiral", *Foreign Affairs*, juillet-août 1999

HILSMAN, Roger, "Does the CIA Still Have a Role ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1995

HIMMELFARB, Gertrude, "The Dark and Bloody Crossroads : Where Nationalism and Religion Meet", *The National Interest*, été 1993

—, "Taylor-made History", *The National Interest*, été 1994

—, *The Roads to Modernity : The British, French and American Enlightenments*, Knopf, 2004

HIRSH, Michael, "Bush and the World", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002

HOFFMAN, Bruce, "Al Qaeda and the War on Terrorism", *Current History*, décembre 2004

HOFFMANN, Stanley, "What Should We Do in the World ?", *The Atlantic*, octobre 1989

—, "The Puroposes and Ethics of Intervention in the Late 1990s", non publié

—, "Democracy and Society", *WPJ*, printemps 1995

—, "The Crisis of Liberal Internationalism", *Foreign Policy*, printemps 1995

—, "America Goes Backward", *NYRB*, 12 juin 2003

HOGE, James, "A Global Power Shift in the Making", *Foreign Affairs*, juillet-août 2004

HOLBROOKE, Richard, *To End a War*, Random House, 1998

HOLSTI, Ole, "A Widening Gap Between the US Military and Civilian Society ?", *International Security*, hiver 1998-99

HOOK et TAYLOR, "Clarifying the Foreign Aid Puzzle", *World Politics*, janvier 1998

HOWARD, Michael, "What's in a Name ?", *Foreign Affairs*, janv.- février 2002

HUNTINGTON, Samuel P., *The Clash of Civilizations and the Remaking of The World Order*, Simon & Schuster, 1996

—, "The Lonely Superpower", *Foreign Affairs*, mars-avril 1999

—, *Who Are We ?*, Simon & Shuster 2004

HYLAND, William, *The Reagan Foreign Policy*, Meridian, 1987

—, "Foreign Affairs at 70", *Foreign Affairs*, automne 1992

IGNATIEFF, Michael, "The New American Way of War", *NYRB*, 20 juillet, 2000

—, "Barbarians at the Gate", *NYRB*, 28 février 2002

IKENBERRY, G. John, "Rethinking the Origins of American Hegemony", *Political Science Quarterly*, 1, 1989

—, "The Myth of the Post-Cold War Chaos", *Foreign Affairs*, maijuin 1996

—, "Institutions, Strategic Restraint and the Persistence of American Postwar Order", *International Security*, hiver 1998-99

—, "America's Liberal Hegemony", *Current History*, janvier 1999

—, "Getting Hegemony Right", *The National Interest*, printemps 2001

—, "America's Imperial Ambition", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002

—, "America and the Ambivalence of Power", *Current History*, novembre 2003

IKLÉ, Fred, "Bad Laws Make Bad Judges", *The National Interest*, printemps 2004

—, "Iraq at the Turn : A Symposium", *The National Interest*, été 2004

IRIYE, Akira, *From Nationalism to Internationalism : US Foreign Policy to 1914*, Routledge et Kegan Paul, 1977

ISAACSON, Walter et EVAN, Thomas, *The Wise Men : Six Friends and the World They Made*, Simon & Shuster, 1986

JOFFE, Josef, "Entangled Forever", *The National Interest*, automne 1990

—, "Bismarck or Britain ? Toward an American Grand Strategy after Bipolarity", *International Security*, printemps 1995

—, "Who's Afraid of Mr Big ?", *The National Interest*, été 2001

—, "The Amazing and Mysterious Life of Ronald Reagan", *The National Interest*, automne 2004

JOHNSON, Chalmers, *The Sorrows of Empire : Militarism, Secrecy and the End of the Republic*, Metropolitan Books, 2004

JOHNSON et KEEHN, "The Pentagon's Ossified Strategy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995

JUDIS, John, "Trotskyism to Anachronism : The Neocon Revolution", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995

—, "Imperial Amnesia", *Foreign Policy*, juillet-août 2004

JUDT, Tony, "Dreams of Empire", *NYRB*, 4 novembre 2004

KAGAN, Robert, "The Benevolent Empire", *Foreign Policy*, été 1998

—, *Paradise and Power : America and Europe in The New World Order*, Atlantic Books, 2003

—, "America's Crisis of Legitimacy", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004

KAPLAN, Lawrence F., "A Bridge Too far", *The National Interest*, automne 1999

KAPLAN, Robert, *The Ends of Earth : A Journey at the Dawn of the Twenty-First Century*, Random House, 1996

—, *An Empire Wilderness : Travels into America's Future* Vintage, 1998

—, *Warrior Politics : Why Leadership Demands a Pagan Ethos*, Random House, 2002

—, "Supremacy by Stealth", *The Atlantic,* juillet-août 2003

KAUFMANN, Chaïm, "Threat Inflation and the Failure of the Marketplace of Ideas : The Selling of the Iraq War", *International Security*, été 2004

KAY, Jonathan, "Redefining the Terrorist", *The National Interest*, printemps 2004

KEEFE, Patrick, "Iraq : America's Private Armies", *NYRB*, 12 août 2004

KELEMEN et SIBBITT, "The Globalization of American Law", *International Organization*, hiver 2004
KENNAN, George, "The Unifying Factor", *WPJ*, automne 1992
—, "On American Principles", *Foreign Affairs*, mars-avril 1995
—, "Diplomacy Without Diplomats ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997
KENNEDY, Paul, *The Rise and automne of Empires*, Fontana Press, 1988
—, *Preparing for the 21st Century*, Random House, 1993
—, "The Next American Century", *WPJ*, printemps 1999
KIER, Elizabeth, "Homosexuals in the US Military : Open Integration and Combat Effectiveness", *International Security*, automne 1998
KING, Charles, "Potemkine Democracy", *The National Interest*, été 2001
—, "A Rose Among Thorns", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
KIRKPATRICK, Jeane, "A Normal Country in a Normal Time", *The National Interest*, automne 1990
KISSINGER, Henry, "L'évolution de la doctrine stratégique aux États-Unis", *Politique étrangère*, n°2, 1962
—, *Diplomacy*, Simon & Schuster, 1994
—, *Years of Renewal*, Simon & Schuster, 1999
—, "The Pitautomnes of a Universal Jurisdiction", *Foreign Affairs*, juillet-août 2001
—, *Does America Need a Foreign Policy?,* Simon & Schuster, 2002
KLARE, Michael, "The Empire's New Frontiers", *Current History*, novembre 2003
KOHN, Richard, "Out of Control", *The National Interest*, printemps 1994
KORB, Lawrence, "Our Overstuffed Armed Forces", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1995
—, "Fixing the Mix", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
KORS, "Did Western Civilization Survive the 20th Century", *The National Interest*, hiver 1999-2000
KRAUTHAMMER, Charles, "The Unipolar Moment", *Foreign Affairs*, hiver 1990-91
—, "The Short Unhappy Life of Humanitarian War", *The National Interest*, automne 1999

—, "The Unipolar Moment Revisited", *The National Interest*, hiver 2002-2003
—, "In Defense of Democratic Realism", *The National Interest,* automne 2004
KREPINEVCH, Andrew, "Cavalry to Computer", *The National Interest*, automne 1994
KREPON, Michael, "Lost in Peace", *Foreign Affairs*, mai-juin 2001
KRIKORIAN, Mark, "Keeping Terror Out", *The National Interest*, printemps 2004
KRISTOL, Irving, "American Intellectuals and Foreign Policy", *Foreign Affairs*, juillet 1967
—, "Defining our National Interest", *The National Interest*, automne 1990
—, *Neoconservatism : The Autobiography of an Idea*, Free Press, 1995
KRISTOL, William (et KAGAN, Robert), "Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy", *Foreign Affairs,* juillet-août 1996
—, (éd.) "The Present Danger", *The National Interest*, printemps 2000
—, *Present Dangers*, Encounter Books, 2000
—, « Entretien avec William Kristol », *Politique Internationale*, automne 2003
KUPCHAN, Charles, "Reviving the West", *Foreign Affairs*, maijuin 1996
—, "After Pax Americana : Benign Power, Regional Integration and the Sources of a Stable Multipolarity", *International Security*, automne 1998
—, "Rethinking Europe", *The National Interest*, été 1999
—, (et ALTMAN) "Arresting the décembreline of Europe", *WPJ*, hiver 1997-98
—, "Life after Pax Americana", *WPJ*, automne 1999
KURTH, James, "Things to Come", *The National Interest*, été 1991
—, "The Post Modern State", *The National Interest*, été 1992
—, "The Vatican's Foreign Policy", *The National Interest*, été 1993
—, "The Real Clash", *The National Interest*, automne 1994
—, "America's Grand Strategy", *The National Interest*, printemps 1996
—, "The Adolescent Empire", *The National Interest*, été 1997

—, "Inside the Cave", *The National Interest*, automne 1998
—, "The American Way of Victory", *The National Interest*, été 2000
—, "Migration and the Dynamics of Empire", *The National Interest*, printemps 2003

LACORNE, Denis, *La Crise de l'identité américaine*, Fayard, 1997
—, « Où est l'intérêt national des États-Unis ? », *Critique internationale*, juillet 2000
LAKE, David, *Entangling Relations : American Foreign Policy in its Century*, Princeton University Press, 1999
LAPIDUS, Gail, "Contested Sovereignty : the Tragedy of Chechnya", *International Security*, été 1998
LAQUEUR, Walter, "Post Modern Terrorism", *Foreign Affairs*, sept.-oct.1996
—, "The Terrorism to Come", *Policy Review*, août-sept. 2004
LARRABEE, Gordon et WILSON, "The Right Stuff", *The National Interest*, automne 2004
LAYNE, Christopher, "Superpower Disengagement", *Foreign Policy*, hiver 1989-90
—, "America Stake in Soviet Stability", *WPJ*, hiver 1990-91
—, "American Hegemony - Without an Enemy", *Foreign Policy*, automne 1993
—, "The Unipolar Illusion : Why New Great Powers Will Arise", *International Security*, printemps 1993
—, "Less Is More", *The National Interest*, printemps 1996
—, "A House of Cards : American Strategy Toward China", *WPJ*, automne 1997
—, "From Preponderance to Offshore Balancing : America's Future Grand Strategy", *International Security*, été 1997
—, "Rethinking American Grand Strategy", *World Policy Journal*, été 1998
—, (et SCHWARZ Benjamin) "Kosovo : for the Record", *The National Interest*, automne 1999
—, "America as a European Hegemon", *The National Interest*, été 2003

LENZNER et KRISTOL, W., "What Was Leo Strauss up to ?", *The Public Interest*, automne 2003
LEVINE, Robert, "Deterrence and the ABM", *WPJ*, automne 2001
LEWIS, Anthony, "Making Torture Legal", *NYRB*, 15 juillet 2004
LEWIS, Bernard, *The Middle East and the West*, Harper, 1964
—, *Semites and anti Semites*, Norton, 1987
—, "The Muslim Rage", *The Atlantic*, août 1990
—, *The Future of the Middle East*, Phoenix, 1997
—, *The Crisis of Islam*, Random House, 2003
—, *From Babel to Dragomans : Interpreting the Middle East*, Oxford University Press, 2004
LIEVIN, Anatol, "In the Mirror of Europe : The Perils of American Nationalism", *Current History*, mars 2004
—, *American Right or Wrong : An Anatomy of American Nationalism,* Oxford University Press, 2004
LIFTON, Robert, "Illusions of the Second Nuclear Age", *WPJ*, printemps 2001
LILLA, Mark, "The Enemy of Liberalism", *NYRB*, 15 mai 1997
—, "Leo Strauss", *NYRB*, 21 octobre et 4 novembre 2004
LILLEY et FORD, "China's Military : A Second Opinion", *The National Interest*, automne 1999
LIND, Michael, "National Disinterest", *The National Interest*, été 1991
—, "The Catalytic State", *The National Interest,* printemps 1992
—, "Idylls of the Twilight", *The National Interest*, hiver 1992-93
—, "The Vertical Invasion", *The National Interest*, été 1993
—, "In Defense of Liberal Nationalism", *Foreign Affairs*, maijuin 1994
—, "The op-ed History of America", *The National Interest*, automne 1994
—, *The Next American Nation*, Free Press, 1995
—, "Reinventing America", *WPJ*, printemps 1997
—, « L'Amérique et ses tribus », *Le Débat*, mai-août 2001
—, "The Israel Lobby", *Prospect*, avril 2002
LINDSTROM, Gustav (dir.), *Shift or Rift : Assessing US-EU Relations after Iraq*, EUISS, 2003

LITTLE, Douglas, "The Making of a Special Relationship : The United States and Israel, 1957-68", *International Journal of Middle East Studies*, 25, 1993

LORD, Carnes, *The Modern Prince*, Yale UP, 2004

LOWI, Thodore, « Avant le conservatisme et au-delà », *Revue française de Science politique*, octobre 1990

LUTTWAK, Edward, "Where Are the Great Powers ?", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994

—, "Toward a Post-Heroic Warfare", *Foreign Affairs*, mai-juin 1995

—, "A Post Heroic Military Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995

—, "Iraq : The Logic of Disengagement", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005

LUTZ, Ellen, "State-Sponsored Abductions", *WPJ*, automne 1992

LYNCH, Marc, "Taking Arabs Seriously", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2003

MAHNKEN et FITZSIMONDS, "Revolutionary Ambivalence", *International Security*, automne 2003

MAKOVSKY, David, "Taba Mythchief", *The National Interest*, printemps 2003

—, "How to Build a Fence ?", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004

MALCOLM, Noel, "The Case against Europe", *Foreign Affairs*, mars-avril 1995

MALLABY, Sebastian, "The Reluctant Imperialist", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002

MANDELBAUM, Michael, "Foreign Policy as Social Work", *Foreign Affairs*, janv.-février 1996

—, "Bad Statesman, Good Prophet", *The National Interest*, été 2001

—, "The Inadequacy of American Power", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002

MANN, James, *Rise of the Vulcans : the History of Bush's War Cabinet*, Viking, 2004

MANN, Michael, *Incoherent Empire*, Verso, 2003

MARCHETTI et MARKS, *The CIA and the Cult of Intelligence*, Laurel, 1980

MARSHALL, J.M., "Bush and the Neoconservatives", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003

MARTIN, W., "The Christian Right and US Foreign Policy", *Foreign Policy*, printemps 1999

MASSING, Michael, "Unfit to Print ?", *NYRB*, 24 juin 2004

MASTANDUNO, Michael, "Preserving the Unipolar Moment : Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War", *International Security*, printemps 1997

MAYNES, Charles William, "The Perils of (and for) An Imperial America", *Foreign Policy*, été 1998

MCDOUGALL, Walter A., "Back to Bedrock : The Eight Traditions of American Statecraft" *Foreign Affairs*, mars-avril 1997

—, "Power Steering", *The National Interest*, hiver 2002-03

MCGINNIS, John, "Individualism and World Order", *The National Interest*, hiver 2004-2005

MEAD, Walter Russell, "An American Grand Strategy", *WPJ*, printemps 1993

—, "Lucid Stars : The American Foreign Policy Tradition", *WPJ*, hiver 1994-95

MEARSHEIMER, John, "Back to the Future", *International Security*, été 1990

—, "The Future of the American Pacifier", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2001

—, *The Tragedy of Great Power Politics*, Norton, 2001

MEYER, Karl, "One Hell of a Gamble", *WPJ*, printemps 2001

MINOGUE, Kenneth, "Uneasy Triumph", *The National Interest*, hiver 1992-93

MITRI, Tarek, *Au nom de la Bible, au nom de l'Amérique*, Labor et Fides, 2004

MORAN, Theodore, "The Globalization of America's Defense Industries", *International Security*, été 1990

MULLER, Steven, "Time to Kill", *The National Interest*, été 1997

MURRAY, Williamson, "Clausewitz Out, Computer In", *The National Interest*, été 1997

National Commission on Terrorist Attacks, *The 9/11 Commission Report*, 2004

NAU, Henry, "No Enemies on the Right", *The National Interest*, hiver 2004-05

NEIER, Aryeh, "Waiting for Justice", *WPJ*, automne 1998

NEWHOUSE, John, "The Missile Defense Debate", *Foreign Affairs*, juillet-août 2001

NINKOVICH, Franck, *The Wilsonian Century : US Foreign Policy since 1900*, University of Chicago Press, 1999

NORRIS, John H., "Jaded Optimists", *Georgetown Journal of International Affairs*, hiver-printemps 2004

NOSSEL, Suzanne, "Retail Diplomacy", *The National Interest*, hiver 2001-02

NYE, Joseph, "Two Cheers for Multilteralism", *Foreign Policy*, automne 1985

—, "Understanding US Strength", *Foreign Policy*, automne 1988

—, "The Transformation of American Power", *Aspen Quarterly*, hiver 1990

—, "Soft Power", *Foreign Policy*, automne 1990

—, *Bound to Lead : The Changing Nature of American Power*, Basic Books, 1990

—, "What New Order ?", *Foreign Affairs*, printemps 1992

—, "Peering into the Future", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994

—, "The Case for Deep Engagement", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995

—, "Redefining The National Interest", *Foreign Affairs*, juillet-août 1999

—, "Seven Test", *The National Interest*, hiver 2001

—, "US Power and Strategy after Iraq", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003

—, *Soft Power*, Public Affairs, 2004

ODOM, William, "Transforming the Military", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997

O'HANLON, Michael, "Can High-Tech Bring the US Troops Home?" *Foreign Policy*, hiver 1998-99

—, "Star Wars Strikes Back", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1999

—, "Come Partly Home America", *Foreign Affairs*, mars-avril 2001

—, "Cruise Control", *The National Interest*, printemps 2002

—, "Clinton's Strong Defense Policy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003

O'SULLIVAN, John, "In Defense of Nationalism", *The National Interest*, hiver 2004-05

PAALBERG, Robert, "Knowledge as Power", *International Security*, été 2004

PALMER, Mark, *Breaking the Real Axis of Evil*, Rowman & Little- field, 2003

PERRY, William, "Defense in the Age of Hope", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996

PETERSON, M.J., "The Use of Analaogies in Developing Outer Space Law", *International Organization*, printemps 1997

PETIT, Michael, *Peacekeepers at War*, Faber & Faber, 1986

PETITEVILLE, Franck, « L'hégémonie est-elle soluble dans le multilatéralisme ? », *Critique internationale*, janvier 2004

PFAFF, William, "The Praetorian Guard", *The National Interest,* hiver 2000-01

—, "The American Mission ?", *NYRB*, 8 avril 2004

PHILLIPS, Kevin, *Post-conservative America*, Vintage Books, 1983 PINES, Burton, "A Primer for Conservatives", *The National Interest*, printemps 1991

PIPES, Daniel, "Fundamentalist Muslims Between America and Russia", *Foreign Affairs*, été 1986

—, "Islam's Intramural Struggle", *The National Interest*, printemps 1994

—, "There are no Moderates", *The National Interest*, automne 1995

—, "A New Axis", *The National Interest*, hiver 1997-98

—, "Islam and Islamism", *The National Interest*, printemps 2000

—, "God and Mammon", *The National Interest*, hiver 2001-02

PIPES, Richard, "Misinterpreting the Cold War", *Foreign Affairs*, janv.-février 1995

PODHORETZ, Norman, "The Reagan Road to Détente", *Foreign Affairs*, 1984

POLLACK, Kenneth, *The Threatening Storm*, Random House, 2002

POSEN, Barry, "Command of the Commons : The Military Foundation of US Hegemony", *International Security*, été 2003

POSEN et ROSS, A., "Competing Visions for US Grand Strategy", *International Security,* hiver 1996-97

POWELL, Colin, "A Strategy of Partnerships", *Foreign Affairs*, janv.-février 2004

POWER, Samantha, *A Problem from Hell : America and the Age of Genocide*, Flamingo, 2002

PREEG, Ernest, *Feeling Good or Doing Good with Sanctions ?* CSIS, 1999

RABAN, Jonathan, "The Truth About Terrorism", *NYRB*, 13 janvier 2005

RABKIN, Jeremy, "Threats to US Sovereignty", *Commentary*, mars 1994

—, "International Law vs. the US Constitution", *The National Interest*, printemps 1999

—, "After Guantanamo", *The National Interest*, été 2002

RADELET, Steven, "Bush and Foreign Aid", *Foreign Affairs,* sept.-oct. 2003

RANELAGH, John, *The Agency : The Rise and décembreline of the CIA*, Simon & Schuster, 1987

REICHLEY, James, *Religion in American Public Life*, The Brookings
Institution, 1985

RICE, Condoleeza, "Promoting the National Interest", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000

RICKS, Thomas, "The Widening Gap Between the Military and Society", *The Atlantic*, juillet 1997

RIVKIN, D. et CASEY, L., "The Rocky Shoals of International Law", *The National Interest,* hiver 2000-01

—, "Leashing the Dogs of War", *The National Interest*, automne 2003

RODMAN, Peter, "The World's Resentment", *The National Interest*, été 2000

ROSECRANCE, "War and Peace", *World Politics*, octobre 2002

ROSEN, Stephen Peter, "An Empire, if You Can Keep It", *The National*

Interest, printemps 2003
ROSENBERG,Tina, "Anarchy Unbound", *WPJ*, printemps 1996
ROSS, Dennis, The Missing Peace : *the Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, Farrar, Straus, Giroux, 2004
ROTH, Kenneth, "The Case for a Universal Jurisdiction", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2001
ROUGIER, Eddy, « Y a-t-il un clintonisme ? », *Le Débat*, mai-août 2001
RUBENFELD, "The Two World Orders", *The Wilson Quarterly*, automne 2003
RUBIN, Alfred, "International Crime and Punishment", *The National Interest*, automne 1993
RUBINSTEIN, Alvin, "New World Order or Hollow Victory ?", *Foreign Affairs,* automne 1991
RUDOLPH, Christopher, "Constructing an Atrocities Regime", *International Organization,* été 2001
RUGGIE, John, "The Past as Prologue ? Interests, Identity and American Foreign Policy", *International Security*, printemps 1997
RUMER, Eugene, "Central Asian Succession", *Strategic Forum*, décembre 2003
RUMSFELD, Donald, *Transformation Planning Guidance*, Department of Defense, juin 2003
RUSSELL, Richard, "Spies like Them", *The National Interest*, automne 2004
RYAN, Alan, "Faith-Based History", *NYRB*, 2 décembre 2004

SACHS, Jeffrey, "The Development Challenge", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005
SAID, Edward, *Orientalism*, Random House, 1978
SALAMÉ, Ghassan, « Vers un retour aux mandats ? », *Un nouveau débat stratégique*, La Documentation française, 1993
—, *Démocraties sans démocrates*, Fayard, 1994
—, *Appels d'empire : ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation,* Fayard, 1996
SCHIFFRIN, André, *The Cold War and the University : Towards an Intellectual History*, New Press, 1997

SCHLESINGER, Arthur, *The Cycles of American History*, 1986
—, "The Measure of Diplomacy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994
—, "Back to the Womb ?", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995
—, *War and the American Presidency*, Norton, 2004
SCHLESINGER, James, "New Instabilities, New Priorities", *Foreign Policy*, hiver 1991-92
—, "Fragmentation and Hubris", *The National Interest*, automne 1997
—, "Raise the Anchor or Lower the Ship", *The National Interest*, automne 1998
SCHWARZ, Benjamin, "The Vision Thing", *WPJ*, hiver 1994-95
—, "The Tragedy of American Isolationism", *WPJ*, automne 1996
SCHWEIZER, Peter, *Victory*, The Atlantic Books, 1994
SEBURY et GLYNN, "Kennan : The Historian as Fatalist", *The National Interest*, hiver 1986
SEGAL, Adam, "Is America Losing its Edge ?", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2004
Senate Select Commitee on Intelligence, *Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq*, 2004
SHAIN, Yossi, *Marketing the American Creed Abroad. Diasporas in the US and their Homelands*, Cambridge University Press, 1999
SHALOM, Stephen, *Imperial Alibis*, South End Press, 1993
SHAMBUGH, David, "China's Military Views the World", *International Security*, hiver 1999-2000
SHARANSKY, Nathan, *The Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror*, Public Affairs, 2004
SHEARER, David, "Outscourcing War", *Foreign Policy*, automne 1998
SHLAES, Amity, "Germany's Chained Economy", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1994
SHULSKY et SCHMITT, "The Future of Intelligence", *The National Interest*, hiver 1994-95
SIEMON-NETTO, Uwe, "Sonderweg", *The National Interest*, hiver 2002-03
SIMES, Dimitri, "What War Means", *The National Interest*, novembre 2001
—, "Realism, it's High Minded and it Works", *The National Interest*, hiver 2003-04

SIMONS, Anna, "The Death of Conquest", *The National Interest*, printemps 2003
SINGER, P.W., *Corporate Warriors*, Cornell UP, 2003
—, "Outscourcing War", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005
SKED, Alan, "Cheap Excuses", *The National Interest*, été 1991
SLAUGHTER, Anne-Marie, "The Real New World Order", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997
—, "Leading Through Law", *The Wilson Quarterly*, automne 2003
SMITH, Tony, "Making the World Safe for Democracy", *The Washington Quarterly*, automne 1993
—, "Wilsonian World", *WPJ*, été 1995
SNIDER, Don, "America's Postmodern Military", *WPJ*, printemps 2000
SNYDER, Jack, "Imperial Temptations", *The National Interest*, printemps 2003
SNYDER, J. et VINJAMURI, L., "Trials and Errors", *International Security*, hiver 2003-04
SOFAER, Abraham, "Terrorism and the law", *Foreign Affairs*, été 1986
SORENSEN, Alan, "The Global Liberal Order", *Current History*, décembre 2004
STARKE, J.G., *Introduction to International Law*, Butterworths, 8e édition, 1977
STARR, Frederick, "American Policy in the Caspian", *The National Interest*, printemps 1997
STEEL, Ronald, "The Missionary", *NYRB*, 20 november 2003
STERN, Jessica, "The Protean Enemy", *Foreign Affairs*, juilletaoût 2003
STIGLER, Andrew, "A Clear Victory for Air Power", *Internationaln Security*, hiver 2002-03
STIGLITZ, Joseph E., *The Roaring Nineties : Seeds of Destruction*, Londres, Allen Lane, 2003
STONOR SAUNDERS, Frances, *Who Paid The Piper* ?, Granta, 1999
STRAUS, Iran, "Reversing Proliferation", *The National Interest*, automne 2004
SUTHERLAND, Peter, "The Case for EMU", *Foreign Affairs*, janv.-février 1997

SWAIN, Carol, *The New White Nationalism in America*, Cambridge University Press, 2004

SWAINE, Michael, "Trouble in Taiwan", *Foreign Affairs*, mars avril 2004

TAKYEH, Ray, "Uncle Sam in the Arab Street", *The National Interest*, printemps 2004

TALBOTT, Strobe, "Globalization and Diplomacy : A Practitioner's Perspective", *Foreign Policy*, automne 1997

TANGUAY, Daniel, Leo Strauss : *une biographie intellectuelle*, Grasset, 2003

TAPPERMAN, Jonathan, "Some Hard Truths about Multilateralism", *WPJ*, été 2004

TELHAMI, Shibley, "The Ties that Bind", *Foreign Affairs*, marsavril 2004

TERTRAIS, Bruno, « Faut-il croire à la révolution dans les affaires militaires ? », *Politique étrangère*, n°3, 1998

The Commission on Integrated Long-Term Strategy, *Discriminate Deterrence*, janvier 1988

The Terror, numéro hors série du *National Interest*, novembre 2001

TONELSON, Alan, "Superpower Without a Sword", *Foreign Affairs*, été 1993

TUCKER, Robert, "The Triumph of Wilsonianism ?", *WPJ*, hiver 1993-94

—, "An Inner Circle of One : Wilson and His Advisers", *The National Interest*, printemps 1998

—, "A Benediction of the Past : Wilson's War Address", *WPJ*, été 2000

—, "The ICC Controversy", *WPJ*, été 2001

—, "Woodrow Wilson's "New Diplomacy"", *WPJ*, été 2004

TUCKER et HENDRICKSON, "The Sources of American Legitimacy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2004

ULLMAN et GETLER, "Commonsense Defense", *Foreign Policy*, hiver 1996-97

US, *The National Security Strategy of the United States*, sept. 2002

VANDEVEER, Stacy, "Green Fatigue", *The Wilson Quarterly*, automne 2003

VIDAL, *Gore, Imperial America*, Clairview, 2004

WALKER, Martin, "Present at the Solution", *WPJ*, printemps 1997
—, "The Euro", *WPJ*, automne 1998
WALLACE et ZIELONKA, "Misunderstanding Europe", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1998
WALLERSTEIN, Immanuel, "The US and Europe", *La Rivista del Manifesto*, juin 2004
WALT, Stephen, "American Primacy : Its Prospects and Pitautomnes", *Naval War College Review*, printemps 2002
WALTZ, Kenneth, "Globalization and American Power", *The National Interest*, printemps 2000
WALTZ, Susan, "Prosecuting Dictators", *WPJ*, printemps 2001
WECHSLER, William, "Law in Order", *The National Interest*, printemps 2002
WEDGWOOD, Ruth, "Fiddling in Rome", *Foreign Affairs*, nov.- déc. 1998
—, "The Law at War", *The National Interest*, hiver 2001-02
—, "Combatants or Criminals ?", *The National Interest*, mai-juin 2004
WEIGEL, George, "Creeping Talbottism", Commentary, mars 1994
WEINBERG, Steven, "The Wrong Stuff", NYRB, 4 avril 2004
WEINBERGER, Caspar, "The Uses of the Military Power", *Department of Defense*, janvier 1985
—, "US Defense Strategy", *Foreign Affairs*, printemps 1986
—, "Why Offense needs Defense", *Foreign Policy*, automne 1987
WILLS, Garry, "Bully of the Free World", *Foreign Affairs*, marsavril 1999
WITTKOF, Eugene, "What Americans Really Think about Foreign Policy", *The Washington Quarterly*, vol. 16, n°3, 1996
WOHLFORTH, William, "The Stability of a Unipolar World", *International Security*, été 1999
WOLFE, "Native Son", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004
WOLFOWITZ, Paul, "Victory Came Too Easily", *The National Interest*, printemps 1994
—, "Bridging Centuries", *The National Interest*, printemps 1997
—, "The Man who Saved the Day Sort of...", *The National Interest*,

automne 1998

—, "Remembering the Future", *The National Interest*, printemps 2000

WOODWARD, Bob, Veil : *the Secret Wars of the CIA 1981-1987*, Simon & Schuster, 1987

—, *The Commanders*, Simon & Schuster, 1991

—, *Bush at War*, Simon & Schuster, 2002

—, *Plan of Attack*, Simon & Schuster, 2004

WURST et BURROUGHS, "Ending the Nuclear Nightmare", *WPJ*, printemps 2001

ZAKARIA, Fareed, From Wealth to Power : *The Unusual Origins of America's World Role*, Princeton University Press, 1998

ZAKHEIM, Dov, "Tough Choices", *The National Interest*, printemps 1997

ZARATE, Juan Carlos, "The Emergence of a New Dog of War", *Stanford Journal of International Law*, 1998

انجز طبع هذا الكتاب
على مطابع هايدلبرغ، بيروت-لبنان

يوم انطوى ليل الحرب الباردة، إستفاقت الولايات المتحدة لتجد نفسها وحيدة على رأس نظام دولي أنهكته عقود من الصراع الإيديولوجي والستراتيجي. بدا الأميركان، لوهلة، وكأنهم عاجزين عن إقناع أنفسهم بحقيقة إنتصارهم في تلك الحرب، أو في الأقل بانهيار خصمهم. غير أنهم سارعوا بعدها لقطاف ثمار وضع استثنائي، معتمدين أساساً على تفوق غير مسبوق في المجال العسكري، وساعين لإستثمار ما اعتبروه "فرصة ذهبية" سانحة، بهدف إعادة صياغة النظام العالمي وفق مصالحهم وأهوائهم وقيمهم. لكن العالم الذي تضامن مع أميركا يوم كانت ضحية "لغزوة نيويورك"، انصرف عنها يوم اختارت غزو العراق بلا تفاهم مسبق و لا حجج مقنعة، ويوم تجاهلت المؤسسات الدولية التي كانت قد أسهمت بتأسيسها، ويوم أشاحت عن حلفائها التقليديين، أو يوم بدأت تشكك بمزايا العولمة وهي كانت رائدتها. لذا أثارت واشنطن أنواع القلق وأصناف الغضب في عالم أقرّ بتفوق العملاق وأعجب بإنجازاته، واعترف بحتمية التعايش معه كقطب أعظم وربما وحيد لفترة من الزمن، ولكنه أخذ عليه تفرّده المكابر، وهوسه بآلته العسكرية، وأساساً غموض نواياه، آملاً أن يرى أولى الجمهوريات تبادر، كما في مرات عديدة سابقة، إلى تصحيح مسارها وإلى التخفيف من غلوائها، إن من خلال مساءلة ذاتها ومحاسبتها، أو بالإصغاء لأصوات الكثيرين الذين يتأرجحون بين الخوف منها والخوف عليها.

غسان سلامة أستاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية، باريس. عمل وزيراً للثقافة في لبنان ومستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة.



ISBN 9953-74-073-9

